





الحمد لله رب العالمين  
 و الصلاه على محمد و آله  
 و سلم

هو العلم و وضع حوال الكواكب و انما دلالتها على كثر عمت باطن حجبها و روي و مبارک و عزت سرف و طر  
 خوابین و کثرت شاط و در ان شاق و تن و ن سفا و د و نوشی و عیت از آن و یکی حال مسافران و قوت حال دیان و صلا و میان و رقت مردم و مرادات  
 و اجابت دعا و نو و مفیدان و کاران و یکی احوال نصاری و ارا و اس و خروج و اوج بر بعضی از این

برج الثانی											
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲
۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴
۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶
۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸
۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰
۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲
۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴
۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶
۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰	۱۰۱	۱۰۲	۱۰۳	۱۰۴	۱۰۵	۱۰۶	۱۰۷	۱۰۸
۱۰۹	۱۱۰	۱۱۱	۱۱۲	۱۱۳	۱۱۴	۱۱۵	۱۱۶	۱۱۷	۱۱۸	۱۱۹	۱۲۰
۱۲۱	۱۲۲	۱۲۳	۱۲۴	۱۲۵	۱۲۶	۱۲۷	۱۲۸	۱۲۹	۱۳۰	۱۳۱	۱۳۲
۱۳۳	۱۳۴	۱۳۵	۱۳۶	۱۳۷	۱۳۸	۱۳۹	۱۴۰	۱۴۱	۱۴۲	۱۴۳	۱۴۴
۱۴۵	۱۴۶	۱۴۷	۱۴۸	۱۴۹	۱۵۰	۱۵۱	۱۵۲	۱۵۳	۱۵۴	۱۵۵	۱۵۶
۱۵۷	۱۵۸	۱۵۹	۱۶۰	۱۶۱	۱۶۲	۱۶۳	۱۶۴	۱۶۵	۱۶۶	۱۶۷	۱۶۸
۱۶۹	۱۷۰	۱۷۱	۱۷۲	۱۷۳	۱۷۴	۱۷۵	۱۷۶	۱۷۷	۱۷۸	۱۷۹	۱۸۰
۱۸۱	۱۸۲	۱۸۳	۱۸۴	۱۸۵	۱۸۶	۱۸۷	۱۸۸	۱۸۹	۱۹۰	۱۹۱	۱۹۲
۱۹۳	۱۹۴	۱۹۵	۱۹۶	۱۹۷	۱۹۸	۱۹۹	۲۰۰	۲۰۱	۲۰۲	۲۰۳	۲۰۴
۲۰۵	۲۰۶	۲۰۷	۲۰۸	۲۰۹	۲۱۰	۲۱۱	۲۱۲	۲۱۳	۲۱۴	۲۱۵	۲۱۶
۲۱۷	۲۱۸	۲۱۹	۲۲۰	۲۲۱	۲۲۲	۲۲۳	۲۲۴	۲۲۵	۲۲۶	۲۲۷	۲۲۸
۲۲۹	۲۳۰	۲۳۱	۲۳۲	۲۳۳	۲۳۴	۲۳۵	۲۳۶	۲۳۷	۲۳۸	۲۳۹	۲۴۰
۲۴۱	۲۴۲	۲۴۳	۲۴۴	۲۴۵	۲۴۶	۲۴۷	۲۴۸	۲۴۹	۲۵۰	۲۵۱	۲۵۲
۲۵۳	۲۵۴	۲۵۵	۲۵۶	۲۵۷	۲۵۸	۲۵۹	۲۶۰	۲۶۱	۲۶۲	۲۶۳	۲۶۴
۲۶۵	۲۶۶	۲۶۷	۲۶۸	۲۶۹	۲۷۰	۲۷۱	۲۷۲	۲۷۳	۲۷۴	۲۷۵	۲۷۶
۲۷۷	۲۷۸	۲۷۹	۲۸۰	۲۸۱	۲۸۲	۲۸۳	۲۸۴	۲۸۵	۲۸۶	۲۸۷	۲۸۸
۲۸۹	۲۹۰	۲۹۱	۲۹۲	۲۹۳	۲۹۴	۲۹۵	۲۹۶	۲۹۷	۲۹۸	۲۹۹	۳۰۰



.....

۳۲۳۹

میرزا علی  
علی میرزا

[illegible]

و هـ سرقة العلم بعدد و الله المحقق نعم الامام المعصوم  
الفاضل المذوق الحاج ميرزا ابوالحسن الاعرجي في عام



هذه  
تعليفة شقيقة  
لطيفة للعالم الذي يفتاها بصلها  
اشرف الحاج الحاج من الزوايا البعلية  
رحمة الوهاب على البهجة  
المرضية الشهيرة  
بالسيوطي



بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا ربنا لك الحمد لما نرفعنا نحوك وتحفظ حواشينا عن غواش من ينسحقك وصل على من  
بعثه بايانك وكتابك وعلى اله المبعوثين المندزين بثوابك وعقابك **وبكل فيقول راجع**  
ربه الوهاب العبد المدعو بابيطالب لما رايت في شرح الالفية المالكية شرعا على البهجة  
المرضية ومؤلفا كلمة بترتيب الفكر والروية مختصرا موجزا اوله الى اخره ومنه مجاميد عند  
المقنن بظاهره مشتملا على الغوامض والمشكلات ومنطويا على الصعاب والمعضلات لكن  
حجب التفریط قد مدت على غوامضه فسدد اكثر مواضعه مناقضه مع ان المحجوبين قد غرغروا  
بصغوات اشكاله ولم يشتموا شيمه من غموض واعضاها فكم من عبادا هادته الى الحق فقلوبهم لم يسكن  
الورد والاعراض ودر اشارة مومنة الى الصدق تروها الملال النفس الانقباض وزعموا اللهم  
الاغنيا وسكننا ما قالوا وقتلهم الانبياء ولم يكن من سابقه العلماء وفائض الفداء فاي يتر  
رموزه ويبرز كنوزه فدامت تلك الرموز مشوبة بالشك والريب وبقيت هذه الكون مستورة  
في مكنوز الغيب حتى وصل اعضا الغيب الى زلفا الشهود ومد الامر الى عهدنا بعد تلك  
العهد ونظرنا الى عدة من المحصلين في هذا العهد متمنطقين بفتح اقفالهم وحل اعضاها  
ونيسرنا اشتمل عليه من الصعاب واستخرج من جود الامعة من بين السحاب فصدمهم حواش  
كالصايح للدجى والمشاغل لليل اذا سجد اردن ان نهى ليالى معضلاته الى الاصباح

مسة



واخذ ما اشعل منهم من المشعلة والمصباح لينبذ الرافد في الأعصا ويعم الأبطا الضعفا ٣

الأبضا واسئله ان يوفقني ان اتم فابيع يواقينها بثمان مئتين حقه واشفي ببدنها آء الفقر

من كل فقير واسئل الله الثواب الجزيل وهو يد من ثبات الى سواء السبيل قوله بسم الله

الرحمن الرحيم ابتداء بالبسملة ابتداء بما ابتدأ به كلام الله واقتداء بحديث رسول الله صلى الله عليه

عليه وفي متعلق الظرف اقوال اقواها ان يكون من لفظ الفعل المبند بها والاسم بمعنى العلامة

المرد من الله الذان المعين الواجب المستجمع لثما صفا الكمال ولا يبعد ان يراد به لفظ هذه الكلمة

لَمَّا كَذَّبُوا بِالْآيَاتِ الْأَمِيَّةِ وَنَبِيَّهَا وَالرَّحْمَ صِغَةً مَبَالِغًا مَشْرُكًا فِي رَحْمَةِ اللَّهِ وَآخِرُ

وما ورد في الدعاء يا رحيم الدنيا والآخرة ورحيمهما وقبل الإاولة فخصته بالاولى والآخرة بالآخرة ولهذا

فلقد أتت الأولى على الأخت وفيه أقوال آخر وتنفوض باقي الكلام في هذه الكلمة المباشرة إلى الكلمة المذكور

فمنها فان لا نكاحا وحقا بالاذكار وفي حد الاستبراء اشكال الاول الاول السهر والمذاق الثاني فمحم

سنداً وأهلاً مثلنا وهم أيضاً كل فليدعوا التسلية وقوسن الفهم الختة ثفتنا الآداب

بما فيها من اوصافها ايضا كمن لم يزل يورث التسلسل وقد سمح لي بوضع جوسيا الاول ان  
 لا اوجد الغلات واربعة الى الابد كما في الاشياء الا اني لم اجد في ذلك

لما يوجد في غير بلدان يهمل في الوجوب بالذات وجوب الأشياء المنتهى إلى وجوب الواجب نفسه سو

هـ سياتمهي إلى سؤالهم بالذات فابنداء غير البسطة بها وابنداءها بنفسها المتكافئة ان ذلك

عام من حصص البسطة خارجة عنه لغيرته الثلث أن المراد بذلك البال هو المقصود بالذات

ادوالشان في نفس الامر بالبسلة خارجة عنه بهذا المعنى الرابع ان ابتداء الشيء بالشيء يستلزم

فأبى الشبثيين لا محذورين أحدهما الآخر ظاهر فالمراد بكل أمر ما سئو البسطة وذلك كما إذا قلنا

الشيء معلوم الله أي كل شيء سؤل الله فافهم الأشكال التي أنزلها على الرسل هو الأبتداء بسم الله وهو في

مرة ان لا بداء انما هو بالباء فقط والجواب انا نسلم ذلك لكن يقول قد يلاحظ الكل شيئا واحدا

لا يلاحظ مع جراثمه ويصير الإخراج كأنها من دمج بعضها بعض ويكون لكل بسيطاً فينبذ ذلك

حكم المخصوص بالجزء الكل وما انفرد به من هذا القبيل كالا يخفى على من له ذوق سليم وقسنا اذ ذكرنا

بذلک الحمد اشکالا و جوابا و سبجی جوابا آخر عن الاشکال الثانی فی رفع اشکال الجمع بین الحدیثین قوله

اور رد المحتار فعل الدلالة على تجدد ومضنا على الماضي دلالة على استمراره الحمد واشارة الى

سر الخاقبه ومفردا جعله للمخاطب كالمخاطب في الانفراد واشيا بانفراد بالنعيم بهذه من النعم التي يجب

میرزا ابوالحسن  
در کنگره  
استادان  
الاولی  
به اولاد  
بهره  
الحکومت

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

והיה זה יום ישיבתו של משה

[illegible]



وإن كان لا بد من ذكر

الحمد عليها وأورد المفعول ضمير أميأ إلى أن صفات تعاريفي أنه وهاضرا للاستلزام والأشياء التي  
غيبته تعاريفي بالخاصة حتى كانت واجهة أميأ ولفوض باقي الكلام في الحمد والشكر إلى الكتاب المذكور  
أنفا ومما يناسب ذكره في هذا المقام هو الأجوبة عن الإشكال المتش في الجمع بين جدي الأبتداء وهي ثلثة  
الأول ما هو المشهور من الأبتداء ثلثة أنواع الحقيقة والأضحا والعرف وبهذا خطرة الأنواع الثلاثة  
في الأمرين حصلت تسعة احتمالات ذلك بناء على كون الأبتدائين على التبع المعنى من تقديم البسلة  
على الحمد والأضحا الاحتمال الثمانية عشر احتمالا ثم أن ثلثة من التسعة صحيحة معبرة وهي كون الأبتداء  
بالبسلة حقيقيا وبالحمد أضفيا أو عرقيا أو بكليهما عرفيا وثلثة منها ممنوعة وهي كون الأبتداء  
بالبسلة حقيقيا وإضافيا أو عرقيا أو بالحمد حقيقيا وثلثة منها صحيحة غير معبرة وهي كون الأبتداء  
بكليهما إضافيا أو بالبسلة إضافيا وبالحمد عرفيا وبالعكس يحصل الجواب محل الأبتداء على أحد  
الثلثة الأول ثم وجه الصحة والأعني في الثلثة الأولى الامتناع في الثلثة الثانية والصحة في الثالث  
من الثلثة الثالثة ظاهريا فترى باقي الكلام في وجه الصحة في الأولين من الثلثة الثالثة وعلا اعتبار جميع  
هذه الثلثة فاما وجه اعتبارها في الأخيرين منها فهو الخلو من كل من الأصلين الذين هما كون الأبتداء  
حقيقيا واتحاد نوعا في الأمرين وجه الصحة في الثاني منها هو الحمل على الأضحا بالمعنى الأعم واما وجه  
صحة الأول وعلا اعتبارها فيه فمما ذكرنا أن يقول أن أريد بالأضحا معنى الاختصاص فلا وجه لصحة أن  
أريد بالمعنى الأعم فلا وجه لاعتبارها اعتبارا لأنك حمل الأبتداء على الحقيقة مع امكانه ولو صلح هذا لذلك  
يجزى في الثالث من الثلثة الأول وقد حكم باعتبارها وليعلم أن جعل الأضحا بالمعنى الأعم والعرف مطلقا  
للحقيقة ليس جعل قسم الشيء قسما لأن هذا إنما يلزم إذا أريد بالأعم بشرطه لا من حيث هو أعم  
وما نحن فيه من قبل الثاني الجواب الثاني فاقبل أن البسلة فرد من أفراد الحمد لأن المراد بها ضحا  
الجميلة سواء كان بلفظ الحمد لا وهو ضحا على البسلة فالأبتداء بالبسلة على الحمد يشين الجواب  
الثالث أن الحمد يشين ردا على ما قيل منع الخلو فلا يلزم الجمع بينهما بلفظين فيه بعد قولهم اللهم  
قيل أصله يا الله هذا التبا عن قولها وعوض عنها الميم المشددة في آخرها وقبل أصله يا الله أم أي قصد  
بقضا حواجنا هذا التبا وهمة أم على غير القياس وأورد عليه بوجهين الأول أنه من أقوالهم اللهم  
لا تؤهم لأنه تناقض وكذا الوسمع اللهم لا تؤمننا والثاني أنه لو صح ذلك لزم جوابا الله أمنا وهذا

وهو كذا أصله فلان الأصل  
ما يتبعه من كل شيء وانما  
يخفى عندنا فمما ذكرنا  
في الأول وجه الصحة  
في غير كونها ضحا  
في غير أصله من التبا  
منه

أمره بعد الإعراف



أو لا تعا والآخر بما فيه ثانياً وقوله سيجو محتمل للمعلوم والمجهول **قول** بعد الحمد أشارة إلى أن  
 قوله مصلياً حال مقدمة مستقبله أي فأي يقاب من أين له لزمنا عامله لا محققه فمقتضى أي ما  
 يقارن من نفسه لزمنا عامله ووجه التسمية في الأولى أن الحقيقة مقدار محذوف والحال اللفظي زماناً  
 مستقبل بالنسبة للزمان عامله وفي الثانية ضد ذلك **قول** أي داعياً بالصلاة الدعاء كالسؤال  
 طلب الأدب من الأعلى على عكس الأمر ولا يتم طلب المساء من المساء وإنما فسر الصلاة بالدعاء إشارة إلى  
 أن الحال حال عن الفاعل لا عن المفعول لأن المناسب يكون فاعل الحمد والصلاة واحد وقتها بالصلاة  
 لأن الدعاء المطلق عام من المصلي وفسر الصلاة بالرحمة احترازاً عن معناها الأخرى ولم يقيدها ولا بالرحمة  
 إشارة إلى أن المراد الدعاء بلفظ الصلاة بخصوصها وإنما لم يجعله حالاً محققاً عن الفاعل بحال الصلاة  
 على الصلاة الطلبية لأن كلام الحمد والصلاة لا بدله من الثبوت القلب اليه إلا لم يكن جدياً ولا صلاة  
 فيلزم مع الثبات القلب في شئين فمرة واحدة وهو محال وهذا بخلاف نسبة الصلاة فانها غير متوقفة  
 على الألفاظ بل يكفيها كونها مخروجة في الخيال **قول** على النبي في أكثر نسخ المتن على الرسول  
 ولعل الشارح هكذا رأى نسخة الأصل فكذب لك على وفقها **قول** أوحى إليه الوحي هو العلم  
 الحاصل للنفس بواسطة الملك الكشف هو العلم الحاصل لها بواسطة الرباضة والألفاظ هو العلم  
 الحاصل لها بلا واسطة ظاهرة **قول** بشرع أي بطريقة سواء كانت طريقة جديدة ناسخة أم لا  
**قول** فان أمر بذلك الخ والرسول ان كان شرعه ناسخاً فمروا به الغرض أيضاً **قول** ولفظة التبشيد  
 إلى قوله من التبشيد قيل عليه كان المراد ثبوت الحكمين له قبل الأعلان فالحكم الأول ممنوع ان كان المراد  
 ثبوتها له بعد فالحكم الثاني ثم لأن النبي بالتبشيد بعد الأعلان مطلقاً والجواب أن المراد هو التبشيد  
 لكن على مذهب من قرأه بالهزة وقيل على تقدير التبشيد أنه مشتق عن النبي وهو الطريق لأنه طريق توالي  
 الحق **قول** من النبوة كالرفعة وزنا ومعنى واقا النبوة تبشيد الواف وهو مصدب من النبي لا  
 كالأبوة والأخوة عن الأب والآخر **قول** لرفعة رتبة النبي وقوله لأنه مخبره إشارة إلى أن النبي منقول  
 بالمناسبة إلى هذا المعنى لا من أجل تقدير الكلام ولفظة التبشيد منقول من النبي المشتق من النبوة أي  
 الرفعة لرفعته وقوله لرفعة متعلق بالمنقول المقدر وقيل عليه قوله وبالهمزة هذا بالواو والعاطفة  
 واعترض عليه أن التصو ان يكون العطف بالالتصا بهن المعطوفين قول مقصود لا شعاباً بالتصا

النبي في قوله بالصلاة  
 أي بمعنى الدعاء فالحال  
 بل لا بد من الدعاء  
 قد عطف عليه  
 صريحاً

ولأن المصلي على كل حال  
 لا بد من التبشيد  
 بعد الحمد  
 أن يكون الصلاة  
 مع الألفاظ فقط

في قوله



١٠ ولا باعث على الاشتباه ههنا **قول** لانه مخبر المشبه كسر التاء وورد عليه بوجهين الاول ان اخبرنا  
 عن الله تعالى بالخلق مستلزم للامر به المناقض لعدم امره بالتبليغ الثاني ان المناسبات لكونه مقولا عن  
 النبي المشتق من التبا كونه خيرا لا مخبرا اقول الاول ان يقرأ بفتح التاء ليكون بمعنى الخبير لما تقدم انفا و  
 استريح من روى الايرادين والمعنى لانه مخبر عن الله بالعبود وغيرها واجيب الاول بان الاخبار مستلزم  
 لعدم النهي عن التبليغ لا للامر به عدم النهي غير اننا لعد الامر ولا يخفى ما فيه وعن غالثا في بان  
 المناسبة في الجملة كافية للنقل وهي موجهة ههنا لان الاخبار في بعض الافراد غير اننا لعد الامر  
 بالتبليغ في بعض اخر جدا وكذا المخبر بكسر التاء مناسب للخبر في جوهر المعنى **قول** والمراد به اثبات  
 ان اللام في النبي للعهد **قول** اي المختار من الناس اي من بين الناس على الناس لمطابقة  
 الكتاب للفظ الحديث لم يصحح بالمصطف عليه الفرق بين المصطف منه المصطف عليه المصطف  
 اسم مفعول اعبر عن الاول وخارجا عن الثاني وانما حذف المصطف في قوله لانه على عموم لم يقل  
 من الخلق لانه الكناية ابلغ من التصريح **قول** كما قال الاحسن ان يكون الكاف للتعليل ومتعلقا  
 المصطف او كون المصطف بمعنى المختار او كونه بمعنى المختار من جميع الناس فالحديث على الاول والا  
 علنا المطلوب على الثاني علة واحدة **قول** ولد الولد كما لقفل جمع ولد كقفل جمع ولد كقفل جمع ولد  
 ايضا كالفلك والمراد من لفظ الولد البنين في الحديث اعلم مما كان بلا واسطة او معها **قول**  
 اسمعيل اي ولد اسمعيل فلفظ ولدهنا قطا من الاقدام اذ لو اردت نفس اسمعيل لما دخل بنينا  
 في المصطف بهذا الاصطفا مع ان المطلوب خوله جميع المصطفين بجميع الاصطفا ان **قول**  
 واصطفا من بنين هاشم اقول لانه هذا الحديث على الامر الاول والثاني دليل وجوه دليل مما خفا  
 فيه اقا دلالته على الثالث دليل اعليه خفا اذا المدعى كون النبي مصطف عن الناس غاية  
 يدل عليه الدليل كونه مصطف من ولد ابراهيم هذا مما استشكله بعض الفضلاء اقول كونه  
 مصطف من ولد ابراهيم على جميع النظم المستقام من حذف المصطف عليه مستلزم لكونه مصطف من جميع  
 الناس فادته المطلوب بالكناية التي هي ابلغ من التصريح وقد يستدل على عموم المصطف عليه بما سوى  
 الاصطفا الاول بقوله تعالى ان الله اصطفى ادم ونوحا والابراهيم على العالمين ولا يخفى  
 عن ضعف ثم اعلم ان المصطفين فيما سوا الاصطفا الاخير انما هم مصطفون من حيث المجموع باعتبار

قوله بط لانه  
 هو لدن لانه  
 عليه ر ليعرف الله  
 و هو الداح  
 قد سره ١٢  
 انما هو لانه  
 هو لدن لانه  
 عليه ر ليعرف الله  
 و هو الداح  
 قد سره ١٢



و بعد آن سند مال آن که ابراهیم به  
مع آدم و نوح و آل عمران و آل مصطفی  
ع علیهم السلام و آل مصطفی علیه السلام ابراهیم  
مصطفی علیه السلام و آل مصطفی علیه السلام ابراهیم  
فقط و آل مصطفی علیه السلام و آل مصطفی علیه السلام  
الاول البربر و آل مصطفی علیه السلام و آل مصطفی علیه السلام  
مونه که می شنید از مصطفی علیه السلام که  
لاکسند که از مصطفی علیه السلام که  
س از خلق آل مصطفی علیه السلام که  
عمران خانه اول آل مصطفی علیه السلام و آل مصطفی علیه السلام  
ولا می کند آن آل مصطفی علیه السلام که  
وجه الصفون آن آل مصطفی علیه السلام که  
و آل ابراهیم و آل عمران و آل مصطفی علیه السلام  
بدل عیان و آل عمران و آل مصطفی علیه السلام  
ع علیهم السلام و آل مصطفی علیه السلام  
الاول و آل مصطفی علیه السلام که  
منذ اعاد وجهه و آل مصطفی علیه السلام که  
و آل مصطفی علیه السلام که  
المصطفی علیه السلام که  
المصطفی علیه السلام که  
فانهم  
ع علیهم السلام که  
بعضی افغانه و آل مصطفی علیه السلام که  
که دشمنان او و آل مصطفی علیه السلام که  
حاجه الی آل مصطفی علیه السلام که



١٢ كلاهما بمعنى الأخي الثاني ان يكونا بمعنى المختار الثالث ان يكونا جمع خير هذه احتمالاتها الظاهرة  
 فاما مطلق احتمالها العقلية فيرتفع الى تسعة كما هو ظاهر لكانا نقصر على الأخير من الثلاثة الظاهرة  
 لكونه احوج الى البين وامكان فهم ما سواها بالقياس الى بنياننا فنقول لفظ الخي في هذه الاحتمال  
 جمع ٣ لما كان جمعاً نكرة محتمل ان يراد بكل واحد او جمع متعدية فله على تقدير كون من التفضيل اربعة  
 احتمالات الاول ان يراد بكل واحد من الخيارات جمع واحد واربعة احاداً اما الخي الاول فهي كون  
 النبي ٣ خير من بني هاشم وخير من قرشي وخير من العرب ٣ خير من بني آدم واما الخي الثاني فهي  
 بنو هاشم وقرشي والعرب بنو آدم واحاد الخي الاول موزعة على احوال الخي الثاني الاحتمال الثاني  
 ان يراد بكل منهما خياراً اربعة واحداً الخي برهنا لا مصداقة هي هنا مجموع الخيار اما مصدا  
 الخي الاول من الخي الاول فهو النبي ٣ بالنسبة الى بني آدم لان له خياراً واحداً بالنسبة الى النبي  
 هاشم وخيرين بالنسبة الى قرشي وثلاثة خياراً بالنسبة الى العرب اربعة خياراً بالنسبة الى بني آدم  
 واما مصدا الخي الثاني من الخي الاول فهو النبي ٣ بالنسبة الى العرب لان له ثلاثة خياراً  
 بالنسبة اليهم واما مصدا الخي الثالث من الخي الاول فهو النبي ٣ بالنسبة الى قرشي لان له خيارين  
 بالنسبة اليهم وما فوق الواحد جمع اما مصدا الخي الرابع من الخي الاول فهو النبي ٣ بالنسبة  
 الى بني هاشم لكن هذا على سبيل التغليب واما مصدا الخي الاول من الخي الثاني فهو بنو هاشم  
 لان لهم خياراً واحداً بالنسبة الى قرشي وخيرين بالنسبة الى بني آدم واربعة خياراً بالنسبة الى الخلق  
 واما مصدا الخي العربي ~~بالتسعة~~ بالنسبة الى الثاني من الخي الثاني فهو قرشي لان لهم  
 خياراً ثلاثة بالنسبة الى الخلق واما مصدا الخي الثالث من الخي الثاني فهو العرب لان لهم خيارين  
 بالنسبة اليهم وما فوق الواحد جمع اما مصدا الخي الرابع من الخي الثاني فهو بنو آدم لكن  
 هذا على سبيل التغليب لان لهم خياراً واحداً بالنسبة الى الخلق نظير ما تقدمنا له لان الاحتمال  
 الاحتمال الثالث ان يراد بالخي الاول خياراً واحداً والثاني خياراً اربعة ونطبق الاول على الثاني  
 اما بالتبديل ومثاله في الاحتمال الثاني واما بتوزيع احاد الاول على جموع الثاني وعلى تقدير  
 الثاني يصير التغليب مختصاً بالخي الثاني الاحتمال الرابع عكس الثالث في جميع ما ذكرنا وهذه  
 الاحتمالات الاربعة جارية فيما على تقدير كون من السببية الا ان المفضل من مجموع مخدوف الخي

العرب ثلاثة خياراً بالنسبة الى



بلا عطف قياساً على اللهم ارحمنا واللهم وارحمنا قياساً على يا الله امنا وارحمنا واللام باطلا  
فالمزوم مثله بنيا الملازمة ترادف اللفظين في المقامين الجواب عن الوجهين على ما خطر لي ان ام في  
اللهم مقدمة للدعاء وما يجيء بعد انفس الدعاء لتناقض مدفوع والقياس باطل لبطول عطف  
الدعاء على مقدمة وجواز عطفه على مثله والتناقض في قولهم اللهم لا تؤتهم مدفوع من وجه اخر هو  
اختلاف المفعولين وقيل في الجواب عن الثاني ان ام لما صار كالجزم لم يخرج ان يكون معطوفا عليه كذا  
قولهم على نعمك والآنك قيل تقديره لنعمك علينا اقول لا حاجة الى ذلك بل على للمقابلة اولاً فاستعلاء  
العقل باعتبار ان الحمد وارد على النعم او غالب عليها استحقاقا او ادعاء ولم يقل انعامك ولا نعامك مع  
اشبهتها بما بقوله الآنك كل من جرد بعد التبا بالمرء وللأشياء بكثرة نعم الله ولصيرته بمد هذه  
الفقره واحدا كالفقيرتين الاخيرتين وهي جمع نعمه بكسر التون أي ما ينعم به بل بفتحها مصد نعم بنعم ولم يرد  
بها النعم الظاهرة بقرينة تقابلها بالآلاء التي هي النعم الباطنة وهي جمع الى بكسر الهمزة رخصتها جمع  
كثرتها غير مسموع قولهم خاتم انبيائك ان كان الخاتم بكسر التاء فمغناظ وان كان بالفتح فبمعنى ما  
يختم به كالعالم لما يعلم به او يراد به الرتبة كناية قولهم وصحبه الأولى ان يقر بسكون الحاء اسم جمع  
للصاحب لا بكسرهما مخفف حسبنا النبي مرادك صحبه مع الإيمان الباقى الى يوافق قولهم  
الى يوم لقائك الطرف ما متعلق باحد اصل واسم او بكل تابع تابع مفهوم من التابعين من حيث هو  
مجموع والمراد باللقاء على الأولين الحشر الأصغر وعلى الأخير الحشر الأكبر قولهم وبعد هو من الجحش  
والغيايات والمراد بالجحش ظروفت تدل على جهه الشئ أي ما يقع بين أحد نهاياتها الى اخرها يجاوزها التسمية  
الدال باسم المدلول ولهذا لا تراد بحسب المعنى عن ستة اقسام انه لا يتجاوز جهتها الشئ عن الست والمراد  
بالغيايات ظروفت قطع عن الاضطلاع بحسب اللفظ وانما سمي غيايات لان الغاية هي النهاية وتلك الظروفت  
صان نهايات لتفيد النسبة الاضطلاع مجازا وقيل لانها لا يدكر بعد كرمصدا ما نض الى وفيه  
ما فيه ولا يبعد ان يطلو الغيايات على الجحش الست في جميع احوالها لان كلامها يدل على غاية من غايات  
الشئ التام كما لا يخفى والمراد من الغاية في قولهم من لا يبداء الغاية في المكان مثلا والى لانها نهاياتك  
مثلا انما هو هذا المعنى لا المستأبارت كما يجازين كما ارتكبه بعض المحققين ذلك لان الاضطلاع لا يبداء  
مثلا الى الغاية بعد تقيدها بالمكان وبالزمان والاضطلاع ينتج ويبرن طرفها عموم من وجه ان المصداخص

واضع الكتاب من الكسر في غير اللغة واحد الى باب الحركة الثالثة من

[illegible]

طوبى لمن دفعه

عبد  
والتفان  
في التبرع

الاول هو محمد بن ابي بكر



من المصنأ اليه ليلزم بطلان الافتضا كما هو المتبنا فانهم لم يعلم ان للجمها التثنية مع حالات الاولي يكون  
لفظ ماضيا اليه المذكور الثانية ان يكون محذوفا الثالثة ان يكون كل من لفظه معناه منسيا الرابع  
يكون لفظه منسيا ومعناه منويا وهو على الثلاثة الاولى معبر و على الرابعة مبني على المشبأ بالضم  
المصنأ اليه تمامها فمضمنا الافتضا يتضمن معناه بخلاف الثلاثة الاولى والمراد من المعنى المنوي  
المنسب هو المعنى بخصوصه لا بعمومه اذ لا يمكن تصويها مع كون معناه المصنأ اليه بعمومه منسيا والمراد  
بالمعنى قولهم شيئا منسيا هو المنسب فوجه التكرار ان المعنى هو المنسب من اللفظ المنسب من الخاطر  
ليتميز عن المنوي فانه ايضا منسب من اللفظ وقيل التكرار للتأكيد قيل لموافق قوله تعالى شيئا منسيا  
والمش تقسيم احوالها الى ثلاث حالات المذكور المتو والمنسب والتحقيق ما ذكرنا قولهم هذا لما  
لغا ف ذكرنا ما قبل بعد في صد الكتب حيث لم يذكر توهم تقديره قبله فاحيط بذكر الفاء للزومها  
بعدا ما ولم يحجز ان يكون مقدرا حقيقة لما كان الواو لا واو الاسمين لم يعهد حوله على اما واو العطف  
لا يدخل على اما الاولى وقد اشبه هذا على بعض الفضلاء ثم ان اما قيل للتفصيل وقائم مقامها  
يكن من شيئا ومهما في هذا الكلام معنى ما الشرطية لا متي ومعنى جملة الشرطية والجزائية ان كلما وقع  
بعد الفلان مما صد عليه الشيئ سواء فرض ما نعا الوجوه الجزاء ام لا فالجزاء متحقق بعد ذلك الفلان  
يعني ان تحقق الجزاء غير معاقبة من الشرط ورفع الموانع نظير ذلك ما اذا قيل كلما يقع فزيد شيئا غدا يعني  
ان شيئا في الغد ليس بشرطه بامر بطريق عند نزول الثلج والمطر وغير ذلك ثم المشأ اليه بهذا اما  
كل معناه الكتاب والفاظها المنصو او نقوشها المنصو مطلقا او نقوشها الخارجية لو كان وضع  
الديبا جبعك التصنيف كما ان المشأ اليه بهذا امر كل ذوا فرد صارة عن المؤلف وغيره فذلك  
اسم الاشياء امر كل ذوا فرد كذلك كل فرد منها اشأ الى مشأ اليه مخصوصه لكن ينبغي للمعقول منزلة  
المحسوس في الثلاثة الاولى فلا يرد انه يلزم ان يكون المشأ اليه بهذا اما كليتا او مشتلا على امر معلوم  
واما الالفاظ الخارجية ولو كان الوضع بعد التصنيف فلا تصلح ان تكون مشأ اليها اذ على تقدير  
تسليم وجوها الثلاثة بجمية غير قولهم الى ذكر اسم الاشياء فالاشارة اليها اشأ الامر معدود وهو  
باطل قولهم شرح امي كشف والكشف رفع الغطاء عن الشيئ ويلزمه ظنا ذلك الشيئ فهناك ما يعين  
الاطراف وحمله على هذا او على المجاز العقلي للمبالغة او على المجاز اللغوي بزيادة ما يشرح به والشارح

قوله فانهم اقول وجهه على ما رتبته له ان  
المعنى ولفظ الذي بعد الاصل على طرف  
كلما سمعته من رزم ضايفه انما هو  
لو ارد من فانية ان لا يرتب عليه بطلان  
حاش ان من اراد من فانية ان لا يرتب  
لكن انما في اراد اي ما شاء الله لا بد له  
وليس كما فهم في اربع دله ليرى عدم اراد  
ذلك هو اهم عن بعض بل رزم كونه  
فانه ليس خروفا انما ان ضايفه انما هو  
والا لم يكن خروفا لكن يجب ان  
اراد من فانية ان لا يرتب عليه بطلان  
بالدلتها وارجح ان يكون بطلان  
ما ليرتبه ويطبق عليه الحكم  
حاش ان بطلان فانية في الفقه  
فظهر من ذلك ان بطلان  
انه في ما هو في الدلتها  
انما في بطلان فانية فظهر ان اراد من  
اراد من فانية ان لا يرتب عليه بطلان  
او لا يرتب فخر ان من لا يرتب  
انما هو من فانية حتى يلزم ضايفه انما هو  
التي في فانية عليه بان ذلك غير جائز  
ان قلت سئل كون مرادة الجزئية  
والهكمة لا العزم والضموم لكن نقول  
ضايفه الجزئية لا يجوز ان يكون قلت هذا  
مع انه خروج عن الدلتها فحاش  
للدلتها ان لا يرتب عليه بطلان  
هي اجمع اربعة لاسيات بقرعة الجزئية  
مراد من



**قول** لطيف اللطيف لا يدركه البصر المراد منه ما لا يدركه بادر النظر لشبهه بالبصر في التوسعة  
**قول** من جنه من المخرج لا من التميز كما توهم لأن التميز كما قال في س الاعطاء واصفرا لثمر والمخرج حسب  
 المعنى اللغوي وان عم كل شرح ذكر فيه المتن باسمه الا انه مصطلح في مخرج مثل هذا الشرح **قول** مهدد  
 المقاصد واضح المسالك تهذيب الكلام تخليصه عن الحشو والروايد والمهدد ما بكسر الهمزة والفتحة والفاعل  
 الشرح اللام في المقاصد عوض عن ضمير الالفية والفاعل الشراح واللام عوض عن ضمير الشرح او عن  
 الالفية بنقدير الرابط واما بفتح اللام واللام عوض عن ضمير الالفية بنقدير الرابط او عوض عن ضمير  
 الشرح واحسن احتمالاً الخمسة هو الأخير لا مستغنى عن التقدير صيغة تقابله مع ما بعده غاية التنا  
 فان لكل مجهول منعده مع معلوم يكون بالفتحة اليه لا زماً مناسباً ليست مع المعلوم المتعد لعد الفرق بين  
 الفريقيين عند اتحادهما في جوهر المعنى فهو ما الابان يلاحظ الاول فاعل والثاني لانك ان كان للظاهرة  
 ومصدقا الا في ضمتا الواجب نعم ولو ان المصداق على ما مضى قال انها غير مجعولة فان الثاني ضان عليها  
 كالواجب الواحد الطيب الطاهر في الاول كما موجب الواحد المطيب المطهر فانهم لك فلهذا دقوا  
 المراد من تهذيب الالفية بالشرح كما هو مضاف بعض الاحتمال اظها كونها مهددة فلا يراد ذلك امسا  
 تحصيل الحاصل او مستلزم للنصر في فقراتها وكلما انما وكلها غير واقع ولما كان المهدد والواضح  
 نكرتين مضافتين للتخفيف في معموليها صحت توصيف النكرة بهما ثم ان اكثر النسخ لفظ واضح بدون  
 واو العطف وهو سهو من قلم الناسخين ذلك زوج من واج او ضا الشرح متحد فرد في الاسمية  
 والفعلية والوصفية الحقيقية والمجازية متخلل بالواو والعاطفة كما نراه فلا وجه لجلوه هذا الزوج عنها  
 ووجه العطف في بعض ضمتا الشرح وتركه في بعض آخر مما يظهر بالتأمل فتم **قول** الطالب لها في قوله  
 اللام في قوله لها ولا يخفى ولكل التقوية وهي معنى يبرر التعدية والزيادة احتيج اليها في معموليها  
 لضعفها العمل **قول** لنكت المراد بها الرموز الدقيقة التي لا يدركها الا من تعمق ذكره **قول** من  
 الشرح ناخيه عن قوله اليها لرعاية السجع وتقديمه على الفاعل لو وصل المبين المبين **قول** سميته  
 يحتمل ان يكون مضافا الشرح وان يكون مستانفا ولم يقل المسمى لئلا يتوهم ان بعض الامثلة وضع اسم  
 الشرح كما وقع في وضع اسما بعض الكتب **قول** بالهجة المرضية المشارة بالهجة بالنبا الموحدة لثقتا  
 وهي في اللغة بمعنى الحسن السوي قال الشيخ المحشي هي بالنون في اللغة بمعنى الطير في هذا اقرضه







الأول خمسة أحاد وجموع والخيا الثاني ستة أحاد وجموع لزيادة الخيا من الخلق في الأول والخيا ١٣  
 من التبعة في الثاني والمراد من الخيا الغير الزائلة الخيا المطلقة لا المصنوعة فانها غير زائلة عن التبعة و  
 زائلة عن غيره والقائم في قوله فلم ازل للتفريع اذ من غير من غير شخص باختيار واحد و باختيار  
 متعدده فهذا الشخص خيا مطلق من ذلك العام ابد الامتناع صيرة هذا الشخص مختار منه  
 بالنسبة الى ما تحت ذلك العام واعلم ان اعداد الخيا هي ما فصلنا اذ لم يرفع النكران على الشقين  
 الاخيرين من الجواب الاول واقا اذ ان رفعه عليهم ما فريد الاعداد المذكورة عليه هذا المنقضى بما ذكرنا بقية  
 على استخراج احكامها الاحتمالات وهذا التحقيق من نظار اباكار لم يسبق اليه يد لافكار قوله  
 وعلى انه تقدير لفظ على على الال للرد على الخاصة فان هذا من باب العامة رغم الالف الخاصة فكما منهم  
 استنباح ذلك عند الخاصة لمحدث مش معتبر عندهم بزم العامة وهو ما اسند الى التبعة من فصل  
 بينه وبينه على لم ينل شقا ولم يعلموا ان هذا الحديث مصنوع عند الخاصة ودخول على على الال اكثر  
 في الادعية المروية عن ائمتنا عليهم السلام على ان بعض الفضلاء قد فرغ على في الحديث بكسر اللام والياء المشددة  
 على ان يكون الحديث ردا على الغلاة يعني من فضل بينه وبينه على ان يربط بالبيان يخرج عن مرتبة الخلافة  
 الى المرتبة الالهية كالغلاة لم ينل شقا ولا يبعد ان يريد بتقديره رفع توهم كون هذا المصراع جملة  
 مستأنفة او حالته على ان يكون قوله والى مبدءا والشراف بضم الشين خبره والمستكملين مقطوعا الى  
 النصيب قوله اي اقراره المؤمنين الخ وعند اكثر الخاصة هم فاطمة مع الائمة الاثني عشر قوله  
 بفتح الشين اقول ان قرأ المستكملين بالكسر لشرقا بالفتح مفعول له وبالضم اما كاك وصفه بعد منه  
 او مقطوع الى الوقع والنصب على هذا المفعول وان قرأ بالفتح فالشرقا بالفتح مفعول محذوف والجملة بفتحة  
 وبالضم مثل سوا الاول من فاستودع الشارح فتح الشين لانه على هذا ابلغ في المدح قوله  
 بانقسامهم اليه اي التبعة او الى الشرع المراد به التبعة كناية قوله في نظم ارجوزة الفقه النظم في  
 اللغة الجمع في الاصطلاح هو الكلام الموزون وارجوزة بضم الهمزة مجر من الشعر على ثلاث مسنوعات ولو  
 تقريبا وكثيرا يطلق على ما على هذا البحر وتقدير النظم للاشياء الى ان الامتناع متعلق بالحديث لا بالآثار  
 وتقدير ارجوزة لفوائد الاول الى الاشياء الى ان ارجوزة جن من الالف لا عينها لان البسطة وفوالج  
 المقاصد ايضا منها الثانية الاشياء الى ان مجموع ابيانها راجح لا غير والا لدرج في المستغافين الثالثة

الخيا من الخلق في الأول والخيا ١٣  
 من التبعة في الثاني والمراد من الخيا الغير الزائلة الخيا المطلقة لا المصنوعة فانها غير زائلة عن التبعة و  
 زائلة عن غيره والقائم في قوله فلم ازل للتفريع اذ من غير من غير شخص باختيار واحد و باختيار  
 متعدده فهذا الشخص خيا مطلق من ذلك العام ابد الامتناع صيرة هذا الشخص مختار منه  
 بالنسبة الى ما تحت ذلك العام واعلم ان اعداد الخيا هي ما فصلنا اذ لم يرفع النكران على الشقين  
 الاخيرين من الجواب الاول واقا اذ ان رفعه عليهم ما فريد الاعداد المذكورة عليه هذا المنقضى بما ذكرنا بقية  
 على استخراج احكامها الاحتمالات وهذا التحقيق من نظار اباكار لم يسبق اليه يد لافكار قوله  
 وعلى انه تقدير لفظ على على الال للرد على الخاصة فان هذا من باب العامة رغم الالف الخاصة فكما منهم  
 استنباح ذلك عند الخاصة لمحدث مش معتبر عندهم بزم العامة وهو ما اسند الى التبعة من فصل  
 بينه وبينه على لم ينل شقا ولم يعلموا ان هذا الحديث مصنوع عند الخاصة ودخول على على الال اكثر  
 في الادعية المروية عن ائمتنا عليهم السلام على ان بعض الفضلاء قد فرغ على في الحديث بكسر اللام والياء المشددة  
 على ان يكون الحديث ردا على الغلاة يعني من فضل بينه وبينه على ان يربط بالبيان يخرج عن مرتبة الخلافة  
 الى المرتبة الالهية كالغلاة لم ينل شقا ولا يبعد ان يريد بتقديره رفع توهم كون هذا المصراع جملة  
 مستأنفة او حالته على ان يكون قوله والى مبدءا والشراف بضم الشين خبره والمستكملين مقطوعا الى  
 النصيب قوله اي اقراره المؤمنين الخ وعند اكثر الخاصة هم فاطمة مع الائمة الاثني عشر قوله  
 بفتح الشين اقول ان قرأ المستكملين بالكسر لشرقا بالفتح مفعول له وبالضم اما كاك وصفه بعد منه  
 او مقطوع الى الوقع والنصب على هذا المفعول وان قرأ بالفتح فالشرقا بالفتح مفعول محذوف والجملة بفتحة  
 وبالضم مثل سوا الاول من فاستودع الشارح فتح الشين لانه على هذا ابلغ في المدح قوله  
 بانقسامهم اليه اي التبعة او الى الشرع المراد به التبعة كناية قوله في نظم ارجوزة الفقه النظم في  
 اللغة الجمع في الاصطلاح هو الكلام الموزون وارجوزة بضم الهمزة مجر من الشعر على ثلاث مسنوعات ولو  
 تقريبا وكثيرا يطلق على ما على هذا البحر وتقدير النظم للاشياء الى ان الامتناع متعلق بالحديث لا بالآثار  
 وتقدير ارجوزة لفوائد الاول الى الاشياء الى ان ارجوزة جن من الالف لا عينها لان البسطة وفوالج  
 المقاصد ايضا منها الثانية الاشياء الى ان مجموع ابيانها راجح لا غير والا لدرج في المستغافين الثالثة

قوله في نظم ارجوزة الفقه النظم في اللغة الجمع في الاصطلاح هو الكلام الموزون وارجوزة بضم الهمزة مجر من الشعر على ثلاث مسنوعات ولو تقريبا وكثيرا يطلق على ما على هذا البحر وتقدير النظم للاشياء الى ان الامتناع متعلق بالحديث لا بالآثار وتقدير ارجوزة لفوائد الاول الى الاشياء الى ان ارجوزة جن من الالف لا عينها لان البسطة وفوالج المقاصد ايضا منها الثانية الاشياء الى ان مجموع ابيانها راجح لا غير والا لدرج في المستغافين الثالثة



الاشارة الى ان ثانياً لا لفظية باعتبار كونها قبل العلية نفساً للأرجوة والأصل مضافاً لغيرها  
 لكن لا يظهر ان يكون ثانياً باعتبار كونها وصفاً للوثة او ثانياً لها للثقل الرابعة لاشارة الى علة  
 المنسوبة والمنسوبة اليه كما يتوهم ظاهراً فان الاول كل والثاني جزء ثم لما كان المقصود بالذاتية هو ما ذكر  
 المستفاد عليه هو لا يستعمل الا بعل في جعله على معنى غير قياس فلا بد انما من القول بضمير الاستغناء  
 معنى ما يتعدى كغيره كالشروع كما احتج بعض المركبين جعل ما بعده ظرفاً للاستغناء كما احتجنا انما حيث  
 لم يتعدى للضمير ويرى ان كلا النوعين ما قصد بالذات على بسبيل الكناية ونحوها انما اظهره وحسن  
 لهذا عدلنا اليه **قول** علة اي علة الأرجوة والعدة جمع العدة ويحتمل ان يكون مصداقاً لثبوتها  
 اي نوع واحد من علة الفاعل فان **قول** كل شطربيل الشطر البحر والمراد به هنا المصراع وهو  
 المنبت من جذ المتطوع لانه هو البحر الاول **قول** اي مماثل لما كان المقاصد لكونه لجمع المقاصد  
 مفيداً لاحتواء الالفة جميع مقاصد النحو وهذا بدعي البطلان فلا بد من صرفه عن ظاهره انما يتعدى  
 مقصداً مفهوماً من قول المصنف في اواخر الكتاب نظراً على جل المهمات كما احتج المركب ويجعل المقاصد بمعنى  
 المهمات التي هي مقاصد بها احتياج شديد واحتجاج عظيم كما احتجنا انما حيث فترها بها لفظاً ومثلاً  
 بالنسبة الى ما احتجنا المركب فاشاء انما بهذا التفسير الى ذلك **قول** والمراد به هذا الجواب عن  
 مقلد هو ان الالفة محتوية لمقاصد التصرف والنحو معاً فخصيص جوائدها بالتوقف فقط تخصيصاً لا مختصراً  
 وحاصل الجواب ان المراد بالتجو معاً المشابه للمرابطة المرفعة لغيره لكن في خبره في الذين  
 هما التصريف والتجو معاً وقيل على السؤال والجواب معاً ان الالفة لم يحتو على مسائل التخصيص الا  
 مسائل عديدة فلا وجه للحكم باحتوائها انما المسائل فقط السؤال والجواب اقول مثلاً انما انما  
 توهم انحصار ما احتو الالفة من مسائل التصرف فيما بعد قول المصنف التخصيص وليس كذلك فان مسائلها  
 من باب التثنية عن الفاعل الى آخرها مسائل نحو مخرجه بمسائل التصرف ليست مسائل التصرف  
 عرفاً الا ما فيها والمعاد بقوله التخصيص فهو الاشارة الى ان لا يخرج من علم التخصيص لانفس هذا العلم  
 وكل ذلك ظاهر الى ان لا تصح في هذا الكتاب الخوض في اجابته انما **قول** هذه الالفة اي الاشارة  
 المقاصد **قول** لا في انما الطائفتين اللام للتعديل او بمعنى الى الانها على الاول بكسر الهمزة ومعد  
 اي لانها هم الايض الى انهما هم على الثاني بمعنى ما جمعهم **قول** من عوام مسائل لفظية

اشتمل



وقوله فيصير في هذا المثال ان التقريب مقصود للوضوح لا في نفسه **قول** هو وجه هو بفتح الجيم وكسر هاء ١٥  
 يحتاج الى القول بالحذف وحمل الوصف على السبب **الذي** هو خلافه لا مكر **قول** قبل الحذف وكسر  
 المعنى هذا المثال ان المراد بالوجه المحصول المقصود انه بفتح الجيم لا بكسر هاء ولا يفتح ان يبين  
 باسم الفاعل المتعدي لما ذكرنا اننا لم يقل قليل الا لفاظ مع ان تقابله اللفظ بالمعنى اظهر فخصم  
 بالاجاز الكامل الذي هو من حيث الحروف الهجائية والكل ان يجعل جميعا ثم ان يريد بالاجاز ان يقابل  
 الحروف بالطول يلزم ان يجعل المثال قوله بلفظ على السببية وان يريد بما يقابل الاطشوا واستاوي في  
 ان يجعل على المقصود والتمثيل اراد به المعنى الثالث وحملها على المعنى صان المقام مقام ان يشل عن كفايته  
 فاشتا الى جوابه بقوله ولا بدع الخ يعني ليس كون الوجه بالمعنى الثالث سببا للفهم ان يريد بما جازي وان  
 اشهر ان الوجه بهذا المعنى مانع الفهم ذلك لا رتبة السببية في المطب المساور ونسب المعنى الى  
 الوجه اعطى اياهما والثالث فيهما والاتان سبب التبعيد ان كان في ضمن الالحاق والمانع من التبعيد  
 وان كان في ضمن تقابله لا ان وجوه الاول في ضمن الاول احسن وغرض وجوه الثالث في ضمن الثالث اتم  
 واشنع فعلى هذا التقدير قوله بلفظ يحسن تعيين لفظ فاشتا التكم الى هذا التفصيل بقوله كما رأيتاه و  
 الارادة من الالحاق هذا المعنى وحمل التبعيد على المعنى مع كفاية الالحاق ايضا بقوله الى هذا الا ان يكون  
 التبعيد للسببية اكثر من كونها بمعنى مع وهذا قد تقدمه التفتيح اقول ويحتمل ان يكون التبعيد بمعنى  
 مرد لا يخفى عن حروفه **قول** سبب الفهم لم يقل للتقريب كما هو مقتضى المتن في اللوح كالحق  
 على الترتيب انما التبعيد انما مقتضى الفهم لا في نفسها ولم يقل بسرعة الفهم عندها ولا استغناء  
 بتعريفها بسبب هذا **قول** كما رأيت عبد الله اه اي كما هو جلي لا يجوز للفهم اي عثرة اكرمه في  
 رأيت عبد الله واكرمه لفظا واما معنى الأقل او معنى الغير المعاني لاجل الاقلية او في موضع  
 الفاظها والفرق بين الثالث ان الثالث يدل على جماع على عند كونه اكرمه عبد الله سبب الفهم مثلا  
 الاول انما سببية الاول للفهم فظم واما عند سببية الثالث للفهم فلا لفظا ما الله مشرعا  
 الاضاحا ومعنى العلمية فاذا كره لم يعلم ان المراد بالثالث غير المراد بالاول شخص او نوعا لا وقبله  
 حمل التبعيد على معنى مع ان لو حملت على السببية لزم عند كون الثالث سببا للفهم واللائم بظ فالمراد  
 مثله اما بين الملازمة فظم واما بطلان اللازم فلا انفك عن غيرهما من المراتب المكنة من احد ان لم

يرى في هذا المثال ان التقريب مقصود للوضوح لا في نفسه  
 يحتاج الى القول بالحذف وحمل الوصف على السبب الذي هو خلافه لا مكر  
 المعنى هذا المثال ان المراد بالوجه المحصول المقصود انه بفتح الجيم لا بكسر هاء ولا يفتح ان يبين  
 باسم الفاعل المتعدي لما ذكرنا اننا لم يقل قليل الا لفاظ مع ان تقابله اللفظ بالمعنى اظهر فخصم  
 بالاجاز الكامل الذي هو من حيث الحروف الهجائية والكل ان يجعل جميعا ثم ان يريد بالاجاز ان يقابل  
 الحروف بالطول يلزم ان يجعل المثال قوله بلفظ على السببية وان يريد بما يقابل الاطشوا واستاوي في  
 ان يجعل على المقصود والتمثيل اراد به المعنى الثالث وحملها على المعنى صان المقام مقام ان يشل عن كفايته  
 فاشتا الى جوابه بقوله ولا بدع الخ يعني ليس كون الوجه بالمعنى الثالث سببا للفهم ان يريد بما جازي وان  
 اشهر ان الوجه بهذا المعنى مانع الفهم ذلك لا رتبة السببية في المطب المساور ونسب المعنى الى  
 الوجه اعطى اياهما والثالث فيهما والاتان سبب التبعيد ان كان في ضمن الالحاق والمانع من التبعيد  
 وان كان في ضمن تقابله لا ان وجوه الاول في ضمن الاول احسن وغرض وجوه الثالث في ضمن الثالث اتم  
 واشنع فعلى هذا التقدير قوله بلفظ يحسن تعيين لفظ فاشتا التكم الى هذا التفصيل بقوله كما رأيتاه و  
 الارادة من الالحاق هذا المعنى وحمل التبعيد على المعنى مع كفاية الالحاق ايضا بقوله الى هذا الا ان يكون  
 التبعيد للسببية اكثر من كونها بمعنى مع وهذا قد تقدمه التفتيح اقول ويحتمل ان يكون التبعيد بمعنى  
 مرد لا يخفى عن حروفه قول سبب الفهم لم يقل للتقريب كما هو مقتضى المتن في اللوح كالحق  
 على الترتيب انما التبعيد انما مقتضى الفهم لا في نفسها ولم يقل بسرعة الفهم عندها ولا استغناء  
 بتعريفها بسبب هذا قول كما رأيت عبد الله اه اي كما هو جلي لا يجوز للفهم اي عثرة اكرمه في  
 رأيت عبد الله واكرمه لفظا واما معنى الأقل او معنى الغير المعاني لاجل الاقلية او في موضع  
 الفاظها والفرق بين الثالث ان الثالث يدل على جماع على عند كونه اكرمه عبد الله سبب الفهم مثلا  
 الاول انما سببية الاول للفهم فظم واما عند سببية الثالث للفهم فلا لفظا ما الله مشرعا  
 الاضاحا ومعنى العلمية فاذا كره لم يعلم ان المراد بالثالث غير المراد بالاول شخص او نوعا لا وقبله  
 حمل التبعيد على معنى مع ان لو حملت على السببية لزم عند كون الثالث سببا للفهم واللائم بظ فالمراد  
 مثله اما بين الملازمة فظم واما بطلان اللازم فلا انفك عن غيرهما من المراتب المكنة من احد ان لم



١٤  
يكونا نكرتين في هذا فيما شرب به معترضا القول فيه نظرا في جواز الأول منها أن المراد بالفهم سره كما قلنا  
وسيصح التسمية بالشك لأن الشك من القواعد على اتحادها مع رضى اللام فقط الثالث أن القاعدة  
اتحادية في المعرفة المكررة إذا كان المكرر من أنواع التعريف هنا داخلان تحت  
الاعتناء والعناية الرابع أن المفرد من اللفظ الموجب سبب الفهم لا أن سبب الفهم محصور في لفظ دون  
بمعنى لا العاطفة البتة لما عرفت فالمراد منه تنوعه الخاص من الأعراض على فرض رده مناقشة في  
المثال وهو لا يقتضي المناقشة في الممثل له ولا يبعد أن يكون قوله الأول في رد الصواب أشد إلى ذلك  
وفيه تأمل قول من ذهب إلى ذلك شبه المنقضية العاطفة بالقبض بالتحقق الواعية القارية بالوجود  
ومقاصد الكتاب بالعتاد دلالة العاطفة على مقاصدها بالبدل واستعدا تلك اللفظة لأنها  
المقاصد بالوعد فترى لك الاستعداد من الفعل بالاحتياج سهولة فهمها لها بالبدل ويمكن أن يحل  
قشورها على غير ذلك فندبر قول من رأى العطاء أشد إلى أن المراد بالبدل ما يبدل به لفظ القابل للبدل  
قول من عجز الجواز هذا نصير به بالنسبة لفهم حرج جازم اللفظ المعبر عنه بحسن التعبير والمراد  
بالفهم سره كما ذكرنا والتعبير بالوعد والاحتياز دليل آخر على أن الموجب يفتح الجهم لا بكسرهما قول  
مقرريها أي رضى ناشيا أو القابل للتبعية القول الأول من قاريها يحتمل أن يكون متعلقا بقول المعتمد  
لنقض قول من أن لا بد من غيره فإقل هو متعلق ببقائه في البقاء التسمية القول الأول أن يكون  
متعلقا بمقدورنا بالقوله وهو ثابت البين والبيان ما يدخل على المصداقين مصداق  
آخر سواء كان مصداقا محققا أو باطلا مشبها أو منفيًا قول من غير سخط هذا بيان للوقوف  
بالرضا التام قول من يتوهم أن كان قوله سخطا نكر في شيئا الخفي مفيدة للمعروف وهو غير مقصود  
خصصه بالسخط المشوب بالرضى عن اللفظة وهو السخط عن اللفظ فإن السخط عن غير هذا لا يتوهم  
الرضا عنها كما يحكم بها الذوق التسليم قول من ذاع في منبوا إلى رداوة وهي لغة من بلدان المغرب  
قول من نكر هو قد لفظ لكر لا أشد إلى أن هذا لا يمد عن المصدر استدلوا لما يتوهم من الحكم يكون  
الفية فأنقذ الفية ابن معط أن نفسه أيضا نفور نفس ابن معط قول من أي بسبب سببه أشار  
بدل ذلك إلى أن جمع ابن معط للتعويض بالنسبة إلى المعتمد ومنه عطف ليس إلا من واحد باللام قول  
تفضيلا أي زيادة على أصل عطفه ولم يحل على أن أصله من الالف كما فعله المكي في شمله على

مختص  
فقد تم  
الآن  
إلى  
وكان  
على  
في  
الخط



التكليف وفيه حملان شقي لا يحتاج تصحيحها الى تكلفنا زيادة ونقصنا وكيفية ذكرنا في  
 شواهدنا من غير التبيين غير القوي في ثم الذين يلونهم القرن بفتح القاف سكنون الزكاة أهل زماننا  
 واحدة وجعلنا كالمخيرة القوي من الشنازع الموجبة بهولة الذين سرعة تروى المرفعين الى ملذات الحق  
 واليقين قولهم وعرفنا لما تروى من عظيم اصاغرها أهل العرف لا كابرهم وشبابهم شيوخهم متألمي  
 المقدماتهم ودلالة كل من ينك القليلين الشرع والعرفه وعلى سبيل تقدم العصر للافضلية الظاهر  
 من سبق الكتاب قوله والفضل الشاوي عقلا لأن العلم والكمال يتبعكم من الشاوي الى الاحق والعله  
 من حيث علة الشرف من العلول من حيث هو معلول وفيه تفصيل الثلاثة فرق بظهرها التام من قولهم  
 ايضا اقول نقدير المبتدأ انما الاله من عطف الجملة على الجملة الشاوية لا من عطف المفرد على المفرد  
 لأن المثال يستلزم اعتبارا قوله حين في الفقرة الثانية والمقصود خلافا لماسي ذكر التفسير القليل  
 وايضا اننا الجملتين في مقام المدح اوله من بيان الجملة الواحدة وانما نحن معهما في المثال ونقيد  
 لفظ ايضا لا شرا الى الثانية مع الاول في المبتدأ قولهم لا نحتاج الى ما القيد اقل الى بدلي قلنا  
 في نظم مسائل القوفات اخطر علة المصنف والعله الثانية بعدنا شبيه من الاول قولهم اي عظاما  
 اشارة الى ان المشتبا بمعنى الموقفا قولهم من فضله اي لا يحتاج حقا فنقول اي زائدة الاول  
 الكثرة مطلقا والزيادة هي الكثرة الاضيقا فالتفسير الوافر بالزائدة يوم لشاياتنا استحقا الهما لكن  
 المطلوب زبد من الاستحقاق او هو غير ملائم النفس اللهم الا ان يقال المعنى ان زائدة على ما قد اعطانا الى  
 الا زائدة الدنيا قولهم والجملة خبرية ايادها خبرية ليس الضرورة لا مكان ان يقول بدلي واقص  
 بل القصد الحبا والتعظيم فلا اشارة الى حصول نظرية بعد حيث حكم بوقوع جوهر والموقف مع الجمل  
 اقبعا لفظا قولهم لحيث في زائدة من ذلك من خصائص التبيين لكونه اشرف الخلق والواسطة  
 للافاضة عليهم فلا وجه لتقليده في ذلك قولهم اي في مراتبها العلوية بكسر الهمزة وتشديد اللام  
 او بفتح وتخييفه على الاول نازله للمبالغة وعلى الثانية للتأنيث وهذا التخصيص للذات باو اما كونه  
 اشفا الى الاخر بمعنى المناخرة والاضحى من اجتناب الموصولة لا تصفة فلا يخلو عن بعد المشا  
 قولهم هذا بالشرح الكلام وشرح ما بالالف من الماوي شرح الكلام تعريفة بقوله ما بالالف  
 الاسم الفعل الجوزي الكلام المصطلح كما توفى كثير من كلام المعصومين في كلام الله حيث قال وهو كلام الله

كذا  
 الحضم  
 في نسخة



١٠ لأن مراد بالكلم الثالث الاسم والفعل والحرف والكلم المصطلح ويؤيد ما ذكرنا توصيفه بالثالث وسبب ثلثه

الى ذلك المراد بشرح ما يتالف من بنيان السماء وضعها وانما امر حيل لا فراود التركيب متبعا وبينها و

القسما بعض منها الى اقسامها واغما بينا مصدا القول واسم الفعل قائما وبالشع ولا بدع مكرر

الحرفين للكلام لأن بعض أنواع الكلام لا يتحقق إلا بحمل الحرفين والكلام لا يستعملها والشرط في غيرها

في بعض الأحوال كما هو ظاهر من فاجرة نفاها بحسنه تنوعه قوله معاشر الخوارج منصوب على

الاخصاص وجميع معشر المراد بهما الطائفة واحترز به عن معاشرة اللغو فيمن التصريح اذا تكلم

عند الأولين مختلفا وكثيرا ما يطلق على ما يتكلم به عندهم وعند الآخرين غيبا عن الاستقار وهذا

قالوا المصدر أصل الكلام ولعله ورد المعاشر مجازاً نصبا على اتفاقهم في أصل هذا اليعبر والخلف

في بعض خصوصيات قولهم على قطع الفم اي على شئ يقطع الفم التصويب اوفيه قولهم فخر به لسان

بلغت فارقت النقا وبار الميزان على ان المحض يخرج فيه فكيف هذا قلنا لا جاب بعض الفضل من

ذلك بالخصوص انك بالشهادة بمنزلة يكون اعم مطلقا من فضل واقا اذا كان اعم من جهة من كانه هذا

فلا لزوم أخراج ما خالف الفصل بالمعرف والجنس بالجنس والخروج بالانحياز جنسية الجنس انتهى بابي عينا

جَهْدَ الْإِيمَانِيَةِ فَصَلِّتْهُ الْفَصْلَ انَّمَا هِيَ بِاعْتِنَاءِ الْحَبِيبَةِ فَلَيْسَ بِحَيْوَانٍ مِثْلًا لِحَيَوَانٍ خَالِصًا لَا شَكَّ

فصل اخلاص الاشياء المأخوذة من الجحيم لان الله عز وجل يخرج من جحيم الاشياء ما حفظ ذلك

قوله من الدوال إنما خصوا المحرجات الدوال التي ان خرج غيرها بالقيمة الاولى لأن الدوال

اقول المذموم غير ما قبله غير مبدون القول قبله غير هذا القول الزم الدور لا اخذ الكلام في قوله

القول غير قول والقول غير قول الحق القول الاحتمالي كما هو الظاهر في دفع الكفر وحاصل الكلام في هذا

المقام ان القول مشترك لفظا لكنه جفر في اللفظا جفر بعيد لكنه ليس مشتركا لفظا ايضا المشترك

اللفظ في التعريف بلا رتبة حكيمة كادان يكون معياد ويستعمل المحسن البعيد من العكس في التعريف

بما حقيقه المعرفه فاستغال كل منهما باعتدائه في حقه المالك ارجح من الاخر واعتنا وضعه الاول لكن

استعمال اللفظ مع وجود هذا التعارض انحراف لا يرد الضم وانه من جلب النفع ولهذا انحراف المصنف في

الافقة الموحدة تصنفها على كافيه فان نظرت اللاحق ابدت من السابق قوله لا طلاقه على الواسع

اي لا نقول مشك لفظها باللفظ المستعارة واما الراي فير للاعتقاد والراي الموضوع للقول بمعنى

۱۰۸

ظلم  
الأمويين

4

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

١٢٢



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التاميم لا اعتمادا باستحقاق الامور فهو مختص بالاعتماد قولهم جرت سبيل هذا ممنوع فالتاميم  
 من اطلاق على الراي والاعتماد اقول قد يخلص بعد باعتبار العقل والكره في التاميم المعنوي  
 لا في التاميم اللفظي فاشنع قولا راي منهم معني بحسب التكون بحسب قولهم يتبع هذا  
 لان التكون على المفيد غير لا بعدة العرف صحيحا او فاسدا او مستعابا احسانا او قبحا وقولهم  
 عليه اي على لفظه والمراد بالتكون على التكون على لفظه ما يتعلق به عن الاسم الفاعل  
 اشياء الخالي المتعبر عنه حسنا بالفاعل من غير اشتراط اذ ما فيه لكونه بشرط بقاء التكون عليه بخلافه من دون  
 زيادة عليه نقصا عنه المراد بالتكون عليه قول تكلم به قبل التكون بالتكون عند التاميم  
 متعلقان التكون عليه بالتكون انما مما تحقق في ضمن التكلم باللفظ غير الاول في ضمنه ولا يخفى  
 على من تدرك سليم ان للتكلم به جد ولو وصل التكرير اليه والى ما فوقه تحس التكون عليه غير متعلقا به  
 وهذا الصمد هو المعبر عنه بطرف الاستشاد بما قرنا اندفع اشكال قوتى بما يؤيد في هذا المقام وهو ان  
 المراد بالتكون عن انما بعض ما يتعلق بالمفهوم اجمع ما يتعلق بفعل الاول يصدر التعريف على كل  
 قول تكملة مفيد اذ لا محصل التكون عن بعض ما يتعلق به لكونه والتكون عليه مطلقا على الثاني  
 لا يصدر التعريف على لفظ مفيد موجودا وان يكون المفيد مما لا فائدة اصله لان متعلقا المفهوم كان  
 يكون غير متنا وحصل التكون عليها موقوف على ذكرها اذ لنا ان نختار شيئا نالنا هو ان التكون عليه  
 عما يتعلق بالتكون عليه هذا الخص من الشيء الاول ثم نقول للتكون عليه جد الى خواصنا فانهم ذلك  
 فاشنع قولهم بالتصنيفا جسيما وليعلم ان الاوضح في تعريف اللفظ المفيد ان يقال انه لفظ مفيد من شيا  
 عادة ان يفيد التكلم بالذات وينظر المحاط بك قولهم والمراد سكون المشكك هذا هو الصواب  
 ولهذا اللفظ المفيد المسمى بالاسم على القولين الاخيرين قتلهم وقيل السامع وقيل كليهما التكون  
 السامع وسكون كليهما يرد عليهما ان قول المتكلم المراد لاها نفس الاستشاد والافاق لا يرد  
 قائل لفظ مفيد جدا مع عدم حسن كون المحاط به عليه لو اذ فهم بعض المتعلقان وهذا المشكك لا  
 يرد عليهما اما قيل ان المحاط بالمفيد لا يحسن كونه عليه الذي ينبغي ان يتما عا صحيحا مع اللفظ  
 مفيد لا من اعتبر سكون المحاط به فانه بعد الاستماع بالتحقيق لا ما قيل من ان كلام المستمع مفيد  
 مع عدم حسن كون المحاط به عليه عند حسن كونه انما هو عن الجواب لا عن المتعلق بالثبوت الى ان يتكلم

۱۴  
فالتقديرات والاعمال والنفقات  
والاستدراكات والاعمال  
والقول بكذا والاعمال والنفقات  
والاستدراكات

الحجرات

فصل  
در بیان  
و تفسیر  
و تفسیر

پیشوئی کے لیے ایک نیا جہاز

حسن استغفار و توبه و انابه  
بفرض توکل و توبه و انابه  
المرحوم الذی رحمه الله علیه و  
آل همه قد برده حسرت استغفار و توبه و انابه

[illegible]

المشاورين في الجهاد

مستند قاتل و زار

المجلد الثاني

141

پیشہ کر فرمیں۔ اہل حق

وہاں سے غلام مستور



قول كان قام مثلا انما مثل بالكلام والكل ان خرج الاخر يشعير بخرج الاول بطريق الاول

دون العكس قوله مثلا انهم للخروج قول واستثنى منه اي من الكلام قول فما لا يحمله احد كان انما  
اختلفوا في ان الكلام هل هو موضوع للمعنى بالامكان والمعنى بالفعل فما لا يحمله احد على فرض  
تحققه في الخارج اختلف في ان الكلام على الاول وخارج عنها على الثاني ولا يبعد ان يكون موضوعا  
للمعنى بشرط الاتفاق ويؤيد بالمعنى المعنى ذلك وعلى هذا يخرج قول التام والشاهد عن الكلام بالمعنى  
من غير حاجة لذلك قول المصنف كاستنم قول كغيره الظرف متعلق بقوله لم يصحح التام للمعنى  
لا للخروج لا بقوله يصحح او في كغيره لاحدهما وذلك لانه ما قل قول ان ليس لنا اه هذا  
المعنى صحيح يتألف ان الكلام موضوع لما يشترط فيه ان يقره الموجب لا الممكنه مطلقا قول وهو  
غير كماله كحقيقة ما ذكر مع غيره وكثيرا ما يطلق على مجموع الاجزاء قيمة الكل باسمه جوهري كانه  
هذا المقام الا ان يراعى الوصف السببي اي كعبضه مع بعض فانه محمول على المعنى الحقيقة قول  
واشياء لا اشراط اه وجلال ان التقدير كقوله لله استنم قل الله عن التوهم شبهه علوا كبيرا  
وفيه بحث لانه ان اريد بلفظ استنم الواقع القران فليس بمفيد لانه لم يقع في القران الا في موضعين  
وليس فيهما كلاما كما يشهد به النظر فيهما وان اريد بهما الواقع في فلا لانه الكلام على هذا الكلام  
لجواب عنه بان المراد هو الاول لكن الكاف للتشبيه جازية ففسر كونه مقصودا لا غير الاول ان يكون  
التقدير كقوله حين تكلم بهذا المصراع او كقولك حين خطب اياك قول اي مقصودا يعني ان ليس  
مراد به الموضوع في هذا المقام الموضوع مطلقا بل في ضمن اكل فذية الذي هو المقصود منه المعنى فانه  
اقام مقصود كقول الشاعر المراد منه معنى او غير مقصود كقوله غير كالتام ونحوه من ايات قصيدة الخاطر  
باسم العاقل على ما ذكرنا ليس كالمفسر بالفتح مع حرف التفسير خاليا عن لقائه قول ونحوها كما هو  
عليه والمجنى والسكران ومن زاد بقوله نفس اللفظ قول لم يزد غائبا اه جعل ذلك غائبا في النفا  
غلط لان التعريف يستدعي الوضوح وفهم الحكم من ال في غاية النفا لا شئ له على احكام شئ لم يعلم  
ان ايتها هو المقصود قول بالمثل جعل استنم مثله امثلهما يشعير بان التقدير عند احد التقديرين  
الذي ذكرناهما سابقا لا الاول كما هو الاول قول في دقة في التام اه اعترض على هذا التقيد  
بانه مستلزم للخروج مثل هاتين الجهتين من قيدا المعنى بعد حسن سكون المتكلم على مفهومه بالبدون ذكر

في كانه قد خرج

فاستقل



ما يتعلق بها أقول جواباً لما قيل أن المفيد على الأداة لا كما يوقف عليه الأداة وبالمسكون عليه ٢١  
 دخل في فعلتها إلا مطلقاً وتلك مفيدة بهذا المعنى وأما العلم بالشعر والموصوف مثلاً كما نعلم بوضع  
 اللفظ المفيد في شريط الأداة ولا يخفى الفرق بين الفاعل والشعر وأما المفيد المعطى للكلام فهو  
 فاعل الأداة مع جميع ما يوقف عليه الأداة المراد قوله ظهر بما قرنا أن مثل خبر زيد عن زيد الذي  
 يجوز هو الكلام المسند فقط كما يظهر من بعض ما بعضهم أن الكلام هو المفيد عند الأداة حسن  
 التكوين المفيد مطلقاً وذلك ظاهر في فكر في الغرض الموضوع لأجله الكلام قول من يخرج المقصود  
 لغير المراد بالغير الكلام إذا ما لا انفصال على وجه أن هذا التشديد يخرج نحو نعم الرجل زيد إذا كان  
 ثبوته قولنا أنا أكرمهم قول من الحكم بقدر هذا الضمير لغيره لا في الأداة إلى أن يعطى اللفظ  
 والحرف على الاسم من عطف الأجواء لا الجزئيات المحكومة عليه ومجموعها لا كل واحد منها الثانية  
 للأداة إلى أن الحكم بغيرها في الجملة خبر لقوله اسم لأن اسم خبر مقدم عن الكلام وذلك المعلوم من أن المراد  
 الحكم على الثلاثة بالكلام لا بالعكس بعد انحصار الكلام المركب منها فائدة المركب من أكثر من كلمتين مطلقاً لا  
 يجوز أن يكون الكلام خبر عن قوله واسم أنه بعد جواز الاختصاص عن التكرار بالمعنى في غير الاستفهام وأعلم  
 أن عطف الأجواء أشكالاً وهو أن كل من تلك الأجواء مستقل في المعنى فينبغي أن يكون مقصداً  
 للحكم بالاستقلال وليس كذلك وأجابوا عن أن عطف معتبر في قول هذا من أن دخول خبر في الحكم  
 تلك الأجواء فالجواب ما خطر ببال من أن المراد بكل كلمة تلك الأجواء بغير قيد مضاعف أو  
 العطف إلى عطف الجزئيات فافهم قول من يقتضي أنها الكلام وصف للكلمة وهي كونها جازية  
 فيها التذكير والتأنيث لا للاسم والفعل والحرف كما توهم وأما ترجيح التأنيث فهي أن التأنيث  
 الكلام من الكلمة التامة وباعتبار جهة التكرار لا الوحدانية والكلام الاستفهام في قوله هذا الوجه  
 الأداة إلى أن المركب من الثلاثة ليس مطلقاً بل نوع من أنواعه بتركيبها من كل كلمة من الكلام الواحد  
 ليس كل كلمة من تلك الأسماء فقط أو من الأفعال فقط أو من الحروف فقط أو المركب من نوع غير منها قول من  
 لا غيرها هذا ليس معطوفاً على قول المصنف واسم ذلك على قوله الحكم بل على الضمير المحرر في قوله منها وعد  
 إعادة الجواب على جواز عند ذلك لا يقول ذلك إلا ما يقرر على أن المراد إنما هو عند ذلك  
 معطوفاً على الأول وعند ذكره عقيب الأول وحده قول من كان ذلك هو حاصل أن يكون هذا الكلام للتخيل

في الكلام

الحكم

التام







مضمرة أي تخفى في المعنى مثله ذلك لأن في المعنى من الأول بلا واسطة ومن الثاني بالواسطة والوسطى والآخر  
 مضمرة فالمراد بالأول المضمرة بالقياس إلى المعنى الأول والثاني ما سألها كذا للدلالة على كل شيء  
 بالقياس إلى ما سأل المعنى الأول من بطون المتكلمين وأما انتفاض كل شيء فتفاوت العلماء في معرفة تأثير  
 بظواهر كلام مضمرة باعتبار تفاوتهم في الترتيب إلى ما يتبعون المتكلمين والمعنى يتفاوت العلماء بعضهم على  
 بعض لا رفقاء والى ما لا يرقى إليه البعض من بطون المتكلمين هذا ما ظهر في موضع هذا المقال لا صفا  
 القول وأما ما سمع من كشفه لا رفاق الحال فهو المعنى المذكور مع الإشارة إلى ما هو على قدره الشاهد الكافي  
 في الأمر والخلق الصائبين على المتكلم الحقيقي كما قال الله تعالى في حق علي بن أبي طالب عليه السلام والقائم بالبرهان والاسم  
 الفعل والحرف في القول الثالث أي الجبروت والمملوك في الناس وفي قوله الاسم ما انتبا عن المستعمل في  
 عالم الجبروت المنبسط عن المستعمل الحقيقي أي الحق جل اسمه بلا واسطة في آخره هو في الحال الحق ويقول المفسر  
 ما انتبا عن حركة الحق في عالم المملوك الثاني بلا واسطة عن عالم الجبروت الخارج مرفوعة الأمكان إلى  
 فعل الوجوه هو قول المحدثين الدائنة والحق في الحركة إلى الحق من خافتها إلى الحركة والحق ويقول  
 والحرف ما انتبا عن معنى ليس باسم لا فعل في عالم الناس الذي ينشأ عن المستعمل لا عن حركة بلا واسطة بل  
 ينشأ عنها بلا واسطة ويقول بظواهر الوجوه المكنان ويقول مضمرة في محبتها أن الوجوه بظواهرها  
 وهي مضمرة في قوله فالوسطى مرفوعة مضمرة إلى الجبروت الحق جل جلاله فانه ليس بخلق جلاله عن كونه  
 سواء وليس مضمرة بظواهره على جميع ما عدا ويقول انتباض العلماء إلا أن حال كل شيء يعرف  
 بحسب قدره البعد عنه هذا الذي ذكرنا شجرة من شجرات سخايب هذا الكلام وقطرة من قطرات بحار  
 هذا المقام والآفاق قد تمنا شرح كلام تحت كلام الخالق وفوق كلام المخلوق بالبرهان في إيها القائل  
 وأما الطنبش الكلام وإن لم يكن إلا في هذا المقام ليس في قطره بعض المواد القابلة عن المقام ثم  
 قال أبو الأسود فجعلت من الدنيا حوضا عذبة كان من ذلك حوضا نصيبا لها أن يكون  
 كان وليت فعل ولم أذكر لكن فقال لم تركها بل هي منها فزدي بها انتهى لا يخفى عن من لم يحظ من  
 المغارفة مكان جل أكثر هذه الاصطلاحات على تلك النكتة الغالية وإن لم يكن مصطفا ملقنا إليها  
 فاتها مع الجوى الله سبحانه وتعالى على بعض السور إن لم يغضوها وسنشير إلى بعض منها الشئ تقا  
 قول المبتكر لهذا الفن أي حجتا بذكر هذا العلم ومكانة عن المبدع في وجهه بلاغة هذا الفن بيا

وسبب كونها حوضا عذبة  
 لأنها من جنسها  
 وقد مر في كتابنا  
 أن الله تعالى  
 ما جعلها حوضا عذبة  
 وسبب كونها حوضا عذبة  
 لأنها من جنسها  
 وقد مر في كتابنا  
 أن الله تعالى  
 ما جعلها حوضا عذبة



هذا الكلام لا يخلو من غلط في قوله عطف المتناظر على هذا اذا فعل او مضارع مبتدأ لقوله

روية اخرون كقولنا لا يناسب من قولنا عطف المتناظر على هذا اذا فعل او مضارع مبتدأ لقوله  
 لا لقوله اشعاعا لكونه مكنوياً بالاشعاع لكونه علة للعلية على الاول فعلة للمعول بعد تقيدها  
 على المثال ولما ذكر بعض الشارحين هذا التمكن في هذا المقام واورده عليه لان معنى الترخي  
 والتحران بمعنى الواو وتبدل به ليجر الظرف فاشبه الشارح بهذا الكلام الى جواب لا يخلو من  
 بان المراد بالتاريخ اتماء التاريخ بحسب الترتيب لا بحسب الترتيب والتمكان واستعمال جواز التعقيب والتاريخ  
 في الترتيب من غير ما شاع لا استيعاباً فيقبل بين الجواب المذكور على ما هو المشتمل من اعطاف  
 المعطوفات بأسرها على امر واحد ما على ان يكون كل منهما معطوفاً على ما قبله بالواسطة لا  
 غير مدفوع بما ذكرنا فقولنا نعم هذا المقابل المختص مطلق التاريخ في التاريخ الكامل الذي هو بين  
 الصالح لكل طرف في الاستاوين المنع عن كل منهما اي بين الاسم الحرف ليس كذلك فان من التاريخ ما هو  
 بين الصالح لطرف الاستاوين وبين المنع عن كل من طرفيه اي بين الحرف وبين كل من جوابه المراد منها  
 الاشعاع بهذا وهو حاصل على كلا المذهبين غاية ان العطف الفاعل بالواو مدخل في هذا المثال  
 قولنا عطف المراد بالوصف والاسم الفعل ما ذكرنا فلا اشكال في اننا ضمير قوله بينهما انشئة  
 والتناظر في هذا المقام كما ان اهمية لا فائدة في ذكرها قولنا ثم الكلام المذكور في المركب في المثال  
 هتتم بالكلمة ولم يعلم من هذا الكلام منحصر بذلك كما قد توهم من تقدير التمسك بقوله هي ام لا الشاهد  
 القول في ان انواع شتى عطف بلقطام اشياء الى ان ذكر هذه المسئلة لا بدعية قال المسئلة لا  
 والذات قولنا على التجميع مقابل التجميع مذهب جعل جملة الكلمة وبيان التجميع على هذا الوجه  
 لم يبعد عنهم باد وصف بالذات في قوله تلكا اليه يصعد الكلام الطيب بؤبؤه استعماله مع هذا استعمال  
 الاجناس مع احاطتها في التفرقة بينهما بالباء قولنا اسم جنس هي اسم الجنس ما وضع للمهية المظلمة  
 واطلق على الكثير القليل الى الواحد كما في قوله او الى الثالث ان كان جمعاً فان تعدد منه الواحد  
 او مجزئاً في واحد او لا يسمي جنساً او علم الجنس وضع للمهية مع تعيينه الذهني والتكرار المقابلة  
 لاسم الجنس ما وضع لغيره في عين التسمية والتكرار المقابلة المعرفة ما دل على شئ غير معين مطلقاً  
 واذا ثبت ان الكلام اسم جنس على علم الجنس المسمى بالواو على اكثر من ذكر واحد متحدة في النوع او مختلفاً  
 علم ان انواع شتى والمذكور بها واحد منها قولنا واحد كلمة الضمير راجع الى قولنا اسم فعل

هذا الكلام لا يخلو من غلط في قوله عطف المتناظر على هذا اذا فعل او مضارع مبتدأ لقوله  
 لا لقوله اشعاعا لكونه مكنوياً بالاشعاع لكونه علة للعلية على الاول فعلة للمعول بعد تقيدها  
 على المثال ولما ذكر بعض الشارحين هذا التمكن في هذا المقام واورده عليه لان معنى الترخي  
 والتحران بمعنى الواو وتبدل به ليجر الظرف فاشبه الشارح بهذا الكلام الى جواب لا يخلو من  
 بان المراد بالتاريخ اتماء التاريخ بحسب الترتيب لا بحسب الترتيب والتمكان واستعمال جواز التعقيب والتاريخ  
 في الترتيب من غير ما شاع لا استيعاباً فيقبل بين الجواب المذكور على ما هو المشتمل من اعطاف  
 المعطوفات بأسرها على امر واحد ما على ان يكون كل منهما معطوفاً على ما قبله بالواسطة لا  
 غير مدفوع بما ذكرنا فقولنا نعم هذا المقابل المختص مطلق التاريخ في التاريخ الكامل الذي هو بين  
 الصالح لكل طرف في الاستاوين المنع عن كل منهما اي بين الاسم الحرف ليس كذلك فان من التاريخ ما هو  
 بين الصالح لطرف الاستاوين وبين المنع عن كل من طرفيه اي بين الحرف وبين كل من جوابه المراد منها  
 الاشعاع بهذا وهو حاصل على كلا المذهبين غاية ان العطف الفاعل بالواو مدخل في هذا المثال  
 قولنا عطف المراد بالوصف والاسم الفعل ما ذكرنا فلا اشكال في اننا ضمير قوله بينهما انشئة  
 والتناظر في هذا المقام كما ان اهمية لا فائدة في ذكرها قولنا ثم الكلام المذكور في المركب في المثال  
 هتتم بالكلمة ولم يعلم من هذا الكلام منحصر بذلك كما قد توهم من تقدير التمسك بقوله هي ام لا الشاهد  
 القول في ان انواع شتى عطف بلقطام اشياء الى ان ذكر هذه المسئلة لا بدعية قال المسئلة لا  
 والذات قولنا على التجميع مقابل التجميع مذهب جعل جملة الكلمة وبيان التجميع على هذا الوجه  
 لم يبعد عنهم باد وصف بالذات في قوله تلكا اليه يصعد الكلام الطيب بؤبؤه استعماله مع هذا استعمال  
 الاجناس مع احاطتها في التفرقة بينهما بالباء قولنا اسم جنس هي اسم الجنس ما وضع للمهية المظلمة  
 واطلق على الكثير القليل الى الواحد كما في قوله او الى الثالث ان كان جمعاً فان تعدد منه الواحد  
 او مجزئاً في واحد او لا يسمي جنساً او علم الجنس وضع للمهية مع تعيينه الذهني والتكرار المقابلة  
 لاسم الجنس ما وضع لغيره في عين التسمية والتكرار المقابلة المعرفة ما دل على شئ غير معين مطلقاً  
 واذا ثبت ان الكلام اسم جنس على علم الجنس المسمى بالواو على اكثر من ذكر واحد متحدة في النوع او مختلفاً  
 علم ان انواع شتى والمذكور بها واحد منها قولنا واحد كلمة الضمير راجع الى قولنا اسم فعل

اقول وان كان وصفه  
 في الاصل هو كذا  
 انما هو في نفسه الى ان يوصف  
 الحكم للثابت الذي هو في ذاته  
 اسب حقه انما في اعني حقه  
 انما في ذاته في ذاته  
 واعني حقه في ذاته  
 واعني حقه في ذاته  
 واعني حقه في ذاته



وحيثما ذكرناه لكن انما انما حوله الى الكلام وجعله متصلا بقوله ثم الكلم اسم جنس في ايشير من ذلك  
الى التاييد الذي ذكرنا لكونه اسم جنس لا جاعلا قولهم فقط مستقلا احزوا بالاسقلال الصريح  
الكلمة كالألف واليم في حشا ومضرب قولهم ذلك بالوضع الوضع تخصيص اللفظ بالمعنى بحيث  
يتم اطلاق الاول مجردا عن القرين فهم منه الثالث والمراد بالتخصيص عدم ما يصدر عن شخص احدا من  
عماضه واقدم من ان يكون نفسه احدا او متعددا فيشمل الوضع التبعيدي والمبني اوضاع اللفظ  
المشتركة فيهم منه كل واحد من المعاني عند الاطلاق غايها ان لا يبين ان ينام والمراد بالمراد بفاعل  
قولهم فهم العالم بالوضع لا ينقص بعد فهمهم العالم بالمراد فيهم من غير ما كان مختلفا فيشمل  
وضع الحرف لا تعلم فهم المعنى منه عند الاطلاق لا يقتضوا كانه من حيث انما لا بل لغضوها  
من حيث قصودها المتوقعة على تحققه وهو ينقسم الى شحني وقانوني ونوعي كقولنا ضاربا يسلط  
به الرجل الشجاع بشلا وايضا ينقسم الى ما كان الوضع الوضعي كقولنا ضاربا يسلط به الرجل  
ضاربا والمقارن خاصة بان يلاحظ المعنى الكلي ووضع اللفظ في الحفظ واحدا بآراء كافر من غير ان يلاحظ  
من حيث انما افراد المعنى الكلي فظهر ان فرق بين المعنى المشعري والكان كسر القسم الثالث كما  
هو ظاهرا والوضع المختص الدال على ملوكها ان يظهر بالشامل قولهم بتحقيقا او تقدير ايراد اللفظ  
لأن الاستقلال هو انه لا للوضع حيث يشمل الوضع القانوني لأن الوضع الامر الكلي محقق للفرق بالامر  
بحقوق ولا مقتضى قولهم من مسمى معك عطش على قوله لفظ لا على قوله مستقل ولا على قوله وكان  
المسمى معناه لفظ بخلاف المقدور التميز المحرر اللفظ وقوله كذا اي يتوهم مع لفظ مستقل ان اللفظ  
تحقيقا او تقدير افاقتا الكلمة اربعة اللفظ الضيق كونه التميز كالمقدور في جواب من قال من زيد  
المولد والمسمى مع اللفظ التحقيق كالمسمى مع الضم والمسمى مع اللفظ التميز كالمسمى مع اللفظ التميز  
او يضر يا عمر زيد قال المسمى في شرح التميز ان المشار اليه بقوله كذا لا كذا بل كذا اللفظ  
فلا يشمل التحقيق والتقدير لا يخفى او قوتها على كرامة المكيان باسماء اربعة عن هذا الفرق  
لان الدال فيها هو اللفظ مع الهيئة التمييزية والركب في الشيء وغير خارج عن هذا الشيء وانما هو  
علما والرجل ويصغر فداخلة فيه قولهم في القول ثم اي القول المصطلح وهو اللفظ الموضوع في اللفظ  
فيه للعهد مع فعل ما اخر لا يبعد ان يكون مضمنا في اللفظ اوام وعلى الاولين يحمل ما لا يتجاوز اللفظ

اولاد صالح

[illegible]



تجاوزها بخلافه لا يخفى انه نصح في الأخير قول من اى يطلق على كل منها بجنبه عموما القول المشتهر من  
الكلى الامر عموما الكلى لا يخفى عليك ان المراد بالثلاثة مصداق تافا قاطعا فافدا خالفا في مصداق  
الكلمة قول من لا يطلق على غيرها اى من الدوال واما هنا قيل يلزم من كماله هذا ان لا يكون المركب انما  
الغير الكلامية والمركب من الكلى والكلام والكلم قولاً لتصح عنه التجاوز مع انها من القول او من  
بالغير ما يعبر عن الشيء بل جزاءه وما يركب منه ما يعبر عن الشيء فقط فلا اشكال في وجوده فاذ كان  
ليرقى على غير اى على غير كل منهما اشارة الى ما ذكرنا من التجاوز في هذا المقام ما قيل ان هذا الكلام  
لمستوى من القول يطلق على الرأى والاعتقاد حيث لا يتفطن هذا القائل ان مراده بالقول هو المصطلح  
عندهم لا مطلقا واعلم ان هذا الكلام والكلم عموم من وجه كذا بين القول وكل من القاشه الاخران يطلق  
اللفظ على المستوى الا فعموم مطلق بين الكلمة وما سوا القول تبارك قول من في اللغة متعلق بقوله  
كثيرا لا بقوله يقصد فالمعنى يقصد كثير في اللغة وقليلا في الاصطلاح لانه لا يقصد في الاصطلاح  
اصلا ويؤيد هذا قوله وهذا من ان يسميه الشيء باسم من ثم فعناية هذا القيد هي اشارة الى ان  
التقليل المستقام من كلام المصنف اختصار قول من كقولهم في لال الا القاء المناسب بقول القمير الى  
ارباب الاصطلاح لما عرف قول من في علامة كل العلامة فالبنى وجوها عن وجوها علمها  
غير منى عن عدمه قول من الاسم والفعل والحرف الاسم اصله وهو كبحر من المسمى اى العلو حذف لامة  
عوض عنه اوله حرف الوصل بعد اسكان او قد اجرى الالفاظ على عينه لكون لامة منسيا او من الهم  
كالضرب بمعنى العلامة حذف فاذ وعوض عنه الزم في الكلمة المخصوصة اسما كسموها على اخوها او  
لكونها علامة مستهامة والفعل بمعنى الحدث وسمى الكلمة المخصوصة فعلا لاشتغالها على الحدث والحرف  
بمعنى الطرف في الكلمة المخصوصة حرفا لكونها في طرف عن اخوها حيث تقع كذا الاستناخلاف اولى  
لقوله الاستنا هذا التعليل للاستغناء وهو من علة الاستغناء لان غاية ما يدعى عليه هو انما  
في الشرف قول من بطرفيه اى بواسطة قوله طرفيه قول من واحتياجهما اليه عطف على قوله استنا  
وهو من اخير لعله الاستغناء قول من بطرفيه اى بطرفيه المصداق معلوما او محكوما او ما يجزى على  
حذف فاضا اى بخلافه والمراد من هذا البحر عن ان الاسم علمه بل هو ما لا يلزم الدور وقصر عليه حال  
بين المميز ما سوا الاستنا لانه امر في لا يتوقف فهم لتلاخذه على معرفة الاسم وتميزه وكذا

ان رتبة الكلام والكلم والاسم  
على ما في قوله تعالى انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما

العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما  
العلماء المتجاوزون انما



[illegible]

٢٧  
 حلة  
 انك بعد ان تسمع  
 انما جنة خذ الالف طين  
 للفرق او سوليه واد  
 في تذل العرف للدار  
 كل وفتح العف والقسم  
 فبغير جذا ولما حشد  
 غفلة العف  
 بغير ان الالف  
 لغز الالف  
 لا تستغرق  
 كاتع حفر  
 بغير  
 بغير  
 فاذ  
 للفس  
 بغير  
 بغير

مجلس  
الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن  
بن جابر بن خنجر بن جابر بن خنجر



٢٠ جعلها تميز المستلزم للذوق وليس تميز حرف الجر للاسم أكثر من تميز من الجرم وحده عليه قول بالمجانز والكل

فجعله على الصلاحية التي هي أكثر تميزا من كونها في التدا امرادوقيا غير متوقفة على معرفة الاسم ونفس

بالفعل الجوهري لقلة مؤنثه وعدم تعلق القصد بفاعله ولم يقيد بال دخول ونحو ما من على ان الاسم

نفسه لا الصلاحية له تميزا فليكون قوله ونحو ذلك للمميز ولم يقيد الاستباحة اذ لا معنى لتمييزها

الا الصلاحية فان وجود الاسم يعرف بالصلاحيته فان لم يكن قولها ان المعرفة التفصيلية بالمعرفة

لاخراج الموصولة كما صرح به لا الزيادة لان الالمعرفة كانت يدا لتبين تعريفها على دخولها او

غير ذلك قولها وما هو مقامها هذا اما تعميم ال او تميز لها قولها ان الاستباحة بمعنى ان

قوله مستند مستند مبنى للمفعول الاسم مفعول والتاثير فاعله هو مفعوله الثاني المتعلق

اياه بالامفعول الاول المتعلق اياه بنفسه قولها ان كل من هذه الامور المراد بالكل هي هنا هو

الافراد على استعماله مع من فاشابه البقيد ان العطف في هذا المقام من عطف الجزئيات على

الاجزاء لان التميز الكامل لا يحصل من تلك الميزات مطلقا والتاثير يحصل من كل واحد كما يحصل

من المجموع فلا وجه لذلك الحاصل من المجموع وحمل العطف على اجزاء ذلك هو قليل التوهم

في كلامهم وليعلم اننا حملنا العطف على اجزاء لان كل الميزات تميزا بالكل المجموع لا تميزا

لا المجموع المجزئ فانه ممنوع فيما تحريف قولها ان الاسم اي مجزئ في ضمن بعض افراد فان نحو شأننا

بميز شئ من تلك الميزات قولها ان انفضا عن تسمية فسر التميز المتكافؤ باللائم اشار الى انه ينسب

للمفعول بعد تعلق القصد بفاعله وقيد بالطرف لئلا يتوهم ان المراد به هو لا تفضا في الاسم

عن بعض ولا انفضا عن احد قسميه قولها ان اختصاصها الطريق الاول متعلق بقوله حصل وانما

كان معرفة الاختصاص متوقفة على معرفة الاسم لاجل اقل وتوقف معرفة التفصيلية على معرفة هذا

الاختصاص المزيل للذوق كذلك الكلام في معرفة الجاهل والشوهر والباطل المخصوص بالاسم ما يشاء

تلا يخصص قولها فلا تدخل على غير اي على ان هذا تفرع على قولها اختصاصها

ولا يفرع عليها لاجل الاختصاص على معنى لا يختص الا بتقدير وحمل الاختصاص على التخصيص لا التخصا

فعايدة هي الاشكال الذي لا يميز قولها رفقة بالجمرة الفاء للتفريق على قولهم شئ في علاقة

ووجه تفرعه عليه ان ذكر كون هذه العلاقة لا يحل ان يكون له وجه تفرعه على غير ما ذكره بعض

منه  
فان  
الاسم  
المتكافؤ  
باللائم  
اشارة  
الى انه  
ينسب  
للمفعول  
بعد  
تعلق  
القصد  
بفاعله  
وقيد  
بالطرف  
لئلا  
يتوهم  
ان المراد  
به هو لا  
تفضا  
في الاسم  
عن بعض  
ولا انفضا  
عن احد  
قسميه  
قولها  
ان  
اختصاصها  
الطريق  
الاول  
متعلق  
بقوله  
حصل  
وانما  
كان  
معرفة  
الاختصاص  
متوقفة  
على  
معرفة  
الاسم  
لجل  
اقل  
وتوقف  
معرفة  
التفصيلية  
على  
معرفة  
هذا  
الاختصاص  
المزيل  
للذوق  
كذلك  
الكلام  
في  
معرفة  
الجاهل  
والشوهر  
والباطل  
المخصوص  
بالاسم  
ما  
يشاء  
تلا  
يخصص  
قولها  
فلا  
تدخل  
على  
غير  
اي  
على  
ان  
هذا  
تفرع  
على  
قولها  
اختصاصها  
ولا  
يفرع  
عليها  
لجل  
الاختصاص  
على  
معنى  
لا  
يختص  
الا  
بتقدير  
وحمل  
الاختصاص  
على  
التخصيص  
لا  
التخصا  
فعايدة  
هي  
الاشكال  
الذي  
لا  
يميز  
قولها  
رفقة  
بالجمرة  
الفاء  
للتفريق  
على  
قولهم  
شئ  
في  
علاقة  
ووجه  
تفرعه  
عليه  
ان  
ذكر  
كون  
هذه  
العلاقة  
لا  
يحل  
ان  
يكون  
له  
وجه  
تفرعه  
على  
غير  
ما  
ذكره  
بعض



وقد ذكرنا في كتابنا هذا ما يقتضيه من جعل المقام للمقام الذي لا يتغير مع التغير في اللفظ لا سيما في بعض  
 بعض فطلبنا من حصول ما إذا كان اللفظ في غير مطلق فطلبنا من حصول ما إذا كان اللفظ في  
 تميز تلك اللفظ بتلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة ما في اللفظ  
 اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 بالخير أو بالمبتدأ أو بعكس الأول وهذا التفسير عظيم في ذلك من غير أن يجرى على غير هذا التركيب  
 آخر إذا عرفنا من غير هذا التفسير أنه لم يبق هذا العمل غير هذا العمل لا على غير هذا العمل ولا على غير هذا العمل  
 وسليقته عن الاستفاهة قولنا في ذلك ما في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 ومجملات ذلك التركيب هي التمييز في هذه الحالة من أن يكون لها ما في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 بمقدورنا في التمييز ما ذكرنا قولنا في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 المقصود بالذات في التمييز قولنا في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 على وجه تميز كل امرئ بالآخر في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 ذي اللفظ أيضا في التمييز على وجه التمييز على وجه التمييز على وجه التمييز على وجه التمييز على وجه التمييز  
 ما قبله موصولا قولنا في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 عن الجملة أو عن المفرد أو عن اللفظ قولنا في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 صيغة في اسم سفره في الجاية ليس من اسم صيغة في اسم سفره على طبع اللفظ قولنا في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 قولنا في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 تميز أو باللفظ في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 كما في سبيل التمييز في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 قد قلنا من قولنا لو كان كذلك كان كذلك مقتضا ذلك في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 نحو اللوم والتخفيف في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 الأصل في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 خفف في اللفظ في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة  
 نحو في اللفظ في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة ما في اللفظ في حصول ما إذا كان اللفظ في تميز تلك العلامة



ابن حمير وهو مشهور بالقصائد وصف قصا يومًا عند منظرين من السماء وهو منقطع عن  
 صغير الحجة فاحترق في نظره لصغر حيشة فقال هذا كلام مفقود المعنى الرجال ليسوا رجالاً بغير الحجة  
 ان المرء باصغريه اذا قال قال بالثنا واذا قاتل قاتل بالجنة اي بالجنة وقيل المعنى علم لابن حمير الحكيم  
 فلما مات ابو وصف المعنى عند السلطان بانه حكيم عامل فاحضر السلطان فراه صغيراً فقال  
 هذا القول وهذا الكلام ما عند العرب مثلاً لمن كانت قصته كقصته للمعنى كثر الظان يكون تتمتع  
 الوقوع على الغناء ان المقدرة عن العمل كما قيل ان لو كان منصوباً الى التواضع بوجه قوله بتأقلمت او باذلالها اي  
 الداخلية نظير اليمانيات واليونان وحيتوة حركة تاء فعلت باحد خصوصاً المعنى انما هي كما  
 التقطية ولا دخل له في التمييز فيعيد ذلك بالفاعل انما الى ذلك ولا يخرج تاء الثانية الساكنة لما  
 سند قوله وبما الثانية الساكنة يينا لما مثل له بقوله وانما اشار الى انه عطف على المصائب في  
 مضى الاعلى المقصود اليه داعي المركب ذلك لان لاء مشتركة لفظية بين المعنيين والمثاني عطفية واما  
 لانما ذكر المركب لا يخفى على من في علم المعنى قوله من يرضى اوجم الجملة فيها اي فعل بالثنا او  
 او بالترخصه ونقد اي نعمت السنة او الرخصة لوضوح تمام هذا الحديث ومن اغتسل فالتسل افضل  
 والفرع عن التمثيل به لا يشك في فعلية نعم بدليل دخول التاء الخاصة للفعل عليه فان بعضهم عم انهم  
 بدليل قول من قال ما من نعم الولد كمن اخل البنا الحارة عليه اجمع عليه ان التقدير ما من ولد من قوله  
 نعم الولد وكذا القول في نفس قوله وبه يتعلق هذا القول بغير المركب الذي جعل جملة المنجلى نعماً محمداً  
 لصيغة قوله فعل مبتداً والظرف متعلقاً بمقدراً لان المقام مقام ان يقال ان الفعل منجلى ويتميز بها لان  
 الفعل المنجلى حاصل بما اذا كان وجد الدقة التليم ولا حاجة يكون فعل مبتداً الى الوصف المذكور ان الفعل  
 فعل سابق كما هو ظاهر وقدم الظرف في غير ما كيد البطلان قول المركب قوله اقاتل احضر الشهود  
 قاله روي اوله اريتم ان كانت باملودا مرتجلاً وليس البرد ولا ترمي كماله معددا اريتم كماله  
 اريتم ان طنتك الهمة لا تكاروفا على خائنة في الراء المخاطبة المجرودة في قوله اوله املودا  
 كصفون الغارسية زمريلك ومرجلاً بالجملة منصوبة الشدة وهو بالفارسية مؤنث اكر شدا وانما  
 المهم لما في ذمتها والبر جميعه وكفعل شوب بخط والتقدير هو ليس البرد اعلى ان يكون هذه الجملة معاً  
 قبله خلافاً عن الضمير المحرك في به اقاتل تقديره اقاتل بالمرء المذكور ان في احضر واقوامها ان في

لا ينبغي ان يكون الغناء وحده  
 تارة بعد قوله ما عند العرب  
 كما ان بعضهم قال ان قوله  
 بغير الحجة لا يخلو عن المعنى  
 بغير الحجة

في

احضر



هذا هو الأصل في التفسير  
 وهو ما لا يخفى على من  
 عاين هذا الكتاب  
 في تفسيره

احضروا وهو من الاحتراز على الشرط أي افادت تطلب منها من اقوامنا ان تأتي بالثبوت بانها  
 طاعة هذا الوطن ولها وهل كنت في شك من ذلك مع وجهه العلامات قولهم لا تضره أي  
 دخول التوق على الاسم لا دخول التوق لأن التأكيد مضطرب والضرورة اما مصدر أو فعول بمعنى الداعل  
 والتأني في المبالغة والتقدير لا تضره من رادع امره ضرر قولهم أي سوا الاسم والفعل أي  
 مطلقا فإبقاء التفسير وقع توهم كون المراجع الاسم والفعل المميزين بالذكر فلا يلزم ان يكون غرضنا حرفا  
 قولهم مشترك بين الأسماء والأفعال المراد بكل من الاشتراك والاختصاصا ما هو عين الحقيقة مطلقا  
 التام فلفظ لا يردان ما يشبه في باب الاشتراك غير هذا الاشتراك هل فلا داعية الى الاحتراز قولهم في  
 خبرها التي كبت من خارج أي جمع موقوف اصطلاحا على ما كان بهما متعلقين به وقوله في خبرها أي  
 في خبر خبرها قولهم قاله الرضا أي احتجنا أهل الفعل في الحالة المذكورة لأعدا المناقاة قولهم لا تقنا  
 على أعقاب الأذن وبناه الحالة فحكمنا البعد عن طريق الشك عليه خوفا من ان كان كذا هو التقديم قولهم  
 وشرف بالأعقاب فان الأعقاب أصل في الاسم لأصل الفعل وهو أشرف من حرف قولهم أي قبله والبر  
 التقديم يصلح ان يدل ان الصلاح لا يفرق إلا بالوفاة يحمل عليها مع لزوم التجوز تضويلا في المضائق  
 أي يقع بعد الإشارة الى تعيين الفاعل والمفعول حتى لا يتوهم عكس ما في الواقع وقيل إشارة الى ان المراد  
 بالاول ما يقع فاعلا بعد مفعول لا بالعكس وليس في الاول مصطلح في الاول قولهم التاكد من الام  
 العهد الذكري المقتضى الى تاء فعلية وانما على الإشارة الى ثبوت فقط وذكر الاول من قبل نفسه قد  
 من تقدير لفظ التاء قبل قوله انت والمقتضى المذكور فكان لفظا مذكورا من غير اسمك الاشارة الى  
 الاقرب يمنع عن الاشارة الى اللاحق قبل جملة على الاشارة الى التأثير لكونه الشاكلة لفظا  
 على الخطاب هو كاشري قولهم وعنه بذلك يعني ان المراد بالتميز بالدلالة الموضوع للماض مطلقا لا  
 ما يستعمل في الماضي حتى يتخيل كون التاء خاصا له بدخوله في نحو اذ وقع التاء في الماضي  
 على نحو يضرب لولا العناية المذكورة فليس مضطربا كما كان مضطربا لو كانت التاء خاصة به شاطرا وليت  
 تلك ولوقال وعنه بالماضي الموضوع للماض فكان احسن قولهم التوكيد في هذا التوضيف  
 الاشارة الى ان اللام في التوق المعهد الذكري فيشمل نونه التأكيد فيخرج نون الاشارة بعد كونها من غير ان  
 هذا الفعل قولهم فعل الامر المراد به لام مطلقا سواء كان باللام ام بد نون لانه لا يربط بالثبوت فصح

في الخبر في حقيقة تعيين الأول ان  
 مصداق ان كان هذا هو  
 فإدراج هذا الاصطلاح في  
 بل هو من حيث رادع امره  
 ان رادع امره بل هو من حيث  
 قوله صالة اذا ثبت في الحسن  
 بل هو من حيث رادع امره بل هو من حيث

والمراد من المضاف الى التاء  
 ان حرف الميم في المضاف  
 فإدراج هذا الاصطلاح في



مصطلح النجاة بطل كماله في التوهم مع فهم الأمر خاصة له في وجهه غير ايضا وحمل الأمر في قوله ان فهم الأمر  
 يحتاج الى شيء من الفاعل المحاط به فيكون ذلك النجاة المركبة ان كانت من الخواص الغير الشاملة كل  
 الظن فالملازمة في الشبهة الثانية ممنوعة وان كانت من الخواص الشاملة فيخرج عن فعل الأمر نحو ما ذكرنا  
 مع انها فعل على ما سبق من المحتمل وليس ما مضى من مضى غير فليزيم ان يكونا فعلا امر قبلهما في الأول  
 ونقول المعتبر في متعلق الشبهة الثانية ما ينشأ فعل الأمر وهو كون الأمر في قوله والأمر فهو وما من  
 منظر بواسطة لفظ آخر فالملازمة ظاهرة **قوله** مما يقبلها الحزاز عما اذا قيل ان يتلو نصه  
 استخرج الخاطي ياء بالتصريح ونحو ذلك المراد بما يقبلها ما علم ان حال الأمر بالتوهم سواء كان مع التوهم  
 حال الأمر **قوله** اي ومنهم الأمر تقدير المضاف الى استماع حمله على معنى فعل الأمر للزوم  
 التناقض ولا على غير ذلك تقدير هذا التناقض او ما تولى في هذا التقدير ولا يصح حمل غير عليه  
**قوله** يعني طلبه بخلافه الحزاز عن بيان ما فيه من الجهول والطلب على نحو الاستعلاء وغير ذلك التوهم  
 قوله والأمر انما الى الأمر لا دلالة في هذا الكيفية بغية التوهم عن تفسيره **قوله** للتوهم حمل في الظن  
 الأول مستقره موضع الخبر والثابت لغوه متعلق بمقدار حمل او حمل وقيل بالعكس وليس **قوله**  
 فليس بفعل قد هذه الوجهين الأول ان لا يلزم كون محله اسمية خالية عن القائل الثاني ان لا يلزم  
 أولا على تقدير ثبوت ما ينشأ الشيء انما هو انتفاء الشيء لا حدوث شيء آخر هذا اذا كان تنوين قوله  
 يفعل عوضا عن المضاف اليه فكذلك اذا كان المتمكن في فهم الأمر منه فمما لكونه فعلا غير امر ايضا فثبت  
 كون المفهوم الغير القابل للتوهم ليس بفعل مطر واعلم ان الاعتبار بكل من الأفعال الثلاثة امران ففي الموضع  
 الدلالة بالوضع على حدث ما مضى وقيل التاء وفي المضاع الدلالة بالوضع على حدث حاضر ومستقبل  
 وقيل في الأمر الدلالة على معنى الأمر بالوضع قبول التوهم فالمشتمل على كلا الأمرين هو الأفعال الثلاثة  
 واما المشتمل على واحد منهما فله ستة اشكال اي اثنا عشر نسبة الى الأمر قداسة المصداق والشيء اليها قبولها  
 والأمر ان يربطه وقابل التوهم آه واثنا عشر بالنسبة الى قداسة الشيء واحدها بقوله اذا كانت  
 واثنا عشر بالنسبة الى الماضي قداسة الشيء واحدها بقوله او على حدث حاضر آه وله سبعون للاشهر  
 الباقيين لعدم وجوبها **قوله** الاسم اسم مبتدأ خبرا ما قوله معرب على ان يكون الظن في تعليقا  
 لما فيه من رتبة الفعل وحمله قوله منه معرب على ان يكون الظن خبرا عن قوله معربا يكون من سماء مبتدأ

ما ينشأ من الخواص الغير الشاملة كل



لقوله معرف خبر الثلاثة اوسطها كما وجد في النسخ السليم من المرام في هذا المقام قول من يعبر  
 متمكن في التفسير بان بعض اشارة الى ان لفظ من التبعية في قوله متمكن غير متمكن انما هو الاول  
 الى ان المعرب في الجنبين ما يدل في الاسم ايضا الثانية انهما متقابلان غير متمكن اجتماعهما في اسم  
 واحد من حيث واحد الثالثة انهما غير متمكن ارتفاعهما عن اسم خلافا لما كان في المتضا الى ان  
 قرآن تقابلها مقابل التضا اسوة اخذ مطلقا في مقيدين بالاسم او بالفعل اذ حقيقة المعرب  
 قد اثر على المعامل في اخر الكلمة لفظا او مقديرا اذ حقيقة الجنب وكيفية تمنع من جعل الجنب  
 لا تقابل الا بحاجات الساب على الملكة كما يتوهم في حقيقة الجنب غير المتمكن ويكاد من تعريفها بما  
 اختلفت فيه وما لم يختلف بالمشابهة بالجر في الالامتصاصية فيها اخذ مقيدين بالفعل فان هذه القيمة  
 والتعريفات انما هي باللوامز ثم المتمكن اما معنى القادر من متمكن او بمعنى السقر في المكان في المكان  
 المعربين لما لا ان المعرب كان قادرا على ان يجعل اخره مخالفا للقواعد او لا في مستقر في أصل وقاعد  
 التي هي الاعراب في غير حال غير المتمكن مع الجنب قول من جاز على الأصل انما به لا يقول على خلاف  
 الأصل اذ وجه قبيل المص الجنب في المعرب في قولنا التي على أصله بعد العلم بكونه أصلا لا بجمعا  
 الى قبيل خلاف في الأصل والأصل معنى القاعد واما كان قاعدة الاسم ان يكون معبرا لا قد مو  
 للثلاثا المقضية للاعراب قول من وبعض الآخر انما بقوله الآخر الى ان البنا مفاد في الاعراب في  
 المحل في جميع الموارد ما يتبادر من لفظ الآخر من المخاطبة بالذات لا انه قد يكون في محل واحد باعتماد في التغير  
 كما ذكره الجمهور في لفظ غير وبعض اطراف فان كل منها معرب عن الآخر في جميع الأحوال كما ينبغي ان يكون  
 المنادى في المعرب قبل التثنية واسم لا التي التي الجنب عند التوصل والافراد كما هما باقية احراز في  
 كلاهما حادانا اخر غير كان قبل الاصل واما ذكر لفظ بعض فلو ثبت ذلك في بعض فعمل في انما  
 يعني فيه اشارات الى ان هذه الاشياء متعلقة بقوله مبتدأ والوهم في قوله في بعضهما انما  
 عبا المضم مشعرا بانحسا سببها الاسم الشبه بالجر في الفعل لا قط في التقديم قوله  
 من الجوز على متعلقه وسيصح انتم بهذا قول من شبه فيه اي في الاسم فقيده بالظرف لا انما  
 الى ان المراد بهما وصف الشبه لا الشبه ولا لكل واحد منهما ولا لما بينهما فان كانا جوبا اعتنا  
 حكم المشبه للمشبهين في قوله كما وجد في النسخ السليم فان جعل الشبه للمشبه بالذات لا المشبه بالجر

٢٢

٢٣



ان الشبه المذكور لا يقتضي ان يصير الحرف معبرا قول من الحروف اي من جهة الحروف قول من متعلق بقوله  
مادة اي لا يقتضي ان يكون الفعل يشبه على ان يكون الفعل يشبه حاصل من جهة الحروف وذلك لعدم الاختصاص  
اليه فيه اشار الى المحصر الذي ذكرنا واعلم ان القرب مائة مائة ما كان حاصله للشبه بالاشبه الى  
امور شتى فلماذا عدت من التشبيهة لبينا المصنعا اليه قول من غير الامة اي ما صار غير مدرك  
العارضه قول من الاستشهاد والشرط لم يمتح به لوصف لسانها بقص الاحوال الى الله ولا غيرها  
لان التشبه لا يوجد فيه اصل قول من لا بد البسم لا وهو من العوض والشعر وايضا ما نسب  
محمدا لا مدح ولا تحقير قول من علمه ابن الحاجب اء حاصل التعديل ان الحرف لما كان بعد  
الفعل عن الاسم فيكون في بناء الاسم شبهة بالحرف موجهة نحو اما الفعل فلما لم يكن هذا الفعل من  
البعد عن الاسم فلا يكتفي لمنع الفعل عن الاسم شبهة من جهة احده بل لا بد من وجهين نظرا لان التشبيه  
موجه واحدا في اسم الفعل من وجهين التبعيد التشبيهية بمقدار ربع المشبه عن التشبه بعد الحرف  
عن الاسم بضعف بعد الفعل عنه لان الاسم ما يصلح لظلال في الاستواء والفعل يصلح لاحدهما والحرف  
لا يصلح لشيء منهما فاذا صار شبهة بالحرف موجهة واحدا كفايا للبناء الوجهين بعين شبهة بالفعل موجهة  
واحدا كفايا للبناء وان اجتمع الاثنان الى شبهة بالفعل من وجهين الوجهين يحتاج الاول الى شبهة  
بالحرف كان لان احتياج البناء الى البعد ضعف ما يحتاج اليه عند الاضراف لان قول ان هذا الايراد  
انما امر ولو كان مقدرا والبعد مشايها بعد المرتبة وليس كذلك الفعل المحاصل من المرتبة الثالثة عن المرتبة  
الثانية ازيد من البعد المحاصل من المرتبة الثانية عن المرتبة الاولى كفاية المحض فيه فان بعدا لم يصلح  
لشيء من طرفي الاستواء كما يصلح لاحدهما ازيد من بعدا يصلح لاحدهما يصلح لكليهما او قد اشترنا اليه  
منابقا وظن ان هذا احتمال الاشبهية على المنطق قول من الالف الجمل اعم اعرض عليه وجهين الاول  
انما لا نسلم كونه جنسا كيف قد استدللنا انما في على نفي جنسيتها بانها لو كانت جنسا للثلاثة  
لوجب ان يكون امثلا كل منهما عن الآخر بوجه واحد وليس كذلك لان امثلا من الاسم الحرف عن غيره بوجه  
اقول هذا الاستدلال عليل لان ايراد بالامثلية الامثلية في جميع التعاريف فاللازمة من نوعه ضرورة ان  
تعريف الالف امثلية ليس لا تطوع مع ان المفروض ان الجنس لا يقتضي الالف وان اراد به الامثلية في بعض  
التعاريف فيطلب ان اللام ممنوع لمجرد ان يعرف الاسم بكلمة اشياء عن المشتبه والا والفعل بكلمة اشياء عن



أولا والعرف بكلمة انشأت عنهما ثانيا كما يفهم من ما في كلام الامامة ثم نقول انها جند للقطع بانها  
 ٣٠ ثم المشقوقة لذلك بهن الثلاثة وذلك من الاركان في الثاني ان توحيد الجند لا عميد على ان يكون  
 غالبا وذلك بطريق قطع الكين اللفظ والصوت والحواء اعلم منها بل هو جند قريب من الجند في قول  
 لادلالة الاسم على كونها لا اسم منها حتى يلزم ان يكون جندا غالبا بل غاية ما يدل عليه هو عدم كونها  
 جنسا قريبا والكلمة بالنسبة الى انواع الثلاثة ايضا كذا في الامامة من كلمة الواقعة طرانا في  
 التي هو جند قريب الاسم والفعل قولهم وهو كونه كلمة التفسير مع الى المناصب الى الجند في كونهما  
 تذكير خبر قولهم شبه الاسم بالفعل الى قوله كالحرف في قولهم وشبه مبتدا الخبر حذف قوله  
 اخر معناه على ما فهمت من ظهور نوعه اير الاسم وحج فان قد لا خبر قولنا يبعده لكان الفعل في خبره  
 جليا وان تدر قولنا لا يبعده لما كان جندا لا معنى له في موضع هذا الاستكمال مما تجوز في محل محمول  
 التناظر بين وعقول القاصدين في الجند وانما الابان يقتضوا ان الخبر المقدار هو قولنا لا يبعدهم  
 كل فرقة من جهة فهمهم من حكم ان الكلام مشتق على حذف تقديره وشبه الاسم بالفعل لا يبعدهم وكان  
 اخر وانما يبعدهم لو كان الفعل في الجند عن الاسم كالحرف في الامانة ومنهم من قال بتعريف قوله لان من  
 لا في ومنهم من قال ان تقدير الخفي قاصر بمقام المسند اليه عنه او المستفاد منه في التبيين المسند اليه  
 الفعل نوعا اخر سبب ليعيد التبيين شبهه والمختار ان شبه الاسم للفعل لا يبعدهم عن الاسم في كان  
 الفعل بعيدا عن الاسم الا انه الى اخره فان هذا القابل من ان جند وما بعد الامانة في الخبر  
 مبطل بخفائه اقول معنى قوله نوعا اخر ليس من اصنافه وقواها وقواها بل من اصنافها وقواها  
 يبعده ولا غنى عليه بوجه فهمهم ان المستند يمكن ان يكون في قولهم الى الشبهة الى الفعل وان لا يحصل  
 الاستدلال ولا استثناء كما اشترنا اليه قوله ومنهم من جعل المعنى قد عرفت في الخبر في اننا  
 قولهم كالتبلي الوضع المراد بالوضع قوله الوضع في انواع من معناه الذي في اللفظ  
 تشخصه ونوع من معناه الاصطلاح في تعيين اللفظ بآراء المعنى لكن محل من معناه في معقول اللفظ  
 وهو اللفظ والنسبة على الاول من ان نسبة الشبهة وحده على الثاني من نسبة الى الشبهة قولهم كما  
 هو الاصل المراد بالاصل القاعدة وانما كان قاعدة المحرور في وضع كذا في الحرف في اللفظ  
 معناه خويده لانه لكونها معصومة بالغير فيجب ان تكون صغرى من صغرها لكونها معصومة باللفظ في

نوعا



٤٠ وضع الحرف ظاهرة المعنى الأول للوضع قوله في هذا المثال الثاني ان الأول

تفسير للكلم مع الغير المتصل تمامه لفظا فالأولون فقط بان يكون الالف للفرق بين

جمع الألف كان هـ اليه بعض الثانية ان قوله جنونا مشتمل على مثال نوعي الأصل كلها

فيما هو الأصل ان يوضع عليه الموصو عتبا عن الوضع التام المرفوع والحجور الموصو والمستتر

لحرف قوله وتحويد ودماه هذا جواب عن سؤال مقدم بمكر لغيره بوجهين الأول ان يوضع الحرف

في الاسم لو كان علامة للبشارة لوجب ان يكون كل اسم كان تلك مبنيا وتخطئة باطل لأن تحويد ودم موضوع

على الحرفين لو كان أصلا في الحرف فخطا كما هو مقتضى بناء ما يشبه الحرف في ذلك لوجب ان لا يوجد في

الاسماء المعربة والثالثة بطل لوجوه تحويد دم والجواب على التفسيرين ان ما يكون علامة للبشارة وأصله في

الحرف هو الوضع على الحرفين لا الكون على الحرفين مطلقا وتحويد ودم موضوع على تلك الحرفين ثم حذف

منه حرفين على حرفين ثم ان هذا الجواب يكشف الحجاب عن وجه كل السؤالين مط سوله كان بناؤها

على محل الوضع على حرفين على الكون الحرفين وعلى توهم كون المثالين موضوعا على الحرفين والمراد بنحو

المثالين ما حذفنا وما وعينه أو لامة من غير عوض مع صورة الأخيرة مبنيا وانما حذفنا بذلك تحريجا

للعوض عنه المنوي اما على بناء السؤالين على التوهم فخطا لان مجال التوهم فيها واما على بناءها على

الحمل المذكور فلان الكون على الحرفين فيما ذكرنا ظهر منه فيما قوله كالشبه المعنوي قدر الوصف

لنلا يتوهم ان التشبيه هو مجموع اللفظ والمعنوي لا كل واحد منهما قوله متضمننا معنى هذا

التشبيه مما يوجب بناؤه الضاهر واسما الاشياء بنا على ما هو التحقيق فيها من عموم الوضع وخصوص

الموضوع له وبيننا ذلك انك اذا قلت فامثلا لكن لا على سبيل الحكاية فهو قولك نا وهو ذلك

المتصفه بتشكيلك بلفظ انا هذا فما وضع له لفظ انا ولا شك ان من هذا المفهوم وهو بطل بلفظ انا

هذا مفهومة محوطة لذلك لفظ انا يدرك عليه تفهمنا فاشبهنا باعربنا معنا التضمنية

الحرف المطابق في الاشارة على الاحتياج الى برر عدم الاستقلال لكن ذلك الغير خارج عن مفهوم

الحرف داخل في مفهوم انا فعنا المطابق في الحرف يحتاج الى التفسير في انا مستقل في هذا لم يكن لنا انا

حرفا بل اشبهها بالحرف فقس عليه ننت وهو هذا واما على ما هو خلاف التحقيق فيها من عموم

الوضع الموضوع له وخصوص المستعمل فيه في الحرف من المعنى انا الذي يشمل فيه لا ما وضع له فشيء

والسالك



مثلا بالحرف من حيث المعنى الحرف من الشبه المعنوي على الأول ولا يفتق على الثاني حتى يفرق  
 بينهما على ما هو التحقيق قولهم سواء وضعه الله في غايته انزل المقصود ههنا مثله في غيره  
 والى عدم مدخلية لفظ الحرف في هذا الشبه قوله **بمعنى** لا شائء اى لا شائء التامة لا لانه قولهم  
 وانما التورية نه هنا الحاجة جماعة الى بناء متشابهة لاشياء والموجودة لو ان كل من كان  
 وكما التامة وضعها على هذه قولهم **وهو** للشيء اى يدخل علامة التشبيه لا يضر الا تشبيهه فلا  
 المراد من الجميع حيث كانت من حيث اللفظ لا يلزم ان يكون مثل من ما اذا استعمل في غير المقصود  
 وانما المقصود في الاستعمال غير ما يجب ان يكون لغيره على غير ما لا يخصه فلا غاية معتد به انه  
 الاطلاق المذكور قوله **وكذا** لا استغنى هذا الشبهة في الاستغناء ولا يفتقار الى التسمية  
 والمعنى لا قسمة التامة والمراد بالشيء لا استغنى الاسم على هيئته يستعمل مع الحرف عليها  
 اعتقاد الاسم او غير ذلك بقوله بان يلزمه **قوله** له اى الحرف في المراد وصف الشئ ومنه  
 المشبهة **قوله** في الفعل اى لا في المعنى لان غير ذلك في هذا القدر لا يتأثر بالابدان يضم اليه ثلثا  
 والالزام بين المتشابهة التامة على افعال وتسميها في العمل مع انها معبرة **قوله** بالاحصوا التورية  
 لفظ المحصول ان يتعلق قوله فيه ثلثا يتوهم تعلقه بالناظر اقول لا يبعد انه اراد بالاحصوا الناظر لا  
 في المعنى فاستبدل لفظ المحصول الى ركن على بناء اسم الافعال التامة ولا وجوب الناظر في المعنى  
 اى الله هو معلول الناظر المعنى لا ما هو المبدأ من الناظر وهو لا يظن اى لا وجوب اللفظ المذكور  
 المبني يدفع بتلك الاشياء ودورانها يتوهم لو من المبدأ في هذا المقام من كون الشيء على ذلك  
 الشيء واحدة فانه قد يكون ذلك فارقا لا حاجة بمبدأ اسم الافعال الى القول بالشيء المحفوف  
 مقتضى الاعراب كذلك هو المعنى كاف لبنائها ولو حلا الاحتياج الى ذلك فلا حاجة الى اللفظ التامة  
 انها بل هي بنفس اللفظ تشبه مطلق الحروف بل لا يفتق اليها فاجوب عن بان على مقتضى  
 الاعراب يعلم الاعراب بحسب تقاضا مطلق الجواز ان يحصل اعرابها لا يخلو من كل ما على  
 اكثر افراد انواعها كالمضارع المعرب يعارض هو الشبهة باسم عن الثاني بان الملاحة فقط وان  
 كانت من خصائص الحروف لكن المركب منها هو انعامية كذلك هو أقوى منها ايضا من خصائصها  
 واعتناء الاقوى لها واقا الجواب بان اللفظ التامة عن اللفظ لا يصلح ان يصير سببا الامر وجوه نفسية



٣٨  
 لقولهم هذا القيد لا يدخل نحو هيئتها لا يتغير لا يعمل قولهم على الاربع احتراز عن المذهب  
 الرابع القائل بانها اسمها لفظا لا فعالا وعملها ارفع على الاستدلال وعن المذهب المرجوح القائل  
 بانها اسمها لفظا الثابتة عن الافعال وعملها انصب على المصلحة واما المذهب الرابع فهو انها اسمها  
 لفظا لا فعالا ولا محل لها من الاعراب فيما مذهب آخر هو القول بانها في غاية الضعف  
 قولهم وكافتقار له اي للاسم والفرق بين الافتقار في الشبه المعنوي والافتقار في المقتصر  
 هو المعنى الاتي وفي الثاني المعنى الغير الاتي والمقتصر اليه داخل في مفهوم اللفظ على الاول وخارج  
 عنه على الثاني قولهم الجملة اي مطلقا حقيقة او كما كانت عمل افتقار الى الموصولة الى الصلة  
 انصا والتقييد بالجملة لا يحترز عن الافتقار الى المفرد كما في لجهات وشبهها فانه ليس موجبا  
 للبثاء على مذهبه فاما لا تخفى فانها معربة مطلقا عند مراد سبغا ما يشعر بذلك فباب الالف  
 ولما لم يقف بعض المشتبهين على ما ذكرنا في هذا المقام اعترض على الثبات هذا التقييد على البثاء  
 لجهتها ونحوها قولهم كما في الموصولات المثل له هو الافتقار الى اصله مطم سواء منع ايجابه للبثاء  
 بمقامه ام لا فلا يتبادر الى المثال الاتي الموصولة قولهم بخلاف افتقار الى مفرد لما كان الافتقار  
 الفاقد للشرطين ثلثة اقسام الاول ما فقد الشرط الاول فقط كبصان الثاني عكسه كالنكرة  
 المتعرجة الى جملة الصفة الثالث ما فقد كلا منهما كالفاعل المقتصر الى الفعل مثل المفاقد ثلث  
 امثلة ولا يخفى ان الاول ان يمثل للثالث بالمعبر المقتصر الى التميز لكونه دخلا في الشبه الاستصحاب  
 الغير المتضمن لشرطه وذلك لان الشبه الافتقار استعمال الاسم كالحرف في افعال ضمنية لا في افعالها  
 بهما افتقار الفاعل للفعل من قبيل الثاني وكذا الاول ان يذكر المثال الثالث عقيب المثال الاول  
 لان محل الفاقد للشرط الاول على الالهام وليس محل الفاقد للشرط الثاني كما وجب في الاول والاول  
 انهما ساهل في ذلك قولهم كما في سبغا قبل افتقار غير اصلي اذ يعمل مضافا ولا يكون  
 لكونه غير منصرف للتعريف الالف والنون المزيدين وهو مصدر لا فعل له ومن قال ان افتقار اصلي  
 قال ان فعلا اسع وجعل ان يكون ايضا افتقار الشبه الى معنى المضاف اليه عدم اصابة الشبه بالشبه  
 الى لفظ المعبر هو الاول قولهم وهو العارض اشارة الى ان الاصل هنا ما يقابل العارض لا ما يقابل  
 الفرع قولهم بفروع التوراي بدلا ياتما العرقية او بدلا ياتها على راي مالك فان المصم ما الكو والمراد

يطلب القول في سبغا على انها مثبت  
 على فاعل المقتصر من الموصولة  
 كما في افتقار غير اصلي



بالسور السور المعهود التي اذيلها آخره مقطعا قول في كونها الاغامله ولا معلو اقول الحكم بينا  
 الفوائج لذلك مشكل اذ لو لم يكن لها معنى اصلا كما ذهب اليه من لا يعتقد بان ذلك فليسبب بطلان فضلا  
 عن كونها اسما مبنية وان كان لها معنى لا يعلمها الا الله كان هيب اليه جماعة فلا يعلم خلتها هل هي  
 معنوية ام لا وان كان لها معنى انسيب اليها كما ذهب اليه اخرون في معنوية هذه المعاني كما يظهر من تأمل  
 فيها وليعلم ان الحكم ببيت الاسماء تلك الشبهات فان وقوعه على كون ما خلتها اصلا في المنسبة غايتها  
 في المشبهات في الوضع فيسئل على هذا بما ذكرنا او اما في المعنوية والافتقار فيعمد في الحروف والاسماء  
 واتفاق البوائج في غلبته فيها بالنسبة اليها قول في آخره اي اخر العربية لما حصل التقديم والتأخر  
 بعد جود التقديم والتأخر كليهما والانسب ان يعال ما وقع لا ما يقع لم يقل في اول بحث المبنى قدم الجذ  
 واخر المعرب بل كان منها قلة المبنى قول في موضع ذكرنا اخر والانسب ان التعليل بالمعرب انه لم  
 يقل منها قدم المبنى قول لان المبنى محصور في انواعه افراد واحكامه قليلة بالنسبة الى المعرب نحو  
 القليل لقدمية على الكثير لان مخافة توالي المؤخر بالكتابة عند تقديم القليل اقل قول لان مخافة  
 سلا اي المبنى بخلاف المعرب كونه محصورا لان المعرب على اسم مرشبه الحروف ككل اسم من فروع هذا  
 الكتاب وانواع وافراد احكام كثيرة كانت في الواقع ايضا كذلك بخلاف ما ذكره فيلما انقاد فلا يرد  
 علينا هذا الدليل الايداع على المدعى بوجهه لو سلم فلا ضل ولا شبهة على التاخير في هذا الكتاب  
 قول السابق ذكره وصف للشبهات من غير الشبهات غير المبنية والمراد بالذكروا هو بالتفصيل فلا  
 يرد ان غير المبنية ايضا سبق ذكره فلا يحتمل من غير عدمه ولا يبعد ان يكون وصف الحروف اخرها عن الحروف غير  
 المصطلح عندهم قول في ضم التين وجمع ضم التين على كثرها ولم يقر لكون لفظها ما كتوبا في لغة  
 بالالف كما هو مقتضى الضم لا بالياء كما هو مقتضى الكسر ولم يقره بفتح التين مقصودا عما يقابل الالف  
 مع حصول ثبوتها بالالف لان الاشياء التي قسمها لغيرها هم من ذلك قول في حذوها القصر  
 اعمى القصر مع حذو الهمزة لان تلك الهمزة مع كونها اللوصل عوض عن اللام كما قد ايضا فلا يرد  
 لذكرها مع اللام فلا يرد ان المستقام من هذا البينان اللغات ثمان مع انها ست قول في معنى  
 هذا مصداق مضمر يحذف واصلا مضمو كقعود اعل اعل محذوف كسر اوله كقعود كقعود كقعود  
 الميم ويحذف هذا اسم فاعل ما قبله بعد قلب الهمزة ياء وادغام الياء ايثا وفتح بعض الالف



وجه المضي قولهم لا فلك على السكون الى قوله فيمكن ان يرض عليه بوجه الاول ان لا وجه له في  
 بين السكون الامر بالاجاز الى الاطباء المذكورين ان يقولوا بل ما قال على ما يجوز فيه مضارعة  
 الثاني ان لا وجه لتخصيص البيان في الامر بالمعز المذكور الثاني ان لا وجه لتخصيص بعض الضيع في  
 الماضي الرابع ان لا وجه لثبوت ما ينسب على السكون بالاعلان في الماضي كرمي كذا ما ينسب منه بالضم والفتح  
 التقدير بين كرموا ورومت الجواب عن الثلاثة الاولى ان مرادنا ان يبين مذهب فيما اختلف فيه من الامر  
 والماضي وهو صيغ الماضي باسمها والمعز المذكور من الامر ما سواء من صيغ الامر ما اتفقوا على ثبوتها  
 السكون في الجمع المؤنث على الخلف في غيره واما المعز المذكور من الامر فاختلاف فيه فتبين ان ما ينسب على  
 الحركات ان كان اخر مدغما فيا وناقصا ولا فعل السكون كما سيذكره الله ومذهبه انه منسب على السكو  
 اللفظي والتقدير ان لا يكون ناقصا ولا فعل الحذف اما صيغ الماضي فالمشأن ان اوجها منها مثبتة  
 على الفتح اللفظي او التقدير او على السكون اللفظي واحد منها على الضم اللفظي او التقدير والى البوابة  
 على السكون اللفظي مذهبنا منسب على الفتح اللفظي او التقدير مطلقا لان الضم والسكون فيه انما  
 هو لغرض هذا لا يقبل بدل قوله فيض قولهم فيمكن فعل الضم على السكون يسمي منه اشارة الى  
 الى ان مذهبنا هو هذا والجواب عن الرابع ان معنى قوله على الفتح على الفتح اللفظي في الجملة ما لم  
 يتصل به واو جمع فيضم بالضم اللفظي والتقدير في انما او ضمير نفع متحرك فيمكن بالسكون اللفظي  
 انما ومنه ثمانية عشر احتمالا فلهذا ما ذكره الله من البوابة منسبة وقد اجمع عن الثاني ان  
 بان ما سكون المعز المذكور والجمع المؤنث من الامر داخل تحت قوله ان كان معطلا لان ضميرها على  
 كجر الفعل واما الجمع المؤنث فبناؤه على حاله المضارع فلا حاجة للماثلين ولا يخفى ما فيه قوله  
 على خلاف الأصل وذلك لأن الأصل في الأفعال البناء فلهذا شمله على مقصده الاعراب قوله  
 فعلا مفعلا عما كان في قول المقص مصداقا عما ائنا لطيف الله على قوله واء يوافق الله قوله فعلا  
 ليكون فيه ائنا لطيف الله على قوله خلاف الأصل ان اعراب المضارع وكونه على خلاف الأصل نحو  
 بيته وبرها قوله لا عتوار المعنى المختلفة عليه بقية الاعتوار على اعتبارنا تضمنه معنى التور  
 او الاستيلاء والافه متعلق بنفسه المراد باعتوار المعنى الاسم ان يأخذ كل واحد من اعراب المضارع  
 بغير المراد بالمعنى هي انما هو الالباب والفتوح والتجريد ولا نشأ من هذه المعنى لما كانت مغيرة لذلك



[illegible]

کڑھین







او تشترا في غير الالف الظاهر ان مناط هذا الخلاف على ان الحركة هل هي انقطاعا للحرف عن الخارج بعد  
 انقطاعه عن التكون انقطاعا من غير انقطاعه مطلقا او هي انقطاع تام وهو اتصال بلا انقطاع تام  
 فعلى الاول لا بد ان الساكن متعلق مطلقا وعلى الثاني متعسر كما في صورة الزعم والاختلاف من  
 لكن في غير الالف لتعدد معني مطلقا وهو ظاهرا واما كون الحركة بالمعنى الثاني والتكون بالمعنى الاول  
 فمستلزم لوجود الواسطة بينهما كما ان كونهما بعكس هذا مستلزم لرفع التعادل بينهما فانهم ثم الحق  
 فيها هو المعنى الاول والعكس الثاني كما هو المثل قوله لا اشتغال الفهم والكسر لم يقل لما تقدم  
 كما تقدم لان العلم بهما رفع الفعل وهو اعم من ان يكون شيئا مقبلا وبعد وجه النسبة كونها  
 ظرفين لان الالف لا تقبل قولها ومثال الساكن لم يقل والساكن نحوكم لان المقصود الاجابة عن الساكن في  
 المقابلة ان يكون اسما لا وصفا قوله قد علم مما مثلت الى قوله لا يكون في الفعل انقطاعا وهو قوله  
 فالتقدير المجرور يعود الى او مصلية فالتميز لا ذكر من التميز ثم انه اعترض عليه بوجوه الاول ان المقصود  
 ان يقول مثلنا بصيغة الجمع لان ما علم انما علم من مجموع تمثيل المصداق والتميز من غير انقطاع  
 عنه بان مثلت بصيغة المجرور الغائية ولا ينافي ثابته للنسبة الى التميز المجرور المذكور لانه لا بعد  
 ان يكون مراد به ما مثلت به اعم من ان يكون انقطاعا او عكسيا ويكون نسبة العلم مما مثل به من غير نسبة التكون  
 الى الجزء الاخر من علمه التام وهذا شاذ في الثاني ان الصواب ان يقول مما مثلت به ما لم ينزل اليه  
 الثاني انما هو معلوم من الثاني صواب ان المراد به انقصت على التميز فهو مستلزم لذلك الثالث ان  
 الخبز على الكسر انتم موجودان فما فعل فخرى واخرى القوم وجوبه انهما مبتدآن عندك على الفع  
 التكون والتقديرين لا محالة بل فيهما دون العاض كما سبق الرابع ان حرف الجزع على العلم كما هو  
 كما هو الظاهر من جود من ذلك المتبادر من تخصيص النعم من جوبه بالفعل فلا وجه لعدم التميز ان لا يكون  
 فمعنا معلوم ثالث فلا وجه لعدم التميز بل لا وجه باحتمال سقوطه مع تعليل بناء على ان العلم من العلم  
 وباحتمال ان يكون التميز في مثل هذا يختلف هل هو فرع من ذلك يمتنع على التكون عندنا او اصله  
 وينبغي على العلم حقيقة وهذا التميز في العلم لا يمتنع بل لا يكون معلوما قوله وفيه نظر وجه النظر  
 يعلم مما سبق قوله هذا العلم اسم فعل بمعنى خذ فذا مقوله قوله انما ما جوقه هذا العلم  
 غير شامل للاعراب والتقدير كذا لا لزم الدور وقوله من حركته لا المقصود الا التميز بين النعمين فلهذا

بيان ح



٤٣ رفع وهو بالضم او بالواو وبالالف والياء قول في نصب فهو بالفتحة او بالكسرة او بالالف والياء  
 او بفتح النون قول في جزم وهو بالكسرة او بالفتحة والياء قول في جزم وهو بالفتح النون او بفتح النون  
 او بفتح النون قول في نحو ان يداقتم الاول ان يمشي نحو كان يداقتم قول في هذه العبارة قول  
 لا بعد ان يكون خصص بمعنى فريضة يقال خصصه بالذكري فريضة فلا حاجة الى القول بالقلب قول  
 لا امتناع دخول عامله عليه وذلك لان وضع عامله بحرف معنى لا يقال في الاستعمال ان يكون وسط  
 بينهما فيلزم دخوله على الاستعمال وقد سبق تفصيل ذلك قول في هذا الباب في قوله تكرر هذا جواب  
 عن سؤال مقدر كلاهما واختار لفظه اي محولة وخاص بحرف نحو وفي الجملة صلة واسم يكون مستتر  
 غايده في التفسير والى ما ثبت اليه بهذا وتكرار خبره وقيل اي استغناء مية وهي اسم لا والمقتضى واخص  
 خبره وفيه ما في قول لا امتناع دخول عامله عليه وذلك لان وضعه استعماله في قائم بالفعل قول  
 مثال لما ذكر فيه اشارة الى ان عمله منصوب مفعول للذكر والله فاعل الابد العكس قول في اعيان كبريى  
 المراد بالوصف بين انفس الذات لايت احاطا وحكما قول في اي من الاسماء الموصوفة كانه لم يقل بذلك  
 ذلك من اصف الاشارة الى ان المثلث اليه باسم ثلاثا هو الذات مع جميع صفات المذكورة هنا قول  
 ولكن انما يعبر به المستتر في قوله يعبر به فيكون في ذلك في نوع استخدام وكذا القول في التفسير من السابقين  
 عليه ايراد كلمة المحصر للاثنا الى ان اعراب في الموصولة بهذا الاعراب هو لغا في طمها لا يعسا به  
 قول في صحة ابانا قول ما قر من استخدام يرفع التناقض بين هذا الشرط والالزام السابق قول  
 واخر بهذا القيد وكذا اخر به عطف اذا اريد منه لفظه كما في المتن قول يكون معيارا وصف  
 على هذا التقييد هو الاعراب في الجملة يوجد بعض افراد هذا الاعراب الخاص وصف الجموع افراد  
 فلا يلزم توقفه قول في من الاسماء الموصوفة لما لم يعلم ان خبر قوله والقم من جنس خبر يقتضا او من جنس خبر  
 لو اختلف بهذا التقدير على الخيارات الاولى فان كان لا يحتاج الى قرينة خارجة عن قوله والقم قول  
 ثلث القاء اعداد اللغات في الفهم كالفهم من هذه العبارة ونقل عن بعض الكتب ان نصيب من الاسماء عشرة  
 ثلث منها ثلث القاء مع تخفيف اليه منقوصات ثلث منها ثلث القاء مع تخفيفه مقصود اولئك منها ثلثها  
 مع تشابه وهذه الثلثة المستقصاة لان التشابه عوض عن المحذوف ولا مقصود الا لزم اجتماع القوم  
 لان الالف عوض عن واحدة اتباعا لما في تحركاتي نقل عن المصنف انه لم يطلع على كسر القاء مع تشبيه لا يميز

قوله في هذا القيد...  
 قوله في هذا القيد...  
 قوله في هذا القيد...  
 قوله في هذا القيد...  
 قوله في هذا القيد...  
 قوله في هذا القيد...  
 قوله في هذا القيد...  
 قوله في هذا القيد...  
 قوله في هذا القيد...  
 قوله في هذا القيد...



عنه اسماء قيل اللغات خمس عشر كما ذكرنا وستة وثلاثين مع تشديد متوصا ومقتضياتها في  
في الحركات بحسب حركتها وهذا عجيب لا تجعل الاختلافات الحاصلة من الحركات لا غراية لغات قال  
الفضل من المحشيين من اللغات ثمان وثلاثون لأن اللغات لا تفتقر عشرة الحاصلة من حركات  
ما كانه القيل من هذا الحركات الثلاثة الأعراسية حصل فليس قوله واتباعها بالقياس بالتحريف والتشديد فتم  
الها وهذا العجب كل عجب لا يريد عليه ما هو على القيل مع لزوم الحركات الأعراسية الظاهرة مع القصر  
فانهم ذلك **قولهم** فانه يعرب بالحركات عليه ثمانية الحركات الستة بالفتحة بالضم بالجر بالفتح بالضم  
لاذاته وفيه تبديل فيه مقوله عليه ثمانية الحركات الستة بالفتحة بالضم بالجر بالفتح بالضم  
المشبه به كلا الأمرين فوجه تشبيهه بالأمر المشتركة بينهما فلا يلزم أن تكون مثلها في حكم مختص بكل واحد  
منها **قولهم** هو قريب من الوديع أي قريب من الزوج من شجارتين جله وقريب من جانب الزوج لوجه تشبيه  
بكل المعنيين قيل ولهذا لا يفتقر إلى المؤنث فيه ما فيه **قولهم** أن أضيف أن بكسر الهمزة لا يفتحها  
كما قيل المناسب بقول وأزضيف إلى غير هذا القول أراد بالحركات الحركات اللفظية لا الأعم فلا  
وجبهذا **قولهم** وقيل في التسهيل **قولهم** من كان ذلك قد تغير كذلك لا من الأسماء الماهية  
**قولهم** عن الأسماء الأجسام هو الحق لا نرى معنى إلا أن وهو شامل لأسماء الأجناس لما غلبت لها  
في التصحيحات الفرج لأن التصريح بها خلاف لأن فهمه موضوع لها وله خاصة **قولهم** قيل  
الفرج خاصة الفرج كما يطلق على قبل النسوة كذلك يطلق على قبل الذكور **قولهم** هذا الأخير  
الظرف متعلق بالنصر لا باحسن **قولهم** وهو من كلام **قولهم** من تعزى بهاء تعزى فعل ما عسى  
انتسب أعضاء من أعضاء من فعل والجاهلية زنا بهرج عيسى بن محمد ولا تكونوا كالأندلس التي من  
نسبهم بابية كالتنسب القوي في الجاهلية إلى الآباء فقولوا له عيسى هذا باسناد من أبيك لعل  
ينفعك ألا نجيبك هذا القتال ولا تقولوا له هذا القول بالكتابة وهذا الخبر في منسوب إليه  
فكر لا نذكره هو من أم آخره عليه هذا **قولهم** في النقص أب تقدير النقص لفايد والاولى أن يتوهم  
أن فاعل التدوير هو الأعراسية المحرقة فليذكره الثاني أن يشابه إلى أن الظرف متعلق به لا بقوله يندد  
لأن النقص وصف للهمز والتدوير وصف للنقص والاشارة الثانية مستثناة من تقدير مقدمها في قوله  
يندد **قولهم** وهو المعنى في التفسير لا يتوهم تغليب الثاني على الأول في قوله فاقال به بالقدرة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

三



قاله رتبة مدح محمد بن خاتم الطائي والضمير قوله به قبل للعقد اي من شئ خاتما في الشئ الذي لا يقبل  
 باقنا ماله عليهم وقيل الضمير للمعسر فيما ظم لم يولد اي امير من قيس بن مويبه ظاهرا فلم يولد  
 امه من الزنا فاعلمت في حقه قول ولا يبعد ان يكون الضمير ان الى من اي ما ظم من مشابهة ابناء الصفات  
 اي لم يوضع نفسه غير ما وضعت له اي المباني في الخطا التي هو خلاف الاصل فان الاصل هو  
 المشابهة بين الابن والابن قول اي قصيد وجه النفس فوضح قوله ان اباهاه قايله رتبة قيل  
 ابو النجم والشاهد في اباهاه الثالث حيث اجري بالالف في حالة الجر اما الاول ان فلا شاهد في اباهاه  
 البيت مع فاسقة مدح محبوب الشاعر ومثله هكذا رواها الليل ثم رواها واها هو لنا اولنا  
 فلماها ياليت عينيها لنا واها بتم يرضيها اباهاه كل رواها للتجاعي العجب بحسن ليلي فمدح  
 نيلي رباها وسلمي في الاصل اسماء نسوة مشهورات في الحسن ثم تغيرت لكر بحبو والمخنة الامال فلماها  
 من النبل ثم الوصل فكل في الكلام لا يخلو عن معنى الفظة اي ليقنا وصلنا اليها والمراد بقوله  
 عينيها لنا وفاها اما انفسها او الالذذ بها على وجه القبل والنظر اليها ونحو ذلك وقوله بتم  
 متعلق بقوله لنا وتكبره للتعظيم وترض اما بالنساء المشاء الفوقانية وفاعله يعود الى ليلي  
 او بالنون من لا ايضا او بالياء التثنية من الوضو وفاعله قوله اباهاه على لغة القصر الضمير المحرر  
 للشمس لكونه جنسا مقصودا منه الكثرة وقوله ان اباهاه كانت مستدرا لهما توهم من كان حصول الفظة  
 يعني ان اباهاه وجدها لا يرضى بذلك لانها مجدها وغايتها ثنية على لغة من اجراها في جميع الاحوال  
 بالالف المراد بالغايتين اما غاية مجد الاب وغاية مجد الجد اما اول المجد اخر وذلك لثانية عن جميع  
 مرادية الضمير المتساوية الى ما ليلي محذوف مضافين او مضافا واحدا للمجد على ان يكون فحده واشباعه  
 بالالف للضرورة وقيل البيت في وصف فلاح طائفة سميت من العرب واقوله هكذا اي قلوص اكب  
 تراها شالوا علا من فتل علاها واشاد يمشي حطب حقواها فاجية فاجيا اتاها اي مشي  
 حذوف فعله اي اي قلوص اكب كانت تراها بلوص كتموا الشاقة الشابة او اول ما يركب من ابل الابل  
 وجمعه قلوص فكل من ككب كل ولا نص والراكب مجرور بالافعال المنصوبة على الحائية بمعنى المركوب كما  
 في بعض الروايات وشالوا علا من اي كبا الكوة عليهم فان شال يشول بمعنى ارتفع او حملوا عليها  
 من شال يشيل اي حمل بقتلهم فتل علاها بضم السين وبكسر او بوجز الشطر وقلبة على الفا



في الثاني للضرورة وفي الأول للنسبة والتميز من المجرى وان القلوص المربعة واشد من اشده وبالقدار  
 بمقتضى نسبة من قبله بغيره وحقوقها ان ثبت حق كذا لم يوجب شدة لازله وهو في  
 نصه بالالف كعائتها وانما جهة هي السيرة في السير قد طاروا وطروا فارتفعوا وابتدأوا واول  
 وناحية وناحيا قولهم المتقدم في الاسماء المذكورة لما توقع من اسم الاشارة الموضوعه للغيرين  
 المراد بهذا الاعراب هو القصر فعد بقوله المتقدم في قيل عموم الاسماء يدل على ان شرطه هو الاعراب  
 جميع تلك الاسماء بهذا الاعراب هو الاختصاص ولا ينعني لسان الاشارة في ذلك لان الاعراب المذكور  
 الاختصاص لا يربط له ولا ينعني لسان الاشارة في ذلك لان الاعراب المذكور هو الاختصاص لا يربط له ولا ينعني لسان  
 الاول ان قوله في الاسماء متعلق بالمقدم على ان يكون بينا ما بينه التقديم لا يقول المقام ولا شك ان  
 الاعراب المذكور بوصف لفظه من الاعراب الاخرين انما هو اعراب سكوني والاسماء الثانية  
 بثبوت الملازم للضرورة فلا يشترط في ثبوتها اعتبار فرض امكان انفكاكه عنه ليكن ذلك من هذا القيد  
 الثالث ان الشرط بمقتضى العلة لا مادام مقامه كما انه وما ذكرته فثبوت الثاني الرابع ان ثبوت  
 الملازم للضرورة فلا يشترط ثبوتها اعتبارا بالشرط وجوب الملازم به ويثبت ما مضى من هذا الباب لكن  
 لا يخفى ان الادق بقوله في الاعراب تمام الجواب الاول قولهم في الاعراب اي هو تقرير لم يقبل  
 والا تقريره لا يلزم الجواب بالشرط وفيه اشارة الى ان الحكم المنبني على اتفاق المتقيد غير ما هو في  
 اتفاق القيد فقط قولهم لا لئلا عطف على مقدماته في غير اليا لا لئلا القول لا لئلا  
 والا تقريره مجرد مقدماته نحو جائز القاسم قولهم اي لئلا المتكلم المتعلق عن المقدم قوله  
 واجوز بينا امكن ان يتوهم ان اللام في قوله لئلا اشارة الى المذكور سابقا والظرف متعلق بقوله  
 شرط والمراد بقوله يضمن الاختصاص الى غير ذلك المشكك اعتمادا على التخييل والامثلة والاول في شرط  
 الاعراب الواو والالف في حالة الرفع والنصب لئلا في حالة الجر فثبوت الاسماء في المتكلم  
 لانها امر يتب باليا حالة الجر وانما ضعف الى انما المتكلم نظر الى ما اجاره بعضهم من نحو لا وتوهموا  
 بتشديدا لئلا كما يجوز في باب الاختصاص وحاصله ان هذا الشرط لجميع هذا الاعراب باعتبار يضمن  
 اجزائه لا باعتبار كل جزء من اجزائه فثبت ان هذا التفسير في رفع هذا التوهم بان اللام للعدد لا لجزء  
 ولا لجزء من التوهم بل متعلقا بقوله يضمن فثبت انما ذكره في التوهم ان لا في المنزلة قولهم لا اسلك

في سبعة من اجزاء الشرط



# الاشتراك

الاشتراك في معنى واحد على المستقر في أملاك وعلى نفسه وعلى التباين فهو رفع أو منصوص  
 أو مجرد خير الثلاثة أو سطحا المأخوذ ويحتمل أن يكون التقدير في ذلك قولهم ودامت  
 إلى اعتدائه بغير ودامت مكيلا لا شئيه وجمعه تصغير غير وادى في الصحيح قولهم منغني اللفظ  
 لفظا شئيه أو لفظا أو الشئيه وهذه العنا خمسة احتمالات ثلاثة منها على تقدير كون اللفظ  
 المتعدين بمعنى التماثل في حال الأفراد الأول أن يكون الوصف قيد للمفعول الثاني أن يكون قيد للفاعل  
 بتقدير رابط هو قيدنا معناه أصله وصبر المستقر للفظ الثالث أن يكون قيد للكلمة ما وصبر لها  
 والاشارة ما على تقدير كون المتعدين بمعنى التماثل في حال الثانية الأول أن يكون الوصف قيد للمفعول  
 بتقدير قولنا في الثانية أن يكون قيد للفاعل بتقدير رابط هو قولنا في الأول من خمسة احتمالات  
**قولهم بزيادة الفاء التباين** لأنه وعوه تعالى بقوله ذال لا بقوله في اللفظ اما على تقدير كون  
 المتعدين بمعنى التماثل في ظرف واما على تقدير كونهم بمعنى التماثل في محل طرده نحو القمر المستعمل  
 بلا قرينة تدل على تعيين ما يراد منه فيصير عليه اسم ذال على شئيه هما القمر بمعنى الظاهر والقمر بمعنى  
 الخفي وقد اختلفوا في ما يراد من الفاء ونورها غيره وليس كذلك اتفاقا مع ذال لأنهم ان يكون رجلا في  
 رجلان سيما قولهم نحو قال رجلان ذكر عامل المثال الثالث في الاشتراك في رفع الشئ بالالف المطلق  
 الشئ والاشارة في المثال من أفصح الكلام لأن كل كلمة بالملك العلام فيكون شأها أيضا المرام قولهم  
 فخرج نحو زيد وكذا نحو زيد باحكم معنيته شئيه ونحوها لأن المراد بالالف هي هنا ان يدل على كل منهما  
 بالمطابقة هو المنسار من حلاق الدلالة والدلالة في المثال ما ذكر على ذلك بالتضمن قولهم والقمر والقمر  
 هي هنا أمثلة قد يجوز الفعل كونها الثانية الأول نحو عينه في الريد من الباصرة والينبوع مثلا  
 وهذا شئيه بالاتفاق وداخل في هذا التعريف على تقدير الخمسة الثاني هو ملوك الليل والنهار  
 هذا ليس شئيه بالاتفاق وخارج عن هذا التعريف على جميع التقادير اما على حل الاتفاق على معنى  
 التماثل فظ واما على حله على معنى الاتفاق فلا ريب في المنظر عبا عن قولها في الآخر لا حلولا في  
 ثالث الثالث نحو قولهم الشمس والقمر واختلف في حق بعضهم أنه ثنية فظ وقال آخرون أنه ليس بثنية  
 مطلقا وفصل ثالث بان تقديره كان على انك لا أول ولا فكاك لثاني وهو خارج عن التعريف على تقدير  
 التماثل إذا المتباين هو المثال الحقيقة لا اعم من عدم الفرق في تسمية الشمس قمر اقبل الثانية تمام في غير القدر

في معنى اللفظ اشتراك في معنى واحد  
 المقتضى من شأنه في اللفظ  
 المستعمل في اللفظ  
 من اللفظ في اللفظ  
 في اللفظ في اللفظ  
 في اللفظ في اللفظ  
 في اللفظ في اللفظ  
 في اللفظ في اللفظ  
 في اللفظ في اللفظ



ودخل على تقادير الاتحاد وثقافته متفق مجازي ولا يخرج ان يكون التعريف للشيء الحقيقي للذات بالشيء  
 مطلقا كون الاتفاق مع التماثل كما هو المتعارف منه والحكم يخرج نحو قير من هذا التعريف كما فعله  
 الشمران كان الحمل على ما يخالف تلك الامور ان تستقام فائدة قول من الزيادة في البواقي والغير الزيادة  
 في البواقي والظن خروج البواقي من قوله الدال على شيئين اما كلاً وكلتا فذلك لهما على التمام على شيئين  
 على الشيئين واما اثنان فذلك لهما على المرتبة الثانية من اعداد او على شيء ثبت له لا هنية  
 ولو سلم ذلك لكان لهما على الشيئين بجملة على الالتزام مع عدم اراستهما بخروج كل منهما عن  
 قوله متفق اللفظ ظاهر يشهد بذلك قول الشاعر وكلا ذلك شجرة قولك زيد وعروا اثنان والمراد  
 بالزيادة كون المريد عليه مستعلا بكون الزيادة في الجملة لا وصفها لا يقابل القاد العين الاعم فلا يرد  
 عدم خروج اثنين اثنين عن قيد الزيادة بان لهما مثلاً لا يقابل القاد العين واللام قول من  
 وادفع بها في هذا التقدير انشا الى ان كلا عطفاً على الشيء بل على قوله بالالف وادفع لا كذا  
 وكلتا عطفاً على محذوف لفظ في كذا مضمر قول من وهو اسم مفرد عند البصريين ولما عند  
 الكوفيين فهو متشبه بكل الضم والتشديد فكسر خفف في قول من على اثنين مذكورين لم يكتفوا  
 اثنين عن مذكورين لان المذكر المذكر كذا في غيرهما بالزيادة في قوله بالالف وادفع لا كذا  
 واما ما يقع فيها من ركنية الحصر لا يشاء الى ان تقديم الظرف لقصد الحصر قول من كائين اثنين  
 لا يخفى من ان بين الشبهين في الشبه بهما من الجناس لفظاً وخطاً حيث تفاوت بينهما في الجمع والحد  
 انما انشا الى قوله بالمشكلة فيهما بقوله بل هو قوله فيهما قول من سواء افرده يعني ليس المراد بها  
 بهذا الاخر لم يشترطاً بشرط في مطلقاً امراباً اخراتهما من الافراد على التركيب لا باع مما شط  
 في لفظ كلاً وكلتا بهذا الامر انما الى المضمر فلا بد ان ذكر قوله ام ركباً في قوله ووجه المراد بالامر  
 اما ما يقابل التركيب فيكون معنى قوله ام ركباً ام ركباً وانما انما ان تضمن ما بعد واد يكون قوله  
 اضيفاً عطفاً على المقدر وقسم القول ام ركباً واما ما يقابل لا فاضاف يكون مع قوله سواء افرده  
 لم يركباً مع غيرها تركيباً تضمنياً ام ركباً كذلك يكون قوله ام ركباً عطفاً على المقدر وقسم القول  
 والثاني اظهر ان التركيب المقابل للافراد على ما هو الشايع انما هو الوجهة فاصل الجمع الاخر لا  
 كما فيما نحن فيه انما هو على ما يقابل كلاً الامر من افراد او اداة التعيين من الشدة اللفظ في الجملة

المراد بالافراد ما هو  
 اتم ما هو العشرة في التركيب  
 في التركيب ركباً اذ لا  
 في التركيب ركباً اذ لا  
 من جناس في قوله



واحد قول رأى جميع الألفاظ المتقدم ذكرها أقول لما كان جميع قول المص جميعها إيهاماً واما  
 الإيهام فلا احتمال لجوع التصدير المحرول إلى الأسماء الستة والمشتق والمشتق والمشتق والمشتق والمشتق  
 فقط واما الإيهام فلا أن المراد عن الجميع لما كان لا يستغرق إلا أفراداً والمشتق ان يكون استغراقاً لشيء  
 إلى غاية ضيق اللفظ وهو عينا فاذكر من المشتق والمشتق وهذا فاسد لأن الخلق لا ينفك عن لفظ المشتق  
 الذي هو اسم مفعول ولا في اللفاظ المشتقة المراد بها نفس اللفاظ بل إتمامه بعد أن كل من ذلك أشار  
 إليه بهذا الكلام إلى رفع هذا الإيهام حيث نسب التقدم إلى الذكر فقط لا إلى اللفظ إلى الحكم الذي هو  
 الأغراض فعلم أن التصدير يرجع إلى الاحتمال الأوسط وإلى رفع هذا الإيهام حيث نسب التقدم إلى الجميع  
 الألفاظ المعرفية بالأم الاستغراق المراد فبقولنا كل لفظ فان قلنا جميع كل لفظ انما هو بمعنى جميع  
 مصداقاً ولا يخفى لفظها ليس إلا لئلا يربط هذا فلا يرد عليه ما اورد من أن المراد بالذكر  
 الذكر النوع فلا يتم الحكم للمشتق أو بالتخصيص فلا يشمل المشتق او هما معاً فيتم استعمال اللفظ في  
 المعنى الحقيقي والمجازي معاً واحدة ومن التجارب ما اجاب به هذا المورد عن زيادة باختيار الثاني  
 والقول بان المشتق المذكور بالتخصيص هو لفظ المشتق الذي هو اسم مفعول فانه لو قيل شيئاً كان حكمه  
 ذلك والقول بان المشتق المذكور شخصاً هو لفظ انبىء انبىء قول جراد نصبا تقديم الجرح على النصيب  
 لأن الثاني إلى أن النصيب محمول على الجرح وكذا انما سبنا قول رأى في حالتيهما أي في زمانيهما فان  
 كلام الجاحل والحال قد يطلق على الزمان وقد يطلق على الهيئة ولا يغيرها فهذه هي الأول وهذا الثاني  
 التفسير فريدان الأول لأن الثاني الذي قد قيل ان قوله جراد نصبا مصداقاً له وذلك لقوله تخلف  
 وقد لا يعلم ما لزمه الأول نسباً الكلام وعمل جواز الثاني بحذف اللام للاختلاف في الفاعل بل هو  
 ظرف لما لقوله تخلف الثانية لأن الثاني الذي قد قيل ان قوله جراد نصبا مصداقاً له وذلك لقوله تخلف  
 الألف ولا على الجرح والتصيب بخلاف الثاني ذلك لأن الثاني الذي قد قيل ان قوله جراد نصبا مصداقاً له وذلك لقوله تخلف  
 علامة للجرح والتصيب بخلاف الثاني ذلك لأن الثاني الذي قد قيل ان قوله جراد نصبا مصداقاً له وذلك لقوله تخلف  
 إلى أن قوله جراد نصبا ظرف لثالثه واما الأمر المستر في هذا المكان لم يتعرض المصنف له لعدم غرضه  
 وإياك ان تقوم جواحل هذا القول على مكان القول الجرح والتصيب في هذا العمل مشتمل للفشل المذكور  
 أيضاً فم قول رأى بقا فم متعلق بقوله وتخلف لتقدير لفظ الألفا لرفع ما يتوهم من كلامه

اعلى الجبل



هذا الفتح جديد ولا يرفع هذا التوفيق بقوله قد لا يحال ان يكون الالف حاصلا بعد الواو ولا  
 بعد ان يكون قول المصنف بعد فتح ثانيا لا امر المشترك فافهم **قول** على حاله هذا انما انشا الى الحقا  
 لو محتو بالثاء وكلاهما جملتها **قول** وارفع بواو الياء الجوزية في تقديم الظرف الثالث على عامل دون  
 الاول انشأه الى ان احتياج الثانية لا فائدة المحصر اكثر اذ كون الاعراب من محرفة احد غير يلاي بعد ان يكون  
 بخلاف الاعراب الواو احد الحروف الواحد **قول** من سائر الجمع غامر ومنصب وهو جمعها الخاص بالواو  
 والياء والتوفيق هذا التقدير كما في تعريفه من غير حاجة الى تعبير الواو والرفع الياء للتصحيح والجواز لا يلو  
 ان يكون قوله وارفع امام باب التقليد او باب الفاعل في مفعول مجهول والمراد بعامر ما كان على الاما كان  
 وصفا كما احتمله بعض المحققين في ذلك ولم يعلم ان هذا الاعراب انما يثبت بالالف في السامع وبن  
 شبهها وانما الغير فلا يثبت الا على سبيل الشذوذ والحق ان في غير الجمع ما يقع شبهها سبعة  
 احكاما باعتبار ما ورد في ثلثة اموات اول ما كان بانثقا الاول كذا عنه الشاذ ما كان بانثقا الثاني  
 فلا وجوه ثلثة ما كان بانثقا الثالث من اهلوه وخالوه الرابع ما كان بانثقا الاولين كغيره  
 من في شبههما الخامس ما كان بانثقا الاخيرين لا وجوه السادس ما كان بانثقا الاول فالآخر منه  
 ارضوا وسوا السامع ما كان بانثقا الثالث ومنه عشرين بانه عليه ثمان افضا السامع الى الجمع بعد  
 تعقيد بالغامر المذهب فلا بد وعليه ثمان افضا الخاضع للعام وذلك غير ضروري فرفع هذا الايراد بان  
 الشاذ قد يطلق على ما يقابل المعتل ففيه ما فيه **قول** وشيخه في حلال ستة اذ في العطف ما  
 على السائر والمنشأ اليه ما ساجع غامر وسائر الجمع وقد ارجع غامر جمع قد بقدي في ضايل المنشأ  
 والمنشأ اليه فغامر ومنه بقدي ومثنا واما على الجمع المنشأ اليه بعد التصدير الاخر فيكون  
 في الاول بالانقيد في الثانية بقدي فضا واما على غامر من ثمان ثمان اليه هو الاخير بالانقيد في  
 المختلا هو الاخير في انقضاء البوابة كما توهم يجوز ان يكون في المشبه عن المشبه في ان في غامر من  
 لا بالمقيد **قول** اي مشبهها الرئيس بالشبيك في الظن من افضا ان يكون في غامر من في المشبه  
 متعل بالثاء **قول** وهو كل علم في ثمان في حمل العطف على الظن المختلا في ثمان **قول** في خبر  
 التركيب اي مجموع انواعه الا فاشراط المخلوع على تركيبه لا مستاندا لاختلاف التوضييف والنظم في ثمان  
 لا خلا في ثمان المختلا في المجهول بعد اشراط المخلوع عنه مطلقا وقيل بعد الاشراط في ثمان اذا



٥١ ختم بوجه فيجمع بهذا الجمع مجز في غلط و به او مع كره على خلاف ذلك ما اذا لم يختم به بقوله وكل صفة  
 كذلك اي كل صفة لم يذكرها قل خال من ثاء الثانية في افعالها عن التركيب فلم يشترط احد لا نحو  
 يغفل ويجمع على يغفل اي بن بالاتفاق وكذا القول في الغلو عن ثاء الباء الغلو والمراد بالصفة فاعل على  
 ما مأخوذة مع بعض صفاته وان كان كالمشهور اما المصغر فلا الا اذا كان مكبرة وصفا كشيء قد  
 تطلق على اللغز القائم بالغير على التابع المكنون وعلى المشتقا العاملة على الفعل وكذلك الوصف  
 وقد يفرق بينهما باطلاق الصفة على ما ثبت للموصوف والوصف على ما صدر عن الوصف قوله ولا  
 مما يتوهم به بل ذكر المؤنث لا كصوابه في اي ولا ما يستوفيه اذا كان فعولا بمعنى الفاعل فعلا  
 بمعنى المفعول مذكرين مع موصوفه ما فلا يخرج به ما يستوفيه كما في قاعدها القوام و يتيقرون ولا الفعول  
 بمعنى المفعول والفعيل بمعنى الفاعل ولا الفعول بمعنى الفاعل والفعيل بمعنى المفعول القائم مقام  
 موصوفه ما قوله اي وبالجمع المذكور له يقال اي وبالمجمع غامر ومذنب شبهة بين الاختصاص وبين  
 التخصيص بدل المذكور المذكور وهذا السبب كما في تفسير قول المصم كذا اولان حيث فتر اسم الانثاء  
 بالجمع المؤنث وذلك لان مجمع المذكر مصطلح في عرفهم لسالم ما ذكر وجمع المؤنث بالجمع بالالف التام  
 سواء اطلاق معناها القوام لا قوله اي بابه لفظ الباب نقل عن باب البيت الى اول الشيء بعد  
 اعتبارا تكرر فيه ثم الى نفس هذا الشيء اما من غير تغليب تجوز في الشيء كما يقال باب الفاعل او باب الفاعل  
 او مع تجوز تغليب كما يقال باب كان اي مسائل كان في الخواصة او مع تجوز كما في ما نحن فيه حيث لا بد بالضمير  
 المتضا الى اخوان عشرين تجوز او اما لم يقل باب عشرين مع كونه مختصا لا مطلقا لاول القرون والالف  
 لان الباعث على الحكم باللاحاق اي عدم الجمعية اما هو في الاخوان الالف استغنية بالنوع وفي عشرين  
 مخالفا لها في النوع وسنزيد لهذا توضيحا فيما سيحكي قوله في اعرابه السابق اي لانه اعرابه مطلقا  
 حتى يشمل اعرابه الالفية الثابتة له عند جعله علما كما سيحكي قوله وليس يجمع الى قوله وليس يجمع الى  
 ليس الا في افعالها في كل واحد من عشرين بابه او الى الباب فقط كما يشعر به تقديم الباب في التعليل  
 وفروقه وتجووا اما اللطف الاستغناء على ان يبين ما بعده مبتدأ خبر قوله لذلك في جمع الاستدلال  
 اما الى قبائل مستثنى واحد تقديرا ان عشرين بابه ليس يجمع والا لزم صحة اطلاق اثنين مثلا على  
 تسعة لزم وجوب الالف عشرين على اثنين لان اقل الجمع ثلثة وليس ثلاثين مثلا يصحح الاطلاق على التسعة

بخان قوله ليس يجمع  
 بفتح ثاء في جمع  
 ان المشهور في الفعل  
 في المذكر المؤنث والمراد  
 الفعل والفعيل المذكران مع موصوفيه

يعني ان الفعل ليس يجمع



ولا عشرين بل ال على العشرين فليس مجموع اما الى قياسين مستقنين كما هو لاطهر وانما اذ عشرين ٥٢  
 عن بابيه ليطابق المنة في ذلك لا تقتضيه حقيقة عشرين هي وجود لانه على اكثر مما يدل عليه غير منه  
 بحقيقة الباب في صحة اطلاقه على اقل ما يطلق عليه كما هو في تمامه وكيف على تعيين الحظ في الزوم بل  
 ذكر الوجوه ان الزوم الباب بين الملازمة لا يجوز لانه لا يجوز صحة الاطلاق مع عدم قوعه باجره الثاني فيه  
 هو ان صحة كما اشترط اليه بخلاف عشرين فلان جن الثالث فيه هو الوجوه والزم لا القحة فقط كما يظهر منه  
 بالتأمل وانما ذكر في الباب الاطلاق فيهما التفسير الدلالة الامكان اعني الدلالة التي هي مستفيدة  
 من الاطلاق في عشرين عما مكان اعني الزايد على الاطلاق في الباب لان الاكثر دلالته تضمنه على الاقل  
 بخلاف الاصل العكس لم يعتبر الدلالة المطابقة في الباب اشخاصا ما ذكرنا وانما قال مثلا بل غاية  
 باقي الباب على التفسير في باقى ما يطلق عليه على التسعة والاطلاق على الاكثر على اطلاقه على الاقل ولم يقل  
 وذلك في التفسير او لا مفسر للمقايضة الثلاثة فيه ما الاول في انه خير قطا من او اما الوسط في ان الجمع  
 لا يدل بنفسه الا على ثلاثة افرق واحدة اما دلالته على الزايد على ذلك فيا بينه وانما قال على تقدير  
 قول لانه لا يتوهم انحصار التعليل بواحد من عشرين وبانه لهما انحصار من المقاطع الاخرى لفظ  
 الثلاثين لانه متصل بالثلاثين ولانه معتبر من مقدار العشرين وهذا قد تم تعليل على تعليل عشرين  
 ينبغي ان يفهم هذا الكلام فيقول وجه تقديم ثلثين على عشرين ان ما يطلق عليه ثلثون ما بعد تقدم ما  
 يطلق عليه عشرين وان المفسدة في اطلاق ثلثين على تسعة اكثر من مفسدة اطلاق عشرين على ثلثين اقل  
 وجه الاول ان ظاهره يمكن ان يحرره في تحريك بعض التثنيين من غير اليقظة بالذکر وانما وجه الثاني في محتمل  
 خمسة وجه الاول ان يكون الاكثرية بحسب الشك والحداد تجاوز الثلاثين المطلق على التسعة عن  
 بواحد عشرين تجاوز التسعة المطلق على تسعة وعشرين بثلاثة وتسعين قد علم ما الموقر وانما في  
 التفسير المطلق على الثلثين عن حده بغير التاخير ان يكون الاكثرية باعتبار امرية التسلسل من حيث  
 البداية فان اية ساسه ما يطلق عليه المتشاور التسعة ثم ما زيد على التسعة بثلاثة وثلاثين الى الثلاثين  
 لهما ما يطلق عليه التسعون تسعة عشرين ثم ما زيد على التسعة بثلاثة وثلاثين الى الثلاثين لهما ما يطلق عليه  
 ما بينه ما هو ما بين التسعة وتسعة وعشرين الى الثلاثين لهما ما زيد على التسعة بثلاثة وثلاثين الى الثلاثين لهما  
 ما لهما لهما من اربعة عشر عشرة المتاخران يكون الاكثرية باعتبار عدمه فكل من التثنيين ما بعد



٥٤ بالنسبة إلى مصداق العشرين في المثالين في مشاهير من التبيين إلى التبيين مثل الحد عشر مصداقا و  
 للغير في تلك المصداق أربعة مصداقا وكذلك في التبعين في مشاهير من التبعين إلى ما ثلثون ثمان بعد  
 عشر مصداقا وللغير في هذه المصداق عشر مصداقا وقدر عليها البواقي الأربع أن يكون الأكثرية  
 باعتبار نوع المفسدة فإن المفسدة في المثالين إلى التبعين من نوعين هي إطلاقها على أقل مما يطلو  
 عليها إطلاقها على أكثر من هذا أو في الغير انما هي من النوع الثاني فقط وهذا الوجه قريب من الثاني  
 وهذه الوجوه الأربعة لا يمكن أن تكون عامة للتبعين إلى التبعين بحيث أن تكون في خصوصيات التبعين على  
 حالية هذا القابل الخامس أن تكون الأكثرية باعتبار المطلقا فإن الغير في أحد المثالين إلى  
 التبعين وسببها مفسدة أكثر من مفسدة واحدة ثم أقول في هذا الوجه المحتمل للوجوه الخمسة  
 اما الأول فلا إن أكثرية المفسدة موجهة للتأخير كقاعدة الاستدلال الترتيب من الأضعف إلى  
 الأقوى لو سلم ذلك فلا شك أن أشد المفسدة التي في غير تعاضل تلك الأكثرية فإن وجوبها  
 على قول المفسد أقام مفسدة من جواز الإطلاق عليه كما سبق أيضا على الإطلاق في التبعين إلى  
 تبعين بالنسبة إلى بعض المصداقا وفي غير بالنسبة إلى كل واحد منها واما تفصيلها فير على الأول  
 أن الأكثرية لا يتحقق في جميع مصداقا التبعين في ما بعد بالنسبة إلى نظائرها من مصداقا الغير  
 بل في التبعين انما يتحقق في مصداق الأول بالنسبة إلى مصداق أول التبعين وفي أربعين مصداقا  
 الأول والثاني بالنسبة إلى نظيريه من مصداقا غير وهكذا ينزله واحد إلى التبعين في التبعين  
 أكثر من في غير من نظائرها واما في باقي المصداقا في كل منها فالأكثر انما هو جانب الغير تغلب  
 ما في جانب الجوانب فينبغي أن يقدح غير على تبيين لا بالعكس على الثاني والثالث والرابع والتفصيل  
 لو كان ذلك الأول أن يقدم عليه التبعين الذي هو أكثر مفسدة من الغير أقل مفسدة من البواقي  
 ليغلب محتفيا البواقي للتفصيل بالطريق الأول في المثالين الذي هو أكثر مفسدة من الكل وعلى  
 الخامس أن استلحق ما هو أكثر مفسدة للتقديم انما هو لأن ثبوتها به على وجهها واجتماع مفسدات  
 الأخوان في كل واحد من هذه الأربعة في حقيقتها التي يمكن الاعتداد من بعض هذه الأربعة  
 بالاعتدال في غير من هذا القابل في حقه قول ليس فقال سم ليس غايته إلى لزوم الوجوه الثلاثة  
 المبررة كونها في المثالين مفضل للأول والثاني إلى لزوم الوجوه بل لازم وواجب ثم قال في قول الغير



بخلاف ان يطلق الثمين مثلا على قسطه والطلاق عشرين على اثنين خارجا عن المجموع والكل والجزء  
 اقول فيه نظرا لما اقول في الامة تحمل لفظ الزوم على ثبوت الملازمة كما هو الحق وليس الكبري في الزوم  
 الا في ان يكون الكبري في الملازمة وهو مع كونه غايه لغايتها وان حمل على كونه جزءا للكل كما يظهر  
 من بعض كلامه فالملامة فيكون مجموعا ان يكون الثمنون مثلا جمعا لم يتفقوا ان يطلقوا على الثمنون  
 ففي الثاني لا يستلزم نفوا المقدول لا بد من ان يكون للملازمة عليها مطلقا الثالث ان قوله ولم يقل  
 ليس بخلاف يدل على ان انتم مع قطع النظر عن تلك العلة يمكن ان يقول ذلك ليس كذلك فان الثاني على ما علم  
 عليه هو الزوم لوجوه الكبري ليس في الثاني اللهم لان زيادة الامكان ما كان بعد تبيين الثاني  
 بالجوهر او بزيادة نفو الجواز ملو لفظ الزوم الوجه الثالث ان المراد بالاطلاق انما هو الاطلاق على سبيل  
 الحقيقة لا مطلقا وهذا الاطلاق على سبيل الحقيقة لا يستلزم حقا خلافا على سبيل المجاز فلو قال  
 ليس بخلاف كان خابرا وما يدرك على ان المراد بالاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة هو ان يجمع يطلق  
 على الاخذ على سبيل الحقيقة فلو كان المراد بالاطلاق الاطلاق مطلقا لكان الملازمة في معنى اللهم  
 الا ان يقدد التعديل هكذا لو كان ثلثون مثلا جمعا لم ان يكون اطلاق هذا الجمع على تعديله لغير  
 اطلاق جمع على ثلثة من احوال مجاز الرابع ان الحكم في عشرين بوجوه الدلالة لا بوجوه الاطلاق فقوله  
 وكذا اطلاق عشرين على اثنين مما لا دخل له فيما نحن فيه فقول الحق بغير تقدير وقوله الحق في هذا  
 وما بعده لغايد الا انه لا خلاف ان انما ليست مطلوبة على السالم الثانية لا هي الا انما لا خلاف في انما  
 باختلاف المصنفات فان بعضها اسم جمع بعضها اسم فاعدا لشرط وبعضها غير ذلك الثالثة لا خلاف ان  
 قدما قيل ما بين واوله لا يستلزم وهو مع ما عطف عليه مبتدأ لقوله بذلك لان المراد بيان  
 فخر اعراب تلك المصنفات بهذا الاعراب وسبب السبب والحق لا الشك في الرابعة لا خلاف ان  
 الواجب على الكلام على مقتضى ظاهره ما لم يمنع عسما منع والظن بما سوا ذلك لا يخطئ لا ابتدأ  
 ولا ما في وجوب العمل عليه انما هو جعل قوله وارضا واستينا فلو قالوا والسوا فاعدا على عشرين  
 ثم تقدير بقوله والحق مقدم ما عدا الفيا الحق الثالث ان لا يخفى المتن المضروب في حق التعديل  
 لان المقصود بالثاني بيان الحكم وهذا يقتضي تقديم السند قوله بالامر المراد به ما جاز الوصف  
 او الفعل او الحرفي قوله في الخاصة التي الخاصة اسم فاعل كالتأخلة او تأوها للتأنيث على كونها



قد علمت ان اول  
الامر ان ينفذ الله امره  
في كل وقت  
قد علمت ان اول  
الامر ان ينفذ الله امره  
في كل وقت  
قد علمت ان اول  
الامر ان ينفذ الله امره  
في كل وقت

قد علمت ان اول  
الامر ان ينفذ الله امره  
في كل وقت  
قد علمت ان اول  
الامر ان ينفذ الله امره  
في كل وقت  
قد علمت ان اول  
الامر ان ينفذ الله امره  
في كل وقت

قد علمت ان اول  
الامر ان ينفذ الله امره  
في كل وقت  
قد علمت ان اول  
الامر ان ينفذ الله امره  
في كل وقت  
قد علمت ان اول  
الامر ان ينفذ الله امره  
في كل وقت

وصفا للثاني وشبهها قولنا زيد بن زيد لفظا يدبر اما بالثاني المشا الفوقانية فاضا من الفعل  
او بالثاني المشا التحتانية منضاع وان على كلا التقديرين مشتق من الدين اشتقا فاجعلنا اي يكون  
الاسلام ديننا نفسه الاول اظهر والثاني هو الرواية انب بطرفيه قولنا اهل القرآن مثل  
بثلاثة امثلة اشارة الى ان ما ينشأ اليه الخاصة قد يكون عاقلا وغير عاقل والثاني يكون ذائلا ووضعا  
واما انفسها فلا تكون الا للعاقل قولنا وقد جاء جمعا كانه جواب عن سؤال مقدر تقدير ان اهلا  
يمنع ان يكون له جمع لا معصم ولا مكسر ذلك لا طلاقا على ما يطلو عليه الجمع فهو قد يدبر كما لمقر الى  
المنصرف نظر الى لفظة قد يدبر كالجعل المذكور للمصتح نظر الى معنا فبطل كون اهلا وجمعا وتفسير الجواب  
ان جمعا قد جاء على اهلا قطعا واثبت له جمع فالاصل ان يكون اهلا وايضا جمعا له وتجبون له  
ان كل متعلق باعينا ملاحظه واحدا مدلول للمفرد باعينا ملاحظه متعلقا مدلول الجمع قوله  
بمعنى احتجاب بل هو جمع صحيح كحسن لا جمع صبا قولنا هو اسم لما سوا التبارك اصل العالم اسم لما  
يعلم به مطلقا سواء كان المعلوم هو التبارك كما او غير تبارك فبما يعلم به التبارك مطلقا فلا يشكل  
بما لا لا مومن قوله للزوم زيادة قيل لم يقل بل لا منضاع كون مدلول الجمع اقل من مدلول مفرد  
للاشارة الى امتناع التثنية ايضا والمان ما اجاب به المقابل بالجمعة عن الرد المذكور بان العالم  
اصنا العقلاء مما سوا الله لا مطلقا بل بان الجمع مع شيئا مفرد مع امثاله انك اقول مراد المجيب العالم  
يستعمل في خاص العقلاء لكن لا يستعمل في احوال باستعمال متعلقات وهذا كما لا يستعمل في احوال عليه  
ذلك تمام مراده بذلك ليس لا يستعمل في غير العقلاء كما هو الظاهر كما لا معنى له في المنع عليه بانه خلاف الواقع  
بل مراده ان العالم كما يطلق على غير العقلاء كذلك يطلق على العقلاء فيجب ان يكون عالمون جمعا باعينا  
اطلاقا على التثنية ان كانتا بطلا يطلق على العاقل وغيره فثبت الجمع باعينا الاول ثم اعلم ان المتبر  
في الجمع اتحاد مع مفرد فهو كما اتحاد الرجل والرجالة فهو الرجل وزيادته على مفرد مصلدا قد معنى  
امكان يستعمل في كل ما يمكن ان يستعمل فيه مفرد بعد زيادة مثلي مفرد او اكثر عليه فاعرف انك عالم ان  
قوله للزوم زيادة امدنا احتمالا لا بعلا ولا ان يكون شيئا في قياس استلزام محمول في صغر المضاف  
موضوع مقدمها وبطلان التثنية لا اجل على نحو محمول المقدم والمراد بالزيادة الزيادة في المنه  
وتقدير التثنية هكذا لو كان عالمون جمعا لزم تحته زيادة فهو جنس الجمع وهذا الجمع او جمع فاعلى فهو

قد علمت ان اول  
الامر ان ينفذ الله امره  
في كل وقت  
قد علمت ان اول  
الامر ان ينفذ الله امره  
في كل وقت  
قد علمت ان اول  
الامر ان ينفذ الله امره  
في كل وقت



مفرد والثاني باطل لعدم صحة زيادة مفرد مجموع على مفرد مفرد من المقدس مثل ذلك لان مجمل الزوم جزء  
لثاني النصرة الثاني ان يكون اثنا الى قبل استثنائي محمول الى محمول في اوزم محمول عند ثمانية ابطال  
الثاني لا اجل عند ثمانية محمول لموضوع المقدس والمراد بالزيادة الزيادة في المقدس او تقديم القياس ممكنة  
ولو كان عالمون جميعا الزوم يجرى باثنا مفرد والثاني باطل لان الثنا لا يطلق على كل غير غافل ايضا  
وعالمون لا يطلق على غير غافل بعد زيادة مثلية واكثر عليه لثالثان يكون اثنا الى قبل باطل ثالثا  
القياس لا يتنا على تقدير في الكلام والمراد بالزوم الزوم الحادث الرابع ان يكون اثنا الى بين  
الملازمة للقياس الثاني بناء على تقدير في الكلام والمراد بالزوم الزوم الاول فانهم لا يقولون  
لانه كما قال انه تعليل الاحكام وعدا بجمية قول اسم ليدوان التحيز وقبل جميع لا وحده كما يابيل و  
قال يوسف جميع على والى فعيل بكسر الفاء وتشديد العين من العلو اصله علوا على اعلان محمد والمراد  
هذا التقدير غير ان غاية ولا اسم تمام يقابل للقلب ما يقابل الفعل والحرف لكن اريد منه العلم  
ديوان اسكندر واول اعلا الى بنا ان هو من التدين اصله بمعنى ما دون فيه التي اي فصل الثاني  
هذا الذي وان يعليين لانه سبيل ارتفاع الى عوالة الجند والانه مرفوع فوق السما الشاهد قال الله  
تعالى ان كتاب الابرار نفى عليهم فالدريك فاعليون كتابهم قوم يشهد المقربون قول الله تعالى  
القول كفرن في منام البين في الصحاح هو مناع المسافر وحشة المراد من الثقلين الجحيم والاشقيان  
الذين كانوا بيت هامة او شقاها مناعها وحشة قولهم داعرته في القلوب الماطرون قيل هذا  
لعبد الرحمن بن ثابت قيل الى هذا الخراي اسية هب قال العاتكة بنت معاوية حين جئت ورجع عنها  
الى دمشق وطرفاء هذا بالليل بيت كالجحون واعرته في اء صالح حية الاله جناد ودا عند  
اهل القنات من جحون واعرته في اي غشيت في وصفا من هم حتما بعد حرف التثنية وحيثما ضرب  
استعمل الاله فاعله وجا الى جماعة ودا جميعا ر عطف على قوله جناد ودا في موضع التقيد  
للمعطوف والمعطوف عليه جبر في بفتح الجيم وسكون الهمزة المشددة تحط بمراد في القنات لانها  
اسم موضع من نواع جبر والمعنى ان الله جاعده وبيتوا واقعين عند اهل هذا الموضع الجملة ر عاتكة  
واخر المصراع الثالث ثوبين قوله ودا ودا هذا المصراع لا يد عن ثوبين جبر في عتوسين قوله جبر افاك  
ان تحذره للضرورة وانما هذه الماطرون حيث جبر الكسرة مع ثوبا ثوبين بقرينة مقابلته بجبر في الجدة لانه

[illegible]



قولها بالمناطرون اه هذا مما انفك به اشق اهل ماوية يزيد بن معاوية عليها اللعنة لا امرأة  
 نصرانية قد رهبنت في دير خراب عند المناطرون ما بعد هكذا خوفة حتى لا ترتفع ذكرها  
 من خلق بيها قوله ولها خبر مقدم عن قوله خوفة واذا متعلق بالنظر في المذكور والمراد منه زمان  
 الشيا وخوفة بكسر الشا المجهول وسكون الراء المله ما يجنب من التمر وارتفعت اكلت في التبع  
 اربع البعير وخلق بك الحيم اللام المشددة موضع بالشا وشوا لخلق مشهور وبيع جمع بيعة كيف  
 جمع جيفة وهي جسد المتصاكر اي في المناطرون ثم في الشيا فاذا اكلتها في التبع تتجلى الى الجاهل الجاهل  
 ما يوكل وتركت البيع ذكرها من خلق ولا شيا في البيت على المطا اباد غار دابة التون عشو قوله  
 وارضوا ليقدر له مثل ما قد لما تقدم ليكون عطفامثله وقوله شد خلا عنه كما قيل له  
 مبتدا لقوله شد ووجهه ان الاول ان الشدة هي هنا مستانز للوقوف بالجمع المذكور لا الشا من  
 الشدة والحق والقول بالتقدير لقول الشدة الاشكال الى ان الاول هي هنا تغيير الشا بغيره  
 قوي وقع في هذا الالحاق فان الحاق ما قبله الحاق الفاعل للتكبير فينبغي ان يجمعنا وبوجود  
 التجميع هذا الالحاق الحاق الواحد للتكبير مع غاية غرابه حيث يشبه باجماع المتكلمين التجميع  
 التكبير قوله بفتح التاء وقد يربكوننا ايضا وعلى هذا لم يكرهوا ذلك الشا الى وجه  
 الشدة وانما الطيف في وجه العدل عن التركيب المذكور قوله شد الفرق بين الشدة والحق  
 ان الشدة خرج الشئ عن حكمه الذي يفضي اليه انه سواء دخل في حكم شئ اخر يفضي لثانته ملا والحق  
 دخل في حكم شئ اخر كذا في الشا سبب التثنية ان كانت محولة لاكثر شواكال الملاحظ  
 حكم لثانته قد خرج عنه لم لا فظهر ان بينهما عموم وجه قوله راعا به اي لا تقع رانته قوله  
 والحق به اي بالجمع المذكور وانما عدل تمام والظا في هذا المقام من كون سبب عطفها على راضين بتقدير  
 قولنا شد مع اشراك في التكسير الثاني في التبع مع الحق الشا بقوله ذلك فجعله عطف على  
 عشرين وقوله وان صوتا مع قوله لان شموه في الاعراب بجميع مجاميع خراب البسائر يشبه ان يخرجه  
 عن الشدة قوله جمع شته بفتحها اي المراد في المقام والحوال لا يكسر في اي مقادته التوكيد  
 قوله لثا لاناخذ شدة لانوم قوله وهو كل ثلاثة اعراض على هذا التعريف يجوز الاول انما  
 التعريف يصلح لفرد باب سبب لا تفصل المقام المذكور مع الشا بان التعريف يشمل على قيد الشا المذكور



وهو عند التكفير فلم يشتمل المقرض أصلا الثالث أنه شامل لنحو ستون مع أنه غير مغرب له لأن الأثر  
اقول قوله ولم تكسر على جزأها المعرب كغشاجم ولم يكن هذا الجمع بصو انكسرت فيها هذا أنه كان  
مكسرا لكن بصو المصحح فاختشامه بالواو والياء والتون فيندفع الباب إذا كانت الثالثة قولها  
أي أنها المنقلبة عن الله الثانية فخرج من هذا القيد نحو اخذ بنته ان كانت تأوها للثانية قال  
سببو تأوها للثانية فخرج ما قبل ياء الثانية إذا كان حرفا صحيحا وكذا يخرج منه  
نحو ان تجمع على ينير لا يكونه من هذا الباب بل لا خلاف في وجوب قول من بالآخر نحو شفة فانه  
جمع على شفا كرجان واختلف في لامها المحذوفة فبعض في ان قبلها قول من كونه معبوا له  
لا في كونه معبرا بل كمال على التون من غير اعتبار الزم بالياء وكونه بالياء والتون في تقديره بالياء  
التون على غير ما استوافقهم فلا يحصل فرق بين لا غيرين قول من رأى ابنين يعني بالملحق  
الشامل لثاني عشر سنين قول من شفا أو محالها الاستعمال الأكثر في هذا الباب ان قوله  
قد يرد وضع موضع خيل منه التقليل قول من علف من جهاد آخر ليس بملحق بثنائ  
مردا هذا البديل نعمه فاعلم الشاعر ان يطير شاة أو ان وله الامومة وقد قال هذا البديل  
حين شاة الى وطنه وقد دعا اي تركه واسمى خطا من محبوبه بصيغة التثنية للتعظيم و  
قوله من جهاد من يترك جهاد اسم لبلاد اعلاها النهاية ليمر واسفلها العزلة والشام ولعين  
من قولهم لعين بيدا لا يام اذا ازلت شيئا بكسر الشين المجهول جمع اشبال بالضم فكسر الحافطة  
الثاوية شيئا بصيغة الجمع المؤنث الماخضة من باب التفعيل المتصل بالضمير المتكلم اي جلد ثانيا  
وهو بالفارسية يهرق ضمير المجهول للتثنية بحيث ان يكون شيئين بصيغة المجهول المتكلم مع التثنية  
وسم يجب فتح التا بالضمرة ومرد كقول جمع امر في موم لم يظهر ثا قبله بسبب حية جال من ضمير  
المتكلم والآخر والاشياء فعل عيسى لان الامرية والاشيئية من عجم الحيوانية به الى الثبا  
الذي هو غاية حسنة الشاهد فيه نصب شين بحركة التون بالياء والواجب من قبله ان لا  
قول من رأى الورق يعني ان مرجع الضمير لثا قوله ثم اعلاوا هو افرط بقوله قول من العرب  
اي الامن النخاع قول من رأى شمل كسلا اي ليس المراد بالاطار كونه قياسا نسبة الاستعمال  
الورق لا يخلو من نخوة ولو قل يكس بل ما قال كان وله قول من مائة النخوة اي نخوة لا النخاع كذا



من نطق بلفظ غير الفتح لا نشأ في حكم المصير لثباتها اليست منه هذه المحبته قول الجمع ثقبه لانه لا نشأ  
 على المواد والفتحة بدل الالف الفتحه في الثانية قول قد جازت هذا الاربعين ما قبل كل الم  
 حذو النحال وما يبق على ولا يبقه وما اذا يبقه في شجرة من وقته جازت ان الالفها في  
 البيت الاول للتغير في كل الدهر ان يحل في الحلو اعني ما يبقه في الدهر على ولا يحفظه  
 الدهر عن التدرج الكمال في شجرة او ما لا يبقه في شجرة من وقته جازت ان الالفها في  
 بدل الحد الراس موضع الاستنباط واخرج قول في بعكس قول الجمع انما له على احتياجه الى  
 ما قد يتوهم مركب من المتساوية الحكم الشاوي كونه الفتح وقلة الكسرة في قول الجمع لكن يتغير في بعض  
 بعكس قول الجمع وذلك لان قول الجمع هو التوهم في الكسرة قايلا وعكسه التوهم في الفتح  
 قليلا المكسرة كبر قول على احولها من استقلال الرواية بفتح التوهم البيت كتحليل في بعض  
 القطاة والاحوز الخفيف من الفتح والمرد بالاحوز غير هنا الجناح الخفيف ما واستقل في بعض  
 وقوله وما هي اي ما شاهدتها حاصله فانما او ما هي مشهور ما نا وعلى الاول حذف المضاعف  
 فصل المضا اليه اقيم مقنا قول كما موطم عبا تة يعني ان ظاهر عبا المضم ان فتحها الفتح الثاني  
 والالف مع الالف فقط كما موطم عبا التوهم ولا يحذف عدم ظهورها في كونها بعد الالف  
 ما ذكر في شرح الكفني باب كسرة قول اعز منها اه قيل قايلا بدو بعقل الجوهل القابل وما  
 قبله وهو يرى متينها احنا وما بعد ومخير يشبهنا صلبا نا الضما يرا مؤنثة السلي وظلينا  
 اسم جمل وقيل ثنية ضوى اي مخزي ظهير وعلا هذا فالتا هي موضعين من الحديث الثانيان على  
 لفة في الحان بركعب الذي ابي هاب الالف مطلقا قول في ابتا ارقو القدان اه ما بعد من عرض  
 برغوثه استنا والخنوس فوقنا قننا قال ابو علي البغدادي رقى من النار في وهو بالفتارسة  
 بياد كرين قدان كغزلان جمع قدان وقيل هو الخنوس وهو موضع لصل ما خلا من اخرج  
 التوهم قليلا كالقمل والبرغوث ونحوها وقطت بالهاء المقنونة المقنونة ثم الموافقة كالنكرار مباينة  
 للطريقين الذي ابي حنيفة ان البعوض فوق راسنا صوت كثير عينا من النوم قول وما بنا الفاء  
 نفظ ما عبا عن اللفظ مطمندا او جمعا او عن المفرد مطلقا حقيقيا او اضافيا او عن الجمع على ان  
 يكسر الالف في الموضعين الاخر احسن لانه غير وهم لكون الحكم المذكور في هذه الجمع مما ذكرنا في النسخ

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ



مناقيل من ان اردنا ان المفعول خرج عن نحو من ان اردنا ان المفعول  
 يتاوالف للادلة ويحتمل كونه بمعنى مع وتقديم التا على الف لجهة الضرورة <sup>قوله</sup> ان اردنا ان المفعول  
 الباقى كونه بمعنى مع ولو كان كذلك لكان الف في التا ملاحظة لعلالات ان يكونا اسليين <sup>قوله</sup> الاول ان  
 الثاني احسب ان العكس ان يكونا زيدين انما بهذا القول لا ان التا لاداة متعلقة بقوله نحو ان  
 كونهما مزيدين لازم لهذا قول <sup>قوله</sup> لا خلاف في هذا الحكم خلافا للاختلاف في غيره  
 الحكم خلاف للاختلاف الاول النسب قول <sup>قوله</sup> ما بالثبوت حال من المجرور بين اي مشكوك كونها بالكثر لفظ  
 مع تقدير ادمنه اجتماع بعد التشاركين للاختلاف الى ذلك لا يجوز في ادمنه اجتماعا فيقول  
 بيان كيفية ظرفية في باب الاضمار قول <sup>قوله</sup> خلق الله السموات والارض في يوم واحد  
 بوجوه عاملة لم يمكن ان يكون مفعولا لا فجعله مفعولا مطلقا <sup>قوله</sup> في يوم واحد  
 قبل وجوه العامل وذلك فاسد لحوال ان يكون مفعولا في وجوه العامل في ظرف وجوه في ظرف <sup>قوله</sup> في ظرف  
 الكلام في نحو وجوه زيد وامثاله قول <sup>قوله</sup> ما بالثبوت مرادفات اصطبلات قال صاحب القاموس الترفيق  
 القبا الساطع الدخان المرتفع المحيط بالشيء والبيت من الكسفة الذي يمد فوق سطح البيت  
 الاصطبل موقف الدواب فقوله خلق الله السموات والارض عن رل الله عز وجل مثال لما كان مفعولا  
 مثلا مؤنثا وقوله ما بالثبوت مرادفات اصطبلات بكاتبه عن قول العرب مثال لما كان مفعولا <sup>قوله</sup> صحيحا  
 مذكرا وتعد المثال للمذكر لا ينجح لطف لان جمع المذكر بالالف التا غير الغريب يحتاج اليه  
 الامثلة ليصير فيما قول <sup>قوله</sup> ما بالثبوت مرادفات اصطبلات بكاتبه عن قول العرب مثال لما كان مفعولا  
 بصلة ذكر ما بالالف الاصل الذي انشا اليه سبب الخيال وادفع بضم انصبه او ودفعه على المثال  
 اما ذكر الجعرك لكونه محمولا عليه للتصيب قول <sup>قوله</sup> ما بالثبوت مرادفات اصطبلات بكاتبه عن قول العرب مثال لما كان مفعولا  
 لا مطلق الا عراب قول <sup>قوله</sup> ما بالثبوت مرادفات اصطبلات بكاتبه عن قول العرب مثال لما كان مفعولا  
 والتفتب اما لفظ الموصوف فقد حمله الش على الاسم المقابل للفعل <sup>قوله</sup> ما بالثبوت مرادفات اصطبلات بكاتبه عن قول العرب مثال لما كان مفعولا  
 قوله من هذا الجمع مفعول عن الموصوف ليصير الكلام صريحا في ان المراد اثبات هذا الحكم لصداق  
 الموصوف حال الاسمية لا حال الجمع <sup>قوله</sup> ما بالثبوت مرادفات اصطبلات بكاتبه عن قول العرب مثال لما كان مفعولا  
 حكمه كذا وقولنا الاسم المنقول من الجمع حكمه كذا لجهة بظهوره انما ذكرنا قولنا الا عراب مختص

ان كان المفعول  
 ان كان المفعول  
 ان كان المفعول



٢٠ المبدأ الذي لا يتغير بالكم في نظيره فاعلم في أول ذلك أن هذا أيضا مختلف في كنهه في ذاته وهو  
 يرتبط بالأوجه الثلاثة ليس المراد بالأوجه الثلاثة ما هو المتعارف منها على التصيب بالكم مع التنوين  
 بل هو من الجبر بالقسم بالانوار حتى يدعى عليه أنه لا يمكن زيادة أو نقصانها في الأوجه حد من تلك الأوجه  
 وهو الجبر بالقسم فالانوار في ذلك بعد احتمال التصيب بالمراد بها أوجه تكون تلك الأوجه في الأصل  
 منها وهي الرفع بالضمير والتصيب بالكم مع التنوين ثلاثا القائمة ببدل التنوين والرفع بالضمير و  
 التصيب بالجبر بالقسم ببدل التنوين والمراد بالأوجه بعض أفرادها من تلك الأوجه أمكان الرواية الأولى  
 من كل منها قول من تنويرها من رعاها ما قبل أو عم حيا أيها الطال النبالي وهل يمتنع  
 في العصر الخالي في باب يوم قد هو من ليلة بائنة ذاتها خط عثمان مضي فرشا وجهها  
 كضياء في قناديل وقال نظرت إليها والتجوز كانتا مصابيح هبتا شيبا فقال وقابل  
 بغير ريب في دارها نظر غالي قال من القيس في التخصيص أي لا تنعم مع كعب أو تنعم مخفقا في الأصل  
 ومعنا انعم قيل مخفف نعم كعب في نعم كان من تحتها الجاهلية أن قالوا صاحبهم الصباح مع حيا  
 وفي المسامع مشا فقله صبا ظفرا ويميز وطل ما شخص وانبط من الرادار والبلال من البيا القصر  
 بمعنى مخلوقه والفناء وهل استغنى النكاري ويعبر فيكون النون مخفقا للوكة كعب أو يضرع  
 الزمان فتح ضنا للضرر والخالي أي الماضي وما خلا من المعاشين والأحبا وباري أي باقوم وهو  
 للتكثير والمراد بانه محبوبه والخط بمعنى الخطوط أي المنقوش أي كانتا مثال وتصيرون في  
 الحسن والظافة والتصبيح بالفارسية هم خا والرتب ثم مر أي مصابيح مشعلة من هو الزمان  
 وبالأوجه جمع أبلي بمعنى بيل معنى التبدل والمراد بها الزجاجة الشدتها وصلاتها والرهبة  
 كجها قال جمع هي الخائف عن الله تعالى وشيب من شات أي ضا واصله بمعنى يضر فقال بقية  
 القاف المضمومة على القاف فلا وهي معرفة وشوفا أي أيتارها بالقلب بالعين ولا يعلل  
 بها نارا العشوي من رعا متعلق بمتور فرجة أمانة بالمفعول من جهة صلت على القاع على الله  
 بالأوزن عا والرائد وقوله وأهلاها بيشرجل حالته ويشرب في الرسول وقوله أوتارها  
 أي كيف أوتارها والحال أن لا قرب من دارها نظري مبصر على أي بعيدا النظر بمعنى المنطوق اليه  
 البين المحال لا آخر كما هي مخافة الأطلال قول من جبر بالقسم هذا أقام فعل امر وما مضى



وإنما المقصود من هذا الكلام هو بيان أن اللفظ لا يحددهما شيئا منفصلا اتفاقية مانعة للخلو وحصل هذا الكلام  
 كذا كان ليس غير المنصرفة مضافا أو مقربا للام فهو مجزوء بالفتحة فلا خلة إلى جعل أو بمعنى الواو  
 زعم المثل قول من سيجاء في باب المناهين المنصرفة هذا الأغراب من غير توضيح لمحلها على خلاف ما في الأعمام  
 اعتد عندنا أن هذا الكلام أن له بابا على حدة واحكاما كثيرة فينبغي أن يوضح محلها بمحلها في المثال  
 الأغراب **قول من** مادام نقد بدم لا نشأ إلا أن ما طرفية **قول من** فإن كان خبرا بالكسر أي فإن كان  
 ضمنا أو يكون بعد ال على سبيل منع المخلوع بالكسر جوابا عما انجر بالفتحة عند نفوذ ذلك جوابا  
 في المثال أن قوله ما يصح تقديره ما لم يكن ضمنا أو يكون بعد ال على طريق مجاز الخلف في المثال  
 وقد توهم من عباد بعضهم أن جرم بالكسر يرجع على سبيل الجواز ولم ارفق بالابه **قول من** يجوز  
 بأجلهم إلى آخر الأمثلة فوقف في المثال الأول الأخير باضمال قصد التذكير قبل الاختصاص ودخول  
 ال في كونهما في بابا ينصرف في الأخير خاصة باضمال كونه في غير زيادة مع انه مثال الال الزيادة  
 عن المناقشين أن المراد من العلي ما هو بالاقصد التذكير وعن المناقش المشتركة أيضا بأن الين  
 على المذهب الظاهر من كلام المصنف وهو لا يبقا على منع الضم مطلقا بعد اللام والاختصاص ووقف في ال  
 الثالث بأن الوصف صفة مشبهة واللام الداخلة فيه باللام التبريق بالاشفاق مع أن الال لا يفتقر  
 لال الموصولة أقول في نظرنا أولا فلا بد من اتفاقا على كونها في الال هي الال الثانية التي  
 لا أصل لها إذا تمسكوا به على ذلك هو أن ال اسم الفاعل والمفعول الدال على التجدد كما يكون  
 موصولا لأجل شبههما بالافعال في اقادة التجدد والصفة المشبهة غير مفيدة للتجدد فلا تصلح الال  
 صلة لال وأقول هذا مردود لأنه لو سلم أن صلة حقيقة الوصف لكان الال تاما على لال الال المشابهة  
 فلا إشكال أن التجدد لا يكون لزام العمل هو أحد ما ينتسب إلى الموصولة الوصف المشبهة كما  
 الال وضا مشاكة مع ذلك لا تكون غيرا لال حتى يخص المشابهة بالواو المذكور في الال  
 أن حسن وكروا مشاكة الال في الال تقع صلة الموصول مع عداقدهما للتجدد بهذا المعنى هذا قال  
 قليل من النحاة أن اللام في الصفة المشبهة موصولة أيضا فاحفظ هذا **قول من** رأيت لبيد  
 أه آخره شيئا أباحا الخلاف كما هو قاله ابن منيخ بل قد يمدح به لبيد بن ربيعة عن اللام في الال  
 بمعنى بصير أو جلد المنصوب المنكران على الأول خلاف في المبالغة الميمود والاحتجاج مع حركتها

وإنما المقصود من هذا الكلام هو بيان أن اللفظ لا يحددهما شيئا منفصلا اتفاقية مانعة للخلو وحصل هذا الكلام  
 كذا كان ليس غير المنصرفة مضافا أو مقربا للام فهو مجزوء بالفتحة فلا خلة إلى جعل أو بمعنى الواو  
 زعم المثل قول من سيجاء في باب المناهين المنصرفة هذا الأغراب من غير توضيح لمحلها على خلاف ما في الأعمام  
 اعتد عندنا أن هذا الكلام أن له بابا على حدة واحكاما كثيرة فينبغي أن يوضح محلها بمحلها في المثال  
 الأغراب **قول من** مادام نقد بدم لا نشأ إلا أن ما طرفية **قول من** فإن كان خبرا بالكسر أي فإن كان  
 ضمنا أو يكون بعد ال على سبيل منع المخلوع بالكسر جوابا عما انجر بالفتحة عند نفوذ ذلك جوابا  
 في المثال أن قوله ما يصح تقديره ما لم يكن ضمنا أو يكون بعد ال على طريق مجاز الخلف في المثال  
 وقد توهم من عباد بعضهم أن جرم بالكسر يرجع على سبيل الجواز ولم ارفق بالابه **قول من** يجوز  
 بأجلهم إلى آخر الأمثلة فوقف في المثال الأول الأخير باضمال قصد التذكير قبل الاختصاص ودخول  
 ال في كونهما في بابا ينصرف في الأخير خاصة باضمال كونه في غير زيادة مع انه مثال الال الزيادة  
 عن المناقشين أن المراد من العلي ما هو بالاقصد التذكير وعن المناقش المشتركة أيضا بأن الين  
 على المذهب الظاهر من كلام المصنف وهو لا يبقا على منع الضم مطلقا بعد اللام والاختصاص ووقف في ال  
 الثالث بأن الوصف صفة مشبهة واللام الداخلة فيه باللام التبريق بالاشفاق مع أن الال لا يفتقر  
 لال الموصولة أقول في نظرنا أولا فلا بد من اتفاقا على كونها في الال هي الال الثانية التي  
 لا أصل لها إذا تمسكوا به على ذلك هو أن ال اسم الفاعل والمفعول الدال على التجدد كما يكون  
 موصولا لأجل شبههما بالافعال في اقادة التجدد والصفة المشبهة غير مفيدة للتجدد فلا تصلح الال  
 صلة لال وأقول هذا مردود لأنه لو سلم أن صلة حقيقة الوصف لكان الال تاما على لال الال المشابهة  
 فلا إشكال أن التجدد لا يكون لزام العمل هو أحد ما ينتسب إلى الموصولة الوصف المشبهة كما  
 الال وضا مشاكة مع ذلك لا تكون غيرا لال حتى يخص المشابهة بالواو المذكور في الال  
 أن حسن وكروا مشاكة الال في الال تقع صلة الموصول مع عداقدهما للتجدد بهذا المعنى هذا قال  
 قليل من النحاة أن اللام في الصفة المشبهة موصولة أيضا فاحفظ هذا **قول من** رأيت لبيد  
 أه آخره شيئا أباحا الخلاف كما هو قاله ابن منيخ بل قد يمدح به لبيد بن ربيعة عن اللام في الال  
 بمعنى بصير أو جلد المنصوب المنكران على الأول خلاف في المبالغة الميمود والاحتجاج مع حركتها

وإنما المقصود من هذا الكلام هو بيان أن اللفظ لا يحددهما شيئا منفصلا اتفاقية مانعة للخلو وحصل هذا الكلام  
 كذا كان ليس غير المنصرفة مضافا أو مقربا للام فهو مجزوء بالفتحة فلا خلة إلى جعل أو بمعنى الواو  
 زعم المثل قول من سيجاء في باب المناهين المنصرفة هذا الأغراب من غير توضيح لمحلها على خلاف ما في الأعمام  
 اعتد عندنا أن هذا الكلام أن له بابا على حدة واحكاما كثيرة فينبغي أن يوضح محلها بمحلها في المثال  
 الأغراب **قول من** مادام نقد بدم لا نشأ إلا أن ما طرفية **قول من** فإن كان خبرا بالكسر أي فإن كان  
 ضمنا أو يكون بعد ال على سبيل منع المخلوع بالكسر جوابا عما انجر بالفتحة عند نفوذ ذلك جوابا  
 في المثال أن قوله ما يصح تقديره ما لم يكن ضمنا أو يكون بعد ال على طريق مجاز الخلف في المثال  
 وقد توهم من عباد بعضهم أن جرم بالكسر يرجع على سبيل الجواز ولم ارفق بالابه **قول من** يجوز  
 بأجلهم إلى آخر الأمثلة فوقف في المثال الأول الأخير باضمال قصد التذكير قبل الاختصاص ودخول  
 ال في كونهما في بابا ينصرف في الأخير خاصة باضمال كونه في غير زيادة مع انه مثال الال الزيادة  
 عن المناقشين أن المراد من العلي ما هو بالاقصد التذكير وعن المناقش المشتركة أيضا بأن الين  
 على المذهب الظاهر من كلام المصنف وهو لا يبقا على منع الضم مطلقا بعد اللام والاختصاص ووقف في ال  
 الثالث بأن الوصف صفة مشبهة واللام الداخلة فيه باللام التبريق بالاشفاق مع أن الال لا يفتقر  
 لال الموصولة أقول في نظرنا أولا فلا بد من اتفاقا على كونها في الال هي الال الثانية التي  
 لا أصل لها إذا تمسكوا به على ذلك هو أن ال اسم الفاعل والمفعول الدال على التجدد كما يكون  
 موصولا لأجل شبههما بالافعال في اقادة التجدد والصفة المشبهة غير مفيدة للتجدد فلا تصلح الال  
 صلة لال وأقول هذا مردود لأنه لو سلم أن صلة حقيقة الوصف لكان الال تاما على لال الال المشابهة  
 فلا إشكال أن التجدد لا يكون لزام العمل هو أحد ما ينتسب إلى الموصولة الوصف المشبهة كما  
 الال وضا مشاكة مع ذلك لا تكون غيرا لال حتى يخص المشابهة بالواو المذكور في الال  
 أن حسن وكروا مشاكة الال في الال تقع صلة الموصول مع عداقدهما للتجدد بهذا المعنى هذا قال  
 قليل من النحاة أن اللام في الصفة المشبهة موصولة أيضا فاحفظ هذا **قول من** رأيت لبيد  
 أه آخره شيئا أباحا الخلاف كما هو قاله ابن منيخ بل قد يمدح به لبيد بن ربيعة عن اللام في الال  
 بمعنى بصير أو جلد المنصوب المنكران على الأول خلاف في المبالغة الميمود والاحتجاج مع حركتها



الممثلة وسكون النون وهي قبله التخرج الكامل للكف ونما بين الكفين هو فاعل القول <sup>ثاني</sup>  
 يعني كما ان ظهر النفس بشدة ويصل بقبلة التخرج كذلك ظهر الممدح شدة وصل بقبلة الخلافه <sup>و</sup> وكذا  
 الاضام الاغنياء من النما اي المشقة قوله ونما هي على المصداق الظهور ان النما من الحكم على ما  
 دل على صفة غير لازمة له ان يكون الحكم عليه وقت انضام هذه الصفة قوله وبه صرح اه مبني  
 مذهب الاول من المذاهب الثلاثة على اعتبار الاصل دون العارض سواء كان هو المخرج لجانب القيمة  
 الموجود في الكل اي الاضام واللام وارتفاع اجتماع السببين الموجود في البعض ومنه المذهب الثاني اعتبار  
 كلا المعارضين ومنه المذهب الثالث على اعتبار العارض الثاني دون الاول والمانع من دخول التكون  
 فيه على المذهب الاول وكذلك المذهب الاخير في احد شقيه هو منع التصرف وعلى المذهب الثاني  
 الاقرب من المذهب الاخير هو دخول اللام والاضام والاقرب هو المذهب الاخير قوله والنون انما  
 علامة رفع او وقت وقع اي رفع او افعا او مرفوعا او للرفع فعلى الاول يكون مفعولا كانيا وعلى الثاني  
 يكون قوله في موقع المفعول الثاني قوله واجعل حذفها تقدير الفعل الانشاء الى ان ما بعده علامة  
 فعلية انشائية لا اسمية خبرية لوجهين الاول لزوم عطف الاضام على الانشاء وهو غير مرسوم <sup>منه</sup>  
 به وهو محمول على الثاني لاعتمالها الصيغة المحذوفة علامة الجزم والتصيب مع انها تجعل الجاعل قوله  
 اي حذف النون دفع لما قد يتوهم من ان الظاهر للنونات المذكور في هذا محار وواقعها ضمها الثانية  
 الظاهر واختصاص المذكور بقوله بفعل ان ذلك لان المراد بالنون المذكور حذف النون واسما المحرك <sup>بكون</sup>  
 وثبت قوله فالجزم وقوله والتصيب انما الى ان المصير مشتمل على مثال كلا النوعين ودفع لما  
 قد يتوهم من كون اللام في قوله لتروى لام الامر كقوله تعالى فلتفرحوا وليس كل بل هو لام الجزم <sup>بأنه</sup>  
 بان المقدرة وتروى من رام بمعنى قصد المظلمة الظلم قوله لربيت اسرى ام البيتوتة بالفارسية فيسب  
 آوردن واسمها اي اسير بالليل والجملة حال من فاعل ايتت مثل ذلك تبس مع ندكي في العالي <sup>والله</sup>  
 بالفارسية ما الين والوكي الطيب الشاهد قوله وسيم معتلا مانع من بيان الاعراب  
 المخالف للاصل من جهة كونه بالحرف مطلق او ببعض الحركات شرع في بيان ما يخالف الاصل  
 جهة كونه معتلا كذا او بعضا لما كان من موضعه لاشارة الافعال المعتلة والعقل في اصطلاحهم  
 ما هو مصطلح الصوفيين عن العقل ولا يتم بين ان اعرابه بعضها نواعة تقديره وتحقيق هذا المقام هو



ان المعتل عند التحاليل لفظ متمكن اخرا للوضع احد حروف العلة بل التشديد مطاى سوا كان لا تتم  
 ام لا وسواء كان حرفا لعلته فيه لا زاما ام لا وسواء كان لازما لم تاجنا لفظا او تعديرا وذلك كالفائض  
 واعلى وابو وقاض فخرج عنه نحو منى وزيد وغلام ومضى واما اعتبر فيه الممكن وعدم التشديد لان  
 الغرض من هذا الاصطلاح انهم لما راوا ان المواضع التي اعربها على خلاف الاصل اسم مخصوص  
 الاسماء الستة وبعض ما يقدر فيه الاعراب فوضعوا لها لفظ المعتل فلا دخل غير المتمكن مطلقا  
 في هذا لما راوا استغناء اسمها الستة عن هذا الاسم بسبب اشتغالها بالاسماء الستة بخصوص المخل  
 باستعماله في بعض ما يقدر لغيره اما المعتل في اصطلاح الصنفين فهو المعدل ولو راوا ان  
 الف منفصلة عنهما فهو بهذا المعنى انهم من المعنى الاول باعتبار عدم اشتراط كون الحرف في الآخر  
 اخضر منه باعتبار اشتراط كون الحرفا صليتا وكون الالف منفصلا فيشمل هذا على نحو مسانعة وسعد  
 دون ذلك ويشمل ذلك على نحو وعد وزيد في هذا ويشمل ان على نحو عيسى فينبغي ان يكون من قول  
 ما اخروا الف وقول ما اخروا باء اطلقنا ههنا وقيدنا فيما سبينا بالزوم دون ان يقيد هنا  
 او لا به مع كونه مخصصا لا يتوهم ان وضع المعتل على خصوص اللازم فان الزوم غير معتبر في  
 وضعه بل في كونه موضوعا للحكم كاذكرنا فان قلت المعتل اما موضوع للمعتوم بحرف العلة مطلقا  
 او للمعتوم به بشرط كون اعرابه على خلاف الاصل وعلى الاول فان الغرض من الباعث على وضعه  
 وعلى الثاني يلزم ان لا يكون نحو طوبى مرضية ما اعرب بالحركات اللفظية معتلا مع انهم يشترطون  
 ولو سلم فيجب على الشان يقيد التعريف بما يخرج امثال ذلك قلت هو موضوع للاول لكن باعتبار  
 كونه حقيقيا بالاعراب على خلاف الاصل ولاشك ان نحو طوبى مرضية باعتبار اعتنا بحرف العلة  
 حقيق بذلك الا ان المانع المحقق بالاصل ثم اعلم ان غرض المصنف هنا تعريف نوعي المعتل من الاسماء  
 لاجنس المعتل منه فلا يدعي عليه ان نحو ابو خارج عن تعريفه قوله هو الالف كما المصنف قوله هو  
 الذي كالمرفعة الى اخرها قديمين وجمدة كوهما ما سبق قوله الفاء وقوله لازمة فيما بعد  
 الاسماء الستة المعبرية بها الحروف فمخال التصيب الجرح قوله جمدة اي مع ما يمكن ان يدخل عليه لا  
 كونه معتلا لا مطلقا لا يرد ان جميع الاعراب الستة لا يقدر في نحو سعد بقوله على الالف  
 نسب الحركات الحرف للمعتل بما عدا ما يعلى او ان نسبت الى الكلمة التي هو جزء منها اعتد في نحفظ  
 ذلك

المعتل عند التحاليل لفظ متمكن  
 ام لا وسواء كان حرفا لعلته فيه لا زاما  
 وسواء كان لازما لم تاجنا لفظا او تعديرا  
 وذلك كالفائض واعلى وابو وقاض  
 فخرج عنه نحو منى وزيد وغلام ومضى  
 واما اعتبر فيه الممكن وعدم التشديد لان  
 الغرض من هذا الاصطلاح انهم لما راوا  
 ان المواضع التي اعربها على خلاف الاصل  
 اسم مخصوص الاسماء الستة وبعض ما  
 يقدر فيه الاعراب فوضعوا لها لفظ المعتل  
 فلا دخل غير المتمكن مطلقا في هذا  
 لما راوا استغناء اسمها الستة عن هذا  
 الاسم بسبب اشتغالها بالاسماء الستة  
 بخصوص المخل باستعماله في بعض ما  
 يقدر لغيره اما المعتل في اصطلاح الصنفين  
 فهو المعدل ولو راوا ان الف منفصلة  
 عنهما فهو بهذا المعنى انهم من المعنى  
 الاول باعتبار عدم اشتراط كون الحرف في  
 الآخر اخضر منه باعتبار اشتراط كون  
 الحرفا صليتا وكون الالف منفصلا فيشمل  
 هذا على نحو مسانعة وسعد دون ذلك  
 ويشمل ذلك على نحو وعد وزيد في هذا  
 ويشمل ان على نحو عيسى فينبغي ان يكون  
 من قول ما اخروا الف وقول ما اخروا باء  
 اطلقنا ههنا وقيدنا فيما سبينا بالزوم  
 دون ان يقيد هنا او لا به مع كونه  
 مخصصا لا يتوهم ان وضع المعتل على  
 خصوص اللازم فان الزوم غير معتبر في  
 وضعه بل في كونه موضوعا للحكم كاذكرنا  
 فان قلت المعتل اما موضوع للمعتوم  
 بحرف العلة مطلقا او للمعتوم به بشرط  
 كون اعرابه على خلاف الاصل وعلى الاول  
 فان الغرض من الباعث على وضعه وعلى  
 الثاني يلزم ان لا يكون نحو طوبى مرضية  
 ما اعرب بالحركات اللفظية معتلا مع انهم  
 يشترطون ولو سلم فيجب على الشان يقيد  
 التعريف بما يخرج امثال ذلك قلت هو  
 موضوع للاول لكن باعتبار كونه حقيقيا  
 بالاعراب على خلاف الاصل ولاشك ان نحو  
 طوبى مرضية باعتبار اعتنا بحرف العلة  
 حقيق بذلك الا ان المانع المحقق بالاصل  
 ثم اعلم ان غرض المصنف هنا تعريف نوعي  
 المعتل من الاسماء لاجنس المعتل منه فلا  
 يدعي عليه ان نحو ابو خارج عن تعريفه  
 قوله هو الالف كما المصنف قوله هو الذي  
 كالمرفعة الى اخرها قديمين وجمدة كوهما  
 ما سبق قوله الفاء وقوله لازمة فيما بعد  
 الاسماء الستة المعبرية بها الحروف  
 فمخال التصيب الجرح قوله جمدة اي مع  
 ما يمكن ان يدخل عليه لا كونه معتلا  
 لا مطلقا لا يرد ان جميع الاعراب الستة  
 لا يقدر في نحو سعد بقوله على الالف  
 نسب الحركات الحرف للمعتل بما عدا ما  
 يعلى او ان نسبت الى الكلمة التي هو جزء  
 منها اعتد في نحفظ ذلك



قوله لنعتد بحركتها أي بحركتها لا ألف مادام الفاقول أي معنى مقصود أحله على تسمية معنى  
 التسمية لا على معناها الأصلي لأن المعنى الأول هو ما هم بالألف فاندفع أداة المعنى الثاني معناه  
 بها قوله ولا أنه غير ممدود تفصيل لهذا الكلام أن المقصود بحركتها المحبوس الممدود بمعنى المطول  
 لغة وأما اصطلاحاً فالمقصود بالهمزة بعدها اسم يبين لك تحريك القراء أياها على المصطلح  
 بينهم غالباً والممدود الف بعد ما همزة سميت بذلك المطويل القراء أياها بالمد ثم أصلها الممدود  
 بالألفين فاما أن يكونا منقولين عن المعنى اللغوي أو اصطلاحاً على الأول فالمناسبة المقصود  
 كون هذا الاسم محبوباً عن الحركات أو عن المد المصطلح في الممدود كون هذا مطولاً بالمد والممدود بالمد  
 جوانب الحركات وعلى التثنية كونه هذا ذا المقصود وكون ذلك ذا المقصود قوله  
قاله الرضي وهو أنه مقبول القول قوله وهو أنه الخ وما ذكره ثم هي هنا حاصل كلام الرضي  
 لا غير بطلانه فانه قال أنه لا يسمي نحو غلام مفسوداً كان منوعاً عن الحركات لأعرابيه في  
 النسخ قاله بالضمير المنصوف فيكون مقول القول ما قبل ذلك وإنما لم يقل والتصوا لعد وجوب  
 كون جهة التسمية ملزوماً لهذه وهذا ولأن يقول أن الأول لا يطلو على المضاعف إلى اليتا بناء على  
 أن يباد بالحركات أعم من الأعرابية والبنائية فيرد على الرضي أنه لم يخص الحركات بالحركات لأعرابية  
 حتى يرد عليه ذلك والتم اطلاق الحركات أيضاً إلى ما ذكرنا فظهر أن النسخة الصحيحة هي قال بدون ضمير  
 النصيب حتى يكون التعليل من كلام الرضي وإطلاق الحركات أيضاً إلى ضعفه قوله أي بحركتها الخ  
 احتراز بالخفيفة عن نحو مرضى باللازمة عام وقوله تلك عن نحو غلام مفسوداً والتكون والما  
 كونها نلوا التثنية والفتحة فلا يتحقق إلا بقلها وإاوالها أو بتبديل الحركة بالكسرة قوله أي من  
 يتبع ذلك أما نقصانوه بالحذف وبسبب كجته عن جهة حرف التجميع الضرفية وقد عرفت  
 عمالمة حرفه بالانقاص قد يعبرن بالمنقوص في الأول من نقص اللزوم والثاني من نقص المتعلق  
 نقص فادى إعلان منعاين من لا يعبرن قد عرفت أن اسم الفاعل اللازم مع اسم المفعول المتعلق  
 في المثال إذا كان منجوماً فاحد قوله أي بقيد فيها التثنية بهذا التفسير لأن التقدير جمل اللفظ  
 محذوفاً والتثنية كون المعنى بلا لفظ لا محققاً ولا تقديره وإنما كان للحركة دخل في اللفظ فينبغي أن  
 يعبر عن أصلها بالتقدير لا بالتثنية فالتثنية هي هنا معنى التقدير إذا لم يقل بقيد عليها كما تقدم

قوله لنعتد بحركتها أي بحركتها لا ألف مادام الفاقول أي معنى مقصود أحله على تسمية معنى التسمية لا على معناها الأصلي لأن المعنى الأول هو ما هم بالألف فاندفع أداة المعنى الثاني معناه بها قوله ولا أنه غير ممدود تفصيل لهذا الكلام أن المقصود بحركتها المحبوس الممدود بمعنى المطول لغة وأما اصطلاحاً فالمقصود بالهمزة بعدها اسم يبين لك تحريك القراء أياها على المصطلح بينهم غالباً والممدود الف بعد ما همزة سميت بذلك المطويل القراء أياها بالمد ثم أصلها الممدود بالألفين فاما أن يكونا منقولين عن المعنى اللغوي أو اصطلاحاً على الأول فالمناسبة المقصود كون هذا الاسم محبوباً عن الحركات أو عن المد المصطلح في الممدود كون هذا مطولاً بالمد والممدود بالمد جوانب الحركات وعلى التثنية كونه هذا ذا المقصود وكون ذلك ذا المقصود قوله قاله الرضي وهو أنه مقبول القول قوله وهو أنه الخ وما ذكره ثم هي هنا حاصل كلام الرضي لا غير بطلانه فانه قال أنه لا يسمي نحو غلام مفسوداً كان منوعاً عن الحركات لأعرابيه في النسخ قاله بالضمير المنصوف فيكون مقول القول ما قبل ذلك وإنما لم يقل والتصوا لعد وجوب كون جهة التسمية ملزوماً لهذه وهذا ولأن يقول أن الأول لا يطلو على المضاعف إلى اليتا بناء على أن يباد بالحركات أعم من الأعرابية والبنائية فيرد على الرضي أنه لم يخص الحركات بالحركات لأعرابية حتى يرد عليه ذلك والتم اطلاق الحركات أيضاً إلى ما ذكرنا فظهر أن النسخة الصحيحة هي قال بدون ضمير النصيب حتى يكون التعليل من كلام الرضي وإطلاق الحركات أيضاً إلى ضعفه قوله أي بحركتها الخ احتراز بالخفيفة عن نحو مرضى باللازمة عام وقوله تلك عن نحو غلام مفسوداً والتكون والما كونها نلوا التثنية والفتحة فلا يتحقق إلا بقلها وإاوالها أو بتبديل الحركة بالكسرة قوله أي من يتبع ذلك أما نقصانوه بالحذف وبسبب كجته عن جهة حرف التجميع الضرفية وقد عرفت عمالمة حرفه بالانقاص قد يعبرن بالمنقوص في الأول من نقص اللزوم والثاني من نقص المتعلق نقص فادى إعلان منعاين من لا يعبرن قد عرفت أن اسم الفاعل اللازم مع اسم المفعول المتعلق في المثال إذا كان منجوماً فاحد قوله أي بقيد فيها التثنية بهذا التفسير لأن التقدير جمل اللفظ محذوفاً والتثنية كون المعنى بلا لفظ لا محققاً ولا تقديره وإنما كان للحركة دخل في اللفظ فينبغي أن يعبر عن أصلها بالتقدير لا بالتثنية فالتثنية هي هنا معنى التقدير إذا لم يقل بقيد عليها كما تقدم

وعلم أن اللفظ المحرك هو الذي  
 في محله من حيث هو

فبذلك نشأ عن نقصان  
 من حرف التجميع والتثنية  
 بغير حرف التجميع والتثنية



الى ان الوقع المقتضى على البناء في مقابل استعلاء النسب التعليلها استعلاء  
 انما استعلاء خبره في نظر رتبة في الخطا قولهم كان اول ان يقول ان اوله ما فعله المصنف  
 الاصل في كل باب ان يقدم ما كان اقوى في هذا الباب على غيره ولا شك ان المقصود في باب التعليل  
 اقوى من المقصود في غيره ما قاله الله سبحانه بقوله المصنف من ذلك ذوقه للزوم هذا القول  
 قولهم لا نأخذ في المعربة هذه القضا حرازة ايها ما خرج كل من المقصود من المقصود من المقصود  
 يمكن دفعها بان المراد بالمعربة يعرب بتمام الحركات اللفظية فالاول ان يقول ان يكون سرياً ظهور  
 كانه هذه الحرازة تنسب الى الغير قولهم ضابطه لغيره جواز سؤال مقدمه اكلها ما راجع  
 مما ذكرنا سابقاً ونوقض هذه القضا بوجود نحو الواو مستلزم في اجيب بان الكلام في لاسم الله  
 والمحذوف الجواب ان واوه نور محذوفاً القضا قال الكوفيون وبوجهه للشيء موضعين اخرجهما  
 المنقول عن مثل يدعوه والاخر ما كان اعجمياً كمنه اقول في رتبة فعله هذا بين الاعراب التعليل  
 في الفعل ولفظ اي شرطية وهو مبتدأ اضعف في فعله والغير مبتدأ اخر وصفه فعل منه قد التعليل  
 والفخر او بالعكس بالجملة وصفه لابتداء الاول على ان يكون فعل الشرط كان التامة المحذوف  
 ان كانت قصة فاسمها ضمير الشأن وضمير اي الجملة خبرها ويحتمل كون الجملة حالا عن فعل لان  
 على تقدير كونها تامة قولهم فالالف اواء مواضع الاعراب في المعلة الثلاث تسعة فامل  
 منضمة الاعراب في الثلاث في المعلة الثلاث وقداش الى كيفية اعرابها منها هذا المصريح  
 الى اعرابها من غير ما بان هذا المصريح والاعراب من غير بقوله والوقوع فيها انو الى التثنية  
 الباقية بقوله واحذرت جانا فلهذه والتعدي في الاولين باعتبار تعدد الاعراب في البوالة باعتبار  
 تعدد الحذف قولهم وهو الوقوع والنسب اي المراد بالغير ما يمايزه من انواع الاعراب الخمسة او المراد به  
 كل ما يمايزه من انواع الاعراب بعضه قولهم فلهذه هذا ان كان مفعولاً لله انما المراد بالغير  
 المضما اليه الحروف الثلاثة ان كانت لاضافة بيانية والتقدير الافعال الثلاثة في التامة وانما  
 مفعولاً للوصف المراد في التامة الافعال الثلاثة ان كانت لاضافة بيانية والتقدير الافعال الثلاثة في التامة  
 منضامينها اي تلك المشاهدة ان كانت لاضافة بيانية والتقدير الافعال الثلاثة في التامة  
 مفعولاً للوصف التامة في التامة الى القسم الثالث مما ذكرنا واعلم اني انما ترك بعض انواع  
 الاعراب ذكر بعضها لكن بعضه ضمير وبعضه غير ضمير والضمير ما تركه فلا بأس ان ينسب الى ضمير



الجميع فنقول الأعراب الموجود في كلمات المعربة خمسة عشر نوعاً لأنه إما أن يكون غير مشتمل على الحذف  
أو مشتملاً عليه والاول إما كامل وإما ناقص وكل منهما إما بالحركة وإما بالحذف وكل منهما إما  
أو تقديراً أو لفظياً فتقدر بهذه اثني عشر نوعاً والثاني إما تام أو ناقص وبعبارة أخرى إما أن يكون  
بالحذف وبالحركة أو بالحذف وبالحرف وبعبارة أخرى إما أن يكون بالحذف أو بالحركة أو بالحذف  
من القسمين بإحدى طريقتين إما لفظياً أو تقديراً فهذه ثلثة أنواع فكل الأنواع خمسة عشر نوعاً  
الكامل بالحركات اللفظية وهو في الاسم المفرد ويجمع المكسر الذين هو المذكور وغير هذا الأعراب في  
المضارع كل الثاني الكامل بالحركات التقديرية وهو في المقصور والمضارع الياء كإن وفي كل واحد  
كلمات مضافين إلى المظهر الثالث الكامل بالحروف اللفظية وهو في الأسماء الستة المشبهة بالثلاث  
الشابغة الرابع الكامل بالحروف التقديرية وهو في تلك الأسماء الواحدة للشرط مضافاً إلى المفتوح  
بالتاكن الخامس الكامل بالحركات اللفظية والتقديرية وهو في المنقوص المنصرف السادس الكامل  
بالحروف اللفظية والتقديرية وهو في الأسماء الستة المضاف إلى الياء في بعض اللغات السابع ناقص  
بالحركات اللفظية وهو في الجمع المؤنث السالم وما يلحقه في غير المنصرف العاري عن اللام والألف  
الثامن ناقص بالحركات التقديرية وهو المقصور غير المنصرف العاري عما ذكر التاسع ناقص  
بالحروف اللفظية وهو التثنية وجمع المذكر المصحح وما يلحق بهما العاشر ناقص بالحروف التقديرية  
وهو في ما مضافين إلى المفتوح بالتاكن الحاد عشر ناقص بالحركات اللفظية والتقديرية وهو  
في المنقوص غير المنصرف العاري عما ذكر الثاني عشر ناقص بالحروف اللفظية والتقديرية وهو  
جمع المذكر المصحح المضاف إلى الياء الثالث عشر الكامل المشتمل على الحذف وهو المضارع المقرون  
الرابع عشر ناقص اللفظ المشتمل على الحذف وهو الأفعال الخمسة الغير المؤكدة بالتون الخامس  
عشر ناقص التقدير كك وهو في تلك الأفعال مؤكدة بالتون ولتعتبر في الكل شرطه الذي ذكرنا  
بعضها منها بالافتقار إلى أي حكم افتقار إلى أن قوله حكماً مفعول مطلق لا مفعول به قول  
سندع الزبانية نوقف فيه بأنه أيضاً حذف في دفع التقاء الساكنين أقول اللزوم لما كان  
منسوباً إلى نوع المجزوم في ضمن جميع أفراد بعد اللزوم المنسوب إلى غير المجزوم فعلى الإيجاب الكلي  
فلا ينافيه الإيجاب الجزئي وأيضاً المراد باللزوم ما كان بسبب العامل الذي كان المعمول كونه اللزوم



الحكمة هي معرفة الله تعالى  
والمعرفة هي معرفة الله تعالى  
والعلم هو معرفة الله تعالى  
والفهم هو معرفة الله تعالى  
والإدراك هو معرفة الله تعالى  
والإدراك هو معرفة الله تعالى  
والإدراك هو معرفة الله تعالى  
والإدراك هو معرفة الله تعالى

# مباحث التكرار

التي هي معرفة الله تعالى  
والتي هي معرفة الله تعالى  
والتي هي معرفة الله تعالى  
والتي هي معرفة الله تعالى  
والتي هي معرفة الله تعالى  
والتي هي معرفة الله تعالى  
والتي هي معرفة الله تعالى  
والتي هي معرفة الله تعالى

بسم ربهم القاء التاكيد فيهم فصار من خارج فهو بمنزلة عدد الزم والمرد بقوله نحو سابع ٤  
الزيادة كل مضاع مفرد مرفوع معطوف على الكل انصب في ذي لا ف فقط قد اتصل كل منهما  
بساكن قولهم هذا باب المعرفة والتكرار المذكور ههنا فاقابل المعرفة لا ما يقابل العلم فان  
التكرار تطلو على مقنيين بالاشارة الى التفرع هو انما الاول في ما عرفت الصم بما صياد اما  
الثانية فهي ما وضع للفرد المنشئ من المحيية وهو نوع من انواع الاول في هذا الاطلاع على هذا الامر  
لنزل الناطقون في اطلاقها وله يعلم ان التكرار ما هو اسلصيب عليهم الفرق بينهما  
بهم الاسم الجنس قولهم تركة قابل الاء قد مضى على المعرفة في التعريف لان التعريف انما هو  
المفهوم وهو محال لكونها وجوبا على هذا التعريف شمس من معرفة وتوفا على الضمان  
لان المراد من الصداقها ومصادق التكرار غير مقصود بالبحث في البحث انما هو صمد الله  
كما هو في التكرار في المفهوم صمد الله من قولهم تكرر اي جملة والمعرفة خلافا وقوله  
تكرر مبتدأ سوغ ابتداء بها بقصد الجنس خلافا عنها عن الوضو اذا اصل اسم تكرر وقوله قابل  
ان خبره لا بالعكس كل توهم ان المعرفة ينبغي ان يوضع في حكمه على ما في التعريف هذا ظاهرا له فثبت ان  
السمع وهو شهيد وسمي بهذا لانه يتجلى في باب المبدأ ولم يقل قابل لما ذكرنا من ان كل الوضو  
وارادة الجنس قبل لان الثاني التكرار من نفس الكلمة لا الثاني فيه منافية المراد بالقابل بالقوة  
لان الفعل والاعتنا التعريف منقضا بالمعنى باللام قولهم ما لكونه مؤثرا اشارة الى انه حال  
لا صفا لا باعتبار عمله بل هو التصحیح لا الزم توصيف المعرفة بالتكرار لان المراد بال نفس لفظه  
كل الريد من نفس لفظه فغفلة لا لانه على المحيية المعينة ولزم انقراض التعريف بالقابل لان الزيادة  
اذ غاية ما يلزم في الوصف وهو الوضو مطلقا سواء كان حال الحكم ام لا ولا ان الزيادة يتصف  
بالتاثير اذ دخل على التكرار فان الزيادة هي المعرفة الموصولة بالزيادة بانها دخلت على المعرفة  
بغيرها قولهم انما هي المعرفة بحسب النظام فلا ينقص عكس بقية بل الوضو فانها و  
ان لو تكرر التعريف ما قبل تعريفها بالها لكانت تورا التعريف فيها بحسب اللفظ وبقي التعريف  
يخرج الى الزيادة المؤثرة كمنه في التكرار يخرج القابل لها عن التعريف نحو حسن فانها قولهم  
فان ال داخله الاول يقول فان ال داخله عليه لا تؤثر فيه تغييرا ولا يكون داخله في شئ



الرد بد فليس بنكرة ليصير ترجيح قوله فليس بنكرة على ما قبله غاية الايضاح قول فليس بنكرة  
ان يقول فمعرفة فعله لوجهين الاول ان المستفاد من اتفاقا قيد التعريف هو نفس النكرة كون  
المعرفة لازما لتقييد النكرة لم يعلم تجوز العقل وجوا الواسطة بينهما في الخارج الثانية ان اللازم البهين  
لما لم يقصد عليه التعريف هو ان لا يقصد عليه شيء اخر ولا في ان يكون التعريف لازما بقيد الفرع عليه  
قولهم اذ ليس بقابل اي مطلقا وهذا الكلام فوايد الاول في الاشارة الى ان بهن شق التعريف  
على ما ذكره المعصم عموم من وجه كل شقين يكون الاول اعم من الثاني ينبغي ان يراد العموم من الاول  
والخصوص من الثاني فالمراد بقابل الاعم كما كان افعا موضعا ايضا كرجل الواقع موقع من ام لا كيه مثلا  
اذا لم يكن لها اسم اخر مراد فطريا والواقع المخصوص بها لم يقبل الالف الثانية الاشارة الى ان انفراد الثاني  
عن الاول انما هو باتفاق مقيد الاول لا باتفاق قيد فقط اذ ليس لنا لفظ لم يقبل في المؤثرة للتعريف  
بان يقبل في الغير المؤثرة ويقع موقع ما يقبل في المؤثرة الثالثة الاشارة الى ان قوله او واقع عطف  
قوله قابل الاعلى ان جهة يكون المراد بالواقع ام الطائفة والاصل في التعريف غير خاضع قيل المراد بالواقع  
ما يقع موقع قابل ال سوا كان هو قابل او واقع موقع قابل او ام ولا يخفى ما فيه من البرز قوله  
واقع موقع اه اي ان يكون متحدا مع غيره المفهوم فيخرج عن التعريف يد الواقع موقع رجل مثلا  
بهذا الكلام تم حلا النكرة جمعا ومعان فان قلت المراد بالقابل من حيث اللفظ فقط في ضمن  
اى معنى تحقق او من حيث كونه في ضمن معنى معين وعلى الاول ينقض طرد التعريف بالاعلام التي  
قد ينسلخ عن التعريف كذا بنحو غلام زيد وعلى الثاني ينقض عكسه بنحو غلام رجل فان الغلام في  
المعنى الاضحا ليس بقابل ال ولا واقع موقع ما يقبله قلت المراد هو الثاني لكن يراد بالمعنى المعين  
بتعيينه الحقيقية لا اعم منها ومن الاضاقية والاضا من قبيل الظاهر فان قلت المراد بالواقع  
اللفظ باعتبار معناه المعين بالتعيين الحقيقية فقط لا مع تعيينه الاضحا وعلى الاول ينقض  
طرده بعلام زيد حيث يقع موقع غلام وهو قابل وعلى الثاني ينقض عكسه بنحو ذي فائدة لم يقبل  
ال ولا يقع موقع ما يقبله لانه لا يقع الا موقع الضاحك المتضاد قلت المراد هو الاول ولا يلزم الا  
المذكور اذ الغلام المذكور لو امكن اعتبا مع اعتبار الاضحا بتعيينه الحقيقية فقط كان  
داخلا في النكرة وفردا من افرادها فيجب شمول تعريفها للمركب اجتماع هذين الاعتبارين معا

المعروف لا ان يصدر عليه  
 الرأى بالبرهان  
 بالانسان الباطن  
 بطلان لا انما هو لا التبين  
 في المسقط فانهم شذوذا  
 الاول ان يسل خان تولى ان يزل  
 بن قنيل المراد بالبداهة القاطنة  
 او ما راسا بحدوثه في ذلك مقتضى  
 بالاسماء المدونة في ضائقه وسمى له  
 فيقتضى غلبة الفكر في التميز والتميز  
 فيقتضى وسمى القدر من مقتضى  
 انفعال المنكروا وسمى له  
 لكن المراد بالبداهة القاطنة  
 العرب المتوسطة لا البعيدة  
 والوقوف والاسماء المدونة وانما  
 غير ذلك لا قط ولا تنقطع القاطنة  
 المتوسطة وانما هو عام يستعمل في  
 البعيدة فليس يدخل فيه الى حد  
 المتوسطة البعيدة فليس يدخل فيه الى حد  
 فانه يخرج من ذلك عدم تميز  
 عن كونه مجردا في انما يخرج من  
 انما يخرج من ذلك عدم تميز  
 فانه يخرج من ذلك عدم تميز  
 فانه يخرج من ذلك عدم تميز











في الغايبا هو وان وضع الاسم من الغايب غير فيخرج عن كنهه الضمير مع انه ضمير غايب بلا ريب قلت  
 المحفوظ انما هو الغايب عن الغير المحض وعند القلب الاول مقتضى ضعه والثاني مقتضى  
 التداء قال الشاعر يا غايب عن غيب لا عزالي ومثل هذا الخاط شائع في اسم الاشياء ولو  
 المعبر عن غير الغايب ليعلم ان المراد بالوضع الضمير هو الوضوح لا فردى فلا يقتضيه ضمير  
 الغايب بالمعنى بل ان هذا الذكرى قول الرادى حذو راي ما وضع لاحد في كنهه  
 الحاضر عند اللفظ والحاضر عند اللفظ اليه قول مخاطبك مستكمل الظان قوله او مستكمل  
 عطف على قوله مخاطبك على قوله حاضر الغرض تبين الحاضر بينهما المتبادر من ذلك ان الضمير  
 المتكلم به موضوع له لاجل كونه حاضر الكثر الحق انه وضع له باعتبار كونه محضوا عند تارة وعلم ان  
 الحاضر من الخطاب لنفسه الحاضر لغيره في مثل الخطاب مستكمل اقول الحاضر لنفسه في مثل  
 المتكلم ايضا اذ كل من اثنائه حاضر لا نفسه ما قولهم بالضمير اي علم كونه مستقيا بلفظ عند  
 متعلق بمقتضى المفهوم من قوله اسم قولهم المكنى هذا بصيغة اسم المفعول من اى التعميل قولهم  
 ولا بد هذا التثنية الى فعله اذ اردوا ان يتناظم على التثنية الثاني من التثنية لا بما اعلمه نفسه  
 من ان خروج اسم الاشياء عن التعريف المذكور يعلم من كونه منفردا لان مثل هذا الظاهر مما  
 لا يستلزم في الغايب بل ان المحض داخل في مفهومه والضمير خارج عن مفهومه واسم الاشياء اقول  
 الا حق في الجواب ان المحض في اسم الاشياء اصلا لان المحض وصف لمن كان التثنية المتكلم اليه  
 لا مطلقا فافهم قولهم ولا الاسم الظاهر هذا المراد على التثنية الاول فيكون تقديره بوجهين الاول  
 ان ثمة التعريف ان الضمير موضوع لكل في الغايب والحاضر اسم الظاهر ايضا كذلك على هذا  
 التقدير يكون المراد ان اسمها من سؤدهم في تعريفه جوازه ان الضمير موضوع لاحدهما لا لثانيهما  
 الثاني وهو انه من كلام الله هو ان هذا التعريف في موضوع واحد في اسم الظاهر ايضا موضوع  
 لاحدهما الذي هو الغايب على هذا التقدير يكون المراد ان اسمها من سؤدهم في اسم الظاهر والجواب  
 بان اسم الظاهر وضع لكل في لسانه لا لاصلا في الورد ان يتاقتضون ان الجواب نحو ههنا فالجواب  
 في الجواب ان يقال اسم الله الذي يضع لغايبه ذكره كما ذكر سؤدهم وضع للغايب ووضع للاسم  
 قولهم في مثل الاشياء الاول في هذه العبارة لانه ان كان اسم الظاهر هو الغايب

في مثل الاشياء  
 في مثل الاشياء  
 في مثل الاشياء

في مثل الاشياء  
 في مثل الاشياء  
 في مثل الاشياء







ان لا هو متعلق بقوله بنى الى الله يار كقطار منسوب الى الذراى صاحبها والبقية واضح ومجمل ان  
 يكون الاول بكسر الهمزة مركبا من ان الشرطية ولا النافية قول من قولك سلبه ما ملك اتماله  
 يكفى التمس في المصراع الاول باداة التمثيل التي ذكرها المصراع الثاني انما هو لم يفعل لان المصراع الثاني  
 لشكته دقيقة لطيفة هي انشا في ان النكرة وكاف الخطاب لشاكر كذا المصراع الاول كانا محتملين  
 للذكر والتوثيق الى مقايستهم احدهما لادخال النوع الذي فرضنا القمير من غير من المفكر والموتث  
 والاخرى لادخال باقية اجنبهما وهذا بخلاف المصراع الثاني فان اول ضميره نضر في الموتث و  
 الثالث نضر في المذكور فلا حاجة فيه الى المقايسة لادخال النوع ولما كانت المقايسة ههنا على التمثيل  
 واما التشبيه او التشظير كان المقام عليه فاحل في الحكم فافهم وليعلم ان القمير المتصل  
 مرفوع ونصب و مجرور ولم يذكر المصراع ولا التمس اخره كل من تلك الانواع الاربعة وان اشبهت  
 الكل فاعلم ان المرفوع منه ثلثة وعشرين ذرا احد عشر منها ملفوظة وهي الالف الواو والياء  
 والنون والثاء ان الثالثة وثمانون وثم ذرا واثنى عشر من ثمانية وخمسة للخطاب اثنا  
 عشرة وتتمل جميع تلك المعنويات الى الظروف الصفا واما الافعال فاثنا عشر بعضها كالموتث  
 والمقصود منه اثني عشر ذرا كل ملفوظة وهي من هذا ضمير الالف ضمير بنا والمجرور منه ستة  
 وثلثين ذرا كلها ايضا ملفوظة وهي فادخل عليه الحار من انواع المصوب المتصل والمنفصل و  
 المرفوع المنفصل واما المنفصل فهو مرفوع ونصب ولا مجرور ولا منشاء فقد تم الجرح على الجاز  
 وكون الجار معنويا ويشير العم الى جميع افراد كل من ذيل القمير قول من تشبهه بالحروف  
 في المعنى الظاهر ان هذا بنا على ما هو التحقيق في القمير من نحو الوضع خصوص الموضوع له وقدمنا  
 تحقيقا تشبه المعنوي في بحث المبني فارجع اليه قول لان التكملة ان اردتكم منها التمام العام  
 قوله وقيل في الافتقار هذا القول مبني على ما هو خلاف التحقيق في القمير من نحو الوضع و  
 الموضوع له معاذ على هذا ليكون المحيطة في معانيها خارجة عن قصر تلك المتكالمات  
 لها وان كانت داخلية في ما استعملت فيها وقد عرفت الفرق بين تشبه المعنوي والافتقار من  
 ان الاول هو الاحتياج الى الداخل اي احتياج جن من الموضوع الى جنه الاخر والثاني هو الاحتياج  
 الى الخارج عن الموضوع له وعن اجرائه قوله في الوضع في كثير من الجمل على الكثير في

في المصراع الثاني من قوله بنى الى الله يار كقطار منسوب الى الذراى صاحبها والبقية واضح ومجمل ان يكون الاول بكسر الهمزة مركبا من ان الشرطية ولا النافية قول من قولك سلبه ما ملك اتماله يكفى التمس في المصراع الاول باداة التمثيل التي ذكرها المصراع الثاني انما هو لم يفعل لان المصراع الثاني لشكته دقيقة لطيفة هي انشا في ان النكرة وكاف الخطاب لشاكر كذا المصراع الاول كانا محتملين للذكر والتوثيق الى مقايستهم احدهما لادخال النوع الذي فرضنا القمير من غير من المفكر والموتث والاخرى لادخال باقية اجنبهما وهذا بخلاف المصراع الثاني فان اول ضميره نضر في الموتث و الثالث نضر في المذكور فلا حاجة فيه الى المقايسة لادخال النوع ولما كانت المقايسة ههنا على التمثيل واما التشبيه او التشظير كان المقام عليه فاحل في الحكم فافهم وليعلم ان القمير المتصل مرفوع ونصب و مجرور ولم يذكر المصراع ولا التمس اخره كل من تلك الانواع الاربعة وان اشبهت الكل فاعلم ان المرفوع منه ثلثة وعشرين ذرا احد عشر منها ملفوظة وهي الالف الواو والياء والنون والثاء ان الثالثة وثمانون وثم ذرا واثنى عشر من ثمانية وخمسة للخطاب اثنا عشرة وتتمل جميع تلك المعنويات الى الظروف الصفا واما الافعال فاثنا عشر بعضها كالموتث والمقصود منه اثني عشر ذرا كل ملفوظة وهي من هذا ضمير الالف ضمير بنا والمجرور منه ستة وثلثين ذرا كلها ايضا ملفوظة وهي فادخل عليه الحار من انواع المصوب المتصل والمنفصل و المرفوع المنفصل واما المنفصل فهو مرفوع ونصب ولا مجرور ولا منشاء فقد تم الجرح على الجاز وكون الجار معنويا ويشير العم الى جميع افراد كل من ذيل القمير قول من تشبهه بالحروف في المعنى الظاهر ان هذا بنا على ما هو التحقيق في القمير من نحو الوضع خصوص الموضوع له وقدمنا تحقيقا تشبه المعنوي في بحث المبني فارجع اليه قول لان التكملة ان اردتكم منها التمام العام قوله وقيل في الافتقار هذا القول مبني على ما هو خلاف التحقيق في القمير من نحو الوضع و الموضوع له معاذ على هذا ليكون المحيطة في معانيها خارجة عن قصر تلك المتكالمات لها وان كانت داخلية في ما استعملت فيها وقد عرفت الفرق بين تشبه المعنوي والافتقار من ان الاول هو الاحتياج الى الداخل اي احتياج جن من الموضوع الى جنه الاخر والثاني هو الاحتياج الى الخارج عن الموضوع له وعن اجرائه قوله في الوضع في كثير من الجمل على الكثير في



البوائق قولها خلافاً لغيره أي بحسب اللفظ لا بحسب المعنى بل لا عن العوارض المراد به الاختلاف بحسب  
 التوضع قال ابن التائيم بعد نقل ذلك المذهب لهذا أي كون بنائها باختلاف التصنع هو المعنى  
 عند الشيخ في بناء المصنفات لذلك عقبه بتعريبها بحسب أعراب كانت فصلها بذلك ظاهر  
 على التباين فقال ولقد طعنا جركل فلفظ ما نصب قول كان الأمر على خلاف ذلك يكون هذا المذهب  
 بخصوص غير معبر عنه في بناء المصنفات هذا عقبه ببيان لفظ بعض أنواعها مع بعض فاشاد  
 بالتعقب إلى أن هذا المذهب كان صحيحاً لوجوبه لا بتخلل لفظ الجرد مع المنصوب بل بخلاف  
 صيغة كل نوع منها مع صيغة آخر قولها كما هي في التمهيد الأول كانت توضع للمصنف حيث  
 ذكرنا هو الباطل وترك ما هو الحق قولها من الصفاة المتصلة من بعض صيغته ببيانها لفظ  
 ما جرت بعد انضمامها بالجر والبيان للتوضيح والاشارة بعد جواز الفصل أو قبل انضمامها والبيان  
 للتخصيص والاحراز عما كان قبل الجرح سيما منفصلة نحو كانا وكأياك فان امتاها ليس كلفظ ما  
 نصب الصفاة المتصلة والأول أظهر والثاني أحسن لما لفظ من قوله ما نصب منها فمقبول  
 الأول لكن ببيان التخصيص لوجود المنصوب المنفصل قولها وهي ثلثة أي أصول ناجز كان قبل انصب  
 ثلثة قولها للرفع والتصب جواز الأولين كغيرين في الأخير ذكرنا لأحينا جزمنا إلى تخصيصها  
 بالمفصل بخلاف الجواز ليس منفصل حتى يحتاج إلى التخصيص المذكور قولها بالتشوير أي لا بالاضافة  
 إلى ما حتى يكون المعنى صلح التفسير لرفعنا ونصبنا وجزا إياه قولها لفظنا نقد قولها لفظ كان جواب  
 عن سؤال مقدر لقلير أن ناضم متصل وإذا قطعنا عن قول وجز الحكم بتبوينه ابتدأ به في ضمير  
 منفصلاً فاشارة إلى جوابه بأن المراد بقوله لفظنا لفظه وكل ضمير بعده لفظه فليس بضمير فضلاً عن أن  
 يكون متصلاً قولها الدال على المتكرد ومفعلاً ما يدل بالقرينة على نصب لفظه فانه ليس بضمير كونا  
 عرف قولها فالجرح وقوله فالتصب قوله فالتصب فاشارة إلى اشمال المصراع على الأمثلة الثلاثة إذ  
 ربما يتوهم أن ثلثها أيضاً مشال للتصبيح يكون فعل أمر وما مفعوله قولها واللفظ الواو والكون  
 أو الأول ذكرنا والأخيرين كغيرين باللام لأحينا جزمنا إلى تخصيصها بالساكن والتشوير التخصيص  
 بالمفتوح بخلاف الألف الذي ليس لنا الف غير ساكن حتى يحتاج إلى مثل ما ذكرنا من التخصيص قولها  
 ضمير متصل حال عن فاعل الظرف لا في واحترز به عن ألف التثنية واد الجمع توبه خال كونهما في الواو  
 ويحتمل أن يكون طرفاً إلى الرفع والتصب بزمير أو يفي منه

انظر في بيانها في المتن  
 انه منقول من قول الشيخ  
 لقوله لفظنا فلفظنا  
 وانه من قول الشيخ  
 وانه من قول الشيخ  
 وانه من قول الشيخ

انظر في بيانها في المتن  
 انه منقول من قول الشيخ  
 لقوله لفظنا فلفظنا  
 وانه من قول الشيخ  
 وانه من قول الشيخ











فكانت زعم اختصاصاً بالاختصاص بهذا المعنى واشترط الحصر به من المعنيين مع ان اشترط الاول بين  
المعنيين شهرته المراد منها ما كان محصوراً فيه بالتقديم نحو اياك نعبداً وبالأ نحو فاضرب بال  
زيد وبأتم الكبر كطراوة حصر الفعل في الفاعل وحصر فعل المفعول في الفاعل نحو انما ضرب  
زيد انا اذ لو اريد حصر فعل الفاعل في المفعول يشترط الاقتصار نحو انما ضربته ومثل ان النظام  
محصر الفعل في الفاعل بالتمام نحو انما قام انا ثم قال فانك لو قلت انما قلبت الحصر من جانب الفاعل  
الى جانب الفعل اقول هذا مثلهما اجموعا عليه من امتناع كون المحصور باقيا موصولا باقيا فالجواب  
في التعليل ان يقال لو قلت انما قلبت لم يصح هذا الكلام لأن الكلام الدال على قصر الصفة على الذات  
مثلاً لا بد ان يدل على استثناء الصفة الى عام مشتمل على المحصور فيه ثم على نفسها تعالى المحصور  
وانما قد لا يدل على ذلك العامة بخلاف انما قام انا فان كان يصح هذا الغاية بتقليل الدهر عنه  
اولاً الى كل ما يصلح استثناءه اليه ثم يختص الصفة المتكلم فاحفظ ذلك قولهم واسند الصفة اليه  
اي اسند اليه صفة ثبته الظاهر على غير ما ثبت في الواقع نحو زيد هند صار بها هو سيجب ان  
ذلك في بحث المبتداء والمراد بالصفة اتم من الفعل وشبهه فيشمل زيد عمر ويضمير هو من الواقع  
التي لم يتصل المتصل ما اذا بين وبينه عامله بظاهر لغرض نحو ضربت قائما اياه او ضمير غير المختص  
غير مرفوع نحو اعطيتك اياك او كان العامل حوفاً نحو ما هو وكان قائما لغير مرفوع نحو اسكنك  
وضربتك اياك اما ضميرك بياك فقد عرفت انه متصل لعدم صلاحية لا بد له بفان لم  
يجوز اقول على غير من هو لما يتراد من دون ما تغليب قولهم ويلتص المنفصل اه هذا  
امارة الى جوابا يتراد بها بورد على المص في هذا البيت فغيره ان مقدار المصير القائل منه هو من  
قوله في اخلاص فيكون تكرار له وتقرير الجواب الذي استأثيركم هو ان ليس المراد بالاختيار  
الامكان حتى يرد ذلك بل المكابرة الغائبة وهو التثنية في هذا الحكم فمحصوراً بالتثنية والى التثنية  
اي التثنية فقد يجئ المنفصل مع امكان المتصل والمراد بالامكان الاقتصار على انواع الظواهر  
من غير جملة التثنية فلا بد ان لا تقتل غير ممكن للثنية الا لأنه لا امتناع في جهة التثنية وقد منع  
في سائر الزوايا رفع هذا التكرار جواباً آخر وهو ان هذا الحكم لما كان محصوراً في امكان الاقتصار  
بالامكان الخاص وهو كمن امكان تمام موجب سائر المصير الى الامكان العام فالتالي

[illegible]



١٠ بقوله وفي اختيار اذ معناه في وقت ما كان عكاه <sup>ل</sup> فصل اي الانفصال والواجب بقوله اذ انما في  
 ام اذ معناه وقت ما كان الانفصال والآن لم فيه نظرا او لا فلان الحكم يشمل النظم والنظم مع  
 انه مخصوص بالشأن في الواقع واما ثانيا فلان مقتضى ارادة الاجاز ان يعبر بامكان واحد هو قوله  
 في اختيار اريد به الامكان الخاص سيما مع كون الامكان حقيقة فيه مجازا في العام كما هو المشهور  
 وافق فهم بعض مشائخنا في ذلك الزمان مع ما نسخ من البيا الا انه عمل قوله وفي اختيار على <sup>مكان</sup> الا  
 الموجب قوله اذ انما في على الامكان السالب يجعل فاعل تاتي مستوعبا عيدا الى المنفصل وقول ان  
 يحیی فاعلا لقوله وفي اختيار ويرد عليه مع ما سبق جعل العبا معقدة كما لا يخفى فلهذا رفع تنكرا  
 ما اجاب به الشق قوله كما سيجئ انشا الى ما سيذكره من قول الشاعر بالباعة الوارث الاموات  
 اه قوله للطلول اي لان طال الكلمة بالانفصال والمفعول له على هذا حصوله فاحضر من الفصل  
 رفع الطول ولان يطول الكلام بالانفصال والمفعول له على هذا تحصيله فالغرض من الفصل الجبا  
 الطول لفائدة من الفريد المذكورة في علم المعاني والنظام المراد هو الاول قوله تاتي ضمير فيهما  
 لغرض غير مرفوع لثاني التضمين هذين احتمالا لثمة لثان التضمين الاول ان كان متكاملا فامتنع  
 او مجرد على التقدير الثاني اما مخاطبا ومعايب لا تحتمل يكون منصوبا وان كان الاول مخاطبا  
 فاما منصوبا ومجرد ولا تحتمل يكون الثاني منصوبا معايبا واما قلنا ان الثاني لا تحتمل يكون منصوبا  
 لان كونه مرفوعا ومجردا من الثاني التانيوية والانفصال الاول فان المرفوع مطلقا مقيد على غير المرفوع  
 لا يتصل بغير عامل فيما نحن فيه ولهذا استغنى بعدم رفعية الاول عن عدم رفعية الثاني بالتانيوية  
 عن عدم مجردية الثاني فان المنبار من التانيوية الثانية بلا فصل واما المرفوع بل هذه العبا  
 تاتي ضميرين اولهما اختص وليس احدهما مرفوعا كما قال بعضهم <sup>ل</sup> اشتمالها على التطويل محتملة  
 للتسلب لجنه فيشمل الحكم ما غرضه بذلك والمراد بالتضمين في قوله تاتي ضميرين ما كان لثنية  
 في الملاحظة سواء كان في الواقع ايضه كذا كذا لا يخرجها اعطيتك مع انه ثلث ضمائر ثانياها  
 اختص غير مرفوع ثم اعلم ان الفصل في ثلثة اشياء من السنة اربع وهي التي اولها فيها مجرد و  
 الثلثة الاخر تساوي لفصل والوصل واما جعل البيا بيان للثمة مع ان الاول جعله بيانا لقوله  
 وما يشبهه نظير ما فعله في باب سنين اعلا يتوهم ان المراد بما يشبهه تاتي ضميرين في غير السؤال واما

وعلما بان هذا التفسير قد مر في نسخة  
 على ما سجد لقصده استقامت

فان قلت لا حاجة الى القول بثلث  
 فان قوله ضميرين مرفوعين بقوله او  
 اخضع غير مرفوع وليس ضميرين  
 بكونه في نحو اعطيتك لا ضرورة له  
 بانه اذا اعتبر ضميرين لا لثية المحفظة  
 ولا يجاوز الى اذوتها بل هو ضمير  
 الوصل من ان العبة مرفوعة في  
 قوله ولو سلم ذلكت فمستثناة  
 لثان من قولك يا ابا عبد الله  
 راجع الى ذرية عليك فانهم



منه فيخرج عن الحكم فيكون أمثاله وأخرج بقوله غير فمع غوكته خبره لو قال لم يكن  
الثاني عين الأول وأخرج بذلك غوكته كذلك في قوله وما أشبهه عطف على المضا  
لا على المضا اليه والآخر الحكم بالحق قولهم في اتصال وانفصال في اختيارهما الأولى وجوبهما  
قولهم الخلف انما قيل لا وجه لاختصاص الخلف بهذا بل ينبغي ان يجري في غوكته ايضا قوله  
وجها لاختصاص وجود وجهه بجان لكل من الاتصال والانفصال فيهما غير فيه فقط اما وجهه بجان  
الاتصال فهو تناسب الاتصال مع اتحاد القيمتين في المصادق والما وجهه بجان الانفصال فهو  
به سبويه كما يصح قولهم كذا لفاء اي ثانی في خبري خلت به اللذين اولهما غير مرفوع وهو  
الفا الثاني في خبرين منه اولهما مرفوع وهو الثاني كانه كسرة واعتبر كون الأول اختص في خبره دي  
كنه قولهم غوكته ما كان ثانی القيمتين عين الأول في المصادق قولهم اذا الامكان الاستلال  
على هذا بما ذكرنا من التشابه في الاستدلال بفذين التليين لا تفاد الأول اعم من ذلك  
وهو ظم ومفاد الثاني لخص لاختصاصه بكونه بل هو اذا كان اول خبريه مستتر قولهم قال  
ان يكنه روي ان النبي وصف له رجال ذات يوم لهم من الخطاب ثم راي صريحا ابن صيا على ما  
وصف به النبي وهو رجل امر به قاراد صر ان يقتله لزمه انه كان رجلا لا في هذا النبي عن ذلك وتكم  
مع هذا الكلام واسم يكن في الموضعين لا خبر خبرا ولا خبرا لرجال قولهم ولم يصرح اي بان يقول  
اعتبار سبويه بالاتصال قولهم ناديا اقول واسارة الى شجرة من جهة بحيث يجر غير المص من كثير  
من العلماء في التبرار من غير امور قولهم لكونه في الصورتين الى قوله لتعين انقطاع هذا الاستلال  
راجع الى قياسين الاول ان هذا القيم خبر في الاصل وكل خبر يكون خبرا في الاصل لو بقي على ما كان  
لتعين انقطاع هذا القيم لو بقي على ما كان لتعين انقطاع هذا القيم جعل هذه التيقية صغرى وضم اليها  
قولنا وكل ما لو بقي على ما كان لتعين انقطاع الاول حمله على حكم الاصل عندنا في غير ما نتبع ان  
هذا القيم الاول حمله على حكم الاصل اي لانقطاعه عند خروجه عن الكونه فولا للتاسخ  
ويمكن ارجاعه الى قياس واحد بان يقال هذا القيم لو بقي على ما كان لتعين انقطاع الاول خبر في الاصل  
وهو يقيض انقطاعه وكل ما لو بقي على ما كان لتعين انقطاع الاول حمله على حكم الاصل فهذا  
القيم الاول حمله على حكم الاصل الذي هو انقطاعه فارجاع الاول وان كان اصل الكنه

منه فيخرج عن الحكم فيكون أمثاله وأخرج بقوله غير فمع غوكته خبره لو قال لم يكن  
الثاني عين الأول وأخرج بذلك غوكته كذلك في قوله وما أشبهه عطف على المضا  
لا على المضا اليه والآخر الحكم بالحق قولهم في اتصال وانفصال في اختيارهما الأولى وجوبهما  
قولهم الخلف انما قيل لا وجه لاختصاص الخلف بهذا بل ينبغي ان يجري في غوكته ايضا قوله  
وجها لاختصاص وجود وجهه بجان لكل من الاتصال والانفصال فيهما غير فيه فقط اما وجهه بجان  
الاتصال فهو تناسب الاتصال مع اتحاد القيمتين في المصادق والما وجهه بجان الانفصال فهو  
به سبويه كما يصح قولهم كذا لفاء اي ثانی في خبري خلت به اللذين اولهما غير مرفوع وهو  
الفا الثاني في خبرين منه اولهما مرفوع وهو الثاني كانه كسرة واعتبر كون الأول اختص في خبره دي  
كنه قولهم غوكته ما كان ثانی القيمتين عين الأول في المصادق قولهم اذا الامكان الاستلال  
على هذا بما ذكرنا من التشابه في الاستدلال بفذين التليين لا تفاد الأول اعم من ذلك  
وهو ظم ومفاد الثاني لخص لاختصاصه بكونه بل هو اذا كان اول خبريه مستتر قولهم قال  
ان يكنه روي ان النبي وصف له رجال ذات يوم لهم من الخطاب ثم راي صريحا ابن صيا على ما  
وصف به النبي وهو رجل امر به قاراد صر ان يقتله لزمه انه كان رجلا لا في هذا النبي عن ذلك وتكم  
مع هذا الكلام واسم يكن في الموضعين لا خبر خبرا ولا خبرا لرجال قولهم ولم يصرح اي بان يقول  
اعتبار سبويه بالاتصال قولهم ناديا اقول واسارة الى شجرة من جهة بحيث يجر غير المص من كثير  
من العلماء في التبرار من غير امور قولهم لكونه في الصورتين الى قوله لتعين انقطاع هذا الاستلال  
راجع الى قياسين الاول ان هذا القيم خبر في الاصل وكل خبر يكون خبرا في الاصل لو بقي على ما كان  
لتعين انقطاع هذا القيم لو بقي على ما كان لتعين انقطاع هذا القيم جعل هذه التيقية صغرى وضم اليها  
قولنا وكل ما لو بقي على ما كان لتعين انقطاع الاول حمله على حكم الاصل عندنا في غير ما نتبع ان  
هذا القيم الاول حمله على حكم الاصل اي لانقطاعه عند خروجه عن الكونه فولا للتاسخ  
ويمكن ارجاعه الى قياس واحد بان يقال هذا القيم لو بقي على ما كان لتعين انقطاع الاول خبر في الاصل  
وهو يقيض انقطاعه وكل ما لو بقي على ما كان لتعين انقطاع الاول حمله على حكم الاصل فهذا  
القيم الاول حمله على حكم الاصل الذي هو انقطاعه فارجاع الاول وان كان اصل الكنه



٨٢ انظر في العجا وعلينك بتطبيع كلام الشرح على ما ذكرنا و من القاصير من جعله على التقدير كاستثنا  
 المستثنى فيه نقيض المقدم من الشريطة المتصلة فاعترض عليه انه غير منتج ولو كان منتجاً لا يجزئ  
 المطلوب قول كما تقدم اعني قوله او كان معنوا قولاً على غير اى قدم كل نحو على الاختص وهو  
 المطلق والمضارع على ما ينافيه من حيث الخطا والرتبة لا على ما ينافيه مطلقاً فلا يرد ان مقاد هذا  
 القول امران متنافسان وتقدم المتكلم على المخاطب عكس هذا قول في حال اتصال الضاير  
 بزيادة جملة لا تشمل المتكلم واخوياً والمرفوع واخوياً بل الغليب الضاير على الضمير فان الضاير  
 المتصلة ذات فردين لا تها اما ثلثة او اربعة ولا يشاء الى ان كليات الحكم بوجوب تقدم الاختص على غير  
 انما هو فيما اجتمع ضمائر ثلثة كانت او اربعة واقامها اجتمع ضميران فلا لاختم ال كون احدهما مرفوعاً  
 فانه يقدم مع وان لم يكن اختص هذا الحكم بين ضميرين غير مرفوعين وانما كان الحكم في الضمير الاول  
 كلياً لان الضاير ان كان ثلثة فلا اقل من ان يكون ضميران منها غير مرفوع وان كان اربعة فثلثة منها  
 غير مرفوع لا غير فظهر مما ذكرنا ان كليات الحكم في الضاير لا يلزم ان يكون بين كل ضميرين منها بل كليات الحكم  
 والمراد اجتماع الضميرين والاكثر اعم مما كان المرفوع من الضميرين والاكثر مستثناً ام لا ثم اعلم ان المراد  
 بقوله قدم الاختص تقدم في اللفظ والمراد بقوله في اتصال اما حال الادة الاتصال او حال وقوعه  
 او حال فعله على الاول الامور التقديم انما هو لرفع ضد المأمور بالبقاء ولا لدفع الضد على الثاني  
 بالعكس وعلى الثالث الامر الاول بالنظر الى الوجوه الخارجة ولا حداً لا جبراً بالنظر الى المطلوب  
 فاندفع بذلك ما يرد عليه بسبب اتصال على الوجوه الخارجة الامر على الرفع كما هو المتبادر من  
 الامر وحاصل الابراد ان لا معنى لهذا الامر لكونه من تحصيل الحاصل او ايجاد الممتنع ولذا خسر هذا  
 الكلام عما قبله مع ان الظاهر يقتضي العكس وجه يظهر بالتأمل قول في تقديم التاء الى قوله من ضمير  
 المخاطب اقوله هذا الكلام سهو من قلم الشرح اما الاول لان المسئلة من قوله وصل او فصل الى جملة  
 عن فوناً لوقاية التام في ضميرين غير مرفوعين - الزم جواز تقديم غير مرفوع لاختص على مرفوع غير مختص  
 في حال الاتصال مع ان المرفوع مطلقاً لا يتأخر عن غيره واقامنا ثانياً لان مقاد هذا الكلام ان تقدم  
 اختص مرفوع على غير لكونه اختص لكونه مرفوعاً مع ان الامر بالعكس قول في تقديم ما شئت اة  
 اى قدم في اللفظ والمراد بقوله في اتصال اما حال الادة اتصالاً فيه لا بعينه لا يقيناً في حال وقوع

في قوله قدم الاختص تقدم في اللفظ والمراد بقوله في اتصال اما حال الادة اتصالاً فيه لا بعينه لا يقيناً في حال وقوع



انقطاع الخارج اوفى الدرس فعلى الاول التخيير انما هو بين الرتبة الاولى لا غير على الثاني تخيير  
 بين الرتبة الاولى بحسب الوقوع في الخارج وبين الابقاء والرفع بالذات بحسب الارادة وعلى الثالث  
 بين الابقاء والرفع وعلى الرابع بين الرتبة بحسب الوقوع في الخارج وبين الابقاء والرفع بحسب الوقوع  
 المطلق فاما دفع بذلك فمأورد عليه بسبب حمل الانقطاع على الوقوع الخارج عن التخيير بين الرتبة كما  
 هو المتبادر من التخيير فاصل في هذا ان لا يفتقد التخيير في حال وقوع انقطاع التخيير  
 في الخارج تعيين تاخير وتقدم ما لا يفتقد لظهور التخيير والآن لا انقطاع لا يجوز الا الواحد **قول**  
 ولا يجوز في زيادة اى اذا كان خاليا عن التخيير الخارجية الزائدة للبصر **قول** لا يفتقد التخيير في الام  
 الاشياء وبالضم ليس التوهم والاكثا وقيل بانعكس **قول** راي نسبة التخيير او ورد الضمير  
 فيها النسبة لان اتحاد الرتبة لا يمكن ان يتقوى بين اكثر من التخيير في ما نحن فيه من مسئلة غير المرفوع  
 الخارج عن الانقطاع والآن انقطاع عقله ان عدم غير المرفوع هذا لا يمكن ان يتجاوز عن الثلاثة واجبة الله  
 لا يمكن الا في باب علم مراتب الاخير منها يتحقق الحمل والاخير في باب علم الاضطرار من ان يكونا اما مجدا  
 في الافراد لا خويها لا وعلى الثالث يمنع تحقق الحمل بينهما ضرورة امتناع اتحاد الواحد والكثير  
 وعلى الثاني وانما يمكن اجتماع الثلاثة في حق قولنا زعم زيد اذ علمه فاشا فاما علمه اياه لكن الظاهر  
 ان مثل هذا المثال لا يمكن ان يستعمل في الرد لوسم فاستعماله فادرجا فادرجا فادرجا فادرجا فادرجا  
 كذا الكلام فيما يزيد على الاثنين بالتاكيد فهو زيد الدرم اعطيت اياه اياه على ان التاكيد خارج  
 عما نحن فيه لا امتناع الاتصال فيه كما سبق **قول** للتاكيد اى لا لها معا لوقوع اتصال الاول  
**قول** قد يعبر هذا التقليل التمام والتقليل الحكم في نفسه واسمها الاباحة في الغيب بخلاف  
 اذا المبيع هو المتكلم خفية **قول** بل مع وجود اختلاف ما متعلق بقوله قد يعبر او يعبر انما  
 قد لفظا الوجود لئلا يشمل الاختلاف ما هو بالاستغناء كما بين التفسير الاول والمؤيد ليعلم  
 ان قوله مع اختلاف ما ونحو ضمن اياهم الارض الضرورة انفسه ببيان ان كانت موجودة  
 في بعض نسخ الاغنية فان بعض بيانها واحدة فلا احتمال كون هذا البيت من ابيات لا نصه ذكره  
 الله وشبهه كالبيان **قول** كان يكون اه احراز عما يكون احدهما مذكورا والاخر مؤنثا **قول**  
 انما هما تفواء اوله لوجوه في الاصل بسط ولجه قوله في الاختا اى في حقه بسط الوجه

فصل في التخيير بين الرتبة الاولى لا غير على الثاني  
 فاصل في هذا ان لا يفتقد التخيير في حال وقوع انقطاع التخيير  
 في الخارج تعيين تاخير وتقدم ما لا يفتقد لظهور التخيير والآن لا انقطاع لا يجوز الا الواحد  
 ولا يجوز في زيادة اى اذا كان خاليا عن التخيير الخارجية الزائدة للبصر  
 لا يفتقد التخيير في الام الاشياء وبالضم ليس التوهم والاكثا  
 وقيل بانعكس قول راي نسبة التخيير او ورد الضمير فيها النسبة  
 لان اتحاد الرتبة لا يمكن ان يتقوى بين اكثر من التخيير في ما نحن فيه  
 من مسئلة غير المرفوع الخارج عن الانقطاع والآن انقطاع عقله  
 ان عدم غير المرفوع هذا لا يمكن ان يتجاوز عن الثلاثة واجبة الله  
 لا يمكن الا في باب علم مراتب الاخير منها يتحقق الحمل والاخير في باب  
 علم الاضطرار من ان يكونا اما مجدا في الافراد لا خويها لا وعلى  
 الثالث يمنع تحقق الحمل بينهما ضرورة امتناع اتحاد الواحد والكثير  
 وعلى الثاني وانما يمكن اجتماع الثلاثة في حق قولنا زعم زيد اذ علمه  
 فاشا فاما علمه اياه لكن الظاهر ان مثل هذا المثال لا يمكن ان يستعمل  
 في الرد لوسم فاستعماله فادرجا فادرجا فادرجا فادرجا فادرجا  
 كذا الكلام فيما يزيد على الاثنين بالتاكيد فهو زيد الدرم اعطيت اياه  
 اياه على ان التاكيد خارج عما نحن فيه لا امتناع الاتصال فيه كما سبق  
 قول للتاكيد اى لا لها معا لوقوع اتصال الاول قول قد يعبر هذا  
 التقليل التمام والتقليل الحكم في نفسه واسمها الاباحة في الغيب بخلاف  
 اذا المبيع هو المتكلم خفية قول بل مع وجود اختلاف ما متعلق بقوله  
 قد يعبر او يعبر انما قد لفظا الوجود لئلا يشمل الاختلاف ما هو بالاستغناء  
 كما بين التفسير الاول والمؤيد ليعلم ان قوله مع اختلاف ما ونحو ضمن  
 اياهم الارض الضرورة انفسه ببيان ان كانت موجودة في بعض نسخ الاغنية  
 فان بعض بيانها واحدة فلا احتمال كون هذا البيت من ابيات لا نصه ذكره  
 الله وشبهه كالبيان قول كان يكون اه احراز عما يكون احدهما مذكورا  
 والاخر مؤنثا قول انما هما تفواء اوله لوجوه في الاصل بسط ولجه قوله  
 في الاختا اى في حقه بسط الوجه



كتاب عن الفرج والجمعة الموحدة الثمانية الفرج كما سبق وانا هنا اى اعطى البسط والعجدة  
 للوجه القفوكا طبقا للمتابعة واكرم والذى والدا كرامى انجب من كل والدا ومن كل الناس  
 كل ابائه واكرم والدين اى الاب والام قول من قول الفردق وقيل قابله امية بن الصلت  
 وليس صحيح هذا جواب عن سوال مقدّم في قول من اخيا لا يجنى المنفصل وتب خيره  
 الى هنا قول من بالباعث الوارث اء اوله الى حلفت لم احلف على فند فناديت من الساعين  
 معور الفند بفتح الفاء والتون الكذب الفنا بفتح الفاء الزوال والمراد بالبيت الكعبة يعنى  
 حلفت ان هذا البيت المعوض من الساعين سيقضى ويحرق بحتم ان يكون الفنا بكسر الفاء السعة  
 اى حلفت في سعة البيت بالباعث والاموال اى اقامتصو على المفعولية لاحد المنازع عن او  
 مجرور باضما التاج الى البيت ضمنى اى شملت وكلفت واخذت دهر الدهارير مثل سلطان  
 السلاطين للباغية والذهاريين جمع دهر خلا الفتيان من موال الزمان وقيل الابد الشامك  
 واضح قول من اى متصل به اى لا يتخلل بينهما شيء ولو حرف الجر فالانصاف بينهما اختصما  
 سبق واحذر بذلك عن نحو قوله وبه قول من ضربه ضربه هذا على منبيل المثال لا انصافا  
 للالتباس هذا بل يلزم في كل اسم على من فعل وحروفه قول من ان التباس مؤنثه اء قيل الاول  
 ان يقول من التباس مؤنثه بام مؤنثه لان الامر المؤنث هو الملتبس والمقصر بالذات من الواقع  
 انما هو وقاية الملتبس اقول هذا بئس على ملاحظة الامر المؤنث بل انون مؤنثا عن الامر المذكور  
 المتصل بالتون الاول ما ذكره الله قول من انما بقية الباعث على محافظة الفعل عن  
 دخول الكسر اهلهم ان يدخل عليه ما يشبه المنوع منه جدا وهذا يشبه فتوى الفقهاء بكراهة  
 تزويج الرجل من شاب بهت محارمه ذامه واخذ قول من المشبه للجر اى كونه في اخر الكلمة وانما  
 نحو البناء في اخره فقد خرج عن كونه اخر الباقى الفاعل الذى هو كاسر فكسر ليس مشبها للجر  
 قول من للزوم كسر ما قبل الياء اى ما الزم ان كسر ما مسلى قول من لا نون اى نون من هذه  
 الحقيقة فقط من غير مدخلية كون خبر كسر متصلا از هذا عند المصنف ليس منشا اللند قول  
 عددن قومىء قاله روية العديدا العدا والطين بفتح الطاء المهمل الرمل الكثير وقد يقال طيسر  
 باللام وليس اى ليس الا ذهب اى قول من عليه رجلا اى يلزم رجلا قول من من ربه اء و

لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله

لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله  
 لا يجرى في قوله



تلك واما غير متعدي لا ابتداء كالافعال الناقصة ولا تتعلق ما بعدها بما قبلها ويؤيد المرتبة ١٠  
 المذكورة على عدم دخولها على الفعل وان اتصل بها ما انما كانه كما ان الفعل لا يدخل على الفعل  
 قولهم كما سئل في باب ان هو قول الشاعر لا يتما هذا الخاتم لنا الى حمامنا ونصفه  
 قولهم اى شد يعني المراد بالشد والشد لا القلة وبينهما عموم من جهة قولهم كمنية جابر  
 اذ قال لبيبة قال في هذا الخيل وسماه الميزيد بالخير وهو من المولقة قلوبهم توفى في اخر خطه عمره  
 تحت مريد يد فلا في اخافه اذا اختلف العوالى ومزيد كمنية قد تمت في ان يد في القيد طرفة  
 زيد في العوالى الرماح واحدها العاليت واختلف العوالى كناية عن الحرب الباقى ثم قولهم  
 شهبها جرح في الجرح اى في تعليق ما بعدها بما قبلها كما تقول ضرب يد العبد بتوب كما تقول ليتوب  
 القطار الجرح في صيغة الجمع غلط والصواب بلفظ الافراد قولهم فقلت عيلة اى نفسيه من  
 الاعوان اى الاعطاف على نحو الغاربه والغاربه بفتح القاف الفارسيه تيشه واحط بالخطا المهم الى  
 الحرف والقبر الفلاف لانه يوارى ما فيه كالضرب والمراد بالابيض السيف قيل المراد بالخط المحفور والقبر  
 قبر الميت والابيض الماحد شخص ويؤيد رؤايه لا كرم ما جلد الماحد على هذا معصا اليه على الاله  
 وصفه قيل الخط بالخط المعجى وهو غلط قولهم والله على اهل اى اخى على ذلك فيما بيننا  
 قاله مجنون صاحب ليل الاخيلية وزاد من ريت اى عيشه عليه الزارى على الاكث انك هو لا  
 يعد شيئا ويكن عليه فعله وقوله وانقاه اى اثنى على الخالة التي بيننا مسليهم لتلك الخالة اى  
 اطلبى والما قولهم ايتها الشائل عنهم اى قابله عندك مجهول ومعنى اكشاه انه معك قولهم  
 بل لا تزل اى بل لا يفرقه قابل يقول ذلك قولهم وما على هذين اى اعلم ان ما الرقيق التون  
 مرجع في البحر ثلثه اقساما الاول ما لا يقبلها لعدم قبوله اليها اما لعدم دخوله على الحاف وهو  
 وداودا لعدم دخوله على القمير هو الكاف منه ومنه ما لا يقسم تارة ولا لا يقبلها  
 لانقاء فايدتها فيه يسكون هو الى على وفي حقه وخاشا وعدا ولا الثالث لا يقبلها  
 لوجود ما فيها فايدتها قبل دخولها وهو الكسر هو اقباء والام فاسار الله الى القسم اخر  
 بقوله نحوى وفيه الى القسم الاوسط بقوله وكذا خلاه ولم يتغير القسم الاول لبعده عن  
 القسمين لقبول التون فعلة قبولها لها ايشعر بعد قبولها بالظرف الاول قولهم وكذا خلاه

على ان يكون من القسمين او غيرهما  
 انما جاء في البيت  
 بعين ما بينه وبين  
 انما فعل في البيت  
 كان انما فعل في البيت  
 من انما فعل في البيت  
 انما فعل في البيت  
 واما بعد ان فعل في البيت  
 ومن انما فعل في البيت  
 فبعد انما فعل في البيت  
 للغير



ان قيا لا شغل للفرق بينهما وبين ما ذكر قبله ما حثت على فعل ايضا مع ثبوتها لا اشتنا  
 بخلافه قوله حاشاى الله اه اوله فينية جعلوا الصليب لهم قاله مغيره ام بالسود ولقب  
 بالاقشراى الاحمر حمرة وجهه قوله فينية والصليب القسم والمعدود بالغير المهدود والذال  
 المعجز اى مقطوع العذرة وهي فلقه الذكر التى تقطع عند الاختان ويحتمل ان يراد بالصليب  
 عليه عليه السلم وهذا الكلام دليل على اسلام هذا الشخص فان التصاري لا يخشون روى  
 بدل المصريح الاول من مذهب عبد الصليب سفاضة قوله كثير على ابن التناظم حيث تعلم ان  
 حذف التوفيق من الاثر من اثبات اعرف قوله قلة من بضرة ما بعد ليس الامام بالشيخ المجد  
 ولا بوترى بالحجاز مفرد قاله حيد بن مالك الخبيث بالخا المعجزة علمه لابن عبد الله بن زيد واصله  
 تصغير خب بلس الحاء وفتحها بمعنى الخداع المكاء والمراد بالخبيث بن الخبيث بن يابوه عبد الله اذيق  
 له ابو خبيث قبل المراد بهما عبد الله وهو مصعب بن خبيث بن الخبيث بن يابوه عبد الله اذيق  
 والوترى بفتح الواو وسكون الهمزة المشاء الفوقانية بمعنى الوترى الدائم وبهذا المعنى الوترى  
 بالشاء المشاء والثبات واضح قوله في الحديث قطا طاه هذا مما رواه ابن مالك عن النبي  
 انه قال لا تزال جمعة تقول هل من مزيد حتى يضع ربنا العزة قدسه فيها فنقول قطا طاه بفتح  
 وكسرهما اى مخففا قوله وقط قط بالتشديد قوله في هذا بالاول انما حمل التعريف على علم  
 الشخص فقط مع ان القم اسكان حله على تعريف مطلق العلم لان المتبادر من التعيين ما هو بوجه المفهوم  
 والمصادق معاد علم الجنس بغير المفهوم فقط دون المصادق لان علم الجنس لا يورد هذا  
 لان المذكور فيما بعد حكمه لا تعريفه قوله وهو مبتدأ لا يخفى عليك ان حق المعرفة ان يوضع ويحكم  
 عليها بالتعريف على ما سبق الا ان الله سيضع هذا فيما يحتاج عند ذكر تقديم الخبر على المبتدأ  
 انتم تعلم ما حقوا سم خبر مقدم وعلم مبتدأ مؤخر لا بالعكس مع ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة  
 مما يتكلم في جواره وقوله وصفاة اشفا الى المستوع لا ابتداء بالنكرة قوله يخرج النكرات  
 وكذا ما في حكمها كاعلام الاجناس على ما يخرج بها القيد ما سوا المعرفة لان المعنى المعروف بالقيدها  
 هو القيد لا القيد فقوله مطلقا قيد تخيلى لا حقيقى لا اطرأ على قد غفل الله عما ذكرنا حاشاى  
 اخراج المعرفة القيد الى قول مطلقا قوله قيدا مطلقا اقول لقوله مطلقا احتمل ان يستمر

يعني ان الله تعالى قد سئل عن فعله  
 انه ان الفاعل هو الله تعالى  
 وهو من جنس الانسان  
 وسئل ان يكون له  
 فانية الخلق الاولين

**مجلس العلم**  
 بان قيل قول القائل هذا الفقيه  
 وقال من المستأجر ان يكون  
 المستأجر فقط او بعد او بعد



الأول ان يكون متوقفا على الفاعل والمفعول بعين المسمى في كل وقت يكون هذا الاسم  
 متوقفا على منطوقه او في بعض اوقات كونه متوقفا على الثالث والرابع ان يكون قسما او عدما للشيء  
 على الفاعل او وصف المصدر نحو في الخامس والسادس ان يكون قسما او عدما لاجل او وصف الما ذكر  
 كونه حلا على المفعول بمعنى من المعاني الثلاثة في غير محتمل كالا يخفى على المناظر وعلى الاحتمال الاول فيغير  
 اثيره عكسا بنحو خاتم ان قد يستعمل في جوار غير معتبر وعلى الثالثة والثالثة والرابع ينقص طرعا  
 بنحو غلام ليل والرقص وعلى الخامس ينقص عكسا بنحو جازي الفاضل فغير السادس هذا المشا  
 التام ويمكن الجواب عن هذه الاشياء من قولهم هو اسم الاشياء والمضمر فاسم الاشياء  
 المضمر الغائب يعني المسمى بقية معنوي يستفاد من الاشياء الحسية او المعنوية والمضمر الحال  
 والمتنظر بقية معنوي يستفاد من الموصوفين والذكر قولهم اى علم المسمى بقليل قال جودناك  
 قوله اسم قبل ان يثبت بقية بوصفه من قبيل اضافته القسم الى المقسم والا الشخص المستفاد  
 من قول المقام كعلم الاشياء من ذلك لا يخلو ان يعنى مع امكان حمل المسمى على الشخص ان الجوانه  
 هو المسمى بما يحصل منه الداهر هو اسم واللفظ اسم الاسم قولهم كجفراء مثل هذه الامثلة  
 اشياء الى ان علم الشخص يمكن ان يكون لا انواع الحيوانات فيقولوا هي من حيث شريف هو ان مسمى  
 علم الشخص لا يمكن ان يكون لا انواع الحيوانات فيقولوا هي من حيث شريف هو ان مسمى  
 مشتمل على سلسلة مرتبة من حيث شريف كما مشتمل على لا يمكن اتحاد سلسلتين من تلك السلاسل التي  
 اختلافا في بعض الاجزاء لا محالة فالعلم اما موضوع للشيء الموجود مع جميع تلك السلاسل من حيث  
 هو مجموع اوله مع كل واحدة منها اوله مع واحدة معينة منها اوله في ضمن ايقان فلي الاول يلزم  
 عدم الاستعمال علم شخص في ما وضع له اذ ذلك التسلسل غير قابل الذات وعلى الثاني ولجميع  
 يلزم ان يكون وضعه خافيا مع حصول الموضوع له او هو مودع العلم لا يتركه خاصا وعلى  
 الثالث يلزم ان لا يكون استعماله في غير ذلك الموجود المعين استعمالا فافا وضع له والجواب ان ترك  
 الاعلام موضوعا لذلك الشيء مع جميع تلك السلاسل باعتبار كونها ذاتا في الملاحظة وهي  
 ان كانت غير ذاتا لشيء وجودها الخارج عن مالى لكنها ذاتا بحسب جوهرها الذي لا يلزم  
 محذور وقيل الشخص المعتبر علم الشخص هو الشخص بحسب العرف لا بحسب الحقيقة فلا اشكال قولهم

قوله فقولهم هو اسم الاشياء  
 في غير ذلك من الاشياء



إلا العلم أي مطلقا لا علم الشخص فقط لأن علم الجمل أيضا ينقسم بتلك الأقسام فإما أن الفاعل  
 لا يشترك في ذلك **قول** وهو ما ليس الأول أن يقول وهو ما ليس مصدرا بآية ولا أم ولا ضمير  
 بملح أو ذم ولا في الكنية واللقب لم يعلم بعد **قول** كالكناية أي الكنية كالكناية في كونها مركبة  
 أي متركة وفي كونها مصدرة باب و أم وكالكناية المصطلحة عند باب علم البين من غير أحد تلك  
 وإرادة الأخراد المراد كالكنية هو التعظيم اللازم لها في العرب كما قال العرب يقصد بها  
 التعظيم **قول** وهو ما اشعر أنه علم أن كلام الكنية واللقب على غير ما كان وضعه قبل  
 اقتضا معنى العلم بمقتضى الأصل للثقال والنظير والثاني ما كان وضعه بعد اقتضائه **قول**  
 والفرق بينه وبين أن الفرق بينهما من حيث فائدة المعنى المقصود منها والفرق الثالث على  
 وضعها أي المذبح والذم في اللقب والتعظيم في الكنية هو إرادة المقصود من اللقب بمجمل أو  
 نفس المعنى المنقول عنه بعد إيهام ثبوته للمعنى المنقول اليها فائدة المقصود من الكنية لا يحصل  
 بنفسه لك المعنى بل بعدم التصريح بالاسم ونما قرنا لا يرد على هذا الكلام ما أورده علي في هذا  
 المقام **قول** أن ثلثين مخاطب تانف بضم التاء والتقاء من التأنيف هو الأجناس وأن مخاطب يقع  
 المرة أو بكسر هاء أي تجنب عن مخاطبتها باسمها أو تجنب من استماع خطاب من مخاطبتها أو مخاطبتها  
 باسمها ومخاطبتها بصيغة المجهولة الغائبة والمعلوم المخاطب **قول** أي اللقب أي لا مطلق  
 العلم وفيه إشكال وقوع لفظ ذاتي موقعه الذي هو القريب **قول** والمراد به هذا بقرينة أن  
 المسئلة في تأخير عنه ولا يبعد أن يفهم هذا من لفظ استعمله على الفكا الكامل من الغاير فان  
 مغايرة الكنية عن اللقب أقل من مغايرة الاسم له لا شراكهما في فائدة المستعمل مع زيادة **قول**  
 كما وجداء وفي بعض النسخ وإذا جعل آخر إذا اسما صحبا **قول** بأن الغائب أن اللقب منقول  
 لا اختصاصا لهذا باللقب فإن الكنية دائمة تسمية عن المركب لأضحا والاسم غائبا منقطع عن  
 الأعلام وغيرها فلا يتم التعليل ويمكن إلا ما راعه بالكلف **قول** من اسم غير أن الأول  
 لتخصيصه بغير الألفن اللهم إلا أن يرد بالتوهم التوهم الفاضل **قول** كبطه وقفة البطه كلف  
 الدية أو آناه كالتقارورة أو واحد البط وهو طائر يسمى بالفارسية أزرك والقفة بضم القاف  
 وتشديد الفاء ما يجعل فيه المرأة قطنها وهي مأخوذة من خشب القار أو بمعنى الشجر أي الجارية وما

أقول ما في  
 به ما في رخر  
 وهو في التأنيف  
 للأنه لم يصر  
 أن يصحح باسم  
 فالتصحيح غير  
 مع مخرجه رارة  
 في رخره من



ارتفع من الارض وصلب الرجل الصغير والرجل القصير الضعيف قولهم التواضع له قوله  
 فيه نظرا الى الاول فلا تقرأ التواضع له بل التواضع له بالاسم والاسماء لا تستلزام ذلك ان  
 لا يجوز استعمال اللقب وحده ويمكن الجواب عن الاول بالتكلف عن الثاني بالترامه عند اللقب  
 قولهم باننا الكلب ما قبله وعكسه هكذا كل امرئ محال انه مكذب وكل من قال الكلب لا يلم  
 مغلوب ابلغ هذيل وابلغ من يلعنها عنه حديثا وبعض القول تكذيب باننا الكلب  
 عمرو اخبرهم شيئا بطر شيئا بعوى حوله الذئب قائله جنونا عن عمرو في الكلب مرثية و  
 الحال بكسر الميم والفتح المصلا الكنية المكنى والمغلوب غالب اي نازع الغلبة هبة  
 قبله من العرب التضمير المنصوب هذه بل حديثا مفعول ثان لا يبلغ الاول فيقدر مثل الثاني  
 وقوله وبعض القول اي والحال لبعض قول هذا بل مكذبا اي كذب قوله بان متعلق بقوله  
 حديثا او بدله في الكلب لقب عمرو وقوله بطر شيئا متعلق بمقتضى حال عمرو وهو وضع  
 وفر في عمرو وشيئا بكسر الشين شجر يعالج منه الفخ وقوله بعوى اجملة وقصصه بطر شيئا  
 عواء الذئب اي صوته كناية عن كثرة الغم وغيره من مستحفظها من الذئب قبل البطر التضمير  
 الظرف متعلق بقوله شيئا قولهم فثاقل دمه الشدة الى الحال ان يكون مذهب المضمون لا الكفا  
 وهو ما يقتضيه تعليل من وجوب تباخير اللقب عن كل من الاسم والكنية والكنية واللقب حيث  
 اوردوا التضمين سواء معا كرا معا كانا في قولهم راي الاسم واللقب اي الاسم والكنية ولا  
 الكنية واللقب لان الكنية مركبة ايضا فانما قولهم الاول الى الثالث وجه هذا التقدير  
 الاشارة الى ان قولهم اصف بمثل السبعة معا الاول اضافة الاول الى الثالث وانفراد الثاني الثاني  
 حك نظير اضافة الصف الى موصوفها الثالث كالثاني لكن باضافة الاول ابدا الى ثلث الخواص  
 افراد الاول وادخاله الثالث الى غير الاول الخامس اضافة الاول الى غير الثالث والاقا الثاني  
 اضافة الاول الى غير الثالث وادخاله الثاني الى غير الاول السابع اضافة الاول الى الثالث وادخاله  
 الثالث الى ثلثه اخرها هو الاول قولهم سبيد كرا الكرى بفتح الكاف وسكون الواو المهيمنة  
 مخففا او مشددا مع الفتح معنى التميم الخادق قولهم راي مسما بغيره انما هي الكرى المحببة  
 تابع سبيد لان نفسه فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه قولهم راي وان يكونا مفردين يعني انهما

لا يجوز ان يكون التواضع له بالاسم والاسماء لا تستلزام ذلك ان  
 لا يجوز استعمال اللقب وحده ويمكن الجواب عن الاول بالتكلف عن الثاني بالترامه عند اللقب  
 قولهم باننا الكلب ما قبله وعكسه هكذا كل امرئ محال انه مكذب وكل من قال الكلب لا يلم  
 مغلوب ابلغ هذيل وابلغ من يلعنها عنه حديثا وبعض القول تكذيب باننا الكلب  
 عمرو اخبرهم شيئا بطر شيئا بعوى حوله الذئب قائله جنونا عن عمرو في الكلب مرثية و  
 الحال بكسر الميم والفتح المصلا الكنية المكنى والمغلوب غالب اي نازع الغلبة هبة  
 قبله من العرب التضمير المنصوب هذه بل حديثا مفعول ثان لا يبلغ الاول فيقدر مثل الثاني  
 وقوله وبعض القول اي والحال لبعض قول هذا بل مكذبا اي كذب قوله بان متعلق بقوله  
 حديثا او بدله في الكلب لقب عمرو وقوله بطر شيئا متعلق بمقتضى حال عمرو وهو وضع  
 وفر في عمرو وشيئا بكسر الشين شجر يعالج منه الفخ وقوله بعوى اجملة وقصصه بطر شيئا  
 عواء الذئب اي صوته كناية عن كثرة الغم وغيره من مستحفظها من الذئب قبل البطر التضمير  
 الظرف متعلق بقوله شيئا قولهم فثاقل دمه الشدة الى الحال ان يكون مذهب المضمون لا الكفا  
 وهو ما يقتضيه تعليل من وجوب تباخير اللقب عن كل من الاسم والكنية والكنية واللقب حيث  
 اوردوا التضمين سواء معا كرا معا كانا في قولهم راي الاسم واللقب اي الاسم والكنية ولا  
 الكنية واللقب لان الكنية مركبة ايضا فانما قولهم الاول الى الثالث وجه هذا التقدير  
 الاشارة الى ان قولهم اصف بمثل السبعة معا الاول اضافة الاول الى الثالث وانفراد الثاني الثاني  
 حك نظير اضافة الصف الى موصوفها الثالث كالثاني لكن باضافة الاول ابدا الى ثلث الخواص  
 افراد الاول وادخاله الثالث الى غير الاول الخامس اضافة الاول الى غير الثالث والاقا الثاني  
 اضافة الاول الى غير الثالث وادخاله الثاني الى غير الاول السابع اضافة الاول الى الثالث وادخاله  
 الثالث الى ثلثه اخرها هو الاول قولهم سبيد كرا الكرى بفتح الكاف وسكون الواو المهيمنة  
 مخففا او مشددا مع الفتح معنى التميم الخادق قولهم راي مسما بغيره انما هي الكرى المحببة  
 تابع سبيد لان نفسه فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه قولهم راي وان يكونا مفردين يعني انهما



معطوف على الشرط لا على الجزاء والأصل ما فيه المذهب الكوفي من جواز الوجهين بنا كما  
عما إذا لم يكونا مفردين قولهم انقلب لنا قه هو لقب جعفر بن قريع لقبه لأن بابه مخزقة قسم  
بمنشأته فاستلج صغرا منه لاخذ نصيبها منها وقد تسمى الناقة وليرتق الأوسها وغتها  
فقال أبو شامة به أي هذا نصيبك فادخل جعفر به في انقلب الناقة ويجوز فلقبه وقد ملح بنوه  
بهذا اللقب فقال المادح قوم هم لأن في الأذناب غيرهم ومن يتو بانقلب الناقة الذنبا قولهم اتبع  
الثاني لفظ اتبع أمر من باب الأفعال لا الإفعال كما توفهم يعني جعل الثاني تابعا للأول لا لغيره فم  
قولهم يجوز انقطع اه هذا الكلام مشعر بجواز القطع في مثل اعراب قبل القطع وهو كذلك  
الأعند كالمبتدأ والفعل وقد تقدم نظير ذلك في قول المص هو ابن مالك قوله أي من العلم  
أي من القلب لا من علم الشخص فخصوا قولهم من محدد متعلق بمقتضى مبتدأ بقوله منقول  
قولهم فيسوقه استعمال في غير العلية التي متعلق بالقيود قولهم جمل أي استعماله السابق  
أن يكون علم واحد متولا بالنسبة إلى بعض مرتجلا بالنسبة إلى بعض آخر قولهم قولان أي  
الأمران المرتد فيهما المذهب الأول مذهب أحد مخيرين الأمرين ومنقسم بالقسامين قولهم كذا وكذا  
الأول علم امرأة والثاني علم رجل قولهم ومنه ما ليس منقول هذا مبتدأ على أن المعترض المنقول  
هو الوضع التعييني واما إذا الكونية فجاء الوضع تعيينيا أو تعيينيا فهو منقول جدا قولهم ولا  
مرتجلا ذلك لسبق استعماله في غير العلية واما اللفظ المهمل الموضوع المعين الوضع التعييني فهو  
داخل في المرتجل لعدم شرط الوضع التعييني فيه قولهم فكل أي اعرابه السابق قولهم ومنه  
ما يخرج لتقدير لفظ منه لما سبق نظيره غير مرة مع الإشارة إلى أنه معطوف لا مبتدأ آخر قوله لا أن يغيره  
قولهم إن اخلاء هذا تعريف للركب المرجح بالمعنى لا عم أي الذي ليس بين اجزائه نسبة أصل وهذا  
شامل للتعين والفتوى والمرجح بالمعنى الأخذ وهو ما لا يكون بين اجزائه نسبة ولا يشمل على  
صو وحرف مقدومة مثال الشارح إشارة إلى هذا التمول فباخذ الأسهل خرج الاستكنا  
الركب من غير الاستعانة بالشرح بل ساير الاستنادات والأصناف والتوصيف قولهم مثلا  
تأما الثاني أي في لزوم فتح ما قبلها وحذفها عند النسبة والشرح قولهم وقد  
بضاني أي قد يضاف هذا المركب إلى غير نحو هذا خمسة عشر وفيه ثمانية عشر بالتحقيق هذا

اشارة الى ان هذا الكتاب  
الذي هو في الحقيقة  
كتاب في الفقه  
الاسلامي

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



الوقت قول في قوله اي جزءه الثاني والمتابع بالاول فبنا واضرب في كل قوله اعرابا وانا انشأ  
 فهو لا تشبه الكثرة قوله في الاما ان اي الاما ان اعرابا قول المركبة التقييد بهذا الابد  
 بالاضافة اضافة من العلم الى جزءه الاخر الا اننا لا نعلم غير ذلك لايتاخذون التركيب فانه  
 الاضغاث في كنية على سبيل اللزوم وفي غير على سبيل الشيوع قوله في الاضغاث اي في مكانة علم  
 الاضغاث قوله لا يستل عنه اي عن المعنى او عن المثال ثم صار واحدا استغناء قوله  
 ليس في ان الجزء الاول في هذه العبارة خزانة والاشواط ان يقول صمد كنية او يقول يعقوب ان  
 الاضافة يكون كنية وغيرها وجزءه الاول يكون معربا بالحر كانه ولهذا في التقييد قوله  
 فكما اشارة الى ان تقديم المفعول الثاني على الاول لقصد المحصر ايضا وقيل اشارة الى ان  
 مطلق الوضع ايضا ليس لكل الاجناس كما ان الوضع العلى ايضا كان وعنه المقسم قومه القوم  
 مطلقا الوضع قول هذه الاشارة تستغناء من هذا التفسير في هذا الموضوع فخصه ان قوله  
 قوله علمه ايضا ذلك وقيل اشارة الى ان الاجناس لا بعض في ضمن التسليم لبعض لانه ضمن الاجاب  
 للكل وفيه ما فيه قوله من يقول الالف اللام اي المؤثرة منها ومو عطف على قوله من القول  
 وقوله وضعه عطف على القول ويبدل به عطف على قوله فيما عند الحال اذا تكرر لفظ من  
 في قوله من قول الالف اللام دون قوله ونفسه بالذكورة لئلا يتوهم كون الاول معطوفا على التوسيع  
 اخر لا يتوهم هذا في الثاني والمراد بقوله وبانه منه الحال ويقتض ما كان بل اندد ومن غير تخصيص  
 فلا بد ان الذكورة قد يتصف بها قول معنى مصادقا وتختص به لان علم الجنس ما وضع للهيئة  
 الحاضرة في الذهن كاسم الجنس المقرب لاد الجنس لا فرق بينهما الا بالافراد والتركيب فدل على  
 من حيث الموضوع له معين من حيث المعاملة في افرادها شايع معين قوله كاسم الجنس  
 في الاستعمال قوله وضعه الالعين اي اهيته افرادها الاعيان والاد في الموضوع المعاد  
 المراد بالاعيان الجواهر وبالاعيان الاعراض قوله فانه علم العقرب تقدير لفظ علمه بقرينة  
 ظهيرة في قوله علمه للفرقة وتقدر قوله فانه للاشارة الى ان قوله علمه بقرينة  
 بل لخصه في الجمل جواب عن السؤال عرسيب الحكم ولاننا انما نعلمه بالاعيان العلمية فان جاء على  
 اوله من كونه بدلا او عطفين كما لا يخفى قوله كاسمها يعني ان اللام في العقرب للجنس ومن

في قوله اي جزءه الثاني والمتابع بالاول فبنا واضرب في كل قوله اعرابا وانا انشأ  
 فهو لا تشبه الكثرة قوله في الاما ان اي الاما ان اعرابا قول المركبة التقييد بهذا الابد  
 بالاضافة اضافة من العلم الى جزءه الاخر الا اننا لا نعلم غير ذلك لايتاخذون التركيب فانه  
 الاضغاث في كنية على سبيل اللزوم وفي غير على سبيل الشيوع قوله في الاضغاث اي في مكانة علم  
 الاضغاث قوله لا يستل عنه اي عن المعنى او عن المثال ثم صار واحدا استغناء قوله  
 ليس في ان الجزء الاول في هذه العبارة خزانة والاشواط ان يقول صمد كنية او يقول يعقوب ان  
 الاضافة يكون كنية وغيرها وجزءه الاول يكون معربا بالحر كانه ولهذا في التقييد قوله  
 فكما اشارة الى ان تقديم المفعول الثاني على الاول لقصد المحصر ايضا وقيل اشارة الى ان  
 مطلق الوضع ايضا ليس لكل الاجناس كما ان الوضع العلى ايضا كان وعنه المقسم قومه القوم  
 مطلقا الوضع قول هذه الاشارة تستغناء من هذا التفسير في هذا الموضوع فخصه ان قوله  
 قوله علمه ايضا ذلك وقيل اشارة الى ان الاجناس لا بعض في ضمن التسليم لبعض لانه ضمن الاجاب  
 للكل وفيه ما فيه قوله من يقول الالف اللام اي المؤثرة منها ومو عطف على قوله من القول  
 وقوله وضعه عطف على القول ويبدل به عطف على قوله فيما عند الحال اذا تكرر لفظ من  
 في قوله من قول الالف اللام دون قوله ونفسه بالذكورة لئلا يتوهم كون الاول معطوفا على التوسيع  
 اخر لا يتوهم هذا في الثاني والمراد بقوله وبانه منه الحال ويقتض ما كان بل اندد ومن غير تخصيص  
 فلا بد ان الذكورة قد يتصف بها قول معنى مصادقا وتختص به لان علم الجنس ما وضع للهيئة  
 الحاضرة في الذهن كاسم الجنس المقرب لاد الجنس لا فرق بينهما الا بالافراد والتركيب فدل على  
 من حيث الموضوع له معين من حيث المعاملة في افرادها شايع معين قوله كاسم الجنس  
 في الاستعمال قوله وضعه الالعين اي اهيته افرادها الاعيان والاد في الموضوع المعاد  
 المراد بالاعيان الجواهر وبالاعيان الاعراض قوله فانه علم العقرب تقدير لفظ علمه بقرينة  
 ظهيرة في قوله علمه للفرقة وتقدر قوله فانه للاشارة الى ان قوله علمه بقرينة  
 بل لخصه في الجمل جواب عن السؤال عرسيب الحكم ولاننا انما نعلمه بالاعيان العلمية فان جاء على  
 اوله من كونه بدلا او عطفين كما لا يخفى قوله كاسمها يعني ان اللام في العقرب للجنس ومن



٩٢ للموضوع له وقيل اشارة الى ان قوله للعقوبية عند مجئنا قول ما فانه علم للشعوب قوله اي مجئنا  
 كقولك مع كونه معلوماً متيقناً ليطابق المصراعان في العبارة ولذا لا يتوهم ان وجه التبيين غير كونه  
 علم جنس قول له علم للمبرق قد لفظ العلم دون قوله فانه المطابقة مع المصراع الا انه في العبارة والحالة  
 على ما تقدم من التقدير والتفسير لقوله ومثله قول في سبحان التبيين وقوله وهذا المبدأ يكون  
 ذكر المثالين عقيب مثال المصراع لان لفظ التفسير في تلك امثلة الى المصراع من المطابقة البديهة  
 هو الجمع بين الضدين فان الشر والمبرق كسبحان والتبيين من المأمورين بفحار والمبرق كسبحان وميسرة  
 من المنهي عنه وذلك لان تكرير المثال بلا غاية ظاهرة بعين التفسير لفظاً الى المعطاة الخفية  
 وقيل في الاشارة الى ان العلم لكل من المأمورة المنهي عنه قد يكون على المصداق المبرق وقد يكون  
 علماً غير لان الاول مخصوص بالاول والثاني بالثاني كما هو من كلام المصراع قول له فيكون الجمع  
 اي لا يفتحها فانه بالفتح جمع فاجب قول للمبرق وهي القمار قول له داخلة في التبيين هذا اشارة  
 الى تعيين وضع المصراع في هذا الكتاب تغير من لفظه التبيين حيث عمل فيه بخلاف علم فكان له  
 الوضع قل صدر عنه غفلة عما اعلمه قول ما دل على مسيئة واشارة الى هذه الجملتين  
 الاشارة الى انها على المسية فقط وهذا التعريف له من تعريفه بادل على الاشارة الى المسية لانه في الخبر  
 القريب الفصل وهذا بالفصل وحده والمراد بالمسمة فاصلاً مسية بوضع هذه الاشارة اذا لم يكن  
 اتحاد الموضوع للمسمة في فعلها او المراد بل لا لانه على المسية لانه عليه بعض استعماله او  
 المراد بالمسمة اعم من المسية ومن غير المسية فلا ينفذ عكس التعريف بما اذا استعمل في الاشارة الى  
 ليس له اسم خاص وقد علم مما ذكرنا ان الواو في قوله وانشا اليد للعطف على المفعول الاعلى الفاعل  
 ولا معنى مع قول له بهذا المفعول مذكر تقديم الظرفين على الفعل للتصديقه ومحصر الفعل المقيد  
 بكل منهما في الآخر تقديم الظرف الاول على الثاني لتقديم الالة على غيرها بحسب التبدل في الظرف  
 متعلقان بالفعل الالة لان اشارة متعللة به قد كما قيل قول له عاقل او غير هذا انه من  
 تكثير فعله مذكر قول له وقد كنه اي في الوجه الثالث قول له على الاشارة اقتصار تقدير هذا  
 المصراع اقتصار على الاشارة الى الالة مشير الى ذاء ولفظ الاقتصار هنا يفيد اقتصاراً  
 الاشارة بالالفاظ المذكورة في الاشارة الى الالة واما عكس هذا المحصر في غير هذه الكلام وقيل

فبالحق في العلم

وفيه من العلم  
 قد قيل في العلم  
 وقد قيل في العلم  
 وقد قيل في العلم



النظر في ههنا الجبر الضرورة لهذا فادعها للحصر بالمفوضين قولنا فاشبهنا اليها ذو غيرها ٩٢  
 التضمين الأول لا لفظ الانثى في الثاني لأن الثاني لا لفظها فاعلى الأول يكون هذا الكلام إشارة إلى  
 أن كلام المصنف مفيد لهذا الحصر وجه تفرعية عليه واضح وعلى الثاني يكون إشارة إلى حصر  
 المستفاد من كلام المصنف والتفريق مع ليس على كلام المصنف بل على تقييد التام لما ذكره من لفظ الانثى  
 إذ التقييد دليل على أن لفظ الانثى سواء كان كرميل على أن الإشارة إلى الانثى منقضية أو أنها  
 بهذا اللفظ لكن الأول أقرب إلى الظاهر قولنا ثنية ذاتي الثانية ملغية إل سوا لما سيذكر وكذا  
 قوله ثنية ذاتي قولنا ثنية ذاتي الأولى أي التي كانت في أصل ذات قولنا حذرنا من اللباس  
 أي من اللباس بعضها بعد الثنية بثنية ذاتي وموافية إل بعضها بثنية ذاتي وهو مافية تام ولا  
 يجوز أن يقال أنها بمافية ذلك لأن لها والياء بلاها مبدلة من لا فالياء مع لها غايضة  
 والثنية كالجمع برد الأشياء إلى أصولها وههنا نظر أن لا فليجوز أن لا يكون لها والياء مبدلة  
 عن لا فعدم كون الياء مع لها غايضة فاما ثانيا فلعدم مضمرة بعض تلك الأشياء شي وهو الال  
 الال لباس بثنية العلة تغيير المعنى أمثال الثالث فلعدم لزوم الرد إلى الأصل في المعبر أن كذا  
 وكذا أن فكيف في المبتدأ المعايير مع المعبر في كثير من الأحكام قولنا في سوانقديم الطرف  
 والمفعول ههنا مفيد للحصر قولنا الفاء إشارة إلى أن المسئلة اتفاقية قولنا سوا كان  
 هذا إذا كان مطلقا خلا للجمع بمحتمل أن يكون خلا عن الأول أي سوا كان مقصورا وممكنا وهذا  
 انفعوله والمداوله ولا يبعد أن يكون خال عن كليهما بتأويل كل واحد قولنا العظيم أو العظيم  
 قد يحصل بكثرة ارتفاع الشيء عن الشيء وقد يحصل بكثرة الخطاطة عنه والاول يجب للعظيم  
 الثاني مودث للتحقير قولنا على اسم الإشارة لما كان هذا المصريح محتملا لكثيرين الأول ما أفاد  
 أن اللام مستغن عن هذا التفسير على اسم الإشارة الثاني ما أفاد أن اللام مستغن عن هذا التفسير  
 على كاف الخطا بل إشارة بهذا التقدير إلى أن الأول المحل على الأول أو لفظها هو عن كثير المحذف  
 وعن كون الجبر مع أنه جملة اسمية بلا فاء وإنما صفة فان اللام معه مودبا لذكر خلا لفظها فالاول  
 جملة مبتدأ دون لفظها قولنا فهو مستغن لم يجعل مستغنى عن اللام أن يكون الجبر حلقا والاول  
 من كونه مقدما قولنا لا أهل هذا إزاء قوله رايته غيرة لا ينكر ونفي قاله طرفه من العبد رايته



اي وجب والقبض الارض لا تهاذ غبار والمراد بغيره اللصوص قبل الفقراء وقيل الاضياف  
 وقيل مطلق اهل الارض لا ينكر ونفى اي لا يجعلونني اي هم فونتي اهل الطرافة اغنيا والطراف  
 بالكسر النجدة والبيت من الادم اي تما على وجه الارض من الخشب الخشيش والمراد بمعرفة انهم انهم  
 عليهم قولهم اذا ما مد يد الجمع واما اذا قصر فدخل الادم عليه قليل قولهم اي قهرته اي المكان  
 اقرب قولهم ولا نقل هذه هناك في الاشارة الى ان الهاء في هناك حرف للكتابة لا للتنبيه  
 قولهم هناك تلبوا والمراد به الاشارة الى يوم القيمة قولهم واما موصول الاسماء لا ينحصر  
 ان قوله موصول الاسماء من كلام المصنف وقد جعله الشرح في الكلام نفسه هذا وان كان من باب  
 الشرح في مواضع عديدة من هذا الكتاب لكن لا يخفى عليك انه غير مستحسن في هذا الموضع يمكن  
 ان يركب تركيبات خست احسنها ما خطر ببال من ان القيد موصول الاسماء المذكورة الذي  
 الانثى منه التي ليكون قوله موصول مبتدا مضافا والمذكر مبتدا ثانيا والذي خبر وبهمله خبر  
 لقوله موصول الاسماء وكذا قوله الانثى التي وبعد هذا في الحسن يتركب في التكميل المقادير اذ  
 للمبتدأ المؤخر وسائر تركيبه ينبغي ان يطرح خلفه فان قولهم اعداى بالعدد اذ لا بالحد او بسبب  
 عدة من المعارف قولهم لا تثبت هذا الضيف بحسب العقل تحمل ست عشرة صيغة والقياس منها  
 ست اربع بضم الاول وهي الغاية المعلومة نفي او نفي والمخاطب المعلوم كذلك من حيث انشائها  
 منها بفتح اوله وهما الغاية المعلومة نفي او نفي امر ثبت قولهم بضم اوله اخرج بذلك الاخيرتين  
 لانهما هما ان تقوم الحذف عقلي ولا يمكن غيره لا عني فان احد الشاكرين للجمعين اذا كان الغايلز  
 عند العقل حذف في حد ذاته لا منشاء التكميل بهما مقام ان التزم بهما عني لا مكان فتح التيام  
 وجه الابهام ان الفعل اللازم هو امر ان عتائا ثبت او منفوت عنه الام حارج وقد من خصوص ذلك في  
 او ايل هذا الحاشية وذلك ان تمام القم اوله على معناه القوي اي التوصل والباء فيه بمعنى مع و  
 اضافة الى قوله اوله من قبيل قوله تكامل في الليل والنهار والضمير المضاف اليه التيام  
 والمعنى لا تثبت التيام مع وصله بهذا الموصول لانه اوله اي في اول امره الذي كان في حال الافراد  
 وفائدة الاشارة الى ان الحذف عامة في جميع المعاني غير مختص ببلغة من جنسها حال الافراد فانهم قلوا  
 وهو الذال والفاء الى المثل والفاء والياء الاولى عند من شدد هاء فاعيد في الحاشية قولهم

مخبر المفعول

تعديل القم الى يوم القيمة  
 الدوم خلف الواقع في يوم القيمة  
 في قوله لا تثبت التيام مع وصله بهذا الموصول لانه اوله اي في اول امره الذي كان في حال الافراد

ولكن لا تقول ان تبرز في الحاشية  
 في قوله لا تثبت التيام مع وصله بهذا الموصول لانه اوله اي في اول امره الذي كان في حال الافراد  
 في قوله لا تثبت التيام مع وصله بهذا الموصول لانه اوله اي في اول امره الذي كان في حال الافراد



فلا ملزمة عليك فيه اشارة الى ان قوله ان شئنا معلوم لا يجهل ومجلا في قوله شئنا قول الله  
 كليمنا ما بعده قتلنا الملوك وفككتنا الاغلال واخوها التسامح ظمنا اضله حتى ورد  
 الكتاب فقال قاله الفرزدق وقيل الاخطا والهزة للقاء وبنى كليب قبيلة واصل التسامح من  
 كثر سعة الدنيا وهو لقب على العبدان اول خلفه بنو عتبان لكثرة سفك دمائه في قبيلة لغتهم الله  
 وظياء بتشديد الهم اي كثر عطشه والحجبة بفتح هيم والبناء الموحدة واخوه الف ماحول المحور  
 بكسرهما ما اجتمع في البشر من الماء وهو المراد والكلاب بضم الكاف اسم غاوي قال بكسر التون جمع  
 نمل جمع ناهل وهو العطشان والربان بضم راء من الاضداد والمراد ههنا هو المعنى الاول والحقا  
 واضح قولنا اللسان الولد ثميم اخوه لقبيل فخرهم صميم قاله الاخطا اي هما المرادان اللسان  
 لولدهما قبيلة ثميم لقبيل تلك الولادة صميم اي خالصهم وقد بدل القبيم عيم اي غالم البقا  
 واضح قولنا وتبلى الاولاء مناقبه قتلنا الخطوب قد تملث شيابنا قديما وتبلىنا المنون غابلي  
 قاله ابو ذؤيب الهذلي والخطوب كسر بجمع خطب هو الامر العظيم وعلت اي استعادت تبلىنا  
 معلوم من الابلا وهو الاغلال وكذا ما تبلى وتبلى والمنون فاعل تبلىنا وهو الموت ومفعولها تبلى  
 تحلوف غايد الى المنون فاعل قوله وتبلى ايضا غايد الى المنون قوله يستلمون اي يلبسون اللقمة  
 الذئع وقوله على الاول اي خال كونهم اكبر على قبول ما ترى ان شئت لك الخيل يوم الزوع والخون  
 كالحمد وهو بكسر الخاء وفتح الدال المهملة في ظاهر معروف القبيل بضم القاف سكون الباء الذي  
 اعينه قبل بفتح ثيم اي خاله كان صاحبه ما ينظر الى عظم حاجته الخون بالكسر والفتح خال الخيل  
 كان صاحبه ما ينظر الى عرض نفسه والباقي علم ووجه التشبيه ان الفرزدق خاضع لعمه اكرمه قبل  
 او حول قولنا قسما مع اي بالنسبة الى اوله فقط ولهذا قدم هذا الكلام على قوله الذين قولنا  
 على سائر الجوع المتكثرة اي مع مقولتها فان سننها ما عرفت شرح قوله قاله قولنا نحن الذين  
 اء بعض من هذا البيت هكذا نحن قتلنا الملك المحججا دهر فحيينا ابونا ما ما كان اليوم  
 ولا من احا نحن الذين صبحوا التبايا يوم النخيل غارة ملحاحا قبل قاله سبي الا خيلنا قتل  
 دهر المحجج والمحجج كغيرنا في النخيل استبد دهر على الملك بدل منه عطف بشا  
 وهي صيغة المتكلم اي حركنا واتوا جمع نوح وهو ذكر نوح الميثاق عليه ما كان اي



١٥ هذا البيت والشرح بالترادف المحيطة الظرفية وبالجملة الافتقار والكبر ونحوه تصغير محو ويوم القدر  
 اسم لعدة مواضع والمراد منها موضع بالشام والفتاة اسم من الأفاعلة على العدد والمحلح بكسر  
 الهمزة من أفعال حصر والمراد به الشبيد قولهم فمنا الباقون أنه قاله رجل من بني سليم على ليس بأوتنا  
 الذين أصلها مشا ننا وجعلوا مجزوم لنا كالمهديا كثر امتثانا من هذا المدح والشمع الشامع والشمع  
 قولهم من تشاوى ما ذكر وجهه تظلي بر الغي لمن واضح والمراد بالمشاهة أما الالتفات في نفس الذات  
 وطرفاها أما الفظ من وع لفظ من مثله باعتبار استعماله في معانها ما ذكرنا ومعانها ما ذكرنا  
 لنظره والجموع للجمع وأما الالتفات في الغير الذي هو الموضوع له وطرفاها الفاظ من الفاظ ما ذكر  
 كل لنظيره والجموع للجمع وأما الانطباق وطرفاها الفاظ من معانها ما ذكرنا وبالعكس وعلى التقدير  
 يرينا ما كل لنظيره والجموع للجمع فالاحتمالات تسعة وعبارة المصمم محتملة لما سواه الأول  
 إلا إذا قد ما ذكر بقولنا وقد قصد ما ذكرنا ونحو ذلك والمراد بما ذكرنا الأفراد والتثنية و  
 الجمع من المذكور والمؤث على الأول والرد والتثنية والجموع منها على الثاني إذ ليس المفهوم من  
 المتن الأول ذلك فلا يرد عليه لزوم التساوي في العاقلة وغيرها وقس عليه حال ما والفتى قوله  
 ضمير يعود إلى الثالثة فاعله ومفعوله أما محله أو قوله ما ذكرنا وليس الفاعل ما ذكرنا والمفعول ضمير  
 محذوف عايد إلى الثالثة إذا لزم التسليم بحكم خلافه قولهم ما يطلع على ما تطلق آه الشعر في  
 الفعلين معا أما عايد إلى من الأول فقط عايد إلى الثاني إلى ما ذكرنا وعلى التقديرين في متعلق  
 الباقا أما الأول والثاني لكن الأول أن يكون المتعلق هو الأول وهذا من تغليب الشئ بالآدم ولا  
 يخفى مكان محله على كل من الاحتمالين التسعة قولهم أسرى لفظا أه ما قبله شكوت إلى سرب  
 لفظا إذ مردن به فقلت ومثلي بالبحر جديرو وما بعده فكل قطا ما يسرني جناحها بعش بذي  
 والجناح كبير السرب كبير الجاعة من القطا والقطا القير في مثله السرب يضم السربين الصرة  
 في سربه للتفاوت قوله بعش بذي أه دغا عليه بضم الغاء ثم الجناح أيا والباقي واضح قولهم  
 وهم هذا بفتح الهاء أي غلط لا يسكونها فاندروهم قولهم فأنكروا ما طاب قبل أي عدد طاب لكم  
 فلا يكون للعاقل قولهم وفهم من كلامه أي حيث درجة الموصولة الأسمية قولهم نحو قولهم  
 لقابل أن يقول لعل الضمير عايد إلى الموصوفين محذوف قولهم ويرد ومفرد أه ما قبله فإن الماء ما

المرد الأول أنضال قولهم  
 وشعق بفتح الشين  
 مش



له ويحك قاله سنابر عجل الطائفة وطوبى الشرايين بها بالبحارة والبناء واضح قولهم نجس  
 مروي ما قبله هكذا ذهب إلى الشك في الخطب فيه فاعلموا من شقولا في جنابها فانقل  
 منها خارجي جنتي جنى الله خير جنتي بخاريا وطس حاج في الشرايين قبل منزل على زلهم اليك  
 وايلي الزواكيا واما اكرام معسرين عذهم واما التام فادخرها شيئا وعرضوا بوقها الذخ  
 ذخيرة ويطفي طوبى كطي ذلها واما اكرامه قاله منظورا لتفسير في جوامع له وقد كان خلق  
 شعرا سها فرغعت الى الولاية فاختار الولاية وضرب به حسب هذا العمل فلهذا جنته خوار الى  
 الولاية فاجزاء وسجد وقوله في المراتب الجلال الله كان يفرق الدابر والسم في نحوها وفي المقار  
 خيمك وشرح مراد يفتي الى الطول قولهم والكرامة لانه اول هذا الكلام هكذا الفصل  
 ذوا صكر الله في لفظه الفقرة الثانية بفتح التاء وسكون الهاء للوقف على ما حذف  
 الالف ونقل حركة الهاء الى التاء قولهم وان ينفذ اوله جميعها من انيق موارق اي جمعت  
 هو لا التوق وهو وان يجمع ناقة واصل انيق التوق ثم جعل انيق ثم انيق والموات جمع فاقه  
 من مرق السهم اذا جاوز القوس بعد عنها بغيره والمراد بها هي مناسبتة السهم والساقون  
 يجعل الناقة سائرة بالتوق والباقي واضح قولهم ثم قد تفتي ذاة اعلان ذو مطلقا موكو  
 او معنى الصاحب اصله بالاولين المقنوعة والتاكنة قلبت الاول الفاء وحذف وضعت اللام  
 لاجل التاء والثانية وفرد عن مشتقة عن صلة فاصولها بالاولين لانه فيما سوا المقنوعة والثنية  
 المؤنثين قلبت الاول الفاء وحذف كافي مساوية المقنوعة المؤنث قلبت الثانية الا الفاء وحذف  
 الاول لثلاث اليلين بجمع اما ثنية فيجوز ان يتبع المقنوعة حذف التاء والاول بعد قلب الثانية  
 الفاء يجوز ان يتبع محالها اصل الثانية الفاء قال الله تعالى ولا اكل خط قولهم راي يكون  
 تفسير للنفى واسارة الى شمول للمذهب في ذلك الحالت عن المعنى الواضح بعد زعمنا ان قد قال  
 بعضهم انها زائدة بعدهما قال اخرون انها مضمومة بها ثم وضع الجمع للاستفهام بوضع  
 بعد تجريد من معاني المعنى ووجه التمول ان اللفظ ما كان خاليا عن المعنى سواء كان جمالا له  
 المعنى ام لا قولهم في تكرار الاشارة هذا عطف على قولهم لا ترفع قولهم لا تستندوا الزاء نحو  
 المحب فيضي امر خطا ان باطل اللام في المراد للبعد من اذا يحوال اي اتى شئ الذي يطلب باجتهاد



٩٨ في الدنيا والتخفيف في التورسكون الحاء المهملة التنداي اطلبه للدنيا مندوب يجب فائدة خلا  
 وباطل وفي بعض نسخ الظلال بالظاء المعجمة المكسورة بمعنى الظن وهو كناية عن العدم الباطل  
 قول ما اذا التواك وايد في حاشية كتاب غير معبرة ان هذا جن من بيت هو هكذا ما اذا التواك  
 الذي احسنه بدنه امر مهموم فراق ام من المرض والتواك الوهن قول ما هذا تخاليف طبع من  
 قبله عدس ما تعبنا عليك امانة امنيت قائد يزيد من مفرع الحمير وهو من قصيدة شجاعة عتبا  
 بن زياد بن الجهمي الغنم لله وماء البلاد من هجوه وكتبه على الخط والجدران فلما ظفر عليه  
 الزمده نحو ما كتب على الجدران باظفاره ففسد بذلك انا صله ثم قيده في السجن وخال سجنه فذكر  
 جماعه احواله عند معانيه فوجه بريل يقال له جحجما فاجابه من السجن وقد ملك فرس وبغلة من جمل  
 البريد ففرد وقال عدس و عدس اصله صوب رجب البغل وقلبي في البغل والفرس بكاه ولولاد  
 منه هين منا فالقدير يا عدس و امانة اي تسلط وباقى الكلام فيه ثم قول ما قال الشيخ سراج  
 الدين اقول لقوله وهذا تخاليف طبع احتمال ان اخوان الاول ان يكون هذا مفعولا لقوله تخاليف  
 طبع خبر اعرج حذف بدل عليه المفعول الثاني ان يكون هذا مبتدأ وكل من تخاليف هذا فالتواك  
 طبع خبر وهذا على هذين اسم اشارة ايضا ولم يتعرض للجواب بهذين للاعتناء بالمراد  
 في كل كلام يلبي ان يكون لا على ما هو المقصود منه المقصود من هذا القول بتبشير البغل بالخل  
 صاحبها عن يد عبنا وهذا مذكور طبع ولا تخاليف لاننا في هذا الاستخلاص قول ما الله  
 ما انتم اه لفظ نتم ونيل اتمام التيل اي الوصول والمراد به وصول العطاء او من التواك بمعنى العطا  
 ولفظ نتم معلوم على الاول ومجهول على الثاني والمراد ان اعطاءكم لغيركم ليس مخافا ولا قربا  
 بالمعادل لا اعطاءكم اياكم بل اعطاءكم كثير واعطاءكم يسيرا والمراد ان كل من اعطاءكم ليس  
 معذرا اي متوسطا ولا قريبا بل اعطاءكم في منزلة افراط واعطاءكم في طرف التفريط  
 والباعث على تقدير الوصول التخصيص على ثبوت الاعطائين بانفسهما ونفيا عند انهما كما هو المراد  
 ولو لم يقدر لثبوتهم تعالى التقيد بالمقيد وهو خلاص المقصود قول ما هو حسن الظاهر  
 عايد الى التخييل او القول المستفاد مما ذكر والمراد ان جميع الجواب عن الكوفتين بالجواب الاول  
 فجواب الشيخ حسن ولا يجوز ان يكون معنى الجواب عنهما بغير جوابه والمراد ان جميع الجواب عنهما



بغير الغاية الشئ فجوابه حسن ولا فهو متعين قيل المراد قول الكوفي غير يعلم الاشياء ٩٩  
 صحت في البيت على ما ذكره الشيخ حسن ولا فتعريف على هذا يكون هذا الكلام تعريضا بالجواب  
 الاول قول اي كل الموصولات اي كل المشايات قوله حتى الغاية فيه اشارة لطيفة الى  
 اعتبار كونه غايبا ان لم يصعد الغاية في غير الغايك لكر قد يعني غير غايته اكان الموصول بحسب  
 كذلك التكنة كما قال مولانا امير المؤمنين عليه السلام انا الذي سمعته اتي جوده والتكنة فيه مطابقة  
 لقول مرجع حيث قال انا الذي سمعته اتي مرجع قوله لا يفر بالموصول اي بالقطعة قوله مطابقة  
 لولا يكره بكلمة التفسير فلا يثبت ان اليقظة المتعبرة انما هي في المطابقة وقد كونه غايبا قوله  
 من معنى التعجب اي خالية من مرجع شئ فجاء فلا يشكل فهو قول ثان يد الذي يقال فيه حسن  
 او نعم الرجل والمراد من مخلوقها من معنى التعجب فخلو عن فان بها التبع فلا يور عليه في قيد الخبرية  
 بعينه عن هذا قوله غالبا قد يكونها معهودة وذلك لا ينافي ولا تكون معهودة كما في قوله  
 فكما فغشيم من الغم ما غشيمهم قوله اذا كانا انا امين المراد انما كان مستقرا في الفعل وهذا  
 ضمير غايته الموصول اذا لو كان بقول الرقيم مقام عاملة فلو فهم منه الموصول لا عاملة فقول  
 لم يكر له فاعل كان ايضا ايضا والموصولة نحو زيد الذي بها وعند ولوله بكر للفتية  
 المذكور كان ناقصا ايضا ايضا الموصولة نحو جانا الذي عنده ما لا اريد اداء وعلى الاول اصل  
 الفصلة نفس المتعلق فانهم قوله في صفة صريحة لم يقل في الصفة الصريحة بل في الصفة لثلاثا  
 يتوهم ان كل صفة صريحة كذلك فان اسم التفضيل مثلا لا يصلح ان يقع صلتا هو كما لا يصلح  
 احله شئ مذود مل ثم خصص بكان مذود كل والمراد به مكند نواجينا قوله فوصل بمعرفة المصنف  
 الى ان قوله بمعرفة متعلق بمقدور خبر للكون والتقدير المجرى دلال لا ان اليقظة زائدة فيكون هو  
 نفس خبر الوجود والتقدير المجرى للصلة للزوم جود اليقظة الزائدة في الاثبات وهو ان يطلق الفصلة  
 قل ان يكون مضاعفا قوله ما انت بالحكم لقوله ما قبلنا انهم انما انت حايضا اذا  
 انحاء ومقال الزود والخطل وما بعد ولا الاصيل ولا ذي الراوية للجدل فانه قد وقع غاطبا  
 لرجل من بني عذرة فاجبض عبد الملك بن مروان فلفظ راخذ من التناك قال في التوامد اي  
 يا قوم اقول بالمتناهي المحدث في الرجل المذكور الا عجم بالراء الملهة والفتن الملهة الفضا الشئ

بحسب  
 في البيت  
 راجع الى

قوله فان اسم ضمير شاذ  
 زود لونه ولفظه لونه لانه  
 اسم الفاعل وهو لونه لانه  
 صفة فاعل ان لونه لانه  
 الفاعل لا يكون لونه لانه  
 على صيغة ان لونه لانه  
 اسم ضمير لونه لانه  
 فاعل ان لونه لانه  
 على لونه لانه لانه  
 مع لونه لانه لانه  
 مع لونه لانه لانه  
 مع لونه لانه لانه



١١ بالترغام وهو التراب و رغام الألف كناية عن الألال وانما انتحامله أي انقلب المختار بالحق المجهية  
 كعضا الفخس والمخط بالحق المجهية وفيه الظلمة المملة المسنوق القاسد المضطرب الحكم بفتح عين  
 يحكم بين الخصمين لرفع الشائع بينهما والأصيل التحيب والأي الفكر والجهد الشهد العداوة قبل  
 ترضى مجهول من فعل سلامته عن الحذف والأصل اقول هذا غلط وانصواب أنه من فعل لأن الحكوة  
 مرضى عنها الأما وقع عليه لأرضافهم قولهم قد داه أورد عليه تناظرون ليدبانه غير  
 وارد لعدم تردم تانيث ما استدل المؤنث اللقطة وجوه واثباته لا مقرر لأن عن هذا الأيراد قول  
 أن مراد الراد ان المرضى لكونه مذكرا لم يصلح لأن يصير بدلا لرضى المؤنث إذ فعل الشاعرة الفعل  
 مؤنث لا مذكرا لعله موجه لذلك ولو عند البلغاء فكيف يمكن قطعا إيراد بدله مذكرا وهذا  
 القدر كاف في مقام المنع فانهم لا يبقوا لا يجوز أن يكون قوله من جهة فضلا عليه لا يشك في حصول  
 الردان ففسدة التبدل بالمرضى ليس عدم التانيث فقط حتى تقول أن هذا ليس فسدة بل يلزم على  
 تقديره محذور واحد من ذلك هو تخفيف آيات المشقة لآنا نقول هذا مع بعده عن تلك العبارة غاية  
 البعد لا يصلح له إذ تخفيف آيات البين لا يصلح له ولا خلاف في حذف حرف زائد لا مستغفلة لكون  
 مما هو شائع في الآيات من غير محذور قولهم من القوم أه اخوه ثم ذانت في باب بني معلى أي ناس من  
 القوم معك كما شهد علم أصل الجراد التبي وهو معتبر عندنا في أمثال القول بان إلى هذا أصل الذين  
 حذف بحرفه أو بان الرسول بالمعنى الوصف لكن المراد منه هذا القدر المعهود وكون متعلق منهم ناشئ عن  
 فاعله ففيه تعسف قوله ذانت أي خضعت ذلك قولهم وأعراب إلى آخر البيت يمكن إخراج  
 أحكام الألف الأربعة من هذا البيت بوجهين الأول أن يكون جملة قوله وصدف صلها بالظن على  
 المنفي والمعنى أنها معترضة وقت كونها غير مضطربة حال حذف صلها بان كانت مفردة في حال  
 الحذف وفي حال الذكر أو مضطربة في حال الذكر وإما أن تكونها مضطربة في حال الحذف فمبينه التانيث  
 أن تكون الجملة عطف على الجملة المنفية بتقدير يصل على طريقة مجاز الحذف العطف على نحو العية  
 والتقدير من الربك نضنا وحذف صلها والاستعجال على طبق الأول وإتمام الجملة الشاعرة  
 الأول لقلة مؤنث وهذا البيت من طائفة انظار المبدئين قولهم والظن أن صدداة لعل  
 أن أي مستلزما لأن تكون صلها جملة اسمية مصدقة بالفايد المستقيمة بصلها لفظا وتبعا



الاستدلال والى هذا الشأن بقدر قوله صبيح فلا يجوز انما اياه زيد ضارب قول من حيث  
 افتقارها الى محذوف اى الى تصور لفظ صدر الصلة فان معنى اللفظ المحذوف لا يتصور الا بعد  
 تصور لفظه بخلاف معنى اللفظ المذكور افتقارها عند كونه صدر الصلة انما هو الى تصور  
 الصلة فقط وعند حذفه الى تصور معناها مع تصور لفظ صدر الصلة فلا يرد عليه انه محذوف  
 الى صدر الصلة اطلاقا فلا وجه تخصيص الافتقار بما اذا كان محذوفاً ان احتياجهما الى الصلة  
 هو احتياجهما الى الصلة فلا وجه لعد افتقارها الى صلة قول من يلزم عليها بانها فيهما  
 اى فيلزم بناء على هذه العلامة بما متى في الحالة الثانية وقيل بل هذا اللزوم في هذه الحالة  
 بالطريق الاول لا احتياجهما الى لفظ المصنوعة اليه لضعف معارضته للافتقار الى الصلة والاحتياجهما  
 فان الافتقار عند كون المصنوعة اليه محفوظا اقوى منها عند كونه محذوفاً لا بهداه ان يقال ان  
 افتقار اى في هذه الحالة الاولى الى لفظ المصنوعة اليه فتقار عريضه وثانيا الى لفظ صدر الصلة  
 ومعنى الصلة افتقار ذاتي والافتقار المشبه للغير في الافتقار الاول الدالة فقط اعرض  
 الشئ وما ذكره القيل في تقويته من الوجهين قول من على ان بعضهم لما زعم المعلن ان تعليقه  
 مشا للمدعى وزعم انه ينبغي ان يكون مشاياله قابلاً لغير الشئ على انه الاول بقوله وهذه العلامة  
 موجودة وعلى نية الثاني بقوله على ان قول من الذي هو الغايد يعني ان افتقاراً غير اى لاق  
 في حذف صدر الصلة انما هو في حذف من حيث كونه غايداً مطلقاً لا من حيث كونه غايداً بحد  
 صلة بخصوصه اذا الغايد في الموضوع لا لا يجوز ان يكون صدر صلة قول من لكر بشرط دفع لما  
 قد يوقع من ان ماله المصريح الا لا شرطان متخاطفان حل فيهما قوله فاحذف نداء قول من  
 اى يوجد طويلاً يعني ان باب الاستفعال في هذه المادة لوجوه الشئ على الصفة لا التحول  
 الموهوم للزوم وجود الصلة او لا غير طويلاً ثم تصير بها طويلاً قول من الذي هو الغايد  
 متعلق باله لكونه بمعنى المعبود بالحق والاستطالة باعتبار اشتغال الصلة على المتخاطفين لعل  
 تكرار لفظ اللفظ لا يتوهم ان الوهية في مجموع السما والارض باعتبار الوهية في واحد منها قولي  
 من لم يعنى بالجداء اخوة ولا يحد عن سبيل الحكم والكرم من غير فعل شرط مجهول وهذا لما لو امر  
 فاعل العناية ليس الا الله تعالى لانها الخلق القصد في النفس لا مطلق القصد كما لئله امره

فان قيل اللفظ المصنوع اليه  
 او كما قيل في بعض النسخ  
 وانما افتقار الى لفظ صدر الصلة  
 وانما افتقار الى لفظ صدر الصلة  
 وانما افتقار الى لفظ صدر الصلة  
 وانما افتقار الى لفظ صدر الصلة  
 وانما افتقار الى لفظ صدر الصلة  
 وانما افتقار الى لفظ صدر الصلة



١٢ القصد انما هو قصد فيها انما هو من فعل الله تعالى والسنة الفاضلة لا يجد كلاهما معاً  
 مثال والمعنى ان قصدنا في هذه التماسيح بحسب ما لا ينطق بكلام فاحش اي متجاوز عن الحق  
 وان لا يميل في اخلاقه وافعاله عن طريق العلم والكرم **قولهم** من يجوز ان يختزل تقدير المصان  
 اشارة الى ان الاختزال لما كان قائماً بالغايد لا بالقاعدة فلا يصلح امتناع التماسيح عند امتناع التماسيح  
 انما هو عما يقوم بذلك التماسيح لا عما يتوهم **قولهم** اي يقطع الغايد اي يفسد الاختراع بالاختراع  
 لبيان معنى انهم لا يقطعون بالحد من اشارة الى ان المراد منه هي هنا افساد الغايد عن لباس اللفظ  
 والوجود لا عن الاتصال بالصلة مطلقاً **قولهم** لانه لا يعلم ان قلنا لا حاجة الى هذا العلم فانه  
 الموصول يحتاج الى صلة كاملة وهي خالصة قلنا لعل المحذوف مقصود لنتكته من منفعة العلم به  
 موجباً فواتها **قولهم** وكان ذلك لتبسيط اشارة الى ان عمله متعلق بالظرف بقوله متصل بالبعد عنه  
 مع وجود الاقرب في لزوم سقوط حرف التشويع عن الصلابة ولقد شموله لضمير الذي اعطيتك او انا معطية  
 زيد لان المتبادر من نقل ما هو بلا واسطة **قولهم** اما كان او ناقصاً لبعض التماسيح حيث  
 خصصه لتمام غافل عن ان هذا المصمم هو التماسيح **قولهم** في خبرنا كان عاجله اقول ليس عليه  
 بناء الثاني كما توهم بل منصاً الى خبرنا واصله الخبر العاجل ثم جعل عاجل الخبر ثم عاجل المتكامل  
 والعاجل هو المار بسرعة وهذا توصيفه الدنيا والمعنى ان خبرنا خبر كان عاجل الخبر بناء يعني ان  
 الخبر العاجل هو خبرنا **قولهم** خلافاً لقوم حيث خصصوا لتمام **قولهم** ما الله مؤتيك فضل  
 فليعلم به فاما الذي غيره نفعه لا ضرر مؤتيه فيتم الميم وكسر اللام اي المعطى اصله مؤتيه والبناء  
**قولهم** اضافة اليه احراز عن مجموعنا الذي انت ما تبه فان جاز هذا التفسير وان كان في الوصف  
 اي في صيرورة ما بعده مفعولاً للوصف لا ان الخارج عن هذا الحكم **قولهم** يجوز حذف التماسيح  
 لفظ الغايد الى التماسيح لان المحذوف هي هنا امران **قولهم** اعرف بخلاف سابق **قولهم** اي مثل الخبر  
 يعني ان قوله بلغة في محضات والموصوعين عن المحر لا المصان لا يمكن ان يجر الموصول والبناء  
 مجزئ احد قسم من المجرور بالاسم قد سبق وما سواه من مجموع اعلام الذي غلامه من منع الحذف **قولهم**  
 لفظاً ومعنى متعلقاً لا بد في هذا المقام من بيان ان المراد بالماثلة اللفظية اتحاد اللفظ  
 في الحروف والحركان والستكان بالمعنوية اتحاد المعنى في نوع من انواع فوايد لفظية متعلقة



اتحاد المتعلقين المعقوبين لذلك التوقع من الغوايد الشاعرة أن يقال قوله فرجه من الألف واللام  
 الميزة لغير الفعل كما هو المشهور وأدعى من هذا أن لا يكون فلا يخفى عليك اندفاع ما يرد على التفسير  
 من أن المثال الأول والثاني غير صالح لمخصوص ما مثله لا سيما في الأول على المعيار أن المثال الثاني  
 على المعيارين الأخيرين **قوله** أو متعلقا أو اقصر التفسير في مثله اتفاق المماثلة على نفس المثلية  
 مماثلها أقل من بقية إشارة إلى أن حكم تلك التماثل ثابتة للأبنة الباقية بالطريق الأول في قوله  
 بحملها على المعنى المجموع من حيث المجموع والباقيها للالة والمعنى أن الحرفين فيها بواسطة الالة  
 الواضع مجموعها من حيث هو مجموع ووضعها للتعبير عن الخاص أن الحكم ثابت لمجموع الازج من حيث هو مجموع  
 لا من حيث بعض أجزاء وهذا بخلاف ما إذا قيل في الجملة فأنه يدل على قبول الحكم لبعض الأجزاء والتقدير  
 أن هذا التقيد لا يتوقف على مقابلة قوله أو اللام فقط كون كل من الألف واللام حرفين **قوله** من  
 هو إشارة إلى أن قوله أو اللام للبيان للتقسيم **قوله** فقط قبل الفاء في فقط للتبيين في الجملة  
 انظر أنها جزائية لا نهائية لا يصلح أن يقع شرطاً والتقدير هي هنا إذا لاحظت اللام حرفين  
 فأنه لا يلاحظ معها الزيادة أو فهو حسب فتوحه للام ولا يبعد أن يكون فيها لفظاً للبيان  
 لهذا التفسيرين لا أكثر **قوله** شيعر تريحه لم يقل يصريح لاحتمال الجواز المذكور في جميع القول  
 الآخر **قوله** في سبب قوله أو غيره قبل هذا القول مستلزم لكون هذه الالاف في قوله  
 وليس هذا الاجتماع التقييد في قول معنى الزيادة أن المراد به أن يكون الزيادة في هذا الكون  
 ذلك الكون ما في تناصو اللفظ قبل الوضع أو عند الوضع فأنه لا كناية اللفظ على الالة  
 كناية فادضاء بزيادة هذه الالاف على هذا القول باعتبار الكون لا قد وعدم فادضاء اعتبار الكون  
 الالة فأنه يفي **قوله** فتمط هذا مركباً الزكع ووجه حمل المثال عند الالة هو أن الالة  
 الطلب الذي منه بيان الحكم وجميع المطلوب من قوله لا يجوز المعنى أن الالة لا يغيره  
 معقولية التتم فقط ما قيل من أن الالة لا يكون غلطاً منصوفاً بمقتضاها من أيها ما هي قوله  
 قولاً والتقدير أن كونه غلطاً في ذلك وقوعه قبل فعل الطلب **قوله** أي أريد تبرير ما ورد على ظاهر  
 هذا المصنع أن مثال معشاة غلطاً في الالة غلطاً في الالة وهذا مما لا يحصل له ولا ياب عن  
 هذا بعضهم بأنهم في بعض هذه الالة الالاف لا يرد وضعها في جوابات قوله عرفت

محمل  
 في الالة التي هي في الالة  
 في الالة التي هي في الالة  
 في الالة التي هي في الالة



١٥ بمعنى قوله اردت تعريفه غير خاضعة الى تقدير حرف الشرط مع كونه خلافا للاصل واستلزام القول

بحدوث الفاعل في قوله قل اقول يحتمل ان يكون مراد ذلك المحجب بتقدير عرف الشرط ان يصف قوله عطا

عنه محكية كالشرط الواقع على الجزء لا ان حرف الشرط مقدرة الكلام فيقول جوابه الى اذ كرهوا لكم

ومن الجواب ما قيل في هذا المقام لدفع هذا الاعتراض من ان قوله عرف بكسر الراء فعل امر وثا لوجوب

لقوله قل على ان يكون مضاعفا مجزوا وجوبا الامر ثم اقول بتأنيده الاجابة على ان يكون المراد من هذا

المصرع ما هو الظاهر من ان الحكم الاسم المراد تعريفه مطلقا او باللام يعرف باللام ولا يخفى عليك ان

هذا من افعال الفاعل او توضيح الواضحات والحق ان المراد من هذا المصرع الاشارة الى ان الاسم المراد

تعريفه باللام قد يعرف بها بقلب اللام بحرف ما بعدها وادغامها في حيز لا حاجة لرفع الابرار الى

تلك التكلفات وليعلم ان لام التعريف تدغم في اربعة عشر حرفا وهي اللام والنون والياء والفاء والواو

والذال في العين وتظهر مع اربعة عشر حرفا وما كان هذا من اللام متقابلين في الحكم فيجوز ان يباين

متقابلين فلهذا سميت الاولى ثمانية والثانية عشرة واما الخضر هذان اللفظان من المتقابلين

اما الشبيه بحرفي الاول بالتمسك حيث انها تخفى اللام كما ان التمسك تخفى الكواكب بحرفي التوالة بالتمسك

لصحة ذلك فكان اللام المتصلة بالاول منبوبة الى التمسك اللام المتصلة بالثاني منبوبة الى التمسك واما

لان اللام الداخلة على لفظ التمسك مدغمة واللام الداخلة على لفظ التمسك غير مدغمة واما لان اكثر حرفي

التمسك من الحروف الاول واكثر حرفي التمسك من الحروف الثواني قول وهو ثوباء وقبل ضرب من البسط

اي لفوش كالحصر والقواله وقيل جماعه من الناس مرهم واحد قولهم واعلم ان الاء اقول اقسام ال

يرتقى الى اثني عشر قسم اثنان منها للتعريف هي ما كانا الحقيقة الجنس لجان والاسم فرادى

الاسم فرادى الضم والعهدة الذهني والخارجي والخصوصي والذكرى وثلاثة منها لازمة والزائدة

الغير لازمة المحبة والزائدة الغير المحبة وواحدة منها الموصولة وقد قسم الخارجي الى ما يفيد كون

ما بعدها معهودا به من المتكلم والمخاطب فقط او بينهما وبين غيرهما وهي الاولى ايضا ذهنية والثانية

خارجية وعلى هذا يصير اقسامها ثلثة عشر هذا لكن جناسها بحسب الوضع ثلثة كما قيل الاول واقع

للمعلوم المعهود في الخارج ويدخل تحته ما للعهدة سوا العهدة الذهني من تلك المعنى الاول الثاني واقع

للمحقيقة ويدخل تحته لام الجنس والاسم فرادى والعهدة الذهني من تلك المعنى الثالث واقع للموصولة

وهو



وهو شامل للفرق واقفا الى الزيادة فهو داخل تحت احد الانساق الثلاثة قولهم على سبيل المجاز اي تجازي  
المخالف فان قولنا اننا الرجل بمعنى ان كل صفة الرجل واستغراق الصفة كناية عن كمال القوة الجهر  
قولهم الى المحبة اي اليها اما حقيقة كقولنا الرجل خير من المرأة او مجازا كقولنا اننا الرجل بمعنى  
اننا حقيقة الرجل وهذا في الكناية كما سبق قولهم من حيث هو اي من حيث هو في علم ان الحقيقة في  
قوة الخيال مكانين الاول ما هو مكان لها نفسها فقط الثاني ما هو مكان لها ولا يكتشفها فاذا  
لو حفظت من مكانه الاول اي اخذت منه الى الذي من تحت رجليك عليها بانها نفسها فقط يقال  
هو هو وانما لو حفظت من مكانه الثاني تحت رجليك عليها بانها نفسها مع ما يكتشفها يقال هو  
قائمة مثلا فقولهم من حيث هو هي كناية عن ان المحبة قولهم بان كانا تفهيم للزيادة اللازم  
لهذا الحق عن قوله لا زيدا الا للزيادة مطلقا فلا ينقص بقوله وطبقت النفس امثاله قولهم قبل هذا  
من الغريب اي الغيل قول بل هو من الغريب بالثقاف لان الان موضوع محبة ما بين الزمانين ولا محبة يكون  
غير متقسم ثم استعمل في اجزاء قليلة من الغر المأخوذ او ابل المستقبل خاضعة عند المتكلم مما زاد بوجه  
ان المحسوسية ثم اريد الاشارة بالمبا لغا في قوله تلك الاجزاء لئلا يفوت العلاقة المجازية فاجتمع الى  
زيادة كلمة زائدة والذ على المبالغة فوجد الحق الكل ان يبالى باللام الزائدة من حيث ان زيادة على  
الكلمة لا يزيد بها على اصلها الماسي فلما زاد هذا حصل التكرار فحذفوا المحسوسية زائدة الزيادة لان ذلك  
الترابقي عند الحديث ومن هذا قولهم جمع الكثرة اشارة الى عدم اشتغال امثلة المعص على التكرار واقفا  
حل هذا على الموضوع ومن استولى متصل الموضوعان قولهم ولقد غفيتك اقله ولقد جنيتك  
انما وعناقلا قوله جنيتك اصله جنيتك فحذف الجار واصل الفعل الى التكافؤ كما قاله  
واصله كناية كصيرته وهو هو اللام لا ناقص اسم بهت مشهور وعناقلا جمع عسقول كعصفور نوع  
من الكمامة واصل على وزن فعائل المحذوف مدته تخفيفا للضرورة وبما ان ذلك صغير موصوف على  
لون الارض وهو ردي الكمامة والباقي فله قولهم وطبقت النفس هذا جرح من يدين كمال التثنية وشبه  
شهابا ليشارك في الخطاب ليعين من يعود ورايتك متكلم بمعنى ابصرتك وكلمة الزيادة وعرفت  
خطيب المراد بالوجه النفس والاعين اي لما عرفت اننا وانا وانا واصلت خطابا الى عظمة  
وطبقت النفس اي طلبت نفسك عن والذ في قلنا وكان عرفت قيس فاللام في النفس زائدة لكونه تعالى



**قوله** لا جل ملاحظة لما كان اللمع وضوعاً للأشياء بالجنون والزيادة فيها الأشياء الثقيلة  
فستروا بالملاحظة والجل التفع وتبدير الأشياء إلى أن لا يلمع للشفع والادبال ملاحظة الكلمة  
التامع ذلك الوصف خاص في المعنى المنقول أي جهة ارتقاء أو تنقية **قوله** كما لفضل الوصف  
المحفوظ أتماعين المنقول عنه وجوده منه أو خارج عنه فلهذا مثل المصير بثلاثة أمثلة **قوله**  
والنجان وهو بضم النون أصله اسم للدم ويقال للنجان الدم لأنه كالدم في الحمرة ثم صار  
علماً لبرصه ودخول اللام فيه ملاحظة الحمرة في وجه حقيقة أو تفاداً لكونه محملاً للبرص  
ثم يعرض الشئ لشيء **قوله** قد كذا وعنه اختار الذكر إلى اسم الإشارة والحذف إلى التضمير  
لأن الذكر منسب إلى اللام ومدخوله معاً والحذف إلى اللام فقط **قوله** بالنسبة إلى التعريف أي  
لأن النسبة إلى اللمع أو الثوبين أو غيرها **قوله** متضاد ذكره بالنسبة لمصوباً ولما كان المتضاد  
مصحولاً اسم بغيره على خبره لا بالعكس ليريد أن هذه المسئلة خارجة عن ما تحريفه **قوله**  
للعبادة هو جمع عبد الله **قوله** لا يلة الأيلة بفتح الهمزة وسكون الياء المشاة التختانية اسم  
جبل بين مكة ومدينة بقرية بينهما اسمها التيسع عقبة تيسع مشهورة وأما بكسر الهمزة فاسم قرية  
من آخر **قوله** الذي ضاعل هذه المسئلة ذكر في مقابلة المسئلة مصحولاً إذا ضاعل  
ولذا قيده بالعلم وأراد بالغير **قوله** ولا يغير السبب المختلف سببته للحذف فلا يرد عليه قوله  
نزع الأضياء بالتداعير بخلاف العلم وأن نزع الأضياء قد يحصل بغير التداعير كما في حال النسبة فلا يرد  
لشيء سببية الغير عموماً **قوله** بعلبة الأضياء الغلبة أتماعين الفاعل أو بمعنى المنقول  
وعلى التقديرين أتماعين الأضياء أو متون فاعل الغلبة العلم ومفعولها الأضياء **قوله**  
لهوياً اعتناء هو علم الشاعر **قوله** أي غير التداعير والأضياء يعني أن مرجع التضمير تقدير **قوله**  
هذا عبثون لما كان حذف اللام من هذا المنزلة المتأخر بتوهم بالنسبة خبراً بالشيء الباق  
اسم كوكب من التوائت قيل اسم ملك سبيد امرئ وأولاده هذا المعنى من قال بالفارسية زان تشكنا  
هنا يعقبون مبريد أو أن العشرين بينا بان كريباً **قوله** هذا باب الاستدعاء المراد بالابتداء  
أتماعين أو التجرع عن العوازل والشك في أنه من جوف الأول حل اللفظ على الحقيقة الثاني  
جميع ما في هذا الباب خلافاً لاحكام حتى ما في البيت الأول الثالث عدم لزوم ذكر المتبادر

تكملة التكملة  
في شرح



الخبر المحتاج فيجب عليه التكلف قول في ان اصل المرفوع في الاصل من هنا جئنا اللغوي انما يتبين  
 عليه ان في قول من سبقه اي بحسب الرتبة في جميع الاحوال او بحسب اللفظ في الأكثر قول  
 وانما يزول اي لا يزول المبتدأ عن المبتدأ ثبته بالاختصار الاكثر ويزول الفاعل عن الفاعلية  
 بالتقديم لانما قول من انما عامل ومفعول اي المبتدأ عامدا ومفعول بالفاعل عليه وليس عامل  
 بها وان كان عاملا لا يغيرها فلا يرد عليه نحو جازاب عمرا قول من ان عامل فقط اي لا معنى  
 فلا يامس بكونه تقديرا بقول من انما اقوى اي عامل من حيث كونه لفظيا اقوى والمراد بعامر  
 الفاعل والمبتدأ ما يجعلهما فاعلا ومفعولا لا مطلقا فلا يشمل العوامل المربعة الداخلة عليها  
 فلا يرد ان العامل في المبتدأ قد يكون لفظيا نحو بحسبك وهم ولا يحتاج دفعه الى القول الكلية  
 والجزئية قول من انما ارفع للفرق اي للفرق بينه وبين ما يمكن ان يلحق به الفاعل مما هو كذا  
 يكون الفاعل جازا منه وهو المفعول المحيطة او الحكمي ولما قيل ان يقول نصب المفعول انما هو للفرق  
 بينه وبين الفاعل لان الفارق ينبغي ان يكون في المتأخر فاصل منه ليس قول من ليس المبتدأ كذا  
 اي كالفاعل فيما ذكرنا والمفروق عنه ههنا هو الخبر قول للفرق بين الفاعل اي المفعول انما  
 في كلام يكون هذا الاعراب في المبدأ المطلقة ما يكون مقتضيا للاعراب قول من ثم المبتدأ اسم  
 مجزأه فل بعض العرفاء لتلازمة حل عرفهم قول الخاء ان المبتدأ اسم خبر فخذ العوامل اللفظية  
 ام لا فان لم تعرفوا ان المبتدأ هو الواجب في الخبر من ان يكون مسبوقا عامل اي مفعولا عامل  
 في كل العوامل وعمل الجميع العقل المسند اليها جميع ما صلا اقول لاشك في ان مثال هذه النما  
 ان صلا عن مقام العلم وينابيع الحكمة فنقصنا من هذه المعاني العالية ان لا بالذات وان  
 صلا عن غيرهم فهو كلام في غاية العلو والرفعة فاجل بلسانهم غير شعور بمغاية العالي  
 القليل باللفظية اي الموجودة مع انة كما تجرد عن العوامل مطلقا لكونه في غير المطلق بالبع  
 وكذا فان العوامل المحتوية اي المحددة ليست بوجوه فضلا عن ان تكون عامل او كذا فيقول  
 بغير المربعة فان العوامل المربعة كانت عاملة بحسب اللفظ واللفظية هي كذا عن المرفوع  
 المؤثرة في صفاته الاخصاوع المتجاوزين عن حكمه الوترين في امور ففان كل ذلك مما هو في  
 عند العقل القاصر اما بحسب الحقيقة فلا يابر في حكمه فكما بوجه من الوجود فلا يابر في خبر



المظلة ثم قول القسم الأول من المبدأ إشارة إليه فهم من حيث جلاله لأجل والقسم الثاني من حيث  
 إليه تعالى من حيث جلاله لأجل فانه فهم من حيث جلاله رفع المرتبة القابل بالإنجاء التي أكثرها عجز  
 إنجاء ما لم يقبل الوجوه هذا الكلام يقتضي بسطاً بسيطاً لا يليق بهذا المقام فلنرجع إلى ما كنا  
 قصد بيانه فنقول المراد بالاسم ما يقابل الفعل والحرف لا ما يقابل الوصف كما يوهن من ذكر الوصف  
 بعده ويقدر من تعريفه الخارج حيث قال هو الاسم المجرد عن العوامل اللغوية مستنداً إليه والصفة  
 الواقعة بعد حرف التثنية أو الفاء لاستفهاماً أو لفتة لظاهر ما يقابل الوصف هو الاسم المقدر  
 الموضوع لقوله مخبر عنه هذا التعريف أحسن من تعريف الخارج من وجوه الأول أنه يشتمل على حسن  
 المطابقة وإيهام التمثيل جميعاً بخلاف تعريفه إذ لا يتم تعريفه ولو حمل على ما يقابل الوصف كما هو  
 الظاهر فقد اشتمل على الأول فقط ولو حمل على ما يقابل الفعل والحرف فقد اشتمل على الثالث فقط لأنما  
 أنه أخضر من تعريفه لا يشتمل اقتضائهم على من يعد حروف التعريف بل لا يخفى مطلقاً الثالث أن تعريفه لا  
 يشتمل أقساماً من المبتدأ إلا بالكلف وذلك نحو بحسب درهم وأرغيف نك كيف جالس الزيدان و  
 غير قائم العمران والقائم هو المطلق بخلاف هذا التعريف فانه يشتمل على ما لا تكلف الرابع أنه بعد  
 تضيده بالمكسفة به يشتمل لنحو زيد لا فاعداً أو قائم ابنه بخلاف هذا التعريف الخامس أن هذا  
 التعريف يدل على ما على تجريده القسم الثاني عن العوامل كما يدل على تجريده القسم الأول بخلاف تعريفه  
 فانه لا يدل على ذلك كما لا يخفى فان قلت هذا التعريف يصح منقوض بما لا ينقص به تعريف الخارج  
 أمّا جمعاً فنخرج نحو غير قائم الزيدان حيث لم يجرد عن العوامل اللغوية وأما منعاً فندخل نحو  
 ضارب الزيدان بلا تقدم وفيه ولا استفهاماً قلنا أمّا نحو المثال الأول فالمراد هو الغير لكونه بمعنى  
 المعارضين إلى ما بعده لا الوصف المختص إليه هذا خارج عن تعريف الخارج حيث شطر قبل  
 التثنية والاستفهام وهذا التعريف أمّا نحو المثال الثاني فان كان جائزاً لاستعماله فوجب حمله  
 التعريف الأول فلا يدخل فيه ضرورة اعتناء الجواز واستعماله في قيود التعاريف فان قلنا ينقص كلا  
 التعريفين بعد دخول رتبة فاعداً فان المظن كما قيل أنه مبتدأ ما بعده خبر مع أنه غير مجرد عن العوامل  
 اللغوية الغير المزية قلنا إن كان رتبة فاعداً محتاجاً إلى ما يتعلق كما هو رأي بعض في حمله في موضع  
 المتعلق كدخول الخواص لا مبتدأ وإن كان مستغنياً عن المتعلق فهو كالخبر لا يدل من جوف الجان ولا يشتمل



عن التعلق فيمكن إدخاله في هذا التعريف بتكلف قليل في تعريفه بتكلف كثير فانهم في بعض النسخ  
قوله او وصف بالرفع على ان يكون عطفاً على قوله اسم ولا شك في انه غلط صده عن قول الناصحين  
قولهم مجرد اي مجرد مادام مجرداً فلا ينقص التعريف باسم التواسخ والمراد بالتجريد اعم من المبدأ  
الاصلي والطارى لا الثاني فقط كما توهم فلا يباحص مبتدأ في اول محمولته قولهم غير الزينة  
خال عن العوامل او وصفها باعتبار تعريفها غيراً فصحا الى ما وجدنا احد قولهم مجرداً عما  
عن المستتر في قوله مجرداً تماماً غير شيئاً الوصفية الى ما ثبت في هذا القيد فأيديهم الاولى لا تشار  
الى ان هذا القيد ليس كالفعل في الاشتراك بين قسمي المبتدأ الثانيه القصير مع نصبه وصفاً  
عطفه على القيد دون الاسم انما الى بعض القواعد التي ذكرنا في محققنا هذا التعريف قولهم  
لمكتفي به الاحسن ان يكون بصيغة اسم الفاعل لا اسم المفعول والمراد به المكتفي به عن المقام للكلام لا  
عن الخبر والزم الدلالة على ان هذا الوصف في تعريفه لا يخرج عما قرنا الورد عليه نحو انا  
الزبدان عموماً في الدارقا قولهم لا اسم يتم التعريف والمؤول اشار بهذا الى ادخال نحو ان قصوا  
خير لكم وتسمع بالمعينة في التعريف قولهم بالقيد الاول فيلخص ان المخرجات هي هنا  
اولاً بالعمول لا بد من ان يقول بدل قولهم يخرج اء قولنا يخرج ما ليس كذلك فانيا المفعولان  
الاول دون الثاني والثالث والثالث المفعولان الاول بمفعول الاول والثالث دون ما سواهما ولا  
وجه لشي من تلك التخصيصات ان هذا التعريف كما يخرج ما ذكره يخرج ما ليس مفعولاً انما المفعول  
وما كان مفعولاً غير ما ذكره كالفاعل والثاني والخبر وغير ذلك وما كان مفعولاً غير اوله اسره لا تخبا  
التواسخ مثلاً وما كان مفعولاً او لا غير ما ذكره كما سألوه في الحق وافعال المقارن وذلك مفعول  
باب علم قول اما وجه التخصيص الاول في غير ما خرج غير ما خرج بالاختراع في الكناية التي هي ابلغ  
من التصريح لان ما يخص به الاختراع اقرب الى المبتدأ من غيره وخروج الاخر من المخرج لا يبعد  
بالطريق الاولى وما وجه التخصيص الثالث فلا بد قسم التواسخ ثلثة اقسام اول ما عمل وعاو  
نصب او اشلوا ليدربا كان فيدخل فيه سائر افعال المقارن وما لا والثلثة ما عمل على كل ما  
اشاء اليه شيئاً التي يدخل فيها اسم لا المشبهة بالثالث ما عمل بصيغ في اشياء اليه شيئاً التي يدخل  
فيه ما الحق بافعال التي لا يجعل وصية ونحوها واما ما عا عمل اعلم فانيها داخل في باب العلم لا في



٢١ في الأصل والباقيان خارجا بالكناية كما سبق في التخصيص الأخير في الحقيقة فمعلوم صورة التخصيص  
 قوله يخرج الاسم ثم يقبل بدله يخرج المفعول الأول في انوار كان ان وقع مع انه لخصي لان المفعول  
 الأول لظن اذا كان مبتدئا للفاعل هو الفاعل والمفعول هو المفعول الأول ثم المفعول الثاني المفعول الأول  
 ما صدق عليه المفعول الأول في الجملة فيشمل الثاني في باب ظن واما مفعول الثالث اذا كان الأول والثاني  
 فان اعتبرنا نوبته بالنظر الى كون الثاني في الأصل مفعولا او لا فخرج عن كونه مفعولا او لا فخرج  
 وكذا ان امرية خبر ذلك لان المراد بالاول ما كان عدليا قوله والثاني يدخل اراد بالقياس القيد في  
 الكلام مطلقا لاما يكون قيد للاسم فقط فلا يرد ان الثوابين يقول باللفظ الثاني هكذا او  
 بتقييد العوامل خبر الزيادة وبذلك قوله الثالث والثاني قوله نظر الى المعنى بالنظر اليه ونظرا  
 اليه وجه قضا المعنى لما ذكره هو ان لفظهم اسم وقوله بحسبك لكونه مفعولا فيك صفة للغير  
 في المسند اليه والآن وهو مستفاد من الاسم وفيه المسند للصفة وهي سفارة من الوصف لا قوله  
 فوجب تأويل الاسم بالوصف بالعكس فيجب ان يحل على ظاهره اذ في قولهم هنا ان بعد احتلال  
 الاول ان يكون انما هذا الوصف غير زائدة للتعبير عن الاسم الواقع بعده معرفة الثالث ان يكون  
 الاضمار كذلك والاسم نكرة الثالث عكس الثاني الرابع عكس الاول ودليل الكافي مجرى في الاول  
 بل يقوى ايضا بان الاختصاص بالنكرة بالمعرفة غير جائز في الاختصاص ويمكن ان يجرى في الثاني والثالث  
 ويجعل حديث الاسم الوصف الذي هو قرينة على التعبير بحوزة التقديم الخبر على المستند ان تقديره  
 عليه عند كونها معرفة او نكرة غير جائز الا مع القرينة واقعا في الرابع فلا يجري في ليله الامتناع  
 الاختصاص عن النكرة بالمعرفة كما مر في الحق ان هذا هو الكافي متعين في الاول وراجع في الاوسطين  
 واقعا في الرابع فالمنع هو المذهب المشهور هذا كله عند تقدير القرينة واقعا مع وجودها فلا اشكال  
 قوله والثالث يخرج اسما الافعال المراد الثالث قوله خبر اعنه مع قوله ووصفا لهما قيد واحد  
 مرد فيه والمراد بالاسماء الافعال هي على المشهور بان كونها لا مفعولا واما على بعض المذاهب  
 الاخر فيخرج عن القيد الاول وقد سبق تلك المذاهب في باب المبني او قبل خروجها عن القيد الاول  
 على المشأ ايضا لان القرينة عن العوامل اللفظية مشعر بعدم التجرد عن العوامل المعنوية وهي مجردة  
 عن العوامل مطلقا قول التجرد عن العوامل اللفظية انهم من عدم التجرد عن العوامل المعنوية



كون المبتدأ مبتدأ على الفاعل المفعول لا يجزى بشعره في غير هذا ما ذكره **قولهم** و  
 لقييد الوصف لم يقل بدلهما التواضع لئلا يتوهم ان قوله مكلف به قيد لكل من المضافين **قولهم**  
 يخرج قائما اه اقول قائم في المثال فما خبر عن زيد وابوه فاعله او خبر عن ابوه والحالة خبر عن زيد  
 مبتدأ وابوه فاعله وزيد بدل من الظهير لهذا الية المثال على الاخير داخل في المعرف التعريف  
 فالمراد منه على احد الاولين فان قلت قائم على الاولين خبر والخبر ليس محققا عن العوامر اللفظية  
 لانه فاعله المبتدأ كما سبق فهو خارج عن قيد التجرد قلد كان الشئ اراد ان يعرف المبتدأ على وجه  
 يشمل على المذهب الواحد فيه ولا يخرج هذا المثال عن قيد التجرد على جميع المذاهب الواحدة  
 بل عن القيد الاخير فان قلت لهذا المثال احتمالان فهو ان يكون قائم مبتدأ وابوه فاعله والحالة  
 خبر عن زيد قلد الجملة المركبة عن الوصف الفاعل فان عمل من الاعراب **قولهم** في المثال  
 اي مثال المصنف المبتدأ اعلم ان كل مثال يحتمل عموميا باعينا خاصيا فاما يصير غير من احد المثلين ويشتمل  
 على خصوصيات باعينا خاصيا يصير اختص منه فاذا اراد ان يطابقه على الحد يحتاج الى التميز عن متبديه  
 الى مرتبة الحد ولما كان التميز من الاول والقبول للمصنوع والمنفرد فوصيف الفاعل بالشاع على الفاعل  
 بالثاني فالظاهر ان كان بالثاني تمام هو باعينا الاول لكن يحتمل ان يكون المراد بالاعين الثاني او  
 كلا الاعينين مجازا او تعليليا **قولهم** مبتدأ ابتداء قدم هذا المصنع مع ان شأنه التأخير  
 لكونه بمنزلة الجزاء وذلك لانه يصير في صورة التأخير بل من شأنه ان يكون هو يوزن الثاني ان  
 المقصود بالذات بين المبتدأ والخبر المثال **قولهم** لا نطبق الحد عليه متعلق بقوله قل وبالنسبة  
 بين قوله مبتدأ زيد على الاول المفعول لا يتجسس على الاخير يحصل **قولهم** وقصر على  
 هذا المثال اي على كل من الزم الوصف والاسم فالمقبول على الزم اسم الاستفهام والمقبول  
 الوصف المذكور اسم المفعول والمقبول على الاسم المذكور الثاني عن الفاعل الثاني الشئ في ذلك  
 في المثالين والاسم المرفوع مقصور اخر من جهة كونه مشتق وهو الجمع الاول ان يكون بالاسم في الجملة  
 جمعا ليسير اليه ذلك ايضا ولم يمثل للظهير الياردا اعتمادا على الشعر الا **قولهم** في كيفة  
 جالس الزيد ان لفظ كيف حال عن فاعل الوصف **قولهم** خيل لي ما اوتي اخوه اذا لم تكن لي  
 على من اقطاع خيل لي سادى مشتق من ايتا بحد حرف التثنية واقطع اي اخرج واتركه اي انا

من انشأ هذا المثال  
 وقصر على هذا المثال  
 فليس هو المبتدأ  
 بل هو الخبر  
 والمبتدأ هو  
 الذي قبله

فان قلت كقولهم  
 فليس هو المبتدأ  
 بل هو الخبر  
 والمبتدأ هو  
 الذي قبله



قوله

١١٧  
ليرتفع في قوله من تركه فليكن ما وافق بشرط المعك قولهم وغير قائم الزيدان بشا هذا قد  
تقدم في شرح التعريف قوله وقد قال الاخفش ان لفظ قد للتحقيق لكونه داخل على الماض  
تقديره الا للتقليل كما هو الظاهر مستند هذا القول قول الشاعر فخر بن محمد عند الناس منكم اذ لو كان  
خير خيرا مقدما الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجبة قوله بالرفع دفع لما قد توهم في  
بادي النظر من كون لفظ ذا بمعنى الصالح لا يبعد ان يكون باؤه للتبعية اي بسبب رفع الوصف  
للتبعية المستتر فيه فيكون اشارته الى ما سيصير به من تعليل الحكم المذكور قوله وهو الثانية  
والجميع لهذا التفسير فريد الاول والمراد بالاولاد ما يقابل الثانية والجميع لا ما يقابل المركب او  
المضن او الجملة او المنعقدة الثانية ان المراد به ما يقابلها جميعا لا ما يقابل احدها فقط الثالث  
ان المراد به ما يقابل الثانية والجميع الثاني لا مطلق للجمع قوله استقر هذا الوصف جعل  
الفاعل الوصف ونال اسم مع ان الظاهر ان يكون فاعل المطابق هو المناقش لنا في هذا الوصف  
عن الاسم تنبيه لكونه خبرا عنه ولا ثنية الوصف جمعة لاجل مطابقة الاسم لانه محلا  
في الاسم ولا يحل وصف مؤخر عن الاسم في الوجوه وان تقدم عليه بحسب اللفظ والرتبة قوله  
يجرد من علامته وجه التجرد انه لو لم يجرد لزم ان يكون للمعاقل فاعلان اما في الفعل فلا ان  
تلك الاعلام ان نفسها فواعل واما في الوصف فلا انها وان لم تكن فواعل الا انها ادلة على  
استثنا الفاعل فيه فانه لا يثنى ولا يجمع الا بسبب استثنا ضمها فيه قوله جاز كونا الوصف  
وذلك لاحتمال ان يكون الوصف خاملا للضمير لا فان الخامل للضمير المفرد والظالي على الضمير  
سببا في اللفظ والخاص ان الوصف مع المرفوع بعده اربعة احوال الاول ان يتطابق في اللفظ  
الثاني ان يتطابق في غير الافراد الثالث ان يتخالفا بان يكون الوصف مفردا واما بعده غير مفرد وقد  
عرفت احكام تلك الثلاثة مع امثلتها الرابع ان يتخالفا بعكس الثالث لا ويجوز قوله  
الجميع المكسرا لمفرد اي كالمفرد المطابق لما يقابل في جوارا الوجهين لان اعني الضمير عند اعني  
ممكن في هذا الجمع قيل المعنى كالمفرد الخاطف لما يقابل في وجوه مبداء واما بعده فاعل له وهو  
غلط لما ذكرنا وكذا الوصف الغير المنص لا مكان اعني انواع الضمير في اعني اخلو والضمير  
ولا يخفى عليك ان الجميع المكسرا لوجه مطابق لما يقابل في الجمعية واما الوصف المذكور فيمكن ان



يكون مع ما بعد بوجهين من الوجوه الثلاثة ألا تباين الوجهين في كلا الوجهين قول وهو ممكن  
 معني أنه لم يقل وهو غير متعدي مع أنه اخصر للاشعاب أن المراد بالعلم القراء الأصلي لا الطارئ ولا بعد  
 ان يكون مراد بالكون الكون التام ووجه الخصاص العنا على قولنا تعديته مع لخصاصها هو الاشتراك  
 الحاق الابتداء عام وجوهر لا عام كما يتوهم من كلامهم فلا يرد أن التعدي كيف يؤثر وجوده في الوجود  
 ذات ما يافتة من غشش جون فواند كم شور مستو غشش قول وقيل جعل الاسم أو كان هذا  
 القابل عدل عن تفسيره المسمى الذي ذكره الله إلى هذا فإراد عن المعصية المذكورة وكان مراده  
 جعل رتبة الاسم أو لا يشمل عامل المبتدأ الموقر لكن لا يخفى عليك أنه لا يشمل عامل القسم الثاني  
 من المبتدأ فالصواب ان يقال جعل الاسم أو لا للخيار حتى يشمل المبدأ الأول والمراد بالاول اجزاء الكلام  
 قول في حد هذا القيد لاخراج القول بانه الابتداء والمبتدأ معار والاشتراك في وجه التشبيه  
 حتى لا يرد أن هذا التشبيه خال عن وجه التشبيه قول وقيل بالابتداء والمبتدأ أي بموجبهما قيل  
 المراد بهذا الابتداء كون الخبر مجردا عن العوامل فتركب عامل الخبر من المبتدأ وتركيب من المتناقضين  
 أقول المراد بهذا الابتداء تجريده عن العوامل اللفظية المستقلة والمبتدأ على هذا الرأي ليس  
 عاملا مستقلا بل جزء للعامل فلا يلزم محذور ونظر بعض إلى ظاهر ما يستفاد من الابتداء فاجاب  
 بأن المراد بهذا الابتداء هو تجريد المبتدأ لا تجريد الخبر والصواب ان الابتداء على تقدير كونه عاملا  
 في الخبر مطلقا إنما هو تجريد الخبر لا تجريد المبتدأ ويشعر بذلك بعض كلام القوم بطلان له انما  
 في ذلك قول وقال الكوفي في تراصاته عليهم بوجوه الأول أنه مشتمل على الدلالة ان الابتداء  
 مرفوع قبل ذكر الخبر فيلزم وجود المعلول قبل وجود العللة الثالث ان الخبر اذا كان مستقلا على الرفع  
 في فاعله فلو عمل الرفع في المبتدأ ايضا يلزم ان يعمل في فاعله مع ان الفعل لا هو لا يعمل في فاعله  
 عن الأول والثاني بان المتكلم اذا اراد التكلم بمبتدأ وخبر تصورا أو كان المبتدأ مجردا عن الابتداء  
 ثم معنى الخبر مجردا عن الخبرية ثم لاحظنا معار عند هذا يعمل كل منهما في آخرى فيجعل الخبر موقفا  
 بوجهه فاذا انقطع بهما صا اللفظ كل منهما بواسطة معار معولا المعنى الآخر فالفاعل في الحقيقة  
 إنما هو المعنى دون اللفظ وإنما نسب العاملية إلى اللفظ على سبيل المجاز وإنما الموقوف على  
 المعنى اللفظ لكن الأول والثاني والثالث بالعرض وهكذا الحال في جميع المعنونات والعوامل حتى المير

أقول في أن في ذلك نظر مدام كان  
 المبتدأ مجردا عن الخبرية  
 فيكون خبرا مستقلا  
 فيكون خبرا مستقلا  
 فيكون خبرا مستقلا



١١٨ منها فبالنظر الى العمل في المعنى لزم الدور على من فهمه لكن لا بأس به لكونه دون معتاد واما بالنظر  
 الى العمل في اللفظ فلا رد بوجه من الوجوه والجواب عن الثالث بان عمل الرخص ههنا ليس لوقار  
 كره في الاسم لو قوته نحو ضرب بعمد زيد حسن يا فتى المصار الى المفعول على من فهمه قال  
 ان المبتدأ عاملة الخبر كذا في عامل المرفوع المتبوع بمتابع على الشئ بل يوجانه هذا عمل اكثر من  
 رخصين كما لا يخفى لكن الحكم استثناء العمل في التتابع عن ذلك **قول** قوله تعالى في العنقبة ما لها  
 قوله نعم اياما تدعوا حيث عمل كل من اياها وتدعوا في الاخر وهذا الشارة الى الجواب لتدبيتها  
 مفصلا عن الاغراضين او اردت ان يعلم ان نسبة العمل الى الماهية والماهية وقول تفرس لا ينافي  
 حقيقة هو المتكلم وتلك العوامل علامات لا مؤثرات كما لا يخفى **قول** والمراد به اي بالخبر  
 لا بطلاق المفرد ذلك ظلم لم تدبر **قول** ما العوامل اه اقول هذا التعريف غير مانع شموله  
 نحو يضرني زيد يضرني وغيره جامع لخروج نحو هو لا في القوم هو لا ويمكن الجواب عن الاول  
 بان يجعل افتقار قوله على لفظه ببيانته وعن الثاني بان يراد بالتسلط التسلط على اللفظ  
 مع قطع النظر عن الموانع فانهم **قول** في شمل ما لا معمول له اه الخبر له عامل لا محذور لا يقيم  
 باعتبار ذلك واما بالنسبة الى المعمول فيقيم الى قبيح واحد مما الى اقسامه والآخر من  
 هذا التعصيم لا يفسد هذا التعريف هو الخبر المفرد مع سواء كان لفظا واحدا فقط او مؤلفا  
 بلفظ او بالفاظ اخر فالمراد بالمعمول ما يدخل في تكثير اللفظ وهو المعمول الظاهر المستند  
 انما تقدم على خلافه ما هو المتعارف في تمامه او اقل لفظا الى ما هو اكثر فاكثر لكونه  
 بالمفرد الغوي **قول** في شرط ان يكون هذا الشارة الى ان تعليق الحكم بالوكف ههنا لا يشترط  
 بالعلية **قول** معنى المبتدأ تقدير لفظ المبتدأ لا يتوهم ان الهم في قوله سيقطع للتعليل  
 والمراد بالذي سيقطع للمناذكر الجملة لا لجزءه مستلزم **قول** ما هي اشارة الى ان  
 المراد بالمعنى والمعنى **قول** وان ذكرناه اي ان لفظ الجملة مصداقا للمبتدأ بقوله معنى  
 مصداقا وهو تميزه لان مقتضى تقديره ان تكون الجملة شيئا من مسمى المبتدأ وكذا اذا كان مصداقا  
 الجملة عين مصداق المبتدأ وجودا لواقعته خبر عن خبر الشان فالمراد بضمير اقتضا في  
 افراد تلك الواقع الذي هو مصداق الجملة **قول** والمراد به اي بالمفرد الجملة او بالخبر المفرد

في  
 اللفظ



الجامد فالموصول على الأول عبارة عن الاسم المفرد وعلى الثاني عن الخبر المفرد قوله ما  
 ليس بضمير لاد بالصفة هي هنا تارة على ذات ما سأخبره مع بعض صغائر وهي لازمة لنفسها  
 معنى فعل فاما ان يتضمن حروف هذا الفعل او حروف فعل الخوا او يتضمن حروف فعل اصلا او  
 ليس بوصفا فاما ان يتضمن معنى فعل مع تضمنه حروف ذلك الفعل او فعل اخر او بدو تضمنه  
 فعل واما ان لا يتضمن معنى فعل مع تضمنه حروف فعل ما او بدو ذلك فضمير قوله هو فائدة  
 الى نفس الفعل المذكور والتعريف اثني عشر احوالا اربعة منها مضمومة ثلثة من الصفة وواحد  
 من غيرها وثمانية منها موجودة ثلثة من الصفة وخمسة من غيرها واثني واحد من تلك الثمانية  
 مشتقا والبقية جامدة ولا يخفى عليك امثلها قوله لان تحمل الضمير الى قوله في معنى ان  
 القياس ان قيل ان يحمل الضمير فرع له حاصل عن كون المحمل صالحا لرفع فاعلية  
 وكل هو حاصل عن كون محمله صالحا لذلك فهو شئ مقصود على الفعل او ما هو معنى لا يجب  
 ان يغير قوله فرع بالغير المعجزة فعلا ما ضياع الفراغ ويكون هذا الكلام اشبه الى قياس  
 استثنائي تقدير لو كان الجامد محملا للضمير لزم ان يفرغ المحمل للضمير عن صلاحية  
 ورفع محمله للظن على الفاعلية وفراغ المحمل عن ما يرفع لان التحمل مستلزم لرفع الضمير على  
 الفاعلية وهو مستلزم لتلك الصلاحية محتمل للجامد للضمير ايضا ككاتب الملائكة والاشكال  
 لرفع الظن على الفاعلية مقصود على الفعل او ما هو معنى هذا ويمكن على هذا الدليل ان يقال  
 ان لا يلحق ذكرها بهذا الخلق والضمير الاول في قوله او ما هو معنى الموصول والثاني للضمير  
 والمراد بمعنى الفعل معنى الاثر المعبر عنه بالغافل في الفاعل فمثل المظن والاشكال  
 الاضال ولا تترك الصلاحية المذكورة على تامة لقول الضمير فلا يرد عليه في حوز محمل  
 المسد للضمير فكذلك قوله او ما هو معنى لا يشق قوله ولا يشايعا فلا يرد ان كل جامد يمكن  
 ان يادك بمشتق قوله هذا اذا اي هذا الحكم ثابتا لا يرفع قوله ان يرفع فيمكن  
 فهم هذا الحكم من حيث لا يشق محمل الا برز على احوال الضمير عن الاستثنا الى الضمير البارز  
 او الى الاسم الظن اقول الا برز انما يستعمل في المعنى الاول في غير النجاة ولو سلم ذلك فلا يشك في  
 عنواقه لم يجوز ان لا يريد بقوله تعالى اعم من القبطي والتعكير قوله ان جرمي فقط ان جرمي شرط



١١ غطف على الجملة الشجرية السابقة قول راي الضمير المرجع للأشياء الى انه مطلق الضمير الضمير  
 الذي هو الرابط كما هو الظاهر فلا يرد على المصان هذه المسئلة انما تنص في الضمير الذي  
 لم يكن رابطا والمص جعلها جارية في الضمير الرابط قول راي جواقة يدرون الجواز ان لا قابل ان  
 الا براد مطر جابر حتى عمل كلامه عليه فان قلت لم الجواز ان يحمل الامر على الجواز بالمعنى الا ان  
 يتطابق ما اختار في الكافية من مذنب الكوفيين قلت غير جابر فان من قال ان الامر لطلق الطلب الجواز  
 ان يستعمل في استعمال واحد الا في احد فريده قول راي سواء من اللبس ليس بجاري على غير هو  
 بالجاء على من هو له قول ذلك الوصف لم يرجع هذا الضمير الى المشتق كما هو الظاهر بل الى الوصف لا ثم  
 ليشمل الحكم المأول بالمشتق ايضا قول راي مبتدأ هذا الضمير للاختراز عن مثل غلام زيد قائم  
 قول راي كان محصلا لغيره اشارة الى ان التقى متعلق بالتيك فقط وهو الظرف بقرينة تقاومه  
 على عامله وبهذا يخرج نحو ما زيد قائم والمراد بالغير ما اسند اليه تلك الجملة فيخرج عنه مثل ما ان  
 قائم بل عمرو قول راي وصف جارية اياه تعريف بالوصف حيث عبر عن هذه العجا الموصلة الواضحة  
 الوافية بتلك العجا الطويلة المغلفة الغير الوافية الا بالتكلف قول راي كريد عرضا به هو مثال  
 لما لم يؤمن من اللبس وهو خمسة لانها لا تجري الا في ضمير غائبين متساينين في الاقدام واليد  
 وفروعهما ولقط الضمير النهائي لا يزيد عن خمسة وهذا المثال للوصف المتعدد واما مثال اللاد  
 فنحو زيد وعمرو قائم به هو قول راي زيد هند ضاربها هو مثال لما من من اللبس وهو يروي  
 مائة واثنين وثلاثين صورة حاصلة من ضربها للضمير الاول من الاحتمالات الاثني عشر فما  
 للضمير الثاني من الاحتمالات احدى عشرة لا يخفى عليك امثلة ما قول راي اجا الكوفيين او جعل  
 الكوفيين سبب اصل الا براد هو الفرق بين التعبير عن الجاء على من هو له وبين التعبير عن الجاء على غير  
 هو له وسبب جوده دفع الالباس اما غيرهم فيجعلوا سبب الوجوب هو الفرق المذكور قول راي عن مبتدأ  
 هذا اختراز عن حمل الاختصاص على ما يقابل الالباس اذ ارادة نحو ما في الدار زيد على ان يكون زيد  
 فاعلا للظرف من هذا الكلام قول راي اسفل منكم اي الركبة كانا اسفل من مكانكم فظرفية اسفل باعتبار  
 خلافتها عن الظرف وهكذا الحال في ظرفية جميع الجهات الست قول راي الكونهم فيه اشارة الى ان قوله راي  
 بصيغة الماخضر قول راي نادرين او عقدين قد عرفت الفرق بين التثنية والتقدير وولم يقل المص هكنا



مقتضى كاشا واسطرشاة الى ان العامل بينهما الضعفة شدا حقيقيا الى انظر كاشا شامع  
 لفظه اصلا قولهم لا يكون الا اء او كتابة مسئلة لكون الشيء خبر النسخة التسلسل مع لزوم  
 المتعلق خبر في الحقيقة واجبة الكائن المقدم لا ناقص لا يخفى على الا لعمري المتوقدان هذا الجواب  
 لم يشأ من الفكر الصحيح ولا شك ان كان فيما نحن فيه بدل على وجود شيء في شيء او شيء او على شيء نحو  
 ذلك فما كان مفادا وجود النسبة الذي هو معنى الكون لنا قصر لا وجود نفس الشيء او وجود وضعه  
 الذي هو معنى الكون انما فالحق في الجواب تسليم كون المتعلق العام مطلقا ناقصا على سبيل الحقيقة  
 كقول الكون على سبيل المجاز كلفه باقي المتعلقا العامة والقول بان يكون الخبر عن في الحقيقة هو  
 استاهذه المتعلقة الا انفسها وانما فسبوا الخبر لها باعتبار اللفظ والعمل وهذا المعنى ان كان  
 خلافا لما قاله القوال انه كلام هو يظهر وجهها لتأمل التصاق في كلام بعض النحاة ما يوجب  
 ذلك الخااصل ان النسبة ضالحة لان تقع متعلقة بالنظر في شبهة النظر في قولنا ان يا فانه قد  
 ان كان متعلقا بالخبر في الكلام ينبغي ان يكون مع معرفة شئ في الفضايلة بجهل مكان الضياء وان كان  
 متعلقا بالنسبة فينبغي ان يكون مع فهم كل الامور من فافهم قولهم فانه الذي اء اولئك العن  
 ان هو لا يعرفون من العن يعرفون الخبر ضد الدليل وان فهم يجهلون من لا هاء انه ويجوز ان يفسد  
 التميز بين المولى والمراد به الحقيقة وانما قولهم فهو من قبل المفترى الخبر والمتعلق المحل  
 او كل من انظر في الحرف كذا قوله فهو من قبل الجملة ولا يقال هو مفرد هو جملة لان كون الشيء بدلا على  
 انه في موضع من هذا الشيء بخلاف قولنا هذا الشيء ولا يخفى على من هو كون هذا الخبر مفردا والجملة  
 من حيث اللفظ كما لا يخفى قولهم فافهم انما حصل الموضوع بهذا القسم لان الحكم بالذات هو  
 مع فاعله اذا لم يكن مبتدأ مع كون الفعل مع فاعله جملة انما قال بعضهم ان ذلك لا يعد الوصف عن  
 الفعل باشر ان يكون الغاية في الحقيقة قول هذا مع غاية ضعفه - فمر لا خلاف في كون  
 الترتيل مع انه جملة اتفاقا والحق في ذلك ما خطر من ان الجملة والكلام لفظان مترادفان كان هـ  
 اليه تقدما ولا فرق بينهما الا بان الجملة تطلق مجازا على مفرد وسلب بغيره عنه لصح الجملة  
 الكلام وهذا مختص بالفعل مع الفاعل اذا الوصف لا يكون جملة مستقلة كقولهم لا تسجدوا  
 وظهر من هذا ان خلافا للمقتضى من مع القدر في معنى الجملة يمكن ان يكون لفظية ان علم هذا الحقيقة



١١٨ قول لا يخفى أن أجراء الباب أو باب الظرف والعرف المستقرين الواقعيين خبر المبتدأ وهذا الكلام  
 إشارة إلى تأييد مختار المصنف قول على سنن واحد أي واحد بالتوهم فتوصيف هذا الجمع بالمفرد  
 المذكور لأنه وصف له باعتبار النوع لا باعتبار الأشخاص قول لا يخفى من الحاجة أي من الحاق  
 بعض أفراد الظن أن يقول بدل هذا قولنا أنه من أجراءه على سنن مختلفة إلا أنه لا يلزم ذكر  
 لكونه ملزوماً في هذه المسئلة ويمكن أن يجعل ما جعله دليل واحد دليلين بأن يقال يجوز أن يثبت  
 على سنن واحد أو من أجراءه على سنن مختلفة وعدم الحاق الباب بتأثيره من الحاجة فافهم  
 قولنا وأعلم أن اسم الزمان أه لما ذكر المصنف أنهم أخبروا عن المبتدأ بالظرف المحرف عما كان يقوم به  
 هذا الاختيار عن كل مبتدأ بكل ظرف وحرف فذبح المصنف هذا التوهم ببيان عدم جواز الاختصاص الذي لم  
 الزمان ولم يتعرض لجواز الاختصاص عن الحديث به فلم يذكر هذا تعرض المثل إلى جواره بهذا الكلام فان قلت قد لا  
 يجوز الاختصاص عن الحديث باسم الزمان بل عن مطلق المبتدأ بسائر أقسام الاختصاص وقد يجوز الاختصاص  
 عن الذات باسم الزمان وبالجملة فالاختصاص عن كل مبتدأ بكل خبر قد يجوز وقد لا يجوز فلم يخص  
 الجواز إلا عند الأمانة بما ذكره المصنف قلت هذا الاختصاص غير جائز في الغالب لكونه غير مفيد إلا أكثر  
 فينبغي أن يجعل الغالب فيه أصلاً ويستثنى منه النادر بخلاف سائر الاختصاصات فإنه يعكس ذلك  
 فينبغي أن يعمل فيه ذلك لكن لم يثبت من جهة اعتماد على ما هو للعلوم من عدم جواز عدم الفائدة  
 جواز وجد الفائدة فترجى أن يتوقف على أمر آخر بعد الفائدة لأنها علة ناقصة الجواز فانتفاءها  
 ينتفي الجواز وأما وجودها فغير مستلزم لوجود ذلك لاحتيج فيما نحن فيه إلى الاستثناء قولنا لأن الأختصاص  
 مفقود أقول مدار اصل الأمانة على الجهل ومدار كثرتها على غلبة الحكم وهما يتوقفاً على البا على  
 الأول أن يكون الحكم حلاً وتعريفاً للمحكوم عليه ومشتقاً على التقدير بحد ظرفه وكل ما فيه كفاية  
 الاختصاص الذات بخلاف اسم الزمان أو عن الحديث أو غيره الشك في أن يكون طرفاً على تعيين معين عند  
 العرف فعدا فائدة الاختصاص عن الذات باسم الزمان لا انتفاء الآخر الأول وعدم فائدة الاختصاص عن الزمان  
 لا انتفاء الثاني قول لا يكون اسم زمان أي ظرف زمان سواء كان بتقديره في أو بذكره فيشمل الجوز  
 في يوم الجمعة ومن العجائب ما تقوم في هذا المقام من أن اسم الزمان ما دل على زمان ولا يكون ظرفاً  
 إذ ليس هذا إلا أضغاث أحلام فافهم قولنا بأن كان المبتدأ فان قلت الاختصاص المفيد هذا الاختصاص



بما ذكره الترمذي بل ربما كان زيد يوم الجمعة ليخاض مفيدا قلت غرض الترمذي المفيد في الأكثر هو ليس  
 ما ذكره قول من كان اسم الذات مثل اسم المظهر أي فاعله أي في ملاحظة جهة التي هو الغرض  
 يعني لكل من اسم الذات واسم المظهر تعدد وجهته ولم يبق إذا لوجه من جهة الأول كما كان  
 الاختصاص مفيدا وإن لوجه من جهة الثانية كان غير مفيدا لأن الغالب في الحديث ملاحظة  
 من جهة الأول وفي اسم الذات بالعكس فيدخل فيما ذكره الترمذي نحو قولنا الوسط في عهد أسكن  
 قولنا والورد في أي الورد بفتح الواو وسكون الواو المسمى معروف وإيا ركزوا الشهر الثالث من  
 الشهور الرومية أو قبل تحول الشمس إلى الجوز أو بآيام وهذا الحكم متفق في بعض الأقاليم قولنا  
 ما دام لا يتبدل بها فاعله قد يتوهم من كون قوله لم يتبدل بصفة المؤثر عوضا عن التكرار  
 ذلك لأن التكرار قد يكون مفيدة بدلا لها على ما وضعت له لكن لا يجوز الابتداء بها عندنا بل  
 قولنا لم يتبدل وهذا ما لا عدم فهم المراد منها هو الحقيقة من حيث هو ومن حيث جميع الأفراد  
 غير معين أو غير ذلك وأما الفهم المراد أن غاريا عن الغايد لا يستقل ما ذكرنا من الشرحين قولنا  
 لا نحن معروف فاعله معروف لأن المراد من هنا يعني الأعم من معين متعين باعتبار أهل العرف قولنا  
 وهو ظرف الجوز أو ما قيد بهذا لأنه لا يجوز تقديم ما سواها من أختصاص هذا المبدأ عليه لأن  
 الغايد للصحة إنما تحصل بالتقريب وهو لا يمكن فيما سواها من اختصاص قولنا نحن أي معين وقيل  
 أي مظهر بالمبدأ وهو خطأ قولنا نحن قد يدل مرة قبل وجهه فائدة مثل ذلك بل قبل ذكر المبدأ  
 يعلم من الخبر أن المبدأ لا يمتنع أن يكون موصوفا باستقرار عند زيد مثلا وهذا في قوة أن  
 يكون المبدأ موصوفا مثل قولنا مرة موصوفة بصحة كونها عند زيد قول لا يخفى ضعف هذا الوجه  
 لأنهم إن أرادوا أن هذا الغايد مما حصل قبل الحكم بغير الحكم كما هو الظاهر يوم ضرورة كونها من  
 لوازم الحكم وإن أرادوا أنها مما حصل عند الحكم بالحكم لمسلم لأن ذلك لا ينافي  
 كما هو المراد بل إذا اشتمل الحكم على غاربه ولو سلم فلا يخفى حصولها بصورة تقديم تلك الأختصاص بل  
 تحصل مطلقا من الأختصاص إلا أن الحكم يجب أن يكون مفيدا سواء كان سببا فائدة مقدما عليه  
 أو مقارنا معه فالأولى أن يقال وجهها أداة الحكم أو الأهتمام بشأن خشيته كغيره من  
 من تقديمه ومرة بفتح التاء كسر الميم اسم كتاب وسبع قولنا نحن هو من فيكم وجهه فائدة هو أنها



المتكلم مخاطب عليه بكونه في مخاطب من الجمل بوجوه في جملة لا يخلو عن إثباته قولهم  
 ان لم تكن خلية لنا قد هذا الشرط لكان الفاعل في قوله فاخل لنا اولاً فانتهى يحصل من عمومته ليس  
 تلك التكرار نصافي العمود اذا قيد الجملة بالشرط فانها قد تكون نصافية بمعنى محض الشرط قد  
 علم من هذا وجه على تقدير الشرط من جنس المستفهم عنه قولهم فاخل لنا وجهاً فادعش ما ذكرنا  
 في الاستفهام قولهم وجعل من الكرام عندنا توصيفاً مبتدأ على اربعة اوجه لانه مع وصفه ما  
 بلغظير مذكورين كلهم ما او الموصوف فقط او الصفة فقط او بلفظ واحد مثل المصير الاول  
 الشئ للثلاثة الاخر وجه لانه في توصيف المبتدأ ثم قولهم شرعنا اناب هذا ما قاله جمل  
 حين نبح كلبه ثم صفاً مثلاً لقوى دركه انجر في حادثة واعلم ان للكاتبين حين يتلون غير عتاً  
 والاول يصل منه عند اذكاره امر غير نبأ بغير حجة يضر والثاني مما جرت به عادة عنده علامة  
 انبأ حيناً في مكره وشر في المستقبل ولهذا يتطير بان كان نبأح كلب هذا الوجه حين قوله هذا  
 القول نبأحاً مقلاً يصح ان يقصد بهذا النبا حصر الأثر بالشركون الخير جعل ثقل المسند اليه  
 لغرض المحصر يصح ان يقصد بالشكر العظيم فصلاً لخصاً الأثر بالشر العظيم والحقير المحصر  
 بل في التوصيف دمه معتمداً لا ابتداء بالتكرار وان كان غير معتمداً فغير المحصر الثاني ظاهر اذا الاول  
 موقوف على توهم مخاطب غيرنا حكم به المتكلم والظاهر ان مخاطب هذا الخطاب من يسمع صوته هذا الكلب  
 ويعرف انه علامة شر لا خير فالمصريح انما هو الامر الثاني وقيل وجه فانه هذا المثال لتخصيصنا  
 يتخصص به الفاعل على شبهة اذا يستعمل في موضع ما امرنا اناب الاشر اول قولهم هذا القول لانه احتمالاً  
 الاول ان قولهم شرعنا اناباً استعمل في موضع ما امرنا اناباً شرعاً انما امرنا اناباً في الشر في الثاني  
 فاعل تكرر ويختص بقرين الفعل عليه فعل ما ارادته عليه ذلك الثاني ان استعماله في موضعية بل  
 على ان المراد به المحصر ايضا ولا يكون فيه شيء من اوزان المحصر انما الشر فيه مؤخر في الاصل فقل المحصر  
 فعمل الشر في الحال عليه الاصل الثاني لانه في التعريف وضع علم ان اصله هو في فاعله انما المحصر هو  
 عنها التقديم المسند اليه المفيد للمحصر فاصل الشر على فكرة فعل في الحال عليه الاصل وكل من الوجه الثالث  
 في غاية التكلف والتعسف قولهم على احد التقديرين وهو ان يكون الشكر العظيم والمعنى  
 شرعاً قولهم ودرغته في الخير خبر وقوله على ترتيبين وجه الافادة فيها ظاهر قولهم



كان يكون اذ ذكر الله اولا للمفيد على ما ذكره المصنف سبعة مواضع في الافادة في الاول منها الى التخييل  
 والدعاء هو كونها موضوعا بمعنى الوصف اي قبلنا عظيم بغير نسبة ان مقامها مقام الباب الذي قيل  
 الوصف في الدعا وقولنا امر قبل وفيه تكلف في الثالث العموم والفرض في الرابع افادة المحصر ان  
 قولنا اتل من عندك في قوة قولنا الرجل عندك ام امة او رجل عندك او اكثر فقولنا المجيب  
 في قوة قولنا رجل لا امة او لا اكثر في الخامس العموم والواقع في السادس والتابع مثل في الاولين  
 فان قولنا فاذا اسدتم في قوة قولنا اسدتم في رتبة اي لا تقدم خطوه بالبيان وقولنا ونجهم فاشا  
 بتقدير قولنا انهم فان حكمه السري ثم ذكر موضعين آخرين في الافادة في الاول غرضه ان يقول الخبر لا ابتدا  
 وفي الثاني عموم المبدأ المفهوم من قوله خارجا كما سيجي بعينه هذا وهو قد ورد في قوله مع الشقة  
 السابقة في المن والشرح ثمانية عشر جملة وقد ذكر وجوه اخرى حتى ارتفع جوه الافادة التي هي في ثلث  
 وجوها وقبل مرجع الجميع الى التخصيص التبعي قال بعض المحققين هذا صحة الاحتياط عن التكرار في الفايد  
 لا على ما ذكره من التخصيص المحتاج توجهها الى هذه التكاليف الركبة الواهية على  
 هذا يجوز ان يقال كوكب انقضى الساعة محضو الفايد ولا يجوز ان يقال رجل قام بعد هذا  
 اقول بمعنى انهم ينبغي ان احاطوا بمواضع الفايد الى نفس المشكلة فانه يعلمها بالرجوع الى جملته عن  
 نظرها اذ كره وهذا كلام حتى لا يشبه فيه فكان بعضهم للامور جو نبأ على كونها اذ ان في الغالب  
 وقصد التبرين لمبتدئ معرفة مواضعها حتى يتبين الى ذكره من تلك المواضع على ما ذكره وليعلم ان  
 امثلة تلك الوجوه اما غير داخل تحت نوع داخل تحت قواعد ملوفا اذ داخل تحت فكر وبعض من تلك  
 الوجوه اما وليست القسرين بعض انواع ماله نوع توضيحا لمواضع الافادة قولنا كما احسن هذا  
 اي على ان يكون مانعا من كون موضوع بمقدار او مستفها مية اذ على تقدير كونها موضوعا لكانت  
 معرفة قولنا او عامته اي يكون المبدأ نكرة عامة وكذا قوله او قالية قولنا كذا في السد الباب  
 اقول لفظا ذا المعاجا بمعنى الفجاء اي موضوعا في رتبة من خطوه بالبيان وقد رتبة باعتبار خلافه  
 عن قصد ما اذن او المكان على خلاف فيه بتقدير قولنا انخرجنا فاذا اسد الباب اخرجنا فوصلت لنا  
 فجاء في رتبة كون الاسد الباب مكانا والمعنى فوصلت ما انا او مكانا فاذا جاز فيه عند هذا الوصول  
 وفيه كون الاسد الباب لفظا ذا متعلق بقولنا ووصلت اخر من قولنا سرينا ونجهم اتماما لاشا



١٢٢ فذبتا محبان الخ في ضوء كل شارق سربنا بالسين المملة اي سربنا ليل ومحيا الاسم مفعول التقيد

والمراد منه الوجه ضوء فاعل الخ في وكل مفعوله والشارق المضى قولهم دون شئ لفظ دون بمعنى  
غير وفصله عما سبقه للاشارة الى كثرة تلك المواضع ولا يبعد ان يكون بمعنى الاذن اي الاضطرار  
ان الافادة فيما سبق قد حصلت عند ذكر المبتدأ بنفس المبتدأ او بقيد او بقرينة مقابلته وفي  
الوجهين قد حصلت بالخبر الاول وبالقرينة الحالية في الثاني ولا يخفى في كونهما مقاسين قولهم مرة  
خير من جرادة قاله عمر بن خطاب حين اصبا اهل حمير جرادة كثيرة وقد كانوا عمر بن فسا والوكعب اخبا  
عما وجب عليهم من الكفارة فاجب عليهم بكل جرادة درهم فرأى عمر انهم لو كفروا بذلك لكافرتهم  
درهم كثيرة لا تنفع سعتهم لها فقال ذلك يعني كل مرة خير من كل جرادة عند الله فالتصديق بالخبر  
ذنب مما كل جرادة قولهم حاصل بن لكاشا الى ان لا ينفع نوع من الضر لا ينفع جنسه مطلقا  
كما هو المتبادر من المتن قولهم وفهم من كلامه اعتذار عن ترك المص ذكر الاصل في المبتدأ قولهم بشرط  
ان يكونا اشارا الى ان الحال علة للحكم قولهم بقوله بنونا ما بعد بنوهن اي ان الرجال لا يبعد  
القرينة على كون بنونا خيرا مقدا لا مبتدأ هو ان المراد تشبيها بين لا بالعكس فيه بحث فان قوله بنونا  
بمعنى الكاشون كبينا فبقية الالتباس بحاله اذ لم يعلم ان المراد ان الحكم على بنينا آثما بالكاشين كبينا  
او بالعكس وبجوابه قد مضى شبهة مبتدأ بالخبر من حيث المعنى فيجعل ما الشمل على معنى الوصفية الظاهرة  
خيرا والاخر مبتدأ وهذا قيل هذا البيت من باب عكس التشبيه فنونا مبتدأ فلا شاهد في البيت  
لما نحن فيه هذا ما قيل في هذا المقام اقول ان الظاهر غرض الشاعر من هذا البيت ليس ما فهموه من التشبيه  
بل مراده بقوله بنونا وبنوهن هو البنون بالواسطه وعرضة ان يقول ان اولادنا اولادنا من جانب  
والامم معا لانا انكنا بناتنا ابنا اي قادينا او اما اولادك لتو بنوهن من جانب الام فقط  
لا من جانب الاب لا تخبر انكنا بناتنا اي بناتهن اي بنات الرجال لا يبعد على هذا ايضا تعيان ان يكون بنونا وبنوهن  
مبتدأ ولا شاهد في لما نحن فيه مما يناسب كرمي هذا المقام هو الفرق بين المبتدأ والخبر فيقول الفقير  
بينهما الفظ ومعنوي ما اللفظ فن وجه يخبر كل منهما بصيغة الوجه الاول ان المعرفة مبتدأ وتكون  
خبر وهذا في صوابا اختلافا في تعريفه وتكثيرا مطلقا في غير الاستفهام الثاني ان المقدام مبتدأ والخبر  
خبر وهذا في صوابا مع فقدان القرينة على التعيين لثالثا ان الامم مبتدأ والخبر خبر هذا

في اسرارهم من غير ان يعرفوا  
الاسم الذي في البيت الثاني والاول  
بنونا وبنوهن بناتنا بناتنا  
نعم بنونا وبنوهن بناتنا بناتنا  
في قوله بنونا وبنوهن



في صحتها واختلافها عما وصفوا واما المنعوى فهو ان اللفظ الدال على مفهوم واحد المتكلم مسلم الثبوت  
 لمصادقه مبتدأ اللفظ الاخر غير العلم بانته جعل مفهومه اي اللفظين مسلم الثبوت لمصادقه انما  
 يحصل من الغرامين كالفرق في اللفظية وغيرها واذ لعصل من غيرهما فان طابق مقتضى الفرق اللفظية  
 والاكثر لها واعتمد عليه سبب تعيينه احد المفهومين لاخذ مسلم الثبوت لمصادقه انما افضل اللفظ  
 فانه ينصرف اذ قد يرجع احد المتساويين على الاخر واما الاعتقاد بان الخطاب علم ان هذا المفهوم  
 مصادقه في ظرف محكم دون ذلك المفهوم واما كون الاول مصادقا فانه من كون الثاني كذلك  
 غير ذلك مما لا يخفى على المنطق وبهذا التحقيق الذي ذكرنا حصل لان ما هو كان فالجواب غيره وتلك  
 خلفه فان دأبنا ان كل لفظ موضوع له مفهوم ومصادقه ولو فرض ان المعبر في جانب المتبنا بالذات  
 هو المصادق والتابع هو المفهوم في جانب الخبر بالعكس وهذا مراد من قال ان المعبر في جانب المتبنا  
 الذات وفي جانب المسند هو الوصف فافهم قوله لم يمنع تقديم خبرها كان لا يمنع ان يشمل الاشياء  
 دون المنوع ومنع تقديم هذه الالفاظ اشترط من منع ما سبق حيث لا يقدم مع التفرقة ولا مع عدمها  
 فكانت تمنع لذات المتبنا الى ذلك بتقديم منع لا يمنع مع ان الثاني هو الموافق لما سبق قوله كان  
 اظهر اسم كان لرفع ما قد يتوهم من ان تقديم كلام المتبنا كذا اذا ما الفعل وفاعله كان خبرا حاصل ان  
 الخبر هو الجملة ووجه الرد ان لا حاجة الى ذلك لان الخبر في الحقيقة هو الفعل فقط وهذا هو المطلوب  
 التقديم فيه انما ينسرح بالبدل عن الفاعل وسيأتي ان الاعداد قبل الذكر لفظا ووجه جاز في هذا  
 الصورة وحلت الآية على البدل قوله راعى هذه الالفاظ ان اعتراضه انما هو على ما يماثل المتساويين  
 من موارد النسخ والتاكيد اذ في غيرهما لا ليس الفاعل نحو ما سار زيدان قوله لم يرفع اللبس الفاعل  
 او عجب اللفظ فقط دون الخط وهذا القول كاف في مقام الاعتراض قوله لم يرفع محصورا فيه هذا  
 التفسير لا محذور فأيدين الاول ان قوله محصورا بغير التام من الالفاظ بمعنى ان الالفاظ وصف للفرد  
 عليه الثانية انه بالفتح من ذلك بمعنى كون الشيء مقصورا عليه لم يرفع على التام من بقدر قوله فيه  
 عن لفظ المحصور لا يرفع على الاول عكس المقصود انما اللفظ المحصور فيه فلا يستعمل الا باجماع ضميره  
 الجوزي الى الوصف وتخرج على الثاني نحو ما زيد لكبا الا قائم وكذا نحو زيد قائم ابو القاسم لكن العلم  
 ان المراد بقوله محصورا المقصور بالاول او اما دون غيرهما من الحاجة الى هذا الالفاظ ولم يقل المحصور



فيه ثلاثون فهم انه تفسير لمعنا المجتهد قول فلا يجوز التقديم اي تقديم المحصور في المحصر  
 بشرط بقا الا في مقام المحصر بانما لا شرط قول وشك اي شك في تقديم المحصور في مع الا في المحصر  
 قول وهل الا اء ما قبله في ارباع هل الا بك التصريح على ما قاله كسيف بن يزيد وفيه جميع  
 للاعداد والمعول مصدق بمعنى لا عيار وانما لا يروهم عكس المقصود لان ما بعد لا يكون محصورا  
 فيه قدم على الاخر واخر وقبل مثل هذا المثال فيصير كل من الجزئين في الاخر فيصير هذا التقديم  
 خلافا للمقصود قول لانها صكنا الكلام الاطلاق بقوله لان المبتدأ مع صكنا الكلام فيطلب  
 قوله ولو تركه ولا يرد عليه ان صكناها الا بوجوب امتناع تقديم الخبر مجاوز دخول اللام في الخبر  
 المقيد وذلك لان اللام في الجملة الاسمية الغير المدخولة للتواسخ لا يدخل الا على المبتدأ قوله  
 ولو تركه لفهم انه هذا منبثق على التقديم الذي ذكر في لازم الصداذ لو حمل على لازم الصداذ بنفسه  
 كما هو المبتدأ منه ثم يفهم هذا منه لا يبق مدخول لام الا مبتدأ ممنوع الصدا لزوم صكناها فيك  
 فيتم له قوله لازم الصدا لا فانقول المراد بل لازم الصدا ما كان لازم الصدا بالنسبة الى الاجزاء  
 المستقلة للكلام قول بنفسه المراد بل لازم الصدا بنفسه نفسه دخل في لزوم الصدا  
 لاما كان نفسه على تامة له فلا ينقض ما وقع مضى اليه من لازم الصدا بنفسه فيحمل او لا  
 به المعنى الثاني ويقال بعد سقوطه عن الصدا بالاضافة بنا على ان المصنوع مع المصنوع اليه  
 في حكم الكلمة الواحدة قول وفي من افد فلفظ فتى فبتا ففتا المراد من المقتضية  
 للصدا وادى معتمد قول في صكنا غلامه جل لا يبق في صكنا التقديم بل بلس المبتدأ بالبدل  
 عن التضمين المصنوع اليه في الخط وبالبدل عن المصنوع في اللفظ والخط لا فانقول ابدال التكرار عن غير  
 غير خارج الا اذا كانت التكرار مختصة قول اي على ملائمة الاولى ان يقال او بدل اي التفسيرية  
 ويتم للفظ ما الموصولة بين المبتدأ ومعلقه حتى يشبه الصور الثالث للاضمار قبل الذكر لفظا و  
 الاولى ما ذكره الثاني ان يكون ملائمة للاضمار للخبر نحو جل صكنا غلامه الثاني ان يكون  
 في ملائمة المبتدأ خبر نحو في الدوا غلام صكناها ويسمى لهذا زيادة توضيح تعليلها  
 على امتناع توسط خبر فعال الناقصة وجوب قول غاد التضمين الى متاخاة الاضمار قبل الذكر  
 ثلثة امثالا اول ما كان لفظا ورتبه و غير خارج الى المسائل المستثناة التي ذكرها في اخرها في اللفظ

في صكنا غلامه جل لا يبق في صكنا التقديم بل بلس المبتدأ بالبدل



الثاني ما كان بحسب اللفظ فقط الثالث ما كان بحسب اللفظ فقط وهو اجازان مطلقا ومثالهما ١٢٥  
 فيها صاحب الذار وفي الدار صاحبها فان قلت لذكر انما ينسب اللفظ فاما معنى انفسا الى الرتبة  
 قلت لذكر مساق الوجوه ووجوه بعض الاعراض انما هو بوجوه معروضاتهما فان ذكر رتبة اللفظ  
 بذكر نفس اللفظ واخر عن الضمير كان الاضمار من القسم الاول وان ذكرت بذكر اللفظ فمقد  
 على الضمير كان من القسم الثالث والاولى ان يجعل قولنا اللفظ ورتبه تميز النسبة الاضافية الى نسبة  
 القبل الى الذكر لا لنسبة الذكر الى مفعوله فلا يحتاج تصحيحه الى تكلف قول المصنف عليه على تقدير  
 قوله فيه عن الاضافة البيانية المستغنية عن تفكير هذا الطرف الى القيمة الحاجة اليه ليخرج عن المقام  
 نحو ما زيد قائم الا في الصباح قولهم الاغتصا اي وقع التامع في غلط هو الاغتصا  
 في الخبر فانه من الوم بفتحين بمعنى الغلط لا من الوم بسكون الهاء بمعنى القوة المعرف فلا يرد عليه  
 ان الاول ان يقول اذا الاغتصا قولهم من المبتدأ والخبر اي لا من الخبر وحده كما هو الشارح  
 سبقه قولهم بعدوا ولا هذا متعلق بقوله حتم على ما يظهر من كلام الشارح ولا يبعد ان يكون خطأ  
 بمقد تقديره والمبتدأ الواقع بعد لولا لكن الاول اول لقلة مؤنثه قولهم الاستماعية لحرار  
 عن لولا التضييضية المختصة بالدخول على الاضمار قولهم في الباء هذا اما مفعول المقد بتقدير  
 موصو اي لعنة قسما غاليا منها او يدل بعض من قوله بعد لولا لكن بتقدير مضاف الاصل بعد ثم  
 غاليا منها حذف المضاف والموصوف واقم الوصف مقامها او حال عن المستتر في قوله حتم قولهم اي في  
 القسم الغالب فيها مشارة الى ان المراد بالغالب الغالب الذي يكون تحت طاعة لا ماصا غاليا بل  
 تضبطه قولهم خبره خبر المبتدأ الظن ان يقول هكذا قسم يمنع فيه جوابها خبره نسبة الخبر الى  
 الى المبتدأ ما وقسم يمنع لنسبة خبره غير الوصف اليه او يقول في الاول كما قال وفي الثاني في قسم  
 بانفس المبتدأ بغير الوجوه ووجه عدله المعاد ذكره هو الاشارة الى الخلف في الواقع في المبتدأ بعد  
 القسم الاول هل له خبر محذوف ام لا خالجه الى الخبر والاتفاق الواقع على ان بعد القسم الثاني في  
 مما لا بد له من خبر يدل كونه الخبر في اللفظ في بعض الصور وهذا مما يقع المشك الى تعديل الخبر واقع  
 بعد القسم الاول وقيل ما وقع بعد القسم الاول فاعل المقد والاصل لولا فوجد زيد كان كذا والادب  
 عنك انما هو هذا القول قولهم هو الغالب عنده وكون قوله قليل فيما عدا التقدير ذكر الاول بعد الثاني







هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 في بيان ما لا يخفى من  
 ما لا يخفى من هذا القول  
 في بيان ما لا يخفى من  
 ما لا يخفى من هذا القول

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 في بيان ما لا يخفى من  
 ما لا يخفى من هذا القول  
 في بيان ما لا يخفى من  
 ما لا يخفى من هذا القول

ولا يخفى ما فيه من التسليم قول قد عرفت ذلك قد لا فائدة التأكيد في الآراء التي هي  
 شواهد الحق قول كمثل كل صانع قيل ما هذا المبتدأ من الحاجة له في الخبر لا في معنى كل صانع  
 مع ما صنع قول أي مقبلان الظن أن يقيد الخبر مقرون بصيغته المفرد لأن المقصود بالحكم هو ما قبل  
 التوافق فقط قول وكل أمرىء آله تنويع الموت الذي يشعب الفتي قاله الفريسي فمنا  
 فعل ما ضر وشعب أي فرق وقد تكرر التخييل إلى ما عرفت من معنى الوصول والانتهاش ووجهه عند  
 نصير مع المثال بالمعنى أن المراد من حيث هو من لا يستلزم المقارنة للموت بخلاف الصانع مع صنعه  
 وفي كلام قول لا يصلح أن يكون خبرا عن المبتدأ وذلك لعدم إجماع ضمير إليه قول قد اضمر  
 قيل هذا القول يدل على أن الحكم بالأختام الموقوف على العلم به متقدم على العلم بعد الصلاحية  
 ما كان على الأصل من معلول لا على صلاحية عود ضمير الحال إلى المبتدأ لاما كان معلولاً للأختام  
 والمعلول لا يتقدم على العلل والجواب أن خبر بمعنى ضمير أو المراد بقوله لا يكون خبرا خبرا غير ما  
 اضمر وخبر ابتداء ما اضمر فانه قول الأصل حاصل إذا كان يبين في هذه القاعدة أربعة ملامح  
 الأول ما هو المصير في ما ذكره الله من ليتنا وجعل كرامة والظرف متعلق بالخبر والحال قيد  
 المدح والظرف لا المبتدأ ويرد عليهم القول بكثرة الضمير مع إمكان الاستغناء بما استلزمه  
 القول بالحد لا الغير الثابتة كما لم يجرم حل كان على ما عرفت في هذا المقام مكرهنا قصدا لثالث  
 مذهب الكون في بيان معنى التقدير في بيان ما لا يصلح يجعل الحال قيد المبتدأ ويلزمهم فوات  
 كالاته على المحقق المراد منها الاستعانة بآدم الجنس المعرف المطلق إذا كان محققا عن غير ذلك الذي  
 الادة المحصورة إنما يقتضي العمول مطلقا اسم الجنس المعرف في ثلث ملامح هذا البعض من ذلك  
 المبتدأ من الأصل لا في الخبر كونه بمعنى الفعل فإن المعنى ما أضرب بالآفة كما قبلته فبما مع الفاعل  
 الرابع ما افاد الرضي أن التقدير محذور في باب الاستعانة فاشم الخراب في مذهبنا  
 التصواب قول ما يصلح لها أي حال يصلح للخبرة وذلك فيما يمكن أن يكون مع ذلك الضمير  
 في الحال بنفس المبتدأ في يصلح عقدا أن يقع الظن بالأمر على كل ما لا يلبس المقدر وإن وقع خبرا  
 عن المبتدأ والمراد اجتماع الصلاحيتين على مذهبنا في غير هذا الاجتماع لا يمكن على  
 المذهبين قول من قطع سببا كان مقطوعا لأجل ضمير فاعلة معناه من المذهبين قصد

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 في بيان ما لا يخفى من  
 ما لا يخفى من هذا القول  
 في بيان ما لا يخفى من  
 ما لا يخفى من هذا القول



١٢٨ أو لأجل عدم صلاحية اللفظ ان يكون معنا قول به بدل من اللفظ لفعله اى بدل من اللفظ  
 بفعله فاللفظ بمعنا المصدر واللفظ متعلقه قول به يصح القسم اى بما يدل صريحا على المحل على  
 القسم ولو بالقرينة فان قولنا في ذمته بنفسه محتمل ان يكون محولا للقسم وغيره كما تقول في ذمته  
 درهم لمرو فان تصرفه هنا غير التصرف في المبتدأ والقرينة هي هنا قوله لا فعلن قول به ما شئنا اى بحرين  
 اى لا بلفظين مطلقا كما ناخبرين ام لا فيخرج نحو زيد هو اسد قول به من يك ذابت قاله زيدا  
 شرطية وقبل موصولة وجزم يكن للضرورة والبت بفتح الباء الموحدة وتثنية التاء المثناة من  
 فوق الكسرة المربع الغليظ وقبل طيننا من جز والمقنط من القبط وهو شدة الحر ومصيف من  
 الضيف المثنى من الشئ اى به هذا يكفيه في الاوقات الثلاثة قول به يجوز اى يجوز ذلك  
 على طريق اللفظ والتشديد لا يرد ان ذكر هذا الحكم من توضيح الواضحات ان كان قرينة عمل بها  
 والافعل بطريق اللفظ والتشديد والشوش وان كان المبتدأ من الواضحات اكثر من اثنين ولا قرينة فبطريق اللفظ  
 والتشديد المشوش المرتب اما ان اريد الاضمار عن كل من المبتدأين بكل من الخبرين في قوله واما كان  
 وشاعرا فانهم قول به حال كونه اسما جعل قوله اسما مع جوده لا لا بد لا او عطف بها لان الاقضية  
 لا يثبت لاسمها قبل الرفع وجعله تابعا يوم ذلك قول به معنى اقام نهار هذا القسم وسائر  
 تفاسيره هي هنا من تفسير الشيء بما يشترك في الجزء كقوله لا كسا بالفرنس بل كقوله لا كسا  
 قول به في هذا موزن اللام وقد قلب هزته الفا قول به الاخير استنبط هذا القيد من قرينة  
 الاشارة قول به لشبه في الاول ان يؤخر عن الثاني فكان تقديمه لئلا يصير مقامه هنا الاضمار  
 تركه لمحض الضرورة قول به معنى في واستمر الاستمرار بطلوق في التماثيل والبقاء في غيرها فلهذا  
 يقال لله نعم الباقية دون المستمرة لانه من السور والمنع على الله نعم قول به ماض له مضاع وامر  
 ومصدر هذا اشارة الى رد من انكر المصدر لافعال الناقصة قول به مضارع دون امر اى  
 ماض له من الافعال مضارع دون امر ومن الله وصفه دون مصدر وهذا المفضل مضارع  
 وصفه دون امر ومصدر قول به هو زال فالزال مصدر لزال التامة وكذا الدوام قول به  
 وكونك اياه هذا بعض من بيت هو كذا يبذل وحلم شاة في قومة الغنى وكونك اياه عليك تسير ساد  
 من الشياء وياه اما غايد الى البازل والحليم المفهومين من البذل والحلم واما غايد الى فاعلم ما والباقي

وان كان قد انشأ بعد قوله  
 ولا يفتتح بالواحد من



**واضح قوله** كأننا أخال هذا بعض من يثبت هو هكذا وما كل من يثبت البتة كأننا أخالنا ١٢٩  
 لم يثبت له من بعد البتة شبه يفتح البتة الموحدة طلاقة الوجه والمنجد المعين الثاني واضح **قوله**  
 كأننا أخال هذا بعض من يثبت قاله الحسين المطر في مودعته هكذا قضى الله بها  
 اسمنا الزلزال بلا احبك حتى يعرض العين مغض محب بلوى غير ان لا يثبت وان كان بلوى  
 انتملك المغض فمضى اي حكم وقد والاعراض اطبا البصر والمغض اسم فاعل والمراد منه فاضنا  
 العين والموت ومن يغض عينه الميت بها الجملة اراد بها جد حتى وقت الموت وبلوى كقول الشاعر  
 والقصر لا يثبتون اي لا يخترع وان في وان كان وصلى جملة ان مسانعة سيقول جوابا للسؤال الحق  
 عدم المشابك لك يعني ان ذلك لا في مبغض لا من يحزنك ويسودك لا من يحزنه ويسودني **قوله** برب  
 الاسم والفعل اي لا يرب الاسم ومفعول الخبر **قوله** لا طبيب للعشرة الطبيب لقبيل اسم لما تطيبه  
 النفس والتغصن بالغصن المجهه والضم الهمله التكد ونقص الوصول بالمراد والادكار افعال  
 من الذكر قلبك له المعجى بالذال الهمله بعد قلبك انه بالذال والهمزة كبر التثنية الثاني **قوله**  
 ليس سواءه ما قبله سلب ان جعلت الناس عنا وعنهم التثنية مفعول لقوله سلب وتولوا بل  
 قدم على اسم الثاني واضح قبل فاعله الخلاج قبل التمهول هو **قوله** اذ كان الخبر ضا فاة  
 وجعلنا لزوم الاضمار قبل المذكور وفي هذا المقام اربع صور اولها ان يكون الخبر ضمير نفس الاسم  
 كان يضراريا الثانية ان يكون في ملا بر الخبر ضمير نفس الاسم نحو كان يضراريا غلاما وما حيا  
 لغلامه الثالثة ان يكون في نفس الخبر ضمير ملا بر الاسم نحو كان يضراريا غلاما وما حيا  
 ان يكون في ملا بر الخبر ضمير ملا بر الاسم نحو كان يضراريا غلاما وما حيا  
 او اخالها وقد علم مما شئت ان الاضمار يمكن في بعضها رفع الاضمار قبل الذكر بتأخير المفعول  
 بعض اخر لا يخفى عليك ان هذا الاضمار قبل الذكر من جهة اللفظ فقط **قوله** لا  
 محذوف فيه فلا يصير انما التقديم ولهذا المحذور ان يكون التقديم للمنة راعى الخبر بتقديم  
 المبتدأ **قوله** ان كان الاسم مضافا وجه الوجه لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا وتنبه ومثل  
 ما سبق في الصور والاقسام والشروط الا في القسم الاول فانه غير منصوب ههنا لكن هذا الوجه نحو  
 على المناقشة السابقة والاشبه ههنا كان اخا احد صاحب مكان في الدار صاحبها كان شخصا

في هذا الخبر  
 في هذا الخبر  
 في هذا الخبر



غلامه وما كان عبداً كان إذا أحدهما غلاماً كان محباً إلى صاحبه غلاماً كان إذا أحدهما غلاماً  
 كان محباً لأحدهما غلاماً **قوله** بالتشوين أي بالإنشاف ووجهه ظاهر **قوله** لا تأتي أي تأتي  
 لما كان قوله متلو متلو في الإنشاف غير مفيد للضرورة كما هو المراد عقبه بقوله لا تأتي أي تأتي  
 فيكونها لا تأتي المستلزم لكونها متلو بالتحديد إلى جميع أجزاء الكلام وإنشافاً إلى ما ذكرنا  
 بتفسير الثانية بالتأنيب المطلقة مع أن تفسير المتلو يعني عن ذلك **قوله** خبر ليس بمكره  
 بالتشوين بجذبة المضامين بالاشتغال بحذف المقدم عليه **قوله** ولا خلاف في فعلها المراد  
 بالاختلاف ما بسببه وقع الاختلاف لأن نفس الاختلاف حادث بعد الحكم فكيف يصير شيئاً **قوله**  
 وقرئ ببناء حاصل عن بعض النسخ أن المتأخر عن قوله صدق عليه ما ذكر من عدم التصرف  
 وغيره وهذه موجزة في وجهه فيجوز قياسه على غيره ذلك مع أن قوله صدق عليه ليس ما ذكرناه  
 تضمنت معنى فعل وهو غير موجز في نفسه فيجتمع قياسه على ذلك إذا قيل إن بيان حكمه شيء مشترك مع  
 الشيء الأول في علمه حكمه فعل ما قرئنا كلاماً لا يرد عليه شيء من إيراد التمسك وإنما هو ذلك عليه لو حكم بعد  
 محققه قيل ليس على شيء مطلقاً أو بعد اقتضاء الصدق وهو قد حكم بعدم محققه قياساً على غيره  
 وأما هذا من ذلك كان التمسك حل قوله بخلافه ليس على محققه أن ليس بمحققه لما لا الصدق فاعترض  
 عليه بذلك قد عرفته من أن ينظر في إيراد المتأخر عن ذلك اندفاع إيراد التمسك بوجه آخر **قوله**  
 بأشياء هم في النظر في الاشياء في الظروف تلك أقسام الأول الاشياء من حيث المكان لا يتبعها  
 في مكانه الأصلي وغيره وهو المراد بالتوسع المجوز المتقدم كما فينا نحن في تلك الاشياء من حيث  
 المعنى بأن يعمل في المعنى الظاهر وما يشبهه وهو المراد بالتوسع المجوز فنحن هنا في معنى الثالث  
 الاشياء من حيث المكان لا يتبعها مع الة الظرفية أي معنى في وجودها وهو المراد بالتوسع المجوز  
 فنحن هنا اليوم الذين دخلوا الدار على كونها مفعلاً لا **قوله** هو المكلف بالرفع أي التام  
 التامير في التعريف لا التعريف مع أنه لا يظهر له شيء من لفظه التامير في التامير هذا كذا تعرفه أيضاً  
 كالتامير وذلك لأن الشيء إذا كان ذا صفة واحدة لم يتردد في غير فصله كان تعريفها الصلوات وأما  
 فيما يكلفها المكلف فلا يتوهم من المقطع الدال على التامير أن التامير ما لم ينصب مطافاً لتامير  
 ما ينصب بمجمله فخرج التامير التامير كالحال والتامير نحوها عن تعريف التامير ودخل في التامير



[illegible]

لا للارباب  
و لا للارباب  
و لا للارباب

١٤



قولها يا من الذمراء ما بعد جنودنا عنه السهرا والجبل البغي الظلم والسهل الارض المشجوة

السبيل والارباب بالدهر جوارثه وغداؤه قول من لا شولا هذا مصحح هكذا من لا شولا فالى البلاها

واما بعد منه الا هذا المصراع وهو من انشد سيبويه من فوج من ولد مخنف لذك شولا بفتح الشير

مصدر شاك الناقه يذنبها اى مفعله الخصار قال سبويه تقديره كان شاكولا وقيل شاك شولا وقيل

الشواهد شائلة على غير القياس من الناقاة التي جاصلتها وارفع ضرعها والى عليها من نجاها

سعدی و ثانی اشهر و انانی که کرام مصلحت الناس ای جعلت لدها عقوبتها و هذا مثل امیل

میرا جواب قولہ ای انکار ہے علیہ انما قدرت الخ ظفر لاکلاسیہ مقدمہ الی اسے نکتہ مخصوصہ قولہ

الاخضر قال يقول قد حلف من هذا ثلث احمق في زيارته احق في ذكره بطوبى له الا اخضر القول

جاء بنا بالاقافة قوام اباخا الفداء فاداءه فارقة فوثر باكله الضعفاء عن اداس

التي اودعها في القلعة والارواح الذميمة من ذنوبه والفتنة والظلمة في القلعة

والتي تسمى بالذات في اللغة العربية بالذاتية. والذاتية هي التي لا يمكن فصلها عن الذات. والذاتية هي التي لا يمكن فصلها عن الذات. والذاتية هي التي لا يمكن فصلها عن الذات.

والتوم و قيل القات فان ايداه وقيل راجع الى ايداهما بسبب من سجدوا من سابقين لان ايداهما

يا ابا حراشه انت كثير القوم فان قومي وعشروني هم اهلهم الصبيح الى المساء تجلبه من بقله ونصفه

والجديد القحط وقبل المردب جيون ديمي بالقارسية الكفا قولهم بالسكون ميل الاحاجه في هذا

التقييد لأن قوله ليرى ما شاء مستلزم لذلك القول، وهذا التقييد لأن الاتصال بالحق حقيقه

أما هو ثبوت الآخر والضمير البار للفاعل فجزاخ للفعل لأنها كالكله الواحد ما عتبر اتصال

الشيء بالفعل بالنسبة إليه المتصل به بحتم الحركة والتكون بخلافه ما ولا يصح أن يكون له ما لا يتصل به.

الاستدلال بقول المشبه بل ليس في إفادة التقدير الدخول على المبتدأ والخبر والعمل ولا

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلُهُ أَعْمَالُ الْبَرِّ تَرْقِي أَعْمَالَ كَانَتْ مَعَهُ أَلْتَابُ مَفْسُودَاتِهَا بِأَعْمَالِهَا تَقِلُّ أَعْمَالُهَا

بليس فيما ذكر وهو ما مرفوع على الابتداء ثمة وما بعد خبره والنقل على أعمال ليس علمت ما اعلمنا مثل

واما منصوب على كونه مصدرا لمخذ وفيفيه الما

وقد اخطأ مرقس به بفتح الهمزة جمع الفعل جعاً منطقياً مراداً به الترفع والتصبُّب به خطا من نوعه

ومعرفة الاسم ونصب الخبر إشارة الى ان عمل ليس رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا سواء قدم المرفوع

على الذنوب واخر ولهذا احتاج المصنف الى ان يعقب بقا التوبة وتزكيتها كقولنا ان الله اعلم بما

[illegible]



من افعال ليس ورفع الاسم ونصب الخبر وزا القسم الاخر من افعال وهو نصب الخبر ورفع الاسم <sup>١٣٣</sup> قولهم  
دون ذراعا ان اي وقتا غير وقت زيادة ان معها وهذا انما الى ان ليس وبنوعه بقوله اعلت على ان  
يكون المراد انما اعلت افعال ليس وان الثانية لم يعمل افعالها والمراد بالزيادة التام في الوجه اي من  
الاستمرار على المعنى او في فعله مخلوفا وعلى الثاني فغيره بالتأني يا عينا اصل وضعها وعلى التقديرين  
يفيد تأكيد التثنية اما بالمطابقة او بالالتزام قولهم ان انتم ذهبتم فبعض من بيت هو مكذبة  
غدا لانهما انتم ذهبتم ولا يصير هذا ولكن انتم التحريف بغير غدا لانه بالغير المجردة من ربوبية وهو حق من الخبر  
وهو منادى بجذف حرف النداء وما نافية والذهب بفتح الدال المجردة وفتح الهاء معرفة والضمير  
اللفظ والتحريف السدال وهو ما يعمل من الوحد من القطر وفو يطغ بالتأني ليس لكم مرة بل انتم  
حقيرون كالتحريف قولهم مع بقا التثنية المراد به بقاؤه في الملاحظة لانه في اللفظ ولا في غير ذلك  
بعد تكرار لفظ التثنية وقبل ذكر الخبر لا خط نفى خبره تعالى عن الاسم فاذا ذكر الخبر بدون الاستدلال  
ذلك المانوط بحاله واذا ذكر معه انتقص قولهم وعدم انتقاضها لا تقبل لبقا التثنية ولما اشار  
المراد بالبقا ليس مطلقا بقا ما ضمن عدم الانتقاض والاستدلال لا يخرج عنه ما المتقدم وغيره  
ما زيد قائم كالا وقبل ان لا يخرج عنه ما زيد لا قائم اقول المراد من هذا المثال نفى القيام عن زيد  
لان القيام وهو غير منقضى بوجه حق يحتاج الى الاذعان قولهم ورفع اسم تقدير الاسم والتحريف  
هذا التصريح يشتمل الكلام على حسن الابهام وقيل تقدير الاول للاحتراز عن الفعل المعطوف  
رفع لفظه قدر وجد في المعطوف غير هذين التحريفين نحو ما زيد قائما وكتب قد لا يوجد المعطوف  
بهما هو ما ضحك ضرب بل ان تقتل ولكن ان تقتل وما زيد قائما بل لم يضرب قولهم ذلك لا يقع يعني  
ان مفعول قوله ان لم ليس التثنية بما لم يطابق لان دفعه بالابتداء ثنية قولهم حرفا الباء الواو لما يمكن  
ان يتوهم ان الباء الزائدة ليست بكلمة لكونها خالية عن المعنى مع ان العامل اللفظي يجب ان يكون كلمة  
انما الى دفعه بانها حرف لانها موضوع في الاصل المعنى وهذا القول اذا كانها كلمة قولهم غولا  
ذو شفاعته هذا من بيت هو مكذ او كن في شفاعتي يوم لا ذو شفاعه بعض قيل من سواي  
قاله سواد بن قارب قد راي النبي صلى الله عليه واله في المنام فاسلم حين كونه عما عن النبي  
فذهب الى النبي في المدينة فخطب النبي به بقصيدة منها هذا البيت الغيل شق في رواية المروزي هو

انما بان يكون ذلك في قوله  
قوله رفع مفعول الخبر انتم  
التي هي المفعول الثاني في جملته  
فقد روي في نسخة

مفعول



١٢٤ مفعول المعز بقدر مضاف الى قد قيل قال الله تعالى لا يظلمون شيئا اي يوم لا ذو شفاعه مغنيا  
 كسوار برقارب قد قيل **قوله** لم يكن باعجلهم هذا من بيت هو هكذا اذا ملكت الايدي الى الزاد  
 لم يكن باعجلهم اذا جتمع القوم اعجل قاله اشقر لاندى منك مجصولا واجتمع بالجمع الشين المعجمة  
 احوص الناس على الاكل والبناء واضح **قوله** لا التافيه الى المتأبها فالقيد للاحرار عن التما  
 بالفاظقة والزائدة **قوله** فلا شيء على الارضاء هذا من بيت هو هكذا تعز فلا شيء على الارض  
 باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا تعز العين المملة والزاء المعجمة امر من يفعل مشتق من الغراء وهو  
 البصر والتسليية اي اصطبى على ثوابك لانه لا شيء من الجرن وكفرج باقيا على الارض والورد  
 بفتحين الملقا واقيا مما قضى الله تخافان قضاء فم حم لا يزد ولا يبدل بالجرع ولا يغير فلا بد  
 الصبر **قوله** لا انا باعيا هذا من بيت هو مع ما قبله هكذا بدت فعل في ذلما تبعها انك  
 وبقت حاجتي فواريا وحلت سواد القلب لا انا باعيا سواها ولا في جها من ارجيا قاله عبد  
 برقيبر قوله بدت اي ظهرت المحبوبة وفعلت فعل ذي ذاي مثل فعل من ارج غاشقة او ذا المحبة فلما  
 طعننا وطعن في صلنا تولنا اي عرضت عنى وبقت بنشيدا لقاذ من البقية اي لم تقص  
 وابقتها في فواريا كما كان وحلت سواد القلب وقعد سواد القلب اي حبة عشق فان العشق  
 مرض يحدث من السواد وكذا السوياء تصغير سواد يطلق ويزايد به العشق والباغي الطالب انكر  
 المتكاهل في الامر وقد نظم مثل مضمون البيت الاول من قال لقد اطمعني بالقبلم صلنا وبعد  
 انظاري عرضت تولت كما ابرقت قوما عطاشا غامة فلما دواها اشنعت تجلت قوله  
 ابرقت اي اظهرت البرق والغامة الشحابة قشعت اي تفرقت كذا قوله تجلت **قوله** فانا ابرقيس  
 لا ابراح هذا من بيت هو هكذا يا بوس الحرب الى تركها را هبط واستراح من صا من يبر انها فانا  
 ابرقيس لا ابراح البوس بضم الباء الموحدة التمانية الشدة والضرب المعنى يا بوس الحاصل الحرب  
 الكدالة احضر فهذا وقتك فاعل تركها انما هي غايد الى الحرب را هبط مفعوله اي سقط  
 الازاهط اي قبلهم واقا الازاهط والمفول محذوف غايد الى الحرب اي تركها الازاهط ولم  
 نخلوها وبالحيلة هذا القول ثمانية عشرة الحرب را هبط جمع رهط وهو الطائفة من الناس  
 ومفاعيل استراح نيران جمع نار ضميرها الحرب الازاهط والاول وقوله فانا ابرقيس انما هي غايد



فاذا استخرج من عرض غير انما فانما ليس قدس لا وقال له عن الحركة لا بعد ان يكون استخرج خاتمة ١٢٠  
 الى التنازل المفهوم من ذلك على تقدير كون الاواشط فاعلانه ومشرطية او موصولة او موصولة  
 مبتدأ وقوله فانما ليس جزاءه وجوز التقدير من عرض غير انما ان الحركة فليعلم انما ليس لا يخرج  
 عنها قول من اني تنويع في هذا التفسير شيان الاول ان على بصيرة المضارع من الواو لا يبينه  
 الماضي من الواو الثانية ان معناه المراد بهنما هو التصرف لا وقوع الشيء كما غير هذا الموضع من هذا  
 الكتاب لا معنونه ههنا قول من اني انيت الكلمة لهذا القول معني الاول ان يارة الثاني ان يبارد  
 يجعلها بها مؤنث اي كان مؤنث للتوسيع في الكلام كزيادتها على ذلك في المثال الثاني ان يبارد الثاني ان  
 لا يهازم من افراد الكلمة ولفظ الكلمة الذي جعلها مؤنث فعمل الفعل فربما يتبع المحسن في اعلانه الثانية  
 كما انشأه وكلفظ المناسبة مع ما يرافقه في ذلك في التعليل على المعنى الاول في تحصيله وعلى الثالث هو  
 والاول اظهر قول من على المشق مقابل المشق قول من يقول انها كلمة براسها قول من اني على ليس اي  
 على الا لا قد يوقم مرفوعا باسم الاشارة وذلك لان علم المشابة ليس لا المشابة لا قول من ان هو  
 مسئوليا على احد اخر الا على اضعف الجانين معناه اوضح قول من الاول ان يفرق بين جميع الوقوف  
 اونه ومن فهم انه جمع ان فقد اخطا قول من تضعفها اي تضعف لان لكونها فروع لا علمنا عود  
 اختصاصها بالاختصاص بالعملة في كونه لا منتهى لكونه لا منتهى لاحتياج اليها دون العكس  
 فكانت اقوى من غيرها فيناسبها الاضعف المتبادل قول من وهو الاسم اي الرفع في ذى الرفع  
 مصدح مجهول ومصدح في ذى الرفع هو الاسم لا مصدح معلوم ومصدح في ذى الرفع قول من  
 وهو مصدح الغير يعني ليس المراد بالعكس عكس حرف في الرفع فقط ومؤكد مع قطع النظر عن ذكر  
 ذى التصديق حذفه قول من ان منها ما هو لا يمتنع ان كلاما من الشرع والرجاء المأثور من هذا النفا  
 مشترك على معنى القرينة لا تغليب قول من ان كانا مقارنته حصول الخبر اي كانا كذا التفسير  
 واحاط ان عكس كذا الذي مضى عكس كذا اي المكر قول من لدرجة تفسيره ارا من على الله  
 مضى عكس من المصداق تعدد معنى الشدة والفتحة منه واليسر وكثرة الامثلة قول من ان يمتنع  
 غير مضى عكس اذ فقوله ان يمتنع فاعل اندرفا على قول المصداق قوله غير مضى عكس خال من قال ان يمتنع  
 قول من خال اخر منتهى قدما على حاجتها لكونه تكن قول من ان عكس على هذا من يمتنع

حكمة في الفقه  
 المشايخ



قد روي عن شيخنا في نسخة من كتابه  
 في اللغة من هذا القول لا يخفى  
 على القاصدين  
 في هذا القول لا يخفى  
 على القاصدين  
 في هذا القول لا يخفى  
 على القاصدين

من قول القائل  
 في هذا القول لا يخفى  
 على القاصدين  
 في هذا القول لا يخفى  
 على القاصدين

١٣٤ هكذا اكرت في العذل ملحا دائما لا تكسر ان عسيت اما قال ابو حنيفة اياك لا ينفك  
 ورد بان لو كان الامر كذلك لسقط الاحتجاج بحسين بيتا من كتاب سيبويه لم يعلم قائلها ان قول  
 ورد هذا الورد تامل والعذل بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة الملامدة ملحا اي  
 ويحتمل ان يراود بالبيت ان لا تلم الناس عندك فاني عسيت ان اكون ضامنا وسامع لوم الناس وغيرهم  
 منافي للمصوم ويحتمل ان يراود به غير ذلك قول لم ما كدت ثابا هذا من بيت هو هكذا فابشاهم  
 وما كدت ابا وكما قلها فارقتها وهي تصفر قاله فابط شرا واسم ثاباب بن جابر وابيت كقلت  
 اي دجيت فم كفلن اسم قبيلة وتصفر من صف الطائر صغيرا اذا صاى كرم مثل هذه القبيلة  
 فارقتها وهم يشايعون ويصفرون من فرقة قول لم عسا المركب الذي اه قاله هدية بن خنجر العذري  
 والمعنى وانهم قول لم كاد من طول البلى ان يصح ما قبله ربع عفا الدهر طولا فانه الربع كبير  
 المنزل وعفا اي درسته ابلا وهو المراد به منزل الحبيب انما اي انهم والى بكسر الهمزة والتخفيف  
 مقصود الانداس الزوال ويصح اي يذهب آثاره من وجه الارض المرة قول لم اختصت بان جلا  
 المراد باختصاصها اما الانفراد مبنى على القلب قول لم لو سئل الناس آه المعنى ان يميل  
 الناس بمرقة لو سئل عنهم تراب لقربوا ان يصير امولون من ذلك السؤال ويمنعوا عن اعطاء  
 اعطوا التراب قول لم يونسك من قرأه قاله ابيته بن ابي الصلت والمينة الموت والفراة بالعين  
 المعجمة وتشديد الراء المهملة الغفلات ديواتها اي يذللها قول لم كرب القلب آه اخو حين قال  
 الوشاحند عضو قاله كعبه البربري والجرى شدة العشق ويذلل اي يذهب آثاره لشدة حرارة الشوق  
 والوشاح جمع واشى وهو التمام وهذا مجبوبة يجوز عدم صرفه لوجهين قول لم قد كدت اعانها  
 ما قبله مدحت عرو قاله الندي مصت الثرى لفظ من يلبس نفوسا وتمعا سقاها اندوا واللام  
 سجلا على الظماء قاله ابو زيد الاسلمي والمراد بالعرفق عروق الانهار والنباتات والندى  
 بفتح النون مقصود الرطوبة القليلة يقال لها ندى ايته نم اي لاخذ الندى والمقرب بالفتحة  
 مكيد والثرى التراب الاحلام العقول والسجل بكسر السين المهملة وسكون الجيم الذل وقوله على  
 النما اي العطش في موضع الحال عن مفعول وتقطعا اصله لتقطع اي انقطعت من اليبس الحاصل  
 من شدة العطش قول لم وهو غير ساي ليس له صيغة سوى المفرد الغائب من الماضي فيكون كالغريق فيكون

بلا فريضة



بلا تسمية وعشيرة قول لم فتوشكة ارضنا آه اخر مخلد لا لا في حوشا يا با قاله ابوهم الهندل ١٣٧  
 وموشكة امانا ثاب مناب يومنك او خير مقدم واسمه مستقر فبدا ارضنا مبتدا مؤخر وخلاف بمعنى  
 بعد كما قال الله نعم خلاد رسول الله والانس بمعنى المواتر وحوشا حال بمعنى متوخشة مجموع ومن  
 يقال بلد وحش اي قفر وباب يفتح آيا المشا التثنية بعد آيا اللوحدة بمعنى الخراب قول لم  
 بالقاف اي لا بالفاء قول لم امانا من تعدي ما اي تقديم المص في هذا البيت الفتح على الكسر قول لم  
 لشهرة اي لشهرة القرابة او لشهرة بغيره واويزة تخفيف قول لم وفي كونها ارضنا آه الوجهان  
 الاول لان هما الشاهبة في مطلق الفعل والثالث بالانفعال التماسخه والآخران بالانفعال الماضية  
 وان امكن ان يكون في البعض مشابهة بغير الانفعال الماضية ايضا والمراد بالمشبهة في الآخر كقول  
 صاحب تلك الحروف سواء كان الكل اسلا كالثلث في والبعض زائد كالحاسي او مطلقا كالرباعي فلا  
 عليه ان الفعل الحاسي المجرد غير موجود لكن لا يخفى عليك ان هذا الوجه في غاية القطف الا اذا قسم اليه  
 الوجه السابق عليه ويجعل المركب وجهها اخر قيل المراد بقوله كعدد الانفعال عدد جميع الانفعال اي  
 الاثنى عشر فان جمع التثنية والاربعة والخمسة اثنى عشر كعدد جميع الانفعال وقيل المشبهة في الآخر فعل  
 الماضية والآخر المراد بعد الانفعال عدد حروفها منضما الى وزن نفسها فنقط وزن المركب منها وزن  
 غيرها كالفاعل نون التاكيد قول لم اذا كانت التاكيد والتحقيق قيدان المكسورة بما ذكره للاختصاص  
 كان اسما بكونه مصدرا منصوبا مضافا بمعنى الانين او مراد به لفظه او حرفا للجواب كما قيل له فعلا  
 مستعلا يتبعه انقسام هي كونه كبر ما خيا معلوما او مجهولا او امر من ان بمعنى تعيد وقيل له  
 كحسب كسر اللها ما خيا مجهولا او امر من الانين او كبر من واي بمعنى عدله كونه مركبا من ان الثانية  
 مخففا بالحدقة الادغام ومما ياربعة انما الغرض كونه كعدن واعلم امر او كبر مجازا المميز من تخفيفا  
 مؤكدا بالتون وكونه مركبا من امرين كبر من واي وقيدان المفتوحة مما ذكره من ان ياربعة لفظ  
 وعن كونه فعلا ياربعة انما هي كونه ما خيا او امر مفرد او معاموتا كخفن يضمن في قوله لا  
 الباقية للاختصاص ان ياربعة اللفظ وعن كون كان مركبا من الكاف واللام وعن كونه كوزن لعل كبر  
 وعن كون لكون كضارين وعن كونه امر او ما مؤشرا مؤكدا بالتون قول لم ولعل فيها الحاشية عشرة لفظ  
 الاول والثانية باللام والعين الممالة او المعجمة واللام المشقة الثالثة والرابعة كذلك لكن بالتون

من باب ان في فعل منها

فان حبش شاعرا في بيتين الفصل  
 في اسم كبر من اصول لا حشر في البيت  
 في اسم كبر من اصول لا حشر في البيت  
 في اسم كبر من اصول لا حشر في البيت  
 في اسم كبر من اصول لا حشر في البيت  
 في اسم كبر من اصول لا حشر في البيت  
 في اسم كبر من اصول لا حشر في البيت



١٣٨ الشذوذ الخامسة والثلاثون المهملة والتون المشددة السابعة والثمانون

بالعين المهملة واللام المشددة والثون المشددة والثاسعة باللام والعين المهملة واللام المشددة  
والثاء الفاشرة باللام والهمزة والتون المشددة الحادية عشر بالهمزة المفتوحة والثون المشددة  
**قول** **لست** مصدر اللام للتوقيف والتعليل المحو ان كان المصدر بمعنى الماضي والتجسيل  
ان كان بمعنى المستقبل **قول** وقد اقصم عن ذلك السوى اى كشف القناع عن وجهه اى بينه و  
ان حاله في لفظه سوي غير **قول** في الابداء اى في مكان ما يبدأ به الكلام وسواء الكلمة من  
الكلام لا مكان ما يبدأ به الكلمة وهو الحرف الاول منها او ما في حكمه فلا يرد عليه جواب الكسرة  
مخواتك ضارب اقع لان وقع في ابتداء ما يبدأ به الكلمة اى المصدر وقد كان لا يبدأ به  
ولا نهى التمايز في المركب بالنسبة الى اجزائه الاولى والثانية ثم اعلم ان التمام حل الابداء في كلا  
المصير على اعم من الحقيقة والحكمي ليشمل ما بعد حيث اذا ونحوها فقولوه وفيه بد صلة يصير عطف  
الخاص على العام واعلم ان حيث اذا ونحوها لما كانت لازمة الاضمار الى الجملة فلا يراى اول ما بعدها  
بالمفرد فليكن ان الواقع في ابتداء ما انضما اليه ابتداء الكلمة بل للكلام فانهم **قول** **خا** الذي  
الظرف اما متعلق بقوله فاضل او بمقتضى ان يكون خبرا عن جملة ان يندلج كونها في موقع المبتداء  
او على ان يكون جملة ان فاعلا للظرف والظرف ان المراد به ما هو الكبرياء لا غير ان الظاهر ان المراد بالاول في قوله  
فان لم يقع في الاول للفظ والشرطي معالا للفظ فقط والفرق بين التركيب الاول والاخير ان  
المعنى على الاول ان الفضيلة المفضلة بكمها في ظني ثابتة لهذا الشخص وعلى الاخير ان الفضيلة الثابتة  
له حاصلة في ظني وبينهما فرق **قول** **لم** ليس لانها في وقعت في ابتداء الكلمة المحكية لا الكلام **قول**  
اكثرها التثنية تقديره على الظرف الى ان قوله وحشة جملة مستأنفة لا معطوفة لان ثبوت العطف  
ان يقول ببدل لفظ ان في انك كما وجد الله في التسليم **لا** لا يصلح ان يكون معطوفة على قوله في الابداء  
ولا على قوله اذا وقعت المفردة في كلامه كما يظهر وجوبه اقل واجبا جعل المصدر مستأنفة تميزا بين  
الكسر مطلقا وبين اجباله لا مطلقا لكن لا يلام على هذا حل الابداء في المتن على الاعمال كاضله الكلام  
ما بعد اذا واجبا لكسر لا مطلق **قول** **لم** اى مؤقلا نصيب جملة ان لا يخبرها فقط والا لوجب  
يكون المقترع فوعلا يقال ان المكسور لا يغير جملة فكيف يصح هذا التفسير قلت لا يغيرها الى

انما هو في قوله  
لست مصدر



الانقسام في القسمين

المصدر لا يتغير فيها الى المفرد اصلا بشهادة ذلك وقومها اخبر عن اسم الذات ووصفها مع ١٢٩  
 ان محل الخبر في الصفة انما هو الافراد فانهم **قولهم** بعد اذا جاءه هذه الكلمة فاعلموا استمر  
 والمصنف اذا والقسم يمكن رفع الخلاف بوجوبه الاول ان الحكم بوجوب الكسبة بين المذهبين او هو المذهب  
 المشهور والحكم بالجواز بين المذهبين الثاني ذلك قال بوجوبه نعمي الثاني ان الاول فيما كان فيه شيئا  
 على ان جعله ان كل الجواب المستثنى الى الاجزاء والثالث ان في تركيز تلك الشيئ بل احتمال ان يكون كلا الوثن  
 لما ذكره ويؤيد ذلك التوجيه قوله مكملة بالنسبة الى جواب القسم وقيل في الواقع ان الاول فيما كان مع  
 اللام والثاني فيما كان بدونها فيه مثال ذلك الاول باللام وقيل الاول فيما ذكر فعل القسم الثاني  
 فيما حذف لا يخفى عليك ان الحذف المذكور لا يصير من متشابهين المحكمين المذكورين **قولهم** لا يمتنع  
 الظن ان يكون قيد القسم ويحتمل ان يكون قيدا لكل من اذا والقسم فان اللام يدخل على الخبر لكونه خبرا  
 لا لكونه ما بعد اذا الفجائية حتى يرد ان ما بعد اذا الفجائية غير صالح لدخول اللام ف**قولهم** لا يمتنع  
 نعمي لكن مع ترجيح الكسرة على الفتح لا مستغناء عن التقدير **قولهم** بطرد اي يجوز على الثاني ذلك  
 لا مستغناء كل من الوجوب عن التقدير **قولهم** لا امتشاقا لاسواء اوله واعلم ان سليمان وترك  
 قيل المراد بالتسليم السلام على الناس وقيل تحويل الامور اليهم ولو لا الضرورة لوجب يقولون ان  
 فثم فيه **قولهم** ام الحليس اء اخره رضى من العلم بعظم الرقبة قاله روى الطبري كرجل بالحار والسين  
 المهملين وشهره الفانية وموليد وبعظم الرقبة اي لم عظم الرقبة **قولهم** لكن من جهة اوله  
 يلومون في جعل عوازل العوازل لا اتملك والعبد من عدة العشرة اذ اهدت وكسرا في جعلها  
 المكسور **قولهم** ان الخلافة التامة بالذات الممثلة من التامة اي الحقا وقيل لا جمع خليفة  
 ظرفه كخلف جمع ضمير في ما في ما استغناء من المعنى ان الخلافة بعد تلك الخلافة حقيقة محقق في  
 بعض خلفاء الذين بعدهم خلافة ظرفه ليسوا اخر من خلفاء في عصرهم وانما انفسهم تلك  
 الخلفاء المحققون **قولهم** في احد الخبرين اي الخبرين من كلام الذي هو مجموع هي اليقين ان يكون  
 الظرف متعلقا بالتامة ولا يبعد ان يكون موضع الحال عن ان هذا احسن **قولهم** وصل ما اء  
 وصل ما بان المكسور والمنفوخه مفيد للحصر لان لفعل الموضوع على الصفة والثاني ان كسر قد يتبع  
 الاثران في قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي انما الحكم واحد كذا في التامون **قولهم** انما

الخبر في القسمين

الخبر في القسمين



وهذا لأن لست أشبه الفعل من أخواته لما تقدم في بحثه من الوقاية قولهم قالت اليتاماة قالن  
 الذي في أمهاتهن واحدة وقد راجع ما يطرف في المواءمة في حال الطمان وكذا  
 ستاوسيتان فمشتان تكون لهما حمام بعد تلك المأما ونصفها مع حمامة تقسمها تصير حماماتنا  
 مائة قال في البيت معنى مع واحد بمعنى الواو وقد بمعنى حيث يشبه هذه الحكاية مصنوعة مستعملة على  
 الغزو هي أن حمامة جاءت إلى فوج قليل من الحمام فقالت استهزاء بقله عندهن السلام عليكم أيها  
 الحمام الآلآي عدد من مائة تغفل في جوابها الاستهزاء بقلتها فان عددنا عدد لوزيد عليه مثله ونصفه  
 وربعه معدن مائة وهذا من ما يسئل الناس بعضهم عن بعض ان ما زاد عددهم فاجبوا بانه ستة  
 وثلاثون وقد نظم هذا باللغة البهية هكذا جمع ما راطعة قلت من جوتك ما اهلهم ويحد يثيو  
 ما ومثل ما ونصف نصف نصف جون تو داخل ميثو صكده ميثويم قولهم وقيل على عملها مع اسمها  
 فان محلها الرفع على الابتدائية فان زيد قائم بمعنى زيد وكذلك ما سيجال من حكم قائم قولهم وقيل  
 هو مبتدأ العرق بين الاقوال الثلاثة ان تأكيد حكم المعطوف منصوح على الاول ومحتمل على الثاني  
 وحق على الثالث لان ما قبل المعطوف عليه معتبر في المعطوف على القطع وما بعده معتبر على الاستقلال  
 ونفي غير معتبر معه على القطع هذا على ما هو الظاهر واما على التحقيق فالمراد بعمل ان مع اسمها ان يكون  
 الاسم بان داخل في المعطوف عليه والفيد الذي هو نفس ان خارجا عما يشهد ما يجوز المذهب في باب النفي  
 لجنس من العطف على محل لامع اسمها ان لو كان الامر هنا ان على ما هو الظاهر ان يكون الحكم للمعطوف  
 ثابتا لا منفيا وليس كذلك وعلى هذا يكون المذهب الاول لان كلاهما منصوحان فيما ذكرنا اما احتساب  
 بينهما المذهب الاول لعدم المانع عن اختيار كونه اظهر وهذا بخلاف المعطف في باب لا في الجنس لما  
 سيجي قولهم واجاز الكسائي ما مما يوتيد مذهبه قوله تعالى سورة المائدة ان الذين امنوا والذين  
 هادوا الصابئون والنصارى اذ حيث فع الصابئون قبل الاستكمال واما نظير تلك الآية في سورة  
 البقرة والجمع فلفظ الصابئين فيه بالياء ويمكن حمل الآية على انه مبتدأ محذوف الخبر والجملة معتبره  
 بين جملة ان فانهم قولهم ان الربيع الجمود البحر يفتح بحيم المطر الغرور المراد بالفصول الثلاثة  
 تلك الفصول لا امطارها كما قيل اما اولها فلاق طر السيف مخر في الاغلب اما ثانيا فلاق الفصول  
 الثلاثة في التشبيه منزلة يدى الى العنابر لا منزلة اعطائه وما هو بمنزلة اعطائه فانما هو مطر الربيع

وهو في نص العطف  
 وفي رقة على نظره

الكسائي من لا يراى  
 علامة في نسخة كذا القراء

المراد بالفصول الثلاثة  
 تلك الفصول لا امطارها كما قيل







انما ابرياء الضيم من ان تلك اياه بضم الهمزة جمع اليه كذا جمع داعي الاله المانع والضم يقع الضم  
 المعجزة الظلم ومالك الاول ابو قبيلة وما لا يقال في نفس تلك القبيلة ولهذا انما فعل وكرام المعادن  
 اي نجبا الابهاء قولهم شلتني من لسانه اخوه حلت عليك عقوبة المتعد قائلة عاتكة بنت عجم عن  
 الخطاب ترثي بها زهير بن العوام والخطاب بصري من موز قائل زهير ولفظ البيت اخبار زيد بالزعا  
 عليه الباقية **قولهم** انما اشبهت فعل منها وذلك لانها اشبهت الافعال الداخلة على المبتدأ  
 والخبر تأويل معولتها بالمصدرة من المكسوة فان كان مبتدأ قائما بتأويل كان قينا زيد عليه زيد  
 فاصلا بتأويل حلت فعله زيد فلا يخفى من هذا **قولهم** ايها الكل مرأه ما قبله وقد غدت  
 الى الخافون فيجني شلو مثل شلول شلول في غيبة كسوا الحند قد علموا غدا اي صرت  
 والخافون وكان البنايع المشمل من شل بيده شيئا ومويزه به وشلول كمورد وشلول كمعز وشلول  
 كصرد وان كانت الفاظا مختلفة كالمرايد بها ما يراد بالمثل فهو كيد له وفيه في حال عرفه فاعل  
 غلوت او عن مفعول يتجنى شبه القينة واليسوفه التحويص في الخا المزملة كمنه اي يعجزه جلة القيل  
 وضد قوله ينفع والمراد بالاول الضياء وبالثاني الاغنيا والباقي فاضح **قولهم** انك بيع اء  
 فاقبله لقد علم الضيف والمملونا اذا اغترق ومنت شملا قائلة جنوبا خذ وذي الكلب  
 الممل من نقد وفي زان واغترق من الغيا وفاعل هبته هو الى التبع باعتبار خصوصية الدهر وشما  
 بفتح الشين تميز ولا يبعد ان يكون وفاعل الفعل عدله ان تصحح ورة والغيا الطر والبرج كس  
 التبارك والشمائل بكسر الشا الثلاثة الغيا السخيف ما غرر الاقوال هبته شملا كانه كايه عن جلد  
 الليل الموجب قصوا يكا الناس من تحصيل الرزق في الاغلب **قولهم** والخامسة ان غضب الله اي على  
 قراءة ان محضه وغضب كعلم فعلا والله بالرفع فاعلاه وقد فرغى اليه التشديد وغضب كفر من  
 مضافا الى الفاعل **قولهم** علوا ان يؤملوا التجاروا اخذ قبل ان يسيالوا باعظم سؤل يؤملون بصيغة  
 المجهول التاميل وهو التجاروا من الجوز الكرم والتقاء اي جادوا والمال او باعظم سؤل و  
 يسالوا ايضا مجهول وسؤل كفعل بمعنى السؤل **قولهم** هو ما توافينا ابو جهم قسمه ويوما امنا  
 بالتصديق فاما في البيت استأبوا وباجر على الاكون الواو بمعنى رب وتوافينا من الجوافان الى الجافا  
 بالجر والاحساوي بصيغة المؤنث وفا علما غايد الى المرأة العاودة من الجافا فاستأبوا عليه لا قبل

بالهمزة



هذا القول على ان اتم الشكرى في مدح امرئ والثناء بوجه للتعبير او بمعنى مع وانقسم بضم الميم  
 ١٣٣ وفتح القاف وتشديد التير المهملة عنده فحسن القسما الى الحسن وقطعواى قبل ووزن اسم فاعل  
 من اذن على غير القياس اي شاذ اوردوا السلم بفتحين مع سلة وهي شجرة القضا قولهم واخا  
 مستراى غايد الى المرافاة المذكور قولهم ولاولما التفسير لم يقل والقول لا ينقطع منه فهو منهم  
 للسمعة غير لانه قولهم واتما اعلنا اي اعلنا اعلنا اتفاقا بخلاف افعال تلك الساتين قولهم  
 ولم يقل جراه قيل لعل لا في كل من الاسم والخبر ثلثة احتمالات فجميع احتمالات عملها فيها فاعلموا  
 اوزم واحدا منها الا بعد ابطال ثمانية الاخر وغاية ما يسطر كلام التثنية منها فاعلموا جوا وج  
 الاول ورفع القاف اقول ظهور اعراب خبر لا انما يكون اذا كان خبرها ملفوظا معبراً لا اعراب القطة  
 مع ندوتها كما يمكن ان يحمل على كونه من عمل غير لا فليصلح اعراب خبر القبرينة على علمها في اسمها  
 لذلك وحالة كذا ذكر الله وقار خبرها فيعلم من خارج فلا كان المراد اشتغال نفس الكلام على اعلان  
 في الجملة فلم يرفع خبرها المعلوم من خارج لان يصير خبرية على ذلك فلا يوصلها عن المذكر قولهم  
 الا لا من سبيل اء هذا من سبيل هو هكذا فقام بها الناس عنها في نفسه وقال الا من سبيل الى هندية  
 بالذات المعجزة اي بوضع والتعبير المحرود المحبوس والالتصية الثابتة واخبر قولهم جلاها عليها اقبل  
 لمجمل عمل ان هو موجه ونصب الاسم ورفع الخبر ثانياً الاول التعليل الثاني اتماماً ونصب اسم كذا  
 فلا يرد عليه ذكر الامر واحد على بن سفلين مع انهما انهم يرد عليه انهم يصلح ان يقع على كل واحد  
 من الخبرين ولا حاجة الى جعل التثنية على الواحد الخبرين فالاول ان يقال انه جعل على التثنية على  
 لا يعمل ان يخصص دون بيتا اخوانه وعلل المحرور المشبه بها الفعل مظم قولهم لا تبالا لذكاء انما  
 ذكر ان ثباتا في التثنية مقصود بالذات فالحمل على التثنية وان كل ذكرها مقصود بالذات فالحمل على التثنية  
 قولهم وركب المفرد اي قل فيه لا رجل ولا نقل الامر من جلاها هو صلة فالمراد انهم حمل المتصلين  
 وهذا وان تحققوا اذا كان مضافاً او شبهه لا يكون لغرضه لا ضا وشبهها انتا قطار جلاها  
 الا اصله الذي هو الاعراب الاظهر انهم اردوا التركيب حين فسر الزيادة وجعل مجموع لام مع اسم  
 معينها من غير ان يكون لا لانه كما علمت مقصود انظروا ان التثنية اذ وضع شخص  
 انتا والتركيب هذا المقصود يتحقق في التثنية والتركيب حمل اكثر من كل واحد في الكلمة الواحدة قولهم

رواه الشيخ في  
 التهذيب



والمراد به ههنا انه دفع لما يتوهم من كلام المصنف من اجتماع التقيضين قول له تضمنه معنى من محبتنا  
اي التمسك بالاكيد المحض من حيث عموم التقيض في المنفرد وعدم عموم الاثبات في المشتب والمراد بالمعنى وتضمنه  
لذلك القابلية ظهور لفظ من في بعض المواضع كالبيد التي لا يكون قيل لكون جملة الاجواب عن سؤال  
مقدمه مشتمل على لفظ من فان الجواب ينبغي ان يطابق السؤال ثم ان هذا الكلام تعليل للثبوت واما وجوبه  
على الفتح فهو الحق وقيل بتعليل للتركيب على ان يكون قوله وركب بمعنى اعتقد تركبه فيه بعد قولها  
من المتكررات ان الى ان اللاحق في الثاني ليس الا مستغراقا حتى يشمل المعطوف بلا تكرار لا فيه بل كل تابع لهم  
لا والله لا تكفى حتى يلزم ان خصصا الحكم بقوله لا حول ولا قوة الا بالله للعهد الذموي هو بتقدير  
مقتضى اي من مثال المتكررة ومن فيه للتبعيض والمراد من الثاني التابع ما اخذ من طلاقهم الثاني  
على التوابع ولا يرد على الثاني ان المتكررة نفس الاسم فلا يصح الحكم عليه بما ذكر قول لا اتم الى قوله  
هذا وجعلكم الصغار يعينه ومن هذه القصة هذا البيت واذا تكون كريمة اذ عظمها واذا عظمها  
الحسين يدعي جندب قيل قاله خمر بن خزيمة قوله اخ ممتة يجندب كان جندبا حبيبا لبوهم مضمر في  
الضمير من ذلك وقال القصة التي بعض منها فاذا ذكرناه والكرهية المحررة لفظ تكون ثامة وادعى في  
بصينة الجهول والحسين يا نخا والسين المهملة بينهما التثنية المشددة الثانية تم تحيط به من واقف  
وهذا مستند في ثابته الى العمل المعلوم سابقا وقوله وجندب قسم والتصغرا بفتح القصة المهمة الثالثة  
المؤان خبر للبتة وقوله وان كان اي وان كان هذا العمل واقعا قول من ذلك على الحال الثانية او  
لوضع ما بعد الثانية عند تركب الاولى في خمسة احتمالات اثنان منها فاذا ذكرنا ثم والثالث ان يكون الثانية  
زايدة ويعطف ما بعدها على المحل البعيد باسم الاولى والرابع والخامس ان يكون الثانية ملحقا اي  
مهملة عن العباد والمعنى ويعطف ما بعدها على محل المجموع او على المحل البعيد باسم الاولى والثاني  
انتم الاحتمالات الباقية اما الثالث فلعله اعني المحل البعيد مع وجوه المحل القريب فشب هذا  
العطف بالعطف على جوف الثمة واما الرابع فلان اسم الفاعلية فعمل ما بعدها معولا فاعمل ما قبلها  
ترجع للغامل الابلع على الاقرب في العمل وهو غير خابر الا في باب التنازع والتاكيد واما الخامس فله  
ما ذكرناه في الثالث والرابع ولما كان المراد بمحل الاولى مع اسمها ان يكون التقييد داخل والتقييد خارجا  
لم يلزم التعطف عليه كون حكم المعطوف مثبتا لا منفي كما ذكرناه في باب التعطف على اسم ان قول لا



في اليوم اه هذا من قصيدة بيت امها هكذا الاصلح بنى فاعلموا ولا يبينكم ما حلت غائره لانب  
 اليوم ولا حلة السع الخرق على الرافع وقبل اخر اضع الفتق على الراتق وهو الضمير لما كان لفاقه  
 والمرايا لفاقا لكف والحلة بضم الحاء المعج وتشد اللام المحبة والخرق بفتح الخاء المعج وسكون الراء  
 المهملة بالفارسية يار مكرور الرافع بالفارسية رفو كرويان ودوز والفتق الشوق والرتق الجمع  
 الا ترى جلا هذا بعض من بيت هو وما بعد هكذا الارجل اجزاء الله خير ايدك على محضلة بيت  
 تر قبل لمي ولم يبي واسطها الالادة ان رضى قيل الارجل اصله الا ترى جلا وقبل الام  
 الله رجلا ليكون من باب الاشتغال وقري بالجمع على ان يكون من المفردة وبالرفع على ان يكون مبتدأ  
 خبر يدل والحصول بكسر القاف والمراد بها المرأة التي تحصل ترابا بعدن اي ترابا مزج بالذهب تبي  
 من ناز التافض والترجيل بالجمع بالفارسية ريشا كرون بحوالة بكسر اللام وتشديد الميم الشعرية  
 يجاوز شجرة الاذن والالادة بكسر الهمزة الخراج ووضيد بصيغة المتكلم وكان مجهول بالحذف ليطا  
 اي رضى عنى اذ الظاهر ان البهولة مشروطة برضا ثالث المرأة ولا يبعد ان يكون معلوما والمعنى على ما  
 وجدت هو ان الشاعر كان من يحصل ترابا بعدن ويخلص من هبة فيمنه ان يد له رجل على امرأة يحصل التر  
 المعدن للمعينة على ذلك لبيت معر جلة شعره ونجوم بيته ويكون محلها على الزوج عن الزوج  
 يعطيها الخراج على ذلك ان ضيد هو ورضى هو عنها قول ر العينة اذ لم يتعرج احتمال  
 زيادتها لكون النفي مقصودا لاحتمال اعطائها عمل اليسر على هذا الاحتمال الاحتمال الما بعدا الثانية  
 الالبتة اذ لو لم يكن لا مكررة والمكررة الداخلة على التكرار غير غاملة تشبه التكرارها بالداخل  
 على المرفوق لان هذا بخلاف ما الذي ما بعدا الثانية فان لا غير مكررة في بيتها فيجوز ان يعمل  
 الاوله على هذا عمل ليس قول فلا تغور لانا فيم فيها ما بعدا ولا حير لا فينا بام وفيها لم هو  
 وبحر ومافا ما ابد اقيم قاله سنية الى المصنف والمصرع الاول اقتباسا لا تغور لا يجمع  
 فيها العوا لانا فيم واللفظ القول الباطل والثاني من اثم بالتشديد اي قلبه والتخفيف في انشد  
 والتمثيل الجردة الجنة والجن بالجمع والابنا الموحدة الخوف الملم من الام بمعنى الام اي تيج وغير الشا  
 ارضي بجهه ما الله يوم القيمة والمراد به هنا البر وما في كلامه اي ما المنظومة مما ثبت في كلامه  
 موحى لهم ابد الانقطاع على قول على الغائرها لترتفع احتمال اعطائها عمل اليسر لوجود التكرار ولا



لا خيال فيادتنا الا تماخذا في الاكمل فلا يرتكب لا عند جوار المانع عن غيرها ولا مانع للاغواء يهينها  
فوجب حمل عليه قول من التعت المجتبه المفرد الا انه ان يقتصر فيما يلي نعت المبتق مطر وغير المفرد  
نعت المبتق الذي يليه لما ذكرناه في شح امثلة الشبه لا تقدر فارجع اليه قول من فلا ثبت ابناؤه  
اخره اذ هو المجد ارتدى ونازدا المراد بمراد ابنه مروان الحكم وعبد الملك بن مروان احبهما الله  
تعالى او ذلك لا يرد اى ليس الرداء والازار وافراد الظهير اما ابناؤه على رجوعه الى كل واحد على  
هذا الوصف فاما سوا الذات لم ير ان لا يثبت بالتبع نظير افراد الظهير في قوله نعم واذا روي جازاة او لهوا  
انقصوا البناوة قد اضعفتنا على هذا بيتا وهو هكذا ولكن هذا المجد مجد شقاؤه تردى رداء  
النار في يوم اعسر اقول من اقا المعنوية اى جواز التركيب والتشويخ التاكيد انما هو في اللفظ  
اما المعنوية ويحتمل على بعد ان يكون من جهة اعتراض ابن هشام لكن الاولى على هذا ان يقول بدلالة  
الامتناع اه لعدم كونه بالالفاظ المحصورة ولو حمل المعنوية على المعنوية لفسد تعليل المذكور فانهم  
قول من لا تغاير باردا وابت في الثقة غير معتمدة عليها ان هذا من بيت هو هكذا ولا ما شايل باردا في  
دياننا ولنا شبرنا غير فاه جهم والمعنى واضح **قول من** واعطى الاله كان الاستفهام انوبقضا اليه  
لا يمكن ان يتوهم ان لامع هنو الاستفهام ملغاه عن العمل في بيت المص هذه المسئلة دفعا لهذا التوهم  
**قول من** والتوهم والتقرير اى التوهم على التفرقة والتقرير والتأكيد لا يقرر الاثبات كما توهم ان التوهم  
او التقرير انما يتعلق بما بعد الهمة نفي او اثباتا **قول من** لا طمان لا فرسا اه اخوه لا تجشؤ كره  
التناوب قاله حنابل بن ابي الاضاي في محو حارث بن كعب الهمة للاستفهام التوهم والتقرير  
الطمان مصدر طمان عن طمان اى لا طمانا كره لا فرسا جمع فارسي اى اكاب الفرس اى فرسا انكره وغايات  
حال من الفرس ابا غمبا كونه لا لا على معنى التفرقة وهو من العدد اى المجاوزة وقيل بالتغير المعجزة من  
العدد وهو ما يقابل التوهم والاستفهام في التفرقة والتوهم والتقرير والتأكيد لا يقرر الاثبات كما توهم ان التوهم  
تفرق التوهم في المعادة وحولها ومورغار سياتر وق والتناوب جمع لتوهم وهو معقول **قول من**  
الاعزى الى اه اخوه في اربعا اثبات في الغفلات كلمة الالتمية وهي بسيطة وقيل مركبة والعزم يضم العيز  
اى البقاء ولا يشد باللام اى عرض وزهيب الجملة صفة للعرض مستطاع رجوعه صفة اخرى ويز  
اى يصلح والاثبات اى افسد واخرين في الغفلات ويزهيب الغفلات استغارة **قول من** اى حذره يعني ليلته

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥  
 श्रीमद्भागवतसूक्तम् ॥  
 ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥  
 श्रीमद्भागवतसूक्तम् ॥

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

فيلسوف في علم النفس والفكر



بالاستقراط الترتيب أي العدم الأصلي ولا استقراطية عن التجربة وجعله معولا أخيرا المراد به الحذف الثاني  
 هو الأعداد الطارئة لما هو معقول المحذوف أن التجربة بالنسبة إلى الفضلات في الكلام كانه كما يتم حذف  
 قولنا المراد لفظا أن أمثالا في أوثنائي فيكون لذل على أن يكون شرطية وتوقيتية ولا يحتمل  
 التعليلية ولا لزوم حذفه دائما قولنا لا اله الا الله أقول المراد من حمله لا اله الا الله لغير الجنس قد يكون المراد  
 يظهر تحيز العلم بأن الخبر المحذوف واحد لا خبثا المعينة ولو لم يعلم المحذوف بعينه فلا بد أن لا اله الا الله  
 لا يصلح مثالا لما جاز فيه الحذف للظهور بحيث احتمل الخبر المحذوف فيه بضع احتمالات ووقع الخلاف  
 فيه هل الخبر المحذوف ما زاد ذلك لأن المراد من الكلمة المباركة آفة التوحيد هو حاصله بكل الواجبات  
 المحتملة ثم أحسن التقادير بموالم كرا والموجودات الواجب تاركها فآفة التوحيد ستوقف على آفة  
 أمور مستحتملة من الأول ففي مكان الغير المستلزم لتقي وجوب وجوده والآن نشأ وجوب الاستلزام  
 لوجوب الترتيب واما كانه وهذا الكلمة المباركة لا تقيد هذا المجموع لوجوده الخبر هو الممكن لم تعد  
 الرابع والخامس لو قد الموجد لم تعد الأول والرابع ولو قد الواجب لم تعد الأول ليس قلت المعنى  
 الاله هو التوجو المستلزم للوجو الترتيب والامكان فنقول لا اله الا الله واجبات ممكن او موجوداتنا  
 الموضوع فيها خيالات من التقدير ان الثلاثة تفيد هذه الكلمة التوحيد الكامل وذلك ان تقدير  
 مثل الاسم كما صنع شيئا ويعتبر الآفة بالاستلزام المذكور وانظر التقادير هو قولنا موجوداتنا لا اله الا الله  
 مع قطع النظر عن غيرنا جميع مواضع حذف الخبر بهذا الشأن كما قولنا أي موجود تقدير الخبر  
 الكلمة المباركة فقط اذ الخبر المتقدم في قوله لا ضير قولنا قولنا بنوهم بوجوب حذفه أي فيما  
 ظهر الخبر قولنا وليس يصحح كان مراد التخصيص أنهم لا يثبتون لها خبر لا لفظا ولا تقدير بل يقولون  
 ان معنى قولنا لا اله الا الله الرجل ويصلون ما يرى خبر في مثل لا رجل قائم على الصفات من الخبر فلا بد  
 عليها مراد الله وان اراد ان قول التخصيص يحذف خبر لا مطايد على أنهم لا يثبتون لها خبر في التقيد  
 دون اللفظ مطا وليس كذلك فهو مشتق في الغيب والامر فيه سهل قولنا بلزوم من عدم القاندة قبل  
 تعدل القاندة فيه هو الأيهام أقول لا نسلم كون هذا النوع من الترتيب من التوايد وهو قولنا  
 والمنزلة المتشابهة قد حل اللزوم في قوله والمنزلة المضطربة على الاسم ما قد عارض عليه قال لا نسلم ان كل  
 مفردة متشابهة مقبول هذا من غير أن يجمع المتضايقون اللزوم فيه للعهد أي هذا النوع من المقد

من خبر افعال  
 المطلق



المشتاوه وهو ما كان اسم حشر مضاعف المعرفة بغير اي بنية اذ منه لغوا الاستغراق عند فعل الفقرة  
 على اذ ان اعطى صرح من تليق بعض لغاه وقد لفت لعدم ترجيح العقل بعض الافراد بالارادة دون  
 بقوله صرح من تليق فليس المراد بالقول اعطى سبيل المبدئية وبقوله من ما اراده وكان  
 يعود من صرح قوله بانه اكبر كذا في اخره فاوله اكثرهم حضورا قاله طائفة من علماء  
 من روى القليل الى اوله اي القلة والطاقاة تميز والبقاء فاصح **قوله** لا بمعنى ان التوبة الزية  
 بكسر الراء وفتح اليا المحفلة بالفارسية شربهم الشين اصل راية بالهمزة كمنطة خفت بحان  
 الهمزة ثم اشتق منه الفعل اشتفا فاصليا يقال راي السكين اي اصبا بالراية **قوله** والراي  
 وهو التدبير والقول بالاجتهاد **قوله** نحو يقال الفرادة اومه ضعيف النكاح اعلاه ما في خبر  
 ضعيف الانتقام من عذاته يقال اي بحسب الفرار عن حرب الاعلاء يؤخر لأجل المقدار **قوله**  
 نحو خطبته الى اسم هذا بعض من بيت هو هكذا دعا في القول في عمره وخطبته الى اسم فلا ادعى به  
 اول قاله تميز قوله في دعا في فعل ماض مع مفعوله الاول وعنه مفعوله الثاني لانه بمعنى سمي و  
 فاعل القول وهو مجمع غانية بالغير المعجى اي المرأة الجميلة التي غنيت بحسبها وروى بها العذراء  
 جمع عذراء وهي الجارية الباكورة التي لم يمتها رجل وعلى التقديرين يجوز تذكر الفعل باعتبار  
 توسط المفعول وليس نظير قال فلانة كما قيل والمعنى ان القول سمي بالعمد انكرنا اننا قممته  
 وبقين ان في اسم اخر مع الى لا ادعى هذا الاسم الذي بقين دعا في اي هذا الاسم قلنا  
 ادعى به **قوله** بمعنى يتعهد اي يحفظ فان التعمد حفظ العهد الشرط للوفاء به **قوله** اوصرت  
 اعلم لفظ هذا صفة مشبهة من العلم بالكسر والتكون بمعنى اشتقاق الشقة السفلى الى اسم تفضيل  
 منه بمعنى اذراك **قوله** ان لم يجر هذا من الجور يضم الحاء فتحها بمعنى الهلاك والرجوع وكان  
 هذا المثال وما بعده انما هو للتشبيح للظن بهذه الحسب والعام لا لتبصير المفعول من تخفاته لانه  
 المثالين عليه كالا يخفى **قوله** بكسر التير الحسب بكسر الحاء واما حسب فتح التين من ثبا  
 نصر فهو من الحسب يضم الحاء بمعنى الحسب او بضمها بمعنى شرف بالاباء **قوله** نحو حسب التقى  
 اخره رباحا اذ اما المراجع ناقلا قاله لبيد بن ربيعة العامري رباحا اي رباحا ونفعا تميز في الا  
 اي ثقبلا والمراد باصباح المشرق المورق والمراد بالثقبيل ثقبيل الميزان ومنسوب الى النفس اي

المتا



ثقل طاعة وعصيانا قول في شقرة او حمرة الشقرة بياضها الى الحمرة ووصفها الشقرة ١٤١  
 اما اقشربقايام الطاف فهو شدة الحمرة وعلى هذا فالمراد بالبياض هو البياض الخالص قول  
 وان ترسميني اء اخوه فلك شيرت الحمر بعدك بالجهل قال ابو دوديب الخطاب لمحبته وشيرت اى  
 بعد يعنى تركت العلم الى الغير اخذت بدله بالجهل اللازم لتقبض العلم وذلك لان البياض دخل على الشقرة  
 والبياض اخذ للشقرة المشي تارك له فالمصراع تصديق للمحبية في نعمها وبعدك اى بكافرتك  
 وقيل شيرت بمعنى اشيرت والامر بالعكس قول فلا تعدد المولى شيكرك في الغنى اخوه وكذا  
 المولى شيكرك في العدم قال نغان بن بشير والمراد بالمولى هنا اقا الصاحب الحليف والعكس  
 العيرى سكون الدال المهملة انفق قول في كسك اجواء اخوه حتى الممتسب بوما ملأ ا  
 قال تمهم برأيه وثقة بمعنى موثوق وصف لقوله اخا الوهمير حتى بمعنى الى والمراد بالملأ  
 التوارى اى جوارث الدهر قول دريت الوفا العهد هذا بعض من بيت موهكذا دريت الوفا  
 العهد يا عروفا غلبه فان غلبا طاب الوفا حميد وبيت مجهول مخاطب عروفا عروفا وافتاء  
 في فا غلبه فاجزاء لشرط مقلد الا غلبا من الغلبة والفرق بينهما وبين الحسد انهما في مثل  
 المضبوط من غير ان يبين ذلك عنه بخلاف الحسد بل يطلق الحسد على نفس تيمم الى ان  
 غير معنى حصول الحاسد الجور ومتعلق بقوله حميد اى محمود ممدوح قول في بيت امرها لكا  
 هذا بعض من بيت موهكذا فقلت اجرة ايا خالدا والا فمبنى امرها لكا قال ابن منى السلو  
 واجرة من اخبار يجرى اى غلت واما خالدا معناه يحذف حرف النداء والباء في راضع قول في حاتم  
 شقاء النفس قهر عدوها اخوه فبالق بلطف في التحمير والمكر قاله بناديسيا والقهر الغلبة بالق  
 من الباطنة الى السعي والتحصيل المحيلة والباقي راضع قول في حاتم حاتم اى في حاتم اعلم  
 كالغنى المنفرد بالحق اى بظنا والله اعلم قول تركته اخا القوم هذا بعض من بيت موهكذا وبيت  
 حتى اذا ما تركته اخا القوم واسئني عن المسح شارب قاله فرغل الاعرف واه سئني اى استغنى  
 عن ان يسمح بما الاثمة عند تنقية الاثمة الاستغناء عن ذلك كناية عن خروج عن بيتي القصيد الاثمة  
 ودخول في الشبابة والحق قول في تحذير عليه جوا على قرينة بعضهم ثم قوله الباقيون بقى والاثمة  
 من ايا الاثمة قول وخسر هذا انا بمعنى انفق او منى على القلب قيل ان كان هذا المحمر لا يثمة

محرم غلبه  
 وكذا في بيت امرها لكا  
 وبيت مجهول مخاطب عروفا  
 عروفا عروفا وافتاء



١٥ الى ما سوا افعال القلوب كما هو اللفظ في معنى جواز التعليق في ارضي المعلقة الى المفعول كما سيصح  
 به الشرح وان كان بلا ضيق الى هب ما بعده في معنى جواز في ما بعده كما يفهم من كلامكم انكم بعد قول  
 المص والشرام التعليق حيث يخص الاستثنا بكلمة هب جيبا خنيا الشق الاول وجعل التادد  
 كالمعلوم وبما خنيا الشق الثاني وجعل المصو مجموع الالتقاء والتعليق من حيث المجموع لا كل واحد  
 واحد ثم التعليق لكونه ليس عملا خالصا ولا املا خالصا ما اخذ من المعلقة وهي المرة التي ليست  
 مرفوعة ولا معلقة وهي من استأزجها في عيشة فها لا يبعد ان يكون التضعيف ههنا للسبب معنا  
 ازالة العلاقة اللفظية عن المفعولين **قول** لا محلا فيجوز اتباع المفعولين بالمتصو مجازا في الاثنا  
 وهذا بناء على ما قالوا امرهم بصفوف في التواني ما لا ينفرون في الاوابل **قول** وهو ابطاله او  
 يقيد للعامل مفعولان من جنس المذكور واعمل العامل فيهما او يقال ان يد غارظت مثل لا بمعنى زيد  
 غارظ في ظني **قول** في لزومه الامر يمكن ان يستنبط من هذا البيت ان تعلم مما يجوز فيه التعليق لكن عينا  
 ابن الناطم حين يعم في عدم جواز تعليق تعلم ايضا **قول** كالمضارع ونحو ما في تمامه العمل بهذا الشا  
 الى اخراج اسم التفضيل والمكان والزمان في الالة من قول المص **قول** اي لا توجه الشا الى ان المراد بالجو  
 المفهوم من التحوير لا مكان الخاص لا العام **قول** ان المحب اء اخوه ولديه دنس المحب مغفر المحب كبر  
 المحب كالتبجح بمعنى المذبح **قول** نحو شجاء اء اخوه ولم تعبا بعدل العادلين شجاء لا ياحي ذلك  
 والربع بالفتح الدار والمنزل والطاعن بالطاء المعجمة المسافر تعبا اي تعبد والعدل الملائمة ومنه  
 العادلين **قول** هما سيدا فانزاعان هذا بعض من عيب هو هكذا هما سيدا فانزاعان انما يكونان  
 لو قيلت عنهما قائله ابو اسيدة الديلمي ما قبله وان لنا شيعين لا ينفعاننا غنيتين لا يخرجننا  
 عنهما قولة وانما اي انما يكونان سيدين في الواقع لو قيلت عنهما قائله اي كثر البنان غنامهما فنعنا  
 بهما فتنية الغنم باعينا الاثنين تصفية كحالة باعينا اثنينية المالك لا بعد ان كان كل  
 منهما غنم واحد فيكون اثنينية شخصيه **قول** من ما اخطا لدينا اء اوله ارجو فامل ان تدوموتها  
 قاله كعب زهير تداوى تهرى ودهتها اي قوة المحبوبة والشوبل الاعطاء او بمعنى اسم المفعول  
 العطا **قول** اي موقع في الوهم اي الدهن قد تقدم وجه مثل هذا التفسير افعال الناقصة **قول**  
 اني رايت اء ما قبله اكنه حين ناني لا كرمه ولا القبة والسوء اللقب كذا ان ثبت حتى ضامن خلقه

في الافعال المعلقة اي خصوصها في افعالها  
 وانما سبب ذلك ان  
 في معنى المعلقة  
 في معنى المعلقة  
 في معنى المعلقة  
 في معنى المعلقة  
 في معنى المعلقة  
 في معنى المعلقة  
 في معنى المعلقة  
 في معنى المعلقة  
 في معنى المعلقة  
 في معنى المعلقة



المسألة السابعة وادب تشديد الدال المهملة مجهولاً وتخلو بضم الخاء وسكون اللام وأوسطها صفة ١٥١  
 ذاتية طبيعية غير اختيارية لخاصة بها وهي ما خلق عليها وملاك بكسر الميم وفتحها فاعلم ان بذكر  
 وشية بالكسر تخلق والمعنى ان ادب بكنيته للعبودية لا افاد بربطه المنداء باللقب مستقيم عند  
 العرب مثل ذلك الادب على الادب بحيث هو من المداومة على حفظه كانه صام خلقه في بطن  
 ان ما يملكه الخلق الكريم هو ادب قول لم يقد علمت اذ اخبر ان المنايا لا تطيش بها ما قاله  
 عامر ومنايا جمع منية اي الموت ولا تطيش اي لا تزد ولا تعدل عن احد قول في الادب نصيب الاول  
 مقابل الابع قول من يضع كلا الجزئين متمسكاً بالاول واسطر بين الاعمال في المفعولين والاول في الثاني  
 ان يقول ان العامل ح على تقدير افعاله في المفعول الثاني يعمل في الجملة من حيث هي جملة الالف الاستغناء التي  
 موجبة من تلك الجملة ولا يلزم من ذلك بطلان صدوره الاستغناء فلا يصلح الاستغناء للتعليل عن شيء  
 من المفعولين قول لم يذكر ابو علي من جملة المعلقان لعل فان قلت تعليل لعل انما هو لعله في المفعولين  
 واذا كان كذلك فلا وجه لاختصاصها بالذكر بل كلما توسط بين تلك الافعال وبين مفعولها ما كان معلقاً  
 قلت سبب تعليل لعل هو الصدور الثابتة في على اي من جملة معلق الالف في المفعولين فان قيل في المفعول  
 مبطل لعل الالف لفظي الحقيقة دون الحكمي والمعلق يجب ان يكون مبطلا لعلها اللفظي مطرد بظهور ذلك  
 فيما اذا عطف جملته اسمية على المفعولين المصليين العامل المعلق كعمل مثلاً فيجوز في جملة المفعول  
 الرفع والتصبية في الاول والتصبة في الثاني الرفع واقا اذا عطف الجزان على المفعولين المصليين العامل  
 الغير المعلق فلا يجوز الرفع في كليهما فانهم لم يأتوا في ذلك فانه يقب قول لم يأتوا في اقسام الالف فيفتح في الثاني  
 الكثرة والوفور كغنى الوفور اي الكثرة يعني انه لو اريد جمع المال الكثير لا يمكن ذلك لكن يخاف منه  
 عن ذلك وليعلم ان بعض ما ذكره النحوي من مثل الاعمال والاهمال مما ليس بمتسامية كان من تلك  
 الامثلة بينا مواضعها في بابها انفسها وقد اشترانا الى هذا فما سبق قول في جملة المعاقد  
 اقول للجملة المعلقة عنها ثلثة احتمالات الاول ما كان جملة فعلية وهي مفعول واحد محلا فام مقام  
 المفعولين ولا يعطف عليها باعطاء احد الاسماء واحد مرفوع او منصوب والثاني ما كان جملة اسمية  
 غير مصدرة بحرف مصدك هي مفعولان محلا ويعطف عليها باعطاء احد الاسماء مرفوعاً او منصوباً  
 الثالث ما كان جملة اسمية مصدرة بحرف مصدك هي مفعولان او مفعول واحد فام مقامها يعطف



جاء في نسخة

عليه ما بواحد وباشير فعا ونصباً قولهم حتى يجوز العطف لفظاً حتى للتعليل فإن ما بعدهما  
 ان كان على العلم بما قبلها على المحصول ما بعدها قولهم اراهم رفقي هذا بعض من بيت هو مطلع  
 هكذا ابو خنيس يورقنا وطلق وعار واولنا الا اراهم رفقي حتى اذا ما تجا في الليل وانخرل النخل  
 اذا انما الذي اجري لورثك الاء ال فلم يدرك بل الا قاله عمرو بن احر النباهلي في ذكر خبائه من قوم يحقوا  
 بنو الشام وابو خنيس كنية رجل والتاريخ والايضا من النجوم وطلق اسم رجل عطف على ابي خنيس  
 وكذا عمار واولنا جمع او ان ينصب على الظرف انا له بعض الهمة وفتح الشام المثلثة اسم رجل واصله  
 انا له فرخم وفيه انه فصل بين العاطف والمعطوف بقوله اونه ودم في غير التدا وفتحة كغلة جمع في  
 وتجا في الليل كناية عن غيبها به وانخرل اي انقطع واذ للمفاجاة كالذي اي كالرجل الذي لو ركب  
 الواو خلا في المصدر من رد الماء ولام للتعليل والاء الذي تراء اول التبا واخره كانه يرفع نحو  
 وبلا ان يكسر التبا الموحدة فاي سبل به الخلق من الماء وغيره والمراد به هنا الماء قولهم سقوط مفعول  
 او مفعول اي مط سؤله كان معنى التناقض ملحوظا ام لا فيشمل التنزيل الفعل منزلة اللازم ولهذا لم  
 يقل بلفظ الحذف قولهم واخان بعضهم اي السقوط لا في ضمن الحذف كما للتنزيل المذكور قولهم  
 من يبيع نخل قيل العرف يدل على ان اصله من يبيع نخل مسموع ضا قافلا يفتح التمثيل ببل الماء سقط  
 من غير دليل اقول كان هذا عندهم مما تنزل منزلة اللازم ومما هم من هذا القول ان من يبيع نخل  
 شئ فبعضهم يحال المسموع ضا قافلا وبعضهم كاذبا وبعضهم خيرا وبعضهم شرا الى غير ذلك و  
 العرف لا يحكم بالاول حكما صريحا بل يحتمل جميع هذه الاحتمالات ففتح التمثيل ببل الماء المراد القاء  
 فيه حصو خيالاً متفرقة في ذهن السامعين سماع المسموع قولهم لقد نزلت نزلت بكسر  
 التاء خطاب لخبوثة غير اي غير ذلك اقعا متى اي ان شئاً و مرجع الضمير المحرود مضمون قوله  
 ان من بمنزلة المحب المكرم والشاهد اذ فيه بيان ان قولهم اي محروم لم يقل اي مجا ومحروم للزوم  
 اياه قولهم مني يقول القلم ككل جمع قلوب كمنور وهي الشابة من النوق والرواسم جمع زائحات  
 الرسم وهو نوع من سبل الابل قولهم ولا يضر في العمل انما ان المراد بالاحتمال الاحتمال مع بقا  
 العمل لا مطلقا قولهم ارجعوا لا تقول بئس لوتى لعمر ابيك نام متجا هليتا قاله كسب بن زيد الاسدي  
 ومما لا هو المفعول الثاني للقول بئس لوتى اي فليس مفعوله الاول وام متجا هليتا عطف على جملا



والتي اهل من اظهر الجهل مع انه عالم والبقية واضح **قول** قال كنهه قاله اعز في صا خبا وقته ١٥٢

منه على

الى امراته فقال له هذا واشار الى القصب المذكور بلفظ هذا والقطير الذي الموقد واسر شبل بصل  
اسر شبل ومواسم يعقوا الجنة قلبه لا في لغة بالثون اي قاله هذا ما منع من بين اسر شبل وانما يعقوا  
عبد للقليل لا لثما من بين اخيه عيصو كاري في بحر باليل ويكن بالثما وقيل مع اسر شبل عبد **قول**  
وانت اراثة الله اخره وارز مستكف باسم واهب وافعل في المواضع الثلاثة للثمنيل الضيفه  
موصو اي غاصم يمنع من كل غاصم وكان الخو والرافة الشفقه والتاحه الجود مستكف اسم مفعول من استكف  
اي طلبت منه ان ينج عنه شر الا عاك **قول** رفته اي ولى ليل **قول** رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي  
بالهزة ثابت للقياس **قول** رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي  
الجواب **قول** رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي  
برحمه ورجول ونبذ متكم جهلوا فالثا مفعوله الاول اقيم فثا فاعله وذرعه مفعوله الثاني وجملة  
يهدك الى في محل مفعوله الثالث وجملة والشفاهه كاسمها معرضة اي متى الشفاهه وذرعه  
منكر فيم كلفظ الشفاهه باعتبار معناه اللغوي يهدك من باب لا فاعل من الهدية اي العطية و  
غراب لا شعاع اي الاشعة الغريبة **قول** رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي  
رجل من ينجك اي ما نافي اي لا بأس عليك وقيل استغفها مية مبتدا و عليك خبر واخرته بالصفة  
الجهولة الخاطبة ودفعت الدال المهملة وكسر التون صفة مشبهة من الدفعت ففتحين اي المرفوعة  
للشخص قوله غاب بعلك حال و يوم اظرفه اخبرته وان يهوديني من العيش والمغنى لا بأس عليك اي يوفى  
اذا اخبرته دفت قد غاب بعلك **قول** رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي رفته اي  
ما في البيت السابق وفسلون جمع مخاطب بجهول وكذا حدثهم ومفعوله الثالث جملة عليا العلاء  
والمعنى ان نعمتم ما تسألون من التفتة فيما بيننا وبينكم فلا تفي فيكم كان انكم مع ما تعرفون  
مرعنا وفخرنا فمن بلغكم انه اعطانا اي فخرنا في قديم الدهر فطعنوا في ذلك منا واعلار من هذا  
البيت عشرون حرفا على ثلاث فاعل اخرها بالثون في اخر مصرعة الاول ثون قوله في حرفه للفتة  
اقل من منزلته بحر فير ساكنين محل احدهما بعد ثون فسألون محل الآخر بعد ثون فير ساكنين  
مطابقة لحرمان البيت في ساكنين اقر فسألون بقلب الحرة الفاء ونقل حركات الالف والياء

الثلث



١٥٢ الثاني فهو الباقي من اليد في حركته وسكانه غير مطابقا لحركته ميزانه وسكانه لكن حرفه للفظية

معادله بحروفه وان شئت ان تطابق ميزانه في الحركات الساكنات فحركات الساكنات الثلاثة وسكان الثلاثة

المشناة واللام في قوله وحرفه صلة وسكان العين عينا والعرب كثيرا ما تسامحوا فليفتقر

القارئ الحركات الساكنات عند اختلاف مواقعها كما في موقعة يثبت الحرف الذي قبل محل الحرف

التناقض في مخزجه مقدار الجواب من فحين عند نقصان الحرف في بقية الظفر عند زيادة الحرف قوله

وانبئت قبسا ولم ابلهه قاله الا عشرة يمدح بها قيسن معك كرويا نبئت متكلم مجهول ولما ابله بفتح

الهمزة وسكون الباء الموحدة وضم اللام اصله ابلو من يلبس يلبسوا في حرفي امتحن وجلة لم ابله خالوا

قوله كان زعموا صفة لمصدا كخوفى بلوا كما زعموا وخير امفعول ثالث لقوله انبئت قوله

خبرك سوداء اه اخوه فاقبلت من اهلى بمصر اعوها خبر متكلم مجهول وسواء الغيم بالغيم الحجة

امراة كانت تنزل الغيم الغيم من بلاد غطفان ويرك سوداء القلوب هي لقبها واسمها يسلى واعود

من الغيا والباقي واضح قوله وشبهه اى شبه الطرف هو التجار والمجرور فلا يبعد ان يراد به شبه

ذكر حتى يدخل فيه فاعلا اسم الافعال والمفسوب ايضا واقما اسم الزمان والمكان الالة فلا عمل لها

على المنة قوله كمر فوعى الة قبل الا حصر ان يقر هذا جمعا لثنية ليشمل المرفوعا الثلث والثلث

اقول المرفوع وصف للاسم وهو غير عاقل فلا يجوز جمعه بهذا الجمع لقصوب انه بصيغة التثنية فلا

منها سنة احتملا لان المراد بها انا زيد وجمعا وزيد الفتي او المفعول مجموع زيد وهو على التثنية

والفتى مجموع همة الفتى او وجمعه مجموع زيد الفتي او الفتي وجموع زيد وهمة على التثنية الاولى

كان ذكر احد الامثلة مقصوبا بالتبع الغرض على الاول وهو ما حمل عليه التثنية هو التمثيل لفاعل الفعل

وما يقو معناه على الثاني هو التمثيل للفاعل المرفوع لفظا وتقدير او لفاعل الجار والمتمص

وعلى الاربعة الاخير مجموع تلك القواعد الثلاثة هذا وثالث الاحتمالات في غاية البعد قوله انما

جرى على الغالب يمكن ان يسلط هذا الجواب على ان المص حيث مثل المرفوع لفظا مثالين و

غير مثال واحد قوله او اراة للاعم يمكن ان يسلط هذا الجواب ايضا من حيث ان المص حيث مثل

للمرفوع اللفظ وغير اللفظ قوله ولا يبعد فعل مرفوع على كل فعل وخصصة بالفعل ان اسم الفعل

قد لا يكون له فاعل وذلك اذا قلنا ان بين يدي عرو هذا منقضى بالفعل الذي وقع تأكيد في نحو

مثال الفاعل

التي



ضرب ضرباً يداً فذكر حوالته لا فاعل على قوله فعل على فعل قائماً بانه الدوق السليم قولهم  
 اي تلك البعثة بحسب الترتيب لا بحسب اللفظ فقط وذلك لانه معهود مرتبة المفعول هو الشاخر عن الغامل  
 قولهم لا تكلم بهذا لعليل للفرع قوله فلا يتقد على قوله وي معنى تلك البعثة مرتبة بمعنى ان البعثة  
 المرتبة الثالثة في الفاعل مما ثبت لها موكبها لا غير ما قبلها فاذا كان كذلك فيلزم ان لا يتقد على الفعل  
 اصلاً وهذا بخلاف البعثة الثانية في المفعول فانه ليس بهذا التحويل هذا بخلاف قوله على الفعل  
 قولهم فمؤذاته اي ففاعل ذلك الظاهر قيل اي الظاهر هو الفاعل وما ذكرناه هو الاصل قولهم  
 الحال المشاهدة لفظ المشاهدة اسم مفعول لغت للحال لا مصدر كما قد يتوهم قولهم بلغنا الشراة  
 هي جمع الزقوة وهي القارسية جبركون قولهم قالوا لا يجدوا الفاعل اي فاعل فقط بدو غامل ومع ما  
 التخصيص لا ينحصر صوته فيما ذكر بل لم يبع حوالته فاعل المصداق او ما شئتوا مثلاً سقياد وعجبا  
 على ما ذهب اليه الشافعي الثانية الفاعل الذي يكون حرفه وقد اتصل به ساكن مخوضر بالقوم وضربوا  
 الرجل واضربه اي بك من ضربين واخبرنا الشافعي عن الفاعل الجمل وما فيه بمعنى اسم المفعول الثانية  
 الفاعل الذي وقع مستثنى منه للاستثناء المفعول نحو ما قام لا يزيد الخامسة فاعل فعل التهمة اذا عليه  
 دليل لقوله نعم اسمع منهم وابصر المشاهدة فاعل الفعل المؤكد في نحو ضرب ضرباً بيد المتعاقب فاعل اسم الفعل  
 في نحو شتابين يدي وعمر كما ذكرنا انها هذا اذا اريد بها خلاف الاستقامت واما اذا اريد بها الاستقامت  
 اللفظ فقط في بعض هذه التصويبات عن الفاعل فافهم ولا يخفى عليك ان التصويبات استثنائها الشافعي  
 بعض من بعض التصويبات ذكرنا فاعل قولهم فيه نظروا النظران المفعول المطلق لا فعل مطلق ولولم الفاعل  
 ولولم تقدير ابداً من غامله على الاصح عنه فلا فاعل له حتى يجوز ان لا يخفى عليك ان غاية هذا الايراد  
 انما هو على دليل يدعي الفاعل المذكور وهو على المصل المبدل ولا يسعد ان يرد انما لا يبالى المستدغم من هذا  
 المصدر ومن مصدر ثم يقع مفعولاً مطلقاً وقع فاعله هذا الايراد انما هو على بعض الاكلو الذي  
 قولهم فلا ساء اه اوله قوله قتال المارقين بنفسه عليه عبد الله بن قيس مرتبة مصفون في المارقين  
 الموارج واسماء اي قتلاه والمبعد قطع الغير الا يجب والجيم القريب حيث انقلب قولهم القحها غر  
 التحابب وله تيج الوتيج محاسناتج ما من مجهول من التجنة وخماسنا جمع حسن على غير قياس من فعل الضرورة  
 وصف للشايع المحذوف ولا فاعل بالقاف جعل التجنة من الفعل والتمحابب الترحم والعركل الضر جمع غراء مؤنث

وقد استغنى عن هذا الكتاب  
وكان من فضل الكتاب  
فيما لا يمكن أن يشرح  
وقد انقضى في شهر ربيع  
الفرع في شهر ربيع



١٥٦ اغرائى الابيض والسمانج جمع سخابة كعامة وزفا ومضى **قول** راي فعلا مستدا اليه انتا الى ان اضافوا

فعل الى مضى لا مية لبيانته **قول** سواء كان مضمر مؤنث اسم كان مستر فيه غايده قول المص مضم

قوله مضمر جبر وموقضا الى المؤنث ايضا لاميته **قول** ان امرأه امرأه اخر بعدد بعدد في الدنيا لث

غيره الغير المعج من الغر راي الخدعة والضمير مغرر غايده امر والبالي واضح **قول** فلا مية ودقاة

قاله عامين جوير البطا في مصف سخابة وارضا يكثر نفعها والمزنة السحاب الودق المطر والابقا لانتا

البقل **قول** مع فعل مستد هذا التقدير مع بيتا تقادير وفي هذا البيت ضمير معن الظاهر هو

الثاء المعبر المجموع نحو الجمع المذكور السالم بتا وياها بالجماعة كالتا فاعلم من المؤنث الغير الحقيقة في جود

التا نيت ما اسند الى مدخوله ووجه تصرف ان المقسم بين الاحكام الفاعل والفعل في احكام **ثا**

على نادله لما كان التا في معنى الرجوع لا الارجاع فمرجع الضمير المضى اليه ما الرجال والهندا تغليب

او التاء على ان يكون الاضما الى المعنى **قول** البنون بجري بحري اه وهذا ورد في بعض الزيارات اللهم

هذا يوم تبركت به بنوا امية بنيت الفعل في تايته في هذه الفقرة بخصوصها تكتنه هي التا الحسن

رتبه بنى امية وغرر مجم من سلة ذو المعقول **قول** في قدم الفاعل التا الى ان المراد بالناخير

عن الفاعل لا الناحية عن الفعل فقط **قول** في اضفت سعة لحي هذا من الاضما بالناخير ومعنا

تشغيل مرض المريض نصير ذاهرا لا عجز بهما المعنى ايضا اذا قدم التا على التا **قول** غير مخصص

فيه سواء كان محصورا ام لا وتفصيل معنى لا مخصصا قد سبق في باب المبتدأ **قول** ان مخصصا محصورا

فيما تقدم **قول** فما زاد الاء اوله زفد من سلة بتكليم عتاقا له بجو العام في نزودا الى خذك الزاد

والنكلم التكلم والضعف بكسر التا المصنوع والموصول عتاقا على العتق والمحب **قول** ما غلب الاء

ولا جفا قط الا جفا بطلا لفظ الاء في الموضوعين معنى غير اللثيم لكمة البخل وقط بالتشديد والحب

واخر بالهمزة الجنا والبطل التجماع وما في هذا من غير فدان من الفاعلة الكلية التي نظمها بقوام

المر لا يزال علوما جمل او اعلم ان الكرم من لا يطعم نفسه يطعم غيره والتحقى من يطعم نفسه غيره والبخل من يطعم

نفسه لا يطعم غيره واللثيم من لا يطعم نفسه لا غير **قول** على المنع مطلقا اما لكونه من قبيل قصر الصفة

قبل تمامها وهو غير محسوس في الاحتمال ان يراد به حصركل من افعال والمفعول في الآخر وهو خلا المقص

**قول** في مواضع ستة اولها باب التنازع اذا اعلنا انك لا واقضه الاول الفاعل وثانيها ما ابدل فيه



انظم من الضمير الثاني والثالث في باب نعم ان المفعول الفاعل وجى بالتيه وادبها المفعول الثاني المفعول على الضمير ١٠٠  
 خامسها كلام فيه ضمير الثاني او القصة وشماسها كلام من مستفاد خبر ويكون المستفاد ضميرا غائبا الى  
 الخبر نحو اني الاحياء الدنيا وقد عدلوا موضع بعضهم سبعة كالمصروف وادبها نحو ان يورد الخبر  
 قول لم يزل يصبره لغوه فادام اليكل صاعا بصاع يعني من استحق عنه صاعا غطاء غطاء بالعدل  
 لا اقل بالظلم قول لم يزل يستلزم الفعل اء اراد بذلك ان هذا الاستلزام يضعف نفسه بمدة التمسك  
 الغير الجازم ويجعل جازما لا يستعمل في شدة الظهور لانه لو كان شدة مفسدة ولم يرد ان يمسك به  
 حتى يتوجه عليه ثم معاخر الاستلزام الفعل للمفاعل الذي هو اقوى من اوله ان يقال في وجوبه  
 ان يجوز تقديم المفعول على الفعل يقوم مقام تقديمه عليه قول لم يزل يخلع كان هذا التمسك بالآخر ان  
 عن يدي الفاعل قول لم يزل يمسك به اي لشمول الثاني على الفاعل والحاصل ان صفة الاسم الثاني غير  
 جامع وغير مانع بالتسليم مما قبله ان كان موجودا اي مذكورا وهذا بخلاف ما اذا لم يكن موجودا  
 بان لم يكن مذكورا ولا مقدرا بل مقتدا فان في كلتا الصورتين ينوب عن المفعول به عن الفاعل ولم يجز في  
 الصورتين الثانية ان يجعل المفعول به مذكورا وقيم مقام الفاعل قول لم يزل يمسك به لكونه في  
 الفاعل مطلقا في الثانية مقيد بها اذا كان غير مطلقا فيكون نظرا فيكون مقيد بها كاستدراكه بعد هذا  
 قول لم يزل يمسك به كاستدراكه في الصورة التي ذكرنا وجواز استدراكه واطلاق الفاعل بالفاعل ونشأ  
 الفعل عندنا بنشأ قول لم يزل يمسك به فاعله قيد بهذا الشايتي ثم ان المراد مطلق الفعل وهذا التقيد  
 جميع على ما ذكره الشارح من ان هذا الفاعل في الفعل المعكوف متعوض المضاف الذي فاعله او يماح في  
 مقدرا متصل به بنون التأكيد اما على ما ذكرنا من قبله فهو كمنه فينبغي ان كلام المصنف لهذا القيد نحو  
 ضرب ضرب يدي ما قام ومقام الا يزيد اليه انما محل الحذف على التسوية لفظا وتقديره بالجملة افادة  
 كلام المصنف بان هذا القيد المراد اظهر من الذي قبله لان الكلام في قوله الفاعل انما هو الفعل الما يكون  
 ضمنا ومما انبأ مفعوله عرفا على الاول ان يقول بدل الذي بينه لما مرية فاعله كان مذكورا في الجملة  
 قول انما يبقى ما لم يبق فاعله اي بين المفعولين فاعله هذا المفعول او فاعله هذا المفعول ولم يقل  
 انما حلفا فاعله كما قاله سابقا انما يبقض نحو يضرب من جمعا معلوما ولم يبقض شيئا صوابا فاعله  
 الفعل المعلوم ايضا لكن نظر الشارح الى عدم الاستغناء عن قوله فاعله فخطا لما تقدم قول لا يلبس

ما حلت  
 عن الفاعل



١٥٨ بالمضارع المبني للمفارع على أي من باب التفعيل والمفاعلة وهذا في صيغة الوقف ودخول ان

المصدرية عليه قول باب الامر في بعض الاحوال أي بالامر من هذا الباب في حال سقوط التثنية في الدخول

فإذا لم يكن الفعل منقوصا فالمطلبين هو الامر المذكور عند وقف الماضي وحذف نون التأكيد الحقيقية

من الامر نقصا بالتساوي وإذا كان منقوصا فالمطلبين انما الامر المؤنث عند وقف الماضي والامر المذكور

عند انشباع كسرة آخره مع وقف الماضي ومع حذف نون التأكيد منه مع وصل الماضي قول باب ان

تثنية تفسير الاثني واحتراز عن معنى الآخر المراد منه الوقف كما يحذفان مراد القراء والخاء في قوله

هو هذا المعنى في هذا المقام لا ما يريد في الوقف هذا ما افاده الرضى قول باب حوكك على قولين اه اخبر

تخبط الشوك ولا تشاك حوكك من خالف التوب اذا التجر ان تول بفتح التون خشب يلف الحايك بها التوب

والمستتر في حوكك الازار والرداء وكذا المستتر في حاك وتخطط وقشاك والشوك الطلع وتخطط

الشوك أي لا يؤثر الشوك بها ولا تشاك أي لا يدخل فيها شوك وهذا البيت وصف لخطبة صفها باب اول

بيت شبايا بوجع قاشيرت اوله بيت هل ينفع شيئا لبيت لفظا لبيت الثاني فاعل ينفع الثاني التاكيد

للاول قول باب نحو عود في المكان هذا بالعين الراء المهملة أي شرو هو من العود لانه ينفع ان

يستر او يمنع وقت التشبه بأي جمع لوقت في المكان واقرب فيه وانما لم يعمل ما دل على الاوان والعيون

لان اصله ان يجثي على افعال وافعل ومقتضى الاعلان فيها ما منفع فعمل الجرد عليها لم يترك الاعلال

لانه كما فرغ عليها قول باب ان يشكراه اعلم ان مذهب الاكثرين جواز الاشكال الثلاث في الاجوف

الثلاث المجهول المسند اليه التضمير المرفوع المتحرك سواء امن بالناس المجهول بالمعلوم لا لكن المختار

عندهم في الواو كالكسر او الاشياء وفي الثانية الكسر فقط ومذهب المعتزلة وجواز اجتماعهما عن شكل

يؤمن اللبس سواء كان لا لالناس بالمعلوم من نفس هذا الفعل او بالمعلوم من غيره وسواء كان ذلك

الشكل في المجهول هو المختار عندهم ام لا وانما مثل الشك في محل الاشياء في غير مثالين لغوا في الاول الاشياء

الان لا لالناس الموجب للاجتماع يحصل من البدن انظم لامر الاسماء الثانية الاشياء الى ان الموجب

للا لالناس انهم ما يكون هو الشكل المختار عندهم او غيرهم الثالثة الاشياء الى ان لا لالناس انهم ما

يكون بالمعلوم من نفس هذا الفعل او بالمعلوم من غيره قول باب على في المطاوعة اعلم انه اذا اريد

ان يبين معنى ما هو الغالب مع غيره في المفاعلة ذكر بعد هذا الفعل المجرد منها المتحد معها في الماضوية



فيها وصف الي الغائب منها اذ يقال ان ثابت يدافضه او يضر اي غلبته او غلبته بغيره  
 زيد فاضربه او يضره لا يكون هذا الفعل الامتعدا بضمير بضر ان كان كمله غير ذلك الا اذا كان  
 واديا او جوقا او انقصا مطلقا فيكون من اضر بفتح وكذا اذا اريد ان يضر من يحاط به والغلوب منها  
 الا انه يؤخذ باللفظ المجمل ونسب الى المغلوب فيصير هذا الفعل بابا للمعاليه فالمراد بقوله طلب ما  
 كان من باب المعاليه ثبينا للمغلوب منهما والطاولة مفاعلة لمن القول ضد الفضا ومن الطول فليج  
 بمعنى لا فضل والمرد على التقديرين الثبناس طلبت على تقدير انضم الثبناس بالمعلوم من غير نفسه قولهم  
 خبر فهو متعلق بقوله العير في هذا الموضع جعله يخلو وصفا للشيء لما العير متعلقا بمقدور خبر  
 للبتنا قولهم هو محط حصوه بالجملة وصفه بقوله خبر علق عليه بالاشارة بعينه الحكم اي كون يخلو  
 خبر لما وبينا العلية ان يخلو محل استقرار الغاياع وحمل استقرار البتداه والخبر لا التبتا قبل  
 ذكر الخبر لكونه غير تمام الفايده كانه مضطرب في ذهل المتابع بعد ذكره فيستوفيه هذا فاسم هذا من  
 الاعلام في هذا المقام وفيه نظار طامرة وقد نسخ هذا الكلام معناه وقوله هو انه لا اشكال في وضع الراء  
 ربما اورد على الصريح قياسا وليته العير على فباع في الحكم بان ما وليته العير اعم من فباع من حيث ثبته  
 قد يكون محلا متوقفا للحكم المذكور وذلك اذا وقع صدق الكل ولا محذور يكون صحيح فامو هذا كذا فباع وقد  
 يكون محلا منخطا له وذلك اذا وقع غير صدق الكل وهو صحيح يكون اما حرا ايد اوقاه وهذا كما اخذنا  
 وقا في هذا وقد سأل الخادم باقره على الخاص ناظر الاستاذ مقيا من الخبي على نفسه نعم لو ترك في البيت  
 قوله شبه ليريق للاعراض المذكور محال واسم لا يجمع يجعل قوله فاختار وانفا قيدا لخصه صا لما اوتيه  
 العير بما اذا كان محلا منخطا فثبت بذلك على ان المراد بمتا وليته العير ليس محلا للحكم المذكور مطر بل محلا  
 الخطاطه فقول هو غايده الى الموصول الثاني والجملة بيتا له والخطاطه بمعنى محلا لا الخطاطه وقوله ما وليته  
 العير متعلق بالمحذور ليريق المذكور لفظ المحذور وقوله فيما ذكر في محلا وانفا شبهه ما متعلق بقوله  
 وليته العير اي بمقدور وصف لفظه منخطا وذلك ان يقول قوله هو غايده الى قوله شبه على ان يكون المراد بالخط  
 محلا لا الخطاطه بان واسطه اي محلا فان شبه اختار وانفا محلا محذور وليته العير هو محلا للحكم المذكور  
 وقوله فيما ذكر بيتا للوجه شبهه هو كونه محلا منخطا والتقدير هو محذور ما فباع على وليته العير  
 المشابهة فاذكرنا فافهم ذلك فثبت ان الفرض في هذا المقام قولهم لا يمحذور فاعلا اء اغفر عليه

خطاطه  
 فاختار  
 وانفا  
 قيدا  
 لخصه  
 صا  
 لما  
 اوتيه



١٥٠ بوجهين الأول أن نقصد المشية بالشرط المذكور غير صحيح ما إذا أخذنا القضية الشرطية ككلمة  
 لما في نفس الأمر فلا نقضاً أنه كل الوجود اسم محض يكون بعض الثلاثة فاعلاً وهو فاسد لا منافع كون  
 بعض الثلاثة فاعلاً معاً سواء وجد اسم محض أم لا وإن أخذنا من حيثية كما هو مقتضى لفظ إذا الدال على الأول  
 فلا نقضاً أنه قد يكون إذا وجد اسم محض لا يكون بعض الثلاثة فاعلاً وقد يكون إذا لم يوجد اسم محض كما  
 بعض الثلاثة فاعلاً وقد يكون إذا وجد اسم محض كان بعض الثلاثة فاسداً وهو فاسد من الوجه الأول والثاني  
 هذا التشبيه فاسد لأن التشبيه مقيد في نفس الأمر بالشرط المذكور ومن المشية كما عرفت ولو سلم  
 تشبيهه به أيضاً لكان على سبيل الكلانية أي كلما وجد اسم محض لا يكون بعض الثلاثة فاعلاً مع أن التشبيه  
 مقيد به على وجه الجزئية كما يشهد بقوله وقد يرد أقول إنما الجواب عن الثاني قول فبأننا نقضنا كلمة القضية  
 لكن لا من لفظ إذا لعدم دلالتها عليها بل من الخارج ونقول إن المقيد عندهم أن لا يكون أمناً ما بعده  
 وإن احتماله وإذا التفتت بحقيقة ما أراد الله في المشية بلفظ إذا دون أن كما هو المناسب لسببنا في التشبيه  
 يدل على أن اسم المحض إنما يوجد عند زيادة ذكر الفاعل لصيرته فاعلاً فلا يكون بعض الثلاثة  
 فاعلاً فقط فكانه قال كما أنه لا ما وجد الاسم المحض لا يكون بعض الثلاثة فاعلاً وما الجواب عن الثاني  
 أما عما قبل التسليم هو أن وجه التشبيه ومحض عليه وجو الاسم المحض لعدم صيرته بعض الثلاثة فاعلاً  
 أو ثانياً وما لزوم وجو هذا الاسم عند لزومه عند زيادة ذكر الفاعل والثالث ما من خارج عنه أما  
 عما بعد التسليم فهو ما اثبتنا إليه الله بقوله هذا من ذهب سبيو يعني أن هذا الحكم والتشبيه تمامه هو  
 على مذهب سبيو به لا مطروحاته ولا يرد أن لو كان المراد بهما مطروحاتهم ولعلنا أن المراد بالاسم المحض  
 هو الاسم الخاص بالتشبيه بتمامه في جوهر المعنى كالمفعول المطلق وعن تركيبه مع الحروف كالظرف و  
 المجرد فالمصدر لا يكون مفعولاً مطلقاً داخل في الاسم المحض تحقيقاً لأن ذلك المصدر ملحقاً بغيره  
 قولهم لم يعز بالعلينا اه آخر ولا شفاذ والآخر هذا قاله روي به ولم يعز بجهول أي لم يعز بجهول الله  
 لحد أقصد بالنفس العلوية أصلاً الاستعداد عن فاعل ما ضر والحق الضلالة قولهم من قامه الثلاثة  
 لم يرد بشأونه هذا الثاني المتأخر المكان الذي تسمى قس عليه حال لا المتأخر التي الشخص الثاني بل هو  
 بذاته من أنواع الثاني وقس عليه حال الأول والثالث الثاني في رأي ثالث بالمعنيين الأولين فيكون الأول  
 ثاني والثالث أول بينك المعنيين فلا يرد عليه ما ورد على تقدير حمل الثلاثة بذات المعنيين في قولهم



هذا باب الاشتغال الفرق بين هذا الباب وبين باب التنازع لثلاثة هذا الباب يتنازع المعنويين في عام واحد ١٤١  
 وفي ذلك بالتعكس وليعلم أن الفعل مما يقوم مقامه هذا الباب حتى مشغولا ومشغلا وما كان  
 بعد مشغلا ومشغولا به وما كان قبله مشغولا عنه ومشغلا عنه والمشغول باقاضي يلا واسطة  
 أو بواسطة حرف في اقامتبع واما منصبا والمشغول عنه اقامفرا ومنصبا ومتبوع قولهم  
 ان يتقدم اه اقول قد اعتبر المسمى في تعريفه هو الاول اشراط تسليط المشغول عنه لعله في المثال  
 لتيسر عمله بالنصب الثاني تعميم العامل بهن العامل المذكور وبين ملائمة ملائمة عمل الشاعرن  
 اعني ان تلك الامور اما عن الاول فلا تهم صرحوا بان واجب الرفع غير داخل في هذا الباب بهذا الاشتغال  
 يدخل فيه لان المشغول على في التسليط يعمل في المشغول لا محذور ولو كان واجب الرفع غاية ما في الباب  
 ان يكون التسليط في هذا التصريح لا واما على فرض محذور نفس الشاعرن في عمل في المشغول عنه لان التصريح  
 لوجوب المانع فيها واما عن الثاني فلا من باب الاشتغال ما عمل المشغول الرفع في المشغول عنه على تقدير  
 التسليط محذور يدور في تقديم الثاني عن الثاني اعل اذا كان ظرفا جاز على الفعل وتغير عنهم لا يشمل  
 ذلك التقييد بالنصب وليس هذا من واجب الرفع الذي صرحوا به كونه في الباب لان المراد به ما يجب رفعه  
 بغير المشغول كما يشاء بكلامهم واما عن الثالث فلو فهمين الاول ان التسمي المذكور يهمل ان التسليط انما  
 هو بلفظ غير عين لفظ المشغول وليس كذلك لان المراد بالتسليط عين لفظ المشغول باعتبار المعنى المطابق  
 او التقية او لا التوافق في باب التخصيص ذلك لان المراد بالتسليط التسليط الفرضي فيها كونه بلفظ  
 هو التخصيص والتسليط بعد الفراغ عن المشغول بكذا هو منصوص عليه بعض اعتبارا ولو كان المراد  
 ما يوهى التعميم لكان التسليط حقيقيا في صورة نصب المشغول عنه واما قبل الفراغ الثاني لانه  
 ان التسليط يمكن ان يكون في الكل بلفظ المشغول باعتبار المعنى المطابق او التقية وذلك لان  
 بان يعلق التخصيص بذا خاص بقوله تاضرب متعلق بذا يضربا كما في قوله اذ اضرب اذ اضربا كما في قوله  
 الشيع الرضى المضا المقتد نفس شاعرن ليعم التعميم اذا كان الشاعرن متبوعا محذور يلا صرحوا  
 يحتمل لكن لا يخفى على من لا يتعمق في هذا العمل فيكون واضحا من غير واما اذا فعل امر غير متعلق بزيد اللهم لا  
 يعم المتعلق المتبوع المتعلق ايضا وظل ان المقتد في جميع المواضع هو نفس الفعل فقط من غير حاجة  
 تقدير مضا علان يكون المحل الثانيه بلا عن الاول بل كل او شيئا ولا يخفى ان هذا احسن اخصر

باب الاشتغال



١٤٢ ذكره الشيخ ثم اعلم انه يمكن الاعتداد بحال على الله بتكلمات يظهر بانها اقوال الاحسن بحال باب  
 الاشتغال عما يكون في بادى النظر اشتغالا سواء كان في الحقيقة كذلك ام لا يشمل جميع الاشياء  
 ولا يصير كذا واجب الرفع ولا رفع جابر الرفع على سبيل الاستطراد وعلى هذا يكون المشغول عنه المشغول  
 باعتبار الاعراب عشرة احتمالا لان الاول اقام فروع او منصوبا ومجرودا لفظا من فروع محلا او مجردي  
 لفظا منصوبا محلا وعلى الاولين فالثاني ايضا يحتمل تلك الاربعة وعلى الاخير من فالتالي لا يحتمل  
 سوا عراب الاول واما على غير ما ذكرنا من الاولى فالأقسام خمسة لانها منصوبان كزيدا وضربا  
 لفظا منصوبا محلا نحو زيد من رتبة او مجرودا ان لفظا من فروع محلا نحو زيد من رتبة او الاول منصوبا  
 والثاني مجرودا لفظا منصوبا محلا نحو زيد من رتبة او الاول منصوبا والثاني مجرودا لفظا منصوبا  
 روي نحو لكر بعض تلك الخمسة غير مشتمل عندنا وهذا انكروه بعضهم ويسمى بنا كيفية كون المثال  
 الاخير من هذا الباب عرقا قريبا نعم قولنا سببه اطلقوا السبب على المضاعف ضمير الثاني  
 لان هذا المضاعف سبب تلك الاضما سبب لصورة هذا الشيء مرة اخرى قد يطلق عليه المستبى لا ذكر  
 ذلك الشيء سبب لاضما هذا المضاعف ضميره ولا بعد ان يكون الاطلاق باعتبار ان المراد به  
 والمستبى فالسبب والتبعية التي يصيران بها سببا ومستبى نفس الشيء فان كلاما من الطرفين  
 باعتبار انضما بالشيء سببا للاضما باعتبار انضما بها فانهم قولنا في موضع من  
 بهذا في التبريد ما اذا كان المشغول عنه مبتدئا او معربا مجرودا لفظا قولنا ان مضمر اسماء هذا البيت  
 معنيين الاول ان يكون الثاني في قوله بنصب للتبعية بل الاضما متعلقا بقوله شغل والمراد بلفظه او  
 المحل لفظ المضمر محله ونصب للفظ نصب اللفظ الدال على التصبيح وهو لا يحركه وينصب  
 المحل نصب اللفظ الدال على غير التصبيح وهو الجرح وهو لا يحركه وقد جعل الله على هذا ومثاله  
 الثاني ان يكون الثاني بمعنى غير او للبيان على ان يكون بنصب لا او بيانا لقوله عند المراد باللفظ  
 المحل لفظ الاسم السابق محله والاربعة اللفظ والمحل نصب اللفظ الدال عليه بحركته وعلى  
 غيره وهو الجرح بحركته والمثال على هذا المعنى زيد بن زيد من رتبة وهو لا ضميرهم قولنا  
 بنصب لفظه اعلم ان الاضما في لفظ المعطى على نوعين الاول ان يدخل علامته نوع مقننة العامة  
 في لفظ المعطى وهذا النوع هو المسمى من الاعمال الملقطة والثاني تصوير لفظ المعطى بصورة



تنوع مقتضى العامل وهذا النوع فيما يدل على كل نوع من أنواع المقطعية بلفظ ووضع عليه  
 كما في الضمائر وتثنية اسمها الثلاث والموصولات على ما في أفراد المصنف بقوله بنصب المظهر على ما قرره  
 القم هو المعنى الثالث فلا بد من عليان الضمائر مبتدئاً ونصب اللفظ من خواص العربان قولاً ثالثاً  
 لا يخفى لطف هذه العبارة حيث يكون مبتدئاً للحكم ومثلاً للمشكلة قولاً رابعاً ضمير ملك العالم  
 عن الموصولة في أربعة مواضع الأول في أسماء الأفعال الثاني في باب الاستغفار الثالث في ضمير المفضل  
 كل ذلك على الحد الذي الرابع في أسماء المعدودة نحو يد عمرو بكر وهذا بالاتفاق قولاً خامساً  
 هذا الاسم لم يقل بدله المشغول عنه لأن بعض الأقسام الخمسة لم يدخل تحتها هذا الباب على ما ذهب  
 وإنما ذكره استطراداً كما ذكرنا وقد عرفت ما هو الأول قولاً ثانياً في تمام القسم أي التثنية أو  
 مقسوم يكون باب الاستغفار بعضها منه فهذا التثنية تمام ولا شئ من هذا القسم مع باب الأفعال  
 في القسم قولاً ثلثاً عدم صدق صيغة الباب عليه أي على هذا المثال المذكور فلا يرد عليه نتيجة  
 أن يقول هو من الأولاد لك الضمير والتسبب قولاً رابعاً ضمير ضمت ذكر حقيقة الرفع في هذا القسم  
 وما ياتى بعده إنما هو بنصبه التصديق من لزوم جواز التصديق لها قولاً خامساً نحو والحق والشارقة  
 لما كان هذه الآية مما أخيرها بالتصديق هذا الباب على ما قد اتفق القراء الشبهة على الرفع فيها  
 فتكمل الفاء لاخرها من هذا الباب بوجوه ثلاث ما ذهب اليه ابن الحاجب بعض كتبه من أن هذه  
 القاعة مخصصة بما إذا لم يرد بالطلب العمومي أو لا يرد بها فهو مخرج عن الباب كالي الأيلان المصنف  
 حكم الشاق والشارقة قطع اليد لا يخفى ما فيه من التكلف الثالث ما ذهب اليه سيبويه من أن الوجه  
 مبتدأ بتقدير مضاف خبر محذوف التقدير حكم الشاق والشارقة فيما ينسب إليكم والجملة بعد هذا  
 الحكم الموعود فلم تكن من هذا الباب الثالث ما ذهب اليه السيوطي من أن اللفظ الوصف لا كان ولا  
 انتم في جفاء التسببية وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فيكون هذا من باب ما ذهب اليه سيبويه من أن الوجه  
 قوله تعالى والزانية والزانية قولاً رابعاً حيث قد عطفاء يمكن أن يجاب عنه بالاعراض والاختيار  
 المضافين من المشناستين في الأجزاء وإن كان المعطوف المجموع على المجموع بالذات كما يصفى في الأجزاء  
 على الأجزاء في موضع كاشف هذه الدوق التسليم ونظر المصنف في الثالث قولاً خامساً عطف خبر الإيضاح  
 الرفع جامع في هذا القول لا سيما على التقدير وصيغة الاسم عمة لأن القول يحتاجه جود الربط



١٥٢ المتبادر من العطف على الفعلية والاحسنية العطف لظهور الجامع بين المعطوفين هو المبدأ قولهم  
ولعلنا هذا جواب عن سؤال مقدر فارد على امراد الاصح اسم تفصيل وكلاهما واضحان قولهم  
كأقواله اي كما حكم المصنف بالاحسنية في بعض كنية قيل اي كما ذكره المصنف في هذا الكتاب بهذا الوجه  
وقوله من صنع مفضل على اسم التفضيل وصنع امر جازية الكف ذكره في الرفع ثم عطف والتصيب  
ثم المتبادر فيه الامر ان ثم واجب التصيب ثم واجب الرفع قولهم لان الباب بين المنصوب منه فما كان  
جواب التصيب لبار بين اكله وما كان جازية التصيب لبار بينا من حيث التصيب لذات ومن حيث  
الرفع بالتبع وما كان واجب الرفع فليس الباب بينا الا بالتبع قد خلت بينا اكثر في واجب التصيب  
ثم في عطفه ثم في جازية ثم في وجهه قولهم انتهى اي انتهى كلام المصنف قولهم وكان ينبغي ان يؤخره الى  
فعل تقديمه على ما سوك واجب التصيب لقانون الواجب فان قلت فينبغي ان يقارن المختار ان يصح قلنا  
يمكن ذلك لان معرفة موضع تحت الرفع موقوف على معرفة المواضع لان بقية الباقي قولهم وفصل  
خبره لهذا البين معينا الاول ما حمل عليه ثم وهو ان المراد بالمشغول المشغول به اي الثاني للعامل  
وبالمفصول عنه نفس العامل ويقول بحرف الجر الجازية فقط دون مجروره ويقول او بافتتاحية بمختار بقصر  
عليه قوله كوصل مع متعلقاته المحذوفة والمثال على هذا المعنى ما ذكرنا ثم ولا يخفى عليك انه لو حمل  
المشغول على العامل والمفصول عنه على التمييز وهكذا في قوله كوصل لكان اسهل الثاني ان يراد  
بالمشغول المشغول عنه ونفس العامل سواء جعل اشغال واشغال المحقق في اي المتكلم او المجازي  
اي نفس العامل فانه يصح على هذا افعلا او مفعولا ولا منافاة في ذلك وبالمفعول عنه الفعل والاسم  
الشابقي الشغل عنه العامل وبالحرف الجازية مع مجروره وبالأضمة المضمة اليه ذلك شايع بقصر  
عليه حال قوله كوصل مع متعلقاته المحذوفة والمثال على هذا المعنى ما في الدار قلنا في مجرور  
وعلام من يضره ينفى الاضمة قولهم اريد في اخوه اي خرجت فاذا نريد في اخوه وقيل الرفع لكان  
اذ الفجائية لا تكون المشغول به مرفوعا ولعل ذلك لسماع نصبه عند رفع المانع عن التصيب ان يكون  
التقدير تذكره ورايتك يلاذ في اخوه اذ لولا السماع لذلك لما دلل على تقدير الفعل مفعولا  
فينبغي ان يقدح بجهولا واذ قد جهولا لكان المثال خارجا عن الباب للمانع الذي فينبغي ان لا يذكر  
فيه لو على سبيل الاستطراد اذ ما ينبغي ان يذكر فيه سطر اذ هو خارج عن الباب للمانع غار في نقط



**قول** في علقه حاصله اه لهذا البعد معنى الاول ما حمل عليه ثم وسوان المراد بالتابع في قوله بتابع ١٤٥  
 الاسم الثاني للفاعل وبه الاسم نفس تلك الثاني والثاني في الموضعين للتبعية او بمعنى في وقاية ايراد  
 لفظ النفس الاخر من ان يكون العلاقة حاصله بتابع ذلك الاسم سواء كان حاصله بنفسه  
 فلكل الاسم كما اذا كان ذلك الاسم ضمير او باقتناء ما حصلت به من ان كان هذا الاسم مضافا  
 مضافا الى التمييز والمثال على هذا المعنى ما ذكره الله وما يشبهه الثلاثة ان يكون المراد بالتابع تابع الاسم  
 السابق اي المشتغل عنه الفاعل وبه الاسم نفس ذلك المشتغل عنه الفاعل وقاية ايراد النفس ما ذكره  
 الثاني في الموضعين مع للتبعية لا غير المراد بالتبعية انما في التابع مثل سببية التجهيز لثبوت الفتح  
 للافتتاح وانما في نفس الاسم نفس سببية وجود الاثبات لثبوت التجهيز والمثال على هذا المعنى ما ذكره  
 من انها وقى على مثالها ومثال الله ما ذكره من الامثلة **قول** في علامة الفعل المعك اي المتعلق في الاصل  
 على سبعة معاني الاول ما قيد بمفعول نحو الفاعل مطر وان كان مفعولا مطلقا الثالثة ما قيد بحرف مع  
 مجروره مطلقا الثالث ما قيد بحرف ليس للتعليل ولا للظرفية مع الرابع ما قيد بحرف يصير للمضمر  
 ايضا متعلقا ما يقيد من غير تغيير للمعنى المتعلق وادارة المعنى نحو الايضاح والاستعانة والاضحا  
 ونحوها الخامس ما قيد بحرف يصير الى الايضاح من غير تغيير للمعنى المتعلق لكن مع ادارة المعنى نحو الايضاح  
 السادس ما قيد بحرف مغير للمعنى المتعلق السابع ما قيد بمفعول ببدا واسطة حرف هو بالمعنى الرابع  
 انما هو متعلق بشاره الحرف في الادارة نحو من حيث بالقلم وتصوبه والواقف هو المراد بها هو  
 الاخير والاشارة الى هذا بقول اي الجواز الى المفعول بعبارة المتبادر من المفعول به ما كان بلا واسطة  
 الحرف **قول** في الاستغناء عن حرف الجواز لفظا وتقديرافلا يرد عليه ما ضام مفعولا به بالحرف في الايضاح  
**قول** وكذا الفعل تقدير لفظا كما هي هنا لتلايتهم ان المعطوف عليه **قول** افعال التجايا او قوله  
 تهم وتقديره فيما بعد لتلايتهم ان المعطوف عليه قوله تهم **قول** في عدم بطنه ولفظ مكث  
**قول** واحر تهم اي اذ لم **قول** كما هو يدعى الكوفا الفرع اذا ارتعد **قول** واحر تهم اي اذ لم  
 الذي ان انقشربا ش **قول** اي معنى غير لازم اي معنى غير اختيارى غير لازم وبعد التزم بمطالع  
 افعال التجايا فان لازم لفاعله او لوجه الجملة **قول** فعلا لا رعا اي لا اسم الفعل اللازم والافان لومف  
 والمكث كالفعل فذلك **قول** اي المفعول بما ان المراد المتكلم فيها هو المعنى الثالث في الجملة

متعلق المتعلق  
 والثالث

كما هو

حية



١٤٦ التبعة التي ذكرناها قولهم فالتبعة ثابتة وفيه هذا الخذف والتبعية جلتها واليهما وهذا المنصوب

منصوباً برفع الحاضر نحو حيث بداي منز يد قول من يقتصر من على التمتع لكونه باباً للتصانيف  
كثيراً ما يتجاوز من عن التمتع في غير ذلك كأن يشهد به الرجوع إلى غيبتهم قولهم قد التذار ولم  
تفوجوا آخر كلامكم على أن حرام أي لم تعطفوا من البعير بالتمام إلى كلامكم من حيث المصداق المطلق  
قولهم أشاء التكليفية أو أنه إذا قيل أي أناس شريطة قاله الفرزدق خطاً بالجر من التكليفية جرد  
وبالأكسفة على ما شاركت في الأصابع فاعل أشار قولهم عمل إن شاء يظهر أثر الخلاف في تابعها  
وهو ظاهر كما في قولهم وما من دليل على أنه قاله الفرزدق والمعنى أن يذاته ليس له يستلحق هذه من الأمور  
بالأجل ضرورة نزل بالتخصيص قولهم فما أملاً إشارة إلى أن المراد بالامر الواقع بالآراء كما يشعر به معنى الألف  
وبعد هذا الالتباس المصطفى لا يقع لا ما يتبع ولا يزول ولا يتقاربان المراد بعد الأمر هو الالتباس الغرشي  
على القافية كما أنها النكتة داعية إليه فلا مردان المحذف عند عدم الأمر ليس بخارج فكيف يكون من حيثها  
في أفصح الكلام قولهم مفتوح أو أنه لم يقر به بالضم والتشديد بل كان للقافية قولهم كخف مناسيقاً هذا  
قيد للمنفق فيكون أن يكون قيداً للتفخيم بأن يراد بقوله جواباً مفعول الجواب على طريقة مجاز المحذف وقوله  
حصر المقصود بالأقصر احصيتاً نحو ما ضرب بالأن يذاتي ما ضرب بأحد لا يزيد إلا المقصود عليه لا يخفى ما فيه  
من التستيق قولهم أي ناصب الفضلة الظن أن يكون اللام في الفضلة العهد المذكور وليس المراد ذلك إلا الظاهر  
التفسير لمحض النوضع وهذا ليس من باب التفسير بل الاستغراق والتفسير للأشياء إلى أن قول المصنف فضل من ذلك  
بلاد الاستغراق لأن المقام مقام الاستغراق دون التشكيك وإتمامه يجعل موضع الألف بعد ذلك القول  
الذي هو موضعها الجملة تصحيحاً للاختلاف في قوله الناصب أي أن الناصب أي أنه لم يكن مع اللام لكنه ما يذاته  
في اللام المقابلة لا مردان على المصانص من هذه الألف عند مخالفتها بطلانها في باب الألف  
وما يؤيد ما ذكرنا أنه لم يقل في التفسير أي المقصود ولا ناصب الفضلة ولا الناصب فضله مع إتمامه  
قولهم أملاً المشمل كلام لا استعماله مؤلف في بعضها على التحقيق وفي بعضها على سبيل التشبيه  
نحو الكلاب على البحر ونقص غيرهما في الصيغتين المذكورتين ليس هذا أول فائدة كثر في الإسلام  
نحو ذلك قولهم أخباراً بجملة بأن يكون استعماله مؤلف على كماله على التحقيق ولا تفاوت بينهما  
استعماله لأنه لا في المصداق نحو أنما خبر الكمال أي أنه من غير التثنية خبراً بكم وهو التوجيه في الاستعمال

مجلسه فی الفقه و الشریعہ  
مجلسه فی الفقه و الشریعہ  
مجلسه فی الفقه و الشریعہ  
مجلسه فی الفقه و الشریعہ  
مجلسه فی الفقه و الشریعہ



# مجمع التنازع

هذا الكلام في التنازع بين الأعراب في النكاح أو ما يشبه ذلك فلا شك أنه حقيقة ووجه جوهري في  
 الاستعمال الأول فيجوز أن يكون على سبيل الوجوه والجواز قول من هذا باب التنازع لا يخفى عليك  
 أن التنازع ورفعه إنما هو موجود في الأمرين وفي الخارج وله نظام آخر في النحو فلا تغفل قول من  
 هذا تخصيص للعاملين فإن التنازع العامل بينهما العقل تسعة احتمالات باعينا انفسا كل من  
 العاملين إلى الاسم والفعل والحرف لكن الواقع منها هي الثلاثة التي ذكرها الشيخ وأما البواقي وإن  
 كان بعضها مستحقا لكن لا يتحقق على سبيل التنازع فإن ما بعد الحرف معمول للحرف والجمع معمول  
 للعامل الأول ولا يتعقل التنازع عند كون الحرف مقفيا على العامل الآخر فهم قول من يطلب  
 هو الأثر في إطلاقه والطلب بتحصيل الشيء للأشياء التي لا يطلب مباين له وهو المراد منه هنا  
 فسر به بل حيزي يطلبه بأسراره يكون حدهما ظاهريا كما في صفة التأكيد وبذلك المباين قول من يطلب  
 متعلق بالاتفاق منع الخلو ومنع الجمع أو كلاهما بناء على عدمه لا عند إجماده ههنا التفرقة من جواز  
 توجه العاملين في معمول واحد قول من أما الأول والثالث إشارة إلى أن المراد بالواحد الواحد لا بوجه  
 قول من لا يعدم لزومه بين العامل والمعمول بالاجتناب العطف على الشيء قبل تمامه قول من يسميه  
 ولعدم لزومه الآخر كما قبل الذكر لفظا ويشهد حذف المفعول قول من توجه العاملين هذا استبعاد  
 إلا إذا عرل كل منهما من الاستقلال كرجلين حلا جريا بالاشتراك مع قدرة كل واحد منهما على حله  
 بالاستقلال كرجلين لكن قد عرفت سابقا أن العوامل في الحقيقة علامات لا مؤثرات فقول من  
 ونزومه قوله بعكازة أي عند الحذف المفهوم من سياق الكلام أن ذلك بصيغة الجهور والجرور ناشئ عن  
 فاعله وقوله بعكازة أي قالته غائبة بنفسه بالمطلب بعكازة بالعين المهملة المفتوحة وهو ظاهر  
 معجم موضع بقرينة قيام به الجاهلية سوفيقه مؤيداً ما أو يفسر معلوم من أن عشابا العينين  
 وقيل بالجمعة أي هي أو يفسر وشعافا على التحصيل للسلح المذكور قبل ذلك قول من يتنازع  
 شعافا يفسر والحرف على الأول وأضمر في الثالثة فالأصل نحو والي المدحظة بل هو قوله بعكازة  
 متعلق بما في البيت السابق قول من فضله إشارة إلى أن المراد بغيره غير هو الفضلة بمعنى ألا يكون  
 ذلك الكلام ولا يوقع حذفه لئلا يفسد الآدم مقام المذموم ولا الفضلة بمعنى ألا يكون مكانه قطو  
 على ذلك قوله عدة إلا أن الأقامة هناك بالعكس قول من أذا كنت خديعة أي أخرجهما فذكر في التنازع

هذا الكلام في التنازع بين الأعراب في النكاح أو ما يشبه ذلك فلا شك أنه حقيقة ووجه جوهري في  
 الاستعمال الأول فيجوز أن يكون على سبيل الوجوه والجواز قول من هذا باب التنازع لا يخفى عليك  
 أن التنازع ورفعه إنما هو موجود في الأمرين وفي الخارج وله نظام آخر في النحو فلا تغفل قول من  
 هذا تخصيص للعاملين فإن التنازع العامل بينهما العقل تسعة احتمالات باعينا انفسا كل من  
 العاملين إلى الاسم والفعل والحرف لكن الواقع منها هي الثلاثة التي ذكرها الشيخ وأما البواقي وإن  
 كان بعضها مستحقا لكن لا يتحقق على سبيل التنازع فإن ما بعد الحرف معمول للحرف والجمع معمول  
 للعامل الأول ولا يتعقل التنازع عند كون الحرف مقفيا على العامل الآخر فهم قول من يطلب  
 هو الأثر في إطلاقه والطلب بتحصيل الشيء للأشياء التي لا يطلب مباين له وهو المراد منه هنا  
 فسر به بل حيزي يطلبه بأسراره يكون حدهما ظاهريا كما في صفة التأكيد وبذلك المباين قول من يطلب  
 متعلق بالاتفاق منع الخلو ومنع الجمع أو كلاهما بناء على عدمه لا عند إجماده ههنا التفرقة من جواز  
 توجه العاملين في معمول واحد قول من أما الأول والثالث إشارة إلى أن المراد بالواحد الواحد لا بوجه  
 قول من لا يعدم لزومه بين العامل والمعمول بالاجتناب العطف على الشيء قبل تمامه قول من يسميه  
 ولعدم لزومه الآخر كما قبل الذكر لفظا ويشهد حذف المفعول قول من توجه العاملين هذا استبعاد  
 إلا إذا عرل كل منهما من الاستقلال كرجلين حلا جريا بالاشتراك مع قدرة كل واحد منهما على حله  
 بالاستقلال كرجلين لكن قد عرفت سابقا أن العوامل في الحقيقة علامات لا مؤثرات فقول من  
 ونزومه قوله بعكازة أي عند الحذف المفهوم من سياق الكلام أن ذلك بصيغة الجهور والجرور ناشئ عن  
 فاعله وقوله بعكازة أي قالته غائبة بنفسه بالمطلب بعكازة بالعين المهملة المفتوحة وهو ظاهر  
 معجم موضع بقرينة قيام به الجاهلية سوفيقه مؤيداً ما أو يفسر معلوم من أن عشابا العينين  
 وقيل بالجمعة أي هي أو يفسر وشعافا على التحصيل للسلح المذكور قبل ذلك قول من يتنازع  
 شعافا يفسر والحرف على الأول وأضمر في الثالثة فالأصل نحو والي المدحظة بل هو قوله بعكازة  
 متعلق بما في البيت السابق قول من فضله إشارة إلى أن المراد بغيره غير هو الفضلة بمعنى ألا يكون  
 ذلك الكلام ولا يوقع حذفه لئلا يفسد الآدم مقام المذموم ولا الفضلة بمعنى ألا يكون مكانه قطو  
 على ذلك قوله عدة إلا أن الأقامة هناك بالعكس قول من أذا كنت خديعة أي أخرجهما فذكر في التنازع



107

للورد والفرخ واحد من النوشا فقلنا **في حال** والشر غير انفرادي عهد الوثقا جمع والشيء موثقا **ومحاو**  
 اي بقصد البناء واضمح قولنا **سعتك** استغنا على يديك فتنانع الفعلان فيزيدا على فعل في الثالثة  
 فلو حذفنا الضمة الأولى لم يعلم ان المستحابة للتكلم من في مع ان العلم به مقصود والتعبير عن صورة الشيء  
 مجهولا بالنسبة له قوله **ولا تضره قلة** لان لا يتوهم ان المراد بالاضمار تحويل الضمير من الحذف  
 الى الذكر قوله **باركان** مشتق لكل من الخبر عنه والمرجع خمسة احتمالات للأفراد والجمع تذكر وانما  
 والثنية فصور الاختلاف عشرة صور بحسب النظر اما النظر الذي هو فيحكم بان الاحتمالات ستة  
 والصور ثلثون لان الاضمار على تقدير كون المرجع ثلثين مذكرا والخبر عنه ثلثين مؤنثا او بالعكس وانما  
 ممكنا بحسب اللفظ الا ان يمنع بحسب الجمل الذي هو موثقا لذلك لا مستناع نحو نطقنا بانه انما  
 هدير خيل ياهما فان الترتيب لا يكونان اخصا من بل اخير قوله **قد علمنا** المعلوم اما من قوله  
 فلو انبتاه حيث لعل اقتضا المحل المفعول الثالث مخالفا لما يقتضيه المحل اومن مثال المصحح  
 جعل المفعول الثاني للمحل مخالفا لما جعله للمحل اقول قد خطبنا فيها مضطرا الحكم بالثنان في  
 امثال هذا المثال محتمل ان يكون لأجل ان يراد بالثنان في فيه الجنس المحل للأفراد والتذكير وفروعها  
 لا الشخص كفي غير هاتم زايث وبعض المحققين المتأخرين تعرضوا في بعض كتبهم لهذا التوجيه قوله  
 المفاعيل خمسة قال السيرفي والجوهري ستة فالسيرفي في زيادة المفعول منه في قوله **فهم** واحار موسى  
 قومه الجوهري بتسمية المستثنى مفعولا وروى وقال الكوفيون ان الرجاء اربعة فالكوفيون يادخل المفعول  
 تحت المفعول المطلق بالقول بخلاف ما في الرجاء يادخل المفعول معه تحت المفعول به ان اصل استوك  
 الماد والنخبة استوكا او وصل النخبة قوله **المصدر الفضلاء** المراد بالمصدر اسم على معنى  
 المصدر ومطابقة او التراما في شمل المصدر الحقيقية وما يتو عنها بخلافه في المراد بالفضلاء  
 ما لا يكون كمال الكلام وقوله المؤكد لغا ملة اي على تقدير ذكر العامل فدخل فيه لفظنا النسبية  
 عواملا فانها لو ذكر عواملا يكون اختلافه **اختلاف** الثلاثة وتم بهذا هذا التفسير جمعا  
 ومنعنا وصح انخص المفعول المطلق في الثلاثة قوله **من غير تعيين** هذا بيان الجهة الاطلاق  
 لما تضمنه هذا الاطلاق ان لا يكون الاطلاق اطلاقا حقيقيا لا بشرط كما يتوهم فان اطلاق المفعول المطلق  
 اطلاقا في اي بشرط لا شيء وانما يتصف بالاطلاق الحقيقي جنس المفعول الذي يكون كل واحد من تلك

[illegible]

فنا صلب



المعانييل المتحركة فو كما منه قولهم أي مصداق لم يقل أي مصداق من فظة أي التي هي أي لما لا المعنوية فقط ١٤٩  
 كافية للعمل فيشمل ما خولف مع عامية اللفظ قولهم وهو الذي انتخب قول لا يخفى مطابقة هذا القول  
 لباطن الأمر الذي فهمه هذا لباطن قال الشاعر مصدق بمن عني مطلوب ما يشد غالرهم راجع فلفظ  
 باشد چون هیچ مثال خالی از مصداق نیست وقد كرديد وانظر كيف هو باشد قولهم نصب بعض  
البصيرتين التراجع بين هذا البعض وبين البصيرتين في تلك المسئلة لفظ ظاهراً وواقعاً لبطن  
 فالأول من رأى الحق دون الخلق والأخرون من رأى الحق والخلق معاً لا يخفى ما بين هاتين التفاضلات في ذلك  
 خلاصة التوحيد والأخرون لا يخلون من شايبة من الشرك قولهم وأخيراً هذا المذهب الخاطئ  
 شره حاله ففسر ظاهره على باطنه الفساده فان الذوق السليم يابى عن ذلك قولهم والكوفون إلى ان  
 الفعل في هذا القول منبى على البرهان التي الكاشفة عن وجوده ثم فلا يخفى ما فيه من الغرض وقولهم  
 اذا كوفيه ايما كان ابانة التاكيد شرط بذكر العامل الاصل التاكيد في التاكيد لغير المباني والتاكيد  
 التقديري يقارن هذا العامل ففهم قولهم اذا وصفه هذا شرط لا بانه نوع معين اقله اذا اولى  
 ابانة نوع ما فافادوا بالمصدر بلفظ فعله بكسر الفاء واما العلة فان ريد الواحد والمثنى اعدد على  
 فصل او فعلين يفتح الفاء وان ريد الازيد بهما فبلفظ الجمع فقط او معينا فبالجمع مع التميز قولهم  
 ورجعت القهقري مثال المصدر والمض الذي حذف اقيم المضى اليه وفقاً فان التقدير رجوع القهقري  
 فيله بما الى تعميم المضى والقهقري الرجوع الى الخلف فهذه انتم مثال المصدر والمضى والمضى الى  
 افتقار اعلى ما ذكر في التائب ليعلم ان التميز ما شال المصدر في المادة مما لا يحذف مع المصدر  
 واقاما سواهما فتمثل الحذف عدم الحذف الا ان القول بالحذف احسن من بيان الالة قولهم واعلى على  
 عطف على قوله على نوع قولهم والله عطف على عدد مبدى على قوله على نوع بتقدير لفظ على وفعل  
 وجد ذكر على المقطوف الاول واما ثلثة اشارة الى ظهور كون العدد قسماً لا جمع فمما لا يله قولهم  
 وضيم عطف على الدال فلا خلافا لعطف جعل القاطف بخلفا قولهم تمل القضاة مثال  
 الزيادة نحو الالبسة معكوساً قولهم لا اعتد بها اي لا اعتد بها بالاعتد بالاعتد اي لا اعتد بها  
 اغتسل غسلاً بضم الغين لغرض ان وضع له اللفظ باعتبار نفسه في اسم مصدر وان وضع له  
 باعتبار مصدره عن غير او وقوعه عليه وفيما به في مصدره قولهم الله انبتكم من ارضنا بنا



١٠٧. اثبات ما ينبت من رصف من الجواهر فظهر الفرق بينه وبين اسم المصدر قول المصدر المؤكد فيه  
 الموضوع للإشارة إلى أن المؤكد اسم فاعل لا اشتراكاً لانه اسم مفعول ولا اشتراكاً فيه قول ريد  
 بأنه ليس هذا الرد مردود لأن العامل ح اما منوي ومنه على الأول يحصل التأكيد بحسب  
 المعنى فلا معنى لقوله ليس التأكيد شيء وعلى الثاني يلزم أن يكون المصدر معولاً بلا عامل فالأول  
 ان يبقا في الرد أن المراد بالتأكيد التأكيد الكامل الواضح الذي لا يحصل إلا بذكر العامل والتأكيد  
 في سقياد وعيناً ليس هذه المثابة قول ريدك عندك لانه فيه نظير يعلم مما ذكرنا قبل هذا قول  
 وفي حذف عامل سواء أقول الظاهر الملام للمصارع السابق أن يقد كلام المصدر هكذا والحذف في  
 سواء على أن يكون المحذوف مبتدأ ومتنع بكسر السين خبراً وإنما قدّر الشئ بما ترى مع عدم صحة المعنى  
 على تقديره ظاهراً الحقيقة وإن ما قبل حرف الترخي في المصارع الأول مفتوح فينبغي أن يجعل في هذا الصرع  
 على الفتح فليقرأ قوله متنع بفتح السين مصدر مهميتاً وجعله مبتدأ والظرف خبر ولا يصلح الظرف  
 للخبرية إلا بالتقدير المذكور فافهم قول ريد على حين التي التلوه ما قبله من بالدهنا خفا فاعلم  
 ويخرج من دارين بجر الحقايب قبل القابل هو لا عشمه هو لوصفاً وقيل وصفها بالآحاد والدهنا  
 بفتح الدال المهملة مقصوراً ومملوداً موضع ببلادتهم هنا بالقصر للوزن فخفا فاجمع خفيفاً  
 وعيناً كناية بجمع عيبه وهي الصندق فاعل للخال ويخرج من بصينغ الموثث بأعينا ناويل الموصوفين  
 بالخال عند هذا من الغرائب دارين بكسر الراء جريرة أو ساحل يوتيه منه الطيب يخرج كقفل بالآباء الموصلة  
 والجمع جمع بجرهم كهماء وهي المملية والحقايب جمع حقيبته وهي غايب جعل الرجل زاده فيه بمحقة التراكيب  
 سفره خلفه الذي اشغل الناس مفعول وجعل بالتشديد جمع جليل فاعله والتلوه بالتوق الدال  
 المهملة بالفارسية ويورد في زريق كرجل قبيلة وهو مشاكس يحذف حرف التلوه والتقدير وفاندلواندا  
 يازريق والمصدر التشبيهية الثغالب عو بالفارسية ورويا قول ريد بحوله الأكله لم يجعل له اسم فعل  
 لأن الأكله مركب بالجر قول ريد لثاقبه ما قبل متعلق به تفصيل قول ريد ما لنفسه وغيره الأدم  
 في قولهم لنفسه لغيره في هذا المقام للتوبة وقيل للتدليل أي لا يشار نفسه لأخراج غيره وهاتان  
 التسميتان من المناجيز والمراد بالنقل الغير ومغنى الجملة السابقة وهم ما أن المصدر يؤكد  
 في الأول معنى لأن المعنى الجملة وفي الثاني معنى غيرهم لها فافهم قول ريد الفتح وإن كان تحكيه ما غير معنى



الجملة الاكثرة في الاول بالنسبة اليها الثانية كانت عيان مخفية الجملة فحصل معنى المصدر عن معنى الجملة بهذا  
 الاعيانا قولنا علمنا غاندا بانك يمكن تركيب هذا الكلام بوجود ثلثة الاول ان يكون غاندا خلافا لغير  
 فاعل عنصرا الثاني ان يكون بمعنى المصدر مفعولا مطلقا للفعل المذكور الثالث ان يكون مفعولا  
 ان يكون كالثاني لكن يكون المصدر منصوبا بجملة من غير نقطة اي اعلمت عن غاندا بانك قد  
 بعد بالنسبة الى الاول اسماء على التجوز والخف في النسبة الى الثالث مثالة على الثاني لكن يفرق  
 ترجيح على الاول يكون المصدر للتأكيد والحال فان الاول اصل في التأكيد الثاني اصل في بيان  
 المعينة وترجيح على الثاني يكون المصدر من لفظ الفعل كما هو الاصل لكن هذا لا يصح الاستشهاد  
 اذا الشاع لا بد ان يكون نصا فيما يستشهد به لاجله ولهذا ضمه المشرح الكت قولنا لاجله من  
 اجل قد تقدم ان لاجل بمعنى التفع والتفع هي هنا ايجاد المفعول او وجوده الخارج على ان يكون المصدر  
 معلوما او مجهولا وذلك باعتبار انهما نوعان من التفع والمفعول على الاول فيتم تحصيلنا وعلى  
 الثاني حصولنا للمراد بالاجاد ايراد الالاماجاد لانفسه بخلاف الوجود والمناسبات في فعل المفعول  
 ولاجله الاول من اجله الثاني لان الالام للعلل الغائبة ومن للعلل القاع عليه فانهم واعلم ان وجود الحاد  
 في القسم الاول مفعول للفعل كما ان القسم الثاني حله فلا انفصل قولنا ليد المولى ابنو المولى  
 له مالتين اى كل يوم قاله على عيسى عليه السلام واثبتوا واضمح قولنا نجست وقد فضت انفس التي  
 الالبسة المفضلة له امر في الغيب فضت اي سلبت هو تخفيف النشار انفس بيشبها لثباته  
 بكسر الهمزة وهو القوم بالواحد الذي يوشع ويتزين به ويجعل حايلا واللفظ خبر في زينة وحق  
 والى المعونة اه اخبر كما انفض العصفو سلة القطر بقوله اي تاخذ في وفاعل ذكر الاله هو المتكلم  
 مفعول الخطاب ههنا اى تشيرة وحركة وى فاعل الفعل وانفصر بالهمزة والقاء وكذا المعجزة من  
 انفض وهو التحريك لاجل سقوط شئ من المطول والرب نحوها من المتحرك ثم في العصفو للعلم والقدرة  
 ولذا وصف بالجملة ادهى قوله بلالما القطر والقطر بفتح القاف وسكون الهمزة الالف القوية في الثاني  
 واضح قولنا رانما دخلت القنطرة هرة حبستها اذ بلت الحويث فلم تطعمها او لثوبها انا كثر خيا  
 الارض وقد بدت حبستها رانما والمغنى على التقديم من معناها وضمت الارض حذرة قولنا رانما  
 المصدر انما يفسر الخارج بالفعل الذي واصل في العمل بل بالمصدر وشبهه الوصف اشار الى ان الاله

[illegible]

مكتبة المتحف  
القاهرة



في كل ثلاثة وقوع<sup>١</sup> بالوقوع الغنى المستند وهذا الوقوع في الأول وقوع الغنى المطابق في الأخير التضمن قولهم  
او مختصا كان المراد بالاختصاص والمحدود والمنقسم الى المختص والمعدود والظرف المختص بالغنى المختص  
ما وقع جوابا للملح او امر بالمعدود ما وقع جوابا لكم والمبهم ما لا يقع جوابا للغنى والغنى على تلك الألفاظ  
جعل المختص فيها اللبهم **قولهم** من ومنذ اقول عدم قبولها للتصديقا هو لاجل عدم قبولها  
للتضمن معنى فاتها كمالا كان اسمها كانا بمعنى اول المدة او جميعها بل وتضمنها معنى في وهذا الجدل  
المكان المعين فان عدم قبوله للتصديق لذلك بل لاجل ان الفعل لا يدل على المكان المعين فلم يناسبه  
مناسبة تامة وحمل غير الفعل عليه التخصيص لانه المعين لا يلائم في العمل وغيره انما جعل لمناسبة  
**قولهم** الا ان كان لفظه ان بكسر الهمزة وكلة الشرح او فتحها حروفا مصدريا بقدي وقولهم نحن نينا  
صورة مما اى خصوصية وتخصيص **قولهم** الجها الست اى ما هو ستة بحسب المعنى وان كان في  
اللفظ يتجاوز عن ضعف الستة فان الاعداد على بمعنى الفوق والاسفل بمعنى التحت والقدام والقبيل بمعنى  
الامام والورا وبعد بمعنى الخلف وشمال بمعنى يمين وهذه كلها في الاصل متقاطعة وفاقية متساوية  
موصوفاتها **قولهم** وايريد المراد منه ههنا اثنا عشر ميلا وجاه بمعنى الرسول والماشي وما  
عليه الترتيب واسما الجحش وايد هذا قد ام الاسد **قولهم** ولا ان كان من ما صيغ قد كلة الاستثناء لا انما  
الى ان قوله وما صيغ معطوف على قوله من ما لا على الجها حتى لا يندرج ما صيغ من الفعل تحت المبهم كما  
هو مصطلح عند بعض منهم الكواوين الناطق وصرح ابن هشام في بعض كتبه انه مندرج تحت المبهم **قولهم**  
اى من مادته اعلم ان اشتقاق اسم المكان هذا من مادة الفعل المضارع مط سواه كان ضمير هو  
او في صيغة مصدره والثاني فيما الترتيب عمل مضارع وعلى الاول في اشتقاقه من المضارع مطلقا  
سواء كان من مادته فقط او من مادته وصوته معا فاذا اعتبر في الاشتقاق جهة المناسبة فاما الاول  
المذهب مثال الثاني المسجد وان اعتبر جهة المبادى في العكس ولما كان المبادى من قوله صيغ الفعل  
يأتي عن التقييم بل اشار بالتفسير المذكور الى التمام بان فيها اخرى في **قولهم** عمر ومجرى الكلب عبد الله  
نظا الترتيب وبقاء الكلام هو من متعديا لقابله منجر الكلبى بمنزلة في الحقايرة والرجح نظا الترتيب  
اى مكان الترتيب في الرقعة والمراد بالترتيب انما الفلك والكواكب الستة المجتمعة المتماثلة والقابلة  
المرأة المولدة لمحل النسوا اى هو القربى من منزلة القابلة للحيليات حين توليد من **قولهم** وتضمن



المراد بالتصرف إما التصرف في المعنى بمجمله معروضاً للمعنى المقضية للأعراب وإما التصرف في اللفظ  
 والمعنى معاً بمجمله مثلاً وجمعاً مذكراً أو مؤنثاً إلى غير ذلك ويلزم على الأول أن يكون معناه الخبر غير متنا  
 المبتدأ وعلى الثاني دخول حيث في حكم المبتدأ دون حكم الخبر لوقوعه مفعولاً به في قوله تعالى الله أعلم حيث  
 يجعل رسالته مع أنه لا يتوقف لا يجمع إلى غير ذلك ويمكن الجواب يا خبيث الشق الأول بأن يقال إن المعنى  
 كل طرف كان مصداقاً للمعنى الغوي كان مستحقاً للتصرف بحسب العرف والأصل لا يحل باختيار الشق الثاني  
 بأن يقال إن حيثية يجمع بواسطة اشتقاق لفظ حيثية منه وهذه القلة كافية في كونه متصرفاً  
 لكن الظاهر أن المراد بالتصرف هو المعنى الثاني قول من غيري التصرف هذا خبر مقدم على الموصول  
**قول من** بواسطة حرف أي لفظ المحرف معناه ظاهر وعليه من المعاملات الأمر بهذا الحرف وهو الظاهر  
 أصله للعطف قد يستعمل بمعنى مع والفرق بين المعية والعطف أنه لا بد فيها من إقرار بحكم الطرفين في  
 الزيادة بخلاف العطف فإن شرطه أن الطرفين هما أصل الحكم كإفهامه سواء كان خبراً أو قرينة أو الترتيب  
 أو خلافة **قول من** نصب اسماء أخرى مفعولة اسم عن الفعل والجملة بعده والمعية والواو عن تألي لفظ  
 وبالتي بمعنى مع عن تألي الواو لغير المعية ومفعولة الثانية أعز إلى المفعول والجملة التي لا تشمل على الآخر  
 سوله اشتراك على اللفظ في أم لا فان كلامها لا يثبت مفعولاً معكلاً ينصب على المفعول به وينبغي أن يقال  
 بالفضل المخرج نحو مشاركة زيد وعمرو **قول من** ومثاله لكاء فإنه مثله لأن قول من مفعول في المثال المذكور  
 بل بخلاف **قول من** والظرف في سرعة الشراء الظرف مع تألي المحاطبة في الألفاظ بالسير في قيل الشراء  
 المتأخر مع المتأخر في الألفاظ بالقرينة والبعد من قيل سرعة الشراء على أن يكون المراد بالظرف في الماء  
 المتحرك المحرك لسفينته المحاطبة كالأظرف من المتحرك من حيث هو متحرك لا يستقيم بقاؤه ذلك **قول من**  
 نحو كنت أنا وزيد كالأخوين إن جعل لفظ الأخوين مثبتهما لكلاً الأمرين فاحقية العطف في المثالين هما  
 الاختصاص والجمع يقولون بالأحقية عند أفراد لفظ الأخوين إماماً عند كونهما **قول من** ويجوز العطف في المثالين  
 هو المحمولان المقصود من الكلام المشتمل على المعية حاله أول طرفها بالذات المحاطبة كانه في العطف  
 فيجوز أن يذكر المثالان بحيث يفيد ذلك والتثنية خالية عن هذه الألفاظ وإنما المفيد لذلك موقوفنا  
 كالأخ مع الأخ أو كالأخ بتقدير قولنا مع الأخ وإن جعل لفظ الأخوين مثبتهما بدلاً من قولنا في المعية  
 وجعل الطرف الثاني محمولاً فالأختل غير متساو في القول بأحقية التثنية **قول من** ويجوز السير في

قول من



فيجب ان يقر بانه بان كلما نصب له مفعولا معه على سبيل الحقيقة يدل على ان بعد الواو مستعين  
 ما قبله على اذارة الاشياء بذلك وكلما كان كذلك لا يجوز فيه الا التخصيص تام كذلك انما التخصيص فلا  
 حكم ما قبل هذا الواو بل كلما دل على المعينة تابع وقيد بحكم ما بعده معناه ومؤخر عنه ثبت وان كان  
 بعكس ذلك لفظا فهو بل معروض سبب المحصول المعينة الخاصة للحكمين بمعنى كونه جن اخر لعلها و  
 منسبته في هذا الفرع الى نفس الحكم المؤخر تبين بل الى معروضه ايضا اقامة للمعرض من هذا الحكم  
 كما في الوصف السبب المعول السبب اما الكبرى فلان غير التخصيص العطف لا يفيد المراد وبهذا  
 التفسير لا يحتاج كلامه كلام القوم الى هذا المعنى كما لم يذكروا احدا لا ينبغي ان يحمل كلامه على ان يجوز التخصيص  
 لان لم يذات مثل هذا المثال حتى لا يكون له وجه ضاغطا لغيره في هذا الحكم قول عطفها ابتداء  
 اخر حتى غدت مما لا عينها الضمير عطفها وعينها اللدانية والماله تميز من هذا المعنى  
 صبت معنا قول وهو اخرج اه اي اخرج اسم وقوله بالا واحد اخواتها اخرها عن قولنا  
 القوم استثنيت يد منهم فان مثل ذلك لا يثبت استثناء في الاصطلاح قول حقيقة او حكما  
 من تعدد اي حكم هذا المتعدد وهذا الاخراج فرع دخول المستثنى في حكم المتعدد بحسب قولنا  
 الكلام قبل الاستثناء وهذا فرع دخول في نفس ذلك المتعدد فان كان خلافا فنفس ذلك المتعدد  
 يلزمه قوله حكمه كما في اخراج الاستثناء المتصل فالأخراج حقيقة وان لم يكن خلافا فنفسه  
 في حكمه غير متيقن كما في اخراج المستثنى المنقطع فالأخراج حكمي اي مثل الاخراج الحقيقة في الوصف  
 الحكم الذي هو وقوع محرمه بعد الا واحد اخواتها وانما اخر قوله من تعدد لئلا يتوهم ان قوله حقيقة  
 او حكما قيد للمتعدد ثم ان الاخراج اما من جميع انواع حكم المتعدد وهو الغالب ولا يكون ذلك الا  
 بما سئل استثناء كل ان الاستثناء او من بعض انواعه التي هو ما سئل النوع الاقوى وهو التاديد  
 يكون هذا بلا استثناء فان معنى قولنا جائز في القوم لا يستأيد اما لا مثل مجيء زيد موجود في مجيئهم على  
 ان يكون لفظا تاما لانه والمستثنى مجرد بالاضافة اما لا مثل مجيء موجود في مجيئهم على  
 ان يكون تاما موصوفا وموصوفه والمستثنى مرفوعا على ان يكون فاشبا متابع خبر المبتدأ والمراد بلفظ التاديد  
 في الصوتين قوله في النوع الاقوى واما خصوصان يد على ان يكون من قوله من التاديد في النوع المستثنى  
 منصوبا على انه مفعول بالصدر التاديد فاعلم فانهم قولهم في التاديد انما هو الاصل ان يكون

في كل الاستثناء



قوله انتخبنا ففتح اعرافا ضار المطابق قوله فيلصق الفتح لا بالضم مجهول ما ضيا فزار اعرافا  
 الا فتا على الاختيار ان هذا العطف مما لا بد منه بينهما اما في قوله انتخبنا في قوله وانصب ما انتظم  
 ولا يفتح الشان على الاول فانهم **قولهم** يبدل بعض الابدال قول البصريين اعرافا عليه ثلثه  
 الاول ان المبدل من محبان يتفق في الحكم وهما مختلفان بينهما حكم الثاني ان تبدل البعض بمثل ضمير  
 راجع الى المبدل منه ما هو في حال عنه الثالث ان المبدل منه محبان يكون في حكم الشا قاطري كان  
 يكتفي عنه بالمبدل وما هو فيه ليس كذلك لان المقادير على تقدير كذا المبدل منه خص من المقادير على تقدير  
 ذكره وانا اجبت عن الاول بان المبدل هو المركب ذكره ما بعده فقط لا بدع في ذلك فتحة قولنا جاتني  
 الاقام وعرف الشان بان لا احتياج الى التفسير بما هو للربط فاذا حصل الربط محذوف او بالقرينة او بغير  
 المبدل كما في قوله تعالى لا نبيا بعد محمد صلى الله عليه فلا حاجة اليه عن الثالث بان لا يستغنى عن المبدل  
 منه لا محبان يحصل بغير المبدل بل اذا حصل بالقرينة فذلك كاف والقرينة لا بد ان تكون موثوقة بالاشارة  
 بل اصل الاستغناء غير لازم كما صرح به بعض العلماء **قولهم** وبلدة ليساء قوله عامر بن شعيب في العاشر  
 جمع يعفور كير يوع وهو ولد البقرة الوحشية ليساء جمع عيساء وهو الابل البيضاء التي يما  
 بياضها يشبه من الشفرة والبلغة **قولهم** لا تهم يري حواء قاله حنبل في كتابه في تفسيره في قوله  
 التبارك واما الى الابد شيعة اخرى وما الى الامم هي الحق من غير تبارك اخرى هكذا وما الى  
 مشعب الحق مشعب المشعب والتبارك واضح **قولهم** وان يفرغ الى اخر البيت يفرغ بصيغة المفعول  
 وقول من اتواى اسم شاول المار به المستثنى منه وهو المفرغ بكسر الراء مجازا والمفرغ عنه جوفه فخرج  
 بالفتح محذوف وهو الكلام ولا مفعول سابق فلا بد بتقدير العمل فيما بعد متعلق بفرغ ويكره ان يكون  
 اسمه عابدا في ما بعد قوله كالواعدا من انما مشاء في ما كان مفعولا او موصولا او مجزا والقول محذوف  
 والجملة الشرطية صلة او مفعلا او متقدرا للبيان بفرغ الكلام **قولهم** لا تسعوا فيها  
 بعد لا يكون ما بعد لا تابعا على حكمه لعدم الاكل ما بعده على ذلك الحكم هذا اذا حمل التبرغ على معنى  
 التخليص وكذا اذا حمل على معنى التضييق لان الفعل لا بد ان يفرج ويجعل لانا اذا حمل على معنى التبرغ  
 فالمراد بالسابق الغامل والفعل يفرج مجهولا او مفعولا ما لا مجهول لانه فانهم **قولهم** من انما  
 الورد بكسر الراء صفة مشتبهة **قولهم** ما انما قبلها اي يكون المراد به غير المراد بما قبلها ان كان المعنى



卷二



فنتسب المخرج فحاصل النسبة هو الباقي من الميسنة منه مثال ذلك اشير ثمانية اضعف ثلثه الا ١٧٧  
 ربعة فبقي الاول يعزوا الثمانية كلها الى القليل والمخرج اثني عشر كالأجزاء المفروضة للميسنة من ثلثه  
 الكسور معطوفة فبعد اخذ الكسور من ذلك المخرج والمخرج المذكور كانت ثلث اشير اثني عشر  
 ستة الا اربعة الاثنية وبعدها اهل با حكا القاعدتين بقولك مبعوث وهو نصف نصف من المخرج الباقي  
 من الميسنة منه نصف العبد ونصف ستم على الثلث كل ضمير يعود الى ما قبله والمخرج كالأجزاء  
 المفروضة للميسنة من اربعة عشر لكون الكسور ثلثا فبعد اخذ الكسور من ذلك المخرج كانت  
 ثلث اشير اربعة وعشرين الا اثنى عشر الا اربعة الا واحد فبعد العباد القاعدتين بقولك مبعوث  
 عشر وحاصل النسبة خمسة اثمان قال الباقي من الميسنة منه خمسة اثمان العبد فافهم قول من لكونها  
 اعلم ان الأصل في الغير ان يكون للصفة وفي الآن تكون الاستثنا والفرق بين المعنيين ان الثابت في  
 الأول في ذات الطرفين اما في المحكم فسكون في الثانی والثالث المحكم معاً ثم انهما لا يمكن  
 عن اصلها الا بغير نسبة فان فوجبه العدل الى الصفة قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسد  
 وجهان الأول ان الالهة لكونها جمعا متكررا ليس في الالهة التمول ولا في عدم التمول فليتحقق قول  
 الاستثنا لا المتساوي لا المنقطع على ان وجود الثال في جميع الكلام على الكلام الثاني انه يعمل  
 على الاستثنا لا ان سبب الفضا وجود الالهة وعد الله تعالى والمقصود سبب الاول فقط او  
 مطاوعه في الالهة مع نقص الافراد في التوحيد اما لان الآية ردة على المشركين قائلين بما فوق الانبياء  
 ان ذلك مستلزم للتوحيد ايضا اذا تعليل بالوصف شعرا لعلية وكل الحق والعدل فليتحقق قول  
 واما لان المراد بالجمع ما كان يقص من ذل واحد وبعضها مائة وبعضها مجموعا فيكون الآية ردة  
 على المشركين باسم قول ردة المقص لا يخفى عليه ان ردة المقص لا يرد على سببوا اصلا  
 شجرة قول النبي صلى الله عليه واله في المنظر في حجاز في مراد سببوه فيها من غير انهم من الحقيقة  
 لنسبته من المنظر وهذا المعنى مقرب بين الثبوت لا الحقيقة فقط انفس كرام العرب ما يلزم الظرف  
 الحقيقة فقط واما في الايات فمن الضرورة وقد استلثنا ما قول من لم يردوا اوله فلما صرح  
 الشرع امسح موعيد ان قيد المراد بالشر المستيف مجازا والعدوان الظلم الصريح وانهما لا يوافقان  
 كما جردنا الى كبرياء ايانا وها من الذين يكرهون ان يسموا بغير اسمهم قول من فسوا لثانيهما اوله ولا التباع



كريمة أو قسري قاله أبو المولى المدة مخاطبة لزيد بن جاتم والكرامة الفعل الحسنه والباقي واضح  
**قول** أترك ليلي إذ قاله جحنون الغامري الاستفهام لأنكار والمعنى واضح **قول** واسمها ستر  
 غايد إلى الوصف المفهوم من ظرف الحكم أو إلى نفس الحكم المستثنى منه على القول بأن المراد عنه ماسوي  
 المستثنى مجازا والمستثنى فيه بئر له أو إلى البعض المفهوم من بقيا الكلام على القول بأن المراد بالستر  
 منه كله لكن يمول الحكم للكلمة من الزل حتى ينقضي الكلام **قول** ما أنهر الدم وقد بدله ما أنهر في الله  
 ومعناها السفل قوله فكلوا منه لفظ من التشيع ولعل هذا البعض كان معهودا عند المخاطبة  
 بالحديث بكونه عبثا عن أجزاء المحلة والسر القفر فاستثناهما عن ذلك لذلك لم يقل فكلوا فلا  
 بردار مقتضى الحديث حلية ماسو السر القفر من أجزاء المحرمة **قول** وإذا خلا اثنتان بغير  
 كذا إلى اختلاف جهة نصب ليس خلا **قول** والمستثنى بعداء غير السبب إلا أن عدا  
 كخلا ولا يكون كليس فقول بعد تمام المصراع كذا أيضا أي كجموع ما ذكر على طريق اللفظ التفسير  
 ويمكن أن يفهم هذه الإشارة من كرا التبا في قوله وبعدا ويكون **قول** خلا الله لا أربوا سواء كانت  
 وأما أعدا إلى شقبة من عيال الكا العيال بالكسر ما يقال به أي ما يوجد الفقيرة من القبيلة وهي  
 والقبيلة أما بضم القين المعجمة والعين المهملة والتبا الموحدة بمعنى الجزء أو بكسر القين وسكون  
 التبا المشددة التثنية وقع العين المهملة والتبا الموحدة بمعنى التابع والتبا في واضح **قول** عدا  
 الشمطاء والطفل الصغير أو له أجناساتهم قتلا واسرا وأجناسهم إلا باضة أي التجويد والتجويد  
 على ذي الحيوة وعلى القبيلة ويجعل هنا كلا المعنيين قتلا واسرا بدل استعمال عن الحي وقيل قتل  
 أصل الأسر الجبل الذي يشد به الأسير استعمل بمعنى جعل الشخص أسيرا والشمطاء مؤنث شط  
 أي كثير السر فالمراد به العجوة **قول** لا يكتفى ما خلا الله باطل أخوه وكل نعيم لأخيه زائل إلا للقبيلة  
 ولا محالة أصل المحولة اسم مكان أو مصداق مائة أي لا حول ولا انقضاء عن ذلك ثم استعمل فلما أكد  
 لزوم الحكم **قول** تمل التداخية بكل الذي ويؤدي مولى نداحي بالافين جمع نديم أي الوفود  
 تمل من الملل وهو انقباض النفس عن الشيء والموقع الجبر من الإيلاء **قول** خاشا قريبا فإن الله  
 فضلهم أخوه على البرية بالاسلام والذين المعنى والشاهد واضحان **قول** أي يبين كمال ضاحيه  
 جعل التمل لفظ في قوله في خان بمعنى اللام وجعل الحال بمعنى الهيئة وتوينة عوضا عن المصداق أي هو

مشاخص



صاحب بصير مفهولة المفهوم ولا بد بعد هذا من تقدير تقييد تلك الحقيقة باقتنائها بزمانها العامل  
 في كلام المعنى والشك حتى يصح هذا التوجيه وادق القول ان يكون مفعول المفهوم محذوفاً وهو قولنا  
 محضو معناه ولغظ في ههنا الحقيقة أي النظرية والمراد بالحال الزمان فان الحال في اللغة كما جاء  
 بمعنى الحقيقة كما بمعنى الزمان ايضاً ويقدر المعنى اليه المعوض عنه تفوير قوله في حال كوننا عاملة  
 ولا يخفى ان هذا التوجيه صحيح واسهل واحسن مما ذكره انهم قد علموا ان يحمل توجيهه على توجيهه باله  
 يحمل قوله اي مبراهة تفسير لقوله ففهم فقط وانما قلنا ان توجيهه هنا صحيح لان التعريف على توجيه  
 مع ينقص بالجملة الحالية الحالية عن التمييز بخلافه وعرفنا ان الهم لا ان يقال ينحصر لمعرف  
 بالحال المفرد قولهم لا يرد على هذا التخذ لقوله قاله والذي شكك في جوابه عن التعريف في ردها ابن  
 القاسم على هذا التعريف ما عصبوا لا عرض الا في هوان لا تنصنا حكم من حكم بالحال وقد نذهب  
 للمصنف في تعريفها فان بقا على كونه حكمها الزم ذكر التعريف اجزاء التعريف هو غير خائفة ان يحكم ما يحمل  
 على الشيء بعد امتناع عن جميع ما عداها وايضا يلزم توسط الامر الخارج عن التعريف في التعريف ان عرل  
 كونه حكمها وجعل في المعرفة بالتعريف مستلزم للدلالة لا معرفة انتصابها للوقوف في الواقع حكمها  
 موقوفة على امتيازها عن جميع ما عداها وذلك موقوف على معرفة انتصابها للكون من معرفتها واما  
 محضو الاعراض الثلاثة هوان التعريف ينقص منها بنحو ما كتب في مرف رجل الذي لان حواجه اما  
 بسبب الانتصاب او بقيد الانهاام وهما غير صالحين للاخراج اما الاول فلان لا تنصنا لو كان باقيا على  
 كونه حكمها فهو خارج عن التعريف في الكلام في التعريف لو كان حواله لكان فهم غير ممكن قبل هذا التعريف  
 لانه حكم المعرفة في الواقع فكانه امر مجهول وقع في البين للاخراج انما هو بالامر المعلوم واما الثاني فلان  
 لفظ التراكيب المثال المذكور مفهم في حال كما هو المتبادر منه واقول ينقص منها ايضا بلفظ التراكيب  
 قولنا اريد جلا راكبا ونحوه وان فرض عرل لا تنصنا عن كونه حكمها او غير انما اعظم الانتصاب  
 بالمجرد لا المنصوب مع ان الانتصاب بالمنصوب اظهر لوروده مع كون الانتصاب في التعريف في الواقع  
 لان الانتصاب بالمجرد مستلزم لا تنفاض بالمنصوب من غير عكس فيكون الانتصاب شديداً في التعريف  
 لقوة الاعراض الاول لوروده لا تنفاض بالمجرد مستلزم لوروده الاعراض الاول لانتصاب  
 بالمنصوب فكانه في الاعراض الاول وارد جرم ما ختمه لا يمكن فرض عدم وروده وينقص الاعراض



١٠٤٠ الثاني على الانتفاء من المنصوص لان الانتفاء من المعهود اخص من الانتفاء من المنصوص ولا يخفى ان الانتفاء

والمحتوى من الجارية به انتفاء عن الثالث هو ان المراد بالانتفاء انتفاءه من مجازات والمشاراة مطلقا ولا تقام

في الوصف المذكور غير صحيح لانه المتبادر منه ومخصوصا اجابة عن الاعتراض الاول وهو ما افاده ذلك

من اننا مختار الشق الثاني اي عزل الانتفاء عن كونه حكما لها وجعله جزءا من التعريف فنقول الاول

لشئ لا يتغير في الواقع لان يكون حكما لشئ معترضا ابدأ او جزئ المعرفة كذلك بل يجوز ان يجعل حكما

لما عتبا امثله ان ذلك الشئ بغير ذلك اللازم وان يجعل جزءا للمعرفة باعتبار امثله نعم اذا كان

اللازم اعم تغير كونه حكما له او جزئ غير فضل معرفة على راي بعضهم فاذا عزل الانتفاء عن كونه حكما

للحالة في الواقع وجعل جزءا للمعرفة لا يدفع التوقف الاول وارتفع الدور وانما قدم الجواب عن

الثاني على الجواب عن الثاني الاول للاشارة الى انتفاء الثاني مع قطع النظر عن الاول لئلا يدفع

الثاني حكما للانتفاء الاول ممكن غير متفرع عليه اتمام ذكر الثاني جوابا منفردا مع انتفاءه بالجواب

عن الاول لئلا يدفع الثالث بكل انتفاضه فان الجواب عن الاول لا يدفع الا اعتراض الثالث لا بالانتفاء

بالمجرد في الجواب عن الاعتراض الاول كلام سنذكره بعد هذا قول معرفة ما يقع عليه اى معرفة

احكام يحمل على الحال لكن لا مطب بل ما كان بعد معرفة كون الحال منصوبا في لغة العرب في قوله بعد

متعلق بمقدور حال عن مفعول المعرفة اى الموصول لا عن فاعل يقع ولا بنفس المعرفة ولا بقوله يقع على

ما يظهر بالتأمل ولا يبعد ان يكون ما عتبا عن الحال وضمير يقع غايده الى التعريف ضمير الجرد الى

الحال والنظر متعلقا بقوله يقع او بالمعرفة فانهم قولهم في نظير المسئلة اعلم ان ابن الحاجب في

الكف على انه تعريف للمعرب بما عرف به المشايخ اى ما اختلفوا فيه باختلاف العوامل الى قوله المعرب

المركب الذي لم يشبه من قبل الاصل فرغم حسنا المتوسط ان وجه العبد زعم ان تعريف المشايخ هو تعريف

بالحكم وهو غير خارج فاخا به عنه بنظم ما ذكره وان الله هي هنا وقد عرفت تفصيله بما قرنا واذا

عرفنا الجواب في المقامين فاعلم ان حال الالاف المصطلح على ضربين الاول ما لا يدخل في العمل

كالشبه بالمبنى الاصل او علمه للمبنى والمعرف الدلالة على انحصار الحال الثالث ما لا يدخل في العمل اى

معرفة سبب معرفة كيفية العمل كالاخلاق والاعمال للمعرب والنفس للحال ومعرفة الاقفاط

المصطلح ليست مقصودة بالذات بل انما هي لمعرفة العمل فينبغي ان يجعل تعريف الاقفاط المصطلح بالاداء



في العمل ويجعل ما يدخل في العمل احكامها لان معرفة الشيء انما هي لمعرفة احكامه فلو اردنا ان نوضح  
 التبريد على ما لا ينبغي لزوم الدور ولما كان هذه المتعارفة في الفا البين لا يعرف كيفية العمل مطلقا لا يتبع  
 ان يقال ان التبريد في الموضوع ليس يعرف بعض الاحكام دون بعض قولهم وكونه منتقلا الى الحال ينقسم  
 بنقسمته الى اقسام عقيب ينقسم الى المنتقلة والثابتة وينقسم الى المشتقة والحكمة وينقسم الى  
 الميتة والمؤكدة وينقسم الى المحققة والمقددة وينقسم الى المتباينة والمترددة والمداخلة قولهم  
 بان كان مؤكدا سيجي تحقيق هذه الحال متاعا فيجب في الحال المؤكدة قولهم على تقدير حبسنا اي على  
 حدوثه ندبرها وقيل اي على حدوثه ولا يخرج ان الخطا المنهون من العالم في مثال هذه الحال كثيرا يطلق  
 على الحدوث الشديد في هذا المعنى والمراد من المثال قولهم خلق الله الزرافة الزرافة بفتح الزا  
 المعجمة وقد يصح وتخفيف الزاء المهملة وقد يشهد اسم حيوان يسمى بالعراقية اشتركا وبذلك دلالة  
 الفرس وعنفه كعنف الابل ورجله كرجل النمر ورجله كرجل النمر وهو من يتخذ في الكلام اذا زاد وطال  
 بذلك تطول عنقه ازيادة عن المعتاد قيل هذا الحيوان مخلوق من نطف تلك الحيوانا اذ يربى ويوغلط  
 ويبدل ما بدله بعض منه واطول حال لا يمتد ويطلق الزرافة على الجماعة من الناس العشرة منهم ايضا  
 قولهم نحو ما بالقط فانه حال لا يمتد من فاعل شهاب فان اول الآية شهدا الله الله الا وهو الملك  
 واولوا العلم قولهم في سمراني حال يدل على القيمة قولهم كوني اسدا فانه اتمام قولهم يقولنا اشجاعا  
 او كاشا كاسد قولهم يا ابا باري مرتبا وكذا قوله رجلا رجلا قولهم تفضل اي بان كان الخاذا  
 كوصف المفضل او المفضل عليه لاسم تفضل في المثال كما مر قوله بسا ويطا الا اول فقط قولهم  
 جله والجم الغفير الجم بفتح الجيم الجمع الغفير الكثير قولهم اى جميعا نصير للجم الغفير للجم فقط فالجمع  
 اشمل من الجمع قولهم وجاء الخيل بدار لفظ بدار بكسر القاف واخر اسم فاعل وقد فعل معنى البدا  
 اسم مفعول اى المفرق وهو المراد هنا قولهم اوصك منكاه لكن يكون بمعنى الوصف لا بمعنى  
 المصداك قولهم اى مباحثا اى معالجتها فعبارة قولهم كصنا الركض تحميطا للرجل بكسر الزا  
 تحريك الشيء بالرجل اى سوبه بها قولهم نحو ما على افعالهم هذا اذا ريد بالعلم العالم والعالم  
 انكاسا في العلم واما ان يجعل غيما كما هو الظاهر بان يراى العالم ما قبله العلم لا يقدم التميز على  
 غامله غير خايز قولهم كزبد غير شعرا العالم في هذا الحال اى العالمين بالبسطة والخير والكارى

قد غلط است اول  
دکتران و دیگر لغزش  
و از این سخن که در این  
اینکه در این  
خاطر و غرض  
از این سخن  
خاطر از این  
بعضی تحقیق

تتميز



المقداد وحق المقداد واما القائل في قولهم اين الرجل علي اما الاول والاخير قولهم رايته موحشا  
 ظل الحق يلوح كأنه ظل ظل ما شخص من انوار الذاور مبنية اسم المحبوبة والظرف خبر مبتدا ووحشا بكم  
 الحاء حال من الظل باعتبار كون ضميرها علة للظرف وقيل حال عن نفس ذلك المصير يلوح بالحاء  
 المهملة اي يلوح وظل بكسر الظاء المعجمة جمع خلا بالكسر وهي بظانته تفسر بها التيق قولهم لا ينبغي امره  
 اي لا يظلم ومستعمل حال عن القاعل او المفعول قولهم يا صاح هل حماء اخوه في نفسك العلة  
 في اجتنالك الاملا يا صاح اصله يا صاح فمحم وحم بضم الحاء المهملة اي قد والعد بضم العين المهملة  
 وسكون الذا ال المعجمة مفعول ليري والابتعا مصدر مضارع ضمير النفس والامل مفعول الابتعا قولهم  
 كقولهم تكا وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة بمعنى جميعا تارة والثانية هو حال عن الناس  
 باعتبار كونها بمعنى الجماعة قولهم في طلبها كمالا على تشديد اوله اذا المراد عينه التثنية تماشيا  
 اعني من لا عينا اي عجزه وناشيا من التشو وهو القود والمطلب مصدر مبتدأ علة محذوف عايد الى  
 المزمع ومفعوله الي التثنية والظاهر ان يكون فاعله ضمير المتكلم وكذا الحال اعني ضمير المتكلم وكذا  
 من كان من الاربعين التثنية في التشديد في صعب قولهم اين كافة يعني يقولون كافة بمعنى  
 المانعة والثانية في طلبها وكثيرا ما وقع في القرآن المنع والتمني يدي الامر والاذار بدون التشديد وهو  
 حال عن المفعول في ارسلناك فلا شاهد فيه قولهم اي اعلم في الحال لم يرجع المصير الى المضاف له  
 كما فعله بعض النصارى في صير الا قضا علة قرينه لا لجماء وثلاثا يتوهم ان المراد بالعل على البحر التثنية  
 قيل انه بالاضافة قولهم نزعنا ما في صدورهم من غل الغل بالكسر العداوة قولهم انما شيع من الغل  
 حنيفا الملة يطلق على الطريق الحق والباطل والدين لا يطلق الا على الاول والحنيف بالحاء المابل  
 من الباطل الى الحق وبالجم المابل من الحق الى الباطل قولهم من جنتا وعامل في قسمة مبتدأ جنتا  
 الحال محذوف اذ صاحبه هو المستثنى من الظرف الواقع خبر قولهم سعيد مسافر في البحر بفتح الميم  
 اسم مبنية قولهم كوني في حال عن كوني في حال اي سواء كان جنتا خالين متعديا كمثل المنصف  
 او واحدا كمثل النك وما توهم من احتمال ان يكون خانا ايضا حالا عن زيد فهو خطأ يظهر منه  
 بالتأمل قولهم لمفرد فاعلم قول المراد بالمفرد ما يقابل المتعدد واخر هذا المفرد وحدها اما  
 على سبيل الحقيقة ولا اعتبارا معا فالأحوال والافعال على سبيل الحقيقة دون الاعتراف بالافعال



[illegible]



مسألة

١٨٢ رأيت في نسخة غير معتبرة أن هذا الكلام جاز من يكتسب هو هكذا عملك ما تصبوا إليه المحبة وإن كان  
 قلبه ذو الوجهات صانبا عهدك أي لقبك وما تصبوا أي ما تميلوا إليه والباقي واضح قولهم فلما خشيت  
 الظافرهم أه قاله عبد الله بن همام السلولي وضمي الجمع لظايفه ابن ياد والظايف جمع اظفار جمع  
 بالضم فالسكون شبههم بالسباع الخبيثة فاشتبههم لظفار قولهم الجرد من اضمير أي مطلق الظفر  
 بخلاف المقرن متعلقة بنفسه نحو حصر صدقهم ونحو قوله ما ايسر الشيطان من بين آدم إلا انهم قيل  
 القسا أي الإحالة عزيماتهم من قبلها واستشكل هذا الجواب لأنه مفيد بعكس المقصود والجواب أن  
 المراد بالمعنى الياس من قبل غير القسا لا قط بقرينه أن عزيماتهم من قبلها أي في الياس من قبلها ومثال  
 المعنى على هذا القولنا كل أيسر الشيطان من بين آدم من قبل غير القسا عزيماتهم من قبلهم فيكون القسا  
 الملحوظ بين الغامض والحال بعلة الغامض كما قد يكون بعلة ما لا يكون بلا علة أحد مثال آخر ولو  
 سلم الإطلاق فنقول غاية ما يدل عليه الاستدلال أن يابس قابض لا يتيان لا الياس من كل جهة  
 والمقام يختص بالمراد ولو سلم فنقول لا يدل الكلام على بقاء الياس من كل جهة بعد التعديل بمحتمل أن يرد  
 بالأقران الأقران بالانقضاء ويكون الأقران لأن الله ولو سلم فله لا يجوز أن يكون معنى ما ايسر ما فعل  
 الياس قولهم فلا معنى لأشراط أه هذا توجيها لا قول أهذا الحال غير ما نحن بصدده والثاني أنه  
 لو سلم اتحاد الحالين فلا معنى للتقريب بل لا بد من الأقران قولهم غلط الغلط بالفاء المؤلف للمهلة  
 هو الخط في الأقوال وبالثناء المثناء الفوقانية هو الخط في الحاسبات قولهم نشأ من شرك أقول  
 قد أجيب عن هذا الأعراض بوجهين أحدهما أن الحال والغامل إذا كانا ماضيين كانا المتبادر إلى ما في  
 الحال بالنسبة إلى ما غامض كما يحكم به الذوق السليم لأن ما القيد قابض قبل ذلك المقيد من  
 حيث هو مقيد وهذا مناف للتقارن المقترن بالحال فوجب أن يدخل عليه فقط قد اقترن لما في  
 الحال المقابل له ليصير هذا التقريب مقارنا للزمان فإما هذا والعجب كل العجب على تفتقر هذا المعنى  
 لهذا الجواب مع أنه مخير في كل باب أعجب من هذا أنما الغلط في أجله العلماء وجعل منشا الغلط  
 ما لا ينبغي أن يسند الثموري أنه فهم ودكاه قولهم عوفا عداي استلث قاعدا والثناء هكذا  
 الحالين فأنهما مترادفان قولهم خرصا أي عادا على التخمين قولهم ميهن محتمل أن يكون بالجر نعتا  
 لقوله من أو بالرفع نعتا للاسم الثاني أحسن كما حمله الله عليه قولهم لا يهنام اسم أو شبه المراد بالهم



ذلك الاسم لأن الحال أيضا يتبرر الاسم كقولهم ضفة هيكته وقيل التميز مطبوع للذات لأن الذات  
 قد تكون مذكورة وقد تكون مقلدة فان قولك طابت يد نفسا بقدر قولنا طابت أي من يد نفسا  
 قولهم نحو استغفر الله ذنبا هذا جن من حيث هو هكذا استغفر الله ذنبا الشخصيه وقال العبد  
 اليك الوجه العمل محصية أي محله ومحيط به رتبة العبد التابع لله أو طرح واليهاء أي اليه يرجع كذا  
 وكل عمل قولهم طبخت النفس قد تقدم شيئا هذا البيت في محله الذي يفرض قوله بالعدد جعل العبد  
 إشارة إلى أنه ليس من ذنبا فالله ههنا وبعضهم جعل من المقدار ومنشأ التراجع أن المراد بالعدد هو  
 العدد والمقدار هو المقدار أي المسوح به والمكيل به الموزون فلا المسوح والمكيل والموزون  
 أقول وأظن أن التفرقة المذكورة تحكم ظهور أن ليس المراد بالمراد في قولنا اشترى بمتاعا على التفرقة  
 المراد بالعسل الموضوع بهذا المراد بآقلا والموضوع الأول كان بهما جنة بالتميز للبيت فأنما أن العدد  
 قسم من المقدار قولهم كسبوا رصاصا فروع على أن يكون خبرا عن مبتدأ محذوف عطفا على قوله في خبر  
 بزاو اما قوله منوزيلا كان بالبناء فنصبوا بمقتضى أي شربت منوزيلا لا يجوز أن يكون كلا اللفظين محذوفين  
 بالكاف التمثيلية لوجوب الحكاية قولهم وما يشبه المقدار عطفا على العدد قولهم نحو شقنا لثدي  
 أي ما يوزن ثقل لثدي وهو ما يوضع في أحد كفتي ميزان يوزن به ما في كفة الأخرى فهو وجه المقابلة  
 يوزن به ما في كفة الأخرى فهو وجه المقابلة فما فسرنا بالمقدار فظاهر وأما على غير ذلك  
 المعنى المقادير قولهم الله على تعيين قدر معين من الثقال ليس كذلك لاطلاقه على القليل والكثير قولهم  
 وفرج التميز هو امتيز فوجد حقيقة من حقيقة التميز فإن الخاتم يؤخذ من الحديد وعكس هذا الوجه  
 أصل التميز نحو هذا حديد خاتم قولهم ودفعه على البذل أي بدل الكل فإن الاعتبار ببدل الكل اتحاد  
 المبدلين مصداقا لا مفهوما ولا شلتان المراد من مصداق المدهو المراد من مصداق المحطة قولهم  
 ولا تحقر ظلامته هذا مراد من الظلامته بضم الطاء ما يظلم الناس بأخذه من ضياءهم ومطلق ما يظلم به  
 الناس قولهم الكافر مفضلا لم يجعل قوله مفضلا لعل فعل مع عدم جهة كونه خلا إلى التقييد  
 وكون الحال بعد المعرفة أخص من الضمير لأن أصله مشرق لفظي فينا سببه لوصف الذي هو لتغيير القول  
 وتخصيصها دون الحال الذي هو لتغيير الأثر وتخصيصها **قولهم** لله دونه فارسا الدوة الأسفل  
 اللذين في خبر كثير ثم يتبع على معنى الجبر كثير نجانا والفارسي اسم فاعل من أفرسه بالفتح مصدر فرب كثير



اي حذو بامر المحل ولما انفرسته بالكسر التفرس في معنى التماثل يعني ان خير من خرجنا انفرسته لغيرنا  
من نفسك بل من الله فلام تصح في التعليلية الداخلة على الفعل الفاعلية ونظير اللام في قوله  
وانا اليه اجو على وجه قول يا جارتا ما انت جارة قاله الاعشى ولم اظفر على تمامه الظاهر  
نثر لا نظم وجارتا اصل جارية ومنه ما في قوله للتجرب جارة تميز قولهم تميزت العبد بخاصة التميز  
الذي بينانية او العدد محمول على المعنى الحقيقية لا على معنى المعدد قولهم وما كان نقساة قاله الجمل  
الشعك واوله اقبح لسانى بالفراق جبينها وفاعل تطيب غايدا الى الية ومعنى البيت مع الشاهد واضح  
قولهم انفسا تطيبا اخره ويا عي المنون يتأكد جهادا فاعل تطيب هو المخاطب والمنون المنون  
البناء في قولهم هالكها اسم فعل بمعنى خلد فاعله مستوفيه الكاف مفعوله الثاني بعد اللام  
اي هالك وحروف الجر مفعوله الاول ويحتمل ان يكون الكاف تأكيد للفاعل المستوفى نظير المفعول الواقع  
تأكيدا لغير قولهم رب جل واجيد هذا مثال لكل الامرين فان لفظا اخيه هو مدحول لوجه المعنى  
وان كان معرفة لفظا بالاشياء لكنه نكره معنى لان تعريفه المصنوع لا يزيد عن تعريف المصنوع اليه والتقدير  
الفايد الى التكرار كالتكرار معنى قولهم وانك انت امة اوله لئلا يكون من جنس كبرج طارفا قاله الشفري  
الارزى وبرج اي جبال البراج ومواشدة والطارق الاله اهله لئلا والتقدير الجرد عايدا الى الفعل  
قولهم ولا كرهه اوله ولا ترى بعلا ولا حلا ولا البعل الزوج والحلا كل جمع حليله وهي الزوجة  
الجرد الاول عايدا الى الجار الوحي والجرد الثاني الى الانشابات من الجار والمخاطب بالحاء الممهل والفتا  
المعجزة المانع من التزوج وموالتفة من بعل قولهم فتى حالكاه اوله فلا والله لا يبيع الناس الفاعل  
واللام لتأكيد القسم في بعض النسخ بعد القاء لا التافيه وهو غلط ولا يلف في اي لا يجرد من القاء بالقاء  
الموحدة واناس فاعله وفي مفعوله وما بعد حتى هو المفعول والباء في قولهم فصل في متخاه اعم  
ان يتا متاخو الجرد يعين متعلقا بامرهم شاهدا في الفروا احد تعرض لتحقيقها حق التحقيق  
فيشر اليه من هنا على سبيل الايجال ونسئل الله ان يوفقنا الوضع وساله منفردة تفصل في هذا التحقيق  
مع بيان تحقيقنا الا بول هذا الفرع انفسا به قولهم بعضو بينه اي قصد البعض والبيان والابلاء  
قولهم الجندر هذا مفعول لكل الفاعلين على سبيل التنازع والتقسيد بالجندر الاخر اذ عن الشخص  
ان يبينه وتبينه لا يكون بمن فالمراد الجندر فما يقابل الشخص سواء كان نكرة او اسم جندل ومعرفة الجندر

منه ما في قوله للتجرب جارة تميز قولهم تميزت العبد بخاصة التميز



اوها الشبهة **قولهم** من التبيينية ذلك لان ما بعدها كل مجز هو معمول متعلقها من حيث انه  
معمول له والغالب ان يكون هذا الجز نكرة محذوفة كانه لا ينافي تقديرها حتى تنفقوا شيئا مما يجوز  
ومن التبيينية تدل على ان ما بعدها افعال معمول متعلقها او عينه من حيث المصادق لكن على ان لا بد  
ان يكون استعمال ما بعدها في هذا المعنى اشتهر من استعمال المعول فيه من لا يتدأشبه تدل على ان ما بعدها  
مكان او زمانا لا تلتصقها وقر عليه حال ما يدل على انها واعلم ان متعلق من التبيينية عام مقدر  
لا يكاد يذكر **قولهم** قد كان من مطر تمامه على ما وجدنا في بعض النسخ الغير المعبرة هكذا قد كان  
من مطر من فضل رازقنا فضلا على الارض والاعمال والانس والمعنى واضح **قولهم** كثير من ثباته  
يظهر به الحرثا يمثل قائما يظل اى يصير به اى في هذا اليوم التقيد بالحرث والحرث اذ وبته تدور  
مع الشمس قصص انها للشمس ويمثل اى فيلصق هو بحر يظل وقا فما حال من فاعله ويكثر في اى  
لذا اليوم لثمة الحرث جبر الا باعر الحنين القصور المرتفع ولا باعر جمع بقران جمع بعير والخصر ومنه  
اليوم شدة الحر **قولهم** من نايهم ما بدلا اى بدلان على ان معمول متعلقها بديل عن ما بعدها  
من حيث انه معمول وانظرا ان يكونا مع اسمين بمعنى البديل مضافين الى ما بعدها اذ لا يشفا منها  
حينئذ الا ما يشفا من لفظ البديل **قولهم** فليكن بهم آء اخره شئوا الا غارة وكذا نادى فينا  
الفا للعطف شئوا بالشرين المعجى والثور بمعنى التفريق والاعارة مفعول لاجله نرى ما جعل لفلان  
اى اكمل القربى بكان جمع الركبان اى اكمل الا بالوا الشاهد فيهم حيث كان باؤه للبديل **قولهم** رد  
اللام للمالك اى يدل على ان ما بعده ما لا معمول متعلقه من حيث هو كذا لك ويعتبره المالك الشئ  
وهو المملوك جواز انتقال ملكيته عن هذا المالك لهذا لا يحل اللام في قولنا الشجر للجدية والحمد  
لله على الملكية **قولهم** هو الاختصاص اى افراد ما بعد اللام بمول متعلقه من غير تحقق شرط  
الملكية ودجبه الشبه ببيته بينهما هو التعلق الذى يكون بين المالك واللام وهو متعلق ولا يكون بينهما  
وبغير غير **قولهم** في تعلية اى المدة لا على شئ من معمول متعلقها بديل عن غير فضل الملكية  
والاختصاص والحاصل ان اللام قديرا على شئ من معمول متعلقها بديل فان فصله من هذا المعنى  
فقط فهو للتعلية وان فصله هذا مع زيادة الملكية او الاختصاص من الاختصاص **قولهم** تعليل  
اى لالة على ان ما بعده عللا فاعلية او غائية متعلقة واستعمال الناقصة اكثر **قولهم** انى للمعركة

ظلمة



١٨٥ قد يشرح هذا البيت باب المفعولة قوله في المآلهم آة أوله فلا والله لا يلفي لما به انفاء للعلم  
 واللام لتأكيد القسم لا يلفي لما به انفاء كما بصيغة المجهول أي لا يوجد راء نائب من بابا على ما أتينا  
 واضح قوله حقيقة أو مجازا الباء وفيه قد يدل على الحاطة ما بعدهما بمعنى منعاقهما الحاطة  
 تامة أو ناقصة فإن كانت تلك الحاطة نفس ما بعدهما الحاطة مكانية أو زمانية فهما للظرفية  
 الحقيقية والافلظية المجازية وللتأنيده أنواع منها أن يدل على الحاطة ما قدر بينهما وبين ما  
 بعدهما الحاطة زمانية أو مكانية نحو قوله تعالى وما كنت بجانب الغربي فإن التقدير والله أعلم بمكان  
 ذي جانب الغربي من أطوار أي ما يكون بدايته هذا الجانب هو محل مقعته موسى ومنها أن يدل على  
 الحاطة نفس ما بعدهما لكن الحاطة الكل بالجر نحو قولنا أنا في ملكي أي في مملوكتي والواحد ثلثه  
 أو ما أشبه ذلك كقولنا السوار في الجسم ومنها أن يدل على الحاطة المنزلة منزلة الحاطة الحقيقية  
 كقوله تعالى وهو الله في السموات والأرض على وجه سواء يكون المراد به هو الله كمن في السموات  
 الأرض في لونه عالمها والمشيبه لا بد أن يكون أوضح في منظر من يشبهه ولا شغلان عالمها  
 يحضر في سبب العلم المحقق في كون العالم محاطا للعلوم وإن كان الأمر في الواقع على عكس ذلك و  
 منها أن يدل على الحاطة ما بعدهما الحاطة الدليل بالمدلول من حيث كونه في الآية المذكورة على  
 وجه آخر وهو أن المراد بها أن السموات والأرض دليل عليه العلم بكل منها محيط على العلم به تعالى وإن كان  
 وجوده نعم محيط بكل من سواه وهذا إذا بقي الأمر على البرهان بالآية التي نشأت اليه سبحانه بقو  
 سنهم أي أنا في الأفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق وأما إذا بقي على البرهان بالآية التي نشأت  
 اليه سبحانه بقوله أو لم يكف بربنا أنه على كل شيء شهيد كما هو دار السالك من الحق إلى الخلق فهو سبحانه  
 محيط بجميع من سواه من جميع الوجوه وقيل للتأنيده الآية وهو الله معبود في السموات والأرض أي  
 معبود مخلقه ومنها أن يدل على الحاطة الحاطة العقلية نحو قوله تعالى في الجوزاء ونظر في الكتاب  
 أي نظرت بالعين في الكتاب ومنها أن يدل على الحاطة الحاطة انشائية نحو قوله تعالى في المرأة ومنها أن  
 يدل على الحاطة الحاطة السببية المستتب نحو قوله تعالى في الكتاب يعلم أن طرفة الحاطة قد يكونان  
 كما أن في الكيس قد يكونان عقليتين كالتياء في الصدوق قد يكون محيطا وحسنا والحاطة عقليا  
 كالتياء في الداء وقد يكون المحيط عقليا والحاطة حسيًا كأن في حاجتك قوله لقد كان يوسف



اى في قصة يوسف **قول** قد بينا ان شيئا اى يدل ان على نسبية ما بعد ما متعلقها والقابل في  
 تلك نسبية في البناء هو لا يتعلل التافئة **قول** في ظلم من الذين متعلق بما بعد وموقوله جرمنا  
**قول** ان امرأة قد تمام هذا الجذب في باب المفعول **قول** انما استمر البناء المتلاذبا  
 تدل على كون ما بعد مستغنا عن لا يجاد متعلقه **قول** وعداى عليه سدية مغيرة في الفصل فان  
 للعدية بالحرف ختمه معا قد كرنا لك في باب التعدي والالزام **قول** في التعويض غير قبل في الف  
 بينهما ان البناء في البديل تدخل على الزايل في التعويض على ما رشح وفيه نظر ان البناء لا يدخل فيما  
 بعد لا شرا في التعويض وقد دخل على الزايل قال الله تعالى في سورة اقليل والحق في القرون  
 لزوال الزايل خلا في حله والمعاد في التعويض وذا البديل ومن هذا ترويههم يقولون ان الجمع بين  
 جازرون المعوضين قد عبر عن التعويض بالمقابل فانهم **قول** في التصو ان البناء ايضا قد دل على  
 انما مفعول متعلقه بما بعد **قول** نحو بقاء اى كان بقاء **قول** نحو وصل هذا بهذا التصو  
 ان يمثل بما مثل ان هذا البناء لخص لا يمتد الى اذ قد مضى قد بينا ذلك في اقسام المتعلقه بنا  
 التعدي والالزام **قول** على الاستغناء اى يدل عليه مفعول متعلقه على ما بعد حتما كان القليل او  
 معنى حقيقة كانت واقعا ومنها انكته لا بد من التبيين عليها او موان التمام القدر ما حكموا بان اللام  
 المجارة للنفق وعلى الضرر مع ان لا مرقه يكون بالعكس نحو لهم عذاب اليم اللهم صل على محمد وآل محمد  
 عنهم بان ليس مرادهم ان الحكيم ثابتان مطايل المراتب انما انحصار بفعل خاص فيجوز بكل من الجرح كالتا  
 مثلا فان عدى باللام كان للنفق وان عكس بعل كان للضرر اقول ما حضر في هذا الباب ان مرادهم  
 ان اللام مطلقا للنفق وعلى مطا للضرر ومرادهم بالنفق والضرر المفهومين ومنها ليس ما مولى تباد  
 اى النفق والضرر من جميع الجهة بل ان مرادهم بالنفق ان اللام تدل عليه من جهة الال على غايبه ما بعد  
 على مفعول متعلقه اذا الغائبة من حيث هي تقع لصاحبها وان كان خاص به من حقيقة اخرى بالنفق  
 ان على تدل عليه من جهة الال على مغلو بية ما بعد لمفعول متعلقه ان المغلو بية من حيث هي ضرر  
 لصاحبها وان كان نفعا له من حيث هي اخرى فاخط ذلك **قول** ان ارضيت على بنو قشير احو لمر  
 الله اعجز رضاها بنو قشير قبله وخبر قوله لمر الله مخدوف وموقف في محفل ان يكون في معنى  
 عطف وهو موقوف بعل **قول** عن قتلوا عتاه يعنى ان يدل على اقرار مفعول متعلقه بما بعد



٩٠ قول قد صحى موضع بعد على القاء يكون على اسم الاحرف قول نحو لكر تطبقاه اى خلا  
 بعد خال قول لا افضل فحسب عني هذا بعض من حيث هو هكذا الامم عنك لا افضل  
 عنه ولا انت ديت في تحريكه قاله حبان بن الحرث ولا تخفف الله بمعنى لله دته ومصدقا برعك نفس  
 الشاعر وهو مبتدأ ما بعد خبر فايراد الضمير الانية متكررا من باب التثنية على راي لا افضل  
 اما مجهول ومعلوم وعلى التثنية بقدر المفعول اى لا افضل نفسك على راي المتكلم رابط الخبر  
 بل مبتدأ وحسب علو الشان الديان ما لك الامر قال في التواهد حذف فون الوقاية موقية في التخييف  
 اقول هذا سهو من لان لفظ ديان ليس مما يتصل به فون الوقاية وتخريف من الخبر وجميع التثنية وهو رفع  
 لان شرط التصحيح القاء فيما بعد النفي ان يكون ما بعد القاء منفيا وهي هنا مثبتة وقد وقع سببا  
 في الخبر المخاطب على الشاهد واضح قول نحو ليس كمثل شيء اقول يمكن ان يكون هذا الكافي غير رايه  
 والمعنى ليس مثل شيء وبعبارة المقصود اى نفي المثل عز الله تعالى بالكناية التي والبلغ من التصريح ذلك  
 ستة اوجبات المراد من منطوق هذا الكلام سيج اما نفي مثل الله عز الله او نفي المثل لثقل الله عن  
 مثل الله فعلى الله الاول نقول لو كان الله مثل كان له مثل مثل والثاني بطلان المقدم مثل والملازمة  
 اما الآن الله نعم يصير مثل مثل نفسا ولا والله يحصر مثل مثل تطامع كونه بالنسبة الى مثل اقوى  
 ارفع من ان يكون له اذا كان ذا مثل فمثل يكون ذا مثل بالطريق الاولى فالمثل لثقل نعم مثل مثله وعلى  
 التثنية نقول لو كان الله مثل كان له مثل ايضا مثل والثاني بطلان المقدم مثل وبطلان الملازمة بالوجود  
 التثنية السابقة لان الاخير منها هي هنا لا يحتاج الى التفرع التثنية من التفرع من استابق فانهم قول  
 ايذا كالفراء فوق راها اخر حين يطوى السامع الضمير الفراء بكسر الفاء والالف للملازمة مع  
 فري فتحتها مع الالف المفضو وهو الحار الوحيه وندي يضم الدال وكسرها مع الالف المفضو جمع  
 ذرة بالكسر والقسم وهو الحار الوحيه هو اعم الله والصير للحيال ويطوى كيص بضم ياء  
 والضار يفتح الضمير تشديد الواو الاولى الطير حتى بالجد جدا الضمير في موطن ياولى العلف  
 ويصبح من اقل الليل الى الغد بصف بطلا بانه كالحار الوحيه فوق الجبال ثم احسن بطلا الضمير التثنية  
 اى الاذان من صوتها اى في جميع الليل والشامدة كانه كالفراء باله مبتدأ اذ فوق خبر يحتاج  
 الى مبتدأ ولا يصلح له شيء في الكلام الا هذا وفيه ناقص قول ولو لم ينهاه هذا بعض من حيث هو هكذا



الشهور وثلاثون في شط كالتعريف في الترتيب والفضل الهمة للأنكار وقد جمع في معنى القضاة ١١١  
 مفعول لقوله في شط كالتعريف هو انظام والكاف فاعل الفعل والمراد بانظر القطن بالفتح ونحو  
 ويذهب يدخل فيه التنبيلة ويصير فيه رهن الترتيب ليلتئم والفضل كالتعريف في شط كالتعريف في شط  
 كعصف ما كولا اوله ولعبت عليهم ابا بيل قاله روية بن الحجاج وصيروا بصغة القمح اى جعلوا في عصف  
 وروى الزرع فان قلنا لم لا يجوز ان يكون هذه الكاف زيادة قلت لان المراد هو الحكم بصيرة هذه التسمية  
 مثل اصحاب الفضل الذين هم كعصف ما كولا قولهم بك الكافوة الشقواء هذا بعض من حيث هو هكذا  
 بك الكافوة الشقواء جعلت في كولا اى الكافى المقنع اللقوة كالتعريف القضاة والقضاة كالتعريف  
 بالخير والغير المحتملين بمعنى القضاة وصف القضاة لا عوجاج منقار وجعلت متكررة من الجواز لان  
 لا وقع لا مالا مالم يجوز فهو منصوبان المقعدة من الايلاء اى التعريف والكوكبة الشجاع المستوبية  
 بالذبح والمقنع من على اسم الجبنة من الحديد المسماة بالفارسية كلاء خود قولهم من غير الحيتا  
 هذا بعض من حيث هو هكذا فقلت للركب ان علاهم من غير الحيتا نظرة قبل ولحمة من سنا  
 برقى بصرام وجبر غائبة اخذت بك الكل لفظا عن معنى الحيتا بالخطا المهملة كذا يوضع  
 بالتمام ونظرة فاعل على وقبل بفتحين وصف معنى المتقدم نفت للفاعل ولحمة مفعول على السا  
 الضميمة وغائبة اسم محبوس واخذت التامى تخريف وتفاخرت الكل كعصف ما كولا كعصف ما كولا  
 والباقي واضح قولهم غدت من عليه هذا بعض من حيث هو هكذا غدت من عليه بقيد ماتم غدتنا  
 فصل وعن بعض بيده مجهول غدت اى اصحمت لفظا من فوقه فما بقيد ما انتهى شدة عطشها  
 وتصل بالضم المهملة واللام المشددة اى تصحوا حشاؤها من العطش وموخر قوله غدت وعن غير  
 عطش على من عليه الفيص بالقاف كالفيض بالقاف وهو الفرج والبياء الفراء والمجهول المكان المجهول  
 الطريق قولهم وهما في الماضي اى اذا كان معنى التمران الماضي قولهم من سنا لغو وليد وكلا  
 حين شيت وامر ابغى اى اطلب مذموم يا ضحى معنى الباطل اسم فاعل من ابيع على غير القياس  
 الوليد التعريف والكلمة مكان بين كاربى التبريد شيت الشيب خلافا للشيب والامر من حيث  
 محيته وقوله وليد او حين معطوفان على الجمل الاسمية بخلاف الغاطف قولهم سنا اوفيتك علم  
 اخره ترفع ثوبه شمتا لاني دينا حشدة في رأس الجبل ترفع اثنية ثوبه في ساح الشمال وهو يتبع



مقابل الجنب وأما بكسر هاء مقابل الياء تأكيد الفعل بالثبوت في الشدة قولهم ربنا الجاهل  
 المؤمل فيهم آخره وعنا جمع بالعين المهملة والهمزة فاخرة الحاء المهملة جمع تخروج بضم تين وهو  
 الخيل الطويلة الأعتك ومنها ركضال جمع محركات وهو الصغير من الخيل والبقا في واضح قولهم  
 كما سيف عرواء أوله رخ فاجد لم يخرج في يوم مشهد قاله بهشل بجر حرتي سرتية أخيه فالك  
 قد قتل يوم صفين وهو من جبر على عليه له واضح مبتدأ موصوف بمجايد لم يخرج في أفعال من الخيل  
 النذل والمراد بعروء عروء معك كرت سيفه هو القصة متنا ومضاب جمع منصه ومضاب السيف مقدار  
 شبر من طرفه وخيما السيف بلام قطعه لمد حدة فلقط السيف في البيت مرفوع قولهم ما في  
 ياربما غارة أخرى شعواء كاللذعة بالميم أصله ماوية فرغم بجزف لثاء وسونجك بجزف خوف  
 اللثاء وبأية ياربما للتشبيه الغارة بالعين المعجمة والأفة والشعواء بالثمين بهجة والعين المهملة  
 كالصفراء هي المنفرقة واللذعة بالذال المعجمة والعين المهملة الحراق الجلد والبدن من النار والميم  
 الاله الوسم قولهم كالتاسرة أوله ونصر مطينا ونعلم الله أي نصر ابن عينا ونعلم الله كسائر لثا  
 مظلوم وظالم قولهم بل بداء أخرى لا يشي كأنه وجهه الأكام بالفارسية كولا لها وكوبله  
 الفجاج وهو الصخاري القوم كفرن القبا وجهه مكجفر أصله جمر في هو فرس منسوب إلى جمر وهو  
 قرية بالفارس ثم جعل جمر واسما للفرس المذكور وغيره من أكثر البلاد كثير أهل قليل البيعة في كثرة  
 القبا كناية عن كثرة أهل البلد قولهم مثلك جلاء أخرى فاهيتها عن كتمان مغيل طرد أي  
 أيتها البلاء وموضع اسم فاعل عطف على جلي وأهيتها أي شغلها التمام جمع تهمه وهي التعميد و  
 المراد بك تمانم الطفل الذي عليه تعاويذ والمغبل فيكون الغير المعجى وقبح أيتها المشتاة الثخانة  
 الرضيع الذي كانت أمه جلي أو تجماع عند الرضاع قولهم دليل كوج البحر هذا بعض من بيت  
 هو هكذا دليل كوج البحر رخي سدا على أع الرمو ليتلى أي بتليل كوج البحر كذا قوله  
 وتسدل بضم السين لغطاء وأرخاه أي مد على غطاءه بأنواع ليليني في هذا المفعول للفتن في أي  
 ليليني أصبر ما جرع قولهم سم ذارة أخرى كذا في قصة الحيتا من جلة الرسم العلامة وهي جري  
 برب المقدره والظل ما شخص آثار الدار والاقضا جعل الشيء منه ميا ومن جلة بفتح الجيم  
 من أجله ومن عظمه في عينه قولهم هذا باب الاقضا أي باب حكامها الغارض لها باعتبار كل

منها جمع بين الممار البامليان  
 من لابل لا وحلله والمؤمل كوحلله  
 صار ذخيرة جمع

منها جمع بين الممار البامليان  
 من لابل لا وحلله والمؤمل كوحلله  
 صار ذخيرة جمع

منها جمع بين الممار البامليان  
 من لابل لا وحلله والمؤمل كوحلله  
 صار ذخيرة جمع



من طرفها وقيل اي باب صيغة التثنية مضاعفا ونصفا اليه قول من خففه ثوب التثنية والجمع خلف  
الاغراب بدل جمع مع اللام ودخوله فيما لا ينصرف قول من ادعاه التعريف بالذي لا اقول  
تعريف المضان بالعهود والجنسية لقانين الاضحا كما قالوا لا بالمضنا اليه ضرورة ان غلامه ولا يصير  
معرفا بالمضنا اليه يجوز ان يكون له نداء غلما منعقدة فلا يفيد الا التحصيل من تعريفه بالعهود فلكثرة  
ظاهرا ما تعريفه بالجنس فكأنهم تلك على خرا من الارض النخيل من النخيل وانما الاستغراق فالظن انه  
غير مفيد للتعريف الا بعد ملاحظة العهد فيكون الاستغراق من حيث هو محتمل لكونه انواعيا او لثريا  
ولهذا يكون المعرف بلا معة معرف دون كل مضنا الى التكرار ثم انهم قد عبروا بالعهد والجنسية في الاضحا  
بثلاثة شروط الاول ان يكون الاضحا معنويا لا لفظية الشان ان يكون المضنا اليه معنويا لا تكرر الاول  
ان يكون المضنا اليه مفعولا لا مفعولا كالفعل والمثل والثبة لربيع والعهد والجنسية في فاعل الاول بعد  
فصلهم فائدة معنوية فالاضحا اللفظية ولا الشان لان المضنا فيه تكرر بغيره بغيره باعتبار  
المضنا اليه العهد بعيد عن التكرير في فصل الجنسية في التكرير بغيره هو في فاعل واحد منها غير  
ولا في الثالث لا في موضع تلك الالفاظ للاستغراق في الالفاظ لا سبعا لها في غيرهم اذا كان الشيء  
غير مفعول واحد فاد الاضحا تعريفها باسطة ذلك في ان يجري على المضنا في احكام المقادير هذا  
اجاز ان يكون قوله تعاضلا غير المعنوي وصفنا قوله الذين انضمت فانهم قول ركاني عطفا على  
من قال من يجادل في قوله تعاضلا ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثاني عطفا  
على اذ اجانب في الله عنقه وهو كناية عن التكرير قول من كاشفت له اوله وتشرق بالقول الذي قد  
ازعجه قاله لا عشرة وكل من تشرق شرق من اب علم قال شرق بفتح الهمزة واغص الغصن بالقراسية  
كلوكير شدك والاداع والافشا والافشا والافشا قول من روية الفكرة هاهنا الى الام الامر مع من  
ههنا الامر الى اخوه مصر عن غيرهم مثل هذا العمل شائع عن الفقهاء وقامفد روية واللام في الجمع  
وما اقول له الامر هو مال الامر والنوال التكاسل وفي بعض النسخ بدل الجحدا التوالى اكسب الثواب  
وبدل اكسب التوفيق كذا من الفكر كذا خبر الله هو معين قول من اي مصداقا وان اختلفا  
مفهوما قول من لا صفه الوصف فيها الرقب ولا الوصف مع كونها خصه لئلا يتوقف على جواز  
الاضحا الوصف في الوصف في موادح يد بالكره فانه جاز قول من اي معنى هذا الالف هذا

[illegible]



التأويل في مثل هذا المثال من وجوب الأول اختصا الشيء الى نفسه والثقل اختصا المعنى ولا يبعد ان يقال  
 انهم لم يرتكبوا مثل هذه الاختصا الا بعد صد التذكير في المصا لكتبة فلا حاجة الى هذا التأويل قول  
 اى مسجد اليوم الجامع اى مسجد اليوم الجامع هذا اليوم المتأخر بنفسه نسبة الجمع الى التبعين فجاز كذا  
 القول في المكان الجامع قول اى شئ جرد من قطيعة اقول هذه الاختصا صحيحة من غير حاجة الى هذا التأويل  
 فان من المصا غير ممنوع من وجوب خاتم حديث وجودها في كلام العرب اكثر من ان يحصى كون جميعها ما ولا  
 في كلامهم بعيد جدا قول كقصائى وحامى يقال قصا الشئ وحاماه اى غايته قول سيد وفتح  
 الباء الموحدة وسكون الباء المشددة بمعنى غير قول لفظا مفردا قوله لفظا تميز به في حال ويجوز ان  
 يكون لفظا خلا ومفردا صفة قول ككنا اذ كنت المحمدا اخر لم يك شئ بالهوى قبل كما قول  
 والذين اخشاه هذا من بينه هو هكذا والذين اخشاه من ربه واحدا واخشي الربيع والمطر قاله  
 ربيع من جميع غاش ثمانية واربعين سنة ولم يقبل الاسلام بصفته هذا البيت انما استند في غاب  
 قوته وانه لا يطوق حمل السلاع ولا يملكه اس البعير ان نغم شئ وانه يخشى الذئبان من به ولا يحتمل  
 الترجيح واذنية المطر لهرمة ضعفه قول اى تاد لا بعد تاد اى اخذ بعد اخذ قول اى سدا بعد  
 سدا معنى اسفارا بعد اسفارا اى اعانة بعد اعانة قول فلي قلبى يلى مسورا قوله فلي قلبى مسورا  
 دعوت اى طلبت اللام للتجليل وارب من التثنية اى الحادثة ومسو بكسر الميم اسم جعل وقوله قلبى فلي  
 مفعول مطلق محذوف وهو الب صيغة الماضي المعلوم اى فالب مسورا اى اجابته بكرة مكررة لاحضا  
 والاجابة للثنية المقابلة له بقول اوضلا وما يضا اليه لا دل محذوف بغيره فا يضا اليه الثاني تلي  
 قطع الله يد رجل من قالم قول اقلت لبيبة لمزيد عوني فاقبله اقلك لود عوتيه ودولة وقد ادا  
 مرتع بيون الرود والكثرة هي الارض البعيدة وجلة ودو ودو خالته ومرتج بالفارسية جلاء وفي  
 الشواهد مرتج بتقديم اللام على الزاء مصدر يترجى اى املى وقيل بالثنون والراء المعجمة من نزع الثمر  
 اذا كان قريبا القعر والاسطى هو القنوا ببولاب الموحدة المفعولة ثم اليه المشددة التحانية المفعولة  
 بمعنى الواسعة البعيدة الاطراف ولين يلى عونى متعلق بقلت قول اى ما ترى حيث سهل طالعا اخر  
 نجما معنى كاشهاب لا معا الهمزة للاستعانة وما نافية ود اى من ذينة اليه من حيث مضى الى المغرب ويلزم  
 ان يكون معرا وفاقيل ان اختصا غير ما يجب المعنى الى الجملة لان سهيل مبتدأ حذفت خبره وهو مستتر في هذا

من يدعى اى من احسن او الذي يصنفه المشكك المعلوم للقطاع اى اجابة بكرة



لا بد ان الاستشهاد بهذا البديهة ان المراد من مضى الى المفرد لفظا او مجازا كونه سبيل  
مجردا فالحق ان حيث مضى الى المفرد لفظا وعنه معا بتقدير مضى الى حيث مضى سبيل وسبيل  
كونه لفظا حلالا عن المضى اليه لكونه معمولا للمضى وبما معقول القول انما ترى قولهم وانتم  
حينئذ تنظرون اي حيز اذا كان كذا على ان يكون مضى المحير في بيانته قولهم اما الاول اي البنية لا  
البناء على الفهم لا رتبة حصول التخييف قولهم على جهنم قد مر شرح هذا البديهة في باب المعقول  
المطلق قولهم بل هي فتا اي في سبيل الكذب قولهم اذا باهله تخلفه خطيئته اخذ له ولدها وذلك  
المدح قاله الفرزدق والبناء على الترحيل المستعمل في البناء على وهو قبيلة والخطيئة المرة المنسوبة  
خطيئة والمدح بصيغة اسم المفعول بالآل المجردة والراء والعين له ملية من كان قد اشرف من ربه  
اي اذا كان بهل باهله ورج حاشه خطيئته ولها منه لد فذلك الولد امة اشرف من ربه قولهم فلا  
نفس ثلثا شفيقها هذا بعض من حيث هو هكذا ونبتش ليل ارسلا شفا علة الى فملا نفس ثلثا شفيقها  
قاله قيس بن امرئ القيس ونبتش مجهول الى التفتيل والباقي واضح قولهم لولا ان من المسموع اء جوابا لولا هذا  
والقدير لكان مقطوعا بانه الحق دون غيره وقوله من المسموع خبران وما جاء اسم قولهم فلن قد  
تقدم اء هذا الزاد على قول ابن هشام حيث قال ومنه هذا يوم يتفع الضائتين قولهم وكان ذلك اء  
ان الخبير للشهرمك قاله عبد الله بن عمر في يوم احث هو مشر لثم اسلم ومث بفتح الميم بفتح الفاء وذلك  
مفرد يشابه للشقاى اي الخيرة والشركاء في قوله فقا عوان بين ذلك وقيل في تخمين اي جهة اي كل منهما جمل في  
نعيم وجم ويحتمل انما اخر يظهر بالناس قولهم كلا اخو خليلي انا جلد عصفاء اخوه في التائبان و  
المام المان واجد خبر كلا وافراه با عينا لفظه او با عينا فاعله وهو ضمير التكرار والواحدة علة  
اي ناد واجد له اياها عصفاء اي قوة ومدد فان العصفاء كناية عن القوة والتائبان الحانان باللام  
التائبان والقرول والممان التوازي قولهم لم يفر مفرنا يا اي مفر مستعمل فيما قولهم لي واين  
فارس الاحزاب اء فلهن لقيتكم خالين من العمل خالين من حال عن الفاعل والمفعول والى اي وحيد من الفارس  
راكب لم يفر من احزاب جمع حارب عوانا لله والمعنى اينا فارس الاحزاب قولهم اي مع المصطفى اليه  
المتحرك للثان مصداق اي انما هو من جوار اولية خواها المصطفى اليه على سبيل التقصير والتمسك  
ما يجوز الاول من الجوار الاولية للتمسك المعروف والحدان مجموع اجزائها الاحتمالية كل اثنين اثنين من جنس

لا بد ان الاستشهاد بهذا البديهة ان المراد من مضى الى المفرد لفظا او مجازا كونه سبيل  
مجردا فالحق ان حيث مضى الى المفرد لفظا وعنه معا بتقدير مضى الى حيث مضى سبيل وسبيل  
كونه لفظا حلالا عن المضى اليه لكونه معمولا للمضى وبما معقول القول انما ترى قولهم وانتم  
حينئذ تنظرون اي حيز اذا كان كذا على ان يكون مضى المحير في بيانته قولهم اما الاول اي البنية لا  
البناء على الفهم لا رتبة حصول التخييف قولهم على جهنم قد مر شرح هذا البديهة في باب المعقول  
المطلق قولهم بل هي فتا اي في سبيل الكذب قولهم اذا باهله تخلفه خطيئته اخذ له ولدها وذلك  
المدح قاله الفرزدق والبناء على الترحيل المستعمل في البناء على وهو قبيلة والخطيئة المرة المنسوبة  
خطيئة والمدح بصيغة اسم المفعول بالآل المجردة والراء والعين له ملية من كان قد اشرف من ربه  
اي اذا كان بهل باهله ورج حاشه خطيئته ولها منه لد فذلك الولد امة اشرف من ربه قولهم فلا  
نفس ثلثا شفيقها هذا بعض من حيث هو هكذا ونبتش ليل ارسلا شفا علة الى فملا نفس ثلثا شفيقها  
قاله قيس بن امرئ القيس ونبتش مجهول الى التفتيل والباقي واضح قولهم لولا ان من المسموع اء جوابا لولا هذا  
والقدير لكان مقطوعا بانه الحق دون غيره وقوله من المسموع خبران وما جاء اسم قولهم فلن قد  
تقدم اء هذا الزاد على قول ابن هشام حيث قال ومنه هذا يوم يتفع الضائتين قولهم وكان ذلك اء  
ان الخبير للشهرمك قاله عبد الله بن عمر في يوم احث هو مشر لثم اسلم ومث بفتح الميم بفتح الفاء وذلك  
مفرد يشابه للشقاى اي الخيرة والشركاء في قوله فقا عوان بين ذلك وقيل في تخمين اي جهة اي كل منهما جمل في  
نعيم وجم ويحتمل انما اخر يظهر بالناس قولهم كلا اخو خليلي انا جلد عصفاء اخوه في التائبان و  
المام المان واجد خبر كلا وافراه با عينا لفظه او با عينا فاعله وهو ضمير التكرار والواحدة علة  
اي ناد واجد له اياها عصفاء اي قوة ومدد فان العصفاء كناية عن القوة والتائبان الحانان باللام  
التائبان والقرول والممان التوازي قولهم لم يفر مفرنا يا اي مفر مستعمل فيما قولهم لي واين  
فارس الاحزاب اء فلهن لقيتكم خالين من العمل خالين من حال عن الفاعل والمفعول والى اي وحيد من الفارس  
راكب لم يفر من احزاب جمع حارب عوانا لله والمعنى اينا فارس الاحزاب قولهم اي مع المصطفى اليه  
المتحرك للثان مصداق اي انما هو من جوار اولية خواها المصطفى اليه على سبيل التقصير والتمسك  
ما يجوز الاول من الجوار الاولية للتمسك المعروف والحدان مجموع اجزائها الاحتمالية كل اثنين اثنين من جنس



مفرد فمضد اي المضى الى هذا التناوب ذلك لما حذر في التفسير من انما لفظ اي حذرا من  
 الالتماس قولهم ومع الامة ان يكون لفظه مع الاول في المعنى بالفتح والثانية بالسكون ليكون  
 فيها قليل يتبين في غير محل عليه المشدود ويحمل العكس على ان يكون التفسيران مجازا في تقديم الخبر على  
 اسم المكان الاجتماع اه فقولنا جلس يجمع عن جليس يجمع زمانا اجتماعه عروا في هذا الزمان وفي مكان  
 كذلك استعماله في الاجتماع اكثر قولهم فرشي منكم وهو اي حكم اخره وان كانت ياءكم بالالف فانه  
 في مدح فصار عبد الملك لعنه الله القاتل في فرشي كالقاتل جزاء الشر او نفساء الجزاء على خلاف  
 في جواز تقديمه على الشر والرئيس بالكسر المال فالحصن والمعاشر ولام بكسر اللام الترخيضا لان  
 لما ما اي بجملة وتراخ اي قبله والباقي واضح قولهم يكسبني البسامة الترخيضا والمنع والالتماس في الجمع  
 الثاني فانه قولهم ويؤخر اي قبل هذا الاعراض غير رد ههنا لان المقول للشيء بحرف في اي انما هو  
 محذوف صلة وهو متحقق فيها في كلا الحالتين بخلاف المعقود فيها بحرف في اي انما هو لشيء معنى المضى اليه  
 دون لفظه هذا لا يتحقق فيها بحرف في اي في صوت واحد ويتحقق ذلك ان خبر ما بعد لما المتعلق في معنى  
 حرفي محتاج الى غير شبهة لك الحرف في الافق واقضت لك شبهة انما لزم الاضمانا فانه  
 من ذلك اعرب الاصل فاما اذا نوى معنى المضى اليه فقط لذل تلك الالفاظ عليه لالة اللفظ على  
 معنى في غير وقت شبهة حرف من وجها اخر فتوى به الشبهة اول مدفع مانعة فضا مبنية واما في الالفاظ  
 الاخر فلا لالة لا معنى يدل عليه او كان يدل عليه نفس ذلك المعنى واما الاصل فاما ان يكون مرجحا  
 عند فقد ما يقتضي نقيض مقتضا واقول الجواب ان المضى اليه المبنى غير متحقق بخصوصه ومتحقق  
 بعمومه كما حتمنا سابقا ولا يتصور مع تلك الالفاظ الا بصوت وانضما اليها باعتبار غير ههنا  
 ما برز في اي فانهم قولهم وكذا اذا نوى لفظه ومعناه الاحتمال العقلية في الغير وشبهه بحسب  
 المضى اليه فمكة واحد منها غير موجود في اللفظة ومعناه والى الوجه فقولهم انما اذا نوى  
 المشعر بهذا القسم الغير موجود معناه اذا نوى لفظه عندئذ معناه على ان يكون وزعمه عند اذا  
 نوى لفظه دون معناه فقط وذلك كما ذكر المعنى مطلقا عند شرح قول المصنف وازاد به المعنى فاما  
 المراد في هذا المقام انه من الالفاظ قولهم فساغ في الشرب اه اخره اذا غص بالما الجميم قاله الله  
 برحمتك كان له نار فادركه ونجى بالفاوستية كوا اذا شد اغص من الغصه وهو بالفارسية كلوكه



شديداً والحكيم عيسى البارد والنجار والمراد هنا الأول لا يترك بدل الحكيم الفراء أي الشائع عند قولهم  
 ومن قبل نازي آء آء آخره فاعطف مولى عليه العواطف المراد بالمولد الميم وهو بدل من عا عليه السلام للفقير  
 أي ناذي قبل ذلك اليوم كل ابن عم قريبه وخرج حتى يمشي به فبما عوفيه من حرج نازله منزله به فارحم  
 احدهم ولا اجاب له عاتة الراحم وذلك بدل مولى بما قولهم لم يكن لعا ذلك هذا بعض من يثبت هو  
 هكذا اذا لم يكن على ذلك لم يكن لعا ذلك الامور واء لعا من اي لعا من واء واء كانه من هذا  
 سلطان الاستلاطين تأكيد محجب محجب يمكن ان يكون جزاءه امر واحد فأي فسخ اعتقاد عندك  
 قولهم اني قد حق آء اوله ولقد سئل عليه كل سنية السنية طريقة العقبة والمخاطب مجرب  
 التيسر فيهم قولهم كلور محض آء اوله مكر مفرد به مكر معا قاله امر في القيس لكن في مكر تكلم  
 لما يستحق في الكو كذا من قبل ما يستحق بالقرار وما صفتها الجرد في البيت السابق يعني اذا استقبلته حسن  
 واذا استقبلته حسن في كلور كصفتها الصخرة المشا وحطة اي حله والتيل الماء السيل من المطر  
 الباقية قولهم في الاعراب اي الرفع والنصب غير قولهم غير ما هو الافراد والتثنية والجمع  
 باقسامها التثنية والتذكير والتثنية لا مشاء لتذكير المضاف اليه مع تعريف المضاف واقتضاها  
 يرتفع الى مائة وخمسة وعشرين لانها اقسام واحد من هذه الامور وهذا احد عشر قسما واثنا عشر  
 وهذا ثمانية وثلاثون قسما ثمانية عشر للاعراب مع كل من التسعة الباقية واربعة عشر للتذكير في القاء  
 مع التسعة الباقية وستة للاثنا الافراد وفرعية مع التذكير واثنا عشر الامور وهذا ثمانية وخمسون  
 اربعة وعشرون للاعراب مع التذكير والثانيات مع كل من الاقسام الستة للافراد وفرعية اربعة للاعراب  
 مع التذكير والثانيات مع التذكير واثني عشر للاعراب مع الاقسام الستة مع التذكير واثني عشر للتذكير  
 والثانيات مع الاقسام الستة مع التذكير واثنا عشر الامور واربعة وعشرون واكثر في التثنية  
 سبعة امثلة الاولان للاعراب بدليل ظهوره في لفظ المضاف اليه الثالثة  
 بدليل نحو القمير والحامس بخلافه المسمى عن المفرد في افراد بدليل افراد في الملك اسرحة الان يكون  
 ان يكون المضاف المحذوف بعد اسم الاثنا فالمثال بخلافه المؤقت عن المذكر في التذكير بدليل نحو القمير  
 والثاني ان يكون بعد الفعل فالمثال بخلافه المفرد المؤقت عن الجمع المذكور في كلا وجهيه هذا احسن  
 اظهر في التذكير بدليل وقوعه حالاً فان المثل والمثاله لا يعرف بالاقسام الى المعرفة قولهم

قولهم في الاعراب  
 قولهم في الاعراب

قولهم في الاعراب  
 قولهم في الاعراب



من رد البرصاء يستوي بصفة الجهد والتعب قد يتعلّق من المفعول الثالث فهو قوله فقد وقوله فقد  
من قوله صديق فقوله مديونك الواء وسكون الراء المدد الوارد عليه فتأمل على الناس مفعوله الثالث  
وكان البرصاء اسم مكان ذلك الوارد عليهم متعلق بالورد للضم منه مفعول الورد والوارد المقتد  
الحال عن الورد ونسبة الورد الى كل من الناس والماء على سبيل الحقيقة لكون كل منهما متحركا الا ان الراء  
اشهر ويؤكد بحذف المضانابع للورد ويصنف بفتح القاء المشددة ونسبة القافى يخلط ويمتنع في  
الرجوع الشرب الخالص والسلسل ما سهل دخوله في الحلق لعذبيته ومنقائه قول ولم المسك من لسان  
ناقة اخوة على فاني بعض الكلب الغير المعبرة هكذا والورد من ثوابها فانه اودان جمع رذن بالضم وموكل  
الك الذي يصيبه العرق والورد بفتح الواو بالفارسية كل ونفع وفاح كلاهما بالحاء المهملة ومعناه بالفاء  
ونيد قول كل امرئ اي المرء ليس من الصوت بل من حسن السيرة والخطا السنية والتأريكت  
بنار لصوة النار بل نار لو طبع بها الطبع لقرى الزوار وتوقد كثر لاصلة هي توقد بالثاني اي تشعل  
فقوله نار بالجر اي كل نار قول لن للمضاني فاعل فصل قول ترك يوما نفسك هذا اثر الزم  
بالكسر مقصودا بمعنى الهلاك اي اذا لم تمنع نفسك من هواها ففعل ما شاءت سبعين في هلاكها قول  
هل انتم تاركون الى حجاب هذا ذانية قول لنا يوما اولة فرشي بخير لا اكون ومدحى القنا  
متعلق بما سبقه رشي بمعنى من شئت هم اذا الوقت عليه يثقل والمراد به ههنا اصلح خالي ولا  
اكون مجزوم محلا جوابا للامر والواو في ومدحى بمعنى مع والمدحة المدح وفاعله ومفعوله كلاهما  
هو المتكلم والتاخي للفارسية تراشده والقوة الحجر والعسل كقيل ما يزيل به القطار عجا اجنا  
وهو بالفارسية جاروب عطاران والمعنى اصلح خالي بخير حتى اذا مدحى نفسه اثر مدحى في انقوس  
او احدث ما امدحها عليه نفسه لراكن كرسن بخير بالعسل في عدم الفائدة قول لنا الى حجاب  
اي الهوى العشق وهو في موضع المفعول الثالث ومربط بتقدير قوله كتب الطب زيادة من يتقيد  
دوله من كتب الطب وعد زيادة ما مفعول او متعلق بالمفعول الاول لقوله وجدنا ولا علمنا الخ وجدنا  
لا ان نفى النفي اثبات والفعل الغلبة والوجد بالفتح العشق والتصيب كسر الضاء وتشديد التاء  
الفاشق وهو نائب فاعل القمه واخفيف اليه بتوسيط فاعله في اليه في اشكاله لان الاول تقديم القمه  
على العامل الثالث ان الفاعل ما قام به الحدث لانفس الحدث والجواب عن الاول جواره في الضرر وهو

متعلق

هذا هو  
المراد  
من قوله  
فقد  
هو قوله  
فقد  
هو قوله  
فقد



عن الثالثة بان النصب قوله عشقه قول من يحب ايام وان اماه انجب فعل ماضى ولدا انجيبا ١٩٩  
والدام اياما هو من قبل الوالدين ذلك الولد القبل بالتون بعيم النسل اي وقتا حياه شلا قد قبل  
فجلاه ذلك الولد قوله شفا ميتا حاة اخره كما تضمن ماء المنة الرصف فاعل شفا غايلا لا عمر  
المذكورة قبل والامتياع الاستيلاء اي عند استيائها كما انما تكونها مسوكة والتك بفتح النون مقفول  
بالفارسية ثم وهو مقفول ان لتعق ومضنا الى ريقها اي ما التهم بتوسط المسواك الذي هو مقفول  
اول لتعق وقا المنة مقفول لتضمن المنة التسمية والرصف بفتحين جمع رصفه وهي حجارة مرسومة  
بعضها الى بعض اي موضوع كان فاعله وقا الرصفانق واجنه قوله كما خط الكتاباء تاء موقفا  
او يزيل خط بالحاء المعجمة ما من محمول اي سم هذا الذان كما كتب كبا بيد يهودي يوما يقارب نفوسه  
او تبا عدو وجه الشبهة لانداس والتفرق وحصل اليهودي جعل خطه مشبه بالان خطه شبيه بالان  
من شيا الخطوط وقيل لانه من اهل الكتاب يزيل كبيع من الزيل يسكور اليها الابدان والافشا قوله  
من ابن ابي شيخ اء اوله نجوت وقد بل المرادى في كنهه قاله معانيه بر ايه سفينا العنهما الله حين نجى من  
الموت وقد ضربه الحارحوق قتل على عليه لتسلم بضربة ابن ملجم المرادى الحارحوق بل يكون في المراتب المباح  
مكة ونواحيها اذا بوطا لبعثت له كان شرعا اهلها واشرف ساكنيها قوله كان برزقك اء  
البرزون فرس ليس اواء عربين ابا عصا منادى محمد فخر التذاه قد فصل به الضا والمضا اليه  
والثاني واضح قوله ما خطبا انما اساءة لغو وانامد والموت بالمر اجدد الخطه بضم الخ المعجمة  
المحصلة واسا بكسر الميم الاس المراد بالدم سفكا اي القتل والهر فاقسم آهاء الممثلة وشديد الزه  
مقابل العبد واجدد اسم تفضيل اي احقر من الاسر والتمه قوله خليل املاك منى هذا بعض من يبيع  
هكذا خليل املاك مؤنث كسبت يدعى ملكه فيها يعطى طمع فقط ما له مال ابيها واستغناة الكارثة  
وهذا لا يعطى للصنعة والثاني واضح قوله ثم لوىء هذا بعض من يبيع هو هكذا اطون طافوا  
ثم ادى الى اما دبر وبنى التقيع ادى الى ابيع والتقيع بالفارسية دوع نزل يا ابي شيرين قوله ولست  
بمدك ما قاتلته اء الله بالفارسية حشر خورون هو متعلق بمدك اي فالدك فافان منى  
بالقصر او بقوا لست كذا لست كذا ولا يقبل لوان كان كذا قوله لوىء يلى هذا جو من يبيع هو هكذا  
اوى يلى عاقبة حشر بعد الزه ودعبر ما تقلم او كذا اي ملك بنة اصله بنون فاضيف فقلبي فدم

لقتى ربح

دعني



واعقبوا اي اوردتوني ولرقاد بالضم فلو قد بمعنى النوم والمراد قار البين اي موتهم اورد قادي  
فغلبت غمض انهم بعد الرقاد على هذا انه ان التثنية وعبر عطف على حشر اي معاول لا تقام اي يزد  
تلك لعبر او كل من الحشر والتثنية قول سبوا هو اي هذا بقصر من باب هو هكذا سبوا هو اي  
اعقبوا هو اي فحرموا وكل جنب مصر وهذا البيت مع البيت الذي قبله من قصيدة قالها  
ابو ذؤيب بن حنبل بن منبه وقد هلكوا جميعا في طاعون الضمير سبوا البين المذكورين  
المراد بقوله هو اي موز الشاعرا وبقاؤهم فان بقاء الاولاد مما يهوى به الابن هذا على ان يراد بسبوا  
معنى تركوا وهو اي موتهم ولقاء من اجبتوا واعقبوا بالتون اي جعلوا ايديهم في عنقنا يحبوا وتحرموا  
بالثا الهلة فاض مجهول اي جعلهم الموت محرمين كالحرام المضيف للضيف وقيل اي احذروا واحذروا  
واحد وبالهاء المعجمة اي هلكوا والمصرع السقوط ومصرع الجنب كناية عن الموت قول غير مقصدي  
يكون سمانا من الاضحية امر جليل المصدا والمراد انه لم يكن محذورا بان كان مذكورا لان عمل المصدا ايضا  
ضعيف هذا لكن تمثيل الله للضمير كالتنصير ارادة المعنى الاول ويمكن جعله عن المعنى الثاني بالقول بحذف  
المصدا في المثال فيقال التقدير وهو ضربا المحسن فانهم قول لا محمد ودان يكون فيه ثناء الوحدة  
قول لا مجموع عدم التعرض لنفي التثنية اشعارا بكون التثنية المصدا عاما لا قول ضعيف التثنية  
انه قد مر شرح هذا البيت في باب افعال القلوب قول مجازي براء يصغ في هذا البيت مسافرا معه  
مناقبهم واجه بالهاء نصر لا كب عطشا فاكاد يموت من العطش مجازي بمعنى يحج بالضم وبه اي بالماء والجلد  
بالفتح وهو الرجل القوي فاعله والحاد بالثا الهلة والراء المعجمة من لاحظ غافية الامور وضرب كفيه  
مصدرا مضيا الى فاعله والملا مقصودا وهو القرب هو مفعول المصدرا ونفسا كب مفعول لقوله مجازي  
ولا يبعد ان يكون المصدرا مضيا الى المفعول مجازا فاعله والملا منصوب بنزع الخافض ضربة الجمل كناية  
على الملا فاما قول تركته عملا حساة جمع ملحس هو بالفانسية ليسيد يا مكان زمانا ليسيد  
قول غير الجازي على الفعل المراد بالجريان ههنا سيره الشيء مشتقا منه فاعله المصدرا على  
الفعل دون اسم المصدرا وهذا الجريان منبوا الى معنى المشتق منه او الى لفظه لكن في كلامهما الى الماد  
واما الجريان المسجل في اسم الفاعل والصفة المشبهة فهو بمعنى المطابقة والموازنة ولا يخفى عليك  
ان الاول تعدية الجريان بالمعنى الاول فيكون على الا ان يقال المراد بالجريان هذا المعنى مع صلاحية المصدر

رمضان الحرام



مفعولا مضافا كما قبله على محرابه الم عرابهم مفعولا مضافا كالمفعول في قوله  
 قولهم ان كان غير علمه هذا شرط لعله الخلفه فبانتفاها الاذن يصير الاعمال اتفاقا او بانتفاء الثاني يسر  
 الاعمال اتفاقا فلا يرد على قوله او ميمتا فكالمفعول انه حكم بوجود الشرط مع انتفا شرطه قوله  
 وبعد عطا لك اء اوله اكثر بعد ذلك الموت عني اي اكثر كقرا لك وقد اجيبته باذنه وبعد عطا لك اء اي  
 مائة ابل فان التواضع بالكسرة الا بل الشئ فرجع وكان ذلك الشاعر قد اسره ليقالوه فاجابه زفر ورده عليه انه  
 واعطا مائة ابل من عندهم القوم قولهم اظلموا الهرة حوز الشدا وظلوم كثير الظلم وقيل القواب  
 ظلم ترقيم ظلمة تصغير ظلمة وهو اسم لام غران ومثنا مصدر ميمي من الاضرب والهدية والظلم جزاء  
 قولهم كنع ذي غني حقوقا شين الظن ان قوله بعيد هذا وبطل مجهو مقل بهن مصرع اخر هذا المصنع  
 والمصرع من مقابله ان محبة المعنى فقول به اء مفعولا مضافا الى مفعوله اء عليه بان على رقة قوله كنع  
 على مكن ذلك والقيل من قبل ماله والجهنم ما وقع في المسئلة لاجل الفقر والزين الزينة والكان واقع موقوف  
 كذلك الشين يفتح الشيم البقيع يمتل ان يكون الفقر ان نرا لا تقطع ولم يبق غيرها في كس الشواهد قولهم  
 ورد بقوله قل قيل من ان له الآية بدأ بعض من الناس ان اوله والله على التنازل اختار ابنه مسعود بن النعمان  
 وقال انك تسمي شير طير مائة وحياته بخند ناي من استطاع فليج فلا يكون الآية رقة الى رقة على البعض  
 على انه لو كان من اء على الكان المعنى انه يجيب على جميع التامرين فيج مستقيمهم وهذا بالانفاق قولهم  
 كحيت يوم غافل هوا صبي هذا مصحح ولم اظفر على ثمانية مسماي لكونه صبيتا فيكون مفعولا له ويجعل  
 ان يكون تميز قولهم شى الهاء اء اوله السالك الشرة اليقظاس الكها السالك خبر بعد خبر قوله  
 ان في البيت السابق والشرة بالهاء الثالثة والتميم المعنى الطريق المرتفع الذي مما فوق من لا عدل  
 اليقظاص السالك صفة للشرة بخال متعلقها وهو السالك ومثي مفعولة فمفعوله اي شىء المملوك  
 كتموا المرأة الفاجوة والخييل كجعفر باعها المعجدة والعين المملوكه وقيل اء مائة مختارة مائة  
 خبر المظفر وهو قيسم لا كثر لها او قيسم قيسم لفضل بقم القاء والمصا المعجدة وهي الالبسة ثوب المملوك  
 وقيل هو الخييل والكبر تخلة اء فضل هذا موصفة للخييل المملوك ولا شاهد فيه قولهم عطاء لا يظفر  
 اوله قد كنت انيت بها حسنا وانيت من المفايدة ومواعظا انقضوا خلة وحك انقضوا اسم رجل  
 والحاجة المحو لا فلا من الفقر والبيان الما طلة في اء القين يعني الله اعطيت المقرضها اي بد خير لا

ان من يبيع شئ  
 على سبيل  
 من سبيل  
 من سبيل



اعمال  
الفاعل الضعيف

وقتي خشنا لوعى انه غير منطوق في اداء الدين لم اعط القرض بغير خوف من ان لا يستلظف في اذنه  
والجند ان كان من الجسر فنصرف وان كان من البحر يتسدد بالسبب فمنع قول الجند على فاعله اي  
ليبدل بالضمير على فاعل المصدر قول لينة اي الى فاعل المصدر الذي هو فاعل ما صيغ ايضاً قول  
مقدما او مؤخرا الاحوال الستة اما ان تكون باسم الفاعل فالمراد بالظاهر والمضمرة  
ما كان اسما ظاهرا او ما كان ضميرا او ما كان مفعولا ما كان مقفلا او كان المراد هو الثاني وان كان  
بابه ظاهرا فاذكر في المصدر لان اسم الفاعل اذا كان ضميرا اي ضمير مرجعه اسم الفاعل فكيف  
كان كذلك في الاحوال عن العمل ولو وقع على الفصيح لقبيل الجمل على حذف الفعل وان يكون الاحوال  
الاربعة احوالا لمفعول قول في العمل وهو مفعول اسم الفاعل والاخران لفاعل وهو نفس اسم الفاعل  
والظاهر والمضمرة ايضا بالمعنيين لكن الاول يحل على المعنى الاول قول جاريا على صيغة الاصيلة  
المراد بالصيغة ميزان اسم الفاعل قول او مقفلا وعنها فيه اشارة الى ان صيغة اسم الفاعل من  
غير عدول لا يكون الا الصيغة المعهودة المشهورة بصيغة قول ان كان عن مضمرة الى اخره عن مضمرة  
متعلق بمعزل قدم للضرورة ومعزل مصدر متبوع بآؤه يجمع مع متعلق بمقفل جملان ثم اعلم ان الشرح  
انها مجموع نوعي على اسم الفاعل يعني المربع والتبديل لكل واحد منهما على ما ورد عليه ان عمل في  
لا ينفى بانتهاء الشرط الاول فان اسم الفاعل بمعنى الماضى يعمل في الفاعل اتفاقا قول لا يخرج  
اقبل الصواب ان يقول بدل اللفظ في الموضعين المعنى وان يقتصر عن قوله الفعل المدلول به اذ  
بقولنا المضارع اما الاول فلان العمل يوجب شبهة معناها بالمضارع لا لفظه اذ شبه لفظه به  
مطم واما الثاني فلا خطا اقول مراده جعل الفعل على التشبه للفظ من حيث الدلالة الذي هو  
راجع الى التشبه المعنوي لا من حيث الموازنة كما توقعه المعترض ذكر التطويل المذكور الاشارة الى  
هذا باختر وجه اذ تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة وانما جعل هذا التشبه لفظيا مع امكان  
جعله معنويا ليصير معروض التشبه العمل اي عمله والمفعول شيئا واحدا فانهم قول قد يكون  
لفظ مخزون عن كذا اي عن شخص او لا تعرف لكل وصف مخلوقا لموصو به فلو ورد عليه انه  
يقض ان يكون تجويز الاختصاص لخصوصا بزيادة مرضيا للكل قوله في كثرة اعلم ان المتبادر  
ازدياد بحسب الكثرة اذ انما بحسب الكثرة قد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر والمتعلق قوله في كثرة



احتمالان الاول ان يتعلق بالبالغة أثناء النسخ الثاني ان يتعلق عليها ثالث ان يصح بان ينسخ في  
في الكمال الثاني ان يكون معنى في وقت كسر متعلقا بقوله بديل المثال ان يكون متعلقا بالبديل البدل  
منه اسم الفاعل المقيد بما يدل على التكثر الرابع ان يكون متعلقا بالمستعمل المقدار وصفا  
لقوله فعال ومفعول او فاعل والاخير اظهر **قولهم** انه لم ينجحوا في انكسار الخمار من غير ان يكونوا بالانكسار والاول  
جمع بالانكسار وهو الاول الشاكلة الاثني **قولهم** ضرب بنصل او اخر اذا عدا مواز اذا كانت غافرا قاله ابو  
والد على امير المؤمنين عليه السلام في رثية امية بن مغيرة وقد كان خرج الى الشام فمات في الطريق فدخل  
السيف فخره القوم من جانب ضوئه وسوق بضم السين في سكون الواو جمع في الغافرا بالفارسية  
في كندة يعني انت يا امية ضرب بنصلك سورة في الاموال والاشياء بكسر السين جمع بمعنى من هو الغافر  
فريه وانما عدم زاد الناس فانت تغفر من الاموال وكان الضرب الغفر كناية عن غفرها والاعطام بها **قولهم**  
الانهم مرقون عرض اخر مجاز الكرمين له فديد مرقون بفتح الميم وكسر الراء المعجم جمع مرقاى  
خارقون والعرض الناموس مجاز بفتحهم الخاء المملة المكسورة على الجهم جمع جهم بالكسر التكون  
والخمار والكرم من بالكسر اسم ماء في جبل في الفريد بالفاء الصوائ هم عند بئله الخمار التي  
نصو عند كرمين ايضا الخمار الكرمين بزيادة ملايشه **قولهم** القائلين الملك الجلاجل ما قبله  
معق حبان الا القائلين فحبوا في البيت السابق والجلاجل بالهمزة والياء من الهمالين كبير  
القوم **قولهم** ثم زادوا غفر بضمير جمع غفور وكذا اخر جمع فخر بضمير ان لهم زيادة وفضيلة  
على غيرهم بسبب انهم غافرون لقومهم فاصد عنهم وليسوا بمتكبرين **قولهم** نصبك اسم عطف  
على التجويل وانما توقفت الاضمار على التجويل والنصب في هذا الاسم معقول ولا يضاهي الوصف  
المتعلق ايضا الى المفعول في المفعول فمع فقدانه مجيء يكون بدله ما يشبه **قولهم** على التشبيه  
اسم على التشبيه المفعول قبل هذا اذا كان الاسم معرفة وانما اذا كان نكرة في خبره **قولهم** لا يضاهي اسم  
المفعول الى هذا الاسم لا اذا كان معرفة **قولهم** كحود انقاصا الورع بفتح الراء صفة مشبهة  
وهو مبتدأ خبر قوله كحود المقاصد **قولهم** والولاية المربية التصرف في الامور **قولهم** فخرنا  
اه التقار بالفارسية كوج كردن الشراد بالفارسية رشيد **قولهم** سفارة السفارة او صلاح امو  
الناس وجعل الشخص سولا **قولهم** جرد جزالة الجزالة صيغة او من انما وحكايا بمعنى العظيمة والاول

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

مكتبة

میرزا محمد علی



الكلام والاملاء **قول** وليجاء **اليجاء** بالضم او الفتح الصو والهمزة بالفتح الحس والسر وشي  
بفتحين ضد الجوع **قول** كفتس التقدير الى قوله اقامه هذا المجموع كلاما مشتملا على بعض مصادر  
المريد فيه فقوله اجمال من اجل لفظ من فيه بفتح الميم لا بالكسر فاضيف اليه جمال والتقدير وذلك كما في  
قوله قد ساء فلا يرد ان المثال غير مطابق للمثل له ولا يحتاج الى ان يقال حذف ثوين اجمال للمضرة  
والافعال في هذه الامثلة كلها بصيغة الامر ان بعضها ماض كما توهم لمران انك كانه جعل بعض هذه الال  
وامثالين مثالا الى الالة قد اخذت من مصدر اخراد كل باب منها وان اخلف اوزان مصادر مجزوات تلك  
الافراد وذلك لاختلاف قلم في مجر فاستخرج وتعلم واما فيها فلان المصدر السماعي لم يخرج  
تلمر بالملام بفتح اللام مع الكسر لم يجز في مجر قد خرج الادخاج بالكسر **قول** واح يجم احضاما  
اكتفى في هذا الباب بمثال واحد لان هذا الباب من المضاعف لا يكاد يوجد بخلاف تفعيل والمضاعف  
محدد في معنى الميزان بخلاف خرج **قول** نرى تن يا هذا كما وقع في الشعر ونرى لوها نثرنا كما  
نرى شهلا صبيا نرى ختم الماء وفا عليها غايدا الى امراة والنتى به التحريك والنتى به بفتح النون  
الجموزة شبيهة بالامراة اذا جذبت بهما الدلو فخرج من البريك امراة تفيض صبيا **قول** كالنور  
اه تنوع من لبس الحار والعمامة والقيصر **قول** هذا باب بنية اسما الفاعلين اقول غلبا المتن بنية  
اسما الفاعلين ما قبلها وبعدها عبارة الشئ قيل قوله وفيه بنية اسما المفعولين بقرينة ان الشئ  
الفاعل مما قبلها وبصيغة الجمع الصواب انه بصيغة التثنية بحال اسم الفاعل على اتم منه ومن الصفه  
المشبهة وتسمية اسم المفعول اسما فاعلا ثم تثنيه ما تغليباً ليطابق العنوان المعنون به لئلا يلزم  
جمع غير العلم الخاثر بالواو لتوثر قيل اسم الفاعل بصيغة المفرد واردة الجسر للتثنية على كثرة اوزان  
كل منهما اقول التحوارة بصيغة الجمع لكن جدد الثقلين لادل تغليب اسم الفاعل على الصفه المشبهة الثاني  
تغليب الفاعل على الفاعل الذي لا يكون غافرا ولم يقصد باسم الفاعل ما يشمل اسم المفعول  
لما نذكر بعيد هذا ولهذا ذكره الشئ من عند نفسه في اسم الفاعل مركبا غضا وقد سبق ان مركبا لا يضاف  
لا يجمع هذا الجمع قلت ما جمع هذا الجمع هيمنة المصنعا اليه لا المركب ببنية ما فرقي فانهم **قول** وفيه  
ابنية اسما المفعولين لم يقل واسما المفعولين مع كونه اخصر اشارة الى ان المعنى ذكر ابنيتهما في ضمن  
ابنية اسما الفاعل بالجمع ثبوتها على ان ابنية اسما الفاعل بتمامها هي اتم ما يرد كذا وما يدل على ذلك

الفعل والمفعول



ان قد تم بين ابنية الصفة المشبهة التي يذكر في ما قبل على ذلك تتجلى ابنية الصفة المشبهة التي  
 لم يذكرها بعد على بينا ابنية اسم المفعول الذي ذكره غيب عمل اسم الفاعل فكتبه قولهم هو  
 فان اقول كان المتخاف بينهم عند الزادة ان يقولوا ان الوصف في الفعل الفاعل هو الفاعل وهذا  
 هذا الوصف بلفظ هو ان كان غير اسم مفعول بلفظ ذلك ان كان اسم مفعول فيقولون هو هو حذو  
 ذلك مضرو ولا بد من ان يكونا في ذلك لا في ذلك ادخل الفاعل لفظ هو بين المرجع المتسا  
 اليه ففعل انما فاء جزاء حذو شرط هو المرجع والمشا الى اسم الفاعل واسم المفعول اي اذا ثبت ان  
 ضرب فعل باسم فاعله متساويا وقبل الفعل التبريع المرجع والمشا الى فاعل ذلك الفعل او مفعوله  
 ومساظمه ولا يبعد ان يكون عمل هذا ايضا فاجزائية الثانية نكتة انحصار التفسير باسم الفاعل  
 واسم الاشارة باسم المفعول وانما حكم عليه ايضا بمساواة ذلك ان صفة ناشئة من تلك الذات  
 فلم يميز تلك الذات عن تلك الصفة غاية التمييز فكانت متماثلتان فاستلكت بغيرها بالتمييز كونه هو  
 للذات فقط وهذا بخلاف اسم المفعول فانما حكم عليه بالغير ومثله هو انك ان صفة غير ناشئة من  
 تلك الذات بل انما تقع عليها فاشياء على الذات الصفة في غاية الوضوح فتبين ان غير اسم الفاعل  
 الموصوف لا يشاء الى الذات الصفة هذا ظاهر في هذا المقام قولهم انما يقال هذا الماء الذي  
 جوى لنا ومضد لغته هو هذا الماء المعجزة قولهم انما يقال فلان شراي كثير الفرج قولهم  
 وثانيها فعل الظان فعل وفعل بمعنى المفعول من الجازات السابقة واصلا ما موضوعا للغة المصداق  
 كالخلق والضم قولهم انما يتقديرا الظرف متعلق بقوله جزاء بقوله قولهم يخرج بما ذكرناه اعلم  
 ان تحت اجز الفاعل غير متحقق فاسم الفاعل المتعلق وكذا في اسم الفاعل اللازم بقدر تقدير التحويل  
 واقافية قبل تقدير التحويل متحقق لا يفهم من كلام الله ههنا فخرج الآية انما هي المصدر الثالث  
 مما ذكره نفسه كانه لم يترجم في الخارج الثاني لعدم وجود قولهم انما يتقديرا انما يتقديرا  
 الكتابه بالفعل فهو اسم فاعل متعلق خارج عن كلام المصم وانما انما يتقديرا ملكة الكتابه فلا معنى لاجله  
 لانه صفة مشبهة اللهم الا ان يباين الكتابه فيقابل الشاعر او محض موقع الكتابه مع قطع النظر عن  
 تعلقه بمفعول قولهم انما يتقديرا الفاعل انما يتقديرا في جواب عن ارضية انما يتقديرا عن هذا التبريع  
 وحاصل الامر ان العلم بهذا العلم مستحسن موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فلو عكس ذلك

اعمال الصفة  
 المشبهة



٢٠ الجواب ان العلم بهذا الاستحسان لا يتوقف على العلم بكون الصفة مشبهة بل هو حاصل بمجرد النظر الى  
 المعنى اقول يمكن استنباط هذا الجواب من كلام المصنف يجعل قوله معنى تميز الصفة قوله ان تحسن للفاعل  
 ثم لا يخفى عليك ان ادراك هذا الاستحسان بالنظر الى المعنى بعد تقدير التحويل في الصفة وقبله في اسم  
 الفاعل لا يكون مجرد ادعاء ظاهر فقط **قوله** هنا على التشبيه اى في هذا المثال الذى هو فيه معرفة  
**قوله** تاسيية قد تقدم معنى ذلك عننا في اول باب الاشتغال فارجع اليه **قوله** هو المتنازع فيه  
 اى هو مفعول تنازع فيه لا فاعل الثلاثة اى قوله ارفع وانصب اجوز **قوله** لكن هذا ضعيف اعلم  
 ان مسائل الصفة المشبهة على ما ذكره المصنف ست ثلثون مسئلة ونهى على ما قرره الشافعى اربعة اقسام  
 ضعيف وقبيح ومنع وحسن وما وجه لضعف هذا الامر من الاول نصب الصفة المجردة عن ال المعنى المعروفة  
 ومنشأ تلك ان الصفة اذا كانت مجردة عن ال ضعف شبهتها بال فعل ود التسمية لا يعمل العمل المجاز  
 المحتاج الى قوة الفاعل ود التسمية لا يعمل وقاما اذا كانت معصوية لا الى الموصولة كما  
 هو الحق عندنا وعند الشافعى اول الصفة بالفعل كاسم الفاعل المعرب بها فقولنا فاشبهها بالفعل  
 فعلت عمل المجازى ايضا بلا ضعف كذا اذا كانت مجردة وعملت النصب المفعول للكرة فان النصب يح  
 على التميز وهو على حقيقة يمكن ان يجعل كل عامل قويا او ضعيفا ود لك الوجه موجود في اربع مسائل  
 الثلاثة جو الصفة المجردة عن ال المصنوع الى ضمير الموصو والمصنوع الى ضمير ومنشأ الضعف في هذا  
 مشابهة اضافتها باضما التميز الى نفسه لا المصنوع الى الشيء بواسطة مصنوع او احلا واكثر فيجب  
 ذلك المصنوع اليه لئلا يفتقر الى اضافته ايضا ومصادق ذلك المصنوع اليه متحد مع مصداق الصفة  
 المجردة عن ال المصنوع الى الضمير بواسطة او بواسطة هذا القسم موجود في مسئلتين اما اذا كانت  
 معصوية لا ال المصنوع اليه لا يخرج من مصداق الصفة لا عينه لكنه يمنع لما سذكر والمثابة لا ضما  
 الشيء الى نفسه ان لم يكن بمنزلة المصنوع الى نفسه الامتناع الا انه ضعيف جدا واقا وجه القبح فهو  
 خلوا الصفة وما بعد ما عاير يربط بالموصو وبط في الصفة هو الضمير لا غير وفيما بعد اما الضمير  
 او اللام المشابة الى الموصو كالضمير ذلك في اربع مسائل واقا وجه الامتناع فهو خلوا صفة الصفة  
 عن التخفيف وعن التخصيص عن حذف الرابط وعن المجازى كذا في بعض صور اضافتها الى مفعولها وذلك ايضا  
 في اربعة مسائل واقا وجه الحسن في هذا خلوا المسئلة عن وجه الضعف والقبح والامتناع وذلك موجود

في







من هو قائل كل عضو من البدن فلا يخفى انه لابد من محققين لذلك وكيف او كما ما يعني الزوال قول  
في كونه على افعال لم يقبل في دلالة على اللون العيب على ان يشهد لا يدل على العيب على ان يطلق  
العيب على وصفه على افعال قاعده. قول من نحو عيبك جئت قد مر ان المراد بالفتا جمل الشعر  
ذا فصل هو من فعل الله تعالى لا يعمل غيره لا بجهولا فالمراد بالملذم الملاذم الاضداد ومن جعلها بمعنى  
صيرورة الشخص اقصا ففعلها معلوما وسبغى مثل هذا في اخر هذا الكتاب قول الخليل  
ضرب لفظ ما مضى بغيره قول من مثل ابن الناطم اه قد عرفنا حال في العجب الموتى  
لكن صوغ الفعل من نفس الموتى واقع البتة ولما ريد العجب منه فبالخطا فتم قول يمكن العجب على  
بحسب الكثرة نحو قولنا ما اكثر موتى قبيلة فلان قول من عما الجمع مونه هذا من الضم كالجوع بمعنى جوع  
الشئ لا مصهيه او ذاعم او ذاعم ووجه الظان المراد من المفعول الاخر قول من وقال ابن هشام اه بشا  
مقال ابن هشام اما على ان معنى الموت هو الروح من اخراجها البدن كما سبق او على ان العجب ان كان  
على سبيل الخلقة فالمفعول هو العجب منه حقيقة العجب في هذا المثال انما هو وجع الموتى من نفسه  
لا هو العجب في خوفها اشتد حجة انما هو شدة ايضا لان في نفسه فاقول شدة الدرع جبرته من  
مراتب الدرع قول من انذرنا هذا مشق من الذراع كالقطار كما اشار اليه شارح ولا يتصل  
للدراع فعل هو بنسب الشقاق اليه هذا لما يخالف الصوغ عن الفعل قول من هذا الخصر وهذا الخا  
المعبر والفتا المملة قول من قال بنو المسلمين اه قاله عباس بن مرداس هو من موافقة قائلهم  
والمعنى واضح قول من قال بصر يوقاه وجه قول البصريين على عم ابرعصنو وتصديق الخليل  
بالفعل وجه قول الكشاف على انه هو انما في الاصل ان كانا جملتين لانها بكونه للضعف  
لاننا المذبح الذم وحكي فيها انما السابق على الوضع فصلا اسميتين فكونها جملتين  
باعثنا هذا الوضع لكن لا يخفى ان مراد الكشاف ان كان لك ان كان التعبير عنها بالجملة الفعلية  
احسن لان اثبات صفة الموضوع معتبر بلفظ ينبغي ان يكون من حيث استحقاقه للتعبير عنه بهذا  
اللفظ وقيل مراد البصريين على عم ابرعصنو ان المخصوص خبر مختلف فقولنا نعم الرجل زيد فلا  
جملة فعلية و مراد الكشاف على انه ان المخصوص مبتدأ مؤخر ما قبله خبر فيكون القول المذكور  
جملة اسمية وهذا خطأ لان الكلام في نعم الرجل فقط لا في نعم الرجل زيد قول من فما اسمية

صاحب المصنف  
المراد بقوله صنفه هو المصنف  
وتقبل الموصوف به صنف  
الجموعين وتقبل فقط  
بجملتين والتصديق في كماله  
الموصوف



الأسير بها عينا توضع على الفعلين لا بها عينا كونها متماثلان في الفعلين كان الكلام في ٢٩  
 الفاعل ولا يقع المخصوص ليس بالفعلين قولهم ونعم ان اخذ القوم وهذا بعض من بيت موهلادهم  
 ان اخذ القوم فيركب ويهجر حسامه من خيال قاله ابو طالب عم النبي والفاء للعطف ليرى  
 بالواو فيركب اسم مفعول ويهجر مخصص بالمدح وهو اسم رجل وحسنا اي سيف موصوفه ومعنى  
 كذا قوله مفرد بالفتح اي مفرد والخالل جمع خال له بالكسر وهو بالفتح سيد بنده مشين قولهم جمع تبه  
 اه الافعال المفيدة للاشتغال بالجمع والتفريق والتفريق البعيد فيجب ان يجعل المتحرك من المتصانفين فاعلها  
 والمتصانف الآخر مفعولها اذا كان المتحرك احدهما فقط واما اذا كان كلاهما متحركين ولم يكن احدهما  
 متحركا بل بوجان معا بالاشتغال المذكورة فلم يذكر هذه الافعال في عمل بل يكفي بتفسيرها بالبين على ان  
 ظرفا والمعنى وقع الجمع او التفريق ونحوهما هذا بحسب حقيقة واقعا عند اذاعة الجواز فقد يختلف عن  
 ذلك ولما كان كلام القسم هذا من القسم الرابع قد اشتهر لفظ البين قولهم في التعليلون بقرائه قاله  
 جريته صوابا خصل وهو من جنس تعلقهم من يتصانف امرين بقرائه لوقوم والمراد بالتحل بجالهم وبلاهم فاقم  
 والراء كمراد اللاصقة الحيز خيفة الالية والمنطق من القوم من النطق والمراد بهما المرة التي وقعت  
 شيئا من القوم فحوى على اليديها اليها ما التامس سميته الالية فيرى عيونها وهذا من اربوا حشر العرب  
 قولهم لقد علمت بان ديناء قال ابو طالب عم النبي صلى الله عليه واله المعنى واضح وهذا مما يصح  
 باسلامه قولهم نعم ما يقول الفاضل ان كان ما سخره فاقصه اي موصولة بالتقدير نعم ما يقوله قول  
 الفاضل ومقوله وان كانت غامضة اي موصوفة بوصف مقدر فالحيلة التي يبدونها فاقصه مقام المخصوص  
 والمعنى نعم شئ حسن يقوله الفاضل اي قوله ومقوله قولهم بخلافه لا منوى قولهم واوا مشكرا  
 كان قوله مشعرا مشعرا بان العلم في المثال ونحوه ليس مخصوصا بل مشعرا به مع انه مخصوص بقوله وهو  
 لدفع هذا الاشفاق قولهم ولان تقولوا ايضا ان حذف وجه التسمية المشرقة ونحوه يقتضيه  
 ان يكون متماثلا ليس في الاختلاف كما فعلية وان تشكك في ذلك فسال عن معان آلفا عند الخلاف في  
 فعلية متما قولهم في الخلاف قابل اه هذا المتما بالاشتغال اي خلاف شخص قابل واما بالوجوه في  
 ان يكون نسبة القول الى الخلاف يجوز ثم وجه الخلاف منافع استعمال تلكا الثلاثة في المدح والذم من  
 غير تغيير حركة اصلها وكان المقصود تعيين هذا الاستعمال بحكم بالاطلاق قولهم حكمها الرقيق في



٢١٠ احكامها لعدم مماثلته في جميع الاحكام قولنا اجبتا جلا اء اخرى على ما وجد في بعض النسخ  
الغير المعبر عنه جنة ما فوق جتنا قولنا نجبتا اء ما قبله باسم لاله وبه بدينا ولو عبد غير  
شقينا قاله عبد الله كواحدة الانصاف بدينا اي ابتداءا والمعنى واضح قولنا قيل جلا اء اي  
مجموع جلا قولنا علي جانب الاسمية اي صفا الكل اسما تغليب الاشرف الاجزاء على الاخر  
قولنا لما تقدم ما مضى اي غلب الفعل على الاسم ذو العكس لتقدم عليه مرجعا للترتيب على  
او موصولا اي لما تقدم من التركيب قولنا لا جلا اء الملا الارض والاراب حتى مرغم ميتة وعالم  
امراة ذي الرقة وهما اصله هو دخلت فيه لاف الاطلاق قولنا ايضا في المثل كلام فيجل  
في ما يشبه المعنى الاصل كثيرا ما مر غير تغيير لفظه وان غير المعنى دلالة على تشبيه قريبا المعنى  
الاصلي وقد مر هذا انفا قولنا في الصيف ضيقت اللبن ضيقت بصيغة المؤنث وهذا يمثل به ان  
افسد من قد علم انه في مظان الفاء الاولى الصحاح هذا المثل في الاصل هو طيب امرأة كانت  
تحت رجل موسر فكرهته لكونه فطلقها فتن بها رجل مملوق فبعثت الى زوجها الاول فتيقنه ففلا  
لها هذا انتهى اقول الموسر الغني والمملوق الفقير والاستماحة طلب الا عطفه ولفظ الصيف في هذا  
المثل بتقديره والتم في الاسر قد يذكر في وايضا المثل اللبن بفتحين في معنا بالان سيرة  
يحتمل ان يكون بكسر الاول وفي الثاني جمع لثمة وهي الفان سيرة خشي من هذا الرجل من هذا  
الكلام العذر لمنعان يعطها ماثيا والكلام اما مجموع على المعنى الحقيقية في هذا الامتنان والحمد  
فانهم قيل رجل طلق امرأتى الصيف ثم لم يسل اليه احد تطلب عن زوجة فلد من اللبن فاجابها  
الزوج بهذا الكلام قولنا هذا علة اء جعل القام في قوله فهو للتعليل لا للتفريع فان قلت  
لامضاها لا بعد العلل فلو عكس قلنا المراد بقوله ايضا المثل ايراد ان ايضا هي مثلا  
واما لم يجعله نفس المثل لانه بدني المخصوص ناقص بل لانه مستعمل في معنى الحقيقة لا المحجاة  
في بعض الاماكن قولنا لما ذكره وهو المضام المثل قولنا على انه متعلق بالحال عن فاعل  
وقع اي مبتدأ بالحال عن فاعل ارتفع اي ناي الكونه فاعلا على تقدير التجرية بالبا ايضا  
قولنا وجب بها مقتولاه او له فقلنا قللوها علم بمزاجها المفعول في قللوها النحر وقل النحر  
من جها الماء والبناء في قوله بمن اجها لاله اوللينا قولنا حب بها اء اي نعم النحر المقنوعة

٢١١

حج  
الثل



المفصل

الفضل يعني ان حسناتها زول اذا مضى على قلذمان قول لم يشد هو اقرب لانه مشتق من القصر كقول  
 او القصر بمعنى الحقن وليس لما فعل قول لم اخصر به شدة اشتقاقه من اخصر الزيادة  
 قول التي لا تبدى الغاية لان وصف الفضل عليه جعل مبدأ الزيادة المستفاد من فعل ما في  
 الفضل لم يتصف بالزيادة عند كونه ذو وصف الفضل عليه ومثله فاذا جاز المماثلة انصف  
 بالزيادة قول لم يشد لانه اكثر منهم حصة اخوة وانما الغرة للكثرة التاء للخطاب حصة اي عدا  
 والكثرة من كثرة من القابل والاقوام قول لم اناقص الا شيئا عدا لا ينفى عروان اراد بالناقص عدا  
 الملك بن عروان لنقصه لوزن الجند بالاشيخ عمر بن عبد العزيز للشيخة جنة ابنته من ضرب اباءه او شيئا  
 من سقاط دابته اياه او شيئا من سقاط على الارض قول لم لا يكاد يستعمل فان قلنا كذا الفعل  
 بعد لفظ يكاد تأكيد لنفي الفعل فلفظ لا يكاد يستعمل لا يستعمل البتة وموضعا لقوله ومما جاءه قلنا  
 هذا انما يكون اذا كان مدلول المضارع المنفي نفي الفعل مع احتمال مرجوح لثبوته كايوتيد تأكيد بالتو  
 وغيره وانما اذا كان مدلوله نفي الفعل من غير احتمال لثبوته كايوتيد فاقبل انه لا يستعمل التثنية في  
 سلب التأكيد المستفاد منه لعل بقاءه فيه على التاكيد فاما قول لم لا يزد من ماء هذا  
 منسوب موهكذا فقال لنا اهلا وسهلا وزد من ماء الخ لانه لا يزد من ماء طيبا له الفردق والاهلا  
 وسهلا منصوبا على تقدير ان اهلا اي الاجانب مكانا مامولا اي اخرا با وانبت مكانا سهلا اي  
 مكانا حرا والشرب يندخذ الزاد المجني عن الفعل اي ثمرها او بمعنى بل والبناء في داخ قول لم لا يكونا  
 هو جدي لا حقا قول لم جأ الفصل اي بغير الاجنية والمراد بغير الاجنية المعصوم والتميز من المعصوم  
 وكذا اذا اريد بغير الاجنية السبب فان متاه قول الشاعر عن مساله قول لم لا كذا من ماء هذا  
 في ذم طبع سماء الجاهل كالمجوس والام للتاكيد الاكلا كاللقمة وزاد معنى ولا خطا كثر القارصية  
 كشك والحقا باجمع حشيتا الحما الهمة كعشيتا من قريبات اي من قريبات القضاة  
 يكد ما بينا لها والقضاة جمع قد بضم القاف في شديدا الدال المعجمة وهو مع اقد على هذا فعل وهو  
 التهم الذي لا يرض عليه خسر بضم الخاء المعجمة كفضل جمع اخسر عن الخسر قول لم لا يحل احلاله  
 اقول كثر على اسم التفضيل في الاسم انظم مشروط بامكان احلاله محل الفعل او احلال المذكور  
 مشروط بجمته مشروط الاول وقوعه في حق النفي المطلق ان يكون له في اللفظ صاحب متغيرا في

معنى اجابة يسأل الاستعمال  
 في قول لم لا يستعمل  
 في قول لم لا يستعمل  
 في قول لم لا يستعمل  
 في قول لم لا يستعمل

اللفظ



٢١٢ المعنى قد توسط مويد بينهما واسناد الى اولهما لفظا والى الاخر معنى الثالث ان يكون فاعله اجنبيا  
 من وجه سببيا من وجه اخر الواسع ان يكون مكانه المفضل والمفضل عليه واحدا بالذات الخاسر يكون  
 ذلك الواحد متعلبا بالاجنبيا اى كان مفضلا باشتغال الصاحب الاول ومفضلا عليه باشتغال  
 الى غير ومثال الشرط الثلاثة الاخيرة الى شرط واحد هو كون الركنين واحدا بالذات متعلبا بالاجنبيا  
 ووجه الاشرط اما بالاول فيمعلق التقى بزيادة الوصف لكونها قيداً ويقتضى كل الوصف الذى هو  
 جزء لمعنى الفعل فيزيد شهادته واقابا بالثلاثة فليقتوى في العمل بالاعتبار اللفظي ويمكن كون الاسم الظاهر  
 واقابا بالثالث فليضعف مقتضى التفضيلية الموجبة لضعف شهادته بفعل وهو التقدير وبما قررنا  
 ظهر التوفيق بين قول من قال باشرط كون معموله اجنبيا وبين قول من قال باشرط كون سببيا قول  
 والاصل يقعاء يعنى ان ذكر هذا القاعل النظم على نوعين اصل وخلاف اصل ولم يراد ان كل منهما  
 احتمل ان يثبت الاول من الاصل وقوعه بين التضمين لفظا او تقدير او خلافاً فهو وقوعه بعد التضمين  
 فقط فعل هذا قوله والاصل الى قوله وما جاء بيانا للاصل وما بعده بيانا لخلافه الثالث ان الاصل وقوعه  
 بين التضمين لفظا وخلافه اذ وقوعه بينهما التقدير او وقوعه بعد التضمين فقط وعلى هذا يكون الفرقان  
 الكائنان مثال الكل داخلين في خلافاً لاصل الثالث ان الاصل اى اصل ما له التضمين هو وقوعه  
 بين اثنين التضمين لفظا وخلافه ما له التضمين لم يقع بينهما لفظا مثال الكل مع فرعيه بيان  
 للاصل وخلافه قوله وما جاء بيانا لما ليس له التضمين وانما ان له ايضا اصلا ولا خلاف اصل يعلم  
 بالمقابلة الا ان يتخالف اصل اقل من يتخالف الاصل الاول قوله وما جاء من كلامهم ما احد احسن  
 اى خلافاً لاصل الذى جاء من كلامهم ما دخل من على ذلك المحل ولم يدخل قبل المحل على التضمين بل دخل  
 على مصدر اسم التفضيل مضادا الى المفسو الى ذى المحل كما هو شأن هذا القسم قوله انا قوله تعالى  
 اه هذا جواب عن سؤال مقلد تقدير ان تقول انا فعل لا يعمل في المفعول به باطل لان وجهه لم يقوله  
 هذا مفعول به ولا لكان ظرفا وظرفية مستندة لمظرفية علمية قدم للكان مع انها عين ما المقدم  
 عزامثال ذلك علواً كبيراً ويحصل الجواب انه منقول به اما على الحقيقة لكن لغا مل بدل عليه علم وقد  
 حذف بقرينه واما على التوسع لنفس علم لان المنوع عمل افضل الى الاول واقابا بالثالث فيجاء باعتماد  
 اصل الذى هو الظرف الفرق بين اثنين المفعولين ان الاول مما المتعلل بالموضوع له والثالث مما المتعلل



في جو الموضوع له والاول من خواص الطرف المنص الموضوع لاعم من النظرية والثاني من خواص طرفه في  
 ان يستعمل في النظرية فالعقد متصرفه كافي حيث لا قلنا خصوص المقام كافي قوله تكافؤ ما لا يكون  
 لكن لم يستعمل فيها المانع كل واحد واختار اسم الفاعل الا الطرف لو كان علم الله مظهره او غير ذلك والتوسع  
 ههنا من التوسع في المعنوية بحيث يشمل معنوية اخرى ثم ان ذكر الله اعلم عقيب قوله واقا قوله تكافؤا  
 لا يخلو عن لطف ذلك ان لا يتحمل ان يكون جوهرا فيقول نقول بكذلك يتحمل ان يكون جملة مستأورد  
 بيانا لعدم الاعتراف بالتوجيه المذكور اي كونه مفعولا به لفعل مقدر دل عليه علم وهذا الكلام كما  
 الاستعمال فيها اذا وجه كلام الله رسوله وثالثه بما اخطر بيان الوجه على هذا فقول القول هو قوله حيث  
 يجعل قولهم على ان حيث لا فلا يمكن كونه مفعولا به على العقيدة قولهم والله لا يتوسع ا فلا يمكن كونه  
 مفعولا به على التسعة في كلا التفسيرين كلام فتم قولهم الظاهر ان هذا المراءى من النظرية الهازية نوع  
 اخر من التوسع في الطرف الذي هو التوسع في المعنوية بحيث يشمل ما يشبهه فان نفوذ العلم في الشيء امر غير  
 محسوس لكنه يشبه المحلول المحسوس المعبر عن الطرف فانهم قولهم تضمن علم معنى ذلك لان علمه  
 انما يتصور حلوله في الاشياء الاستلزام للنفوذ فيها قولهم اي هو نافذ العلم اشياء الى اسم الفعل  
 ههنا بمعنى اسم الفاعل ان لم ينفذ علم احد هذا المفعول حتى يصير علمه نعم انفذ فيه قولهم بمعنى  
 بمعنى واحد وكذا الصفه وهذا بجملة اصطلاح واقا في اللغة فالوصف فعل الواصف الصفه  
 حال الموضوع والتعريف فعل الواصف لكن يشترط فيلزم ان يكون با مراد به وجوده ويكون الموضوع  
 والوصف غير مشروط بذلك قولهم لربعة اشياء اشارة الى اربعة التابع الى اربعة المصنف في  
 الشيء الى جميع اقسامه يجعل عطف البيان اذا خلا في قوله عطف الى بعض اقسامه بجملة خارجا قولهم  
 اي اشارة الى ان التابع كما ان التابع في الاعراب فكذلك التابع في اللفظ اي اقول لهم اي مفعول  
 الاتمام قولهم اي مفعول فترتيب الاتمام قد ينسب الى ما لا يحسن له ان الاتمام بمعنى ان الاتمام قد  
 يطلق على ايجاد البسيط وليس له ههنا الكره هذا ايضا يرجع الى نوع التركيب قولهم ملحق  
 اي ما اراد المتكلم من ملحق فان المتكلم اذا اراد بقوله زيد نيدا لفظا مثلا فلا يتم مراده من قوله زيد لان  
 يتجه لفظا وليس المراد بالاتمام اتمامه بعلامة مائه مطلقا حتى يحتاج الى جملة على الاتمام الاشارة الى  
 عن المصنف ما يدل على ما ذكرنا قولهم يخرج منه عطف النسق البديل ان لو كان متمم نحو ما يحسنه زيد

من حيث العلم



٢١٤ عليه أو زيد فعلمه لم يقصد منهما التماثل بل قولهم بوسيلة أي بواسطة بشا علامته فقط لا بواسطة  
 بشا ذاته فقط أو مع علامته كما في التوكيد البين قولهم بلحق به أي بما ذكر من التخصيص والاضاح  
 ووجه الالتحاق أن الأوصاف المذكورة قبل أن يعلم المخاطب بها للتخصيص كان موصوفها تكملة وللألف  
 أن كان تكملة معرفة كما أن بعد العلم بها المذبح أو اللذم أو الترحم أو التأكيد فان قلت هذا العلم متنازع  
 الاختصاص بعد العلم بها الوصف كما أن الأوصاف قبل العلم بها اختيار قلت العلم بالمعتبر مطلق الوصف ما  
 يحصل التبيين بنفس ذكر الموضوع أو بذكر وصفه والمعتبر الوصف للمذبح شبهة ما يحصل التبيين  
 بمحض ذكر الموضوع كما يشهد بذلك قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين على القول بالوصفية قولهم  
 أو يرحم عليه لفظاً أنه من باب التفعّل ونا على الحقيقة هو الشائع استثناء الوصف بخازن والضمير المجرور  
 للموصوف لكن استثناءه مجهول من المجرور ومن التفعّل والمستتر فيه غايداً إلى الموضوع والضمير المجرور للموصوف  
 من قبيل رحمت يدا على فقره وذلك لأن مفعول الترحم المجرور يعلى هو الذات لا الأوصاف يشهد بذلك  
 ما ورد في الدعاء وترحم على محمد وآل محمد قولهم لا تتخذوا الهين اثنين قبل هذا بدل كل لعدم شغل  
 بدل الكل أن يكون متحداً مع المبدل في المفعول في المصداق فمن حكم أنه بدل بعض منه متكاملاً فهو  
 بعض من مفعول الهين فقد اخطأ قولهم في التعريف التذكير أي في وقت ثبوت أصلها المتشاور في  
 وقت إرادة إثبات أحداهما للثبوت كذا الفقرة الثانية والشاهد على المعنى الأول دليل أنه فقرة  
 الثانية به وذلك لقله مؤنثه قولهم أي عند ثبوتها أي ليرى التوحيد التذكير على ظاهرهما هو  
 جعل المبتوع واحداً ومذكراً لأن كون الوصف كالفعل مقارناً لثبوت الثاني لبقائه لا لثبانه على هذا  
 فافهم قولهم فإن رفعه أقول فرفع الضمير المذكور على نوعين الأول ما يكون فعلاً للموصوف والثاني  
 أن يكون فعلاً للعلقة ومع يكون المتعلق بذكر الضمير المستتر قولهم في الثانية والجمع ترك الألف لأن  
 موافقته معه فيه لازم مطلقاً من غير شرط إذا فراداً فاعل مع عدد أفراد عاملة غير معقول وكذا ترك  
 التذكير فيما يجيء لمثل ما ذكرنا قولهم والظاهر بهيم التبارك لم يقل والألف مع أنه اخصر في  
 أن الموصوفين أخصراً من غير شيء أو يوافق المبتوع فيهما نحو هذا الرجل فافهم جأش رجل ذوالفان  
 قلت مفهوماً الشرط الموجب يدل على خروج هذا القسم مما يوافق الموصوف فكيف يحكم بالدخول فيه قلت  
 هذا القسم لا بد أن يكون أخيراً في أحد القسمين يدل الأول بمفعول على خبر منه الثاني بمنطوقه



المخرج من الثاني ودلالة المنطوق مقدم على دلالة المفهوم في الاعتناء وعند المتعارفين قولهم ٢١٠  
 والآفة في التفسير السابق أي أن لم يرفع ضمير المستثنى بأن وضع ضمير بارز أو اسم ظاهر كما سبق  
 قولهم كائنين بين آفة الكاف متعلق بما سبقه ويرى يكسر الأول بمعنى محسوس وشيخ أصله شيعي كمنش  
 أي حزين ومزاجها القاسم مفعول لأفعال مجازية الهزة أو اسم مكان في المثال في المجرى مع الهزة في المثال  
 على التقديرين هو الوجه قولهم ولقد أقر على التميمية أخوه وأعفتم أقول ما يعينني وقيل فاضيت  
 ثمة قلنا لا يعينني قاله رجل من بني سلول ومن أشبهه لا فواء إن قلنا فاعله عليه السلام بهذا التبع والظن  
 أنه لا أصل له وإذا كان شاعره هذا البيت معاصرا لها أو مقديا عليها فيجوز أن تكون أها مرة في موقع  
 فاشتهر مرة منها والتميم الدني الأصيل والتبع النفس والتبقيع النسيب لهمة وتشديد التبع الموحدة  
 بالفارسية تشديد ساد أو أعف أي حفظت لظننا عن جارية جرداء بالمثل لا يعينني أي لا يقصرو  
 بمحتمل أن يكون الجملة حالا عن التميمية إذ التميمية وإن كان في المعنى كالنكرة إلا أنه يجرى عليه حكم المعارف  
 فلا شاعره البيت قولهم جارية جرداء هل يابيت الذنوب أم لا محتمل أن جرداء جرد الظلام واخلط قيل  
 قاله النجاشي ولزمه البيت بالجملة يصفه قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم اتوه بلير مخلوط بالماء حتى  
 أن يكون في الحسية يشبه لون الدنوب المذوق بالذال المعجمة كضرب هو اللين الذي ينج بالماء حتى يقر ضبا  
 من كثرة الماء وجرد الظلام أي منظر الظلمة لا شاعره العيون واخلط أي اخلط بنور الدنيا قولهم على  
 تقدير مضارع وهو ذو وما عساه وأحزب ذلك عما إذا كان نفسه صفا بأن يكون يخطي لفاعل بالضم  
 فلم يلزم فيه ذلك لأنه تنوع ضالحي رفع الضمير المستتر الموجه للظلمة فان تلك الصلة أجنبية باعتبار المعنى  
 دون اللفظ فالتموه ذلك أي لكون المصدر مضافا بتقدير المضاف وليس المصدر متعلقا بغيره خلافا  
 لأن ذلك في الخبر هذا المضاف منوع فيحتمل أن يكون اللام للتعدي واللفظ ذلك إشارة إلى المصدر  
 وهذا أقرب قولهم ونفس غير واحدة لهذا البيت معنيين الأول ما سألنا عما عايد إلى التعدي  
 المراد بالاختلاف الاختلاف في المعنى أو ما عايد إلى غير الواحد المراد به اختلاف في الأغراض والتعريف  
 والتذكير والعمل لما كان البيت المتصل به مشعرا لبعض مفااتيح المعنى الثاني حمل الشاعره على المعنى  
 الأول حيث نسب الاختلاف إلى المعنى قولهم وهو المتن والجميع أحزب بذلك عما إذا كان ملحقا بغيره  
 التفسير والجمع كالعطف وغيره فائدة لا يجوز فيه لا شاعره مطلقا إلا بالعطف لا بغيره إلا إذا انفرد الكل



٢١٦ في التفسير التام والاعتناء بالعطف قول لا يكون لا يستلزم ان يكون التفسير الامتداد

بالاعتناء الشخص اذ هو واحد او متعددان والمنعوت واحد او متعددا او اما العكس فيعتبر

قول لا يغير استثنائا اي يغير استثنائا نوع من ذلك وفيه من يترك التفسير عن هذا الحكم قول فان

نعوت كثر اقول النعوت المتكررة على ان يبقا قسلا لا المنعوت اما ان يقتصر الى الكل في التفسير او

يستغنى عن الكل ويقتصر الى بعض المعين او الى بعض ما ذكر المصاحم احكام الثلاثة الاولى فاما حكم

الاخير فكالثالث الا ان كلاما من لا يفاض المتبادلة يصلح للقطع والاتباع معا فانهم قول كلهما

مفعول لاحد الفعلين لا ياكيد للضمير المجزوء وقوله بعضها مفعول لما بعده والجملة عطف على الجملة

الاولى ويحتمل ان يكون كلهما مفعولا للفعل الاخر وقوله او بعضها عطفا على ان يكون هذه الجملة

بدلا من سابقتها وهي قوله اقطع وكان هذا موافقا لقول محلنا خا لا يرفع اعل قطع البعض

طريق الاعلان ان يقطع الى اعراب مخالفا لعراب المتبوع اذا امكن الوفاق ليمتد التامع عن المقطوع

لكن ان يجعل خلا عن القطع المطلق فانهم قول ان كان معينا اي ببعض لا البعض المقطوع ففيه

نوع استخدام قول لا يغير اي ان كان معينا ببعضه من بعض واخرى به عن القسم الرابع الذي

ذكرنا قول فلم اعط شيئا ولم امنع اوله وقد كثر في الحرف اذ ندر على ان المضاف للمجهول

منه لا في وكانت منقول من ايضا الى العدة والقوة على رفع الاعضاء وفعل المحل مجهول لان لولا

الصفة لئلا نقض الفعلان قول تابع بقصداء المقصود التاكيد على فاذا ذكره رفع واحد من

امور وهي غفلة السامع عن سماع المتبوع وحل المنكلم على التهجوز اذ عدا اذ التهجوز في المتبوع

والاول حاصل من التاكيد اللفظي والبواقي حاصل من التاكيد المعنوي وقد عبر الله عن البواقي بقوله

كون المتبوع على ظاهره فالسبب التاكيد المعنوي الذي هو الاصل في التاكيد قول لا يقتضي التفسير

فلا يطلق التفسير على رفع الامر الاول ويجعل قايمة للتاكيد اللفظي وهو لا يشك في المتبادر والتفسير

يكون عند عدم قرار المقصود ولا غيره في ذلك استماع لا عند قرار غيره فيه قول اي شئ يخص

غير الواحد بالمتنى مع ان الجمع ايضا كذلك ليختص المسئلة بامر بدعي قول لا يعودون الجمع لهذا الكلام

معين الاول ان يعود الضمير الى المتبوع اي يجوز ان تأتي بالنفس والغير من دون الخا ان متبوعها

غير الجمع اي يكون اثنين او مفردا الثاني ان يعود الى الاثنين المفهم من قوله ان الى لفظ لا بمعنى

منه التاكيد



الأول ان اي موجودا في نفسه ما مفرد في هذا الا اننا اردنا انما جئنا المقصود انما هو المعنى ٢١٧  
 الثاني وقصر على هذا قوله وسودد الاقرار ويجوز ان يراد من الافراد المفرد عن المعنى الاول كما يرى  
 الجمع المجموع على ذلك الا ان زيادة المجموع من الجمع اشيع من زيادة المفرد من الافراد قولهم  
 جميعهم اه فيه تأكيدات ثلثة الاولان للمعنى الا فرادى الثالث للمعنى الاجزائي وبالنظر الدقيق  
 الثلثة للمعنى الاجزائي واما المعنى الا فرادى فهو الا اننا جئنا ما طفق كله الا ان القوم لم يبينوا  
 التركيب لا عن اى فجمعوا عموم مثل القوم والجمع عموم افرادا قولهم لا يؤكد بها قبله  
 اى بان يكون كل مؤخر عنها الا بان لا يكون التأكيد بالكل موجودا فهذا غير فاد كره المص قولهم  
 اذا ظلمت الدهر اكل اجمعنا يحتمل شحبه بعيد هذا قولهم فله سلبه جمع الحديث هكذا من قبل  
 قليلا فله سلبه جمع والقبيل بخلافه اى من قبل من قبله فله سلبه بعد القيل والتسليم في غير  
 واللام بمعنى المستلزم والمراد به ههنا التباين المساوية عن القبيل في الجمع قولهم فابصع فابصع عطف  
 بالفاء اشارة الى ان ثلثة الاخيرة ايضا ترتيب في الذكر ولا يجوز العدد عنه الاشد وان كان  
 صرح به بهذا قولهم ثم ان التكرار اه كل معرفة قابل ان يؤكد ولو بالثبوت بخلاف التكرار فان  
 غير محدودها لا يقبل مطلقا فلم يفد فكيده فلا يراد ان يخصر هذا الشوط بالتكرار مما لا وجه له  
 فان المعرفة مع فقد هذا الشوط غير قابل للتأكيد ايضا قولهم باليتنى كنت اه ذكر في الشواهد هذا  
 البعد البعد متضاع بهذا الترتيب باليتنى كنت صبيها مرضعا فحملت الفاء حولا اكلها اذ اليك  
 قبلت اى اذا ظلمت الدهر اكل اجمعنا والمصرع الرابع قد ذكره الله قبل هذا والموضع بصيغة اسم  
 المفعول والفاء بالذال المعجمة المقوتة اسم محبوبه قبلت من القبيل وهو بالفارسية يوتن هذا  
 بالثبوت وظلمت اى اضميت والمراد بالدهر بغيره عمر وهو مفعول خلا يعنى في ذلك الوقت لما  
 لم يحصل من اى فينبغي ان اضميت بغيره عمرى بالبكاء في جميعها قولهم ان تؤكل المنفصل اى  
 ان تؤكل المنفصل بالنفس والعين اى المنفصل واسطر في الثبوت ثلثة ابد المنفصل بها اذ ان تؤكل  
 المنفصل المنفصل ولا يلزم ان يكون المنفصل مع واسطر بل المفهوم ثلثة ابد التأكيد على الاخذ  
 على الاقل يكون المراد بقوله ان تؤكل تفعل التأكيد على الثاني تذكر التأكيد وما هو المشابه من  
 النفس والعين مع تأكيد المنفصل بل على المعنى الثاني قولهم ما من التأكيد ما مستر ايتا باللفظ



٢١٨ لحد وفاء هو لفظه ووجهه فوجهه يحق خبره قولهم ادرج ادرج الفعلان اما مؤنثا او  
 مذكرا في المثال على المثال للاشباع والمقصود منه تأكيد الفعل وان استلزمة تأكيد الفعل  
 فلا بد عليه من تأكيد الجملة وقد مثل به لتأكيد المفعول قولهم انشأ بالبحر اء رايته في شخصه ان اول هذا  
 ليس في غيرك خبر ضموا الخطاب مع الله والمفعول واضح ايا من كس اقلاد اه هذا من المخرج وكذا المتكلم  
 واقلاء متكلم اي انفعه اي كان الله لتفعلك على ذلك البعد متى قولهم اذا اكدته اي اكدته بالمتصل  
 فان تأكيد المتصل بالمفصل قد يقع اغارة نظر الى المعنى وكذلك ما كان فاعله ضمير متصل فلا تعد  
 فان تأكيد الاعم ضمير كقولك ادرج ادرج ادرج قولهم وشاء اي شئت فعل الاغارة وانثا  
 الاغارة في البيت بانثا الاول والثانية بانثاء الموضوع لكن المتبادر من عدم الاغارة بانثاء  
 الثالثة ويستقر بعد ما بانثا الاول من عدم الاغارة ويحتمل ان يكون ما اتصل بالثالثة ما اتصل بالاول  
 حقيقة وكون الثالثة فاصلا بين الاول وما اتصل به لا يخلو عن بعد قولهم حتى تراها وكان امرها  
 مشددا بقرون الضمير تراها راجع الى المولى المذكور قبله والقرن يقتضي جعل ضمير في الجواب  
 ولا لباهم فلهذا شرح هذا البيت في اربع حرف قولهم مرتبك انت وجعل على ذلك قول النبي  
 صلى الله عليه واله لا احب ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وما خطر ببالهم وان انت مشددا  
 فابعد وما مضى في المعنى انت كما في كشاء لا الذي اثنيت على نفسك اي مظانهم في عهد الشاء  
 ولا كشاء ثناء عليك فان ثناء ثناء مشاء فاصح عن بقوله الامانة التي تقضي ثناء غير مشاء  
 او المعنى انت كقولك ثناءك على نفسك فان عظم الحمد بكل مرتبة يدل على عظم الحمد بتلك المرتبة وقد  
 طر في التشبيه اعتبارا تعدد المفهوم ويحتمل ان يكون ما اسمية بتقدير ضمير على كلا المعنيين فانهم قولهم  
 في ان حقيقة الفصد اي قصد المتكلم فانه ان اريد بزيد زيد المسبب بابه عبد الله فلا ينكشف قصد الا  
 بذكر العطف كما في التثنية قولهم غير ذلك المراد بالغير التثنية والجمع والاعراب مما ذكرنا  
 لكان له وجه باعتبار ان الاعراب مفهوم من قوله في ذلك التامع يتبع في الاعراب لاسما الاول قولهم  
 نحو استم شربا حليبا اي شربا فان قلت الحليب حلية فانه يجمع المحلوك كيف يكون عطف بيا قلد  
 اصله كما قلت لكن عليك لاسميت وجعل اسما للبر فضا جامدا قولهم للقيظ الشبهى بل الاولوى قولهم  
 لا بد في القيطر والتشبيه يكون وجه التشبيه المشبه اسم من شئ في المشبه وكان اقوى من شئ في المشبه

١٠٣

في خبرك

في خبرك  
 في خبرك  
 في خبرك



او منشا يا معدا واكتشف فعل الاكول من القليل الشبه في على الاخير هو القليل الاولوى كما في اخرون ٢١٩  
 يجوز كون عطفيين مع معي ومعرفة شاهد وجواز كونها انكرتين قولى لان النكرة احيى الى اثبات قولى  
 فقال ان انصر نصر نصر الله واستطاع سطر سطر اقول انه روي وقيل ان الرواية الثانية بالانصاف  
 المعجزة في المناقب بالهملزة قالوا هو نصر بن سيار امير خراسان والثاني خارج نصر والثالث مصطلح  
 اى نصر نصر فلا شاهد فيه لان الثانية من عطف التثنية وبدل الغلط وعلى كون التثنية بالهملزة  
 الثانية تأكيد لفظي والثالثة مصدر للثمة كسقيار عينا قيل يجوز ان يكون الثانية عطفيين لوبلا  
 والثالثة عطفيين لا بد لان القافية بالتصنيف لا قبل مضمولا بحالة والثالثة مرفوعة او منصوبة او  
 مضمولا والثالثة منصوبة لا غير واستطاع سطر واداه للقسم الباقي واضح قولنا ان انصر نصر  
 بشر اخره عليه ظهير بقرينة قوله المراسك وبشر هو بشر وعمر وقد خرج له يعلم جازم

في  
 من عطف جازم

فقال المراد ان انصر نصر الله المنقول اليه وهو بشر وعمر بجملة المخرج بحيث ينظر الطوبى ان يموت  
 عمر فربما يقع عليه بالكلية عليه متعلق بوقوع مقدم قولنا بكبر انباء فيكون وصفا لخرجه موضع  
 الوصف لقوله تال وانظر في مثل ما استواء متعلق بقوله متبع والبالا لا فافهم قولنا مطلقا اى  
 بشرط عدم تعبد باللفظ فقط فهو قيد للعدم والعطف اللفظي الشريك في الاعراب المعنوي الكبير  
 في الحكم قولنا معنى شارة الى ان المراد باللفظ ليس ما يقابل التقدير او المحل بل هو الشايع قولنا  
 فاعطف بآداء هذا الجاعل كما تقوم بعض النماذج من الكوفيين من هجاءه للثنية يرد عليهم قوله  
 تال كما حكى عن منكري البعث ما هو لا جوازنا الدنيا نموت ونحى فان المراد بالتحية قوله نحن انا نحن  
 الاول لا الثانية ولا تال كان اقرب بالبعث ضامنا قيا للحضرة اجابوا عن هذه الآية بان المراد موت  
 الآباء وولادة الابناء لا ينحى ما فيه ايضا يرد عليهم ثلاثا المذكور بان في الشرح فان اجابوا بان  
 المراد الوحى والايحاء في عالم الامر فلا ينحى فيشاكل في نظرهم التامل فيهم ولا يمكنهم ان يردوا عن  
 اصطف هذا وانى قولنا معصا جازما موافقا اى مقارنا حكمه كما يتبع متجدد حكمه قولنا  
 وعلى هذا اخصص اى اخصص الحكم المذكور بها بانها آيات على هذا اى على اخصصنا عطف المضام  
 الموافقة اياها فالمبني عليه خصصنا العطف المذكور بها لانصر العطف لا يعلم من السابق بانفس  
 العطف فلا موقع لهذا فافهم قولنا ما يقتضيه الاشتراك اى قوله كان لاقتضا لزانة كما لا مطلقا

والبارية فلفظا ومتنقلا  
 والباء للالة ويمكن ان يقر  
 بالفتح وصفا لقوله تال مع



اشارة ٢٢

فيل الظاهر ان ليس كل ما يكتسب بالخلق  
واجب في نفسه واحد اجاب ان  
الترتيب يجب في الحقيقة

او نوعه كالمخاض ثم تمثيل الشئ الى هذا قولنا بقا اتصاله وتقييد الجواب ببيانته للتخصيص كما هو الظاهر  
اذا الترتيب لعدم المحتاج وسويع الاصل والهملة ويحتمل ان يكون للتوضيح ايضا على ان يكون الام  
في الترتيب العهد وكذا قوله بانفصالا ومحملة وليعلم ان المراد بالانفصال ما بعد في العرف  
كذلك ولا يخفى على المتأمل ما فقد يكون اتصالا في معنى الانفصال في آخره بالعكس كذا المراد  
بالترتيب اعم من الزمان وغيره فلا اشكال في شئ من الامثلة فنكتبه قولنا اقا قوله تعالى دفع لما  
على التعقيب وقوله وقوله تعالى دفع لما يورد على الاتصال قولنا ولكن بانفصالا لما توهم ان المراد به  
الترتيب مثل ما ذكرنا ولا دفعه بذلك قولنا جري في الانا بيبتم اضطرابا وله كثر الورد في ترتيب  
المراد بالترتيب اي بين الطرفين وسويع الظاهر الممثلة وسكون الزمان كذلك الفرض الكرم كثر الترتيب  
المراد بانه في الورد والنجاح الغنا وهذا كناية عن شدة حربه فاعل جري غايد الى مصدره  
اي هو جري في الانا بيبتم وهو القصب لا شك ان المراد بغيره القصب والرجح دفعه واحد  
من غير محلة وتراخ قولنا فيغضب يدار اريد بخلوه عن الغايد يكون نظير لما في المتبوع فلا ضل في  
ذلك وان اريد خلقه عن مطلق الغايد فمنوع بجواز ان يكون التقدير فيغضب يد منه اي من طهره  
كثيرا ما يحذف الغايد المحرور بالحرف كما مر فالحق ان المعطوف باي حرف كان كما المعطوف عليه المعطوف  
الخاصة ونحوها ككونه صلة قولنا لا شغافا بالسببية اي ان لم يكن من الذي يقض الاوقاف  
التعليل مرجح الاقار لا من حيث الارادة ثم السببية المفادة بان يكون ما قبل القاء سببا لما  
بعده قولنا في التحفة التي تحفها قاله ابو مروان الخوئي قصته المتلس من غير من هو  
وكان قد هجاه والتحفة الكتاب الذي القاه في التمر وبالغ بالقاء الزاد والتعليل تحف عن احلته  
ويجوز من هذه المغايب بقوله قولنا لا يكون المعطوف ليس من ادم بالغاية نهاية المعطوف عليه  
بحسب نفسه كالراس الذنب مثلا ولا نهائيه بحسب من الحكم بل مرادهم بها ما عرفت ان يتصف بالحكم  
بعد ما هو الاجزاء سواء اتصف به كذلك ام لا فم لا يكون متميزة عن سائر الاجزاء بكونه احدى  
منها او اضعف هذا معنى قوله رغبة او خسة قولنا فها ذكر الى قوله حتى بيننا الاضاعر هذا بيت  
مشمول على شئ الرفعة والخسة ولذا ذكره بتمامه الكاة كسؤال جمع كنى بالتشديد كغنى عن الشجاع  
والباقي واضح ويغني عن تكرار لفظكم وانتم في هذا البيت بالواو حفاظا على الوزن قولنا في هذا البيت



أي الترتيب الخارج واما الترتيب المذكور في قوله فاما ما ذكرناه من الترتيب فلهذا  
 المتصل بانقطاع القول المتصل ليوافق قول المصنف بعد ذلك بانقطاع قوله في قوله فاما ما  
 ام وحرمة الترتيب لا لادخاله الا على الجملة فيهما اما اسميتا او ضليكتا او مخالفتا في ذلك  
 بثلاثة امثلة واما ام هذه وحرمة الاستغناء فاما ان يدخل على المفرد في المحكوم بهما او عليهما او  
 على الجملة في المبدئين بالحكم عليه ولابد اولهما بالحكم عليه الثانية بالحكم به ولا يها  
 بالحكم به وذلك لان مثل خمسة امثلة وفيه تامل فتم قوله في قوله فاما هو الا في واقع اوله  
 ابا في بعد فتم ما كانا الثاني في بعد الثاني ووضح قوله في شعبة بن يهرام ام شعيب بن مفر  
 اوله فمرك ما ادرى لو كنت داريا قاله اسود بن يعقوب البجلي في المعنى فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك  
 كنت داريا اي غالما اشعبت هو ابن يهرام او ابن مفر في الجملة في موضع المفعول لاحد الفعلين فمرك  
 الفعل الاخر محذوف بقرينة المذكور وشعبت مخنوم بالهاء المثناة وتصحفها بالواحدة غلط  
 قوله في قوله للظفر من اعماء فكيف بكسر الظاء المعجمة رتبة المخيلات في الترتيب فمرك فمرك فمرك  
 وارضى من الترتيب الا يقاظ من الترتيب فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك  
 والحكم لكاتب ما ابراه الثاني في نوم قوله في سبع ربيع الجرام يثمان اوله فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك  
 فاعل ربيع للشوة والحرقة الجرم سكورا لم يحضر منها الجاهج بالمواضع الثلاثة المعهودة  
 في المعنى والباقي على قبط من فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك  
 ام المتصلة من وجوه الاول ما هو يجب المعنى وسوظ الثاني ان هذه قد يقع بعد الخبر في المتصلة  
 الثاني ان شقي الترتيب في هذه فابعد فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك فمرك  
 تقع بعد من الترتيب في المتصلة الخامس انها اذا كانت متصلة وكانه ميسر بالجملة يجب ان يكون  
 ما يلي ام مثل ما يلي الاستغناء في كونه مفردا وجملة بخلاف ما اذا كان يقطع قوله في مع اقتضا  
 الاستغناء اي مع دلالة على معنى الاستغناء لا مع اقتضا مستويا استغناء بدله استغناء  
 لما لا يقتضي لاية الالية المستوية قوله في قوله فاما احد الترتيب اي حرمة الترتيب والاستغناء  
 المطلوب به واما الترتيب قوله في قوله فاما الكلام على وجهه ليرى صريح المطلوب به واما  
 المطلوب معلوما للشامع بالترتيب ام لا وله فوايد مثل ربحا العنان المساهلة للخصم فاما قوله فمرك

اولها ما في الترتيب من حيث  
 وقف خبثت في بيان  
 في قوله فاما ما ذكرناه



وانا اواباكم على هدى وفي ضلال مبين والاحقر ابراهيم وغير ذلك قولهم اشكركم وقد يكون التشكيك

والفرق بينه وبين الابهام ان التشكيك احداث الشك في قلب السامع بكدان لم يكن شاكا والابهام

ابقائه على شكه ان كان شاكا قولهم اذا نرى في عيال قلبهم بهم اة قلنا جاز في مدح ههنا

بر عبد الملك وبهت بكسر الهمزة عن ذلك وسعت بهم وتروى من الراى في الامر فله ففعل واحد والعد

ينفع العين وتشديد الدال صيغة المباعدة والبناء للاستعانة الى الاستعانة مما سبق مع العدة قلت

بالتشديد للمباعدة ووجه الحزن ما كثره مؤنة وفوت بمؤنتهم وقلة مؤنته ومداخله وامثاله ضرارهم

من حيث الدنيا ونحوه وقس على ذلك حال ما فيه ترجحا قولهم يا اخلافة اء كما الى امة موسى على قدر

قاله جوي في مدح عمر بن عبد العزيز وفا على جباله والخلابة مفعولة وانظر في معنى حين كان له قدرا

اي كانت الخلافة مقدرا والكاف للتشبيه فامصولة اي تجا مجيئا كاتيان موسى به على قدر اى قدر

ومثله او مقدر قولهم اء ما القصد اى لا يكون حرف عطف قولهم انكم اء قدرا ليعتبرا للتخبر

فالمراد بالتأنيبه اخبرنا الثانية كما في بعض النسخ بتقدير اخبرنا او المراد انها او بنينا او نحو ذلك والاول

اقرب قولهم يستغنى عن اء اى عن اء الثانية كما اقتضا مثال الشئ قيل وكذا يستغنى عن القول و

الثانية مقابلا ونحو جانبا وعروا قول لا يخفى عليك ان المقام هنا بعد جود واحد من لفظي اء مقابلا

الاخر فالكلام الخالي عنها مطلقا ليس مقامها حتى يعبر القول بالاستغناء عنها قولهم انها خير من اء

قاله في الرقة ونهاض متكلم مجهول من هنا من اعظم اى كسر بعد الجبوت وكل جمع بعد جمع فهو هيض والبناء

في بذر للتبعية والمعنى تكسر نفقا ما بسبب خربت واما بمواثيق وتعادى عهدا اى بعد سبب

زمان معصيتها والمعنى انكسر نفسا باحد من الامر من الامام اى القول قولهم عن اء اى لا يكسر

الهمزة والتشديد على ان يكون مركبا من ان الشرطية ولا التافئة المحذوف شرطها غالبا على ان يكون كذا

بمعنى اء مفعول عنها بقلب الميم المشددة لاء ما قولهم فاما ان تكون اء اءا للعطف اءا بالكر للتفصيل و

المضارع بمعنى الامر واعرف بالتصديق عطفان ان تكون العت بالعين المعجزة والثاء المشددة فاف

الشخص في ما يصلح له اى يطلقان على هذا السبب وسمنها والبناء في واضح قولهم قد يستغنى عن

ما هذا مع مثاله مشعرا انما اصله ان ما قلب في نه مما لا ادغام قولهم قد كذبك نفسك اءا

وعدتك نفسك لامارة بامو فاختلف فعدتها بما بعثها واخلفها فاما تجز عجز عا واما تجز عجز



جبلا قولهم قد جئنا أما عذبة عن الوأول فمحل مع قلبه به ياء كما في مثلثا لا يتوهم أنه لازم للقول ٢٢٣  
 فالأول أن يقول بعد ذلك وقد يبدل به ياء كما في البيت **قولهم لا تقصدوا بالكرة أبا أنكأ**  
 جمع أهل إلى لا تقصدوها فبها أتما ان يجوز فنعما اليك أو اليكم **قولهم ما قام زيد لمكرم وهذا**  
 عندنا بابل الخ في لغتنا عند النخاء لفظ لا فراد بانه يعتقد الخاطب في الحكم عنها  
 لا بانه يعتقد ثباته لهما معاً فانه مما لا قابل به **قولهم لا نداه** هذا مقول القصر القلب وقد يثبت  
 لقصر الأفراد لكن على عكس ما ذكره لكن لا نداه مقول لمن اعتقد ثبات الأفراد لا الأفراد لا التفرع عنها فانهم  
**قولهم لا بداه** ببناء الركيبة قبل المصم ولا نداه مثل لا يتوهم أن المراد من لا معناه والمعنى ولا نداه لا  
 امر أو اثباتاً ومن الجوابين ما قيل في هذا المقام من أن هذا الكلام نته القول وخالفه والمراد من  
 معناه والمعنى خالف بر سعدان في الأول فلا يتلو لفظ لا نداه ولا مبتدأ خبر وقع بعده ما ينصب  
 قبله على المفعولية نحو زيد أخا حال صا قاً لا يعرفونهم **قولهم بل كلكر** أي لا يثبت القول  
 وانقل بها أة هذا معنى قولهم بل للأضرب هذا الحكم منهم مطلق غير مقيد بتوقعه بعد الأثبات  
 ولهذا قال بعض الفضلاء في هذا المقام ان صرح الحكم في المشتبه ثم وكذا في المنفرد على مذهب الجبر  
 أتما على مذهب الجمهور ففيله شك ان قولهم يكبر برفع الأشكال بوجهين الأول ان الأضرب يشتمل على  
 امرين صرح الحكم عن الشايق واثباته للأحق فقولهم بل للأضرب معنا أنه مفيد له مطلقاً سواء  
 بكل ما جزمه أم لا بل أفاد جوده الأكبر فقط وذلك عندنا في التفرع السابق الجبر الأول الثاني أن المراد  
 بالحكم أعم من الأثبات والتفريق والمراد بالأثبات للتابع أعم من إثبات المصروف عن المنبوع أو غير ذلك  
 هذا الجواب تماماً يصح إذا كان المنبوع في حكم المسكوف عنه وأما إذا كان المراد بقاؤه على ما كان عليه  
 من نفع أو اثبات كما هو رأي بعض فلا وهذا **قولهم بينهما الشان** والمراد بقوله الفصل وقع  
 الفصل لا فصل المعطوف عن المعطوف عليه **قولهم ما الركن** أي لا أوله رجوع لا يخطئ  
 سفا هذا رايه قاله الجبرية هو اخطأ الجبرية تحبيره واسم بكن يعود اليه أي في الأخطأ لفظه عقل أمرا  
 لم يكن ينادى به ولا نفسه **قولهم ما** والعدم الحكاية برفع العدم والمعنى مردن برجل سواء هو  
 العدم في كون غير منشأ للآخر فلا يحتمل كونه مفعولاً كما توهم **قولهم ما** والعدم الحكاية برفع العدم  
 الذي عطف أي الذي زاد عطف على ضمير شخص لا يقال مرتبك دنيا أو لا ثم يزيد بل يقال

في الجبرية



٢٢٤ اولاً وبزبدى لا يكون المعطوف عليه هو المجرد فقط بل كل من المعطوفين مجموع الجار والمجرب

قول شبيه بالتثنية أى التثنية أى التثنية أى التثنية أى التثنية أى التثنية أى التثنية أى التثنية أى التثنية

قول ومقابلته أى واقع موقعة اتمام الاسم كانه علامة بخلاف المرفوع والمنصوب لجواز ان يجزا

منفصلاً فيسقط بنفسه لعدم اتمام كل منهما فاما موقوف للامتنان قول بان حق المعطوف

اى المعطوف بالواو لا نفع فى المطلق اليه والمعطوف بالواو واو وام واما و الموقوف تحت احلال

كل منهما محل الآخر في العطف بغير فا ذكر قول ضم الخبر لا يصلح عدم الصلة احيه اتمام جهة المعطوف

عليه كقولك له ولزبدى مال اذ لو اخر صفا مجزوا منفصلاً وهو غير موجود واما جهة المعطوف كوت

رجل واخيه وجهه فم واما جهة ما معاك في جلا واخيه قول ولا تلو كان المحلول لوارا

بالحلول كل اذ اجزى من فعالية الاعراض وضع عموم الكلى بعدم شمول مجزى غير انكارة في بطلان ذلك

وهذا لا يستلزم بطلان جزى في نظرية قبل المثل بنحو تدرج جلا واخيه يديم الاعراض كل من الاحتمالين

اقول الاعراض قد يصير مضارة على المطلوب منجر الى الدور والصبوا الاستدلال بهذا المثال و

مثال انتم على وجوه المقنض ومنع المانع اجمالا ولا يبعد ان يكون مراد انتم هذا فتم قول وايضا لنا

السمع الكلام الى هنا لرفع المانع وهذا بينا وجوه المقنض وكلها معاً مثبتة لطلب اللفظ

ايضا ليس موقعه الا ان يصح الى ما يرفع به المانع المتا لجواز او جعل ما ذكر في رد القائل ان

بينا فالوجوه المقنضه ايضا كما ذكرته سابقا فانهم قول من بابك اء اوله فاليوم قريب فنجونا وقشنا

فاز هب قريب بالتشديد للخطاب المعنى كذا اليوم تذكرنا هجو والشم اى السب علينا فاذ هب فان هذه

الامور من هذا الزمان ومن وقتنا غير سبب سفا لدرجتهم وتربية الرخا لا ساغفل ذلك الاغالى

قول فانظر كان المعنى فوصل الى حد الافطار وموصول المرض الى حد يقض معه الصوم وصلى السفر

الى شريط القصر والقربة على تقدير ان الجار ان يعل على مطلق المرض والسفر قول فعدا اى فعدا

صومه عدا من ايام اخر والجملة جزاء للشروط قول تقيمكم الحر وقاية ذلك للبشر اظهر واكثر وهذا

يقضه ذكر البود والحر لا ان الحر لما كان في الحر من ما لاها اشد من البود وورد كذا الله اعلم قول

اكثر خبر انكم ان الغاطف المقدد في هذا المثال هو الغاء وان امكن تقدير الواو ايضا فاذ تدر قول

اى ونيسكن ورجك فان قلت هذا يدل على انه من عطف الجملة وما سبق في العطف على التثنية المرفوع

الصل



المتصل يد على أنه من عطف المفرد وهو مناسفا فلما عكس في نفع الثاني بوجوب الأول في بناء الحكيم  
 على المذهبين في مثل ذلك فإن مذهب بعضهم أنه من عطف المفرد وحده عن المفرد بأنه يقتضيه ذلك  
 فلا يفتقر في الأول إلى إيراد أن العطف مقدم على الاستثناء فيقلب الخاضع على الثاني ثم يستثنى الثالث  
 أن ما سبق مبنى هذا مبنى على الحقيقة فقلنا قولنا ولم يجعل العطف هنا عاملا للمفعول لأجل وهو  
قول المصنف فلو لم ضيقنا إلى أن المفعول له تجسيلي وغامله ما مولاهم فنقول المصنف وعطف عاملا  
 وذلك أن يجعل بفسر هذا عاملا باعتبار اللازم وأن يجعل العامل في قوله لم يجعل على أن لا يقع معنى  
 الاندفاع والمفعول له حصولا يغني عن إيراد العامل لا اندفاع وهو بالقرينة الخارجية وأن يجعله قوله  
 قد بقي على أن يكون المراد بالوهم اختصاصا بحركة الأمر بالمعطوف عليه وهذا أقرب إلى احتمال أن يفتاد واجدا  
 معنى قولنا أن أشكل في الزمان هذا الاشتراط لتحقيق ما لا بد للعطف منه من الجامع ومعلوم  
 أن هذا شرط إذا لم يكن المعطوف به جامع واقعا عند وجود جامع آخر فيجتمع العطف أن اختلفنا  
 في الترتيب قولنا نحو قوله تعالى لا يخفى عليك أن هذه الآية من عطف الجملة الأولى من عطف الفعل  
الآية لأن إيراد الفعل الفعل مع فاعله أي الجملة أو خفض العطف بالفعل بناء على اتحاد علماء  
 المثال في جميع هذا ضرب قد عذبنا وضرب قد عذبنا فلهذا نريد منه ما فهم قولنا المتابع أي المتابع الذي  
 يكون مقصودا لذاته عند ذكره ولا يكون متبوعا عند ذكره مقصودا سواء لم يكن مقصودا أصلا كما  
 في القلط أو كان كقولنا لذاته كأنه بدل الكل والعضو لا شأن له وكان لذاته قبل ذكر المتابع كما هو  
 اقتضا قولنا غير أي غير المقصود الذي يترأسه سواء لم يكن مقصودا كالثبت والتوكيد والبناء أو  
 كان مقصودا أصلا كما في القلط أو كان كقولنا لذاته أي لذاته أي بعض مقصودا وهو متبوع مقصودا  
 كالعطف بغيره بل وكفى في الأشياء فخرج بعض اقتضا العطف من فعله المتصو بنا على أن المقصود  
 من المقصود هو المقصود ومن متبوعه كذا ذكرنا ذلك وتجعل على الإطلاق في جميع العطف ما مر من قوله  
 بلا واسطة وكان الشئ محله على الأول إشارة إلى أن المبدأ لا بد أن لا يكون مقصودا لكن المقصود الذي  
 ذكرنا قولنا غير يرد لكن في الأبحاث أي غير بل لكن لا مطلقا بل إذا وقع في الكلام المتيقن ذلك  
 لما مر من أنه في النسخ لا يفيد الاضطرار على مذهب المبرد الذي لم يمتد المعنى عليه فافهم كثير من ذلك  
 من هذه العبارة أن المراد بقوله ولكن لفظا لكن فوق قوله وليس الأولان فلهذا في الأبحاث لم يرد

منجد السالك

میں نے



عقيل ببل مع انه قيل له ان المراد بالمعطوف بل كن هو المفرد المعطوف بكن وسوا يكون لا بقل نحن  
 الثانية ان المقصود لكن مطلقا هو ما قبله وانما لا بما بعده ليرفع التوهم عما قبله فهو قد خرج  
 بما خرج منه من صحيح اول هذه العبارة كما تقدم بذكره الشرح في هذا الكتاب متحاشا للاذعان  
 فلا تغفل وقس على هذا قوله ببل ولكن في الاشباق قول من مطابقا اي متحاشا مع المبدل في المبدأ  
 سواء اتحد معه بحسب المفهوم ام لا نحو اثنين يدل بظا بولا يدل بعضا توهم وانما عدل المتصنع  
 القسمة المشهورة اي يدل الكل الى هذه التسمية اي يدل المطابق ليشمل نحو قوله فلما حضر لظا الله  
 العزيز الحميد الله الذي قول من ما يشتمل هذا بصيغة المجهول لفتح ما قبل حرفا الزوى في المصنع  
 الا في ثمانية بما يتوهم ان المراد بالاشتمال البديل على المبدل منه لان التوهم في مثال وهو قولهم ببل  
 زيد ثوبه مشتمل على زيد وقيل مرادهم به قد يكون اشتمال البديل على المبدل وقد يكون بالعكس قول  
 الحق ان المراد اشتمال المبدل مطلقا على البديل وتحقق ذلك ان البديل اما غير المبدل مصادقا او  
 جرحا كذا في الخارج عن مصادقا الاول والمطابق والثاني هو يدل البعض وانما الثالث  
 فاما ان يكون مرجحان فانما انما هو المبدل منه بواسطة القرينة الصافية عن زيادة ما وضع له  
 ام لا فالاول يدل الاشتمال والثاني يدل المباين فالمراد من الاشتمال انما هو الاشتمال الاحتمالي  
 لا ما كان على سبيل الاستغراق والاحاطة وقد ظهر مما قرنا ان الفرق بين بدل البعض والاشتمال  
 من وجهين الاول ان البعض من المبدل لا محنة والاشتمال خارج عنه الثاني ان البعض قد يكون  
 مع القرينة الصافية كما في قولنا ضربة يد راسه قد يكون بدلها كما في قولنا خلوا زيد بخل  
 الاشتمال اذ لا بد فيه من القرينة الصافية وان الفرق بين الاشتمال والمباين ان الاشتمال لا بد فيه من  
 تلك القرينة وكون المعنى المراد من المبدل بعد القرينة مشتملا اي محتملا للبديل بخلاف المباين فانه  
 اما ان يكون خاليا عن تلك القرينة نحو خاوة زيد غلاما او يكون مشتملا عليها لكن لا يحتمل المعنى  
 المراد من المبدل بحسبها للبديل كسلبك ثوب وعمود بينا الفرق بين الابدال الابدال الاربعة  
 ظاهرا فافهم ذلك التحقيق واغنى به قول من لا يستلزم فيه اي يستلزم معنى المتبوع  
 هذه العبارة لا يخلو من زيادة لا تحفه قول من لا يضرب البداة الفرق بين الاضرب البداة ان  
 في البداة ترقيا من المبدل منه الى البديل يعني ان المبدل منه مقصود مع زيادة البديل عليه بخلاف الاضرب

قوله

اشتمال

في البداة ترقيا من المبدل منه الى البديل يعني ان المبدل منه مقصود مع زيادة البديل عليه بخلاف الاضرب



قولهم صاحبته ضمير الظاهر ان المراد بالمصنعة المحض الحقيقية لا لفظية ولا يبعد ان يكون  
 مرادهم بها ما عوام من ذلك وحيد تحت النزاع في الاشتراط وعدمه لفظيا ان الامثلة الفارقة  
 لفظا عن الضمير لفظا مستثناة عليه تقديره فقولته قبله البدل اي اليد منه وقوله من شطاع منهم قولهم  
 والله على التماسه قد مر بيننا هذه الآية في بيان اعمال المصنعة قولهم هو كالقائ في الخلق  
 في اشتراط الضمير قولهم قلنا خطابا لا خلودا لا خلودا الارض التي افشقت من غضب الله على  
 وairاد هذا المثال لغايتها من الاول التمثيل لما يكون مستلما من الخبز يكون المبدل منه فان النار تلتزم  
 بغضب الله تعالى والثانية الاستدلال به على عدم الاشتراط المذكور وعندنا ان هذا يدل على ان  
 اشتمال لانقضاء القرينة الصانعة فيه قولهم الرابع والخطر والشارع ليرقى والتابع لا تخرج  
 البدل والاضراب احدا وقد عرفت الفرق بينهما قولهم نأخذ من اعدائنا القتل بالتورثيم الباء  
 السهم ومثل الثلاثة بل الاربعة بمشال واحد والفرق بينهما بالاعراب نعم بديل الارض انما لا يصلح  
 للبدل بحسب القائل قولهم اما الاخطا فلا اي لا يدل كذا فالاخطا المحركة بالمبدل منه اخطا زائلا  
 او غيرهما قولهم لا ولنا واخرنا يحتمل الاخطا الباطنة هذه الآية الاخطا الاخر ائمة والزمان لا يثبت  
 هو الاول فان قلنا لا دلالة لهذا البدل على الاخطا لعدم ذكر الواسط قلنا بعد تسليم لزوم انقضاء  
 لهذا امكن ان يفهم مرادهم والاخر بحسب العرف كما اشتهر في الطرافة ان ترضى اقل يوم واخر يوم  
 من رمضان فقد صا جميعه قولهم ادعيت بالشجرة هذه بعض من يبيت هو هكذا او عديته بالتجر  
 والاذاهم وجلي فحلى شنة المناسم الايضاد الوعد بالشرا لا طم جمع ادهم والمراد به هنا بالقيود  
 وشنة بالشين المبحر والثاء الثلاثة ثم النون ثم التاء المشاة الفوقانية الغليظة كالضخمة  
 المناسم مع منسهم بفتح الميم وكسر التين المهملة وهو خط البعير استعيرت لاننا فرجى بدل بعض  
 من اياه المتكلم وقبل متاكد بحذف حرف التاء ونودي بالاستهزاء بالموعود اي متى تأتينا للمعارة  
 اخبر على ما وجدته في نسخة غير معتبرة فلا ترضى ان الجنا محذو شبه يادهم بحجة والمفترى واضح ويؤيد  
 عليه من هنا ما ارد عليه فيتمثل لفظ الفعل على الفعل وقد عرفت والجواب قولهم كقولهم  
 المراد بالوصول اللصوق لقضا الحاجة بالقرينة فاشتمل على التبع الذي هو قضا الحاجة قولهم  
 اي نحتاج مطلوبه محموله منع ابرهسا الفظ ان مراد ابن القائل ليس سلام مطلقا مطلقا

شيخنا قدس سره  
 في جوابه



الاشارة

بل لا يمنعنا المذكورة في المتن عموم لزوم للاغانة لانه بمنزلة الشرط وقوله يعني جلاء و  
 الشرط وما هو بمنزلة ملزوم للجزاء فسقط منعه على انه يمكن ان يكون مراد ابر التناظم ٢ الاشارة  
 المعنى الاغانة الوجودها في الخارج فلا يرد عليه شيء ثم ان في قول ابن هشام فلا يكون الوصول منها  
 ايضا نظر لان ابر التناظم يرد بقوله يعني في الوصول معناه لانه الوصول مطلقا فضلا عن كونه  
 وجود الشيء في الخارج كما سمعت بالمراد ان يكون الوصول محتملا له كاحققنا فسقط هذا الكلام  
 ايضا قولهم فالواجبة اقول بالاولى ان يجعلوا يسعين بدلما شئنا ليشتمل المبدل منه على نفس  
 لا على لازمه قولهم متى ما يراه اخره تجد خيرا يار عند ما خيرا وقد تعشواى تار في العشائنا  
 ترجو عندها خيرا والموت بالاكسر جعل التار مشغلة قولهم الى الله اشكوا قولهم بالثانية  
 اما في موضع الحال عن قوله حاجة او ظرف لقوله اشكوا وكذا قوله وبالاشام وقوله اخرى اى  
 حاجة اخرى الضمير للفقير الحاجب وقوله وكيف يلتقيان بدل من الخجل جبين فان لا شئها الا ان  
 اى لا يلتقيان والمعنى الى الله اشكوا شينين محتاج انا اليه ما شينين لا يلتقيان فاما حاجتنا فجلها  
 بمعنى الوصف قائم مقام انفسها وموصوفها والجملة بدل من جرح مؤذها وموانعها و  
 الاول ان يجعل تلك الجملة جوابا عن سؤال مقدد كانه قيل هل يجتمع الحاجتان فقال كيف يلتقيان  
 اى لا يلتقيان قولهم كالتاء لا يخفى ما فيه من الخجل الناقص مع قوله كالتاء قولهم كذا ايا غلظا  
 اشارة الى تفاوت بين الثلاثة الاول وبين الاخيرين حيث خلا في كون الاخيرين من البعيد بخلاف  
 الثلاثة الاول قولهم ايتيها كان تقدير المتعلق والمتعلق منها يصيغ الامر للاحضار كما ان  
 من العباد امر كون ~~المراد~~ المتعلق العاقل فقط ووجه الاشارة ان الامر بالشيء لا يستلزم التو  
 عن غير فانهم قولهم بضم التاء وذاك ليصير النسب مع نظيره اى قوله مذبح الا فيمكن ان يكون فعل ام  
 قولهم اى يحذف يعني ان الشعرية لفظية فقط قولهم بحجته المجئ وما يشق منه شتعل في عرفهم  
 فيما لا عن العرب فتقدير ذلك اشارة الى ان قد حسب التماس فلا يجوز القياس عليه كما هو  
 المقص قولهم ثوبه حجر اى عطف ثوبه باحجر وحجر اسم رجل والاشارة من الخيل وما يشتمل بالفارسية  
 سنك المراد ههنا بالمعنى الاخير وهذا القول كلام موسى لما روى ان قومهم دعوا ان يرد  
 الخصية وكان يوقا خلع ثوبه وضعه على حجر فغسل فلما فرغ ذهب الى جانب البحر ليحس ثوبه في  
 البحر

الاشارة

الاشارة



الحجج الى ان من يقوم من عقبة ناداه يا حجج ثوبه او ثوبه حجرج في هذه القصة واما ان اخو اليها  
اشاء الله تعالى حيث قال ولا يكونوا كالذين ذابوا في الامم ولا يذكروا في الايام الا قليلا  
المستلزم من كونه دينا يحصل اوله لغيره من مبادي صفة قوله وشبهه المزدب شيئا فاكرا فابعد  
متما لما قبله سواء كان محولا الى اي فاعلا او مفعولا او متعنتا او كما تتركب كالمثنية وثلاثين قوله  
يا غافلا والموتاه هذا جز من بيت هو هكذا يا غافلا والموتى يطلبه القفلة الحجاب بين عقولهم  
يا شخصيا غافلا والحال ان الموتى يطلبه بعد نفسك من القفلة التي تخجيب بين عقولهم فها هي الكاذبة  
وجدت في نسخة غير معتبرة قوله يا عبد الله ويا حسن الوجه هذان المثالان في قوة امثلة ثلثة  
اذ نصير مثلا للمضاهية حقيقة اشياء والحكي واللفظ قوله من كل علم ربنا اقول له بنو زيد قوله  
سلام الله يا مطرا اخر وليس عليك يا مطر السلام قاله الاوصى وصنف جل مستعمل بطر  
كان فيهما اقبص التماس في عصر وله امرأة ستمت سلى وكان من اجل التماس واحسنه من كان تريد  
فراقه ويولا يرضى بذلك وضمير عليها السلي والباء في واضح قوله يا عديا لقد فقتك لا والى قبله  
ضمير بتصلها الى وقال ضربت بصفحة المعانة والى معنى اللام اي ضربت بتصلها ليا تجبه  
من اجل ان هذا الزمان مع ما قيلت من العروب الاسر الخروج عن اهل وهو الصدر باليد والى  
التسوان في حال التجب في الاواني اصله وذا في جمع واقية اي الحافظة وموصوفة لا موصوفة او نحو ذلك  
قوله في الغلامان اياها كما منصوب على التحذير والباء في واضح قوله اذا كان غير العهد كان ما  
بعد لام العهد محجب يكون يا مرغى الخطاب معهودا له والمساكن محجب يكون مخاطبا قوله في يجوز  
قطع القدي في كرها فان الالف على القطع والمعنى قطع القدي ما بعد ما عاقلنا قوله في اقامنا  
حديثا ما قبل ان تغفر لهم فادى عبد الله التام من اللام وموزون في الحوادث ما يحدث  
من مكاد الدنيا والجم الجمع وفيه شغف اخر هو حلف الله يا تصادح الله اللهم الا ان اخر ايات  
الهم بما اذا اتصل الميم المشددة قوله في الامع على اجل تقديره الا لا احراز عن كون قوله  
ومحكي الجمل عطف على قوله باضطرار قوله في الاية فربما اشار الى ان الطرفين وصف للفاعل بعد  
اعلها المحببة كما هو الظاهر لان الشدة في النظم والش مطلقا لا يخفى من نظم واحد كما يفهم  
من تكرير قوله فربما قوله في شعر تاسع الشعراء فربما لان مصرعا غلبت شعرا لها وقطعت اوتيه

١٢  
 انفس الطلاقه ان انفس  
 ما يقبلون منفس  
 وكان منفس  
 وجب منفس  
 انفس  
 منفس  
 منفس  
 منفس  
 منفس  
 منفس

الانفصال

1994

۱۰۰





بالمقارن قول كالمفرد أي مطلقا سواء كان مع الهمزة أو لا فاقسم التوابع الثلاثة المرفوعة والمنصوبة  
ثمانية عشر والثلاث إلى ثمانية عشر ثمانية أمثلة قول من شفا مجردا من الهمزة لا أي يكون متبوعا بها  
غير ذي النظم وإنما خسر النسق في هذا الحكم بنحوه عن الهمزة لأن كان مع الهمزة يضعف شبهة المستقبل  
مرجيا من شاع دخول الهمزة الذي هو ما قبل متبوعه على التتابع لا من شاع لجمع بين الهمزة واللام ولا في  
ذلك في البلد لأنه أشبه بالمستقل من المعطوف حيث يكون مقصودا لذاته دون ذلك لا يؤثر فيه ذلك  
الضعف قول وانضم بها حيث ينصب قدم هذا على قوله ففهمها فلعلق قوله وان كان المتبوع  
صريحاً وصافياً في عدم تقييد النسق والبدل يكون مناداهم ذي النظم لكان أحسن قول وهو  
عند التحليل هو مبتدأ خبره قوله بخلافه والظرف متعلق بالخبر ثم يقل وهو مختار عند التحليل ليصير  
سبباً كسبباً فإيا في المتن قول وإيتا أعلم أن إيتا إذا وقعت منادى والاختصاص فلفظها هو  
بمعنى شيء وموافقاً للتبنيء ما بعدها صغلاً أي قول لا إيتا بهم تعليل لإيراد الصفة لا أي  
قول فلا يستعمل أي تحقيقه أن لا يستعمل قول لا إيتا في الجزاء أي الظاهر أن يقول لا إيتا الشرط وكأنه  
بدله بالجزاء اشتق إلى أن الشرط قيد للجزاء ومقصوداً أن لا يخرج أي الشرطية إلى المبين لأن الهمزة على  
الأمم المراد منها قول بالرفع لزوم الرفع لأنه لما كان في الحقيقة وإيتا صلة إيتا قول  
الأي هذا البائع أي شيء يخرج عن يديه المقادير قاله ذو الرمة في ملح بلال بن الريرة الأشعري و  
البائع المالك والوجدانية الشوق وهو مرفوع بالبائع فعلى هذا يجب أن يراد بالبائع المالك  
كما قيل والمقادير مخفف مقادير والمراد به الأمانة أي الذهب والخشب بصيغة الغائبة المؤنثة أي البعثة  
وأخرج عن يديه وقوله شيء متعلق بالبائع أو بالوجدان الباقي ثم قول يسو هذا الذي ذكر  
ولا يخرج في هذه العجائب من حسن إيتا حيث يمكن أن يراد بهذا الذي لفظ هذا والذي يجوز أن يضاف  
مع حذف لفظ قولنا مثلاً والمعنى وصفه أو وصفه بالمعرف باللام بكون لفظ هذا والذكر وهو قوله  
أي ما ذكره من هذا الحسن قول من لزوم تنقيد جعل الزوم وجده الشبهات بما يناسب في ذكر  
لزوم الوصف لا أي في المتروك بقاها وإنما المناسب لا يستوي جعل رفع الصفة وجده الشبه قول  
يأيد زيد اليعلام هذا بعض من يعنى هو هكذا يأيد زيد اليعلام أن الكذب تطاول الليل على  
فانزل قاله عبد الله لروحه قيل قايلاً ولدي جريحاً إذا زيد من اليعلام جمع يعلى على الناقدة



القوة المحركة واختار زيد لانه كان يحولها والذيل بالذال المعجمة والباء الموحدة ككل جمع البر  
 وعوبا لغار سبعة كامل وهو وصف للبعلا سدا الباقى ثم قولهم وفيه لفظ الى المشا ايها في هذه  
 العبارة مساهلة لان في هذا الفصل يذكر احكام ما كان مضيا اليها مضيا اليها لئلا يخلو  
 ما يفيد هذه العبارة فافهم قولهم ونظير في التمثيل بانشاء ان المراد بالفتح ما لا ينبغي ان لا  
 ولو كان فيه حرف علة لا عاجز من حرف العلة قولهم يكسر الزهرة احمر ازعر ان يكون هو وصلته  
 فاعلا لقوله صح قولهم كل من الكسر والفتح اه يعني ان الوجوه الثابتة في المنادى المضى الى الياء  
 قد انقطعت في الاسم المتوسط بين المنادى والياء نحو الوجع من منها فانهما قد استمرى بغيره  
 فلا يلزم من قوله وكل من الفتح اه استمرار الضدين في محل واحد كما قد يتوهم قولهم في بناء المتكلم  
 كان المنادى من تغيير موضوع الحكم وعدم اتصاله بالمتكلم بهذا المنادى ان يتوهم ان المراد بالفتح  
 والجمع عند كون المنادى ثنية وجمعا رفع بهذا التفسير قولهم كان لفظا ام اه ليرقى  
 المنادى يكون زينا او ابنة مع انه مقيد بذكر تقييد المتوسط باعليها اخراج ثنية ام وعمومها  
 عن ذلك وليس هذا معتبرا في المنادى فان هذا الحكم ثابت لو كان المنادى مشددا وجمعا قولهم لا  
 مفر هذا اما من تمام المثال او اكد لقوله استمر ببناءه قولهم اما استمرار الكسر وجه الكسر  
 الفتح قد ظهر من سبق والا حق بالبناء هي هنا وجه نقطاع الوجوه الاخرى فافهم قولهم يا بني  
 ويا شقيق نفسي اخوه انتا خطيتي لدر شدي قال ابو زيد في مرثية اخيه شقيق يكثر تصغير شقيق  
 بالفاء ثم الغاف بمعنى الاخ وانما صغر للترجم ونفسه اما مبتدا وان شدي او بالعكس بقرينة المقام  
 او اضيف شقيق الى نفسه او مشغل عنه الغافل او بدل عن المنادى والاحسن ان يكون النفس بمعنى  
 التوحيح وان كان المنادى منه معنى الكار وخطيتي اه اي تركتني لدر شدي بمكايده وحك وقد  
 كسر له ظهر اعلى الدهر فافهم فقلت او الفظة موتك قولهم يا بني اه هذه من قصيدة  
 مشهورة لابي التيمم الخطيب اذ له قد اصحح ان الخياط اتى على ذنبه كلة لم اجد في الجمع التوحيح بالليل  
 خاصة قولهم والامر هكذا ذكر هذه المسئلة في هذا المقام ليجز المناسبة في الوزن وكونه  
 قياسا لانه لزوم التثنية ان هو اسم فعل واسم الفعل لا ينادى قولهم جري وجري بحرفي بان يستعمل  
 غير متأكد لان يستعمل مستغنا فانه لا يخلو بالشعر قولهم الشعر قل مرده بهذا الشعر قولهم

المنادى المضى



الشيء الذي لا ينفك عن اللفظ

التي في وصفه بالان قبلت هكذا لثبوتها بحاج المعطل اذ عطفها باللفظ المقرب فلا يقع  
الشيء لم يقتل فيجاء مسك فلانا عرف فلان الاثارة التفرقة وايديها فاعل شيئا الضمير للابا  
والعجاج العجايب ومفعوله والمعطل هو المعبر وعضبت بالعين الممثلة والفتا المجاز من العصب  
وبو السيف الحاد القاطع والضرع الحرج الحاصل من السيف مثله والمفرد جاء على الشئ مشبكا كالقول  
يعني ان تلك الابا بال تفرق بايديها غبا الموصى في وقت راتين في تحريرا لفظ على الاشارة لفظا جعل  
ابدان الاغاري كالغريال وتذاقع اي كذا وقع الشيء الشيوع اي يحجب بين الشئ وبينهم ووقع الحر  
بينهم ولم يقتل اي لم يقتل الشيوع اي كل تذاقعهم لرفع القتل والجهة بفتح اللام امتزاج اصوات  
الناس وغيرهم وقت الحرب هو متعلق بقوله تذاقع وقوله امسك اذ بتقدير القول وصف للجهة  
اي جهة مفعول فيها امسك يا فلان فلانا عرف فلان فثبته بفرق الابا العجايب بايديها يوم الحرب شي  
مضامين للحاربين بتفرق بعضهم عن بعض انما خص المضامين بالشيوع لان الشئ اهم المضامين  
والمتاعون الحرب قول من لخصه هذا من تخليص اي يخلص المضامين مستقلا بلا اغانة لمن شأنا  
من اجله او غيره فلا يكون متعا الجمل من المنعاطفين با حداثهم المستغاث من اجله قد يكون عيلا غيبا  
وقد يكون غيره وهذا المنعاط قد يكون ظاهرا بلفظ المستغاث من اجله فقط كما قد يكون بلفظ المستغاث  
من اجله فقط او بلفظهما معا واللام الداخلة على المستغاث من اجله مكسوة مطلقا قول من اعرابا  
باللام هذا مفعول له او حال عن المستغاث خفضا اي معبرا وانظر انما متعلق به يا عشت على تقديره  
اشارة الى اعراب المستغاث مع ويجو مقتضى ثبته فانه مؤلا جل اللام لان الغلة عمل حرف الجر للانع  
الضعيف غير مفعول او متعلق بقوله خفضا فالاول اظهر واكثر قول من قابل المستغاث به  
انما يعكس هذا الامر مع حصوا لغرض به لان المستغاث به واقع موقع كاذب الخطاب المصوب لاها  
ثم هذه اللام قيل زائدة وقيل للاختصاص والضمير على الشئ ان متعلقه مقدور وتقدير قولنا يا  
يا مستغاث ثابت العزم ولا تغر لا انه متعلق بالثبوت وما يقوم مقامه كما قيل واما اللام الداخلة على المستغاث  
من اجله فهو التعليل ومنعته لثبته او ما يقوم مقام قول من على مثله اشارة الى رفع شئ من كلام  
المصم هو ان المعطوف بمجموع يا واللام ومدخولها كالمعطوف عليه لا المدخول فقط وحاصل  
الرفع ان المدخول معطوف على مثله نظيره المعطوف عليه على مجموع المعطوف عليه بشا طر ان كل

الشيء



مركب من متعاطفين من غير أن يكون له المعطوف معطوفه على اجزاء المعطوف عليه على نظيره ٢٢٢  
 قد ذكرنا هذا من اقول في المنع من اجله هو ما ينشأ لاجل استخلاص شيء عنه واستخلاص شيء  
 نحو يا قومي للجهنم يا زيدا لم يرد قول يا قومي يا الله ان لا اولان مغلوبتان لدخولهما على  
 المستغاثين والثالث مكسور لدخوله على المنع والاعش وكذا الاستكثار والمغنى يا قومي  
 يا امثالي قومي خالصا لاسيما زاد استكثارهم عن استكثارهم ولا اهل كوايه قول يا الله يا  
 المطاع اوله تكفى اوشافا بمجونه اى محيط بالتمام فنعول عن وصولنا الى هذا المعنى  
 الواشع بالمطاع لانه اراد بالوشع ابو يحيى حيث امره بطلاق زوجته وهو مكروه وامر بالدين  
 لا بد وان يكون مطاعا قول يا الكهول والشباب الخرجوا اوله بيحكى ناء بعيدا الدار مغرب  
 الثاني والمغرب الغريب الكهول جمع كهل وهو من كان بهر الشب والشيوخه والشباب كقوله جميع  
 شتا بعضا منها الكهول والشباب خالصون للجهنم هذا الامر قول يا زيدا لا ميل غير اخر  
 وغنى بعد فاقه وهو ان الفاظة الفقر والهوارة تدل على الكلام من قبل اللغز المشوش وقوله  
 لا مل مستغاثا عليه قول يا قوم اهل بيتي يا قوم فله قول يا قوم ولا يا قوما الا انما  
 الاخير ان المستغاث من اجله قول يا اسم ذنوبكم وكذا اسم ذنوبكم نحو يا قوم لا تملك وقيل  
 اللام فيها ايضا لان استغاثه كان المنجي في هذه صنفين بالانجيل من المارة حتى يحضر فيجب  
 تعجبه من الاول فيستريح من الامر فيقول يا قوم من انتم فيستريح من الامر انفس عليه قيل انه غلبه  
 ان لا ارى محذوفاى اقوم اعجل للجهنم قول يا اعلان المنهج اى اعلان تعجبه والمنهج من يرمي  
 قول يا اسم من فقد اقول يا فقد وقيل يا اسم ما وجله ليشل نحو يا اسم واما صنفين ما وقيل  
 المنهج انما هو المنهج اللوجي ونحوه واوله كناية عن المنهج كناية عن الشارب بيل ومصيده  
 ونحو ذلك وضم بعضهم الى المنهج المتوجع والمحق انما دخل في المنهج لان كناية المنهج انما هو  
 على فقد المنهج عنه قول يا ففصاة ما بلى ياخذها كرسى ونفس اسم قبل من يناسب  
 وكذا كرسى كرسى اسم من خذ يا الشاعر خذ يا غارة فاذ لك ندب بقوله يا ففصاة وقيل انفس  
 اسم رجل ما في الدنيا لا يظهر قول يا بعد هذا انما بلى لا يكون عند من يبيع ندبه  
 فاذ كناية امر من الشايعه فيبيع عند لا يبيع ان تركب الكهول اعلمهم ويكون المنهج

المعتمد

مستغاثا

في قوله  
 يا قومي  
 يا زيدا  
 يا الله  
 يا قومي  
 يا الله  
 يا قومي  
 يا الله



مستحقا والتكرار لا يعلم ذلك فلا يصير النادى بمنعذوا عندهم اذا ندب بها بخلاف المعرفة قول  
 كان يعنى به اى الشرطية ومثل ثلثة امثلة الاول للتكرار المستغنى والثانى للتكرار البهيم والثالث  
 للمعرفة البهيمه وقيل اسم الجنس بالمفرد حذرا عما اريد به قصر الحقيقة فانه غيرهم قول  
 بالذى اشتهر اى بسبب ثبوتها الموصول بالذى اشتهر به اى الصلة اذ مع الذى اشتهر به  
 مجموع الموصول والصلة مندوبا بان يدخل راعى الموصول الالف على اخر الصلة قول له صلة  
 بالالف اى جواز الاجواب فلا ينافى قوله فضله ان كان مفردا على انه يمكن جعل الضم على التقدير  
 ويظهر اثره في التوابع قول له قسمين اء اوله حلت امر اعطيا فاصطبر له قاله جري في مرثية  
 عمر بن عبد العزيز وحلت بصيغة المجهول من التحميل والمراد بالامر العظيم الخلفه وجعله وقسمين  
 حالته والتشاهد المعنى واختار قول له لا يا عرواء الا للتنبيه عرواء تأكيد لقوله يا عرواء  
 واضح قول له على قابل عدل عما هو الظاهر من تركيب البيت الى ما ترى لان ما هو الواقع في المسئلة  
 انحصار قول مسكن الياء في النداء بقول يا عبد يا وقت التندبة فالحري بالمقام بيان ذلك واستغناء  
 من البيت لا يتصور الا بجعل مرفعا علام مؤخر اعلم المفعول قصد المحصر وكذا المسئلان لا يثنان  
 ولذا ذكرهما التمام بجاء الشرط والجزاء المفيدة لا تخص الشرط والجزاء فان قلت لا يجوز ان يجعل  
 مرشضية وقوله قابل بتقدير هو قابل بمنزلة جزاء الشرط والجزاء المفيدة لا تخص الشرط والجزاء  
 او يجعل على ظاهره ويجعل تقديم الخبر للمحصر قلت الاول غير صحيح للزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة  
 وكذا الثاني لان المحصر المستفاد منه على تقدير استغناءه غير المحصر المقصود قول له اى يقول ذلك  
 الذى لما جعل التمام لفظا من المتروفا على لقوله المص وقابل لا فائدة المحصر المذكور لزوم ان يجعل  
 الوصف مجازا عن الفعل اذ لو لم يفعل ذلك لزم ان يكون الوصف مبتدأ بلا تقدم نفى واستغناء  
 وهو غير مستحسن وقوله ذلك انشا الى قوله واعبد يا واعدا او مفعول لقوله يقول والتدقا على  
 يحتمل ان يكون انشا الى مرفعا على الفعل والذى صغره بحلة قول المص في النداء الياء اسكون ابدا  
 صلة للموصول قول له في الترخيم اى في بيان مطلق الترخيم سواء كان في المتكلام لا وكذا التعبير بالنداء  
 ذكره لمطلق الترخيم وذلك لانه قد ذكره في غير المنادى في هذا الباب ايضا قول له على وجه محصر  
 ومونا فصلة المص قول له على هذا بتقديم التبع على التوثق كسلفاء قيل جمع عتقا وقيل اسم



حليد الخالب قول كابت لست هذا علم لرجل مثرا خذ بحسب حجة أو سبغا قول غمونا ٢٣٥  
 اللابق ان يمثل بكلمة بمضطر لما لم يكن فيها قول في صبح بالباء الموحدة ثم ألبا، المشاة الثخانية المشقة  
 لست الخاء المعجمة كسبجل وموصبي اعصاوه كانه في قيفة رقيقة قول غمنا بضم الغين المعجمة  
 وسكون الراء المهملة وفتح التون وكسور الباء المشاة الثخانية واخوه قاف اسم لظائر ما في طول  
 العقود ان كان بكسر الهمزة قبل فهو اسم لشاب كان اعصاوه قيفة رقيقة وهذا مثال لما كان ثبته بالياء لم يكن  
 حركة ما قبلها امرجنها قول بالثبوت على ان يكون الموصول مفعولا لقوله نوبت لا بالاضافة  
 على ان الموصول مفعولا للحدث لان ذكر مفعول قوله نوبت اهم من ذكر مفعول الحذف قول كاذ  
 كان اي سواء كان حكم هذا الاخر مع الاخر الحقيقي واحدا كما جعفر ويا جعفر لا كما جعفر وعلما ويا  
 جعفر وقرن على هذا امثاله قول بالآخر وضعها كالوتم المنادى بحسب الوضع بهذا الاخر الذي  
 هنا بعد الحذف اخر عريضاً وقبل وسطا حقيقياً قول في قل يا كرا وكذا نقول يا علاه بقلب اللام  
 حمزة لظرفها وعدم انضمام ما قبلها وموتما كان منسيا قول يا جعفر الاول ان يقول بده  
 يا حاد لان جعفر لا يغير اخر اللهم الا ان يشير الى الثاني فيكون مفعولا لغيره من غير متساو يكون في  
 النظم قول نعم الفتاة قال امرئ القيس لكند وتغشوا مخاطبا في تبت في العشا وضمير تبت  
 لظريف لفتاة رتبة وما لا اصله مالك فخم والمحضر بالمهملتين المفتوحين شدة البرد قول  
 اولها مكثاة اوله القاطنات البيت غير الزمرة القاطنات المقيمان ريم ككل جمع وريم اي الزايل و  
 اولها جمع الفتاة كضابته صرنا للضرورة وموخال القاطنات وودق كفضل جمع وراق كصقرا وسمى الله  
 في لونها بياض ما ابل الى السواد وموينا القاطنات والجمع يفتح لفظ المهمل اصله الحام ريم بفتح الهمزة  
 ثم ابدل الفتاة بياض وفتح الهمزة كسر للقافية او حذفت الالف قلبا جديا بياض قول كند لفظا الى  
 التبت على النظم وجوان اتباع تابعه للفظ في الجملة وكون معك الباء وكون مفعولا محذورا قول  
 وفي التبت مجوزة وتخطاته يحتمل ان يكون عطفا على ما قبل اذا شئت وفي النصب والتعريف والتذكير قول  
 ثم ان كان ايها اي ان كان الاختصاص ايها فقول يستعلا جزاء للشر لا خير كان الاختصاص في الاصطلاح  
 اسم للمفعول المخصوص بالمجدوف عاملة قول فيصمان لان بناؤها على النظم لتكثير ما مع حق التثنية  
 وشبهها بالوصول المشابهة يقبل وبعد المفعول عند التثنية لانك وليس بناؤها تكونها مكثاة



معرفة ولا لوجبا ان يكونا معبرين لكونهما انحصارا قولها كانهما الفقه باثر ارجوينا يعني  
 ارجو في ايها الفقه فانها منصوبان بمقتضى واجب المحذوف وهو اختص بمعنى افردي افردي الشيء الذي  
 هو الفقه بالخطاب التقليدي في مثل بحر العرب مثلا افردي العرب يجعل متكاملا ويحتمل ان يكون مذكورا  
 الثاني في موضعين من الحكم المذكور قبل الاختصاص او بعده وجعل الاختصاص اجلة مستأنفة ووجه  
 تعريفنا في ههنا وان لم يكن متساويا متعلقا بالخطاب والتكلم به ولهذا صح وصفه بالمعرفة قولهم اللهم  
 اغفر لنا اة مثل هذه الآية للوثق والكون الاختصاص عقيب ضمير المتكلم والمراد بالعيبا ههنا الجماعة  
 وبكسر العين ولها معنى اخر قولهم اسم بمعنى يعني بكيفية يكونه مسبوقا بهنود ولا يلزم ان يكون مسبوقا  
 بجلة كما يتوهم من المثالين المتشابهين فلا يكون هذا تكرارا مع فاكهه في افراده عن التبدل والمرا بقبوله  
 بمعنى ان يكون معنى من حيث الزيادة لا مرجحيا لاحتمال والا فلا فائدة لذكر الاختصاص قولهم  
 وهو الزام العكوف العكوف مصدر بمعنى التوجه ههنا اي وما يجاب بالمخاطبة توجهه على ما يحمل التوجه  
 اليه من مواسلة ذوي القربى والاول ان يقول الزام العكوف على ما يجاد وثبتنا العكوف عليه ليشمل  
 نحو انزال الغزال والاعطى اطلاق التحذير والاعراض على المفعول المخصوص المعهود قولهم بلا من اللطف  
 بالفعل اللفظ بمعنى التلقظ وانظر في متعلقه وقد سبق في باب التبدل قولهم في ما سواه  
 اقول للتحذير اربعة عشر فيما لان المفعول المستعمل بالتحذير اما ان يكون محذورا او محذورا منه والاول اما  
 بلفظ ايا ويلزمه ان يليه نفس المحذور منه او حشا بالواو او من و بالاقصا واما بغير لفظ ايا و ايضا  
 هذه الاقسا وكونه مكررا وان كان لا يكون الا مكررا وابدو ذكر المحذور بالفتح والفاعل في تسعة  
 منها واجبة في الخمسة الباقية جاز قولهم ما زلت اسك ما زلت اسم رجل وحله يا مان بقدر اسك  
 من السيف السيف من اسك وههنا محقق لا بد من التنبية عليه موافقا لافعال الدال على التنب  
 الاقضية المتشابهة الاطراف قد يراود منها وصفا حلا المضامين فتستل اية يجعل الاخر مفعولا لها  
 فيقال قرب يدعرو وبعد عمرو عن يد قد يراودها الاقضية المشبهة بينهما من غير قصد انحصار  
 باحدهما فان لا يستلزمه فاعل بل يتفقد بلفظ ايمن فيقال قرب يدعرو اي تمار يا فذكر  
 المحذور منه فيما اخر فيه من معنى على ارادة المعنى الاول من الفعل وبالفاء ومبنى على ارادة المعنى الاخر منه  
 قولنا في تفسير العطف قبل واسك من السيف والسيف من اسك فيقال في المعنى الاخر ففقط وتلازم

التي هي في

العام في مخ  
 معناها في الامور التي هي ما يعناه ويحل  
 في امر لا يفرق بين هذا وهذا وجب في



ان الواو الفاعلة في هذا المقام بمعنى من و هو غلط والقبول ما ذكرنا محتمل ان يكون الاصل من نفس  
 الواو في نفس هذا المقام  
 ان الواو في نفس هذا المقام  
 ان الواو في نفس هذا المقام

ان الواو الفاعلة في هذا المقام بمعنى من و هو غلط والقبول ما ذكرنا محتمل ان يكون الاصل من نفس  
 من التثنية التثنية من باب كذا فكذا في قولهم وان يمدوا احدكم الاربعين كان لاحد فاعلا  
 للحدوث والاولى من فعله لا من باب كذا فكذا في قولهم وان يمدوا احدكم الاربعين كان لاحد فاعلا  
 مطلقا وسواء عتبت اكون مقصودا او لا فاعلا المحرم عند اهل الحق محذور ومنه وان كان بالعكس لم يبعد  
 التصريح بالمخاطبين لكثرة جنسهم فان الامر بالتكثير عن حرف الاربعة لانه مواجب الجوازات يدل على  
 كثرة جبر المحذور واداة الحقيقة بعيدة فحينئذ ان يكون المقصد من الاستدلال قولهم اني نعتي فحينئذ ان  
 كان مخاطبا ففعله مثل في الخطاب غالباً وان كان غير مخاطب ففعله قد يماثل وقد جاء في رواية في كتابه  
 حيث قلنا انما قلنا قولهم وعنه عرض في الحضر والقارسية استنفاً والظان المراد بها  
 القريب قولهم اياه وايا الشواب هذا مما حكمه عن بعض العرب سوانة ان يبلغ الرجل الستين في اياه وايا  
 الشواب يعني ان يبلغ الرجل ستين سنة فلين نفسه احدى عن هؤلاء الشواب عن نفسه فانهم يؤذ  
 ويضيق قولهم وعنه من انقص الالاف قلنا والاعذار قولهم فاجرا فخره الاغراء للثقة  
 اقتضالا في المقول الله سبحانه بالاغراء لا يكون معني بل يكون معني في مواضع المصنف والذكر  
 او بدونهما فالعامل في الاولين واجب الخلاف وفي الاخير جازية ولا يخفى في المصنف ههنا وفي الثانية  
 من الفرق فلا تغفل قولهم انما حال حاله الهجاء بالمد والقصر والحرك هنا بالقصر لاختلاف  
 الباء في قولهم القلوة جامعة اي احفظ القلوة حال كونها مؤداة بالجامعة الظاهرة اي عقيب  
 الامام وبالجامعة الباطنية وهي صلوة جميع الاعضاء والقوى مقتدياً بالآل الذي هو الامام  
 في الباطن ليعلم ان العامل في الاغراء في كل مقام ما يقتضيه هذا المقام في نحو القلوة القلوة  
 وفي نحو الال والولد داع وعلى ذلك ففسر قولهم فيمنع الاغراء عن الالشارة وهذا التفسير  
 وامثالهما مما يمكن ان ينوب عن باب الفعل ولم يستعمل استعمال قولهم اني نعتي في  
 فعل يعني ان اشتهى الاسم الى الفعل لا مية اي الاسم للفعل اي اسم ولولاه الفعل اي لفظ الفعل  
 فان الاسم والفعل والحرف امثالها موصوفة باللفظ مصداقاً لها لا بيانيتها اي الاسم الذي  
 الفعل بمعنى كانه في بعضهم متمكناً بان الحرف لا يقع وتما يقول ص مع انه لم يخبر به لانه لفظ  
 اسكن بل يتماثل في عمله كذا والجواب انه يجوز ان يكون حذف الواو من الالشارة لانه يكون

انما الزاوية



متجانسينها مقصودا بالذات قول بمعنى فعل اي متلبسا بمعنى مولنظا فعل فالأفعال  
ويحتمل ان يكون لامية بان يراد التبر بالواسطة فانهم قول في الدلالة على الأمر هذا بين الوجهين  
قدم على المشية والمراد بالأمرا لفظ مصداقه فالذلة بلا واسطة وأما معناه فالذلة  
بالواسطة قول وهذا بالتحقيق وبالتشديد قول كالذي بمعنى المضارع اعلم ان  
ما بعد المضارع انما هو بمعنى الماضي الآتية قد عرفت واعلم بالمضارع لان المراد منها الانشاء التام  
للحال المفهوم من المختار قول رايه هذا بفتح الهمزة وتخفيف الياء المشاء التثنية وتثنية  
مع كسرها قول بمعنى امض في حديثك امض من معنى اي اذهب في حديثك اي حذو لا تضيع  
حتى يتم واغابها بالتثنية بفتح الهمزة وتخفيف الياء فهو اسم فعل ماض بمعنى بعد قول بمعنى  
قرقر منى من القرقر وهو صفا صوت البعير عن الخشونة وصوت الحمام وصوت البطن من كثرة الانفخ وحس  
الفتيل الذي له صوت وتغيير الصوت قول رايه مقول ان الظن ان هذه الظروف الجارية مجرى  
في الأصل مستعملة مع هذه الأفعال التي هي معناها ثم حذت تلك الأفعال وجعلت تلك  
المعلقات أسماء لألفاظ تلك الأفعال ونحوها نفسها مثلا عليك أصل الزم عليك ثم اقيم عليك  
مقام لفظ الفعل مع معنى الظرف جعل اسما لكل قول بمعنى فتح أي صر بعيدا والمراد بصير  
منه الى نفس قول رايه عند البصر بين هذا مولا الحق اذ لم يحصل مانع اخرجه عما كان عليه قول  
ونصب عند الكثرة كانه متمسك في هذا بضعف على الحرف أيضا الظرف بعروض الاسمية فينبغي ان  
يظهر فيها بعد ما على الغامل كما انصبوب نزاع الخافض قول رايه رفع عند القراءة كانه رفع ان الظرف  
والحرف فقط اسم للفعل مع الفاعل فما بعدهما تأكيد للفاعل قول رايه مصدر فعل مرادف لفتح  
بهذه العبارة علم استغال هذا الفعل قول رايه ما يجوز ان قيد بقوله لم يزل لم يزل كمر متصلا  
بالمقيد لئلا يتصل الخبر بها الأصوات قول رايه ما به خط قول الحق الأصوات أسماء الأفعال  
لان بعض منها كصه من المشابهة جميعها بها في البناء وبعضها مخصوص بالمعنى أيضا وهو النوع  
الأول منها قول للسكاج اي الخناع والمراد بها الصوت الحاصل عن الفرج عند اخراج الذكر منه  
دفعه او عند تحريك الذكر فيه بسرعة شيئا اذا كان يطبا الرجا هكذا قيل قول رايه استوعب اول  
الكتاب اي من الشبلاهي فان الأصوات لا غاملة ولا معنوية وقيل اي من الشبلاهي لعلها الكائن في شئنا

انما هو بمعنى الماضي الآتية قد عرفت واعلم بالمضارع لان المراد منها الانشاء التام  
للحال المفهوم من المختار قول رايه هذا بفتح الهمزة وتخفيف الياء المشاء التثنية وتثنية  
مع كسرها قول بمعنى امض في حديثك امض من معنى اي اذهب في حديثك اي حذو لا تضيع  
حتى يتم واغابها بالتثنية بفتح الهمزة وتخفيف الياء فهو اسم فعل ماض بمعنى بعد قول بمعنى  
قرقر منى من القرقر وهو صفا صوت البعير عن الخشونة وصوت الحمام وصوت البطن من كثرة الانفخ وحس  
الفتيل الذي له صوت وتغيير الصوت قول رايه مقول ان الظن ان هذه الظروف الجارية مجرى  
في الأصل مستعملة مع هذه الأفعال التي هي معناها ثم حذت تلك الأفعال وجعلت تلك  
المعلقات أسماء لألفاظ تلك الأفعال ونحوها نفسها مثلا عليك أصل الزم عليك ثم اقيم عليك  
مقام لفظ الفعل مع معنى الظرف جعل اسما لكل قول بمعنى فتح أي صر بعيدا والمراد بصير  
منه الى نفس قول رايه عند البصر بين هذا مولا الحق اذ لم يحصل مانع اخرجه عما كان عليه قول  
ونصب عند الكثرة كانه متمسك في هذا بضعف على الحرف أيضا الظرف بعروض الاسمية فينبغي ان  
يظهر فيها بعد ما على الغامل كما انصبوب نزاع الخافض قول رايه رفع عند القراءة كانه رفع ان الظرف  
والحرف فقط اسم للفعل مع الفاعل فما بعدهما تأكيد للفاعل قول رايه ما يجوز ان قيد بقوله لم يزل لم يزل كمر متصلا  
بالمقيد لئلا يتصل الخبر بها الأصوات قول رايه ما به خط قول الحق الأصوات أسماء الأفعال  
لان بعض منها كصه من المشابهة جميعها بها في البناء وبعضها مخصوص بالمعنى أيضا وهو النوع  
الأول منها قول للسكاج اي الخناع والمراد بها الصوت الحاصل عن الفرج عند اخراج الذكر منه  
دفعه او عند تحريك الذكر فيه بسرعة شيئا اذا كان يطبا الرجا هكذا قيل قول رايه استوعب اول  
الكتاب اي من الشبلاهي فان الأصوات لا غاملة ولا معنوية وقيل اي من الشبلاهي لعلها الكائن في شئنا



الأفعال المستلزمة لثبوت الاستواء لا يحاط بها نادوا علم أن الاستواء جميعها الفاظ موصولة لما يدل عليها  
فمكون كل واحد استواءان توهم أن بعضها غير موضوع ولكن بكل قول من هذا باب فيه لا يثبت  
الباب إلى قول المصنف نونا التأكيد كما في باب الفوائد لتلايلهم تنبيه المتن بجعل المرفوع مجردا لقوله  
وإخلف هذا حال متداخل وقد فهم بعض من جوهه قوله آتيا الاستقبال وعلى هذا يمكن أن يكون قوله  
آتيا داخل خالين من ادغام أيضا قول من قايلا والميتاد لا تقر بها غيره ولا تعبا للشيء والله  
ذا عبد المراد بالميتا الصائون المضلون لأنهم كالأموات في عدم الشعور بخيرهم وشرهم والتقدير  
باعتبار أن نفس الإنسان جاذب لصفاته من قواله سيما إذا كانت ذليلة لغيره الأضواء وسيتا المكس  
والفناء في ما عبدا عما جاوز ما المقدرة أو زيادة أو غاطفة والتقدير لأن المقام مقنا  
تأكيد قول من عمل بمعنى آتيا إذا ليلاد تمام من جند الموت أن ياتى إلى السلا وأول المصريح كذا  
وكلا الفعلين مؤكدا أن بالتون والأول في الطوف من جند متعلق بآتيا وان ياتى في من ياتى  
الموت وهو متعلق بالفعل الأول قول من هذا تمنع بوعده غير مختلفة آخره كما عهدتكم بحالهم ذي سلم  
تمنح يسكون التون الأول في الأخير كسر التون الوسط خطاب التوشح المؤكد بالتحفة وعهدتكم أي  
الشرط معك أو عرفك وكذا سلم اسم موضع بالحجاز قول من فليستك يوم الملتقى ترين في آخر لك  
تعلل أن مرأيا بك هاهم ترين في بفتح القاء والراء وكسر اليا مخاطبة من الرواية مؤكدة بالتون الثبيلة  
والهايم التخيير العشق ومنه الملكة المهيمنة والملك واضح قول من أو الحال هذا عطف على التو  
قول من نحو لا قسم أي بلام مقفوز داخل على قسم كما هو قراءة ابن كثير على أن يكون فعل قسم هذا  
جوابا لقسم آخر محذوف التقدير قسم بالله لا قسم بيوم القيمة وجواب القسم هذا نشأ ثبوته فلا  
لقسم آخر ومنه حال فلذا لم يدخل عليه فتون أما الباقيون من القراءة فلهذا داخل على الفعلين  
على كونهما زائدة أو بالأعقاد من بعد ما يحذف جواب القسم بل قول المصنف أو مثبنا في قسمنا  
شمل فعل القسم جوابه فبقيد الاستقبال خرج أصل الفعل لأنه لا لا محبة فمثال الشبه هذا أيضا  
لذلك أقول فيه فظ لا بقوله وأمنعه البصر تون يتكاد لك لأن البصر تون منعوا كونه جواب القسم  
حالا لا غير مع ظهور أن المراد بالمشبه في القسم إنما هو جوابه فكان هذا القابل وتبع في هذا التنبه نظرا  
إلى التبع المغلوطة المكسوبة فهي لا قسم بل أو جهلا بقرينة ابن كثير فلا تغفل قول من قليلا بآه بيتا



٢١٢ من هذا القصيد هكذا هو الذي هو التلاوة فانه اذا كانت كل الالفاظ فيها مقسما قليلا لا يجرى  
 وارث اذا كان مما كانت تجمع معناه فالحا حاتم الطائي اهر من الزمان اي الانه لا وتلاوه بالتسا  
 المشاء من فوق كبد الالفاظ المتجمع انسيق والنهب لغارة بمعنى المنهوب قليلا اي جدا او غانا قليلا  
 اي الجرا وجسب الجال وما زائدة او بمعنى الزما او ظرفية او مصدرة لكن كل منها على تقدير بعض الاحوال  
 في قوله قليلا ومعناه اسم مفعول حال عرفي على ان او اسم فاعل حال عرفي على ان يجمع او عرفي كلف الخطاب في  
 قول ربما او في تاء فصبغ شجرة في باب جر وفتح قول ربما بحسب الجاهل بانهم بعد ااء شبهة على  
 كسبية معناه فانه اهل لان ياكروا ما ظرفية مصدرة وشيئا بحسب معناه مفعول تارة بقوله بحسبه  
 على كسبية معناه منسبا للشيخ وانقاء للتبرع على معمول بحسبه على نفسه فبهم بحسب عايد  
 جبل لان هذا البيت لا يثبت الفقهية وصف جبالا طاربه الخصب وشمل على نبالا كسبية  
 قول ربما تاء اوله فمما تشاء منه فرة تعظم الخبير المجر وذن الرجل وفرة بفتح الفاء  
 ابو حنيفة من قطعنا ووقف على الفعل وانعني مما تشاء فرة منه الا عطلة بكم تعظم فرة نفسها ان  
 تشاء منه يمنع عنكم تمنعكم نفسها قول ربما شرياء وما بعده هكذا الى الفوز ام على اذا حوت  
 لانه على الحسنا مقيت قاله يهود واسم بيت فخير المتكلم قد جازى بقرينة ناء شعري شعرا صله  
 اشعر شعروا ويوها اي قرب كتاب الاغمال صحيفة مفشورة هي صحيفة اعلى في رعيته اي رعا الله الحسنا  
 والى هزة داخل على اللام الداخل على ناء المتكلم المنفوخ المقيت المتقدر والمخاف والمشاهد  
 الاستفهام مفعول شعري جمل ان مفعول لقوله اشعر في قوله اشعر مع مفعول اشعنا بظن  
 احتماله الفوز قول ربما فحريه بطول فقرة اوله ومستبدل من بعد بحسب معناه الغصبة بالغير  
 وسكون لفتا المملة اخذ من الغير العدا في حين حجة اي غصبة حين حجة وحرية بالحق المملة  
 فعل فعج كالفعل به اي جدد بمواويل القائل اطله اورد فيله تشاهدا كيدا الاول بعد فاعف مفعول  
 يصف الشاعر بالحق والفقر من غير انشاء عاين يستبين بعينه مع قدرته على اخذ جميعها من  
 قصر في الشاعر رضي بثلثين بعيل عن الكل مع انه اذ لم يفتقد لا يكون الا لضعف عقله ومنه ضعف  
 عقله الحق طول الفقرات حقا عينا قول ربما قائل في حضرة الشهود قد تشكح هذا البيت  
 في باب عاين الاسم قول ربما واخر المؤكدا اي قوله لان امكننا ام راينا فدخل فيه نحو استقيم



العاير ليست داخل الافعال المحيية ثم الاخوان كان منقولوا ففظوا وان كان محذوفاً اعيد وده الى  
 البناء ثم فتح ان كان انفا واعيد وقع من غير ان كان اخويه الى هذا الشا التما باراد بالمشابهة لا بشا  
 قولنا اشكك اى بقه على شكله السابق قولنا لى لى لم يبق قد لفظ ذلك لان حرف اللين ليس  
 اللين بل ذاته قولنا يازيدان ذكر هذا المتكسر غير مفيد بل محل الاخراجة الثانية المؤتمة مع انها  
 داخله في الحكم وكانت نظرية التوافق مع المشايين السابقين غفل عما ذكرنا قولنا ان يكون الخو  
 وان يكون في اخر الواو والياء محكمه كما اذا كان اخره حرف التعجيم قولنا غير النيا والوحدان يكون  
 رافعا لغير النيا ايضا او يكون رافعا لفاعله فاعله رافعه لاجعله عم المجعل والابقاء على المجعل الثاني  
 قولنا لا الف هذا اذا تمثيل الغير الواو والياء من غير ان يكون منه حصص من فروع غير هاديه كما هو في  
 جعل الالف الاخرى بيا قبل التاكيد في رافع غيرها بجعل اياه قبل في رافع الالف يعني جعل الالف الاخرى  
 قبل التاكيد بيا في غير رافع هذين كما تجعل اياه قبل في رافع الالف لان سببنا وانما اصل الفعل  
 بالتون وسببنا في اصلاح نفس الفعل قولنا كاسعين سعيها وارضين هذا مثالان  
 لرافع غيرها في مثال المثال ان الالف يقلب بيا وان كان اصلها واو قولنا وهل تتعينا  
 غير تيسر الامر الى الاستفهام المحرر ان غير انفس هذا المثال الثانية المؤتمة فيصير مثال الالف غيرهما  
 في ضمير رافع الالف الثانية المجردة فيصير مثال المشبهة قولنا لم يقع خبثاء الاول ذكرنا  
 البقي بعد ما بعد قولنا ولجازه هو في ذلك لان ان تكسر تلك التون واجازة بعض الاجازات في المثال  
 الساكنين على غير ذلك قولنا يمكن ان يكون منه اى من الثانية المؤتمة بالتون الخفية المكسرة قولنا  
 قرأته ابن دوان فانه قد ولا نقبعا بكسر التون الخفية مع جعله نهيا ويمكن ان يكون مدخولا لتون الخفية  
 بخلاف بيا المتكلم وان يكون نفيا اذا قرأ بفتحها التون كما في المثال الثاني في نهيا ايضا  
 قولنا لا تهين الفقيرة لا تهين بكسرهما وفتح التون اصله تهون ككسر ثم جعل هين كفتح ثم دخل  
 عليه التاهية فخرج التون وحذف التاء بالقاء الساكنين ثم دخل عليه نور مفتحة ولاجل سكونها  
 حرل تون لام الفعل ثم اتصل بلام التغير في الساكن فيذف نونا التاكيد بالقاء الساكنين فيبقى ما عاد  
 لأجل نون التاكيد لان حركة اللام كما لا معلنة فحذف التاهية ولو كان في نون غير العين لم يفتح اللام  
 بل يكسر على الغنى لعل وقد مضى لنا في بابان تركع ان يذل واليا في ظ قولنا هو وادابيه الى

بیتہ و ستر جبالتی علی ان سسین الکرار یلین  
فیرالو والید اوللف ایچیم  
لارفع اوللف کتیب فاضل

و لا علم ان يكون المشركان  
المرتدين حبيبتا انكم من الضعفاء  
و يجتهدون في كونكم كبريا فخل  
لهم فاعلموا



بسم الله الرحمن الرحيم

٢٤٢ كل منها بلونون الأعرابى مع تلك الأقمار الأعلی مذهب من دخلها على التثنية وشبهها فان أولها

قد يعود فيه وحده قول من حضر عنك الهمو طاردها خبرك بالسيف فوثن القوس اضر يا مفتح  
اللام اذا صلح موكد بالتون الخفيفة والطارق الحادث بالليل وخميرها الهمو ونفسها بديل من الهمو  
والقوس نفتح القاف وسكون الواو وقبح التون واخره سين مملدة العظم الثابتين في القوس  
ويقال الاعلى البيضاء ايضا قول من العال الانية اقول في عدة علل منع الصرف اربعة اقوال الاول  
انها التسعة المشهورة ومما المشهور الثاني انها احد عشر وهي التسعة المشهورة وشبهها لها ثمانية  
كارطى وثمان الاصل كاحمر الثاني انهما ثلث عشر وهي الاحدى عشر المذكورة مع لزوم الثاني عشر  
وعدم التطير في الاحاد الرابع انهما اثنتان الحكاية والتركيبا الحكاية ففيه وفي الفعل مع الوصف  
كاجهل واعلم او مع العلمية كيزيد وبشكروا فاق مشاع الصرف منها بطريق الحكاية عن الفعل واقا انك  
ففي البوابة اما في الالف التون الثاني مطلقا والتركيبا المرجح فظم واقا في العدل فكان العلمية  
او الوصفية مركبة فيه باعتبار وجوده في المعدول والمعدل عنه واقا في الجمع فلا تامة بمعية جميع  
مومركب اما في المعج فبتكرار العلمية فحما العربية والعجمية قال الله في بعض كتبه يعرف بحجة الاسم نحو  
الاول ان ينقل ذلك احدا ثمة العربية الثاني خرج عن ذلك الاسما العربية نحو ابراهيم فان مثل  
هذا الوزن مفقود في ابنية الاسما في الاك العربية الثالث ان يكون اقله نون ثم راء نحو جرس فان  
ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون اخره راء بعدد ال نحو منهد فان ذلك لا يكون في كلمة عربية  
ان يجمع فيه لسان والجيم نحو الصولجان والبصل الثامن ان يجمع فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق السابع  
يكون خراسيا او رباعيا خاليا عن حرف الدالاق اى حروف برف لمن فان الرباعي الخاص في اللغة لا بد  
ان يكون فيه ما شئ من تلك الحروف قول لا مشاع دخوله اما التثنية الداخلة فيه للضرورة و  
شبهه فليس بنون المصروف اذا عرف الصرف في اللغة من بابا عرف في المقص والله بل يصير قسماسا بها  
ما قسم التثنية ثم لم اى جملة التثنية الاول اعادة الضمير الى المعنى وجعل الجملة وصفا له اما  
لفظا فلان المعنى اقرب منه احوج اليه اما معنى فلان مذهب المقص والحاصل من تعريف الله ههنا لما  
لا ينصرف في سبيل انصراف عكس وجو العكس الرابع الى عند المشابهة بالفعل لا دخول الجوز التثنية  
كاذمب اليه بعض ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان يحل الله على سبب التسمية او سبب العلم اى سبب هذا

التثنية



التثوين يكون قسمة الاسم امكن او يعلم كونه امكن لكنهما ليسا عن العجا قول امرى يدخله اى امر من  
 ان يكون بالقوة ان بالفعل ولا يرد عليه نحو المنصرف في الخلق عن التثوين في غير المنصرف في دخول كل  
 غير منصرف في المنصرف لما قد عرفت من ان التثوين لا داخل المنصرفه وشبهها اليك مذهب تنوير القدر  
 قولهم كمنون لمقابله اه خصر ينك التثوينين بالذكور لانهما لا يختصا صها بالانثى فاعلم عموما  
 بالقسمة الى المنصرف من غيرهما وبذلك صلتا اخذوا له بالثبوت اما ما سواها فتجوز الى المجتبى  
 بل بعضها يتجاوز الى الافعال والحروف ايضا قولهم مقصور او ممدود او منصرف او مشار كالسب  
 اخر حقيقيا او لغظيا موضوعا للتثنية وشبهها به لولم يقل كيف ما وقع لاحتمل قوله مطلقا  
 عموما الخ قولهم كذا كذا مثل المعرفة بمثال واحد لان ذكرها يستعمل مقصورا او ممدودا قولهم  
 في وصفه اما اذا كان في اسم فشرط العلمية وسبق ذلك في العلم قولهم كذا كذا اى ان كان بمعنى التثنية  
 واما ان كان بمعنى التثنية فهو شبه قولهم كذا كذا هذا قيد لقوله وذلك فعل اى وزن الفعل التثنية  
 مثل الوصف في الاصل او فائدة ان يدخل في الوزن نحو الحمر يحذف حرة فعل قولهم راو على فعل  
 صفة لفظ صفة في قليل من الشئ ومو حال المستتر في قوله على او مؤنث وكان فائدة اثاره انما  
 وصف على فعل وقد كان مؤنثه على فعلا او فعل حال الوصفية وعلى فعله حال الاسمية كالا  
 للمحبة الانثى السواء وامثال هذا ومن غفل عن هذه الفائدة حكم بان ايراد هذا اللفظ مما لا فائدة  
 قولهم كذا كذا هو من ترك حشفه قولهم كذا ممل ويعمل الا للفقير والثالث للابل القوي على العمل  
 قولهم قال ادم اى القيد ادم في الاصل وصفية الاسود ثم جعل اسما للقيد للفرس الاسود  
 ولقبيل من العرب قوله القيد احراز عن معناه الاصل اى هو بهذا الاعتبار وان كان غير منضم لكن  
 لا للوصفية الاصلية المعلقة بل للوصفية الموجودة وذلك الفعل وعلى ادم بمعنى القبيلة اى هو  
 بهذا الاعتبار غير منضم للعلمية وذلك الفعل واما ادم بمعنى ان الاسود فهو مثل القبيل  
 في عدم انضمامه للوصفية الاصلية والورد في ههنا حكاية ميله هو ان قبضي كان يوما في ثوبا  
 وكان اوان الحصر فذكر بعض الحضا حجاج بن يوسف عليه السلام فقال ان قبضي سودا لله وجهه  
 وقطع عنقه وسر من بعد فحدث حجاج بن يوسف الحضا فقصت بعض القبضي غابرة هذا  
 على ذلك القول فقال القبضي اريد بذلك الحصر ولم يقبل الحجاج منه وقال معاوية لا حلال على



٢٦٢ **الادهم** اي القيد فقال القبحي مثل **الامير** محل على **الادهم** والاشهر اي الفرس الاسود والابيض فقال  
 يحتاج اوردت **الادهم** الجيد فقال القبحي الجيد خير من البليد **قولهم** لا تخيل ان اي بكسر الخاء و  
 سكون اليا جمع خال لك بمعنى النقطة السوداء في البدن **قولهم** للمعنى الوصفية اي لان اللفظ  
 في سائر الاحداث لازمة هذه اللفظة بسبب جردان اللفاظ موضوعه لتلك الاحداث مناسبة  
 مع هذه اللفاظ في الحروف وهي الجدل بسبب زوال القوة والحال للنقطة السوداء والقوة  
 للتعرف والابناء وتلك الملاصقة بسبب النفس على انها في الاصل او صانعة من تلك اللفاظ  
 ثم صارنا سماعا **قولهم** هو خروج الاسم اي خروج معنى الاسم فلا يحتاج الى جعل الصيغة بمعنى  
 الصورة كما قيل لتلا برهان ليس للصيغة صيغة تخرج عنها الفرق بين العدل والتقدير الاشتقاق  
 ان التغيير في الاول بحسب اللفظ فقط وفي الثاني بحسب المعنى فقط غالباً وفي الثالث في كليهما معا  
**قولهم** معتبر هذا خبر المبتدأ وان جعله وصفا للوصف الثاني الى اطلاق الوصفية واعني  
 فيها وان لم يكن المعدل عنه الذي هو تعدد اصليتها فان اصله الوصفية كونها غير مسبوقية  
 بالاسمية في اللفظ المعين **قولهم** مشتبه مفاعلا او مفاعيل اقول مشتبه مفاعلا ان يكون  
 ذا اربعة اصول او ثلاثة اصول والاول فاعل والثاني لا بد ان يكون فيه حرفا يدغم الفاء من حرف  
 العشرة في موضع من مواضع الاربعة وهي اربع قسمات احدها اربعون وكل منها يمكن ان يفسر  
 بزيادة مدة اخرى مشتبه مفاعيل فاعل الثاني ثمانون احتمالا لكن بعضها غير واقع في المقام لا تفصيل  
 ثم ان قوله مشتبه مفاعلا وقع موقع تعريف للجمع المشايخ كالثاني اليه التمس فكانه قال هو  
 ما كان اوله مفصولا والثاني الفاعل غير عوض بجدها افاخر فان اولها مكسور لا الفاعل فثلاثة نحو  
 كذلك مع كون وسطها ساكنا وهذا التعريف مشتمل على تسعة قبود فالاول احذر عن نحو قول  
 وقب الثاني عن نحو اقسا والثالث عن نحو تما لا والاربع عن نحو شبا جمع شيب الخامس عن  
 نحو يا خباثا من خباثات والسادس عن نحو يد والسابع عن نحو لونا والاسم عن نحو خالين  
 والثامن عن نحو ملثمة والجمع المتصرف تلك التي لا يثبت له مزيد في الوزن داخل مفرد هذه التي  
 نحو ثلث وكراهية مع فقدان شرط فيهما واذا لم يثبت في الوزن صانعة في اللفظ كما كان في  
 في المعنى فصانعة في عينها وكان غير منصرف وسبق في المشايخ والمنتهى لنهاي التكميل في هذا الوزن



قول من هذا الجمع ولم يقل من مثبته مفاعيل مع اختصاص الحكم به لئلا يصير المثال المحض التشبيها  
 قول من هذا الاعتلال الى غير الجبوت قول من يجوز حكمه مذهب الاول تقديم الاعلال للفظ  
 يجوز من الكلام على منع التصرف لتعلقه بعرضها وجعل التبا المحذوف منسبة الثلاثة كالقول الا  
 في جعل التبا منسوبة الثالث تقديم المنع على الاعلال والقول بتقبل الضمة المانبة عن الكسر على  
 التبا وحذفها ثم تقويم بعض المنوي عنها ثم حذف التبا لا للقاء الساكنين الرابع كالشك في  
 قلب التبا بفتح ما قبلها الفاعل الخامس تقديم المنع على الاعلال والقول بحقيقة الضمة مطلقا على  
 التبا واذا عرفت ذلك ثبت للذات القائلين بالمذهب المحمدي متفقون في نحو جوارحالة التنبؤ  
 غير منصرفين بيا منسوخة بلا تنوين واما فيه حالة الرفع وان اتفقوا في لفظه بعد الاعلال في منسوخة  
 الياء الا انهم اختلفوا في كيفية بعد الاعلال في لفظه وكيفية متا قبل الاعلال فالقائلون بالذات  
 الاولين يقولون ان قبل الاعلال منصرف مضمو والياء مع تنوين التكرار بعد ظهور عدم انصرفه في ذلك  
 الحيز في الاصل هو انصرف في الاسماء واما بعد الاعلال فالاولون منهم قائلون بان كان في الاصل ان  
 والتنوين لم يحرجه بالاعلال نحو ان منتهى المجموع والاخرون قائلون بصير رقه غير منصرف وحذف تنوينه  
 الاصل في دخول تنوين اخرية عوضا عن التبا المحذوف واما القائلون بالمذهب الثالث الاخير فيقولون  
 انه غير منصرف قبل الاعلال وبعد واصله بيا ضممو خالصة من التنوين فتحت الضمة لثقلها على الياء و  
 عوض عنها التنوين ثم حذف التبا لا للقاء الساكنين واما فيه حالة التجر فالقائلون بالمذهب المحمدي  
 منقول في لفظه وحكمه متا قبل الاعلال وبعد فالقائلون بالمذهب الثالث الاول يقولون ان لفظ  
 بعد الاعلال كل لفظ بعد الاعلال خالصة الرفع واما قبل الاعلال فقد اختلفوا فيه في حكمه باللفظ  
 والكيفية وبعد من جهة الكيفية فقط فلهذا هذه الفرق الثلاثة في نقطه خلافهم فيه حالة الرفع  
 واما القائلون بالمذهبين الاخيرين فكما قلنا ليس بالمذهب الثالث ان لا يكون غير منصرف الا في الرفع  
 منهم يقبلون التبا المنسوخة بعد فتح ما قبلها الفاعل والاخرين منهم يقولون ان حالة التصريف في الرفع  
 اجرو كساري على ما حل الله عليه بخلافه عن المذهبين الاخيرين واما تعيين ان المذهب الثالث هو  
 مذهبهم فلا يفهم منه والاول عندنا ان بعد وجه التسمية كلامه ما قلناه الله مع زيادة الانصراف حتى  
 يصير هاتان المذهب الاول فانهم قول من جري كساري جعل الله الكاف في كسار واسما حيث ان الله



٢٤٥ المجزئ قيل لا بعد ان يكون مراده من هذا التقدير هو الاشتغال الى ان المثال فقط سامع الكاف على ان يكون  
 مراده من هذا التقدير هو الاشتغال بجمع كسري لينطبق مع انتمثلة في الوزن فثابت قولهم اشتغال  
 النظران في هذا البيت متعلق بقوله شغل التقدير وشغل اشتغال بهذا الجمع اقتصاء وسراويل بالفارسية  
 زير خامة قولهم شغلة في سراويل ثلثة هذا هو الاول الذي غير منصرف فيقول لشبهه بالجمع الوزن وهو  
 لفظ المجزئ وقيل لانه لفظ عربي كان في الاصل جمع سراويل وهو قطع من الارزاق ثم جعل اسما للارزاق واللفظ  
 هو قطعاً مشحونة بالتحية المعهودة فنسخه عن القصر فباعثنا جميعته في الاصل الثاني انه مما جاز  
 فيه الصروف عدم مجاز اعني النسبة عدم اعني او مجاز اعني الحقيقة الأصلية وعدمه الثالث  
 انه منصرف لعدم اعني ما اعتبره مع ان الاصل وانصرف قولهم عمو المنع اي عموه للجمع شبهه  
 او عموه لاحتمال المنع واحتمال التصرف وعلى الثاني كفاية عن وجوب المنع قولهم حضر قوا لفظاً انه يحو  
 الضا وضم الميم ومواسم لبلدة وقبيلة ووجه الاول اسم لمحضاً او بلدة والظن ان وجه الثالث في الاصل  
 بفتح الميم مصدر مما ثم بعد التركيب غمت لكثرة الاستعمال واقتضت الواو ضم ما قبلها فان الواو ضم  
 ما قبلها اسهل لنطقاً من المفتوح ما قبلها قولهم كفتها وكأصبها فاعطفان بالفتحة والهمزة والظن  
 الهمزة المفتوحة قبل اسم لقبيلة وقد يكتب بالفتحة واصبها علم لبلدة في ايران هي موطننا ومحلنا  
 وهي معربة من سيناها ان اي العساكر فبديل بيتها المفتوحة عند التغير صارت اساكنة والحق في قولها  
 الف لا ابتداء بها وقلب التاء الفتحية بالفتحة والفتحة قلبها بالفتحة فيل انما سميت به لانها كانت في  
 الجود والعساكر قبل هذا الزمان وسيناها بالفتحة الجود وسيناها جمع قولهم او متحرك الاوسط  
 يعتبر عدم العجة فيه ولا في بعده كما اعتبر عدم الزيادة في العجة اشتاد الوجود في المتحرك الاوسط  
 ووجوده فيما بعده لا يصير مفتاحاً للغير حده لكن موعداً لانصرف ان يخلو في وجود الزيادة في العجة فان  
 العلم العجمي يصير مبتدأ به كانه هو الذي يعضه قولهم كجود وحسن الاول في بعض النسخ الثاني بالحاء  
 الهمزة المكسورة وسكون الميم وهما اسمان في قولهم في الثالث في الساكن الاوسط لما توهم من  
 قوله وجمان في الغادم ان الغادم هذين الشرطين لما اشتمل على احد الشرطين الاخرين كان جازماً في  
 مع انه حكم بوجوب منع صرفه قبل ذلك بقوله وشرط منع الثاني قد دللنا موصفاً الغادم في المثال  
 على عدم الشرطين الاخرين ليخلص جواز الوجهين الغادم للشرطين الاربعين ويمكن ان يخرج هذا



كلام المقص بل هو هذا التقدير بان يقال قوله كمنه متعلق بمقتضى يكون بغضا مختصا بالخادم  
 الكاش كمنه كونه غير زائدة على الثلاثة وغير متحركة الوسط فانهم قولهم متصلا بحقيقته  
 سواء كان علما حال التقدير كبر لا فرجل اذا متى به ثوبت كان حكمه ان يكون قولهم وجوبه اي وجوب  
 التصرف لا وجوب المنع كما هو المتعار قولهم كلام اصله كلام بالثاني للجملة عربيا بذاتها جاتا وانما  
 لم يشر بل هذا الجملة لقولها التفسير غالبا ومومنا لضعفها بخلاف ما اذا كان علما فان لا يقبل  
 التفسير الا نادرا قولهم ولو ساكن الاوسط قبل هذا فهو من التثنية والصواب لو متحركة الاوسط زائدة  
 الفرد الخفية اقول يمكن ان يقال لما يليه التثنية الامتناع في قول صرفه امتنع على الحلافة فهم انه ممتنع  
 وممكن ذلك والمفهوم من الامتناع الاتقاء ان صرف ما يخالف موضوعه ليس ممتنع اتفاقا وذلك مستل  
 على فردين اقل مما هو ممكن التصرف اتفاقا ومومنا فقد فيه احد الوصفين الاولين الثلاثة مما هو ممكن  
 لا اتفاقا بل خلافا ومومنا فقد فيه الوصف الاخير اما اذا كان متحركة الاوسط فالحلافة فيه حلا  
 ودليلا واما اذا كان ساكنا الاوسط فالحلافة فيه خفي قليلا لكونه في غاية الخفة فلا يؤثر في الفعل  
 وقال لا حيث ينقل القول بمنع صرفه احد موضوعات الفصل ونسبوا الى التثنية ذلك فمتباها قولا  
 كون قوله ولو ساكن الاوسط فردا خفيا جليا اتم قولهم في غير فعل اوله وجوبا بالوضع الاول  
 التعريف فيه دون ندور قولهم خصم اء خصم لرجل وشمر لفرس ودخل الدابة ودخل الملك الامثلة  
 الخمسة في الوزن لوجوهها في الاسم بالوضع الثاني وكدى يدخل فيه مخوفته بتشديد القاف  
 يصح به واستبقى المتباج لوجودها في الاسم بالوضع الجمعي وكذا يدخل فيه نحو ينجب كزفة وكزفة  
 كزفة بالقافية محرونة ودور وقيل دتل غير مقول من الفعل فهو مثل ينجب قولهم وعليه حصول  
 التقيد بالآخرين مع اعطائه الخمسة لا يفتحق في الثلاثة الاولى ومقدومه في اخرين قولهم  
 او وزن عال فيه يكون الفعل اوله به اما لكثرة في الفعل كاشد على وزن ينجب كحل وابل كذلك  
 نحو اخر التمر الهند الذي يقال له المقل بضم الميم وسكون القاف واما الابد ثم زيادته لاند على معنى  
 الا في الفعل سواء مشتق فعل مجردة كما هو يعطى الا كما فعل على وزنه اخر لم يقدر من الابد نحو اكل جميع  
 كلب قولهم فخواص اء اما صرفه من فاعل فمفعول الوزن فان عينه يتبع لامه الحركات فاذا كسر او  
 فتح كان على وزن الامر واما اذا ضم فخرج عن وزن الفعل واما صرفه مخوذة بضم الدال ففعل امر فليكن



٢٤٨ بقائه على طريقة الفعل وهي ابتداء به من الوصل بل دخل في وزن الاسم كفعل وكذا اذا كان ماضيا  
 مجهولا فان طريقته كسر العين كذا سبب حرف بيع قولهم وكذا السبب كاقعد بناء على خروج مخرج  
 الفعل التي هي الازدحام بلا مانع ذلك وعلى هذا فامرنا بمصاحبة جميع الاحتمالات خارج عن طريقة الفعل  
 وهو غير نظام قولهم المتعول من الفعل اي سواء كان غالبا في الاسم او مشايها في الاسم والفعل  
 قولهم وما يصير اي في سبب واحد شرط العلمية وبما عباد خول في الالف الثانية ثبت لم يعد سببا  
 على حد ولا يخفى ان الحكم بعدم انصراف ما لا يظهر اعرابه قط غير صحيح وعلى فرض صحة غير منه قولهم  
 كالاعلام فاحدا سببا شبه العلم والآخر عدو خاصا من اكله الكرم مع الاختصاص قولهم ما بعثني  
 لانها لو كانت علاما جنسية لصح استعمالها للتاكيد لغيره فان مدلول ما يشق من الجمع مطلق وفيه  
 مانع قولهم بسوطا من نساء هذه العباد باقتضا الظاهر الى انصراف علمانه مصلد ولا منافاة في تلك  
 الاضمار عند اختلاف متعلقها فان متعلق انصر الحكم بعدم انصراف فعل ومتعلق العلم الحكم بان تنب  
 منع حكمه فاذا ذكر في قوله تعالى في التورين نظر فعل ماضى اي نص على ذلك التفسير وبما هذا مع بعده  
 بانه حذف قوله عليه قولهم قدوة في حرف على قوله اعلام ومقول لا يراد بها جيترا ان يكون ميمونة  
 على قوله متعاق ويكون العدل في تلك الانفاظ بهذا النحو على المذهبين كانه مرية كلام ابن النافذ لا يعيد  
 عن الجبا قولهم ان كذا ذكر المثلث اشارة الى نوعه الى ان التخييف وهو الذي يحصل ما عدل  
 عنه بدليل غير منع الصرف كالمجموع على فعل اذار والتقدير وهو الذي يحصل ما عدل عنه بنفس منع الصرف  
 واقا دليل نفس العدل فلا يفسر الامنع الصرف والعدا لا يفسر كغيره فيحصل فيهما وحل الكوكب قولهم  
 اذا بى معه قولهم عن التجرى هو بلا لام معدول عنه مع اللام بالعدل التخييف واحدا سببا العدل  
 والاخر شبه العلمية وقد قال بعض المغاصرين انه معدول عن التجرى بالكر والتكون لا في التجرى بقصدين  
 بهم هو الناس النوع غالبا كما اتهم به في قوله بالكر والتكون وتجرى قد لا بدع في هذه الافاد  
 سحر وعجبا من هذا التجرى حيث لم يدرك ان اذكره حتى قال لا عدل وان ما قالوه من اذكراه  
 لا ما ذكره قولهم وجب ان يكون اة النظم ان يقول صرف وجب لا انه قد اكف عنه به لا مستلزما لانه  
 قولهم ضال علم او يفتح القام لا بكسر هاء فيها لانه ما عدل لا قد به او ما سطرنا ومومنا كثر  
 التبيين الثالث بناء نذار الزاد علم انصراف غير هاهنا ومومنا قليم قولهم عندا من الجلال

هو من هذا الجلال  
 انما هو من هذا الجلال  
 انما هو من هذا الجلال



[illegible]

میتھ

والله اعلم



٥٠. واما قولنا في المنكسر فاعل الفعلين غايده لامرأة قولنا في رذس الاى مقتضى الظاهر ان يقال  
 ان تاب الاى لايتها واخرها الا اناهم يعبرون عن طريقه فانه حزنه بالراس قد رابا لانه من اشرق الاعضا  
 لا يعبرون عن اخره بالذنب لانه من اخسها والاى بالذنب من الهزلة والباء جمع ائنه واصلا بالواو  
 المفتوحة كما قال الجوهري فقلبت الفاء فتحركها وانفتح ما قبلها وهو خلافا لقيط لاذ القيط  
 في اللقيط المقدر قلب لامة الفاء وعينه ولا باس بضم يانه وكسرها حال الرفع والجر يكون ما قبلها  
 نظير ولو وطى والاية بمعنى الجماع والعلامة والفاظ القرآن المراد بهن الفاظ مفعولة منه  
 فانهم قولنا تبصر خيل اء اخره سوا لك ثقباب من حزمه شعيب تبصر اى نظروا الضباب من جمع  
 ظاعنه وعن البراءة الجاسنة في المودج مفتحا وسوا لك جمع سالكة وصف للظفار وثقباب ضم الثاء  
 المثلثة وكسر القاف في الاصل وسكونها في الحال المضروبة والمراد به الطريق الدقيق في العمل وكانه يتو  
 عز معنا الاصل وهو بالفارسية سوراخ او مستقعا عنه وكناية وحزمى ثنية حزم بالحاء المهملة  
 والزاء المعجمة الارض الخليطة وشعيبا لعينين المهملتين على صيغة التصفير اسم قولنا اقرانا  
 متناسبا اى اقرانا بنفسه واحدة وموتما وجد الذوق التسليم قولنا متنجما هذا بتقديم الجهم  
 على الميم اى متصلا بحقيقة او حكما فان الانجما انصب الماء المستلزم اتصاله غالبا واحرز عين  
 نحو ضربت يداي الله موقاته وعمر ودايت عمر اخوه ونحو ذلك قولنا واخر الفواصل والاسجاع  
 اخر الاسجاع وهو جمع سجع والمراد به ههنا الكلام المقفى فالفواصل هم منوه وهو عطف على قوله  
 كونه قولنا كقوارير اى القوارير الثانية في قوله تقا قوارير قوارير من فضة فانها صفة لاجل تان  
 اخر الفواصل والاولى صرفه لتناسقها بالثانية قولنا من ادواء تمن خيرة مقدم وعامى  
 مبتدأ مؤخر ولدوا بالتحفيف وفعلة غاندة القبل فان كان هذا البيت مبتدأ بالواو فخره على  
 اربعة ويجب ان يشع حركة هم عامر حتى يكون فاره او المصع الثالثة ويحتمل ان يكون الواو من فاره  
 فخره مفعول مفعلا عيلا مرتين وراه عامر اخر المصع اول لكر في الشواهد مبتدأ بالواو ونامة غير  
 معلوم حتى يستدل به على بجره قولنا بسيط خلافا لما قال انه تخفف لان قولنا المصدرة  
 الاولى ان يقول المصدرة غير المخففة من المثقلة لان المخففة ايضا مصدرة وقيل كانه اعتد في فهمه  
 من قول المص لا بعد علم قولنا وسو مطر الظاهر عوده الى التخفيف والاولى عوده الى دخول المخففة

مبتدأ على الفعل



على الفعل المفهوم من هذا الكلام قولهم كبر الثور ويعني المراد بالظن هذا الخبر لا يكون قياسا معه ٢٥١  
قولهم حيث تحقق علا بطلا فما اذا لم يستمر نحو عجبت ان لم يقوم او لم تقوم فان لا فعل فيه ايضاً  
في قولهم علا في الواقع بعد العلم وما ذكرنا اوله لان الظن لا يتحقق الا بالمراد بقوله اعمل ان العاملة التثنية  
وملزم لان يكون بعد العلم قولهم يا علماء الناس يا علماء عند مفرد معرفة والثامن مستند  
ان تخبر نفي بتاويل اخبارهم اياي مبتدأ ثان موقوله بباطنة خبر ثان اما متعلق بتخبر نفي وجلة  
مسواكها اي مسواكها المحبوبة خبر خبر وهذا الخبر مثل الخبر في قولنا قول الله حبيب واما متعلق بمبتدأ  
خبر لقوله تخبر نفي مسواكها مفعول الثاني والخبر مفعول الثالث وبالجملة هذه الجملة خبر للثاني  
ويحتمل ان يكون علماء مشاك متصفا الى الناس فاعل تخبر نفي للناس وكان قوله بباطنة خبر ثانياً  
تطير وشام بالخبر لانهم اخبروا بما لا يلتزم بالمحبوبة قولهم ان الله اخبر في شيب الغفل  
من قبل المشيب شيب ما بالضم او بالفتح بتقدير يذهب قولهم ان عا طاء ما خلفه برب  
الرافضة الى متى يقول الفيتا فصحها ودميلها المراد بالرافضة بالافاضة بالاهل التي كانت في  
مشيهم يرتصن ويقول اي يقطع والنص بالنون السير الشد يد الحسن الذي يفتح الدال المعجمة نو  
اخر من السير قوله لئن جوارب القسم وعاد تنك بالنافضة بمعنى رجع والتميم بمثلها ومنها ولا  
اقبلها الجارية المذكورة في البيت السابق ولا اقبلها اي لا اتركها من الافة او لا اضع ان تمام قيلوا  
من القيلولة وامكنني اي اقدرني قولهم وما كان الله ليعذبهم حتى هذا اللام لام الجحود لا كبد  
لجحد لا نكار المفهوم من الكون المنفي قولهم لفظ ان اشار بهذا التقدير الى عدم احصائها قوله لا  
ان تعريضا للمرقا وهذه بمعنى الى ان والا ان فان ان ليس جزء المنفي بل مقدم بعد قولهم لا تستهاتن  
القصبة آخرها انقادون لا مال لا الجبا اي اخذت القصبة كمالها لا اولها ولا مل ولا كان المناسبة  
هذا المقام هو التحليل كان المراد بالنهاية المفهومة من او الغاية والاية لا النهاية الزمانية والفاء  
للتحليل والظن ان يقول الا المستعمل الا انه وضع اللازم مقام المردم قولهم كسر كعبها الى  
وكنت اذا غرقت فانه قوم القناء الرجم والغمز المجن من العصر بالاضايغ وكعب الرجم صفت قصبتها  
واو بمعنى لا لا بمعنى ان اذ عصر عقدة القصبة لا ينفذ الى شقاسه قولهم اعداوة بالما الى المراتب  
الحكاية اي فرض الما قبل عنده زمان لما قبل به او بالعكس قولهم بان سيرة عفا بالعارسية



٢٥٢ كما وقد ذكرنا في القسيع الواسع وهو وصفه للعنق او وصفه لصلب كقولنا اي سير افسحا قولنا

وفقنا نون لفظ عن اخر المصنع الاول وقد خط من عمارة نشر وقوله في خير من متعلق بالساعة

والساعة قولنا من الكرام اة الا للعرض ونحو اي نفرت حدوثك اي حدوثك به وفق التشبيه حيث

العلم واليقين وامثالها بالمصنع المرتبة يعني ان العلم الحاصل بالمسمع ليس كالمعلم الحاصل بالمرئية في القوة

والثبات قولنا لا تعجزوا اي لا تملكون دنف كحشر اي مريض ونحو بالحاء المجهه اطفاء

النساء والوجد العشق وفا على فنيه للتارة ومفعوله لقوله دنف قولنا الرسل الربيعاء اخوه

نحبرك اليوم بيانه سملق الربيع بكسر الراء المتل والقواء الخلة والمراد الربيع الخلة عن اصل المفعول

الثانية للسؤال محذوف هو قولنا على هذه والبيداء الصحراء الخالية عن الماء والكلام والتملق

كجفر ارض لا ينبت فيها شئ قولنا وباسم الفعل وجه عدم محوضة اسم الفعالة الطالب ان يد

على لفظ الامراء وبواسطه على الطالب قولنا فقلاد عواد عواء اخوه لصوان ينادوا عينا

اندى التفصيل من التدا والصوم متعلق قولنا اليك جاذ كراء الا اذا اصله الفوخا مصدرا

من الاخوة قولنا لا ناكل التملقاء هذا الكلام احتمالات ثلاثة الاول ان يكون المقصود منه التهي

عن تجميع يهر اكل التملك شرب اللبن وتجوز احدهما الثاني ان يكون المقصود التهي عن كل منهما الثالث

ان يكون التهي عن الاول والامر بالثاني على ان يكون شربا من ايصو الخبر وعلى الاول فالفعل واجب

الرفع قولنا من جاز به قد قد قوله به اما على ان يكون صلة لقوله اعتمادا بالجر اعتمادا لشارة الى ان

قوله جاز ما منصوب بنزع الخافض او شغل عنه الفاعل اي ان يخل جن ما في الفعل او على ان يكون صلة للجر

اي جاز ما الغير لشارة الى انه لجانم لا الشطر المقدر بقرينة كانه بالية بعضهم لا يمانع هذا

المعنى مع قوله والجر قد قصد لاحتمال ان يريد بالجر ان يكون المضارع لان ما الغير التوفيق لا مع قوله ان

نضع ان قبل الاحتمال ان يريد به تقدير وضع ان كذلك قبل نفس التهي لا قبل ما يقدر بقرينة ذلك ان

يجعل التهي نيا وشرطا للمضارع المذكور قولنا سلك الحديث اي كفاك وكافيك الحديث فهو

جمله خبرية فعلية واسمية بحسب المعنى الاول المراد بها انزل الحديث وانته عنه قولنا تنصب ما

الا اي في الوجوه شرايطه من كون الفعل بعد فاء التسيية او اذ المعية قولنا من شبه الفعل

اي شبهه به في الغرض والتصرف ولو في الجملة قد دخل في هذا الاسم المصنوع ساير الاسماء الجمادات فمثال

المراد بالمرئية في القوة والثبات قولنا لا تعجزوا اي لا تملكون دنف كحشر اي مريض ونحو بالحاء المجهه اطفاء

باندى

بالتقدير على الامور

المراد



المصدر كما في التبرج لمثال غير نحو اجتنابا ومصلى اي صلوة قول النبي عباد الله هذا مصع  
 من بين من قسيدة مما هكذا كبيت تحفر الارواح فيه اجتمع من قصر منيف للبر عبادة وتقرين  
 اجتمع من لغير الشغوف قائلها اميمون وجد مغوية برية سفيان العذكري في ذلك استيكاه الامم عليها  
 حين لامها ووتجها بقاية وقال اني في خلتا من العظم وما ندين قلعة والارواح بالينا المناء  
 التختانية جمع ربح كسيد وموضع فاح فيه الریح الطيبه جمع ریح وتحتن مخنوما بالتوالي تمنع  
 وموحيهول ناب الارواح متناقا على والمنيف بالفا المرتفع والمناء في العبادة والوحدة وبقاية  
 عز وجل وشعر غليظ والشغوف يضم الشعر المحجج الالبسة الشفاة الرقيقة قول لولا توقع  
 معتزاة اخره ما كنت اذ تراها على ترب المعتراة غير المهمله وقصيد الرأه المهمله المعترض للمعز  
 والموقع للاختنا وترب الرجا بكسر التاء وسكون الراء المساكوم معترض من الولاد و  
 بالغار متية بمثلها والضمه ولو يكن توقع المتوقعين مني لاختنا اليهم وايضاً اياهم مان محترق  
 على مينا التوليد في اخلاصا يعين حسنة اليهم بالسوية ولكن ما اخلاص المتوقعون ينقص من سهايا  
 اترابه قول لبي وقالي سليمان اخيه كالتوا يضرب لما عافيت البقر سليمان اسم رجل واعقله  
 اي اعطاه دية وقوله كالشوخه برية وموال البقر المذكور ولما عافيت البقر اي حين اكرهت البقر  
 شرب الماء واستحقاق انة تربيته شرب الماء فلا تضرب لانه اذا كان فيض يدها الشور حتى  
 البقرة الا انه غش رايها قول لبي متى شرب القوم ارفد هذا جرح من بيت هو هكذا ولبي  
 التلاع مخافة ولكن متى شرب القوم ارفد الحلال بلحاء المهمله كعطار كثير الزفر والثلج ك  
 جمع تلعد وبي ما ترتفع من الارض الاسرافار طلب العلية والنقص لما فداي مخافة العتيف عليه  
 مخافة الحر وهو علة للنبي لا للشيء او مخافة ان يهتكم الى الكرام من ربه العتيف والحرية العكر  
 قول لبي ما اتيت امة حفا عليك اثم ثبت ولزم عليك قول هذا لزم ثوباً وان اطمان متعلق  
 بقوله قل او حقا واذا تعد الانفس متعلق بخبره بقوله قل والاول اظهر ايها مناجشتا قال اول فلان  
 المقصود من كرا الشواهد المذكورة هو الاستشها على كون تلك الكل ان جازمة ولا استشها في  
 هذا البيت على جرحه ما كما هو ظاهراً ثانياً فلان يكون ما سوا المصريح الاول في الآية فيه سيمتا  
 من الشك المقصود ذكر المواضع على نفس محل الاستشها ولو كان نصف مصع فكانه حسن للنظر

نقل الشيخ في فاني شرح  
 القصيد في بيت  
 وتحتن نار داح  
 الارواح وقال لبي  
 والصلب بسن والخطبة

انما هو

مفتون



۲۵۴ مضمون هذين البابين قدرای فیہ لفظ اذا فذكرها غافلا عما ذكرنا فالاولی ان یشره بقول

الشاعر وانك اذا طافنا مع انك امر به تلف من اياه تامر انيا قول في وجهك امر لفظ الانون  
كان في النسخ ينافي قاعدتهم من عدم جواز حذف نونه عن انصاله لئلا يكون له سقط نونه من اللفظ  
قول في وجهك اناء اخوه ولا تهلل ان الزنا مضرا يصح ان يادخل في الصبا واللبس بها  
اي تنقل بها معها ولا تهلل ان تذهب لغرضه عن يدك تبصر بها لو تهازلوا لك قول واد  
تصلي اناء اوله الله يشكر اننا لك سنة النخبة الفقر وضيق المظفر قول ان لا سلب معناه انما  
الذي قد مر استدلال على اسميتها بان اصلها اذ ومواسم فلا معنى لخروجها عن اصلها وطايل الجواب  
ان ما ذكره مسلم على تقدير عدم التغيير في اللفظ واللفظ هو هنا مغير بزيادة ما قول في موضع  
نصبه على كونه مفعولا فيه للشرط قول ان اشغل عنه سواء كان الاشغال يجعل ضميره فاعلا  
كمن يضرب في الصيغة الغائية او غير فاعل نحو من يضرب بضرب بصيغة الخطابية فالمراد بالاشغال  
اعم من الاشغال المصطلح قول شرط قدما هذا اما مبتدأ بفتحة الاضمة اي شرطه وكل من الجائز  
خبره او الاول وصفه والثانية خبره واما خبر لجد وفي اي احدهما شرط وكلنا الجملتان في صفة ليرد  
الاخر استغناء عنه بقوله ينلوا الجزاء قول ان نصر مونا وصلنا اناء القصم القطع والمراد هنا  
قطع الزعم ضد الصلة وملا ترم جمع المذكر المحطاب يجب ان يقرأ هنا بالواو كما هو الاصل في المحافظة  
الوزن والارضا الاخافة قول في شك سولا اي ارسلت خفية قددا اي غلبوا ولو غير بالعين  
المعجزة جعل المحضة التي خازا شديد الحرارة والمراد هنا اكثر حوارتها من نار العداوة والبغضاء  
قول في بعد شرط ما شرط قد لفظ الشرط ليدخل في الحكم نحو ان ضربت تعرضا ضربك ولا يخرج  
نحو ان تضرب قد نصر اضربك وتقديره في المصريح الاخير فكذلك قول لكن غير محتمل انما  
الان مراده بقوله حسن خاير لا ان يرد كما هو الظاهر قول ان انا خليل يوم مسجته قاله  
زهير مدح هو بربنا وقد بدل سغبة سلة والمسغبة الاجاعة فهو محط يوم المحط  
والجذب وهو بفتح الخاء المهملة وكسر الزا اي صير محروما فهو عطف على يقول وقيل وصفه  
لا ممنوع فالي منك فهو عطف على غائب يعني اذا سئله الشائلون انا الجائعون اعطاهم من  
غير عدد قول يا اربع اربع يا اربع الصريح الاستقاط والبناء ثم قول لا ارتباط



الارتباط به دلالة على قصد اخراج حكمه عن شيء وهو لا يقتل الا بقصد ذلك الشيء وهذا مستلزم ٢٥٥  
 لقصد ما غير مستقل بالبروطة بما قدم عليها قول لو جعل اى لوجعل بحسب الظاهر اريد  
 جعله فلا ينافى قضاة الجزاء قول لو يطاوع قد مر هذا الشارة الى ان عدول المصير يجعل  
 الى قوله يجعل للاشارة الى ان الحكم المذكور انما هو فيما اذا كان المانع ذاتيا وموالمعبر عنه بعد  
 المطاوعة لا عرضيا ثم المانع الذاتي فيها عدم صلاحيتها لتغييرتها ما دخوله للادنى بحسب  
 الاستعمال سواء كان بحسب النظام لا المراد بالادنى ان ما ذكر قبل ذلك فيخرج عنها الوفا فلا يرد على عدم  
 وجوب القاء في الجملة المستد بان المشبهة المقصود صلاحيتها ان يصير بدخوله للفظ لو كان في قوله  
 ولو ان مما في الارض وسيصح المصير بهذا قول لو فسي به ان يؤتى ما قبل ان تترن اما قبل ذلك  
 ما لا دورا قول ومن جعل من الصالحات هذا شاها لما يدخل عليه لاجواز اذ يرفع بعد دخوله  
 وجوبا كما في ما بر الكسب لتسهيل ما يلما بحسب القاسم اما لطلب صيته على التهو على ان المراد بالنفي  
 المذكور انتهى كما في مواضع من القرآن وان الطلب مقام محبة القاء وان كان يلجعا الى الطلب ثانيا لا اذ  
 قول من يفعل الحسنة اء اخرى والشر الشكر عند الله مثلا ان الله مبتدا وجملة الشكر خبر و  
 الشكر اذا اسند الى الله فالمراد اجود وقوابد الشر الشراء والشر الضار عننا مع الشر الصار من  
 عند الله اى ما يوجبوا الشر في جهنم مقتضى ان هذا اشارة الى قوله تلكا من جابا بالتبينة  
 فلا يخرجى الامثلها ولا يبعد ان يجعل النظر متعلقا بمثلها انما الى ان عتقا الله قد وان كان  
 بفهمنا القاتر وعقلنا القاصر انما القصد لكنه بحسب الخافع الذى يجعله البارى قد متساو بار  
 نسبة الشر الى الله تلكا من قبل نسبة المكرو والخير الى الله قوله تلكا ومكروا ومكروا الله ونجارهون الله  
 ومو خادعهم انما هو التقابل فان قلت فالاول على ما حملنا الثلثة عليه ركا المصير الاول اشارة  
 الى قوله تلكا من جابا بحسنة فله عشر مثاها ولا استغافيه الى ذلك قد نسبة الشكر الى الله و  
 تكرار تلك النسبة اشارة الى الزيادة فاما قل تفهم وفي هذا البيت محسنة اخوليس هي من موضع  
 ذكرها قول لو يحصل الارتباط به وجه الارتباط دلالة على كونه ظرفا لما بعده وتغير معا فلا  
 يتصور الا بتصور هذا الغير قول لو ان يرفع وجه الرفع على الاستغناء كونه عطفا على جملة  
 خبرية مقلدة بقرينة الشرط وصيغة مجموع المعطوفين جملة مستغناءا لتقدير قولنا ان يضر



۲۸۹ اضرب اعطى او فاعطى ان تضرب اضرب فاعطى او فاعطى وان كان الاداء لفظا للتقديم

یض بصری یض احدی اعطی او فاعطی وان کان متی فالنقد متی یض اضر یض بصری بصری زمان و

اعطوا فاعطى وقر عليه ما داير بنحوه ووجه البحرى مقام ووجه التصديق الما قبل بالمصدق مبتداه

محدود والخبر الجملة عطف على الخبر الأول فالقدير في المثال ان تضرب باضرب واعطائي طاصلي قول

يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَمَنْ قَبِلَهُ قَبِلَ أَنْفُسَهُ وَمَنْ كَفَرَ بِهَا كَفَرَ بِأَنْفُسِهِ وَأَمَّا أَنْفُسُكُمْ فَاتَّقُوا قَوْلَ رَجُلٍ مَرَّ بِأَنْفُسِكُمْ وَجِبَّ عَدُوًّا

الرفع ههنا يظهر كما ذكرنا فوجه الاستبنا قول من يقر بربنا اه اخوه ولا يخش ظلاما انما

ولا ههنا نوژه منكره معلوم من لا يوزاء وبوالفارسيه جارادون الهامفعوله واصل نوويه

فحذف الياء الجبر من الجزاء والمضغ لظهور المغلو تبيد منه هضم الغذاء قوله فطلقناه اه قاله الامام

في خطاب رجل مستقيم بطريق قد تقدم بيده من هذه القصيدة المنازعة هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم يا مظهر

وليس عليك يا مظهر السلام ويجعل مجرم بالكلية أن لا فاضله يعطى بالواد والمفرق الرأس و

الحسن السيف قد مر حكاية تلك القصيدة قوله قال ابن الفراء ما قبله قال السليبي لي

بعلا بوم يغسل جلدي بفينيه الحزن وحاجه ما ان لها عندك من ميوت قضاا لها منه من سلو

وسيلة اسم امرأة واحدة والبعل الزوج وقوله بمن يقصد بالثوب أى مع منه على قوله يغسل حله

ایں حال میں انسان بعد الموت غسل الاموات والاثر ائمہ بنیسیں ای کیجیانی نامیہ الحزن

الحق وحاجة عطف علي قولہ بے لای لیس کے شہر ہو گا لہذا عند کثرت ان ذاید ای لہ ان نقصانہا بقدر بیسوی

أي مرقوة فضاء آمنه شمراني بمقوله أحد التوابع مع الشيا والوضف للماجد يدان على أن

بها الشهوة وبنات القم المحببات عني وان كان ذلك الزوج المنيعة فقير ام غدا فاقدا لعينه والسر

بعضه يكون بعد الفان ان كان مقيرا معقما يكون بعد الفان وما قبل الروي الثلاثة الاولى

مفتوحة وفي الثلاثة الأخيرة مملوءة بحجج يتألف منها الكتاب في كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة

بعدہ وارث جادو ہیں سرچ و فوروہ و اعز منی الخ امام صنغر سبب الیہا فالتمہا اعزہ بطنہ و حلتہ

مجهول متحكم والقيظ شدة الحر وبارياى طاهر حال من لثا دجلة ارب حال مرادفة او ملة حنة

او خال من باعل اصم و المروة الطيبا يعنى ارباب جوارحه عن النهار و ملا المروة على معنى مراد

الهمزة من الاعزاء من الحانم اي الحانم صغرى ثانيا اي الا صغرى تصغرى من ثانيا تصغرى حاصلة

۱۱. اخذ صیغہ سے جو کہ ہر وقت

مردف محمد مہا اکین

سینج کو بیہوش کر دینے

رنگین



ان كان حديثنا اليوم متصفا لا يخرج في هذه الهيئة العجيبة التي لم يخرج معها العنق قولا  
 استلزامه لثالثية اي استلزام ما يليه لثالثي ما يليه المراد الثالث معنى اللغوي لا مصطلح المنطقيين  
 وهو هنا بحيث يثير فينا سببه في هذا المقام وموافقة قد نعم ابن الحاجب من قائله عن قول القائل  
 كولا لثالثي ما يليه لا تنقله الا في وان لو يدل على انتفاء الثالث في ذلك لا شبه على انتفاء الاول بناء على استلزام  
 لام التعليل بقوله يدل على حاصل المعنى انه يدل على ان العلم بانتفاء الثالث في حاصل من العلم بانتفاء الثالث  
 الاول داعيهم عليهم بان الاول سبب ملزم لثالثي والعلم بانتفاء السبب لا يلزم لان لا يحصل  
 من العلم بانتفاء السبب الملزم يجوز تعدد الاسباب والملزومات اذ قال في الحق انه لا انتفاء الاول  
 لا انتفاء الثالث كما يقول المنطقيون وكان في كلام المصنف وبعض المحققين الذي ذكره في التمهيد اشارته  
 الى جميع ما ذكرنا واجاب عن العلامة التفاضل في عن هذا الاخر بما خلاصه ان كلام التعليل في قولهم  
 لا انتفاء الاول متعلق بالانتفاء في قولهم لا انتفاء الثالث وحاصل المعنى ان لو يدل على ان سبب  
 الثالث الثالث في الخارج موافقة الاول من غير ان يدل على ان العلم بانتفاء الثالث قد حصل بما اذا  
 واما القول بسببية انتفاء الاول لا انتفاء الثالث اما بان جعل الشرط المفهوم لم يرد به جميع الاسباب  
 الخارجية للحرارة كما اذا قيل لو وجدته فحركة او الشمس او النار لو وجدته فحرارة واما بان جعل الشرط هو  
 السبب الاخر للحرارة الذي لم يلحقه سبب بلا فصل كما اذا وجدته فحركة ثم انتفاء فوجدته فحرارة  
 فوجدته فحرارة ولم يوجد بعد انتفائها سبب اخر للحرارة بلا فصل ثم اخبر عن حال انتفاء النار بانها  
 لو وجدته فحرارة واما بان المحصر سبب الحرارة في الخارج في واحد من الشرط كما اذا قيل لو طلع  
 الشمس في الليل لو وجدته فحرارة واما بان المحصر سبب الحرارة في الخارج في واحد من الشرط كما اذا قيل لو طلع  
 حرارتها فحرارة في هذا الجواب على العلامة بان اكثر ارجح الشبهة المستدبلو ما استعمالها  
 العرب ليس شرطها سببها لحرارتها فقولهم لو لا انتفاء الثالث لا انتفاء الثالث على المعنى المذكور  
 المجيب لا يشملها واجيب عن هذا الرد بان ذلك الجمل فائدة عنهم على قاعة اهل المنطق فان التعريف  
 يستعمل في استعمال المنطقيين وانا اقول لا وجه جواز هذا الرد ان المراد بالسبب في قول العلامة ان  
 انتفاء الاول سبب لثالثي الثالث اعني من انتفاء نفس سبب الجمل ومن انتفاء قبول السبب لثالثي السبب  
 فان هذا لا انتفاء سبب لثالثي سبب مقتضيه لوجود ذلك السبب فان جعل الشرط

محقق  
 عليه السلام  
 في هذا المقام  
 من قائله  
 عن قول القائل  
 كولا لثالثي  
 ما يليه  
 لا تنقله  
 الا في  
 وان لو يدل  
 على انتفاء  
 الثالث في  
 ذلك لا شبه  
 على انتفاء  
 الاول بناء  
 على استلزام  
 لام التعليل  
 بقوله يدل  
 على حاصل  
 المعنى انه  
 يدل على ان  
 العلم بانتفاء  
 الثالث في  
 حاصل من  
 العلم بانتفاء  
 الثالث  
 الاول  
 داعيهم  
 عليهم بان  
 الاول سبب  
 ملزم لثالثي  
 والعلم بانتفاء  
 السبب لا يلزم  
 لان لا يحصل  
 من العلم بانتفاء  
 السبب الملزم  
 يجوز تعدد  
 الاسباب  
 والملزومات  
 اذ قال في  
 الحق انه لا  
 انتفاء الاول  
 لا انتفاء  
 الثالث  
 كما يقول  
 المنطقيون  
 وكان في  
 كلام المصنف  
 وبعض  
 المحققين  
 الذي ذكره  
 في التمهيد  
 اشارته  
 الى جميع  
 ما ذكرنا  
 واجاب عن  
 العلامة  
 التفاضل  
 في عن هذا  
 الاخر بما  
 خلاصه ان  
 كلام  
 التعليل  
 في قولهم  
 لا انتفاء  
 الاول  
 متعلق  
 بالانتفاء  
 في قولهم  
 لا انتفاء  
 الثالث  
 وحاصل  
 المعنى ان  
 لو يدل  
 على ان  
 سبب  
 الثالث  
 الثالث  
 في الخارج  
 موافقة  
 الاول  
 من غير  
 ان يدل  
 على ان  
 العلم  
 بانتفاء  
 الثالث  
 قد حصل  
 بما اذا  
 واما بان  
 جعل الشرط  
 المفهوم  
 لم يرد  
 به جميع  
 الاسباب  
 الخارجية  
 للحرارة  
 كما اذا  
 قيل لو  
 وجدته  
 فحركة  
 او الشمس  
 او النار  
 لو وجدته  
 فحرارة  
 واما بان  
 جعل الشرط  
 هو السبب  
 الاخر  
 للحرارة  
 الذي لم  
 يلحقه  
 سبب بلا  
 فصل  
 كما اذا  
 وجدته  
 فحركة  
 ثم انتفاء  
 فوجدته  
 فحرارة  
 فوجدته  
 فحرارة  
 ولم يوجد  
 بعد  
 انتفائها  
 سبب اخر  
 للحرارة  
 بلا فصل  
 ثم اخبر  
 عن حال  
 انتفاء  
 النار بانها  
 لو وجدته  
 فحرارة  
 واما بان  
 المحصر  
 سبب  
 الحرارة  
 في الخارج  
 في واحد  
 من الشرط  
 كما اذا  
 قيل لو  
 طلع  
 الشمس  
 في الليل  
 لو وجدته  
 فحرارة  
 واما بان  
 المحصر  
 سبب  
 الحرارة  
 في الخارج  
 في واحد  
 من الشرط  
 كما اذا  
 قيل لو  
 طلع  
 حرارتها  
 فحرارة  
 في هذا  
 الجواب  
 على  
 العلامة  
 بان اكثر  
 ارجح  
 الشبهة  
 المستدبلو  
 ما استعمالها  
 العرب ليس  
 شرطها  
 سببها  
 لحرارتها  
 فقولهم  
 لو لا  
 انتفاء  
 الثالث  
 لا انتفاء  
 الثالث  
 على المعنى  
 المذكور  
 المجيب لا  
 يشملها  
 واجيب  
 عن هذا  
 الرد بان  
 ذلك الجمل  
 فائدة  
 عنهم على  
 قاعة اهل  
 المنطق  
 فان التعريف  
 يستعمل  
 في استعمال  
 المنطقيين  
 وانا اقول  
 لا وجه  
 جواز هذا  
 الرد ان  
 المراد  
 بالسبب  
 في قول  
 العلامة  
 ان انتفاء  
 الاول  
 سبب لثالثي  
 الثالث  
 اعني من  
 انتفاء  
 نفس  
 سبب الجمل  
 ومن انتفاء  
 قبول  
 السبب لثالثي  
 السبب  
 فان هذا  
 لا انتفاء  
 سبب لثالثي  
 سبب مقتضيه  
 لوجود  
 ذلك  
 السبب فان  
 جعل الشرط



٢٥٨ وجود السبب المراد بسببية الانتقام والمغنى الأول إذا جعل الشرط سبباً للجزء أو مسبباً

الجزء فالمراد بسببية الانتقام والمغنى الثاني وهذا كما إذا قلنا لو ضا الحجرذا علم حاصل من زيد

زيد مع العلم بالاول وكان لزيد عليه حق لا يخفى ان السببية بهذا المعنى لو لم تشمل الجمل المذكورة بأسرها

شملت أكثرها إذا التزم بقدر السببية بالمعنى المذكور في أكثرها بل ان يفي ذلك فاحتفظ بما

ذكرنا فانه من غايض المنايا قولهم من انزه الى قوله وناسبه اي من ان لو كان يقضي امتناع ما يليه

كذلك فيفي التالي ايضا بواسطة اقتضاء امتناع ما يليه وناسبه لاول اي ان كان التالي لازما

لما يليه لم يخلفه غير ما لم يخلف ما يليه الملزومة للتالي غير ما يليه يكون ما يليه ملزوما وما يليه

للتالي كذلك لان لو حاقض انتقام الملزوم المتخالف هو مستلزم لان انتقام اللازم اي التالي قولهم

ويثبت ان لم يناف الاول وناسبه اي يثبت لو تالم ما يليه مع اقتضاء امتناع ما يليه من حيث التالي

لما يليه لم ينافي سببه لكن كان مناسبا لامتناع ما يليه ذلك لان التالي لو كان متنافيا لما يليه

يتعلق بالتالي معنى ولو كان مناسبا الى لازما لفلو اما ان يفي الثاني او يثبت عن حكمة فان قلنا اذا

لم ينافي ما يليه فكيف علق عليه قلت علق عليه مناسبه مع ما يليه لا مع عارض فان قيل ما يليه

لذا ما يليه فان قلت فلم لم يعلق على نقض ما يليه مع تحقق المناسبه الذاتية قلت فان المناسبه

الغرضية مخفاهما ان مستلزامها للثبوت التالي مع المناسبه الذاتية بالاول وثبوت احدى اقسامها

ان يكون بالتالي مناسبا لنقض ما يليه فقط اذ لو ناسبه بالتالي ايضا ليرتفع التعلق وجهه ليرتفع

الشم بهذا الاشرط اعتمادا على ظهوره وانما لم يكف بعد المناسبه عن عدم المناقاة لتلازم

امكان تحقق عدم المناسبه في غير المناقاة فانه ممنوع من المناقاة فقولهم وناسبه عطف على

المتنفي لا التثني وهو ان كان بصيغة المضارع فعطفه عليه فاما ان كان بصيغة الماضي كما في نقض

فقطفه عليه بقدر فعل والتقدير ان لم يكن يتجأ الاول وناسبه فيكون من باب مجاز المحذوف

ان التالي مع ما يليه ثلث صور الاول كونه لازما متناويا لما يليه الثانية ان يكون لازما مع الثالثة

ان لا يكون متناويا ولا لازما له بل يكون لازما مع لثبته فلو علق الاول فيفي التالي وعلى الثالث

يشبه باحد الوجهين الثلاثة التي ذكرها الشارح وعلى الثالث لا يثبت ولا ينفى بل بمجمل حكم المسكوت

عنه فقولهم اما بالاول في متعلق يثبت وجه الاول ما قد ذكره وصرح عليه حال وجهه الاخرين قولهم

ان التعيين يقتضي ان يثبت  
سبب السببية في ثبوت  
فان كان معنى سبب  
لكن في القرآن عند انما  
البيان في ثبوت السبب  
لا بالاول بل بالسبب الثاني







١٠٠  
 احتاج الى التوقيف في جميع الصور وكان الشك ذكر التحليل بهذا التعليل لما بعده غافلا عما يريد عليه  
 قول من ان اليمين لفظي الشرط والجزاء اي يقع التوال في بين لفظين كائين للشرط والجزاء والمراد  
 بلفظ كائين في الشرط اما ولفظ كائين للجزاء الفاء قول من ان اليمين قول اي قوله لا يتم الكلام الا بلفظ  
 هو عليه ان لا يتبع للحد في القليل مورد اذ كل مورد صفة فيه الفاء يمكن ان يعقد للفاء مع القول  
 قول من ان تقدم اي بتفصيل كالتفصيل تقدم في باب المسبب من الوجوب في بعض المواضع الجواز في  
 بعضها فانهم قول من حصول ثبوت بين الفاعل وقوله استناعا وليس هو مفعولا كما توهم قول من ان  
 انتم لولا هذه من القسم الغير الغالب فحذف خبر ما بعده لوجوه القربية والتقدير لولا انتم صلتمونا  
 بقربية قوله نعم انخرج صدقنا كقولهم قول من هو طلب ما عاج اي تحريم قول من يفعل مضم  
 سواء كان هذا الاسم مستغلا عنه الفاعل كما لا يزيد اضرته ولا كماله قول من فعله بكذا  
 المراد بالبكر البكرة لا العلم للرجل المعروف في الامثلة والاول بالكسر والكلية بالفتح قول من اي  
 فعلا الزوجت يمكن ان يقدّر فعلا فلا داعي للتم لا ان يقوم قربة على ما قدّر قول من كسب اهل الدين  
 الدين جعل الشيء عادة والمراد بمسألة ما مثل عن المتدينين في علم التصريف لتبكره وانحلها و  
 بذلك يتكرر خطور مسائل التصريف في علم فصيحة ملكة لهم واعاد ذنوبهم بحمل التصنيع المشككة مثلا  
 مشلوا عما اذا اراد اشتقاقه من اولق على ذنبة ما شاء الله فليحجبوا بما اولا الله فانه على ذنبة ما شاء الله  
 قبل اعلان ما وحذف الهمزة المتوسطة في الله وادغام اللام في اللام اذ لا موجب لحيثية التوقيف في  
 قول من فاستاء الضمير للركيب الاصل وقول في التركيب اما متعلق بالجزء والمعنى واخر في  
 فيه وقت احد تلك تركيب الفرع واخر في زيد في تركيب الاصل وعلى المثال من وضع المظهر موضع المضم  
 واما متعلق بمقتضى المعنى واخر في زيد في التركيب الفرع واما اغانة الضمير في تركيب الفرع  
 فبعيد والمراد بالتأخير بقاء واحد في فافهم قول من ان الماخذا الماخذا قام مصدرا والمراد به  
 طريق الاخذ واسم مكان المراد به تركيب الاصل قول من في قرينة الى ان الامر بحمل الماخذا على  
 غير المثال عليه قول من اي الخبر عنه في المعنى كان مقتضى الظن تفسيره بالخبر ولو وجب اللفظ  
 المشب هو الخبر به لكنه عدل عنه اليه شارة بتعلق الحكم بالوصف في علم الحكم واتا الخبر بالوقت  
 بالنسبة الى الموصول مع ان الارجح الخبر عنه لفظا للتقدم وجو الخبر عنه المعنوي اراد الموصول لاجله



معنى لا بالعكس فينبغي ان يعبر الوفاق بالنسبة اليه ثم يعتبر وفاق الموصول مع هذا التفسير قوله ٢٤١  
 قولناخير في آخر البيت المراد بما خبر عنه ما اراد الاختصاص لا نفس الخبر عنه كما شهد به الناقل  
 المتناهي ونظم قبوله التأخير لزومه لنفسه فثبت قبوله التفسير المذكور له لانه لو لم يقصر  
 المراد قبوله التفسير في معموليته الخاصة له قبل الاختصاص وان لم يكن قابلا له لذاته فلا يرد عليه عدم  
 جواز الاختصاص الا يقبل التفسير لذاته كسواء فيما جائه في تزويد قوله لعلم من الشطر الرابع  
 لان الشطر الرابع اخف من الاخص مسلم للاعتم قوله كذا الفع عن القول شرط لفظ او في  
 المصراع بمعنى الواو والفع بالامر من معنى الاول ان يكون المراد بالاجبة الاجبة عن تركيب لا كسر  
 ما انما في نفس الفع عما اراد الاختصاص عنه وبالمعنى فانما في معمولية الخاصة فاذا سلس مكانه عند  
 الاتيان بالالف فلا بد ان يقع عنه بامر من الاول ما انما عنه في عادة معناه ومونا جعل خبر الثاني ما  
 نابع عن معمولية الخاصة وهو التفسير الواقع في مكانه وعلى هذا المعنى فالاول ان يجعل الفع كذا  
 ذا جر بهن لا كليتا ذا جر بهن التثنية ان يكون المراد بكليتها مع المتأنيب عن معمولية الخاصة ان كانت  
 كونه مضمر المحكي به اجنبيا عن الجملة المتأنيبة على الاختصاص والفع على هذا كل واحد من اجنبين لا محذوران  
 قد جعل الفع تلك الشوط اربعة لانكسرة فكانت حمل الفع على المعنى الثاني لكونه اظهر وانظر قوله عن  
 ضمير عايداء وذلك لان الفع الاول بالمعبرين اذ مرجع كل من الثاني والثالث المنسوب عن الجرح من اجزاء  
 التركيب الاصل فلا يكون عن اجنبيا قوله لا عن موضوعه وصفه ولا صفته وكونه وصفها  
 لانها الفع الثالث وانما يقع الفع الاول بالمعبرين لانها الفع الثاني لان التفسير لا يوصف  
 بوصفه وكذا عن المتشابه والمتماثل اليه لا التفسير لا يوصف ايضا اذ كان المصداق العامل لان التفسير  
 لا يعمل عمل المصداق بل هو به الوصف العامل بلا مصلو وان كان مع موضوعه واكثر من هذا المنسج منها  
 فيمكن ان يخبر عنها وكذا عن المتشابه والثاني قوله اشراط ان يكون اذ اولاد لانهم  
 كونه جملة المعطوفة صلة بلا غايد محذوف ومقدور قوله اشراط جواز وقراءة اي مع بقا  
 معناه واراد في التثنية من التثنية لفظ احد يجوز وروى في الاشياء لكن لا مع التثنية المفهم لفظ  
 قوله فلا يخبر عن غير المنصرف اي بلا عامل ذلك لان الخبرية موقوفة على الزرع والحل الموقوف على  
 سلبه في الظرفية المنسج على الظرف الغير المنصرف لما عرقل من ان اذ وقع خبر الفليس هو التفسير المحكية

عنه فان ما اراد الاختصاص  
 عنه لفظه ثم لم يفتح  
 موصول بمعمولية خاصة



باب العلة

٢٤٢ وانما هو عامله واما مع عامله لو امكن الاختصاص بها معا فجاز كما نقول في الاختصاص بها في زيد مضر  
قبل عمرو وكذا الظرف المنصرف في قر على الظرف الغير المنصرف المصدا الكاشرك لكان قولهم قد  
نقدما اي لفظا ورستلا وتنبه فقط ان لا يمكن الاختصاص بالعين يد او الثاء في قولنا زيد ضربت  
فيجب ان يكون تركيب الاصل فيه اخضر من الجملة الفعلية لا الجملة الفعلية مطم كما توهم قولهم لانما  
زال اء فيه فيجوز ان يقال للآذان مثل قائما زيد المشيوع دخول لام التعريف على اء الثانية في الآخرة  
الاسم نعم لا يجوز الاختصاص عن يدينا زال فيما زال زيد قائما المقصود كونه مدخولا لما الثانية فمضوا  
لعدم دخول لام التعريف عليها لكون هذا ليس لعدم تقدير الفعل بل بخصوصية اء اخافهم قولهم ان كان  
ما رفعنا به هذا فيما كان فاعل الفعل ضمير الاختصاص عن غير الفاعل قولهم اي معها قيل حمل اللام  
في قوله للعشرة على معنى معدون الى مع كون الثاء في اكثر لزيد ج ما بعد اللام في حكم ما قبله قول  
الاولى ان يقال انما بدل ذلك الى ان اللام بمعنى الى ما قبله في حكم ما قبله قولهم اخاره مذكورة اي جميع  
اخاره مذكور حقيقتيا اي تغليبيا وكذا قولهم ما اخاره مؤنثة الا ان التغليب في قولهم انما لا يمتنع  
الا عند كون المؤنثة من الاخاد اكثر من المذكورين قولهم ولا اعتبار في التذكير اء يعني ان اخاد المعدود  
اذا لم يكن وصفا كاسم الفاعل ونحوه فالذكر والثاني المعتبر فيها التذكير العدد وتانيته ما يماز  
فيها باعينا لفظه فقط او مع المعنى وان كانت صفا فهو ما يعتبر فيها باعينا لفظه فقط او مع المعنى  
وان كانت صفا فهو ما يعتبر باعينا لفظها بل باعينا موصوفها لانه المعدود حقيقة فالمعتبر  
في نحو رايت ثلثة قتل من القتل الثاني مع ان واحدة القليل بمعنى شئ ثبت له القتل بمعنى المفعول  
ولا تانيته فيه بوجه والمعتبر في نحو ثلثة نوافل من القليلة التذكير مع ان واحدة مؤنثة لفظا قولهم  
اذا عاش الفتى اء اخوه فقد ذهب اللذاة والفساء اللذاة اللذاة والفساء بالمدى الفاسد شيوعا  
يعني لا يبقى المقتل في الدنيا اتم ان يحل الموت او ينفى عنه الفناء واللذاة قولهم فاتها اخوها هذا  
اتما مولا تمام كيفية التركيب عند بيانها فلا فهو هو من قول المصنف بعد هذا والفتح في جز في سواها  
الف قولهم يتأنيث الجزئين اي لفظا فقولهم ونيل اء بيا لما يخالفه فان ذلك القيل لم ينكر كون  
احد مؤنثا وانما انكر كون الفاعل للتأنيث قولهم واة اي التحويون رافون عن الجانين في بعض النسخ  
رودا بصيغة الجمع من الماضي المعلوم اء ولم يقد بداد او مراد على تقديره ضا التواء في كسر مضمونا



فلا يوافق فتح التواء في عشر في المصريح الأول قول من مؤلفه الضعيف لم يقل وموافقا لقسمة ٢٤٢  
 هو مقتضى الظاهر ان مراد المصنف ببيان حكمه في ثلثة عشر في تسعة عشر بغيره قوله اول عشر انتهى بيان  
 حال جزئية المركب الاستدلال على حال الجزئية الأخيرة على حال الجزئية الأولى والا لكان قوله اذا انتهى قسما وان كان  
 مستغنى عنه والمراد بقوله ثلثة وتسعة جنسهما لا يذكرهما فقط وعبر بلفظ المذكر لكونه اشرف قولها  
 كالقدم اى اعراضها بما ذكره المصنف هي هنا كما تقدم من المتبادر من قوله في اول الكتاب والمتبادر  
 فيها انها كالبنيان ابقين بجزئها ومطابقا لال المتبادر من قوله القصير كان هذا الكلام تميزا بالمعطاة  
 تكرر انما تقدم منه لا يفيده الاشارة به الى انه قصير بما علم خصا ولا يبعد ان يلبس به ما تقدم من  
 في اوائل الكتاب حيث عظم وقال سواء افراد ام ركباً قول من مؤلفه هذا لتعليل لبيان الجزئية الثانية وفي  
 بناء الجزئية الأولى بلا تعليل والاولى ان يقول لوقوع اخر الجزئية الأولى وسطا وتضمن الجزئية الثالثة معنى  
 المعطى وكان الكون به عنه اعتقادا على فهم من التركيب قوله استثنى اى استثنى من واجب الفهم قوله  
 وتلخيص لبيان فائدة اشارة الى قساي تلك الاثنا عشر في التذكير والثاني قول من مؤلفه انما لا يفيده  
 عليك ان كلام المصنف في باب العدد غير محمول على جميع احوال العدد وميزة كما ترى في البنية المحمولى على التذكير  
 والثاني في فوائده الاحد والثاني على قول القاعدة افراد وتركيبا وعطفا وفي سبعة بعدهما على  
 الخلاف معكم وفي العشرة على الخلاف افراد وعلى التوافق تركيبا في البوائق التساوي معكم واقامه اطراف  
 المميز في الاحد لا تميز لا يجمع بين العدد وميزة لمحصل الاستغناء باحدهما عن الآخر في ثمانية  
 بعدهما ومائة والف ما يشق منها بالجزئية في البوائق بالنصب معكم واقامه افراد المميز وجميعه في الثلاثة  
 والعشرة وما بينهما بالجمع وفيما عداها بالافراد قوله من قطعناهم اثنتي عشرة اسباطا الوارد  
 اقتضى الآية اوللا استغنى استاء على ان يكون جوابا عن سوال مفترقا اما لك طفت بناء على الاشفا  
 الى ان هذا الميز قد يكون مذكورا وقد يكون مخفوا قوله في الجزئين اول في هذا القيد مع ذكره  
 الاستغناء لثبوت المفهوم من مفهوم الكلام انهما يصيران مبرزين جدا كونهما مبرزين في موطئهما  
 بالنسبة الى كلا الجزئين في اقتضاء هذا القيد فمفهومه مفرقا بقا لبيان في احد الجزئين كما هو الواقع لكن  
 بعد لا يخلو من شيء اذ مفهومه ان كلا جزئيهما قبل التركيب مبرزين او بعدهما احداهما مبرزا والاخر  
 باقيا على بناءه نعم هذا السهل من ذلك قول من مؤلفه بعض بيتي اى كون جزئيهما غير مبرزين فكله سواء كان



٢٤٤ الشريفي من الاول او خير او غير او خير فقط كما قد توهّم فلا يشكّل ما ورد في بعض  
 الادعية من إطلاق خامس الكشاح على غير العكس من الاربعه الباقية وقوله قبيل هذا اي احداها  
 في تفسير قوله ثالثه اشارة الى هذا وفي علم استعماله مضافا الى كل واحد عدم اعماله التقصير  
 الرفع فيما بعده ولزوم كون مصداقه محاذيا قسما لساير اجزائه كل واحد هذا الاخير لم يقل في قوله تقاو  
 يقولون ثلثة رابعهم كلهم اربعه ابعدهم ولا فيما بعده ستة سادسهم ولا فيما بعده ثمانية ثامنهم  
 ولهذا صا التثنية مشير كبر حيث قالوا ان الله ثالث ثلثة ولو قالوا ثالث اثنين لم يصبروا مشير كبر  
 ولهذا قال الله تعالى ما من يخوي ثلثة الامور ابعدهم ولا خمسة الا هو سادسهم حيث لم يقل انهم  
 وخامسهم وقوله يترى في ظاهره بعض يعني ان الثاني قولنا ثالث ثلثة مثلا وهو بعض من  
 منها لكونه بعضا في المعنى فقط كالبعض البين لفظ اي ما كان بعضا لفظا ومعنى اي لفظ البعض  
 فيما ذكر قول لا يستعمل الا مضافا الى ان يقول لا يستعمل مضافا الى كل واحد استعماله منونا بجزء  
 اتفاقا ومعرفا باللام عند بعض هذه النسخا يوم عدم جواز قولهم مع ما سفل اي ما سفل عنها  
 يشق ذلك الفاعل منه قولهم حكم جاعل اي حكم اسم فاعل منعقد اليه مفعول به بلا واسطة فان ايج  
 ثلثة مثلا بمعنى جاعل للثلاثة اربعة الا ان المفعول الثاني ههنا يحذف للدلالة الفاعل عليه تضمنه  
 له وظهر مما ذكرنا من اختيار المصنف لفظ الجاعل على غير من الصماء الفواعل والحاصل ان هذا الفاعل  
 قد يكون لازما وقد يكون متعلّيا والمراد بكل منهما انها مطلق اي غير منسوبة الى شيء فينون او يعرف باللام  
 ولا يذكر المستواليه بعد اتمام منسوب الى شيء فينص الاول عنها والثاني جوازا قولهم حذف الثاني  
 لما احتمل قوله وشاع الاستغناء ان يكون المستغنى عنه متوفا مفهوما من المستغنى به كما نص اليه في  
 عند بيانها وهو المتبادر وان يكون محذوفا مفهوما من لفظه المتعدد والمراد هو هذا انبه على  
 ذلك بقوله وحذف الثاني وايدى بقول المصنف كل والكافي قولهم نحو المراهب المشبه اما  
 حادي عشر وبيننا الخوانة الى عشرين كل اسم علم في العمل على الثاني قولهم المقدار اي هم  
 المقدار من حيث انها عوارض التي هي معرفتنا العدد كالكر والتغير والن والزل والوقر  
 نحوها فانهم قولهم يكيم من درهم لا يجوز ان يكون جزءا على البدلية من كيم كما توهّم ولا على كونه عطف  
 بيان لما يظهر بالثاني قولهم وبناقها ام الجملة عطف على جملة ان الاول كونهما مفتحا



ووجهها يظهر بانها قول مجزى بها صيغة خبر انما بكسر الهمزة وفتح القاف قول مجزى بفتح  
 القاف كما بر مثل اى مدخول للكاف ثانياً لها كما مثلاً له ثالثاً لها كما مثلاً رابعاً لها كفى مثل  
 خامساً لها كما مثلاً يد قول كذا كذا كناية عن عدد معين نحو عندك عشرون درهم وعندك  
 دينار او قد يكفى به لغير العدد نحو يد قائم وكذا عمر وهو مركب من الكاف والجاوزة واسم الاشياء و  
 اقدتها ما بمعنا التركيب او بوضع ثانوى قول اطر اليا سرة فكان على ذن فاض الى اسم  
 فاعل من اطر وضم اى قد قول كذا كذا كناية عن ان الغنى المحرور غائب في مئة كانه فقط  
 وان كان الظاهر عوده الى مئة قول متعلق ما بعدها الى المتعلق المسنود وما مشى ان يكون متعلقاً  
 له فلا يرد ان قوله انا كذا ليس متعلقاً بقوله علم فانه متعلق عند وبلغ تقدير المثال انا كذا جعل علم  
 قائماً او قائم من مثلاً ويجوز ان يكون انا بفتح الهمزة مخنوعاً بالفتحة ممددة جمع بين ويكون معاً لفظاً  
 ايضاً والمفعول الثاني المقدّم من مثلاً قول هذا بالكتابة هو في الاصطلاح تكرار لفظ او  
 ما يعرضه لاختلافه كينونة من السامع وعلى رتبة انواع الاول ما يتعلق باللفظ وهذا الظاهر  
 على قوله وفي المركبات على كثرة ويلزمه اتحاد معنى المكونين كونهما القول الثاني ما يتعلق بالغرض  
 مع اتحاد المعروض ومعنا متحداً وهذا في العلم بعد من كما سيجي الثالث ما يتعلق بالغرض من خلافاً  
 معاد هذا الثاني من عند المؤلف الرابع ما يتعلق بالغرض مع اتحاد المعروض اختلاف المعنى وهذا  
 في المركبات صاناً اعلاماً لا تجب الحكاية في هذه الالمسالات في القسم الاخير وهذا الباب يعود  
 بين الاواسطين قول ملحق باقى البناء بمعنى قول المان هنا بكسر الهمزة بفتح الهمزة  
 الترفيق لا يفتتحها كما نوه قول خاكيما التقييد بالحكاية وما بعدها الاشارة الى ان الحكاية  
 جازية لا واجبة قول دسكروني منير وصغير من الشاى القول الثالث منها عامة للوقف كما في  
 التبريك والاشباع بقا مستقلاً جازي ذلك قول قبل ناء الشئ عند التثنية ان انما التاء الى  
 المشي لادنى ملائمة ولم تكن ملائمة له وتعلق الحكم على الشئ الموضوع ما يفارده غير مستلزم لظا  
 زمان الاضمار والحكم بغير قوله عند التثنية على ان المراد منها الاتحاد تقدير قوله في ظاهره  
 غير مرة قول نادراً هذه اقامت فوع على التحية او مستوع على الحائثة وكون قوله في نظم عرب  
 خبر او مجزى على ان النادى بمعنى رب بمضمون مبتداً ما بعده خبر الجملة خبر لغيره ساد قول من ان النادى

الحكاية

الاستظهار



٢٤٤ لا سيقتنا كما عو القوا للحال وبالحيلة انما بهذا التقدير الى ان قوله نادى فوج لا غير قولنا

نادى فقلت منون انتم اخوه فقالوا الحق قلت عمو اظلاما وعموا اصلا انعموا وطلا ما اى وقته  
الظلام ونقد بر البيت اشخاصا تروى ويحتمل ان يكون لفظ الاشخاص واما يودى مؤذاه مذكورا  
في الابيات السابقة عليه قوله والعلم احكينا اى احكيم فيه يحتمل ان يجعل نفس العلم نائلا من  
الحكى لانه كالحكى اللفظي في تكرار اللفظ قوله وتتم هذه الاشياء الى الموتى اللفظي والى ان ما يريد  
في اخوه تاء زائدة مؤنث مطم سواء زيدت التاء للثاني تام لا قوله الكلف فحشها التمثيل فان

باب التثنية

كزيد بن نذران يبين قوله كالا لثما باسم الاشارة الى ما وكاسم الاشارة به اليه قوله نحو  
هذا جهم التمثيل له بهذا يقتضيه ان يكون جهم تابعا لهذه مع ان الظم انه خبر له فبنا التمثيل به  
اما على السابقة وكونها بعد خبر او على كون المراد بالاشارة اليه هذه الاشارة اعلم تمامه ومصطلح  
الخذ قوله اى ثبوتهما الردي عينا لا عن وجوبه سبق بعد سبق بوجوه اخرى مع اتحاد حال الثالثة  
وهذا المعنى غير متحقق فيما سوا التصغير المشبه بالان في التصغير ايضا الا اذا فرضنا المصغر والكبر  
لفظا واحدا وارىد بالوجوه السابق ما يشتمل المحكى لهذا فسرر بالثبوت ليصح في الكل بلا تكلف قوله  
بهر صفة المذكر المراد بالصفة ما دل على ذات ما مع بعض صفاته لا التبع قوله كراوية اسم علم  
من الرواية قوله كنجة قائما موضوعا لانه الغنم فيدل بالوضع على الثالث ان فرض تجريره عن  
التاء نكران لما فهم منه وضعا وناكيد له قوله كبا كبا جمع كبطه وهو بلا تاء لفظ عجمي موضوع

اى الاشارة

فمفهوم التام

لنوع من الميكال فلما استعمله العرب ادا في المفرد والجمع تاء علامة لكونه معربا وليس تاء في الجمع كـ  
ملنكة اذ قياس هذا الوزن ان يجمع على فعال او فعاليل وقد استعمل في جمعه كالج قوله كراوية  
فان تاء عوض عن تاء التثنية في مفرد قوله كراوية وكونه معربا ندعى منسوب الى زيد وهو كراوية  
الذي ادعى النبوة بغير حق ومراقبة الجور من ذرية ابراهيم ثم حاشا من ذلك فلما استعملت تاء  
ياؤه الثانية فافلا جمع زيد في جمعة تاء وضاع عن ياءه الاولى وهي غير زائدة للمعنى بالاستقلال  
بالمقام باعتبار ما في المسعمل في كلام العرب ياء فيه مطلق الكافر وقيل معرب من ابن اى من كان دينه كراوية

التثنية في الضعف قوله كراوية معتمد المقسم عليه الجمل قوله ملنكة جديدة ملنكة بكسر اللام  
اللام وفتح الحاء المهملة نوع من الجلباب هو جلباب الجود الجلباب بالجمع اى مجلدة ضد البالية قوله

في محكم محفة جديدة اى مجلدة  
بمقلوبه عن من لها تاء  
نسبت اليه اى من



بارجدة عن معنى الوصفية هذا اما مجرد عن كونه تابعا باقائه مقام الموضوع عن كونه تابعا  
 مانع بعض صفاته بازالة القوم عن ذاته الظاهر من قوعه تفسير الما لم يقع موضوعا للمراد من  
 الاول لكن الاول لا يؤيد بمثلثه امثلة ان يكون المراد كل الغيبين وجه فصيح لانه بالمعنى مانع  
 في الغالب عن كونه المجرد تابعا للموضوع ما لم ير منه معنى الوصف الخاص قوله **وذيجة اي** هذا  
 ونظيمة اي منظومة والظيمة ما مات بحج في راسه من انما في كل حجة الفرر الذي جهة بنا  
 والحيوان الذي واجه الانسان والمراد بها هي ما ما هو بالمعنى الاول وذيجة عطف على امرأة ومثلا  
 للمجرد بالمعنى الاول ونظيمة للمجرد بالمعنى الثاني فانهم قول **في بيان ان** ان تعليم النفس  
 جميع الاقسام قول **ان** انظر الفرق بين الغيبين المجهول مخفف غراء الضيقة الشفرة مثال في اللغز  
 معاد اليه انما بقوله اي القراء هو المرأة الشير فتد اضافة الانية اليها اضافة الموضوع الى  
 الصفة ويحتمل ان يراد بها هذا القراء قول **في** الاشتمال اي المشهور في موزونات الاول في اكثر الاشتمال  
 او اكثر المشاركة في الوزن في النظم ان المراد من النظم قول **اي** بينه اوزان المقصود وجه التفسير  
 تقدير المعنى ان معقول الابداء المشهور من الموزونات لان الموازين اقدم ابداء الشيء بنفسه ولا  
 الموزونات مطبوعا ما يستلزم منه الموازين بالمراد من الانية الموزونات بالاولى الموازين قول  
 نحو حيد في من خاد اي ما يقال خارجا اذا ما ان عطفه لنتاطه قول **في** كسر عجم صناع اي  
 التناظر قول **في** كسبي مؤنث شيئا نقيض شيئا قول **في** كطرية بالظاء المجهول والراء المملة  
 وديبة كالمترقن الزنج وحمل بتقديم الحاء المملة على الجيم بالفارسية مادة كيان بمعنى التمايم  
 ايضا قول **في** لوعا الطلع الطلع بالطاء المملة المفتوحة واللام الساكنة والعين المملة غمضا  
 القمل المذكور يؤخذ ويضرب بالاشي حتى يثير قول **في** كثر في بفتح القاء وسكون الراء المملة وفتح النون  
 المثبتة الفوقانية والنون الامة الصغيرة وعلم امرأة ومعنى القصص المذكور في النون والباء قول  
 كوز لا با تحاء المجهول المفتوحة والواو الساكنة والراء المملة المفتوحة وهذا اما ابدال واو ياء  
 قول **في** كمر يوي بفتح الحاء وسكون الراء المملة وفتح النون والواو قول **في** صفة المسبح اي نوع  
 من قعود من قعد ريار هو بكر القاف قول **في** كندوة بفتح الحاء المملة وسكون النون نوع الدال  
 المملة وضم القاف ثم الواو والقاف قول **في** كمتوى بكسر الميم وسكون الكا وفتح الواو وفتح

مثال ٣



الراء المهملة قولهم نظم الأرنبة أي شخص عظيم لأن قولهم كرهوه بفتح الراء المهملة والهاء  
وضم التاء الموحدة قولهم كره نفسي بضم القاف والراء وسكون الفاء والضم المهملة وكذا أمرو  
قولهم كره بفتح الراء المهملة والضم التاء الموحدة والضم التاء الموحدة والضم التاء الموحدة  
المشددة قولهم كره على بكسر الشين المهملة وسكون الفاء وفتح الصاد وتشديد اللام قولهم كره  
بفتح الراء المهملة والباء الموحدة وتشديد التاء الموحدة وفتح الخاء المهملة قولهم كره بفتح الميم والراء  
والحاء المهملة والياء المشددة التثنية المشددة والمرج شدة الفرج قولهم كره بفتح الراء المهملة  
الموحدة وسكون الراء وفتح الدال والراء المهملة واللام والياء المشددة التثنية وهو اسم مفعول  
قولهم كره بفتح الراء المهملة وسكون الواو واللام والياء المشددة التثنية وهو اسم مفعول  
الذي يحق مع الجنتين قولهم كره وضوطة بفتح القاف وسكون الواو وضم الصاد والراء وفتح القاف  
مجتنبين بينهما وأساكنة قولهم كره بفتح التاء الموحدة والراء والحاء المهملة واللام  
القاء المشددة التثنية قولهم كره بفتح الراء المهملة وهو اسم مفعول من لا ينبغي فيها التثنية  
قولهم كره بفتح العين المهملة والياء المشددة التثنية بضم الراء وقولهم كره بفتح العين المهملة  
بكر الراء المهملة وفتح التاء الموحدة المشددة التثنية وسحاب بلاد رعد والخطاء المطرقة والموت  
المطرقة كان السحاب مأخوذة وضعها وصفيتها غير خالصة لهذا مثل الوصفين قولهم  
كطرقاء بالطاء والراء المهملة والفاء وهو اسم جمع معناه بالفاء رسيته هو كذا قولهم للربيع  
هو بكر التاج جمع للربيع بفتح التاء الموحدة أيضا وفتحها التثنية التثنية أيضا قولهم كان  
كثيره العقارب قولهم كثر شورا لعاشر الحرة وكذا ناسوا الناسه قولهم لا أحد جرحه البرق  
وهو التي يقع فيه أي يدخل والفاء عجزته التي يكتم ويظهر غير هاد وهو موضع يرفقه فإذا  
قبيل القاصص ضرب لنا فقا براسة تنفق أي خبيج والراء بتشديد الميم حجرة التي تخرج منها  
التراب يحمي التراب حجرة التي تخرج منها ولد قولهم جمع أنان وهي نوى الحار قولهم خفا  
فتح الخاء المهملة والتثنية والقاف قولهم خفا وفتح الصاد الأول بالطاء المعجمة والراء المهملة  
والفاء جمع ظريف الثالثة بالتثنية والقاف والتثنية المهملة أي امرأة ذات دم الحاسس والثالثة بالراء المهملة  
والحاء المعجمة والصاد المهملة العرق المحرق قالوا مثل الجمع الوصف الاسم ويمكن أن يكون الثالثة جمع

بكر الراء المهملة

اسم

بكر



نفيد الثالث جمع وتخص قول كينافاء بالياء المشاء الضمانية الخمسة والنون واللام ٢٥٩  
 والباء الموحدة المفتوحة والمكسرة والغير المجهة قول كعكوكا بفتح الميم والغير المهملة كشك  
 وضم الكاف كذلك كعكوكا بالياء المشاء الضمانية قول كدجلا بفتح الدال المهملة  
 وكسر الجيم المجهة قول كبريا شاع بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة قول كمن قيا بفتح  
 الميم وسكون الياء المشاء الضمانية بعد الراء المجهة المفتوحة ثم انفاذ المكسرة ثم الياء المشاء الضمانية  
 لقب عمن عام وهو ملك وملك اليم قول كاهجاء بكسر الهمزة والجهيم وبينهما فاشا كنة قول  
 كشطا بفتح الميم وكسر الشين المجهة ثم الياء المشاء الضمانية الساكنة ثم الخاء المجهة قول كجنا  
 بضم الجيم وفتح الخاء المجهة والالف وكسر الدال المهملة قول هذا باب المقصود والمدود اي انفاذ  
 منها ما عظم سواء كان الالف للثاني ثم لا بل مقيدا بالثاني فقط فان الاول كفصل وحمل ونحوها  
 وقد سبق قول ككان انظير المراد بالانظير المشار في ذلك لا قرار والتشبيه والتكبير وغيرها  
 وفي المكسرة والوصفية والجمعية وغيرها مع كونها انظير تحت القاعدة والقبيل قول  
 انظيرها الاقل انما هي الاحمر والاقطار فتركه من سهو القلم قول كاجا بفتح الجيم المهملة  
 المكسورة على الجيم وهو ان كان على وزن عني لكن لم يتم شرايط انظيره قول فكاهذا بكسر الهملة  
 المهملة ثم الدال المجهة وهو ان كان على وزن صا الآلة لم يحتمل شرايط انظيره قول لنعل اي نعل  
 رجل الا نعل او نعل الدابة قول لا بد من شفاء اخر على ما في بعض النسخ فانها غير مقام ومقد  
 الشفاء ممدودة بل في اليم ما وى ملوكها والمنع قول راك من شفاء اي بالجر واليه  
 والشافى لك شى وهو البين والشفاء بشينين مجتمعا اولهما مكسورة وهو النعل الذي لم يشفاه  
 ويشافى يعلق فما المسعل وهو موضع التعال من الحلق واللقا بالمد للصوتة وحكي الادم فتسوا  
 جمع لها وهو اللك التفسير المعلق بجذء الحلق قول في غير ذلك اي بالياء المجهة كغير  
 ذلك من احكام الجمع بالالف والياء الغير المقصود اتمد ولا سطر قول لم يقاسى غيرا قبله قد  
 ذلك لان قول المصعد كايوه من جعله ياء بمعنى ارتد لان المشبه كذلك فاشا بهذا التقدير الى ان  
 وجه التشبه القلب بالارتد قول فاولها لهذا المصع احتمالا لان الاول ان يكون الضمير مفعولا  
 والموصول مفعولا ما نيا ومعنى قوله ما كان اسحقا كان قبل الالف المقصود قد الف مرجع الضمير



١١٧. علامة الثانية الثالثة ان يكون بالعكس يكون مرجع الضمير الكلمة المنقلبة ومعنونه ما كان أم لا  
 التي اريد الفهم بها الكلمة قبل حذف الالف والالف بها قبل الحذف بناء على تقدم الالف على الحذف  
 والتجمل على المثالين لأن عود الضمير الى الكلمة اقرب قول كما في قوله ففتح الحاء والراء المميز  
 وبينهما واو ونوع الشيء قول ما بقي في المنقوطة الضم والكسر لا يخفى عليك ان ابقاء النظم فيهما  
 هو بغير الحمل واما ابقاء الكسر فمحمّل ان يكون بلا تغيير محل واما ابقاء الفتح في المقصود فاما  
 هو مع بقاء الحمل قول فالالف والهمزة يكران يريدان المصداق بالالف لا عم فيشمل الهمزة ايضا قول  
 وفي فقه بالفاء النون كرفعة زنا ومعنى وفتح الفاء جمع فنان اي التوضيح او البشارة الذي يخرج منه  
 الماء بالالف والفاء فانه ياتي كما سبق ومثال لما اصله الواو فانهم قول في قراءة في بعض  
 النسخ بالفاء وفي بعضها بالراء قبل الفتح الاول في المثالين الثاني في قوله في بعض  
 بعد كما سبق منه مثال حذف الراء لا هذا اقول انما في النسخة الاولى لان الراء  
 بالفاء معناه الغايد والمذكر المحقق لا يجمع بالالف والفاء لان المراد بجمع الممدود جمع ما يكون عند  
 الجمع ممدودا ولو كان قبله غير ممدود او اقل غير متعدها لتعطلها بانه مقلص فكان لا يخفى  
 الممدودة والكلمة ممدودة قول في قوله في هذه مسألة هذا مثال الذي جاء غير ممدود قول حنة  
 بالجمع والفاء والنون القصص من الخشب عدا سم امرأة وسده شجر السد بالمعنى وحمل بالجمع كقول  
 بالفارسية كذا اخر قول في كسرة بفتح السين المهملة بالفارسية طوبى برك وكلمة بكسر الكاف  
 الفطاء القوي وحل بضم الحاء المهملة ثوب الخبز والبر بالهاء والراء وجوزة مفرد الجوز وهو  
 بالفارسية كور كان والذمية السحاب كما في قول في خطوة هي بضم الخاء المجهول بالفارسية كرم  
 بر دامن واما عدل في هذا المثال عر الخاء فاشارة الى ان الاشكال جاز وان كان ما بعد الكاف  
 واو يقضي ضم ما قبلها قول في مخدود بك الالف ههنا وان كان ضمها ايضا جاز ولو لم يلو  
 ونية بضم الراء وهي الحفيرة التي تحفر للاسباب قول في جرة بكسر الجيم بولن كلب قول في  
 غير بكسر العين وسكون الالف المشاة القحطانية الابل التي تحمل الماكولات والجمع ليس في قوله  
 كملة بفتح الكاف من كان بين ربيع سنة الى الستين وما وصفنا والقبيل ان يتبع عنهما في الجمع  
 على السكون ففتحنا على غير القياس قول في قسم مع النفس من فرائها ما قبله على صواب والفاء في المثالين

خطه خاتمة في  
 اديم اتقن مسند  
 اوتقن



أيدلتنا الله من لما أنها على خلف فعل مصر والدمر نصا يفرنا ما جمع وذلك في المال وبالفتح في ٢٧١ في رتبة صح  
 المحرث يدلان كيمر من الإزالة وهو الغلب واللمة بالفتح الشدة وهي مفعول ثان ليدان الزواج  
 وفرة بالسكون وهي الشدة قول من بيضة بكسر الهمزة الأولى بيضته الطيور والبيضة من الجاهل  
 ففتح هذيل العين في جمع جوة قول من تقدير هذا لا دخل نحو ذلك حيث كان جمعا ومفردا  
 ففتح سكونه حال الأفراد كسكون مريد حال الجمع كسكون أسد الأول في أول الأخر حادث فمشتا  
 وتقديره وأعلم أن نحو بنين وبنات مكسبة حضية ومفتح حكما فلا يصدر دخول في غير كل هذا قول  
 الفصل ١٢٤ أعلم أن جمع التكمية قاعا على صيغة منتهى الجموع أو على غير هذا الأول يحل عند العقلاء  
 وثلاث وعشرين صيغة أحكاما ويعود منها خمسة بالنساء والبنوات في غير ما كما سبق في باب الألف  
 وإقامتها بوجدها في كلام العرب عما لا يوجد في غاية الأشكال المتوقفة على تميزها من الجمع  
 بها عن الزوايد والثاني ذو صيغ كثيرة وقد ظفرت منها على نيف ثلثين صيغة وهو هذا  
 حرم بعض خدم قريته فكر كتب قريته عليه طلبة هجرة قريته عزاء لعلها تحلها في الأمومة شهاب  
 ويقال ذبال ضر وب حير صفي قريته غير أقسام أصنافه شرعا سلاسل وشلوان شيطان كقار كل  
 قتل رجل سكارى معبودا ومن تصفح كتب اللغة رجا وجد صيغا أخرى غير ما ذكرنا قولهم تطلقوا  
 بحل أو يحل مطلقا أي من غير قريته ولغيره يجمع القلة احتمالا أن محالفان لما عليه لکم الأول أن يكون  
 القلة وأول الكثرة العشرون على أن يكون بينهما موعود من وجه الثاني أن يكون من الأول التسعة  
 أول الألف عشرة بناء على أن يكون بينهما ما يتباين المثلث أن الألف عشرة وأول الألف عشرة قولهم  
 وضعنا عن العرب يفي أي كما يفي قلة بحسب الوضع كذلك يفي بكثرة بحسب معنى موضوع الأعم من القلة  
 والكثرة بدليل النقاء جمع كثره كذلك قولهم وبالعكس لهذا اعترض عليه في بقوله لكن حكى وقد  
 توهم أن الأول إنما وضع للكثرة فقط والثاني للقلة فقط وهو مفسد قولهم شدا قتل وأغرب  
 لعدم كون القتل تابعا والفرادى الغير المعجمة المضاف مؤنثا قولهم وأول الألف عشرة  
 كالنسر فقلبا الأول والثاني أميد ختم ما قبل الباءين كسرة في الشراخ والزايم أعلا إعلانا في مفر  
 حال الرفع والجر مجازا لئلا سونا وحال التثنية مشبوهة نحو وليا وأطيبا إلا أن يعلل كعبا وجماد  
 مغلوبا لوصفيه كعبا ثم وضع في اللزك ليرغب في ليل الله أن ليل الألف شراخا كعبا

في التكمية  
 في



٢٦٢ افسلنا ان مملوكا في الثاني واما الاول فمسلّم لهذا الفيد قول عبدنا الثالث المذموم فيها اما ان

يجعل اول المصريح الثالث وفتح يجرى بغير اللفظ افضل يسكون اللام وحذف النون عند الضرورة الاولى

واما ان يجعل اوله لفظا ثالث وفتح يجرى بغير اللفظ بل من ثانيا ايضا او حذف لفظ فعله مع نقل

حركته الى نون ثانيا لا يحتاج الى سكون لام افضله قولهم جمع قدالاء القدال بالقاء والقدال

المعجزة بالفاء نسبة بنا كوش اسبب رقيق بالراء المهملة والعين المعجزة كوردان العود ونحو قولهم

جمع تباب يتقدم البناء المشناه الفوقانية على البناء الموحدة بمعنى الحلال والحسن وبالعكس

المنقطع والاول الامر والراء وما يحتاج اليه التبع وهو على التقديرين مضاعف قولهم كاكرو

وتقاء قد مرانه بمعنى متحرك المحسنة وتقاء منسوبة فزجها ولاختلافه اختصا الاول بالذكور

والثانية بانه قولهم وفعلناه يعني ان ليس لفعله من جموع الفعل قياسا بل يقتصر في كل السما

قال ابن الناطم واما هو مكتنوظة ولد وولد وفيه شجعة وثورة وثيرة وغلاد وغلاد

شجاع وشجعة وغلاد وغلاد وصوب صبية خصية وثني وثنية والثاني في التسمية

اقول مرانه او ما سمع منه مخصص في هذه الالفاظ لانه قياس في هذه الاولان فانهم قولهم ومن قابل

اه امرا ذلك بل لفظ من انما الى عدة انحصار غير لا غلب فيما ذكر بل يحتاج وجوب غير ذلك قولهم

بفتحهم ايضا اي كان الاول في الاول شايع قولهم وكل من فعلناه نقدير هذا للاشارة الى ان قوله

يزم كمنه القوله فمر لا ما بعد فان جميع هذه الاولان الثلاثة باسرها لا لحاق والذين من بفتح قولهم

والوضع الاول بحسب المعنى ويكون الوضع بينهما بمعنى الواضع قولهم كغرمو بفتح العين المعجزة

وسكون الواو المهملة وضع الطائر صوته طريا قولهم ففرد هو بكسر القاف وسكون الواو المهملة يعني

يقال له بالفارسية ميثو قولهم مطلقا اي اسما كان او وصفا وعينه فافه صجها ام لا قولهم يجرى

بالتاء المشناه التثنية المفتوحة والعين المهملة الساكنة والراء المهملة ولذا لا يربط في المعنى

لاجل صيغة الاسد قولهم وخصما هو رجل يستطاع منه ويوب الخاء المعجزة والياء المهملة قولهم

كحف بضم الحاء المهملة جرح شمر الوجه والمعجزة وبالفارسية موزة قولهم دحك هو بضم الهمزة

سكون الدال المهملة فغيره الشام قولهم وجمع بفتح الجيم الدال المعجزة بفتحها القيم الدال كحل

ودخل في الثانية والاول الداخل في الخامسة والبقية داخل في الثالثة قولهم كالغيرة والغيرة بالمعجزة

وقد



والزاد المهملة والياء المشقة الضمانية والراء المعجمة والياء الثانية بمعنى الطبيعة وهي عند الفقه ٢٧٢  
 الذاتية يعني في الدلالة على امر غير لخصي اي طبيعي كفسر الطبيعة فانها ليست ذاتية لخاصتها قول  
 بكسر العين فيه اشارة الى ان ليس يجوز فيه فتح العين ان كان مفردا معلا بخلاف الفعل كاستل  
 قول كطابع هو يفتح الياء بمعنى ما يطبع به اي ما ينقش به فهو كالحاتم وذا معنى قول لم يحو  
 الفارس هو من الفراسه يفتح الفاء لا بكسر ها وقد سبق معناها قول كسابق كان المراد بك  
 الفرس المقدم على سائر الفراس عند التسابق قول مثلث الفاء اقتسام هذا المفرد بحسب القسط  
 نظر الى هذا التعميم التعميم لان ثمانية عشر اربعة عشر منها موجودة ذكر الله ثمانية منها و  
 ترك البواقي لظهور بعضها اعتمادا قوله بعض اخر قول في قسب جلد النسب يفتح القون بالنسب  
 وقوله جلد وصفه وقيل شارة الى ان صيغته بالعلمية عتيقة يجمع بالفعل الى كسر علما  
 فقوله بخلاف بصر اي بخلاف مراد به المعنى النسبي قول كالكري هذا موضع وصف للغير لا  
 لمحض التمثيل قول لم يحدق هو بالتحا المجد والدلالة الزاد المهملة في التوق لفاق كسر جلد  
 المنكوت قول لم يزد الغاري اي على الزايد للعاد سواء كان الزايد ناديا ام لا قول لم يزد  
 الكا في خصص بالتحا في اذ عند وجوب الشطر المذكور في السداسي لا بد من كسب حروف في السباع  
 من جلد ثلثه اعرافهم قول لم يسطري قد تقدم انه تنوع من المشوق فذكر في فتح القائل لا بد  
 الخا ذوالايدان قد بدل بكسر القاف ما يتعلق في المشاهد قول لم يوضع ما يدل على المعنى ذلك  
 لان الزايد في الاول زايد في الاغلب للدلالة على معنى بخلاف الزايد في نحو قول لم يند في بلد  
 هما بمعنى العدد القوي قول لم يبعثا حذف الياء او يحذف الياء من غير عوض وذلك قول  
 فابها واقلها ياء اي ابونا دتها واقلها صوتهما صوتا ثبأ فلا يلزم مرتبة يضاعفها عن الواو  
 التناقض نعم يلزم عليها ثبأ ثبأ عظم بين في مجموع زائدة عند كسر يكون في المفردة  
 كما هو الظاهر الاول ان يقول احذفها وعوض عنها الياء قول لم يكا قوما اي انما لها في ثم احسنا  
 قول لم يثاء اي غارت ثاء ان يقول سراند سراند يقول لا يلام عليه لم يزل ان في البحر يلدنونه  
 على الشطر الماضي لا يجد ان يكون قول لم يبق من بقية الشطر وانجرأ محذوف بقية قول لم ي  
 سران هذا في الوصل في غير الاستعداد غير حالة التصديق في الوقت ومخاطبة في حال

بسط في الابعاد

نصب



٢٢٢ **التصنيف الثاني قول** هو تفتن على ان تصغير الاسم اما لارادة دلالة على صفة الجدة او الترس او على  
 نحو يابني او على الدالة وخسة الرتبة وتصغير الوصف اما لارادة دلالة على ثبوت احد المعاني المذكورة  
 لذات الوصف باعتبار انصافها بصفته او لصفته فالتصغير ان يعبر به سبب عنده ليس لجره النفس بل  
 انشائه باعتبار الدلالة وخسة الرتبة والاول باعتبار غير ذلك قد يقصد بالتصغير التعظيم نحو هذا  
 رويته فانهم **قول** اجعل الما فاق اي على سبيل الجواز بالمعنى العام لكن اذا كان خاليا عن مانع  
 سيذكر ولا يجب الاول الا في التواخي ولا الثاني الا في خامسة متلو اخره مد وفيما فاق من غير ما خاليا  
 عن المانع فالون فان على سبيل التخيير اقام في المانع فيما ممتنع كما سيذكر المصم وانما يخص هذا الاول  
 مع ان بعض صيغ المصغر على غير ما كصيرت مضيق مثل اذكر والعين في الوزن مع ان القيل تكرار الهم  
 انشا الى ان المراد هنا بينا الوزن فقط من غير انشا الى بينا الزايد والاصل كما مؤشرا ما كرر في الهم  
**قول** الف الثانية كان ما سبق هذا الكلام بيانا لارادة دلالة ان كانت ثلثة اسرف  
 لا القلب وهذا بينا لان تلك الاربعة اذا كانت بعد ان يد من ثلثة احرف لا يحدف الا المقصود بالتفصيل المذكور  
 فلا تكرار **قول** في عبقري العبقري بفتح العين القاف رئيس القوم والرجل القوي الاشياء الغالبة  
 المقبولة الى بلدة عبقري بضم القاف هو بالفارسية تكون **قول** اعلاما هذا بفتح الهم وجمع العلم  
 المصطلح وفي موضع الحال عز الحيرة والثلثة وكان هذا التقيد مع جريان الحكم مطا لمكان **قول**  
 المصم وقد انقضت اء فان لا نقضا الا في حال العلمية محتقة لا مقدرة وانما خصه المصم بالذكر لانه  
 لحنفاته هو المحتاج الى البيان ولا يبعد ان تغير بكسر الهمزة على ان يكون على القول اي قولك يا هذا فها  
 للاعلام ولا شعا بكونها مشي وجمعا مذكرا وجمعا مؤنثا **قول** في فرقي بفتح القاف من سكوت الهم  
 المهملة الاولى اسم موضع لغيري بضم اللام وتشديد الغير المجزأ وسكون الياء المشا التثنية والواحدة  
 حجة اليربوع **قول** في العود بفتح العين بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة  
 قلب الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة  
 الاصل فان قلب الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة بفتح الهمزة  
 كما يحتمل ان يكون مبدلا عن لين كلك يحتمل ان يكون مبدلا عن حرف صحيح كالقلوب وهو فاء والمراد بالقلب  
 عن اللين فان كان مقطوعا به **قول** في التصغير علم من الرديف اساءة عنده شذوذا **قول** في الحروف



اثبات ان المنقوص هنا بالحق القوي لا باحد الحكماء الثلاثة الاصطلاحية التي هو اعم منها اعظم في بعض ٢٧٠  
 ومن جهة بعض اخر فانه بهذا المعنى اعم من ان يكون حرف المحذوف لا مادا وغيره وحرفا صحيحا او غير وحرفا غير  
 او غير وحرفا يكون نقصا منه من الوضع او بعد فمثل نحو علة وسمه وكذا يثبت نحو فاء ولا وكذا علاما  
 فانها وان كانت غير الوضع شائبة لكن يصير عند دخولها النسبة عليها ثلاثية بالضعيف كما سبقنا فلا يثبت  
 على التمس ان الصواب ان يقول البعض مع اللفظ البعض فان ما علم الا يصلح مثالا له على ما فسر التمس ويمكن  
 ان يريد بالضعيف اعم من التحسين والتقدير فان الالفاظ الغير الممكنة الموضوع على حرف اخر من قبله فلا  
 اصلها ثلاثة احرف على هذا يدخل نحو ما في المنقوص غير خاتمة التعميم لا غير فاعلم ان الزايد في الثلاثة  
 يعمل ان يكون مقدما على الاصل وموافقا لكن الظاهر ان يكون المحذوف عند التصغير هو الزايد **قولهم** كجوه  
 وجمادات اصلها الوجه ثم جعل الواو والمضوح مكان الجيم بالعكس ففتح الجيم لضرورة الابدال بالساكن  
 وختمه القمه فقلب الواو الفاء المحركة وانفتح ما قبلها وهذا المثال شعبان المراد بالمنقوص ما  
 يشمل القلب المكاني وهو غير بلا بعد ان يثبت ان اصله وجاما كاسر فخفضنا بالحذف مثله **قولهم** لا  
 يقاس عليها اما الالة فيلحق اللفظ العربي واما عجيبا واما لان ما فعل بها ازيد مما فعل عند تصغير  
 الترخيم بحذف الجيم واللام منها مع كونها من هو وما ظاهرا **قولهم** ينقض الثلاثة لفظ اكثر ان كان ينقض  
 العين فربما بالمعالمية وبمعنى الزيادة الاضحية وان كان بالنقص فمعنى الزيادة الحقيقية فليس محل على الفتح  
 لمحض من انما القافية **قولهم** من المبتدأ فان قلت ثلثية اسمها الاشارة والموصولة معرفة فكيف جعلها  
 التمس هي هنا في المبتدأ فقلت هذا اما على القول بانها موضوع في حالة الرفع بوضع في حالة النصب والجر  
 بوضع اخر وباقية على بانها كاستبح اما على التقلب لكون المفعول الذي هو الاصل فيه ما مبينا **قولهم**  
 مع الفرع او خفض التمس الفرع بفروع فاذن الذي بالتصغير جعل فروع ما عقبه الباب فرجع لم  
 الاشارة مع فروع الموصولة في الموضع الاول والثاني وقول القاص منها انما انما الى هذا الى ان  
 تفسير اسم الاشارة لا ينحصر اصله الله هو تابل يتجاوز الى الفرع المذكور **قولهم** من خطا فوابها  
 الباء بمعنى في ومع التفسير للبيان او تصيح الاشارة والموصولة الاول اظهر **قولهم** في ابقاء او لا يرض  
 محكم ثانيا ان ذلك لانه قاعدة كلية فانه في الموصولة جمع اسم الاشارة في على ما كان في مفرده اسم الاشارة  
 لثنية ما يربو بيا مكسوفان في امثلا اصله ثلث يافان اولها مكسوة هي عين الكلمة التي كانت في ثنية الكبر



٢٧٦ مذكور في المصنف ثانياً باباً التصغير الساكنة وثالثاً هي الادم المقسومة المنقلبة عن الالف كذا جمع

[illegible]

المسقط



قول لم يقل في مقابلة هذا ان كان اسم المفعول فثالث الاول وان كان اسم فاعل فثالث الثالث فلذلك  
 اكتفى به قول والمفعول العين الهملة وكسر الميم وسكون الياء اللذان كثر في الجمل قول مطلقا  
 سواء كان الاول مقبولا على اوام لا وسواء كان الثالث كذلك لا لكن في بعض النسخة ثامن قول لم يقل في  
 هذا الكلام من الاطال تحت ولو سلم فالاول ان يقول بدل نحو طوك ولا يحكم اخفى من جهة قول لم على  
 تخصيص العلم مع عموم المسئلة الغير ايضا اما لقلة النسبة اليها غير عليا اما لكثرة مباحثها  
 فنسبة عليا على ما لا لا كفاء بالقرابة الخفة عن الفرد والمجل قول لم مجرى سلمان اذا سمع شيئا فقد  
 يفتنه في الاعراب على حالة قبل التسمية ثم قد يعرج على يقضي حال التسمية في اجراء مجرى التسمية  
 من نحو التسمية بالالف في جميع الاحوال وحمل عليها قوله عليه السلام من احب كرميا لم يكن يبع القصر قول  
 ومن جري يد من قد سبق في اوائل الكتاب ان الجمع لا يستعمله كطبيب يجوز فيه اربعة انواع من الاعراب  
 الاصل ولزم الياء مع اجراء الحركات على النون لزم الواو كذلك لزم الواو فتح النون لم يقرض  
 للثالث لكونه مقابلا من الرابع بطريق الاول قول لم مجرى غسيل فيقول زيد بن لزم الياء واجراء  
 الحركات على النون الغسيل غسالة غسلها المخرج ما يخرج من ابدان اصل الفاعل القدم والفتح والياء  
 الاصغر قول لم عن يمين يسكون الواو المصدلة علم شخص ليس مقولا من الجمع قول لم قياسا على يمين  
 ساكنة مخففة ثم حمزة وذلك لان على اسك طوى بالهمزة كطبيب مخففة في جملتها في اسميتها قول لم  
 محبة يمين مخففة بعد ما مشددة كفتيح تصغير مهيما كفتاح مرهاهم اذا غلبوا وتصغير مهيما  
 نحو الرجل اذا حرك راسه من الحاسر حلا الواو في التصغير قلب في اخرى فاء وان غلبه التصغير فيه  
 واما محبة اسم فاعل مكسر مهيما العشوا اذا جعل حيرا فيفسد الياء على القاعدة بحذف الياء من  
 غير تعويذ في قول لم حنيفة هي مؤنث حنيفة المسلم والمبا بالياء في نحو طرية الغاب  
 والمسلم العترة والمخون قول لم حنيفة هي اسم قبيلة قول لم عترة في قوله عترة في قوله عترة  
 كسر اللام والثالثة بضم الاول وفتح الثانية وهما علان لوطين قول لم حنيفة مؤنث حنيفة وعرق  
 لايرقد منه قول لم حنيفة قبيلة من فريش قول لم عترة وعقيل هذا بفتح الاول علم رجل وبعضها  
 قبيلة قول لم كهيئة تصغير فلا فهو بضم الاول لا بفتحها حنيفة تكون تكرارا للجمل قول لم سدا  
 ما لكب عن قال ابن النظم قد بينى من جهة المركب اسم على فعلا وينبغي ان يكون في حنيفة وحضر في

قول لم في مقابلة هذا ان كان اسم المفعول فثالث الاول وان كان اسم فاعل فثالث الثالث فلذلك  
 اكتفى به قول والمفعول العين الهملة وكسر الميم وسكون الياء اللذان كثر في الجمل قول مطلقا  
 سواء كان الاول مقبولا على اوام لا وسواء كان الثالث كذلك لا لكن في بعض النسخة ثامن قول لم يقل في  
 هذا الكلام من الاطال تحت ولو سلم فالاول ان يقول بدل نحو طوك ولا يحكم اخفى من جهة قول لم على  
 تخصيص العلم مع عموم المسئلة الغير ايضا اما لقلة النسبة اليها غير عليا اما لكثرة مباحثها  
 فنسبة عليا على ما لا لا كفاء بالقرابة الخفة عن الفرد والمجل قول لم مجرى سلمان اذا سمع شيئا فقد  
 يفتنه في الاعراب على حالة قبل التسمية ثم قد يعرج على يقضي حال التسمية في اجراء مجرى التسمية  
 من نحو التسمية بالالف في جميع الاحوال وحمل عليها قوله عليه السلام من احب كرميا لم يكن يبع القصر قول  
 ومن جري يد من قد سبق في اوائل الكتاب ان الجمع لا يستعمله كطبيب يجوز فيه اربعة انواع من الاعراب  
 الاصل ولزم الياء مع اجراء الحركات على النون لزم الواو كذلك لزم الواو فتح النون لم يقرض  
 للثالث لكونه مقابلا من الرابع بطريق الاول قول لم مجرى غسيل فيقول زيد بن لزم الياء واجراء  
 الحركات على النون الغسيل غسالة غسلها المخرج ما يخرج من ابدان اصل الفاعل القدم والفتح والياء  
 الاصغر قول لم عن يمين يسكون الواو المصدلة علم شخص ليس مقولا من الجمع قول لم قياسا على يمين  
 ساكنة مخففة ثم حمزة وذلك لان على اسك طوى بالهمزة كطبيب مخففة في جملتها في اسميتها قول لم  
 محبة يمين مخففة بعد ما مشددة كفتيح تصغير مهيما كفتاح مرهاهم اذا غلبوا وتصغير مهيما  
 نحو الرجل اذا حرك راسه من الحاسر حلا الواو في التصغير قلب في اخرى فاء وان غلبه التصغير فيه  
 واما محبة اسم فاعل مكسر مهيما العشوا اذا جعل حيرا فيفسد الياء على القاعدة بحذف الياء من  
 غير تعويذ في قول لم حنيفة هي مؤنث حنيفة المسلم والمبا بالياء في نحو طرية الغاب  
 والمسلم العترة والمخون قول لم حنيفة هي اسم قبيلة قول لم عترة في قوله عترة في قوله عترة  
 كسر اللام والثالثة بضم الاول وفتح الثانية وهما علان لوطين قول لم حنيفة مؤنث حنيفة وعرق  
 لايرقد منه قول لم حنيفة قبيلة من فريش قول لم عترة وعقيل هذا بفتح الاول علم رجل وبعضها  
 قبيلة قول لم كهيئة تصغير فلا فهو بضم الاول لا بفتحها حنيفة تكون تكرارا للجمل قول لم سدا  
 ما لكب عن قال ابن النظم قد بينى من جهة المركب اسم على فعلا وينبغي ان يكون في حنيفة وحضر في



٢٢٨ عكس عشر وفي تم اللات يعلى انتهى اقول هذا حشر يتاقل اقبابا الحذف من كلا الجزئين كعبثا ومن  
 احدهما كحضرى قولنا وقها هذا بتشديد الواو مقابل الثاني لا بتخفيفها على ان يكون فعل امر تقا  
 مفعول ومومبتا خيرا الموصول والجملة عطف على قوله مبدوة فهي ايضا وصف لقوله افتحا ولا يخلو ما في  
 عو هذا التميز الى الاضمار المشاهدة ثم هذا من عطف النعام على الخاص ليزيد الاهتمام بهذا الخاص  
 قولنا وعندنا هذا القسم نظراى نظرا على المصداق حاصله ان الحكم بالنسبة الى الجزئين الثانيين مطاوعة  
 مفيد بعد اللبس غير صحيح لان الحكم بما راسا غير صحيح لوجوب اللبس في جميع افرادها كما توهم قولنا  
 وفي القسم الاول بحث اى اعراض على المصداق حاصله ان هذا يلحق بما ذكرته النسبة الى الجزئين الثانيين فلم لم  
 يتعرض لاحاقه به فيه والمراد بالبحث التحقيق وحاصله ان الاحتمال الرابع هو قه برفيه لكونها داخله  
 في الكنية والاستغناء على التقديرين للتحقيق ولو لم يذكر المصداق لفظ الابن لم يقع هذا البحث ثم موقعه  
 قولنا قلنا به كنية اى لما ذكرنا من القول بان المبدأ بالبحث كنية قولنا ولم اذكر اى ذكر هذا  
 البحث وكل من النظر والبحث والحق المبدأ بالبحث بما ذكره قولنا هذا بعضنا نظراى اى يتم منع  
 اللبس جازا النسبة الى الجزئين الاول منعه جازا النسبة الى الجزئين الثانيين قولنا في القسم السابق اى القسم  
 اللاحق السابق باعتبارنا ما نكل فيه قولنا عند النسبة تعلق بقوله اجبر لم يذكره عطفه لئلا  
 يتوهم ان قوله جازا فيه لقوله حذف قولنا هذا اى حسب هذا والمثنى اليه مجموع الجمع والنسبة  
 من حيث مجموع لاكل واحد لاثنى الى ما ذكرنا لم يجعل لثنا بمفعول ولا المثنى اليه كل واحد انما  
 كان المثنى اليه المجموع لاكل واحد لان لاخل والتعاضد مجبوان في التثنية والجمع المؤنث فكن المفكر  
 وجوبه في النسبة قولنا الطبى نظام الموثقة المعجزة منسوب الى الطبى موعلا لافان قيريه من البصر  
 فانطبى قيريه من البصر من اليه ثنا بقوله الولا من البصر من فان معنا الولا من البصر لان الاول في نسبة  
 المكان الى المكان المتكرر لا المتكرر لا المكان المتكرر او بالعكس قولنا الى حذف الناء كان ذلك  
 لرفعهما موضوعا بوضع غير شتى اشتقا نونث من المذكر وكذا ثا في الاول وتسكون ما قبل  
 الناء فيها خلا فاليها الموثقان ثناء ولهذا لاخير طول تأوهما في الكتابة كانه ليس بالثاني  
 قولنا قلب المضاعف لفظ المضاعف اقبابا بغير العبر وبمعنى المضاعف قولنا ناسبا للجمع اى للجمع  
 المكسر اما المعنى فقد سبقوا ايضا كذا ذلك لم يذكرها بحثا واحدة لا خلا لى وضعها في الاثر لو



ذكرهما كذلك لوجوبهما في التسمية وبذلك قد يتوهم ان المراد من المصحح فقط لانه المتشابه مع التسمية ٢٧٩  
 في الاعراب بالحرف ثم ان المراد بالجمع ههنا اقاما كان جمعاً في الأصل معاً او في الأصل والحال معاً فحذف  
 الشوط على الاول كالاستثناء المتصل على الثاني كما منقطع قولنا بالوضع اي فيسبب بالوضع خاص  
 بالمفرد وهو الوضع العلي قولنا في الاما هذا اصله جمع ثم خصنا على التسمية قولنا في الانصاف  
 هذا اصله جمع ناصراً خصنا على الاصل من اصل مكة عاونا والجمع بها قولنا في خروج عليه قد وقع  
 في مواضع عديدة من القرآن في الظلامية عنه تكاد تستكمل عليه بانه يفيد ثبوت الظلم له في الجملة الا ان قوله  
 الوارد على المقيد انما يتوجه الى القيد فقط دون المقيد فصار على ذلك علواً كبيراً واجهه عنه بوجوب الاول  
 ما اشياء الية ثم مر ان هذه الصفة للتسمية لا للمبالغة الثانية انما هي حجة عن المبالغة مستعملة بمعنى  
 الظلم الثانية ان ثبوت الظلم له تمام استاير ثبوت الظلمية له تكافؤ في الظلمية مستلزم لنفي الظلم  
 عنه تكافؤا واشتبات ذلك بادل ثلثة الاول ان الظلم لو وجد له تعدد لوجب ان يوجد فيه على وجه انما ثبته  
 مرات صفات كما انما هي ثابته له على الوجه لا ثم وثوب الظلمية تكافؤ على هذا الوجه لكان ظلاماً ظالم  
 يكن ظلاماً ليركن ظلاماً الثاني انه تكافؤا لكان ظلاماً ولو بقدره في لحظة لكان ظلاماً لكان على وجه  
 الظلم فان وقع القبح يزيد بحسب علمه فاعل بوجه هذا معنى قولنا في نفي الظلم لكان ظلاماً ليركن ظلاماً  
 ليركن ظلاماً الثانية تكافؤا لكان ظلاماً ليعيد لكان ظلمه بكل واحد منهم ثم في لحظة لكان ظلاماً ليركن ظلمه  
 الى المجموع من حيث المجموع ولما ليركن ظلاماً مطلقاً ليركن ظلاماً قولنا في معنى يقتضيه القياس  
 سكون الثاني قولنا في معنى يقتضيه القياس ثم الاول قولنا في معنى يقتضيه القياس كالسبق  
 قولنا قبله ونظيره ثبانه وبسببنا وعقلانية ونفسنا وجملاً واثباتاً قولنا في ثوبنا الزعيم له في  
 وقف المنون ثلثة مذهباً واثباتاً مذهباً مذهباً المعنى والثاني الحذف مطلقاً وهو لغة رقيقة والثالث  
 الاشباع بحسب حركة ما قبله مطلقاً وهو لغة اول قولنا في ثباتها قد مر ان ثباتها في التسمية  
 بمعنى بقدر قولنا في مواضع والكسائي لا احدها ولا السكون المراد من الضمير وهو علم من الحركة لا العلم  
 والبنائية وعلى ذلك بقوله في معنى يقتضيه القياس اي الحرف الذي جاء نصبه ليركن غير النقص لا المطلق ولا  
 ولذا قال في غير النقص هذه الجملة خال عن الحركة قولنا في مواضع المرجع مجموع الحركة والحرف فلا  
 اشكال في عطف الواو والياء عليه قولنا في القراءة ستة متبقة هذا ثبوتها للعقول الاول والثاني

في



[illegible]



الموجب من هذا النوع من الوقف ذلك بخلاف الاسم فانه لا ينفصل عما بعده فيجب ما قبله ٢٨١  
 على ضعفه الموجب لهذا الوقف **قولنا** المتخفف عن تقدير كلمة الشطر لا يشك الى ان يكون الوقف  
 بالهاء في المتخفف بالاسم تمامه وخال لا تخفاض لا في غيرها **قولنا** كان يكل فناءه استام هذا التقدير  
 ان قوله ووصل اليه مفعولا لما بعده بل هو مبتدأ والظرف في موضع خبر وقوله اجز حلة مفسومة منها فيز  
 ذلك لغوايد لا تدل في الاثر الى ان هذا الحكم ثابت في كلام العرب يسمعون منهم لا انه قياس يحسن الثانية لا  
 الى ان تركيب البيت بهذا الصوما يوافق ما بعده في كونه جملة الخطابية اسمية الثالثة الاخرى ان  
 بين المصدر ومعلومه بالاجنبة الرابعة الرد على من جعل الظرف متعلقا باجر والقباب في **قولنا**  
 هاؤم اقر كتابي لفظا هذا اسم فعل بمعنى خذ وموقدة تصرفية تصرف الا من حاضر في محابة فربما عليه  
 من فيهم مع علامتا التثنية والجمع والثاني في قيل هاؤما هاؤم هاؤمى اذا اتصل جملة المذكور  
 بشئ اعيد له واؤه كما في الماضي **قولنا** ولم من هذا بيا اي صفة تحريك والا يخرج عن هذا الحكم فحيث  
 لاجزاء الحركات الثلث على اخره ولا دخل فيه نحو لو تار بومنا **قولنا** مثل اي مثل لا يلزم بقاء في  
 على الوقف بالماضي فانه وان كان بناؤه لازمية الا انه يشبه بالاسم عوضا عن الحركة اللامتناهية  
 ثبانا ما كان بناؤه غارضا فلم يوقف على الهاء **قولنا** بجي ذلك اي يحسن المتأخر موقودا عليه لما في  
 نحو واخيه من على هذا بعض من بيت عوده كذا يا وشيلا اظله ارض من غير واخيه من على رقبه جرد  
 الانفعال الثلاثة بصيغ الجهد واللفظ تحت وعلة مبتدأ على التزم بالثبت الغارضي لنية الاكتمال ودخل  
 على الاخرى التكتل المعنى فاقرب يوم كاش في الاظلمة فيه اي لم يوقع فيه ظل على واحدنا امر قد ي  
 لشدة الرقضا وهي الارض المحارة من الشمس واخيه اي ابرزا بالشمس من راسي من حيث ان الشمس بالكسر  
 اي يرفق **قولنا** فامل كان جملة لا تشك الى ان رفع المفعول الشكر اذ ذكره مع جركه واعترض اخر  
 على المصهور ولم يلزم اكتماله بالاستحقاق عن الوقوع **قولنا** هذه خيلوا انما اقبلوا اصله على قلب  
 الفه واواسا كنه في الوصل كما فعل في ذلك حال الوقف على ضعف ذلك كبعده فينه على كونه في  
 حال الوصل **قولنا** مثل الحرق اة اوله لغو خشية وانما جديا الجديا تحط وذا ومغنى حرك  
 داله وشدته باؤه للضرورة والمرايا الحرق النار والقصبة كجبا لغارسية في وياشتا وشدته  
 باؤه ايضا للضرورة والشاهد فيه قيل الاخر في الوصل للضرورة وليس هذا للوقف لا الوقف



تكملة

على الألف لا على الباء لتحركها قولهم هذا باب الألف على ضمة مركبة وهي إمالة الألف مع  
فتح ما قبلها وبسطة وهي إمالة فتح ما قبل تاء تانيث الألف إمالة فتح ما قبل الراء كليهما الألف  
وذلك كفتح طحة والكبر قولهم ان تحي بالالفاء هذا بصيغة المجهول من الجريد وهذا التعريف للألف  
المركبة وما تعريف مطلق الإمالة فهو ان يقال الإمالة ان تحي بالفتح فقط نحو الكسرة أو بالالف مع  
فتح ما قبل نحو ليتا والكسرة لا ما قاله ابن الحاجب من انها ان تحي بالفتح نحو الكسرة فان إمالة الألف  
على تعريفه إنما هي من لوازم الإمالة لا من نفسها قولهم الألف المبداة اعلم ان اسباب الإمالة ثمانية  
انقلاب الألف لمطر فداية في الأصل اذ بعض المتصانيف يدون حرفه بزيادة شدة وانقلابها من غير  
ياء أو واو مكسورة ودقوع الألف قبل الواو بالفتح ودقوع الألف قبل الواو بالكسرة والعكس التناسب  
لإمالة الخوي هذه الأسباب تحت جنس واحد وقصد المناسبة قولهم كاهن وهذا الأول اسم النكاح  
فعل قولهم كسلي فان الفة تغليباً في التثنية والجمع علامتها تعد كلة منفصلة كما ستومع ان  
المرد بالحرف الميزان الحرف الواحد كما هو القم فلا بد ان خلافة التثنية عن الفاع مع زيد قولهم شذو  
عطف على زيادة فقوله فقامثال الخافين معاً كجيبها أي المصا والمضا اليه لما كانا كالكله الوا  
فصل في إمالة فيه كالمستعمل بذلك يصير مثلاً الإمالة قولهم يلبس كسراً وله ان يكون الكسر مجزئ  
المكسور وكذا التكون الكسر لا يتبين في الأول ان يكونا بمعنى التاكيد والمكسور ان الحرف يقابل الحرف  
والحركة يقابل الحركة قولهم التالفة لفظ التالفة مخوم بها التضمير المضى اليه لا بالثاني  
لفظ اللفظ والمعنى ونحو ذلك لأن التالفة المعرف باللام قولهم مظهر من كسرهم سبباً مظهر وقوله  
مكسر سبباً للتسبب التبع الكسر الظاهر كالأروك كآب امثالها والتسبب الذي هو الينا النظام فوكينا  
ويابع وهو قولهم عن الإمالة أي عن إمالة السبب المظهر الفتح والألف وعن سببية إمالة المنك  
اياها قولهم بخلاف الخفي منها وبخلاف سبب الإمالة من غير الكسر الينا مطلقاً كما يفهم من  
كلامه قولهم كالكسر المقدرة أي كالتسبب الذي هو سبب المقدرة نحوها فان كسرها وه المنقلبة الفا  
التي هي مقدرة سبباً ما لنه ولا يكفه حرف الاستعلاء عن إمالة الإمالة الكسر المقدرة بالألف  
كالضالين فالظاها التي سبباً الإمالة فحرف الاستعلاء عن الإمالة فيه ليس كافاً في الكسر فخرج  
سبباً إمالة قولهم إذا جاءه نقدي والتسبب الذي هو الينا المكسورة اذا حصل الف الإمالة من ياء

لما



كفاض فإنما الذي هو أصل الألف في مقابلة سبيلنا الألف في فقه ما قبلها ولا يكفر من الاستدلال  
 عن الأمانة واجتماع الألف في الأمانة ما لا بد من ملازمة واجتماع الحيل الضمير على معنى الأمانة استنادا ما  
 اما التي المقدرة قبلها الفاقبل الألف الأمانة كما ذكرنا أعلاه فاعلم انها مثل الكسرة المقدرة في الضامين  
 قولهم عذرا أي بالرفع والأول ان يقول نحو هذا عذرا فهذا مثال للراء المخصوصة عذرا وشار  
 للراء المفتوحة والعذر منبذ الأذن والوجه المطبق وتمام الفرض علامة وجبة منبذ الألف  
 اوقفا العنق وبوبكر العنق قولهم كذا بكذا بكسر الفجر المعجمة مصدق بمعنى الغلبة قولهم كذا طوع  
 من المصواع كالمضاح منبذ اللطيف من من جايير الألف بالصغام للأهل والقبائل قال الله تعالى ومن  
 اكلنا قولهم فان أراد به خاصا كذا لمة تارة او بالجوهر عند فتح الأمانة بمعنى جهاها بر عليه  
 اعراضا الأول ان عدم التحتم بهذا المعنى في كل أمانة فلا وجه لتخصيصه بهذا التفسير الثاني انه بهذا  
 المعنى مشترك بين التصوتين المذكورتين فلا وجه لتخصيصه الثانية وذلك لعدم وجوب الأمانة والوجه  
 وانما خصص الاعراض الثاني بالذكر مع قوله في الاعراض الأول إشارة إلى أنه وارد في فرضين هما  
 لم يتحم عند المعصية فها هو التصو الأول ولم يمكن ذلك الفرض لم في التصو الأول لتخصيصه بالمعاصرة  
 بين التصوتين في الحكم قولهم كاسيلة وهو قوله وايضا فانما يقتضي لا يوجب الأمانة كما قال في الكف  
 وشرحا قولهم الاشياء تنفاره عطف على قوله فتخصيصه إشارة إلى الاعراض الثاني قولهم  
 في وجوب الكف أي في ثبوته قولهم فاما إشارة إلى امكان ان يكون مراده عدم التحتم الاستقضية لا يقتضي  
 ان عدم التحتم بمعنى ذكره الشق الثاني أي قسما والطرفين روح لا يرد عليه شيء وقد ظهر من هذا  
 عدم حل كلامه ولا على الشق الثاني المخصوص من الاعراض قولهم يكلف أي يمنع وامتناع الكف  
 مشتبها للأمانة فيه من ذلك نعم من ان يجمع الكافان معا كفار ما او يوحى الثاني فقط كارد قولهم  
 بكسر الهمزة قوة هذا الكسر يكون مقتضيا للأمانة وما ناعن الثاني من معناها بجمعة  
 كون حكم المكر لا للراء صفة اليكسر لا يصير سببا لذلك ان يقال مبتدأ تكرارها قولهم كذا  
 ما فان هذا الألف تالية لمرفق السكون قال الكسر لكر ما كان الكسر غير كلمة الألف صا غير مؤثر  
 قولهم في المسئلة أي في مجموعها من حيث مجموع الألف في كل الحروف لا في مقابلة سبيلنا في النصير  
 من ايد يصير سببا للكف قولهم وقوا ما بر شاة أي قال بوقته ذلك لان السبيل الفصل ان لم يصلح



للتبعية فلم يصلح في كل من الموصفين ان يصلح فصلح منها فخصيص صلاحية واحد من الآخر  
**قول** بل انما يدعى بالقول بالقوة او بما يقوى به مذهب ابن عسكور **قول** ان قول القديس هذا جواب  
عن رد ابن هيثم حاصل ان المانع اقوى من المقنض في الاثر ولو تساوا في القوة لان المنفعل يقبل اثر  
المانع اسرع من اثر المقنض لان اثر المانع هو الايقاع على العدم واثر المقنض التفسير عن القدم الى الوجود  
والا فله اسهل للمنفع من تلك فسيب الامل ان كان ضعيفا بالانفعال فيثبوت له عند ذلك انه لا يثبو  
بخلاف سبب الكف فان قوته الذاتية باقية ويؤثر بها **قول** بل اذا قدم اه اي لقوته الذاتية قد مؤثر  
على المقنض فحكوا بعد اثر المقنض مع وجوب المانع **قول** بل ايضا فالمقنض في هذا الجواب اخر عن اعتراض  
ابن هيثم حاصل ان المقنض في الامل الاضعف من المانع منها حيث يكون التلك موجب الاثر ودون الاول  
لعدم وجود الامل الواجب ولو وجوا انكف الواجب ذلك الضعف ثابت مع قطع النظر عن الحكم المنفعل  
وهذا الجواب اقوى لثبوت صحته ولو منع الجواب الاول **قول** بل لنا شبهة في سبب اي فيه مناهضة الاول  
الالف لا انما هي لنا شبهة لا لفظ الاول من الكلمات الواقعة في سبب اي لا لنا شبهة لا لفظ الثاني فيها  
اللام الا ان يراى برؤس اي الكلمات الواقعة فيها **قول** نحو الحجاج وذاك فلا يقتض عليه نحو الزيادة  
**قول** ونحوها اي نحو لفظه وذاك **قول** قياسا اي ملها متصليان باق كانه كان في قوله وضع  
امانها متصليين بتلك الكلمة وليس المراد بالقياس قياس نحو فاديا مثلا عليهم **قول** انكف  
انكف انكف بكسر اللام العاشق اي يمنع العاشق من عشقه **قول** بل يارة توضيحا اقول ليس  
الامر بك لشمول الموصوفين فانه يخرج بذلك لانه غير مقصود به من اكون النظام منه الفهم بقوة  
ما يتو لا يصير سببا بعد النوم **قول** لغرض لفظي كان المراد بالتحويل لغرض اللفظي فقول الالف  
المجردة الى الميزة المتحدة معناه كانه وسفلا ان هذا التحويل يحلوه السعة في الكلام ونحو  
لفظ لا التحويل الا على ان الاعتبار في بعض مقارنه نحو اللفظ المختلف وهو موجود في الاول ولذا  
في نونه فحذف الثاني ويحتمل ان يكون هذا المعنى اصطلاح اخر في التصريف كما انه بمعنى العلم باحوال  
جوهر الكلمات متحدة واعتدالا اصطلاح اخر **قول** بل في المعنى ان اراد بالمبنى مطلق المبنى فيدخل  
في الحكم الافعال المنصرفه المنفية والظاهر واسما لا مشافا الموصولة المبنية مع عدم انتمائها عن الفاعل  
وان الذي بالمبنى الغير المنصرف فيكون انما الحكم على المجعول او تنهيم المعلوم **قول** بل في هذا التصواب

منه



ان يقول ختمه وكذا قوله سبحانه استاوديع قوله قد يجرى وسبعا القول قد يجرى ثمانية الاستخفاف  
 واستخفافهم فان بعد علامه الثنية والجمع متصلة فليعداء الثانية ايضا منفصلة قوله  
 كثر على الله وسعد وزن سفر على زيد عليه الزيادة الى الثلاثه وهو في سبعة عشر من فتلح البصر قوله  
 كثر بديان بضم الكاف وتشديد الدال المجهمة المضمومة وسكون الالف الموحدة وضم الالف الثانية وتفتح الالف  
 بعدها الف فونه وان كانه ساكنه كذا في باب كفى الكاذب قوله منع بكسر الميم المجرى وقح الملام وهو  
 المعوج قوله يريد جذع الاول ثوب معروف وعلم بعد جناح المجرى والالف بالهمزة ساق الشجر  
 قوله للثنية يفتح التثنية والفاء وموالد ير وعقله قوله من يروى حاصل الوردان في الجوانب الاصل  
 يتوقف على وزن الاصل من انما يحل ام لا لا على الاستفاد الاصل فيما ذكر موضوع غير مستعمل  
 به في ذلك الجواز ان يحصل منه فرع يستغنى باستعماله عن استعمال الاصل فقط به ان العربية ليس  
 نفس ما يرد به الشجر بل رفع لاسمها فاشا من يارب ربه فانهم قوله كثر في العربية اي له التثنية والتثنية  
 وسوا الخلق وانما استكر قوله كثر بفتح هو التثنية والتثنية والتثنية قوله كثر بفتح هو التثنية  
 فرائد الفاء وقد شقوا ظهر سبله منه قوله كثر بفتح هو التثنية والتثنية والتثنية قوله كثر بفتح هو التثنية  
 كفتل بالفاء قيل هو اسم لزم من خرج فوج عليه من التثنية قوله كثر بفتح هو التثنية والتثنية والتثنية  
 يحصل اطراف الفاء وحكي على هذا الوزن امثلة كثيرة واهل سيبويه هذا الوزن ولعل انما له لغة  
 انه يخفف فعل كثر لان كل انقل فيه لك نقل فيه هذا قوله كثر بفتح هو التثنية والتثنية والتثنية  
 كثر بفتح هو التثنية والتثنية والتثنية قوله كثر بفتح هو التثنية والتثنية والتثنية قوله كثر بفتح هو التثنية  
 ان الثمانية عشرة اقسموا لانها اثنان في الوزن في عدد الحروف مع الالف الاولى اثنان في اربعة الحروف المربع  
 او بنقصه بنقص الحروف الاصل وبخلاف الثانية اثنان في اربعة الحروف في اربعة بنقصه بنقص الحروف  
 الاصل في اربعة الحروف او بنقصه او بنقلها الى ذلك موضعها الوبى بها الحركات غير اضافية  
 للزيادة ما اشار الى ثلثة مما ذكرنا اشير منها وقوله المتكسر ما اشار الى خمسة منها او اربعة  
 منها وقوله ونحو ما في نحو كل من التثنية ما اشار الى البواقي وقد تحقق المعايير بالتركيب من غير تلك الامثلة  
 او كلها ويولد منه اثنا عشر لا يسع ذكرها في هذا المقام فذكر قوله كثر بفتح هو التثنية والتثنية والتثنية  
 وقح الملام وكسر التثنية التثنية مع التثنية قوله كثر بفتح هو التثنية والتثنية والتثنية



٢٨٦ والذال المهملة المفتوحة فان اصله ضم الثالث عند سبوق قول كبرش فحققتنا الفتح كما سبقت

وهو الابل الضخم والجراد الطويل الرجل قول بضم في فعل كى بحرف هو مضمونة لفعل وفعل

ضامتها قول بكسر الضاد رفع للثوم قول بضم مضارع ضمن قول بضم يضرب بفعل اشارة

الى ان الحكم المذكور ثابت بان لا يكون اول اصول الكلمة او الالكاه قول فشق هو على وزن برش اسم شق

قول كناه حليفت عواسم لفتح الاعداد ان قول دال اعدودن يقال اعدودن فلان اي طال

شعره واعدودن الزرع اي طال قول جوفتسم سسم كجعفر الشعلب باسم موضع ذكره سرج

حيث يقال له بالغارسية كجند قول ونحو المراد بنحو كل ما كره فاقوه وعينه ولم يسقط حرف منه

في ضم يفتح بفتح يمانية قول كلم هذا على وزن دحرج من لم وكذا ككب مركب فان الاشتقاق

يدل على الزيادة وترجم احدهما للزيادة من غير مترجح محالهم على القول بالاطلاق قول اربع قرانها

هنا وتسلم وثانيها للايوم انشد وثالثها لثمانية مسئول واربعتها امانان تسهيل وهذا البيت

احسن من قول الآخر سلتك الحروف الزايدات عن اسمها فقال ولم يخل امانان تسهيل وقد كسب من

الحروف الوايدة عشرة اثني عشر تركبا اربعة منها ما في البيت والخامس الثامن سلتك منها واليوم

نفسا حكي ان تليها سال شخه عن الحرف الزايد فقال الشيخ سلتك منها فزعم التلميذ انه اخلها على

ما اجاب به السلامة قبل ذلك فقال بلسلتك الالهة الكره فقال الشيخ اليوم نفسا فقال والله

لا انشاد اعلم ان الشيخ اخبر عن شيئا فقال الشيخ يا احموق قد اجبتك مرتين وما فهمت والتابع هو

التمناحكي ان لم يزل الماراة عنها فانشد هذا البيت هويت التما فشيئتني وقد كنت قدما

هويت التما فقال الماراة المبر واناسلتك عن الحرف الزايد وانك نفسك في الشعر فقال الماراة قد

اجبتك مرتين وسافهمك الثامن يا اوسر هل نمك والثاسع لم ياتنا شهو والفاشر هم بيتا آلون

والحادى عشر ماسالك بهو والثاني عشر النفسا هو قول صناء تسليم الهنا مقصود بفتح

الفاء ضد غضة الطعام وهذه الضمير في الحروف واريد به هنا العيش والتسليم جعل

الشيء سالما والمراد هنا سالما من الفرق ومفعول لا تخلصوا في اياها مقابلتها اياها واليوم مفعوله

وتوسعا وبان في البيت مستانفة مرصعة وخير المراد بالاس لان من شدايد الفرق وبان التسهيل جعل

الوصل اسهلا للمحبس ويمكن جعل هذا البيت على معنا اخر قول صناء زايده صباء ما من المرحمة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل  
العلم نورا والهدى  
سبيلا والحق ظاهرا  
والباطل كاشفا  
والعبد ذليلا  
والقادر قهارا  
والعظيم عظاما  
والجبار جبارا  
والقهار قهارا  
والقهار قهارا

قاعه



عابدا الى الالف مفعولة قول اكثر من فعلين قول لا اليا اي ولم يصح اليها قول نحو صيرف ٢١٥  
 كجعفر للرجل المحيل او الماهر في الامور انقصيب الى الرجولية وسف الشجر والابل الانثى الغير  
 المعلية والاول مثال لما زيد به من القاء والتعريف الثاني لما زيد به من العبق واللام وكذا المثالان في الجمل  
 قول في مثل واسم للشر فيسوق اسم موضع او شجر قول في جرح هذا ما يقع الميم وسكون الجيم  
 فتح الدال المعجمة مصد فيه بمعنى لاخذ والمد وتخلية الغير بلا علو ولا انا بالحاء المعجمة والدال المهملة  
 في معنى الخد عند ان كان بضم الميم فتح الحاء المعجمة كذلك في معنى الخزانة وضم الميم وتشديد الجيم كذلك  
 في معنى الذليل قول في خلاف هان وهجان الرضا بالراء المهملة المكسوة بمعنى الرهن والحنان بكسر  
 الهمزة جمع مهيمن وسوا الفيم ومن كان اذ حاد وانه فيسكن ابو سريته وانه قول في تبيين صور رفع  
 القبر من الارض كظهر المحو وشر ارباع الجحيم وغير فيها قول في طيل الطيل كجعفر والظيس  
 كمثل كلاهما بمعنى الرمل الكثير والاما الكثير قول في ميم ولا عين ايم اللام ص ليراق قول في  
 الدع في الاصل لا مصرى في ذلك مسئلة ما الدلالة وانه بمعنى لا ير قول في هجر في شلالا في  
 شمال كجعفر في نص من جهة الشمال من مثل التبع شلالا بالفتح واحط على مر خط بطة في التبع قول  
 تحتلك الابل اي اكل من شجر الحنظل واسبل الذع اي ضاذا سبلة قول في تاليه ملكة في عفرة  
 الملكوت في الغنة في الملك بضم الميم وسكون اللام ومنه باذ الملك الملكون والعفيرة والعفيرة  
 بكسر العين في سكون الراء بمعنى القبر المنظرة في الاول مبالة قول في سيرة قدوس القديس  
 كعصفو بمعنى القدم بكسر الدال فتح الدال قول في قوطها اي لتعوط تلك الحروف في  
 تلك الكلمات وهي التمول في اخر قول في سابق اي على الكلمة وقوله في الشدة في الكلام في الراء  
 عليه شيء قول في سولا يكون في مضاع مطلقا اي سولا كان من الجريد وغيره وينقص هذا نحو  
 وانزل كاستيا ويكر في فعله بالتكلف قول في الاضطرار في اربعة في ستره هذا الكلام لا  
 الكلام في ان هز الوصل ليس في المواضع المختصة التي وجد فيها هز زاية في المواضع المختصة  
 مط سواه كان فيها هز زاية ام لا الوضوح عند وجوها في هز زاية قول في الفعل  
 مناضة لكر بشر ان لا يصير على فان هز الوصل في الافعال اذا كانت اعلما صان هز القطع  
 حال الفعل وهذا بخلاف هز الوصل في الاسماء فانها وصل وان كان اعلما قول في سولا



٢٨٨ الهجرى اخر القس وقيل معناه حلقه الدبر او نفسه اراد الفردوسى هذا المعنى حيث قال بالتجربة تبرز  
 وجه بر خورين بسيد كذا كذا ان اسب بر ذين بسيد وقد صحح هذا البيت كغيره من الناس  
 بفتح الهمزة والياء الموحدة بدل الالف المشددة فيعني لفرس فضيتوا اليه بهذا التصحيف قول  
 وفي ايمون القسم ايمون يضم الميم اسم مفرد بمعنى القسم همزة همزة وصل وقد يكون جمع يمين مقابل  
 اليك وهمزة ح همزة قطع وهذا قيد بكونه في القسم قولهم قلت على هذا انا اما  
 نعيم لا عراض برفضا او عراض عليه بمثل ما اعرضه على القوم قولهم فاعلم هذا ما يتعلق  
 بما قبله ما في فهم ان قوله قلت يحتمل الوجهين او متعلق بما بعده وتغيير ليا الميم عما قبله اشارة الى  
 ان تغيير الميم شيئا في ال عا قبله لان حكمه مخالف لما قبله كذا ذكره بقوله وبديل مداني الاستعانة به  
 قولهم همزة ال المعقوفة المراد بال المعقوفة ال التي تعرف مدحها لفظا مطلقا فيدخل فيه ال الموحدة  
 وليرد ال التعريف لمقابلة ال الموحدة حتى يرد عليه انه لا وجه لاخراج الموحدة من هذا الحكم  
 همزة همزة وصل وكانها حذفت بقيد التعريف عن ال في نحو المع والباء نحوها وتما يفرع على كون  
 تلك ال همزة للموصل انما اذا اتصل بها لام التعريف او افعلة في الراجح استغنيت تلك ال همزة في ذكر  
 اللام لدفع الثقل اما ان كان حرف مما قبل اللام لسكونه وسكون اللام يجوز ان يعاد  
 ذلك الحرف مع قياسا فلفظ قوله تكا بشر لاسم الفوق في نحو الحمرات بخلاف الهمزة في كسر لاسم  
 الاسم ونحو في الاصل وعلى الانفصال او ال لا استخراج وامثال ذلك في حذف الهمزة وكسر اللام  
 وان شئت فاعلم ان في ال على قياسا على عو ياء يعبر في الف خاتمة وهذا مما يفرع على ان ال  
 ال على قل قليل فاذا سمعوا جوا عن السيل وقد ذكر في هذا الجحافة من مدعى العلوم القبرية  
 او في متدبل طويل عريض في ثوابه واثوابه في نكروه واعلموا على وجود تلك الهمزة في تلك  
 الحال ولم يدعوا انهم كانوا المصل والمراد من هذا ما جمل قولهم وبديل مداني اي لا يعرف  
 شيئا يفسر الهمزة بالهمزة ولا التثنية في حذف ال همزة ايمون ذلك لا خلاف من كانها  
 حركة همزة الاستعانة او اما ايمون فلا يصير مدحولا للاستعانة الا قليلا فلا اعتداد به في الهمزة  
 ح قولهم او يسهل التسهيل منا عبا عن جعل الهمزة بينهما بين الالف قولهم انما هو ان اذا الرباب  
 لبا عدناء الرباب كحباب سم محبوا وابنتك نفعك من البت بمعنى القطع والمجزى المراد بالحبيل



المودة والوفا وان دارا بتقدير لا في هي ان المحقق قوله قلبك ظاهرا في ظاهرها خفي قوله حتى ٢٨٩  
 والشاهد في شبهة الهمزة الثانية بين بين في قوله والحق قول من هناك موطيا ويكتب على التثنية  
 اذا جعلت غير سائرا قول من هو خذ فانك هذا التفسير لفايدته ان لا بد ان يكونا  
 ليس على حقيقة هو ان يكون المبدل منه الا موجودا ثم حذف ابدل عنه المبدل بل المراد الحكم بكونه  
 بدلا منه بعد وجوب المبدل منه الخارج بانه في الزيادة والثانية ان ابدل ليس بصيغة الماضي المجهول  
 بل بصيغة الامر فيفيد ان هذا الحكم قياسي قول من نحو داوي اي الواو اصله قد ورواها في صدره في  
 قلبه عنها الفاء وان كان القياس قلبا منها بالالف وكان ذلك لئلا يجمع الواو والاصليا ان الواو  
 والياء كلتي في الكلمة وداوي اسم مفاز فيقال لها داوي اي قول من كونها حرف علة اي كمن الكل في  
 علة وهذا لا يشمل الكلمة التي بعضها حرف علة وثمة ان حرف علة لا يشمل الكلمة التي كلها حرف  
 علة فكأنه لو ادب النكل قلبيا او اخفيا قول من نحو غير هذا على وزن علم اي ضم بالعين على  
 كل اي ضا او غير في احكامها لعلها لا تكونها من فاعل الفعل الغير المفعول لكون اصل وضعها فاعل  
 وافعال الحائمين عن سبب علال قول من الاعلال اعطاءه ورفع لما ورد على قوله فالمراد بعينه  
 وان اعلمت من تشافض قول من جمعه على متفاعل المراد بها على منها مطلق صيغة مشبهة  
 خماسيا او سداسيا مصلدا بالهمزة لا فلا اشكال في الا مثله وكذا فاسميا قول من في وسطها اي  
 المدد كان فائدة هذا القول في ان الهمزة بالمراد بالقبول والبعدها كان بلا واسطة فانهم قول من  
 بخلاف نحو طواو وشر فان لم يند بعد المدد الواو والذوق في قوله انما هو المتقلب عن الفظا وشرارة  
 ياء طواو وشر اما متقلب عن ثالثة لينية وعوض عنه كياء سفاريج قول من في جمع احدهما اشكال  
 الى ان اكفاه مشق استدل بالثبوت لا مفرا استدل ثالثة والفة للأطلاق والى ان اكفاهما اندسلا  
 من الحائمين لا من جانب واحد بل واسطة قول من تجا للكت انما اندسلا الكف تشا  
 الحان المراد بالجمع المعنى المستكبر الصريح لان الابدال فعل المستكبر وهو خارج في فعله الاخر وجملا  
 الكلمة جمعان في نفس الكلمة حقيقة قول من في الهمزة المراد بكل من الهمزة وانها يكون تقديرها  
 اي الهمزة التي تليها في بدل عن المدد لم تبدل بل شقي على اصلها والافا بدل الينا ههنا ثم الهمزة  
 ياء فعل لغو قول من المبدل من ثالثة التين هذا بخط والقول ان يقول المبدل من ثالثة



٢١. في الواحد يشهد بذلك تمثيله بفضته وقضايها قول في غير شجرة في الاشتدائ في غير المجهول  
 الماضي من المفاعلة والاشد بفتح الأول وضم الثاني جمع شدة كما قال سيبويه وأما في شدة  
 بالاشد لانه اول زنا الشداد القوي في الاثنان قال ابن عباس اشد ثلث ثلثون سنة  
 قول في لا يرد هزرة وذلك لثلاثا يلين مجهول الافعال قول كما واخذ هذا متكررا في  
 اصله بالهزتين قول مثال اصبع اى على وزن اصبع وكأنه لم يقل على وزن اصبع او نحو  
 ذلك لثلاثا يتوهم انه على وزن في الحال كالاصل فان يوازن الشئ في الاصل فقط يقال انه مثال  
 يشهد به النظر في كل اثم في باب التبرين واقا الموازنة فكثيرا ما تطلق على ما يوازن الشئ في الاصل  
 والحال معا وكذا الحال فيما سيجي من اطلاق المثال قول من الام اى بفتح الهزرة بمعنى القصد لا  
 بضمها بمعنى الوالدة والام يستعمل في القصد وفيما يقرب من القصد كذا الحال فيما سيجي من الامثال  
 ويطلق الام بالفتح على الضرب على وسط الرأس وكسر الرأس الى قرب الدماغ وصيغة المرافقة والد  
 قول كأنه هذا متكرر المضاع من باب الافعال من الاثنين قول اى جعله ثمين اجعله بصيغة  
 المتكلم ويا تبصغه الغائب المجرد من الاثنين اى جعله يصدر منه الاثنين قول مثال ثمن هذا  
 بكسر الأول والثالث اسم مجرر كحل وامام الفتح وضم الثالث فاسم موضع قول مثال ابل ابل كبرش  
 عليل الشخير بقله كالباقلا وورق المقل قد يفتح ويكسر اقله ايضا قول جمع اب هذا بفتح  
 الهزرة وتشديد الباء الكلاء ومعى الدواب ما ينبت من الارض قيل الاب الدواب كالثمرة للأوشا  
 قال الله فكلوا فاكهة واما الاب بمعنى الوالدان كان قد يشدد باؤه لكنه لم يجمع على اصل ضرب  
 الام فيلحق بضم الهزرة وجعله بمعنى الوالدة والاب ههنا بمعنى الوالد فقد توهم هذا قول لثا  
 اصبع بكسر الأول وضم الثالث قول فلان كذا مطلقا اى ثمانية الهزتين التي تم بها الكلمة  
 اى فعلت غيرها قول امثلة برش وجعفر الظاهر جاء على هذه الأوزان لكن لم اطلع على مجيئه  
 عليها الا بعد ان يكون المراد بالتمثيل به انما هو من جنس مجيئه على تلك الأوزان قول من القراء  
 بفتح القاف مخوما بالالف المددة وهو بالفتحة يتهملان ذان كودن قول اوم هذا بصيغة  
 المتكلم من ام كد قول كجيت هذا بفتح الأول وكسر الثاني بمعنى الحزن قول مثال قطران بفتح  
 الأول وكسر الثاني وفتح من شجر العرعر واما يكون الثاني فمعنا التقاطع واما بكسر الأول وسكون



الثاني فهو القياس والصفر المذاب قوله في مصدر الفعل المفعول المراد بالعل الغير في علة لا ٢١١  
 ما فيه حرفه على مطلقا وبهذا يظهر وجه تقدير الفعل من الكلام قوله في خلافة العين الصحيح  
 الاول ان يقول في العين الصحيح المخبر قوله في صححو افعله اي بكسر الاول وفتح الثاني قوله  
 ومن الصحيح حاجة وحج اي من امثلة الصحيح حاجة وحج قوله في كذا يرضي كذا يلفظ كذا  
 لان المثال الثاني فعل بخلاف الاول قوله اي اخذها انما الى ان تعدية الابدال عن بواسطة  
 تضمنه معنى الاخذ قوله في هذه الاول ان يقول غير مدغمة لكونها مقابلة للمدغمة وليد خل نحو  
 جبيض تصغير جبيض احد الحكمين القلب عدمه قوله في كذا هو بضم الهاء حالة تحصل من  
 العشق كالجنون قوله في كذا مثل كل جمع خايع قوله في جمع اهي من هذا من الجيب بالكسر وقول  
 العطر وذا ياخذ العبر فيهم اي يذهب في الارض لا برعي قوله في كذا بان اي بانه مني لان والبط  
 بمعنى المبنى قوله في كذا هذا بفتح التين المهملة وضم التاء الموحدة اسم موضع قوله في  
 بناءه اشارة الى ان التسمية المنصوبة يعود الى البناء المفهوم من قوله بان لا الى قوله في لان المبنى  
 من في يكون مصيرا كسبعا لا انصرفي قوله في معنى الزاينة تفسير له واشارة الى انه ليس مؤنثا  
 لربان فانه لكونه وصفا خارج عن المفروض قوله في هو بيان اي يفهم ان ليس المراد بالعكس بل انما  
 بانه قوله في كذا محذوي بالحاء المهملة والراء المعجمة اسم موضع قوله في السابق والتكون  
 المراد به فرض السابق كونه مقلوبا عن غيره قوله في كذا بنو داود هذا ان مضى الراء المشكوك  
 يبعد ان يكون ثنية ابن قوله في كذا في فان اصلها رزية بالهمزة كعزة ثم خفت ببدالها  
 واذا قوله في كذا في هذا كقوع مخفف قوي كمثل مجعول الماضيه قوله في كذا في اي ذكره انما  
 الاعلان قوله في كذا في كان اصلا يعني لقب المراد بقوله اصل ما جعل اصلا اي كالأصل كالحريك  
 يا اخشيد وواخشنو قوله في كذا في جنيل وتوام الاول المضيق الثاني جلد الجمجمة في البطن  
 حل والعد قوله في كذا في يريدهم اي احب هذا مثال اللوا واليا معا قوله في كذا في اعلان اي كنه النكر  
 قوله في كذا في غيد هذا بالغين المعجمة وهو من ينسج حتى يميل عنقه الى احد اطرافه وجاهد في طلبه  
 وهو اصل وصفي لكون كل من القاسم رقة المزاج عيبا اذ الاول غالب في حال المرض والثاني منشأ  
 لثاني منشأ المزاج من انهما موزان قوله في كذا في الثانية هذا بالثا المشددة اصلها ثورية وهي



٢٩٢ يضعها الراعي عند غافيتي عندها قول كالحيتان من هاهنا حيث قول والحيتان  
 وهذا كراهها بمعنى الميل قول رايهم قطعك اطرحة اي من قطعك بافتا اسرارك فلا تصيبا  
 قول من البضاضة هي بالفارسية باراد بوس شدة وكذا اسود مثلاً يللبس بآدم من اليد  
 وبالحكمة هذا الالتياس واقع في اكثر الموارد فيحل الاقل على الاكثر ومنع الاعلان في الكل قول كجميع  
 هذا بكسر الهمزة مثال لما فيه علامة الزيادة فقط ومواسم للبصر الذي مضى عليه سنة ودخل في الثبات  
 قول مثال تخطى التخطى بالحاء المعجمة والهمزة كزبرج في الحركات وتعد اسم بل يثبت بلا علة في  
 من البيع يعني ان يتبع بكسر الهمزة اسم ما خوذ من البيع لا من التبع حتى يكون تاءه اصلها قول في مقاس  
 بضم الميم مثال لما فيه علامة الوزن فقط قول بخلاف غير المصدر عداي غير الاسماء المشابهة للفعل  
 على نحو ما ذكرنا والحاصل ان الاسم المشابه بالفعل في احد الامرين يعمل والمثابه في كليهما وغير  
 المشابه الا بعلان قول المبتدأ المخبر عنه وصف المبتدأ بما وصف اشارته الى وجه صحته ايراد  
 الحال عن المبتدأ في هذا المقام باعتبار كون خبره معمولاً مخبراً وقيد العامل بقوله في قوله تابل  
 ذكر العامل مع ما بعده اشارة باختصار وجه الى ان تامفعول ثان لا يدل وان قوله في افعال تنطق  
 به لا بمقدور ولنعرض للتركيب هذا البيت وبعض الابيات الاخوة في هذه المقامات كتحقق تركيبها  
 على المبتدئين قول وايصل والظاهرة اشارة الى ان فاصل نحو اتصل بلا واسطة قولان قول  
 غير وهو ان الاصل يتصل باصله بالواو وجهه الحفظ على قاعدة قلب مثل هذا الواو واو  
 قول ظاهر وهو ان الاصل بلا واسطة او متصل وجهه صحة وظهور لزوم القول بهذا في نحو اتصل  
 وواقعدان لا موجب للقلب لآيا في هذه الصورة والاطراد في الباب وله دلالة من الاكل من  
 القفا والاحتمال انحصار تلك القاعدة بما اذا بقي المطلوب في الحال ونظير ما ذكر هو القول في صفا  
 ويرضى ولا يبعد ان يكون مراده بالظاهر ظاهراً من المصنف فان الظاهر من الاقوال في التقديم المقول  
 الثاني على الفعل تمام وذلك قول وشدة المراد بالشاذ الخالف للقياس وجه الشذوذ  
 هو ان آيات المقلوب عن الهمزة وكذا نفس الهمزة لا يقلب تاء الا في امثلة عديدة والقياس مع  
 الاكثر بحسب النوع وان جاز ان يكون مع الاقل بحسب استعمال شغل كلمة قول مثال الذي الهمزة  
 اه لك ان تجعله مثلاً نقول شدة في تقدير جملة شطحة هي قولنا الواو بدل تاء وفي الكل قول



من الأتمام بين الأصل قولاً فيما أي في قرلة ظاهراً مشهورة بينهم أو في قولهم قهر بك الألفان ٢١٢  
 على الأول فالطرف متعلق بقوله بكسر الفاء مقابل ما يظهر من قوله المصروفين نقلوا على الثاني فظهر  
 متعلق بقوله على حذفها أي حذفاً الأول في مقابل ما يظهر من قوله الشرح يفتح السراح قولهم  
 وهو داخل حرفاً وقيل هو الباء حرفاً واحد في خرجته مقدار الباء الحرفين قولهم بخود من فخير  
 اللعين الله قولهم صنف هذا مع صنف قولهم نكح جميع ذلوتهم وسريع التبر قولهم كل  
 جمع كل وهو نوع من الشباب قولهم من الاستخاء الاستخاء بالزينة والتخاء المعجزة بالفارسيين  
 رفر قولهم تجسر هذا على ذن كل جمع جاس لم يفعّل من حيث الشيء إذا مسدود من حيث الخبز انحصر  
 عنه قولهم اللفاق التقاء بكسر التين وتخفيف القاف الماء قولهم إذا تغيرت أيايما يحمده وفيه  
 أو طعمه قولهم كالحمد لله الملك الأجل قال الشاعر الجوهري العلى الأجل الواحد القول  
 الأول فالنظم أن تبدل العلى بالملك يكون سميّاً ويحتمل أن يكون ما ذكره الله يكون شراً وهو  
 من العرب لم يكن من هذا البيت قولهم من الأدهام أي من أمثلة الأدهام قوله ثم ويحيى من  
 عن يمينه قولهم بالنون أي الصيغة الثانية جمع مؤنث قولهم ففرض الطرف الطرف فيكون  
 الرأى مؤنثاً غير هذا امر يعترض أصل العين بالطرف الأول فلا يبعد أن يكون التحفيس بالطرف لأن  
 الألفين باءاً واحدة وقوى فافهم قولهم وأحبب النساء أن يكون المقدم هذا من حيث قد تكون أتمام  
 مشروطة باب التعجب قولهم لا الله شعثه الشعث بالثين المفتوحة المثناة والعين المهملة النكث  
 والثاء المثناة بمعنى الجمع تركه بدل سعة بالسين المكسرة المهملة والعين المهملة المفتوحة والثاء المثناة  
 الفتوحاتية قولهم وما يجمع في بعض الشخ مجعده باللام قولهم يقيم العين قد مر عناده لودم من حال  
 الفعل المشق من العين لا يجمع ولا يفتوح ولا يفتك قولهم يفتك الشاير في أن يفتك الشاير في أن يفتك الشاير  
 لما كان لغافية قولهم ثم قال ملتفتاً فارتكبت يؤان يؤان المستتر في أحبه وهو مؤنث ويكون ضمير  
 المزمع وكسر التاء متكل معلوماً في الباعث على حمله على الألفان المتخالفتين في ظاهر الحال بلا  
 ذاع له بينهما قلت قوله كما اقتضيه لا بد أن يكون في من الألفان لأن فاعله المصنف البتة ولا يجوز أن يفتك  
 بصيغة المتكلم والأما جاز شطو من في المديح مع أنه قد سقط فيه ههنا وإذا أن الألفان في القول  
 بالألفان فالألف في القول بفتح قولهم لا تشبه الأحصا إلى المعص على سبيل الحقيقة وإلى الأصول

بجاء  
 من قولهم

بجاء



٢١٢ على سبيل الجواز قولهم حصاة هذه جملة اقام بوطئة بما قبلها بغايد محذوف بقول الموصول

اي احصى فيه الخلاصة من الكافية او غير بوطئة بدي اي احصى الخلاصة من الكافية وجعلها كتابا

مستقلا متبعا بالالفية قولهم اي جمع مختص بهذا اما بفتح القفا اي في مختص ومفعول به

لقوله جمع او بكسرهما خلا عن فاعل جمع ضلي الاول فاجملة غير بوطئة وعلى الاخير من بوطئة بالفتحة

ظاهرا قولهم نحو ثلثها اي مثل ثلثها قولهم بلا اختصار قيد تخصيصة للفني لا توصي لان الرد

بلا اختصار الى مسئلة من مسائل النحويين لا يحذف ان الفني عن النحوي جملة محتمل للخص

التي في الجملة قولهم تقصر عنهما اي اقول وعلى فرض عدم قصو لمعلم شأن ان الكتاب المشتمل

على متهما المناهل اشدا غشا عن المتهما من الكتاب المشتمل على المتهما وغيرهما فان بعض الازمنة اشترق

في الثاني بسبب كثرة مسائلهما فترتب انفعال عن ابدال الاصل بالالفات الى الفرع قولهم قد قبل ان

العلم اه اشار الى ان تشييب المصنفين ما اخذ من هذا القول فان العلم اذا كان يدقا كان نقيضا هو

المجهول عند الرزق المزدوم للاحتياج والمختص قولهم عودا على بل اي ابتداء الكتاب يعني اريد فاعله الكتاب

وخاتمة كلامه احمد الله وشكره والصلوة على ائمتنا قولهم غير مستثنى من الصحابة هذا انما هو على

مذهبه الصوابان بقول من النبي او لا اشرف بعد النبي صلى الله عليه واله من الال ومنا سكون هذا الال

نحو ضلال قولهم في الحديث اه هذا جواب عن سؤال مقدد تقديره ان لا ينسب القرية الاخبا والاد

الال الذي ليس بقرية الامة فكيف قيل الال منها على الامة مع انه موضوع بالقرية وحاصل الجواب

ان القرية منسوبة في هذا الحديث الى التسمية المخاطب المراد منه الامة جرمنا فالحصن الذي ذكره بقطر لا يبعد

ان يكون ليلا للقول باطلاق الال على الامة بان القرية مخصوص بان ينسج الال قد فسج القضي المخاطب

المراد به الامة جرمنا فليكن الال يطلق على الامة ثم ان المجل بفتح الجيم مراد بخل في الجمال والالهم الخلية من انواع

الحل والفضائل والخلية عن انواع الارباب من شدة كل من قرب الى الله فاستعمل المجل الال في شفاق و

في الدعاء في شأن مولانا امير المؤمنين باقائنا انتم المحجلين قولهم اي الطيبين الاصول والطاهرين المراء

بالاصول الذوات وبالنعوت الصفات ولا يبعد ان يكون المراد بالاول الالاء وبالثاني الالها والطيب

المحل بالفضائل والطاهر المحل عن الزايلة فينظر تقدير الثاني على الاول لكن المصنف عكس تعالنا وورد في

كلام النسخة وانما عكس بنا اكد اللطائف ان الطاهرين اقدم على الطاهرين شيئا من الطاهر بخلاف الزا

منه

فانهم قولهم هو المنفرد اي لا حكا المطلق او الا حكا المتغير تفسير البار والحاصل ان الا حكا  
 كما فسره الحديث هو الغيبة الكاملة الصادرة عن قلب حاضر وبصر ناظر بحيث يكون الغائب كأنه يرى العبد  
 جل اسمه قبل الغيبة يقول البار قولهم في حديث الصحيحين اي في حديث المذكور في الكتابين الصحيحين  
 اي صحيح البخاري ومسلم قولهم ان سيدنا لقمان قد ردد هذا الحديث في طريقنا وهو من جهة ما ذكرنا  
 النبي صلى الله عليه واله ابا ذر الغفاري في هذه الغيبة اياها اذا عبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فإني  
 براءك قال بعض الصوفية معنى قوله فان لم تكن تراه انك ان غبت عن وجودك تراه فعمل كان على التامر  
 تراه على الجزاء وكانت حل قوله فانه براءك على تعليل الجزاء وقد عارض عليه بعض المتأخرين في التألف  
 بان هذا المعنى لا يساعده ابقاء الفراء كما هو الرواية اقول ما ذكره الصوفية معنى عال لا ينبغي ان  
 يطرح لمفسدة لغوية يمكن دفعها بوجود عدة لا يخفى على المناظر تمام الجملة الشارعية على كونها  
 ناقصة ترغيب للعباد في المحض والالتفات وقت الشيا وترهيب له عن الغفلة المانعة من التمسك  
 يعني ان لم تكن تراه فاعلم انه براءك ويعلم انك بعيد عن قلب حاضر هو اسرار عن غفلة وهو في تلك الحال  
 ناسر فجزاك بما استحققت من الثواب العقاب في بعض قطع الحديث فان كنت لا تراه فانه براءك وما انا  
 الصوفية فم على هذه التسمية من غير رد شيء عليه لان في حل قوله فانه براءك على التعليل كما يمكن فيه  
 بالتأمل قولهم هو اي الصغائر لا الصغائر اذ الصغائر كل من يعجب فهو اعظم ولهذا فسره بالصغائر قولهم  
 وقد مر الله تعالى هذا الى قوله فلذا قلنا فقر ان مسجدة فاخر الفقرة الاولى في قوله المحبة ونظير قوله المحرود  
 لغير الفقرة الثالثة قوله الفوق ونظير قوله في فاخر الفقرة الخامسة قوله لنظير قوله الفصل فاخر الفقرة الثامنة  
 قوله او تعليل وله نظير انما قوله على التيسر وقوله جليل واخر الفقرة الثامنة قوله كشفا موقونا على الا لفت  
 نظير قوله تخفى قولهم هو محابته اي من باب قولهم والشفيع الماريا للشفيع عليه السلام الطاهر من الرذائل  
 جاب عنه اخرج ما في العظم اي شيء عنه يحسن قطع فروع الفروع بقولهم قولهم في الوشى الثوب الملوّن  
 والمخبر كمنظر من التغيير في الثوب والفرق متعلق بالشفيع قولهم المنكر بفتح الكاف في المنكر بكونها قولهم  
 اي خفي والارادة هنا اذا ظلم كناية قولهم متحيز اي متحيز قولهم لا اله الا الله متعلق بقوله ليقبلي لبيد هو الله  
 بسببه متعلق بالارادة على الكلام واسأل الاضلال استأثمت في نفسه كلام غير من شعوا امثالهم انما اعجاز الله  
 لتعلق العظم من اريد على كلام الله مع عباد الله عليه قولهم بحسب هذا كسر التيمم اي قولهم هو وصدق



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران



میرزا محمد علی خان

کتابخانه عمومی مسجد اعظم کربلا

وہی ہے جس نے اسے پیدا کیا اور وہی ہے جس نے اسے پالیا اور وہی ہے جس نے اسے مراد

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.







